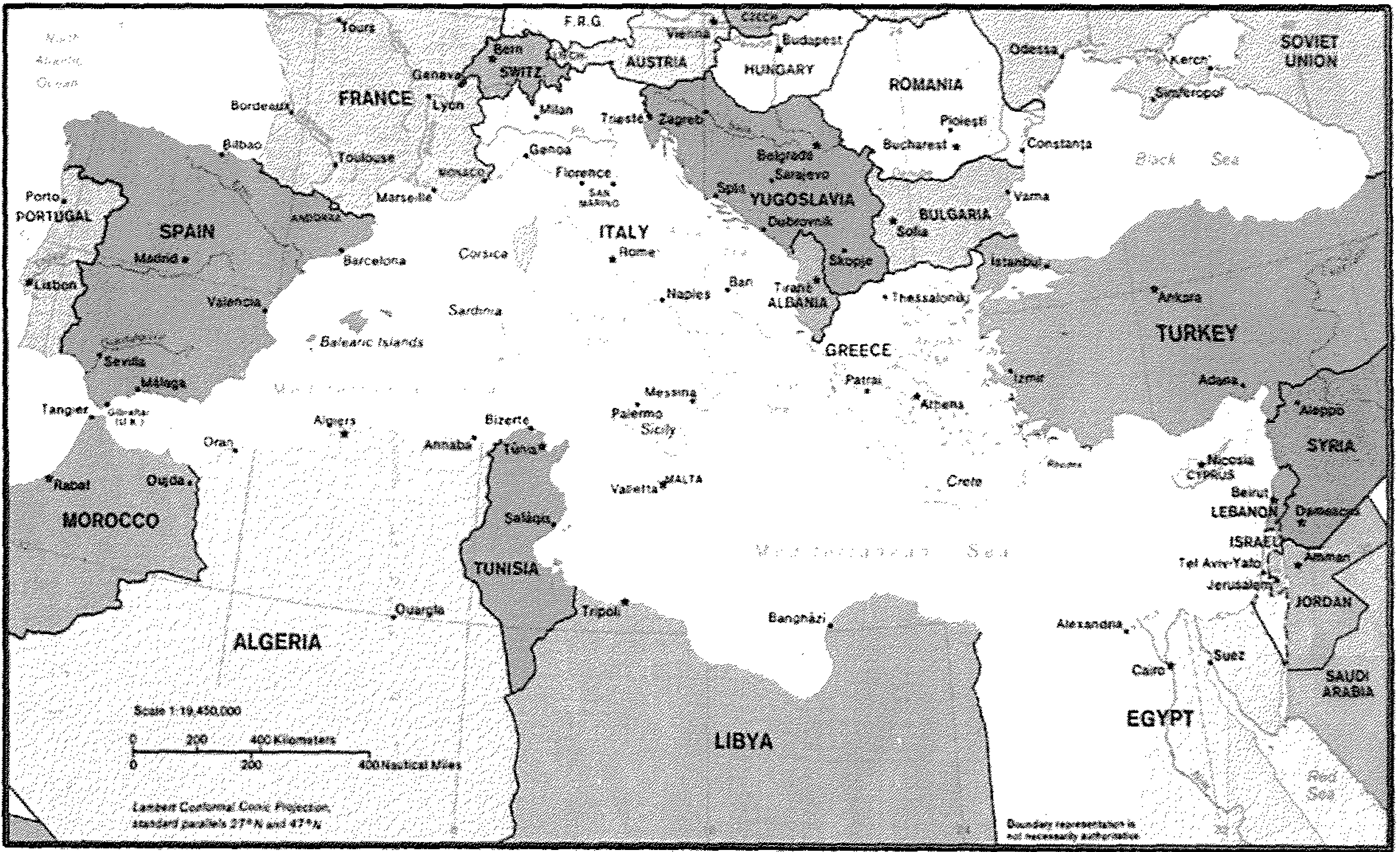


مركز الدراسات الأوروبية
Center For European Studies



الدائرة المتوسطية فى السياسة الخارجية المصرية



د. محمد سالمان طايع

تقديم

السفير / جمال الدين البيومى   د. أحمد فاروق غنيم

١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م

الدائرة المتوسطية في السياسة الخارجية المصرية

د. محمد سالمان طايع

تقديم

السفير/ جمال الدين البيومي

د. أحمد فاروق غنيم

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

"ومن يتق الله يجعل له مخرجاً ويرزقه من حيث لا يحتسب ومن يتوكل على الله فهو حسبه إن الله بالغ أمره قد جعل الله لكل شيء قدراً".

صدق الله العظيم

سورة الطلاق: الآيتين ٢، ٣.

الإهـــــداء

إلى أبي الذي علمني كيف أستشعر نور الأمل والذي

أستمد منه القوة التي تعينني على الحياة.

فرحمة اللـه عليه

وإلى من علماني كيف أحب الحياة . .

زوجتي الوفية . . "سحر" . . . وابني الحبيب . . "أحمد"

شكر وتقدير

إذا كان من العرفان بالجميل، أن يتقدم المرءُ بالشكر والتقدير لأولئك الذين قاموا بإسداء معروف لهم، فإنني أتوجه بأخلص وأصدق وأسمى آيات الشكر والعرفان والامتنان والتقدير إلى أستاذتي الدكتورة / نازلي معوض أحمد، أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، فلقد شرفت بالتتلمذ على يديها حيث جلست منها مجلس التلميذ للأستاذ، ونهلت من علمها الجليل، ولكم أعتز بأستاذيتها، ولقد تعلمت منها كيف أحفظ للعلم أمانته، وكيف أحفظ للبحث رسالته، وكيف أحفظ للأستاذ حقه. ولذلك أعجز أن أوفي أستاذتي حقها العلمي والإنساني. وإنني لأتمنى أن يجيء اليوم الذي يفخر فيه الأستاذ بتلميذه.

كما أتوجه بأرفع كلمات الشكر والامتنان إلى السيد السفير الدكتور/ محمد جمال الدين البيومي، مساعد وزير الخارجية ورئيس وحدة المشاركة المصرية – الأوروبية ورئيس وفد مصر في مفاوضات المشاركة المصرية الأوروبية السابق، على ما قدمه لي من عون علمي ومشورة سديدة، فله مني جزيل الشكر.

وللأستاذة الدكتورة / ودودة بدران أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، شكرٌ واجب ومستحق على كل ما قدمته لي من ملاحظات قيمة وسديدة، فلها مني كل تقدير واحترام.

وختاماً، يود الباحث أن يعرب عن تقديره وشكره الجزيل لكل من ساهم في تحويل هذا الجهد العلمي إلى كتاب، وعلى رأسهم أ.د. أحمد فاروق غنيم أستاذ الاقتصاد- ومدير مركز الدراسات الأوروبية – جامعة القاهرة، حيث كانت هذه الدراسة في الأصل رسالة ماجستير قدمها الباحث لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.

وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين

د. محمد سالمان طايع

مارس ٢٠٠٧

المحتـويات

الموضوع	رقم الصفحة
تصدير: أ.د. أحمد غنيم	أ
تقديم: السفير/ محمد جمال الدين البيومي	ج
الفصل التمهيدي	١
الباب الأول: محددات تغير السياسة الخارجية المصرية نحو تفعيل الدائرة المتوسطية في التسعينيات	٦١
الفصل الأول: المحددات الداخلية	٦٧
الفصل الثاني: المحددات الإقليمية	٩٣
الفصل الثالث: المحددات الدولية	١٣٣
خلاصة تحليل الباب الأول	١٧٣
الباب الثاني: مسارات التحرك الخارجي المصري في الدائرة المتوسطية وتأثيرها على مكانة مصر الإقليمية والدولية	١٧٥
الفصل الأول: المبادرة المصرية لإنشاء منتدى دول البحر المتوسط	١٧٩
الفصل الثاني: المشاركة الأوروبية – المتوسطية من منظور السياسة الخارجية المصرية	٢١٧
الفصل الثالث: تأثير الدائرة المتوسطية على مكانة مصر الإقليمية والدولية	٣١٣
خلاصة تحليل الباب الثاني	٣٥٨
الخاتمة: خاتمة الدراسة والتطورات الحديثة في مسار المشاركة الأورومتوسطية	٣٦١
المراجع	٣٨٧

تصدير

ظل البحر المتوسط محل اهتمام الاتحاد الأوروبي، وتطورت سياساته المتوسطية منذ نشأته سنة ١٩٥٧ وحتى القمة الأوروبية في لشبونة في يونيو ١٩٩٢ التي أكدت أن منطقتي شرق وجنوب المتوسط بالإضافة إلى الشرق الأوسط تمثل مناطق جغرافية ذات أهمية كبيرة للاتحاد الأوروبي في إطار الأمن والاستقرار الجماعي، بحكم التماس الجغرافي والأمني بين المنطقتين. ودعت القمة لإقامة مشاركة أوروبية – متوسطية للتعاون في عدد من الدوائر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي السبيل لذلك، عقد مؤتمر برشلونة في نوفمبر ١٩٩٥ ليكون نقطة البداية للمشاركة الأورومتوسطية. والتي يُنظر إليها باعتبارها مبادرة فريدة وطموحة وضعت الأسس لعلاقة إقليمية جديدة بين دول الاتحاد الأوروبي والشركاء المتوسطيين.

وفي هذا الإطار، يعتبر اتفاق المشاركة المصرية الأوروبية نموذجاً نمطياً للاتفاقات التي يعقدها الاتحاد الأوروبي مع الدول الاثنتي عشر ة المتوسطية غير الأوروبية. ومع ذلك يختلف كل من هذه الاتفاقات فيما يتعلق بخصوصية كل دولة من حيث ما يشمله نطاق التعاون ومساحة التحرير.

وتهدف الاتفاقات الأوروبية المتوسطية عموماً إلى إقامة حوار سياسي يعزز علاقات الطرفين، ويسهم في تنمية تفاهم أفضل، وتعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين. وتقيم الاتفاقات مناطق للتجارة الحرة في السلع، فضلاً عن التعاون في المجالات الاجتماعية والثقافية المختلفة.

بطبيعة الحال، يغطي الاتفاق المصري – الأوروبي علاقات الطرفين، ويعالج عدداً من الموضوعات من بينها:

الحوار السياسي، التعاون الاقتصادي والمالي، منطقة التجارة الحرة، الاستثمار، مجتمع المعلومات والاتصالات، الملكية الفكرية، المسائل الاجتماعية والقنصلية، التعاون العلمي.

وهكذا، فإن اتفاق المشاركة المصرية – الأوروبية يعد بمثابة توجهاً استراتيجياً للدولة المصرية خلال العقود القادمة.

ومن هنا، جاء اهتمام الباحثين المصريين بقضايا المشاركة الأورومتوسطية بما يساعد على إلقاء الضوء على هذا الموضوع المهم من جوانبه المختلفة: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والقانونية، والفنية.

ويتناول الكتاب الذي بين أيدينا موضوع "الدائرة المتوسطية في السياسة الخارجية المصرية" – والذي كان في الأصل رسالة للماجستير في العلوم السياسية، تقدم بها مؤلفه الواعد الدكتور "محمد

سالمان طايع" إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة - وهو واحد من أبرز الموضوعات الاستراتيجية التي دار بشأنها جدل واسع بين نخبة الرأي المصري، بحسبانه يتعرض لذلك التحول الذي شهدته السياسة المصرية بإضافة دائرة "المتوسط" إلى دوائر سياستها الخارجية التقليدية.

ولقد اتبع الدكتور "سالمان" منهج التحليل العلمي الموضوعي لمختلف أبعاد الظاهرة، ويُحسب له أنه كان من أوائل الباحثين الذين اهتموا بالمتوسطية بحثاً وتحليلاً. كما حرص على تضمين هذا الكتاب بأحدث التطورات والمستجدات التي لحقت بمسار المشاركة الأورومتوسطية منذ لحظة انتهائه من أطروحته للماجستير وحتى الآن.

ويسعد مركز الدراسات الأوروبية بجامعة القاهرة نشر هذا المؤلف باعتباره جهداً علمياً متميزاً، وتقديمه للمكتبة العربية، لاسيما وأن موضوع هذا الكتاب إنما يأتي ضمن أولويات القضايا المطروحة على أجندة المركز.

أ.د. أحمد غنيم

مدير المركز

تقـديم

في يونيو ١٩٩٥، كلفني السيد وزير الخارجية بمهمة إدارة مفاوضات المشاركة المصرية الأوروبية. ثم صدر قرار السيد رئيس مجلس الوزراء - في يوليو ١٩٩٥ - بتشكيل جهاز التفاوض لعقد اتفاق المشاركة المصرية الأوروبية برئاسته وعضوية ٢٦ وزيراً. وكلفني القرار برئاسة لجنة تنفيذية للمفاوضات مشكّلة من ممثلين للوزراء أعضاء اللجنة الوزارية. وتولت اللجنة التنفيذية عملية التفاوض الفعلية وعرض التقدم في أعمالها على اللجنة العليا التي تصدر توجيهاتها في شأن تحديد طلبات مصر بناء على ما يوصي به فريق المفاوضين.

ومن البداية، تبين أننا بصدد مهمة وطنية جادة تمس قطاعات عريضة من المصريين من مختلف الفئات وأصحاب المصالح. وبالتالي، فإن المواقف التي نتبناها يمكن أن تؤثر سلباً أو إيجاباً على جماعات معينة. وظهر أن الأمر يتطلب حشد قدرات وطنية واسعة تحتاجها عمليات تقدير الموقف وتحقيق التوازن بين المصالح. فقد كنا في النهاية جهاز حكومي عليه أن يحقق أفضل الظروف لتمكين مصر من إدارة علاقاتها بالاتحاد الأوروبي في ظل المسارات الثلاثة التي حددها إعلان برشلونة في نوفمبر ١٩٩٥ بأبعادها الثلاثة: السياسية والأمنية، والاقتصادية والمالية، والاجتماعية والثقافية. وكان علينا أن نتصدى لمسئولية بناء موقف تفاوضي مصري يقوم على توازنات محسوبة في الداخل والخارج.

ففي شق الاتفاق الخاص بعلاقاتنا بالاتحاد الأوروبي كانت التوازنات مطلوبة بين الأعباء والتحديات المحتملة التي قد يفرضها الاتفاق على مصر، وبين الفرص والمكاسب التي تحققها مثل هذه التجربة الجديدة على علاقاتنا الخارجية. وكان مطلوباً أن نحرص على أن تقوم التزاماتنا السياسية في الاتفاق على أسس من الندية الكاملة والاحترام المتبادل، وهو ما انعكس بدقة في صياغة مواد الاتفاق.

وعلى البعد الداخلي، كان الهدف تحقيق الصالح الوطني العام، ومصالح الأغلبية المتعاملة مع هذا المسار الجديد لعلاقات مصر. فقد كان معروفاً أن قرار مصر بالاندماج في المجتمع الدولي وفي الاقتصاد العالمي هو حجر الزاوية في مشروع مصر للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومع ذلك، كان متوقعاً وجود فئات تضار من تلك السياسة. وكان علينا احترام مصالحها ومساعدتها على توفيق أوضاعها، مع تجنب تعويق تلك الفئة للاتفاق باستخدام الصوت المرتفع ومختلف أنواع الضغوط التي يمتلكها بعض أصحاب المصالح.

وقد اعتمدنا في عملية بناء موقف وطني متوازن في الداخل والخارج على إدارة حوار جاد وشاق مع أربع دوائر:

دائرة أصحاب المصالح من المنتجين للسلع والخدمات، والمتعاملين مع الشأن المصري الأوروبي. وبلغت جلسات الاستماع والحوار معهم أكثر من ٤٠٠ جلسة عمل. كانت لنا بمثابة مدرسة من الخبرات ونماذج التجارب العملية. وأشعر دائماً بالرضا كلما تذكرت كم المعلومات المفيدة والصادقة التي حصلنا عليها من خبراء ورسميين ورجال أعمال لم يترددوا جميعاً في منحنا وقتهم وجهدهم.

فضلاً عن خلق مناخ من الثقة بين المفاوضين ومجموعات أصحاب المصالح الخبراء والمتخصصين والأكاديميين في مؤسسات ومراكز البحوث ومعاهد التعليم والجامعات. وكانت مهمتهم مساعدتنا في وضع طلباتنا التي أسفر عنها الحوار مع أصحاب المصالح في قوالبها العلمية، والتأكد من أنها تتناسب وقواعد السياسة والاقتصاد والتجارة الدولية، وتقييم الأداء وأساليب التفاوض الممكنة.

الدائرة الحكومية التي كان عليها الاختيار بين البدائل المطروحة، والاضطلاع بدور الحكم بين أصحاب المصالح إن اختلفت، وصانع السياسات، والضامن لتنفيذ الاتفاق.

الشركاء على الجانب الأوروبي الذين ضمتنا وإياهم مفاوضات مضنية استغرقت الفترة من ١١ يوليو ١٩٩٥ حتى ١٧ يونيو ١٩٩٩. ثم وقع الاتفاق بالأحرف الأولي في ٢٦ يناير ٢٠٠١ . ووقع نهائياً بالأحرف الأولي في ٢٥ يونيو ٢٠٠١. لكنه دخل حيز النفاذ فقط في يونيو ٢٠٠٤. ويمثل ذلك كله أطول فترة استغرقتها دولة من بداية التفاوض حتى بداية التنفيذ. لكن ذلك يعكس حجم الخلاف والضغوط الداخلية (وهذه قصة أخري)، بجانب الجهد الذي بذل في التفاوض مع الطرف الأجنبي. لكننا نجحنا على الجانب الأوروبي في بناء تحالفات عديدة ساندت مواقف مصر بالمشورة الصادقة، بل وبالمساندة المباشرة وتحمل بعض الأعباء في بعض الحالات.

وفي بداية الأمر، ومع الحاجة الملحة للخبرات صدمتنا حالات مؤسفة من إساءة الاستعانة بالخبرة من بينها:

استعانت جهة رسمية مصرية بمؤسسة دولية لإجراء دراسة لتقييم جدوى اتفاق المشاركة مع الاتحاد الأوروبي في جانبه الاقتصادي والتجاري. وتكلفت الدراسة مبلغاً محترماً. وقد عرفت لاحقاً من الباحثين اللذان أعدا الدراسة أن الجهة التي كلفتهما بالعمل طلبت منهما تغيير منظومة القياس التي تتحدد على أساسها النتائج وفقاً للمتغيرات محل البحث. وبالتالي جاءت النتائج ملفقة ولا يجب الاعتماد عليها.

تعاقدت جهة رسمية مصرية مع بيت خبرة أجنبي لدراسة الاتفاق وتدريب الجانب المصري على التعامل مع موضوع قواعد المنشأ. وبلغت قيمة التعاقد حفنة ملايين من الدولارات. ولإيقاف هذا التصرف كلفت أصغر باحث على الجانب المصري بإعداد مذكرة فنية مختصرة حول قواعد المنشأ، وكتبها بكفاءة نادرة، أدت عندما عرضت على رئيس الوزراء إلى إلغاء التعاقد مع الجهة الأجنبية.

استعانت جهة رسمية مصرية بمجموعة من وجهاء القوم من المصريين يتقاضون مرتبات بالعملات الصعبة. وكان السبب الظاهر لعملهم تقديم خبراتهم الفنية في موضوعات مختلفة من الاتفاق وتقديم أبحاث في شأنها. لكن المجموعة قامت أيضاً بدور خفي في عرقلة تقدم المفاوضات، لأسباب اختلفت بين تنازع الاختصاص وبين إثارة اعتراضات فنية أسميناها في حينه "الجهل النشيط" لأنها لم تكن اعتراضات خالصة لوجه الله. وانتهت القصة بأن بعثت تلك الجهة لجهاز التفاوض بورقة بحثية باللغة الإنجليزية من ثلاثين صفحة أعدتها تلك المجموعة. وطلبت الجهة المعنية تبني ما جاء بالورقة كموقف تفاوضي مصري. ولقد هالني وزملائي - بعد تمحيص - أن الورقة هي في الأصل مذكرة أوروبية شارحة للاتفاق، وقام هؤلاء الوجهاء بتعديل ٢٣ سطراً منها ليزيفوا هويتها بذكر اسم مصر بين صفحة وأخري. وكان ذلك يمكن أن يؤدي إلى تبني المفاوض المصري لمواقف بناها الطرف الأوروبي. وقد تلقى مرسل الورقة ما يستحق من رد.

وبعدها، قرر مجلس الوزراء تنظيم عملية التفاوض وتحديد الاختصاص، وطلب المجلس استخدام الخبرة المصرية أولاً وفقاً لاحتياجات جهاز التفاوض والاستعانة بالخبرات الدولية في أضيق الحدود. وبهذا، كان علينا أن نلتصق بمراكز البحث والجامعات المصري وأن نشجعها على دراسة الاتفاق. واستفدنا كثيراً من الآراء التي وجهت نقداً للاتفاق ونصوصه، بقدر لا يقل عن الاستفادة من الآراء التي أيدته. وحتى الآراء المعارضة للاتفاق عن خطأ، فقد أكسبتنا ثقة في موقفنا ومقدرة على الحوار وجذب تأييد الآخرين.

في تلك المرحلة، برز دور الباحثين المصريين الذين ذهبنا إليهم في مؤسساتهم أو سعوا إلينا للتعرف على ما نقوم به ولم يدخروا جهداً في سبيل المساعدة. وكان جيل الأساتذة كريماً في عطائه. وقدم الجميع إسهاماتهم دون مقابل مادي. أما جيل شباب الباحثين فقد جاء إلينا منهم الباحث "محمد أحمد فراج" للاطلاع على مسار المفاوضات حيث كانت رسالته لنيل درجة الماجستير من (London School of Economics) تدور حول إدارة المفاوضات مع دراسة نموذج المفاوضات المصرية. وأعدت الدكتورة "عزة عبد السلام البورصلي" رسالتها للدكتوراه في كلية التجارة بجامعة عين شمس حول مهارات التفاوض. وأجرت بحثاً علمياً متميزاً قام على استقصاء للرأي أسهمت فيه مجموعة كبيرة من المفاوضين. وتوالت جهود البحوث والدراسات حتى فاقت الخمسين رسالة، والتي لن يكون آخرها - بإذن الله - رسالة الدكتوراه التي قدمها الدكتور "عمرو فوزي معاذ"، إلى الأكاديمية العربية للنقل البحري في نوفمبر ٢٠٠٦ وتدور حول تأثير اتفاق المشاركة على الاقتصاد المصري وبخاصة قطاع النقل البحري.

لكن الدكتور "محمد سالمان" شاء أن يدخل في صلب الموضوع في بعده السياسي، فاختار موضوع رسالته لنيل درجة الماجستير حول البعد المتوسطي في سياسة مصر الخارجية. واستند في شق كبير من مراجع رسالته إلى حوارات متعددة أجراها معي ومع زملائي ومن بينهم الدكتور حسن بدراوي -

مساعد وزير العدل حالياً – والأستاذ الدكتور سعد نصار العالم المصري الجليل في الاقتصاد الزراعي ورئيس مركز البحوث الزراعية، والسفير فتحي الشاذلي، والدكتور مختار خطاب العضو البارز في جهاز التفاوض ووزير قطاع الأعمال لاحقاً. ولقد سعدت بالساعات التي أمضيتها مع هذا الباحث المجتهد. لكنه في النهاية أضاف لنا ولعملنا الكثير. فقد أصّل الموضوع في أبعاده التاريخية، واستخدم مراجع ذات وزن في إثبات مرجعية التوجه المصري المتوسطي، وأكد ما أعلنه وزير خارجية مصر من أن البعد المتوسطي صار يشكل دائرة جديدة من بين دوائر السياسة الخارجية المصرية.

وشاءت الأستاذة الدكتورة نازلي معوض – المشرفة على الرسالة – تكريم المفاوضين في شخصي عندما دعتني لأكون عضو اليمين في لجنة المناقشة معها ومع الأستاذة الدكتورة ودودة بدران. وسعدت بقراءة نقدية للرسالة ومناقشتها مطولاً. وانضم الدكتور "محمد سالمان" إلي جيش المفاوضين المصريين ليصبح واحداً من خبرائنا المتميزين بدراساته العميقة لواقع وأسس العلاقات المصرية الأوروبية.

والآن، وبعد مرور أكثر من عشر سنوات على بدء المفاوضات، كثيراً ما نطرح السؤال: هل حققنا على المستويين الوطني والإقليمي ما كنا نأمل في حدوثه ..؟. وبطبيعة الحال، فإن كل من شارك في هذا العمل يستطيع أن يعدد برامج ومشروعات التنمية التي يجري إنجازها لدعم قدرات مصر الاقتصادية في مجالات التعليم والتدريب والبحث العلمي، والصحة الأساسية، والصناعة والمنسوجات، وتأهيل قطاعات الجمارك والمصارف والتجارة الخارجية، والصندوق الاجتماعي وتحديث القطاع الخاص، وتنمية جنوب سيناء، ورفع كفاءة هيئات الحكومة. كما يمكن الحديث عن الزيادة في حجم التبادل التجاري.

وعلينا أن ننظر أيضاً "للإنجازات غير الكمية" والتي لا تقاس بالمال أو الأوزان. فقد حظيت علاقات مصر بالاتحاد الأوروبي ودول البحر المتوسط في السنوات الأخيرة بالاهتمام، وتميزت بالنشاط والحوار في مجالات السياسة والاقتصاد والتجارة والثقافة. وفي مصر، ما زلنا نستفيد من خبرات الحوار والبحث التي تولدت على مدار السنوات في مئات الجلسات، أنتجت خبراء متميزين ومتعاملين أكفاء مع الاتفاق.

وقد امتد التعاون الإقليمي في نطاق برشلونة ليجعل من المسيرة الأورومتوسطية قاطرة لعلاقات الدول العربية المتوسطية التي أنشأت بإعلان "أغادير" في ٢٠٠١ منطقة للتجارة الحرة، تسهم في تنمية التجارة والتكامل والتراكم الصناعي اعتماداً على ما توفره علاقاتها بالاتحاد الأوروبي. كما أحدثت المفاوضات تأثيرات إيجابية على التعاون البيني العربي في تبادل موسع للخبرات بين المفاوضين العرب وبين أجهزة تحديث الصناعة والمفاوضات في الزراعة والمنشأ وغيرها.

وفي الجانب الآخر أصبح الاتحاد الأوروبي يضم ٢٧ دولة، يسكنها نحو ٤٨٠ مليون نسمة، ينتجون في السنة ما تبلغ قيمته أكثر من عشرة آلاف مليار يورو، ليصبح ثاني أكبر قوة اقتصادية وأكبر تكتل تجاري

في العالم، وسوق مفتوحة لنا. وهو ما يتطلب المضي في توثيق العلاقات الأوروبية المتوسطية لتسهم في بناء منطقة للسلام والرخاء والنمو المتواصل، وتعزيز التنمية والتعاون الإقليمي، والحوار بين الثقافات ومكافحة الإرهاب وتخفيف حدّة الفقر. بالتوازي مع مسيرة إصلاح الداخل، والتنمية الاقتصادية، والحد من البطالة، وتحسين مناخ الاستثمار، لتعزيز أداء الاقتصاد وزيادة معدلات النمو.

ولعلنا نوفق في إطار الموجة الجديدة لعلاقات الجوار المصري الأوروبي التي وقع برنامجها يوم ٦مارس ٢٠٠٧ في بروكسل، في تعميق الحوار والتعاون بين الحضارات والثقافات. فليست لدينا حساسيات تجاه بناء علاقات من الفهم المتبادل المبني على أن الإسلام جاء مكملاً للديانات السماوية ولم ينزل للصراع معها. وأن المسلم هو من آمن بالله وكتبه ورسله جميعاً دون أن يفرق بين أحد منهم. وبالتالي، فهو ليس بالقطع مرشحاً للقيام بدور العدو.

ومن المهم تفعيل عملية المشاركة لما توفره من فرص، ولما تضيفه من قوة تفاوضية للمجموعة الأورومتوسطية في المفاوضات التجارية الدولية. وهناك حاجة لأن نطمئن إلى عدم وجود منافسة سلبية بين التوجه الأوروبي نحو الشرق المكمل له، والتوجه نحو الجنوب المتعاون والمتفاعل معه، وأن التعاون بين جميع الأطراف هو هدف محل الاعتبار والأولوية.

لقد أقدم الاتحاد الأوروبي من جانب، ومصر ودول جنوب المتوسط من جانب آخر، على مشروع متميز للتعاون، بالرغم من انتماء كل من الجانبين إلى حضارات مختلفة. ويفرض هذا التعاون بذل الجهود الواجبة لكي يخرج الجميع بكسب يجعل كل منهم أحسن حالاً. بمعنى أن التعاون لا بد أن يسفر عن مزيد من الأمن والاستقرار، وتضييق فجوة التنمية والتقدم، وصولاً إلى حالة من المشاركة المتكافئة التي تفيد كل أطرافها.

ولا شك أن كل ذلك سيتحقق بتوفر رجال من نموذج الدكتور محمد سالمان ومؤسسة كلية الاقتصاد والعوم السياسية، ممن آمنوا بأهمية علاقات الأسرة الإنسانية وأسرة شعوب البحر المتوسط.، وعملوا من أجلها.

والله أدعو بالخير لكل من حمل راية علاقات التعاون من أجل التنمية والتقدم والسلام لمصر وأشقائها وأصدقائها وجيرانها.

السفير /جمال الدين البيومي

الفصل التمهيدي

المقدمـــــة

يبدو أحياناً أن الثوابت التي تحكم قضية السياسة الخارجية المصرية أكثر من المتغيرات التي تحيط بها، فبفعل موقع مصر الجغرافي ، وثقلها السكاني ، وميراثها التاريخي ، ووزنها الحضاري ، ودورها السياسي ، كانت "السياسة الخارجية " مكوناً أساسياً من مكونات السياسة العامة والشخصية العبقرية لمصر عبر تاريخها الطويل . إذ كانت مصر دائماً – بحكم الموقع – من أوائل الدول التي تتأثر بتطورات الأحداث في البيئة الإقليمية والدولية المحيطة بها ، وكانت مصر كذلك – بحكم الوزن والثقل السياسي والديمجرافي – من القوى الأساسية التي تمارس تأثيراً واسعاً في حركة الأهداف الإقليمية بل والعالمية . لذا كان هناك وعى دائم بأهمية وخطورة السياسة الخارجية المصرية في التأثير على عملية التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الداخل ، وأيضاً الحفاظ على المصالح الإستراتيجية العليا في الخارج ، فلم يكن لدى مصر في معظم مراحل تطورها التاريخي خيار آخر غير اتباع سياسة خارجية نشيطة في اتجاهات متعددة ، وسياسة خارجية عقلانية في نفس الوقت . فكما أن خبرة التاريخ قد فرضت على مصر ضرورة اتباع سياسة خارجية قوية ، فإن نفس الخبرة قد أملت عليها ليس فقط ضرورة إجراء حسابات معقدة في إدارة تلك السياسة وإنما أيضاً ضرورة التحرك المرن في إطار دوائر الحركة المتاحة ، بل واستحداث وإضافة دوائر حركة جديدة حسب مقتضيات التغير الذي قد تفرزه البيئتين الإقليمية والدولية لمصر ، وبما يحفظ لمصر مكانتها المحورية / المركزية إقليمياً ودولياً .

مشكلة الدراسة

يوضح تأمل السياسة الخارجية المصرية خلال فترة التسعينيات ، أن هذه السياسة تشهد عملية "*تغيير*" أساسية، تنصرف أبرز ملامحها إلى تعظيم مستوى الاهتمام الذي باتت تحظى به "منطقة البحر المتوسط " ضمن حيز الاهتمام المصري الرسمي ، وهو الأمر الذي ترجمته سلوكيات الدبلوماسية المصرية في تحركها النشط منذ بداية التسعينيات . بما يعنى حدوث تغير في السياسة الخارجية المصرية بإضافة دائرة جديدة إلى دوائر عمل الحركة الرسمية التقليدية لمصر .

وتنطلق الدراسة من مقولة أساسية مؤداها :

"أن أي وحدة دولية لها سياسة خارجية، والأخيرة تتحرك في المحيط الدولي في دوائر تسمى بدوائر السياسة الخارجية، ويقصد بها مجالات ونطاقات الحركة الخارجية للوحدة الدولية وتتجه السياسة الخارجية نحو دوائر مختلفة للحركة داخل الإقليم الذي توجد فيه الدولة، أو عبر الساحة العالمية، تبعاً لوزن وقدرات ومصالح كل دولة، وتشهد هذه الدوائر تغيراً في الاهتمام الذي توليه الوحدة الدولية لأي منها من فترة زمنية لأخرى حيال نفس الدائرة، وفي نفس الفترة الزمنية من دائرة لأخرى".

وبتطبيق هذه المقولة النظرية على الحالة المصرية في إطار دوائر سياستها الخارجية، فإنه يمكن القول :

أن السياسة الخارجية المصرية قد أخذت تشهد منذ بداية التسعينيات– وخصوصاً منذ عام ١٩٩١– تفعيلاً لدائرتها المتوسطية، باعتبارها إحدى دوائر ومجالات الحركة الخارجية لمصر. بعبارة أخرى، فإن منحنى ثبات السياسة الخارجية المصرية تجاه الدائرة المتوسطية أثناء فترة السبعينيات والثمانينيات، قد بدأ يطرأ عليه تغيرات

ملحوظة وملموسة، أساسها إعادة ترتيب تلك المجالات واستكشاف مجالات جديدة للتحرك، ويتحصل مضمون تلك التغيرات في إضافة ثم تفعيل دائرة البحر المتوسط كمجال حيوي للتحرك الخارجي المصري خلال حقبة التسعينيات .

وتتحدد مشكلة الدارسة في تحليل أثر العوامل الداخلية والإقليمية والدولية على إحداث ***تغير السياسة الخارجية*** ومن ثم تحديد نوع (أنواع) هذا التغير.

وتنطلق مشكلة هذه الدراسة من محاولة تفسير ظاهرة تنامي الاهتمام المصري بدائرة البحر المتوسط منذ عام ١٩٩١ حتى الآن، باعتبارها أحد مجالات التحرك الحيوية للسياسة الخارجية المصرية، التي تؤثر فيها كما تتأثر بها. وذلك باعتبار هذه الظاهرة هي تجسيد لتغير السياسة الخارجية المصرية .

وتتحدد مشكلة هذه الدراسة في بحث وتحليل أثر العوامل الداخلية والإقليمية والدولية في" ***تغير السياسة الخارجية المصرية*** " باتجاه تفعيل الدائرة المتوسطية خلال الفترة محل الدراسة، وكذلك تحديد شكل وماهية هذا التغير.

الأسئلة البحثية

تدور الدراسة حول سؤال محوري يشكل لب المشكلة البحثية وهو :

"ما هو أثر العوامل الداخلية والإقليمية والدولية على التغير في السياسة الخارجية المصرية في حقبة التسعينيات بإضافة وتفعيل الدائرة المتوسطية ضمن دوائر الحركة الخارجية لمصر؟".

ويتفرع عن هذا السؤال البحثي عدد من الأسئلة البحثية الفرعية المرتبطة بمشكلة الدراسة وهي :

١- ما هي محددات التغير السياسي المصري خارجياً نحو إضافة ثم تفعيل الدائرة المتوسطية في التسعينيات؟. هل يرجع هذا التغير في السياسة الخارجية المصرية لأسباب داخلية فقط ترتبط بالبيئة المحلية لمصر ؟ أو أنه يرجع لأسباب خارجية – إقليمية ودولية – فقط ؟أو أنه مزيج لتفاعل مركب بين محددات داخلية وأخرى إقليمية وثالثة دولية ؟ وما هو أثر انتهاء الحرب الباردة وتغير النظام الدولي على إحداث هذا التغير ؟ .

٢- كيف حدث هذا التغير ؟ وما هو مضمونه ؟ وكيف تحركت الخارجية المصرية باتجاه تنشيط هذه الدائرة الجديدة المضافة إلى مجالات الحركة التقليدية لمصر ؟ و ما هي أهم المجهودات والمسارات التي عبرت بها الدبلوماسية المصرية سلوكياً عن تنامي اهتمامها بالدائرة المتوسطية في حقبة التسعينيات؟.

٣- هل يمثل هذا التغير في السياسة الخارجية المصرية تجاه تفعيل الدائرة المتوسطية في الفترة محل الدراسة خياراً استراتيجياً تتبناه الدبلوماسية المصرية على امتداد الفترتين الحالية والمقبلة . أم أنه مجرد تغير تكتيكي مؤقت؟.

٤- ما هو أثر تغير السياسة الخارجية المصرية بتفعيل الدائرة المتوسطية على مكانة مصر الإقليمية والدولية ؟.

٥- كيف سيؤثر تصاعد الاهتمام المصري بالدائرة المتوسطية على دائرة الحركة العربية لمصر؟.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من عدة اعتبارات نظرية وتطبيقية وذلك على النحو التالي :

أولاً : الأهمية النظرية لموضوع الدراسة (الأهمية العلمية)

أن مفهوم "*التغير في السياسة الخارجية*" الذي تطرحه الدراسة ، يعد من المفاهيم الحديثة نسبياً في أدب تحليل السياسة الخارجية ، خاصة وأن أول بلورة نظرية له كانت في عام ١٩٨٢ ، ولذلك فهو يعد من المفاهيم غير المطروحة بشكل دارج في الإسهامات البحثية في حقل السياسة الخارجية. ومن ثم فإن اعتماد هذه الدراسة على مفهوم " التغير في السياسة الخارجية " يمثل - في حدود متواضعة - استكمالاً لوضع لبنات هذا المفهوم ، وهذا من ناحية، كما أنه يمكن أن يمثل - نظراً لقلة الدراسات والأدبيات السابقة في هذا الموضوع - اجتهاداً متواضعاً في مجال تطبيق بعض المقولات النظرية لمفهوم " التغير في السياسة الخارجية " على دراسة الحالة المصرية ، فيما يتعلق بتغير السياسة المتوسطية لها .

ثانياً : الأهمية التطبيقية لموضوع الدراسة (الأهمية العملية)

١- يسلط موضوع هذه الدراسة الضوء على واحد من أبرز موضوعات الساعة ليس فقط بالنسبة لمصر ، بل وأيضاً بالنسبة للدول العربية والدول المتوسطية سواء الأوروبية منها أو غير الأوروبية المشاركين في المشروع الأورومتوسطي .

٢- فضلاً على ذلك، فإنه غني عن البيان، ما للمشروع المتوسطي من أهمية فائقة لدى الدبلوماسية المصرية، في مرحلتها الراهنة، حيث تعول عليه، ليس فقط لتحقيق مصالح مصر الاستراتيجية الخارجية، وإنما أيضاً لتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية.

٣- يعد مشروع المشاركة الأورومتوسطية واحداً من أهم المشروعات الإستراتيجية المتعددة الأبعاد والمستويات المطروحة على مصر. وقد جرت بشأنه مفاوضات جادة بين الجانبين المصري والأوروبي منذ يناير ١٩٩٥، وحتى يونيو ١٩٩٩، انتهت بالتوقيع بالأحرف الأولى اتفاق المشاركة المصرية- الأوروبية في ٢٥ يونيو ٢٠٠١. ومن ثم، فإن تناول هذا الموضوع بالدراسة والتحليل، يعد أمراً ذا قيمة، ولاسيما أن الباحث قد أفرد فصلاً كاملاً من هذا البحث لتناول تفصيلات ملفات المفاوضات المصرية - الأوروبية بشأن مشروع اتفاق المشاركة المصرية - الأوروبية. ومن ثم، فإن ما ستنتهي إليه الدراسة من نتائج واستخلاصات يمكن أن تكون عوناً لصانع القرار المصري في هذا الخصوص.

و لكي يكون هذا الكتاب مسايراً للتطورات والمستجدات الحديثة في شأن المشاركة الأوروبية المتوسطية، فقد قام الباحث بتضمين تلك التطورات والمستجدات في الخاتمة.

تحديد الدراسة

ينصرف تحديد الدراسة إلى تحديد نطاقها موضوعياً وزمنياً ومكانياً .

١- المجال الزمني للدراسة

يغطي المجال الزمني لهذه الدراسة الفترة الممتدة من ٢٠ نوفمبر ١٩٩١ وحتى منتصف ١٩٩٨ ، كما يخصص فصل لتناول أبرز المستجدات في هذا الملف.

ولعل في اختيار كل من تاريخي بدء الدراسة ونهايتها ما يبرره. ففي ٢٠ نوفمبر ١٩٩١ ، ألقى الرئيس (محمد حسنى مبارك) في ستراسبورج خطابه أمام البرلمان الأوروبي، والذي طرح من خلال المبادرة المصرية بإنشاء منتدى لدول البحر المتوسط (Mediterranean Forum)، وهى الدعوة التي تمثل بحق ، مولد الدائرة المتوسطية في السياسة الخارجية المصرية ، ولذا فإن الباحث يتصور أنه – وإن كان هناك مبادرات مصرية لتنظيم التعاون في حوض البحر المتوسط ، سابقة على مبادرة نوفمبر ١٩٩١ ، إلا أنه – يمكن اعتبار يوم ٢٠ نوفمبر ١٩٩١ هو التاريخ الرسمي لميلاد دائرة البحر المتوسط كدائرة جديدة ضمن دوائر الحركة الخارجية المصرية .

٢- المجال الموضوعي للدراسة

تتناول هذه الدراسة موضوع الدائرة المتوسطية في السياسة الخارجية المصرية في التسعينيات من زاوية أن إضافة ثم تفعيل هذه الدائرة ضمن خريطة دوائر الحركة التقليدية لمصر يمثل *"تغيراً"* في سياسة مصر الخارجية في الفترة محل البحث . ومن ثم، يندرج ضمن مجال تحليل السياسة الخارجية Foreign Policy Analysis وهو بطبيعة الحال جزء من حقل العلاقات الدولية (International Relations (IR.

٣- المجال المكاني للدراسة

يتحدد المجال المكاني للدراسة في منطقة البحر المتوسط كإطار مكاني، باعتبار ذلك الأقاليم أصبح – بحكم العوامل الإقليمية والدولية – أحد دوائر الحركة الخارجية لمصر منذ منتصف التسعينيات.

٤- وحدة التحليل

يتضح من مشكلة الدراسة أن وحدة التحليل الرئيسية (Unit of Analysis) لهذه الدراسة هي السياسة الخارجية المصري في تغيرها تجاه منطقة البحر المتوسط.

الأدبيات السابقة

سوف يتم استعراض أبرز الأدبيات السابقة التي تتعلق بمشكلة الدراسة من خلال مستويين رئيسيين في التحليل. مستوى التحليل النظري، ومستوى التحليل التطبيقي. وذلك على النحو التالي :

أولاً : الأدبيات السابقة ذات الصلة بالإطار النظري للدراسة

وفي هذا الإطار، فإنه سيتم استعراض الأدبيات السابقة – النظرية والتطبيقية – حول موضوع *تغير السياسة الخارجية* Foreign Policy Change كإطار نظري تحليلي لهذه الدراسة.

لقد ركزت أدبيات السياسة الخارجية خلال عقدي الستينيات والسبعينيات على وصف السلوك الخارجي والسياسات الخارجية للدول وأيضاً على الدراسة المقارنة لها فيما سمى بالساسة الخارجية المقارنة Comparative Foreign Policy ، وبصفة عامة فقد أهملت دراسات السياسة الخارجية في ذلك الوقت قضية

نظرية على درجة كبيرة من الأهمية ، وهي التي تتعلق بدراسة العوامل التى يمكن أن تؤدى إلى تغير السياسة الخارجية Foreign Policy Change ومن ثم فإن مفهوم "*التغيير Change*" باعتباره أحد عناصر تحليل السياسة الخارجية لم يحظ بالاهتمام البحثي خلال الفترة المشار إليها آنفاً "(١).

ومع نهاية السبعينيات، وعلى وجه التحديد في عام ١٩٧٧ قدم "روبرت رورونستاين" (Robert L. Rothstein) دراسة بعنوان "السياسة الخارجية وسياسة التنمية" وذلك ضمن كتاب للمؤلف معنون: "الضعفاء في عالم الأقوياء"، وتعرض المؤلف في هذه الدراسة لظاهرة التغير الجذري في السياسة الخارجية تحت تأثير تغير القيادة السياسة في حالة الدول ذات القيادة الكاريزمية المشخصنة، في حالة الدول النامية، ويضرب المثال بتغير السياسة الخارجية الهندية بعد موت نهرو وتمثل هذه الدراسة إرهاصات موضوع "*تغير السياسة الخارجية*" غير أنها لم تتعرض للموضوع بشكل مباشر، ولذلك لم يكن لها صدى كبير(٢).

وفي عام ١٩٨٠ تصدت دراسة (George)، والمعنونة : Domestic constraints on regime change in U.S. Foreign Policy لمعالجة موضوع استجابة السياسة الخارجية للتغيرات الداخلية في النظام السياسي، ولكن دونما تأصيل للموضوع بشكل نظري(٣).

إلا أنه مع بداية الثمانينيات، أخذ الباحثون والدارسون فى حقل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، يركزون اهتمامهم على مفهوم التغير (Change) كأحد عناصر ووحدات التحليل فى العلاقات الدولية عموماً وفى السياسة الخارجية على وجه الخصوص . وآية ذلك صدور كتاب " التغير في النظام الدولي" (Change in International System) لهولستي (R. Holsti) عام ١٩٨٠ ، والذى يتناول فيه التغيرات التى يمكن أن تطرأ على النظام الدولي(٤). وشهد عام ١٩٨١ إصدار ثلاثة كتب حول ذات الموضوع أولها كتاب جيمس روزناو James Rosenau بعنوان "دراسة التكيف السياسي" (The Study of Political Adaptation) ، وثانيها كتاب "الحرب والتغير في السياسة العالمية" (War and Change in World Politics) لروبرت جلبن (Robert Gilpin) ، وثالثها كتاب " التغير ودراسة العلاقات الدولية " (Change and the study of International Relations) لكل من بوزان وجونز (Jones) & (Buzan) (٥).

---

(١) Jerel A. Rosati, Martin W. Sampson III and Joe D. Hagan, " The study of Change in foreign Policy" in Jerel A. Rosati, Joe D. Hagan, and Martin W. Sampson III(eds.), Foreign Policy Restructuring, (Columbia:university of south Carolina press, 1994) p.p. 14-18.

(٢) Robert L. Rothstein, The weak in the world of the strong: The developing countries in the International System, (NewYork: Columbia University Press, 1977), P. P. 105-129.

(٣) Kjcu Goldman, Change and Stability in Foreign Policy, (New York: Harvester Wheatshef, 1988), p 40.

(٤) K. J. Holsti, " Change in the International System: Interdependence integration and fragmentation "in, Ole R. Holsti, Ronald Siverson and Alexander George (eds), Change in the International System, (Boulder, Co: West view Press, 1980).

(٥) Kjell Goldmann, OP Cit., PP 17-18.

وتكشف الدراسات التي تناولت ظاهرة "*التغير*" الذي يطرأ علي النظام العالمي عن وجود اتجاهين رئيسيين ، يأخذ أحدهما بمفهوم التغير كظاهرة عمدية أو إدارية ، في حين يركز الأخر علي التغير كنشاط تلقائي أو عفوي. وقد أخذ التقليديون من علماء المدرسة الواقعية بفكرة التغير العمدي الذي يتم بفعل جهود واعية أو إدارية من جانب قوة معينة انطلاقاً من أحد الافتراضات الأساسية التي يقوم عليها المذهب الواقعي "Realism" وهو أن الدولة هي الفاعل الرئيسي والوحيد في النظام الدولي ، باعتبارها مركز القوة بجميع مكوناتها العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية ، ومن ثم فإنها وحدها القادرة علي إحداث التغير في النظام الدولي.

وفي هذا الإطار نسب "R. Giplin" في كتابة "الحرب والتغير السياسي في السياسة العالمية" (١٩٨١) إلي الدول ، التحولات الرئيسية في التاريخ الدولي بدوافع تعزيز مصالحها سواء كانت هذه المصالح تتصل بالأمن أو الأهداف الأيديولوجية أو المغانم الاقتصادية ، كما أكد علي أن العامل الرئيسي لتغيير الأوضاع القائمة وإعادة توزيع القوة في النظام الدولي ، إنما يرجع إلي اتجاه الدول لتغيير قدراتها بفعل التطورات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية ، مما يجعل الدولة – التي تحققت لها قوة متزايدة – قادرة علي تحديد ظروف الحرب والسلام وتقنية الأوضاع الجديدة التي تنشأ عن تسويات السلام بعد الحرب إلي أن تنمو بعد ذلك قوة اخري تستطيع تغيير النظام الدولي من جديد بما يحقق أهدافها ومصالحها الذاتية.

وعلي نفس النسق ، ذهب "مودلسكي" (George Modelski) إلي القول بوجود قوة معينة تستطيع فرض سيطرتها علي النظام الدولي خلال كل فترة من فترات التاريخ ثم تعقبها في ذلك قوة أخري ، وهكذا.

وبخلاف الاتجاه السابق ، فإن صورة العلاقات الدولية من وجهة نظر المدرسة التعددية Pluralism وهو أحد منظورات عصر ما بعد السلوكية في دراسة العلاقات الدولية تبرز خاصيته التلقائية في تغيير النظام العالمي استناداً إلى ما يقوم عليه هذا المذهب من الافتراضات(١).

وكانت هذه الإصدارات الثلاثة إيذاناً بتحول اهتمام الباحثين في حقل العلاقات الدولية والسياسية الخارجية نحو التركيز علي موضوع "التغير" في دراساتهم ، وقبل أن ينتهي عام ١٩٨١، قدم "مانوس مدلاركسي" (Manus I . Midlarsky) الأستاذ بجامعة ميتشجان الأمريكية، دراسة في هذا الإطار ، ولقد ركز (مدلاركسي) في دراسته علي عامل "الثورة Revolution" باعتباره أحد الأسباب التي قد تدفع الدول إلي تغيير سياستها الخارجية وربما بشكل جذري(٢).

---

(١) د. أحمد عباس عبد البديع، "أبعاد ومظاهر التغير في عالمنا المعاصر وتأثير ذلك علي السياسة الخارجية بصفة عامة" في: د. أحمد يوسف أحمد (محرر)، سياسة مصر الخارجية في عالم متغير، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٠)، ص ص ١٦٥-١٦٦.
وانظر أيضاً:

- Kjell Goldmann , OP.Cit, P.18
- Robert Gulping ,War and Change in World Politics

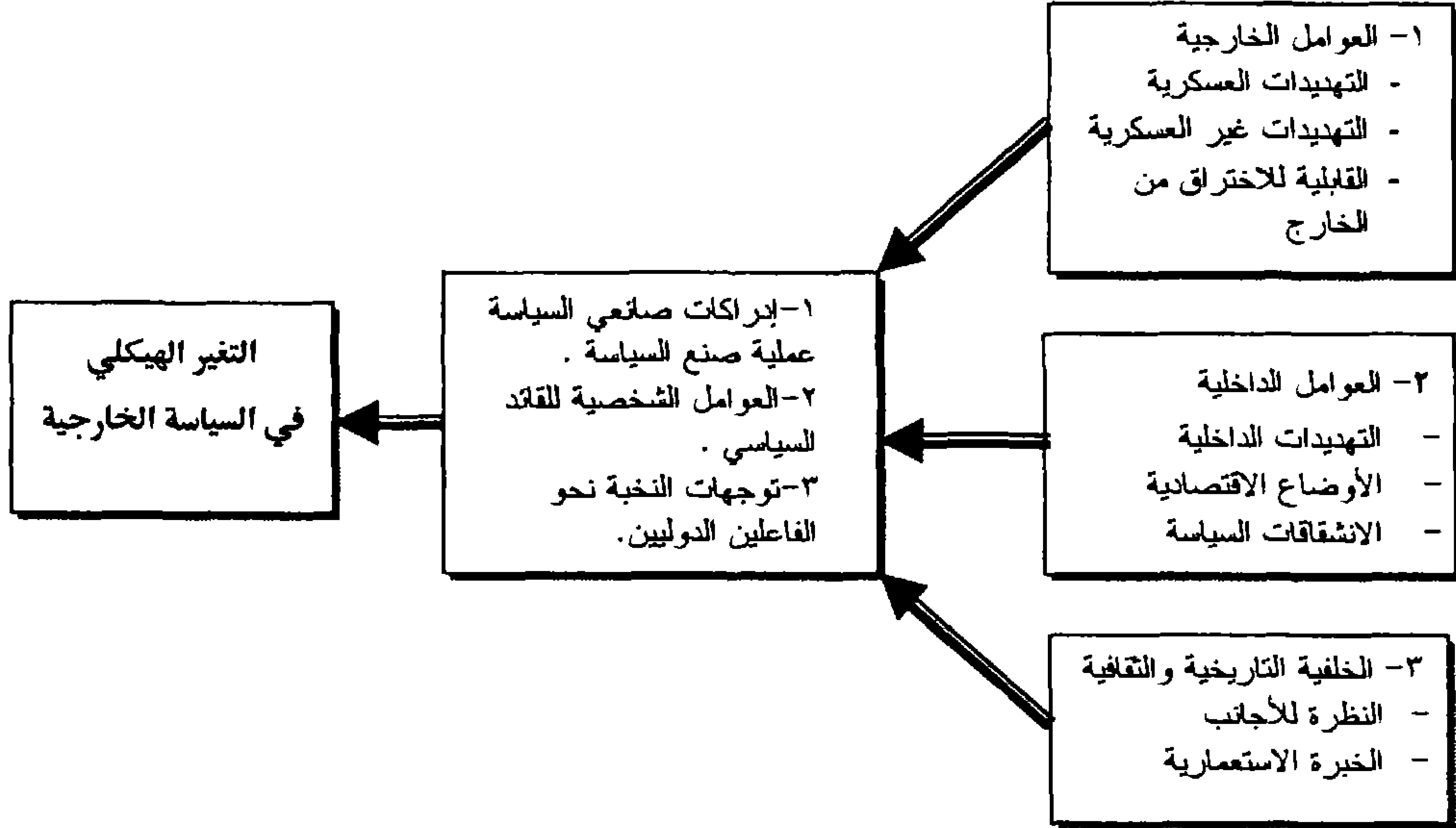
(٢) Manus I. Midlarksy, "The revolutionary transformation of Foreign Policy: Agrarianism and its international impact" in , Charles W. Kegley & Pat McGowan, The Political economy of Foreign policy behavior (London: Sage Publications- Bevely Hills, 1981) P.P. 39-61.

وبعد عام ١٩٨٢ البداية الحقيقية للدراسة المباشرة والمتعمقة لموضوع "التغير في السياسة الخارجية" وذلك حينما صدر الكتاب الذي حرره هولستي K. J. Holsti والمعنون:
(Why Nation Re-align: Foreign Policy Restructuring in the Postwar World)
ولقد تناول "هولستي" في هذا الكتاب مفهوم *"تغيير السياسة الخارجية"*، مع التركيز علي الضغوط التي تدفع إلي تغير السياسة الخارجية لدولة ما. ولقد ركز "هولستي" علي عنصر التغير الجذري أو الكلي في نمط السلوك الخارجي للدولة ، وميز بين التغيرات العادية أو التدريجية في السياسة الخارجية من ناحية ، إعادة هيكلة السياسة الخارجية والتغير الجذري بها من ناحية أخري ولقد حاول "هولستي" في أحد فصول الكتاب تقديم إطار لتفسير ظاهرة إعادة هيكلة السياسة الخارجية Restructuring Foreign Policy، وذلك بالتركيز علي دور العوامل الخارجية ، والعوامل الداخلية ، والخلفية التاريخية ، والعوامل الثقافية ، والعوامل الخاصة بعملية صنع القرار في إطار إحداث مثل هذا التغير الجذري في السياسة الخارجية. ولقد قام "هولستي" بدراسة العوامل الداخلية والخارجية التي تؤدي إلي إعادة هيكلة السياسة الخارجية ، وذلك باعتبار أن تلك العوامل (المحددات) تمثل "متغيرات مستقلة" (Independent Variables) تعمل كمحفز لإحداث التغير الهيكلي في السياسة الخارجية، ويعتبر الأخير - من وجهة نظر "هولستي" - بمثابة "متغير تابع" Dependent Variable". ثم عرض "هولستي" إمكانية تأثير "المتغيرات المستقلة" علي المتغيرات التابعة في الشكل رقم ١ (١):

(١) K.J Holsti " Restructuring Foreign Policy: A Neglected Phenomenon in Foreign Policy Theory" in, K. J. Holsti (ed.), Why nations re-align Foreign Policy Restructuring in the post war world (London : George Allen and Unwin, 1982) P. P. 1-20.

الشكل رقم (١)

تصور "هولستي" لتأثير "المتغيرات الداخلية والخارجية على السياسة الخارجية



كما تعرض "هولستي" في مؤلفه السابق إلي دراسة ست حالات دراسية تمثل نماذج لإعادة هيكلة السياسة الخارجية في فترات زمنية متباينة وهي : (بوتان – تانزانيا – كندا – بورما – الصين – شيلي)[١] وتعد دراسة هولستي لمفهوم "تغير السياسة الخارجية" "وإعادة هيكلة السياسة الخارجية" دراسة رائدة بكل المقاييس، فلقد ساهمت في تدشين موضوع *"التغير" و"إعادة الهيكلة"* في دراسات السياسة الخارجية. وصدر بعد ذلك عديد من الكتب والمقالات النظرية أو دراسات الحالة في مجال "تغير" و"إعادة هيكلة" السياسة الخارجية، ومن هذه الدراسات، المؤلف الذي قدمه (جولدمان Kjell Goldmann)عام ١٩٨٨ بعنوان " التغير والاستقرار في السياسة الخارجية، " وتعد دراسة جولدمان من الدراسات الرائدة أيضاً في مجال تحديد أسباب وعوامل تغير السياسة الخارجية. ويري "جولدمان" أن تغيرات السياسة الخارجية إنما تأتي استجابة لأحد عاملين أو لكليهما معاً ، هما: التكيف مع متغيرات البيئة الخارجية للدولة ، والتكيف مع التغيرات الداخلية في بيئة النظام السياسي كتغير خريطة القوي السياسية أو تغير النخب الحاكمة[٢].

---

(١) Ibid , P.P. 21- 197.

(٢) Kjell Goldmann , OP .Cit, P4.

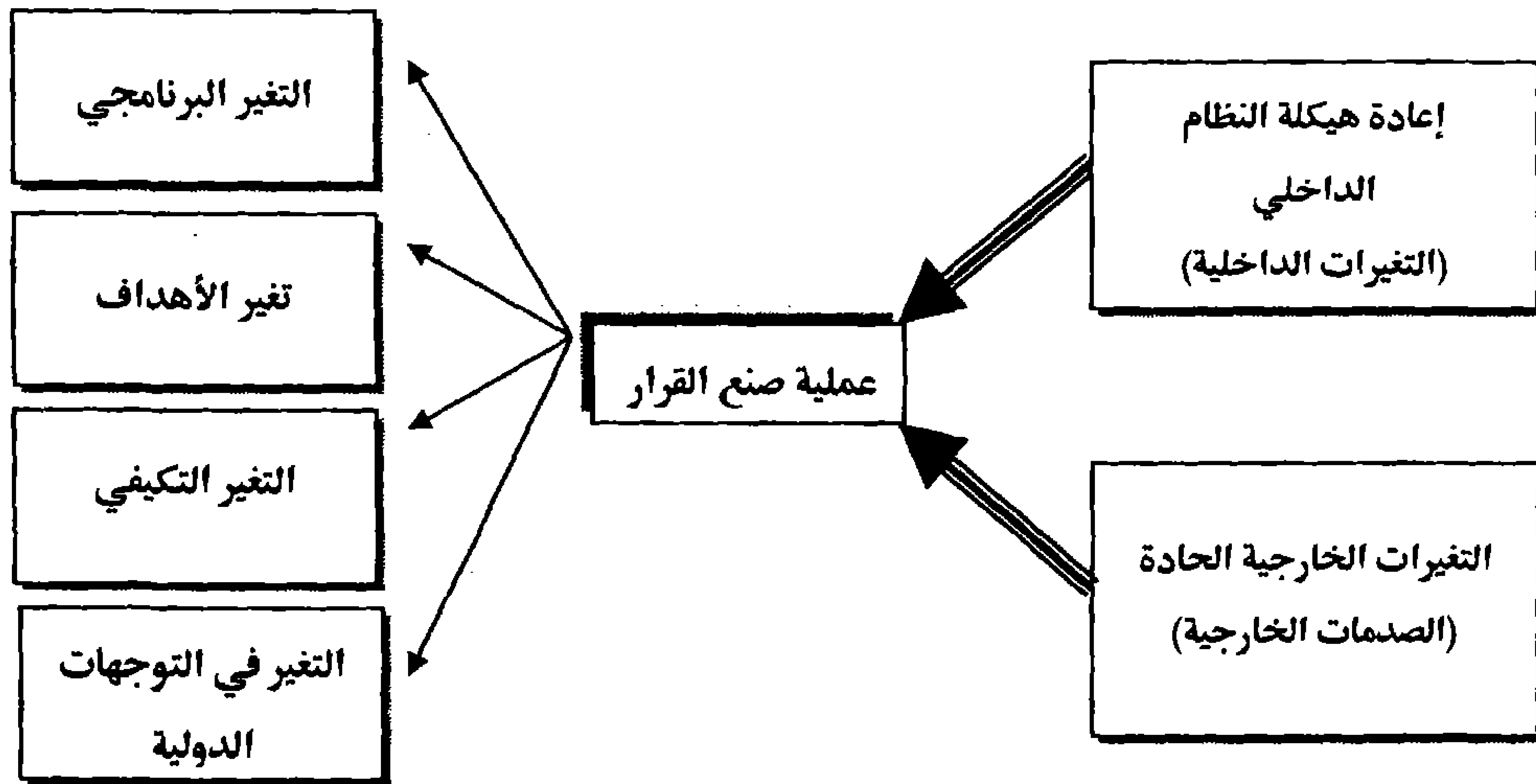
وتوالى اهتمام الباحثين والدارسين في حقل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية ، بموضوع "التغير" Change "و " إعادة هيكلة" Restructuring السياسة الخارجية ، ففي حقبة التسعينيات برزت العديد من الإضافات والإسهامات النظرية والتطبيقية في هذا الموضوع . ففي عام ١٩٩٠ قدم تشارلز هيرمان "C.F. Hermann" دراسة بعنوان: "متى تقوم الحكومات بإعادة توجيه السياسة الخارجية" وقد تناول هيرمان في دراسته أسباب تغير السياسة الخارجية ، وقد اختزل عوامل تغير السياسة الخارجية سواء التغير التكيفي أو التغير الجذري في عدد من العوامل منها:

١- تغير القيادة السياسية في حالة الدول الشخصانية
٢- إعادة هيكلة النظام السياسي الداخلي
٣- التغيرات الخارجية الحادة (الصدمات الخارجية)

مشيراً إلي أن جميع أسباب ومحددات تغير السياسة الخارجية إنما يمكن إدراجها تحت مجموعتين رئيسيتين من العوامل: أولهما التغيرات الداخلية التي يمكن أن تنبع من بيئة النظام السياسي، وثانيهما التغيرات الخارجية التي تستمد من البيئة الخارجية الإقليمية والدولية. ويتصور "هيرمان" أن هذه العوامل تؤدي إلي تغير السياسة الخارجية للدولة ، وحسبما يري "هيرمان" فإن تغير السياسة الخارجية يمكن أن يأخذ أحد أشكال أربعة ، يطرحها في الشكل رقم(٢)(١):

الشكل رقم (٢)

أشكال تغير السياسة الخارجية



(١) Charles F. Hermann, "Changing Course : When governments choose to redirect foreign policy" International Studies Quarterly, vol. 34, NO. 1, P.P. 3-21.

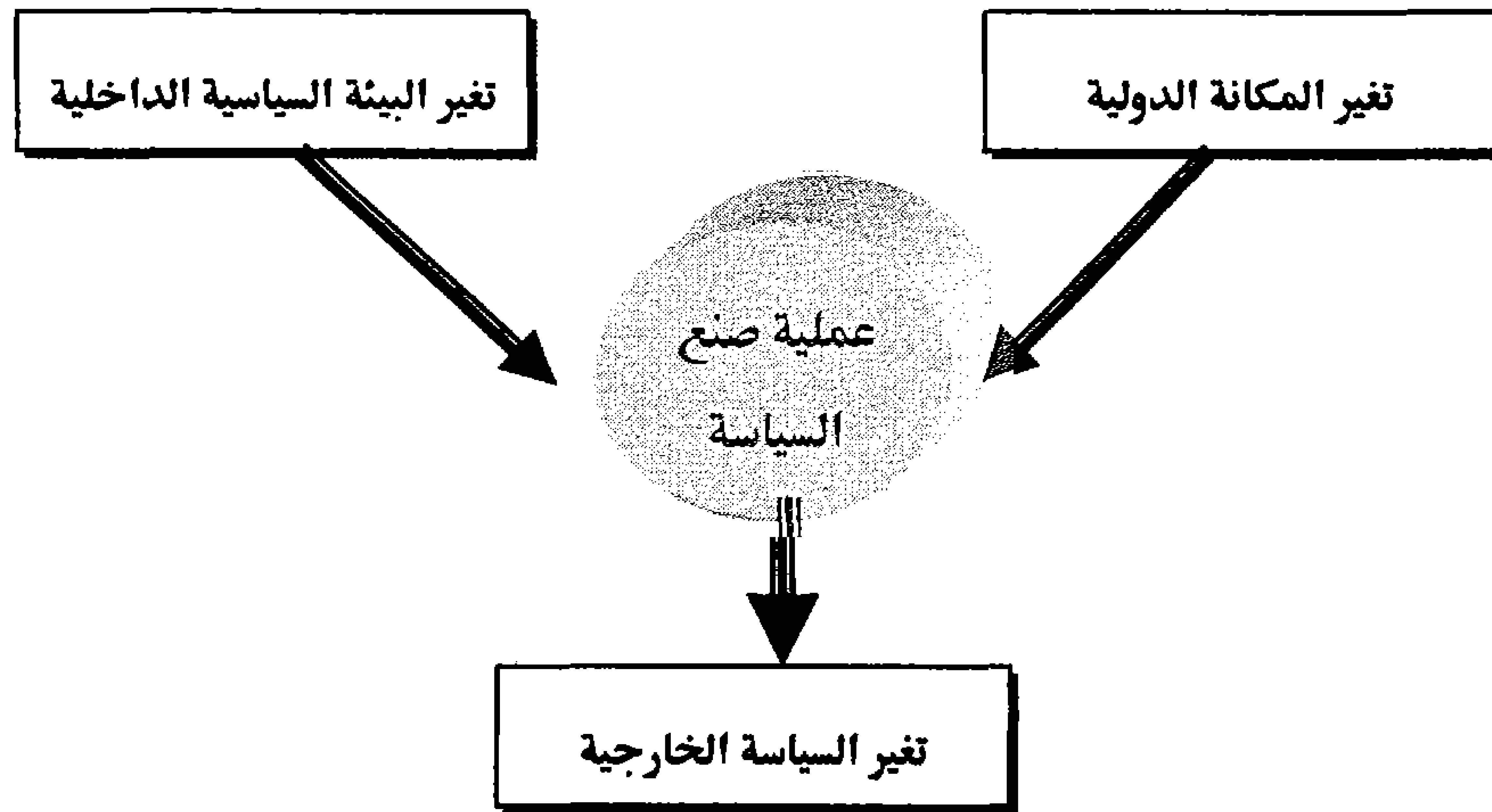
وفي عام ١٩٩٤ حرر كل من (Jerel A.Rosati), (Joe D.Hagan)&(Martin W. Sampson) كتاباً بعنوان "إعادة هيكلة السياسة الخارجية: كيف تستجيب الحكومات للتغيرات العالمية" . وقد تضمن هذا الكتاب عدداً من الدراسات الرائدة في مجال "التغير" و "إعادة الهيكلة" في دراسة ظاهرة السياسة الخارجية(١).

وفي هذا الكتاب قدم "David Sk"idmore دراسة بعنوان: "تفسير استجابة الدول للتغيرات الدولية". وينطلق (Skidmore) في دراسته من افتراضات المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية ، حيث يري أن الدول باعتبارها الفواعل الرئيسية في المجتمع الدولي ، تتحرك استجابة للتغيرات التي تمليها عليها البيئة الخارجية . ومن ثم فهو يري أن الضوابط والقيود الدولية (International Constraints) قد تلتزم ضرورة تغير السياسة الخارجية باتجاه معين حتى تستجيب لتلك الضوابط(٢).

وفي إطار دراسة أثر تغيرات البيئة الخارجية (إقليمياً أو دولياً) علي تغير السياسة الخارجية، طرح كل من "Rosati" & "Hagan" في مؤلفيهما السابق الإشارة إليه تصوراً مفاده أن تغير "المكانة الدولية" "International Position" للوحدة الدولية ، قد يترتب عليه تغير السياسة الخارجية لهذه الوحدة الدولية جذرياً. ولم يتجاهل المؤلفان تأثير التغيرات الداخلية (العوامل الداخلية) علي إحداث التغير الجذري في السياسة الخارجية. وذلك علي النحو الذي يوضحه الشكل رقم (٣)(٣):

الشكل رقم (٣)

تأثير العوامل الداخلية على تغير السياسة الخارجية



(١) Jerel A. Rosati, Joe D. Hagan and Martin W. Sapson, (eds.), OP. Cit.

(٢) David Skidmore, " Explaining State Responses to International Change: The structural Source of Foreign Policy rigidity and change" in, Jerel A. Rosati, Joe D. Hagan, and Martin W. Sampson III(eds.), OP. Cit, P.P. 43-64.

(٣) Joe D. Hagan and Jere A. Rosati, " Emerging Issues in Research of Foreign policy Restructuring " in, Jerel A. Rosati, Joe D. Hagan, and Martin W. Sampson III, (eds), OP. Cit, P. P. 265-279.

كما قدم "Joe D. Hagan" في نفس المؤلف السابق دراسة بعنوان "تغير النظام السياسي الداخلي وإعادة هيكلة السياسة الخارجية " وذلك في إطار استكمال سلسلة الدراسات والبحوث التي تتناول تأثير العوامل الداخلية النابعة من تغير النظام السياسي من ناحية ، علي "تغير" أو "إعادة هيكلة" السياسة الخارجية من ناحية أخري ، ويري (هاجان) أن النظام السياسي الداخلي قد يطرأ عليه تغيرات جوهرية من قبيل تغير القيادية السياسية وما قد يترتب عليه من تغيرات مماثلة في توجهات السياسة العامة الداخلية والخارجية. وأيضاً قد يؤدي تغير الزمرة ، أو النخبة الحاكمة إلي حدوث تغيرات مماثلة في السياسة الخارجية للنخبة الجديدة(١).

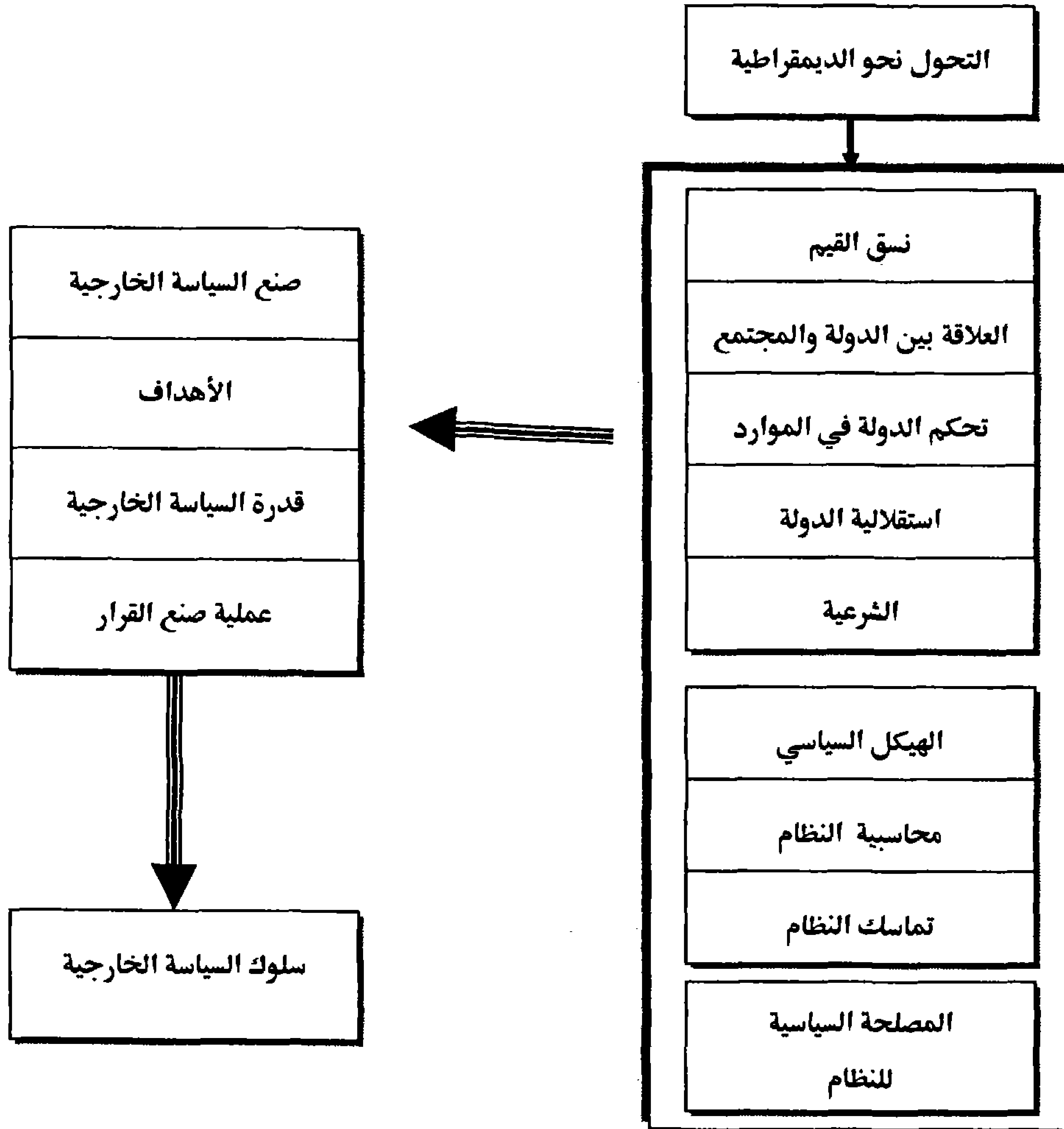
واستكمالاً لهذا الاتجاه ، وفي إطار دراسة تأثير تغير البيئة الداخلية للنظام السياسي علي تغير سياسته الخارجية ، قدم كل من "Kyu – Ryoon Kim", "Dae – Wonko" , Tong Whan Park إضافة جديدة في هذا المجال ، من خلال دراسة أثر التحول نحو الديمقراطية في النظم السلطوية علي تغير سياستها الخارجية ، وذلك بالتطبيق علي دول شرقي آسيا . وذلك من خلال دراسة حالة كل من كوريا وتايوان ، قبل وبعد التحولات الديمقراطية التي تشهدها كل منهما ، ثم دراسة مدى انعكاس ذلك علي السياسة الخارجية لكل منهما . وقد توصل الباحثون إلي نتيجة مفادها : أن التحولات الديمقراطية من شأنها أن تخلق نسقاً جديداً للقيم الذي يسود في المجتمع ، وهذا النسق من شأنه أن يؤدي إلي إعادة تنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع ، وذلك من خلال عدم سيطرة الدولة علي المجتمع ، وإرساء قاعدة المسؤولية والمحاسبة السياسية ، وكلها أمور تعزز من روح المشاركة السياسية . ويترتب علي كل ذلك تغير أهداف – وربما – توجهات السياسة الخارجية، ومن ثم تغير سلوك السياسة الخارجية. وقد عبر الباحثون عن تصورهم لطبيعة العلاقة بين التحول نحو الديمقراطية من ناحية ، وتغير السلوك السياسي الخارجي من ناحية أخري في الشكل التالي (شكل رقم ٤) (٢):

(١) Joe D. Hagan, " domestic Political Regime change and foreign policy restricting: A frame work for comparative analysis" in, Jerel A. rosati, Joe D. Hagan, and Martin W. Sampson III (esd.), OP. Cit, P.P. 138-163.

(٢) Tong Whan Park, Dae-Won Ko, and Kye Ryoon Kim, " Democratization and Foreign Policy Change in the East Asian NICs" in, Jerel A. Rosati, Joe D. Hagan, and Martin W. Sampson III(eds.), OP. Cit, P.P. 164-184.

الشكل رقم (٤)

طبيعة العلاقة بين التحول نحو الديمقراطية وتغير السلوك السياسي الخارجي



وقد انعكس هذا التطور العلمي في الدراسات النظرية والتطبيقية الصادرة باللغة الإنجليزية حول " تغير" و"إعادة هيكلة" السياسة الخارجية ، علي الدراسات العربية، ففي كتابه الصادر عام ١٩٨٩ والمعنون "تحليل السياسة الخارجية" يتناول الدكتور (محمد السيد سليم) موضوع التغير في السياسة الخارجية في المبحث السادس من الفصل الثاني تحت عنوان: "الاستمرار والتغير في السياسة الخارجية"[١] .

(١) د. محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٨٩) ، ص ص ١١١-١١٧

كما قدم الدكتور (أحمد عباس عبد البديع) ، إسهاماً في هذا المجال من خلال دراسته المعنونة : " أبعاد ومظاهر التغير ففي عالمنا المعاصر وتأثير ذلك علي السياسة الخارجية بصفة عامة" والتي قدمها إلي المؤتمر السنوي الثاني للبحوث السياسية ، والذي نظمه مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة . ويطرح د. أحمد عباس عبد البديع من خلال دراسته تلك تصوره لماهية تأثير التغير في النظام الدولي، ولاسيما منذ منتصف الثمانينات ، علي السياسة الخارجية المصرية. وكيف أن هذه التغيرات العالمية قد أثرت علي السياسة الخارجية المصرية(١).

كما استخدم الدكتور (علي الدين هلال) مفهوم التغير وإعادة الهيكلة كإطار تحليلي لدراسة السياسة الخارجية المصرية وكيف مثلت فترة السبعينيات مثلت – ليس فقط مجرد تغيراً عادياً يطرأ علي سياسة مصر الخارجية ، بل – مثل انقطاعاً في توجه مصر السابق نحو إقامة نمط جديد من الالتزامات والتحالفات الدولية ، بما يتضمنه ذلك من إعادة نظر شاملة في رؤية القيادة السياسية لدور مصر كفاعل دولي في إطار النظامين الدولي والإقليمي ، في كافة أنماط العلاقات الدبلوماسية والتجارية والعسكرية والثقافية بين مصر والعالم الخارجي . وصدرت هذه الدراسة في المؤلف الذي حرره مع الدكتور (بهجت قرني)، والذي صدر أصلاً باللغة الإنجليزية عام ١٩٨٤ تحت عنوان: (The Foreign Policy of Arab States) ثم ترجم إلي اللغة العربية عام ١٩٩٤ (٢).

واستخلاصاً مما سبق ، فإنه يمكن القول بأن الأدبيات النظرية التي تتعلق بمفهوم "تغير السياسة الخارجية" تعالج هذا الموضوع من خلال مستويات تحليلية ثلاثة هي:

١- التعريف بمفهوم التغير" و "إعادة الهيكلة" في السياسة الخارجية.

٢- تحديد أنماط (أشكال) التغير الذي قد يطرأ على السياسة الخارجية.

٣- تحديد مصادر هذا التغير، بمعني العوامل والمحددات (الداخلية والخارجية) التي تقود إلي أحداث تغير في السياسة الخارجية.

أو كما يقول "هيرمان" : لماذا وكيف يحدث "التغير" و "إعادة الهيكلة" في السياسة الخارجية؟

How and Why do the Change and Restructuring Foreign Plaice take Place?

وعلي الرغم من تناول كل من د. علي الدين هلال ، د. أحمد عباس عبد البديع لمفهوم "تغير السياسة الخارجية" بالدراسة والتطبيق علي السياسة الخارجية المصرية ، إلا أن دراسة كل منهما قد توقفت –بالمصادفة–

(١) د. أحمد عباس عبد البديع، "أبعاد ومظاهر التغير في عالمنا المعاصر وتأثير ذلك علي السياسة الخارجية بصفة عامة" في: د. أحمد يوسف أحمد (محرر)، سياسة مصر الخارجية في عالم متغير، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٠) ص ص ١٦٤- ١٨٣.

(٢) د. علي الدين هلال، "السياسة الخارجية المصرية وأولوية الاعتبارات الاقتصادية" في: د. علي الدين هلال ود. بهجت قرني (محرران)، السياسات الخارجية للدول العربية، د. جابر سعيد عوض (مترجم)، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ص ص ٢٣٨-٢٩٢.

عند عام ١٩٨٩ ، الأمر الذي يفتح الباب أمام الباحث لمحاولة السعي للاستفادة من الأدبيات النظرية السابقة حول مفهوم ***تغير السياسة الخارجية*** *Foreign Policy Change* وذلك من خلال استخدام مفهوم " تغير السياسة الخارجية " كإطار تحليلي لدراسة السياسة الخارجية المصرية إزاء الدائرة المتوسطية خلال فترة التسعينيات. وكيف أن التغيرات الخارجية الإقليمية والدولية ، قد دفعت مصر إلى تغيير سياستها المتوسطية وذلك بإضافة ثم تفعيل دائرة البحر المتوسط في حقبة التسعينيات . فيما يوصف بأنه" ***تغير في السياسة الخارجية المصرية*** " .

وفضلاً عن ذلك فإن الباحث قد استفاد من استعراض الأدبيات النظرية السابقة الخاصة بمفهوم "التغير" و" إعادة هيكلة" السياسة الخارجية، في نسج الإطار النظري لهذه الدراسة، وذلك على النحو الذي سيتضح عند التطرق إلى الإطار النظري للدراسة.

ثانياً: الأدبيات السابقة ذات الصلة بالموضوع التطبيقي للدراسة

إن المعرفة العلمية ذات طبيعة تراكمية ، وبالتالي فإن مساهمة الباحث يجب أن تقيم على ضوء ما يضيفه لهذه المعرفة ، ومن هنا تثور أهمية استعراض الأدبيات السابقة التي تقدم تحليلاً للأبحاث التي تناولت موضوعاً معنياً بهدف بيان المشاكل البحثية التي تم التركيز عليها ونقاط القوة والضعف في هذه الدراسات والمجالات البحثية الجديدة المطروحة أمام الباحثين المهتمين بهذا الموضوع .

وفيما يلي تقدم الدراسة مسحاً للأدبيات العربية التي تعرضت لدراسة علاقة مصر بالاتحاد الأوروبي (الجماعة الأوروبية سابقاً) . ولقد اعتمد الباحث في تحديده للكتابات التي تم مسحها على مفهوم "العلاقات الدولية" ووفقاً لهذا المفهوم، قامت هذه الدراسة بمسح الكتابات التي تناولت السياسة الخارجية لأطراف التفاعل أي مصر ودول الاتحاد الأوروبي . وتلك التي تناولت التفاعلات الحكومية بينها سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي أو العسكري ، سواء تمت على المستوي الثنائي أو الجماعي .

وفي هذا الصدد تمت مراجعة كتابات الباحثين العرب التي صدرت في عدد من الكتب والرسائل العلمية التي قدمت لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، وكذا المقالات التي نشرت في دورية " السياسة الدولية " التي تصدر بالقاهرة ، بالإضافة إلى بعض الدراسات التي قدمت لندوات عقدت في مصر(١).

ومن خلال الفحص المبدئي لأهم الدراسات والمقالات التي قدمت حول هذا الموضوع يمكن الإشارة إلى ما يلي:

١- محدودية الدراسات التي عنيت بالتوجه المتوسطي للسياسة الخارجية المصرية المعاصرة (خلال الفترة ١٩٥٢ - وحتى مطلع التسعينيات) .

(١) د. ودودة بدران، "تحليل علاقة مصر بأوروبا الغربية في الأدبيات العربية: دراسة مسحية" في: د. أحمد يوسف أحمد ود. هناء خير الدين (محرران)، مصر والجماعة الاقتصادية الأوروبية ١٩٩٢، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩١)، ص ص ٤-٥.

٢- توضح مراجعة المشاكل البحثية التي تناولتها الدراسات التي تعرضت لتحليل علاقة مصر بالجماعة الأوروبية (الاتحاد الأوروبي لاحقا) أن مثل هذا التحليل جاء في إطار تناول الباحثين العرب لأربعة أنواع من المشكلات البحثية :

أ / مشكلات تنطوي علي تحليل الظاهرة المتوسطية باعتبارها إحدى مكونات الشخصية المصرية .

ب / مشكلات تركز علي تحليل علاقة الجماعة الأوروبية بالعالم العربي.

ج / المشكلات البحثية التي تركز علي دراسة علاقة مصر بالجماعة الأوروبية (والاتحاد الأوروبي لاحقاً) .

د /مشكلات تركز علي تحليل السياسة الخارجية المصرية تجاه الدائرة المتوسطية (الأوروبية – المتوسطية)

وفيما يلي يتم مسح الأدبيات التي تتعلق بكل نوع من المشاكل البحثية آنفة الذكر :

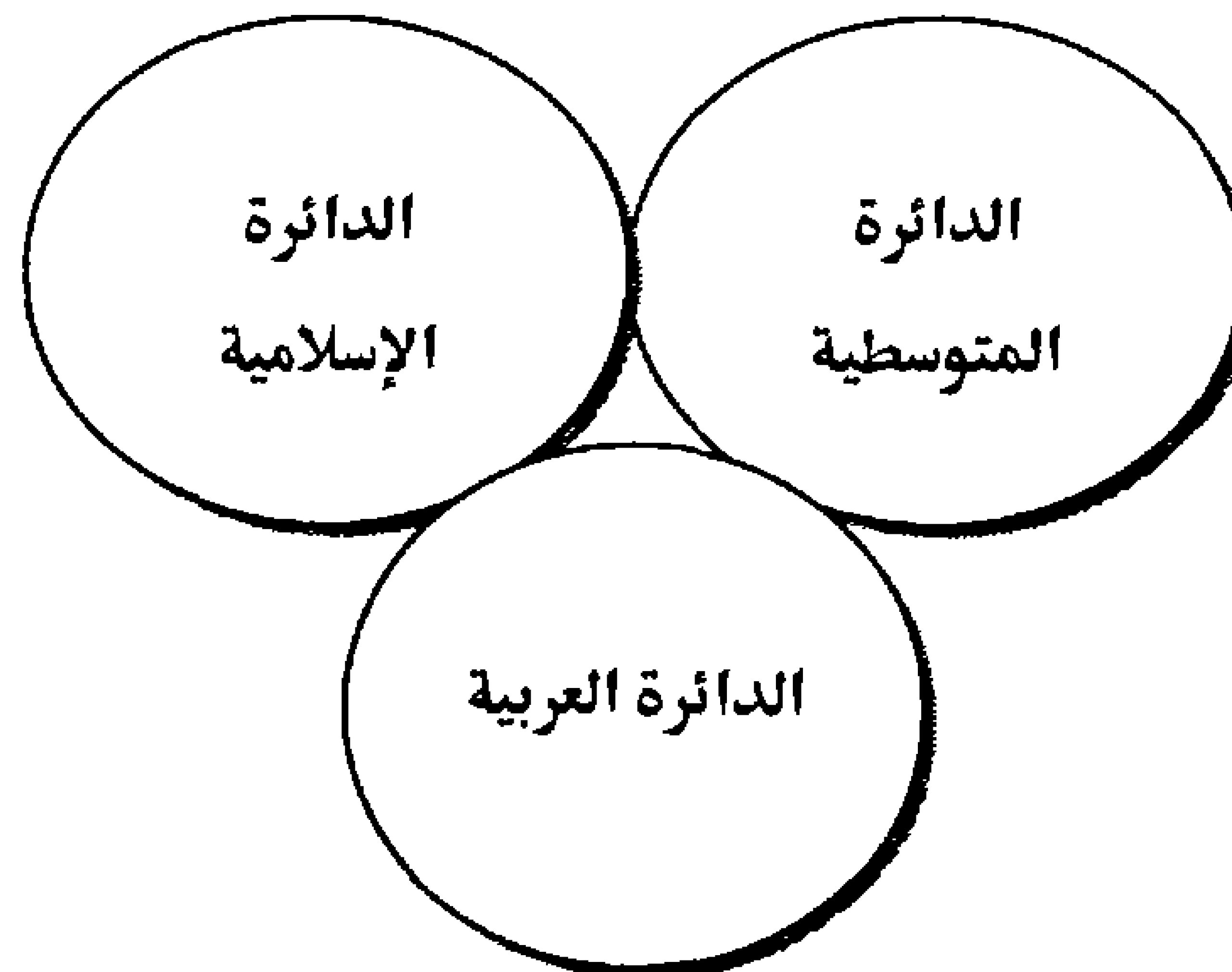
١- المشكلات البحثية التي تعنى بتحليل الظاهرة "المتوسطية" باعتبارها إحدى أبعاد الشخصية المصرية

وفي هذا الإطار، كانت هناك معالجات متواضعة ومتناثرة من حيث الكم ، في الأدب السياسي المصري لما يسمي "بالبعد المتوسطي في الشخصية المصرية " . فلقد اجتهد المفكرون السياسيون المصريون في هذا الخصوص ، كل يحاول تقديم تصوره بشأن أبعاد الشخصية المصرية ، وما إذا كانت " المتوسطية " تشكل أحد هذه الأبعاد ، ويترتب على ذلك – بطبيعة الحال – رؤية وتصور أولئك المفكرين لمدي إمكانية اعتبار الدائرة المتوسطية إحدى دوائر – أو هكذا يجب أن تكون – الحركة الرسمية لمصر خارجياً.

وفي هذا الصدد يري العميد (طه حسين)[(١)] أن مشخصات مصر الجغرافية، والدينية، واللغوية، تحدد لمصر دوائر انتماء ثلاث، تمثل في نفس الوقت دوائر السياسة الخارجية المصرية، وهي: الدائرة المتوسطية، والدائرة العربية ، والدائرة الإسلامية وذلك كما يتضح في الشكل رقم(٥).

الشكل رقم (٥)

دوائر السياسة الخارجية المصرية كما يتصورها العميد طه حسين

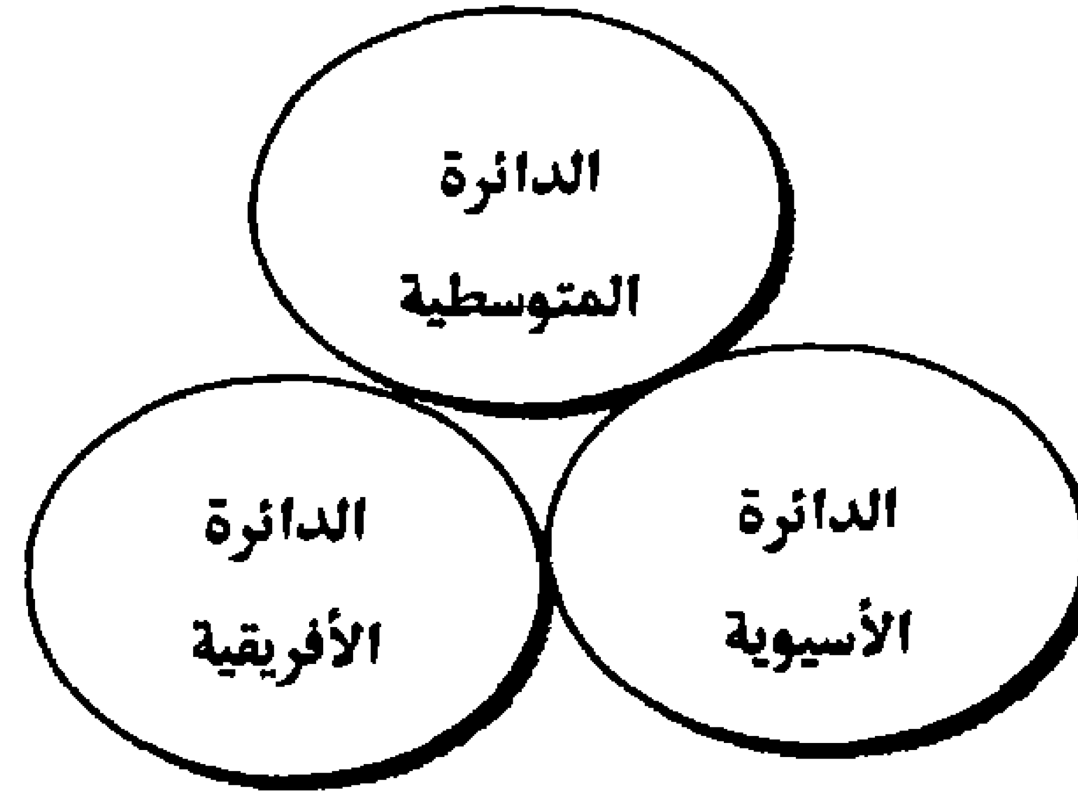


(١) د. طه حسين، مستقبل الثقافة في مصر، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣)، ص ص ٥٤-٥٥.

ويري المؤرخ (حسين مؤنس)(١) أن أبعاد الشخصية المصرية تتحدد في ثلاثة مكونات رئيسية هي المتوسطية والآسيوية والأفريقية ، ومن ثم فأنة يتصور ثلاث دوائر السياسة مصر الخارجية هي : الدائرة المتوسطية والدائرة الآسيوية ، والدائرة الأفريقية . وذلك على النحو الذي يوضحه الشكل رقم(٦) .

الشكل رقم (٦)

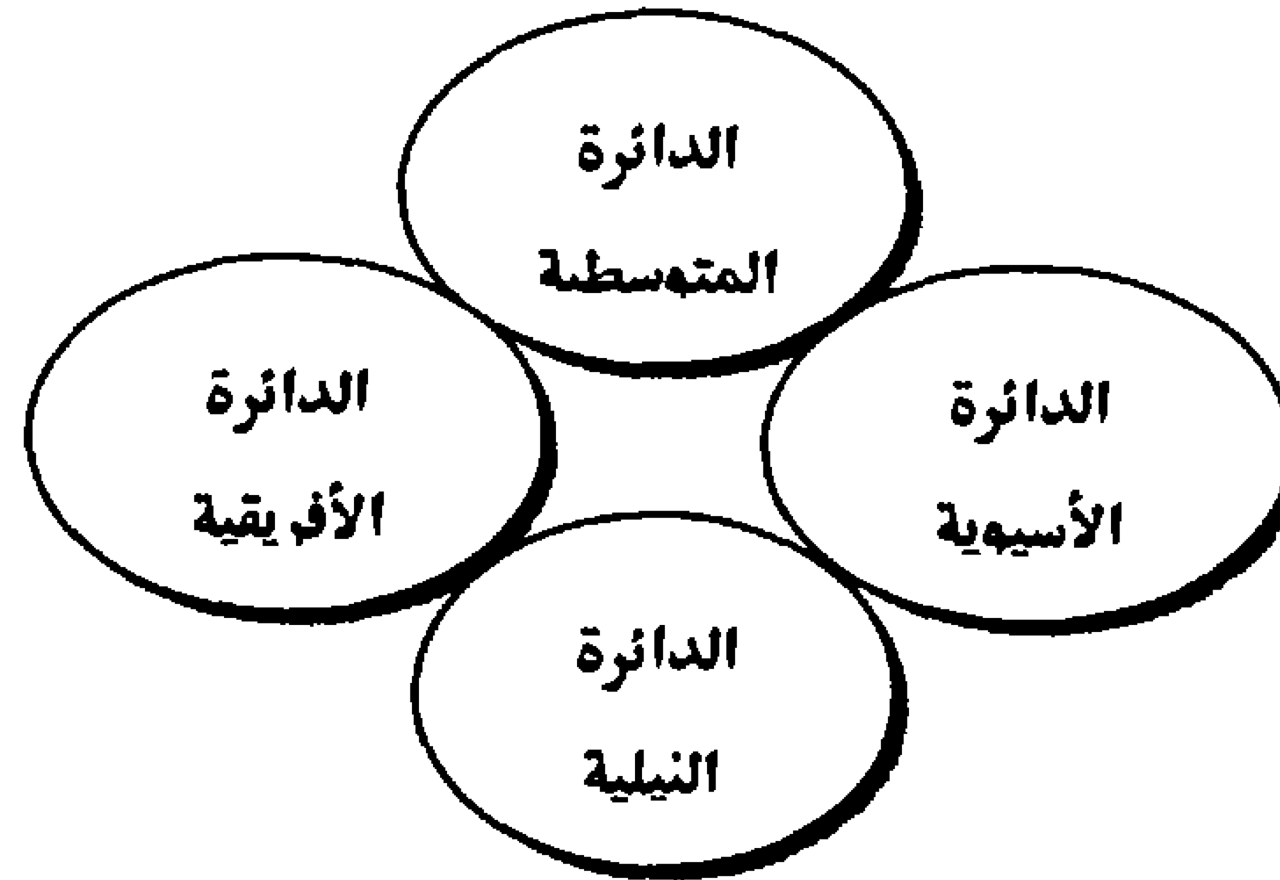
دوائر السياسة الخارجية المصرية كما يتصورها المؤرخ حسين مؤنس



في حين يتصور (جمال حمدان)(٢) أن لمصر أبعادا أربعة يجب أن تتحرك في نطاقها السياسية الخارجية المصرية ، فيما يسميه جمال حمدان " أبعادنا الأربعة " وهي : الدائرة النيلية ، ودائرة البحر المتوسط ، والدائرة الآسيوية ، والدائرة الأفريقية . مشيراً إلى أن هذه الدوائر تمثل دوائر تحرك خارجي لمصر ، وهي تختلف – من وجهة نظره – بلا شك عن دائرة الانتماء الأساسية لمصر ، ويعنى بها الدائرة العربية . وذلك على النحو الذى يوضحه الشكل رقم(٧) .

الشكل رقم (٧)

أبعاد تحرك السياسية الخارجية المصرية



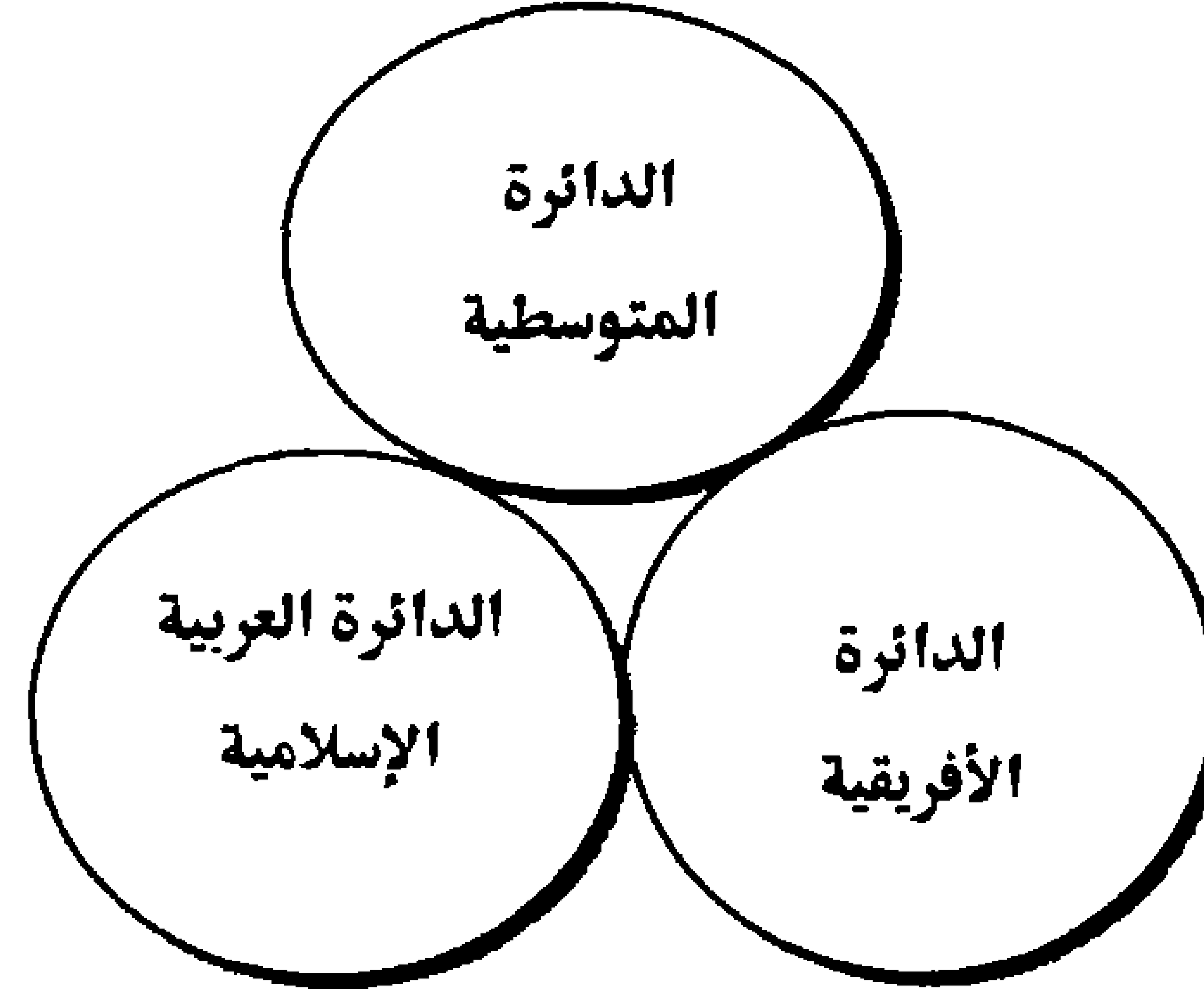
(١) د. حسين مؤنس ، مصر ورسالتها ، (القاهرة : مكتبة الآداب ، غير معروف تاريخ النشر) ، ص٨ وما بعدها. وأنظر أيضاً: د. حسين مؤنس مصر ورسالتها: دراسة في خصائص مصر ومقومات تاريخها الحضاري ورسالتها في الوجود (القاهرة : مطابع دار الشعب ، ط٥ ، ١٩٧٦) ، ص١٠٠.

(٢) د. جمال حمدان ، شخصية مصر ، (القاهرة : عالم الكتب ، ج٤ ، ١٩٨٤) ، ص٣٩٩ وما بعدها.

أما د . (سليمان حزين)[1] فهو يتصور أن السياسة الخارجية المصرية حري بها أن تتحرك في ثلاث دوائر أساسية تمليها عليها انتماءاتها الجغرافية والتاريخية والثقافية – الدينية ، وهذه الدوائر هي : دائرة البحر المتوسط والدائرة الأفريقي ة ، والدائرة العربية – الإسلامية . وذلك على النحو الذى يوضحه الشكل رقم ٨ .

الشكل رقم (٨)

دوائر السياسة الخارجية المصرية كما يتصورها الدكتور سليمان حزين



ولقد استعرضت الدكتورة (نازلي معوض أحمد) في دراسة لها بعنوان : " المتوسطية في الفكر المصري الحديث " موقع المتوسطية في العقل والضمير والوجدان المصري[2]. وبصفة عامة ، يغلب علي الطابع العام لهذه الدراسات الميل إلى اعتبار " المتوسطية إحدى دوائر تحرك السياسة الخارجية المصرية ، رغم عدم اتفاقها علي اعتبار" المتوسطية " مكونا من مكونات الشخصية المصرية .

٣- المشكلات التي تركز علي تحليل علاقة الجماعة الأوروبية بالعالم العربي

يمثل هذا النوع من المشاكل البحثية أغلبية الدراسات التى تطرقت لموضوع علاقة مصر بالجماعة الأوروبية (الاتحاد الأوروبي فيما بعد) . ويمكن تصنيف الدراسات التي تنضوى تحت لواء هذا الضرب من المشاكل – وذلك وفقا لمعيار البعد التحليلي الذي تم التركيز علية في كل دراسة– إلى ثلاثة أنواع من الدراسات ، وهي :

أ) الدراسات التي تركز علي تحليل الأبعاد المختلفة " للحوار العربي –الأوروبي "

تناولت عدد من الدراسات ما شهدته حقبة السبعينيات من تبلور أولي عمليات الحوار الجماعي المنظم بين العالم العربي الممثل في الجامعة العربية من ناحية ، وبين أوروبا الموحدة الممثلة في الجماعة الاقتصادية الأوروبية –آنذاك– من ناحية أخري – وكان هذا ***الحوار العربي–الأوروبي*** هو البداية الحقيقية المنظمة لوضع

(١) د. سلميان حزين ، مستقبل الثقافة في مصر العربية ، (القاهرة : دار الشروق ، ط١٩٩٤،١) ، ص ص ١٥-١٦.

(٢) د. نازلي معوض أحمد ، "المتوسطية في الفكر المصري الحديث" في ، د. نادية محمود مصطفي (محرر) ، مصر ومشروعات النظام الإقليمي الجديد في المنطقة ، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩٧) ص ص ٥٨٥-٦٢٥.

لبنات التفاهم والتعاون التدريجي بين هذين الإقليمين المتجاورين . ولقد ركزت هذه الدراسات علي تحليل ظاهرة الحوار العربي – الأوروبي ، من حيث التعريف به ، وجدلية الحوار العربي ، وتحليل محاور التعاون السياسي والاقتصادي للحوار ، ودراسة وضعية الحوار العربي – الأوروبي في ظل المتغيرات الدولية ، والمتغيرات المؤثرة علي نجاح أو فشل الحوار . وأهم الدراسات في هذا الصدد الكتاب الرائد للدكتور (عبد المنعم سعيد) . كذلك قدم الدكتور (حامد ربيع) عدداً من الكتابات التي تناولت مشاكل بحثية متعلقة بالحوار العربي الأوروبي . بالإضافة إلى ملف خاص عن " الحوار العربي – الأوروبي " في مجلة السياسة الدولية(١).

ب) الدراسات التي تركز علي سياسة الجماعة الأوروبية تجاه الصراع العربي –الإسرائيلي

وهي التي تحاول الوقوف علي أبعاد الموقف الأوروبي ممثلاً في الجماعة الأوروبية من عملية الصراع العربي – الإسرائيلي. وذلك من خلال تحليل سياسات الجماعة الأوروبية تجاه مجريات وأحداث وتطورات الصراع العربي – الإسرائيلي. هذا بالإضافة إلى أنها تتناول بالتحليل مواقف الجماعة الأوروبية من القضية الفلسطينية ، ولاسيما في إطار الأمم المتحدة ، ناهيك عن أنها تحلل سياسات القوي الأوروبية الكبرى (فرنسا ، ألمانيا ، المملكة المتحدة ، إيطاليا) إزاء الصراع العربي – الإسرائيلي عموما ، وإزاء القضية الفلسطينية علي وجه الخصوص . ومن ذلك الدراسات التي قدمها د. نازلي معوض أحمد ، د. إبراهيم عبد الحميد عوض ، د. أميرة الشنواني ، ومحمد خالد الأزعر(٢).

(١) د. عبد المنعم سعيد ، الحوار العربي – الأوروبي: دراسة للنهج الأوروبي إزاء الحوار ، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٧) وأنظر كتابات د. حامد ربيع في:

- د. حامد ربيع ، الحوار العربي – الأوروبي واستراتيجية التعامل مع القوي الكبرى ، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨٠)
- د. حامد ربيع ، الحوار العربي – الأوروبي ومنطق التعامل الدولي الإقليمي ، (بغداد: معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٨٣)
- د. حامد ربيع ، أنواع التحليل السياسي الدولي وظاهرة الحوار العربي الأوروبي ، (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٧).
- د. حامد ربيع ، المضمون السياسي للحوار العربي الأوروبي: المتغيرات ، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٩) وأنظر أيضاً: د. علي الدين هلال وآخرون ، ملف " الحوار العربي – الأوروبي" ، السياسة الدولية ، العدد ٣٧ ، يوليو ١٩٧٤.

(٢) د. نازلي معوض أحمد ، "الجماعة الأوروبية وصراعات الشرق الأوسط ١٩٨٩–١٩٩٠: التمايز في إطار الائتلاف والاستقلالية في نطاق التحالف في ، د. ودودة بدران (محرر) ، تطور علاقة مصر بالجماعة الاقتصادية الأوروبية (١٩٨٩–١٩٩٠) ، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩٢) ص ص ٢٠٣–٢٥٣ ، وأنظر: د. إبراهيم عبد الحميد عوض ، "الجماعة الأوروبية والصراع العربي الإسرائيلي" ، السياسية الدولية ، عدد ٨٣، يناير ١٩٨٦، ص ص ٢٦–٥٧ .

- د. أميرة الشنواني، السوق الأوروبية المشتركة وأزمة الشرق الأوسط ١٩٦٧–١٩٧٣، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٦

=

و) الدراسات التي تركز مشاكلها البحثية علي السياسة المتوسطية للجماعة الأوروبية

وهي التي تهتم بنشأة ، ثم تطور السياسة المتوسطية للجماعة الأوروبية وفي هذا الإطار ، عني الباحثون المصريون والعرب بدراسة السياسة المتوسطية لدول الجماعة الأوروبية ، ومدي إمكانية استفاد الدول العربية من هذه السياسة . وتركز الدراسات العربية في تناولها للتفاعلات الاقتصادية بين الجماعة الأوروبية والوطن العربي علي تحليل هذه التفاعلات في إطار السياسة المتوسطية للجماعة الأوروبية ، وفي هذا السياق اتجهت أغلب الدراسات للتركيز علي المصالح الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية للدول الأوروبية مجتمعة(١).

إلا أن د. نازلي معوض أحمد اتجهت إلي التركيز علي تحليل السياسة المتوسطية في إطار علاقتها بالمصالح السياسية لبعض الدول الأوروبية التي تقع علي شاطئ البحر المتوسط ، حيث أوضحت أنه "لا يمكن اعتبار السياسة المتوسطية (الاقتصادية) للجماعة الأوروبية كمنظمة إقليمية مصلحيه لأوروبا الغربية بمنأي أو بعيدة عن النزعة السياسية الوطنية الخاصة بدولها الأعضاء المؤسسين للمنظمة وعلي وجه الخصوص أولئك الذين لهم وجه طبيعية متوسطية شاطئيه فعلا وهي فرنسا وإيطاليا واليونان وأسبانيا(٢).

كما تشير عدد من هذه الدراسات إلى النتائج التي تحققت في مجال عقد اتفاقيات مع بلدان البحر المتوسط ،وعلي وجه الخصوص مصر والبلدان العربية ومقارنة المزايا التفضيلية التي تتيحها تلك الاتفاقات بالاتفاقات التي تمت مع إسرائيل. ومن تلك الدراسات ما قدمه محمد صفوت قابيل ، وأمنية أمين حلمي . كما قدم سامر صالح الخرفي دراسة تتناول تحليل التفاعلات في إطار السياسة المتوسطية الجديدة للجماعة الأوروبية علي المصالح الاقتصادية في الجزائر(٣). كما ركزت بعض الدراسات علي العلاقات الأوروبية – المتوسطية وذلك

- محمد خالد الأزعر ، موقف الجماعة الأوروبية "تجاه القضية الفلسطينية ١٩٦٧-١٩٨٥، رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٩.

(١) د. ودودة بدران "مصر والجماعة الأوروبية : الأهداف ١٩٨٩-١٩٩٠" في ،د. ودودة بدران (محرر) ، مرجع سبق ذكره ص ص ١٦١-٢٠١.

(٢) د. نازلي معوض أحمد ، "السياسة المتوسطية للجماعة الاقتصادية الأوروبية ، مرجع سبق ذكره ص ص ٣٢-٤٩.

(٣) أنظر: - محمد صفوت قابيل ، العلاقات الاقتصادية بين السوق الأوروبية المشتركة وكل من مصر وإسرائيل في إطار السياسة المتوسطية للسوق الأوروبية ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩ وأنظر أيضاً : محمد صفوت قايل ، "العلاقات الاقتصادية بين مصر والجماعة الاقتصادية الأوروبية" ، السياسة الدولية، العدد ٧٦، أبريل ١٩٨٤، ص ص ٦-٢٣ .

- أمنية أمين حلمي حسن ، آثار التبادل التجاري التفضيلي بين مصر والسوق الأوروبية المشتركة علي بعض جوانب هيكل الاقتصاد المصري ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤

- سامر صالح خرفي ، التجارة الدولية والتنمية في الجزائر منذ الاستقلال دراسة للتبادل السلعي مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩١.

من خلال مبادرات التعاون المتوسطي التي قدمتها بعض الدول الأوروبية (إيطاليا - أسبانيا - فرنسا - التحاد الأوروبي) للتعاون مع الدول المتوسطية في إطار السياسة المتوسطية للجماعة (الاتحاد) الأوروبية[١].

٣- المشكلات البحثية التي تركز علي دراسة علاقة مصر بالجماعة الأوروبية (الاتحاد الأوروبي)

وهي تلك الدراسات التي تهتم بتتبع العلاقات الثنائية بين مصر من ناحية ودول الجماعة الأوروبية من ناحية أخري . ويمكن في هذا الإطار - استناداً إلي معيار عدد الدول الأوروبية التي يقام معه علاقات من جانب مصر - التمييز بين هذه الدراسات إلي ثلاثة أنماط . وهي:

أ) الدراسات التي تتناول بالتحليل العلاقات الثنائية بين مصر واحدي دول الجماعة الأوروبية

وهذه الدراسات محدودة جداً في الأدبيات التي تمت مراجعتها ، بل وتكاد تكون قاصرة علي دراسة (د.خالدة شادي) التي تتناول فى دراستها المقارنة بين علاقات مصر بكل من الدولتين الألمانيتين فى عقدي الخمسينيات والستينيات ، وذلك مع التركيز على أزمة العلاقات الألمانية الغربية - المصرية التي وقعت عام ١٩٦٥ [٢].

ب) الدراسات التي تتناول بالتحليل العلاقات الثنائية بين مصر وبعض دول المجموعة الأوروبية (الاتحاد الأوروبي):

وهى بدورها تتسم بالمحدودية إلى حد كبير ، وربما تقتصر - في حدود المراجعة التي قام بها الباحث - على الدراستين اللتين قدمت إلى المؤتمر السنوي التاسع للبحوث السياسية لمركز البحوث والدراسات السياسية ، وتتناول الدراستان تحليلاً للعلاقات السياسية والاستراتيجية بين مصر ودول الاتحاد الأوروبي الكبرى (فرنسا وبريطانيا وألمانيا)، وللعلاقات الثقافية بين مصر ودول الاتحاد الأوروبي (ألمانيا - فرنسا - بريطانيا) على التوالي[٣].

ج) الدراسات التي تركز على العلاقات الثنائية بين مصر والجماعة الأوروبية

تطرح الأدبيات صوراً متنوعة لهذا النوع من العلاقة بعضها ذو طابع سياسي والآخر ذو طابع اقتصادي والثالث ذو طابع ثقافي. فبعض هذه الدراسات يركن إلى التركيز على الأهداف المصرية من العلاقات

---

(١) أسامة فاروق مخيمر، التعاون بين دول البحر التوسط: دراسة للمبادرات والقضايا ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٦.

(٢) خالدة محمود السيد شادي، العلاقات بين مصر والدولتين الألمانيتين في فترة الخمسينيات والستينيات: (دراسة مقارنة) ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٧.

(٣) ل/ أحمد عبد الحليم ، "العلاقات السياسية والاستراتيجية بين مصر ودول الاتحاد الأوروبي الكبرى: فرنسا بريطانيا ألمانيا" في ، د. أحمد الرشيدي (محرر) ، مصر والقوي الكبرى في النظام العالمي الجديد ، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩٦) ، ص ص ٢٣٥-٢٦٥ ، وأيضاً: د. خالدة شادي ، "العلاقات الثقافية بين مصر ودول الاتحاد الأوروبي ألمانيا ، فرنسا ، بريطانيا" في ، د. أحمد الرشيدي (محرر) ، مرجع سبق ذكره ، ص ص٢٦٦-٢٨٥.

المصرية بالجماعة الأوروبية[١]. وبعضها يركز على العلاقات السياسية بين مصر والجماعة الأوروبية[٢]. ويركز صنف ثالث من هذه الدراسات على العلاقات الاقتصادية بين مصر والجماعة الأوروبية ، ولاسيما في مجالات تعاون معينة كمجال الاستثمار ، ونقل التكنولوجيا ، والزراعة ، والصناعة[٣].

٤- المشكلات البحثية التي تركز على تحليل السياسة الخارجية المصرية تجاه الدائرة المتوسطية (الأوروبية والمتوسطية)

فلقد شهدت الفترة التي تبدأ ببداية التسعينيات وحتى الآن (١٩٩٨) اهتماماً أكاديمياً وعلمياً ، بل ودبلوماسياً أيضاً ، بهذا الموضوع ، وزادت كثافة المعالجات الأدبية التي تتناول هذا الموضوع ، خاصة في ظل فورة الاهتمام المصري الرسمي بإقليم البحر المتوسط في السياسة الخارجية المصرية .

ولقد تعددت المسميات التي خلعتها هذه الدراسات على هذه الظاهرة فبعضها أطلق عليها (البعد المتوسطي في السياسة الخارجية المصرية) ، وبعضها أطلق عليها (التوجه المتوسطي في السياسة الخارجية المصرية)، في حين رأى البعض أن يسميها (بالسياسة المتوسطية لمصر) ، وانحاز فريق رابع – وكان الباحث من أنصاره – إلى تسميتها (بالدائرة المتوسطية في السياسة الخارجية المصرية) . ورغم تعدد المسميات ، إلا أنها جميعاً تشير إلى ظاهرة واحدة ، وهي تنامي اهتمام مصر الرسمي بدائرة البحر المتوسط خلال حقبة التسعينيات . وفي هذا الإطار جاءت الدراسات مركزة على تحليل السياسة الخارجية المصرية تجاه الدائرة المتوسطية . فقدم بعضها رؤى تفسيرية لهذا التحول المصري سياسياً نحو المتوسطية[٤]. ولقد عني شق آخر من

---

(١) د. ودودة بدران ، "مصر والجماعة الأوروبية: الأهداف" في ، د. ودودة بدران (محرر) ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٦١-٢٠١.

(٢) د. نادية مصطفي ، "تقويم العلاقات السياسية بين مصر والجماعة الأوروبية " في ، د. هناء خير الدين و د. أحمد يوسف أحمد (محرران) ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٤٤-٩٨.

(٣) حول هذا الموضوع أنظر:

- د. نوال قاسم ، "تقويم العلاقات الاقتصادية بين مصر والجماعة الأوروبية" في ، د. هناء خير الدين و د. أحمد يوسف أحمد (محرران) ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٠٤-١٥٥ .
- د. حسن خضر ، "القطاع الزراعي المصري والسوق الأوروبية المشتركة عام ١٩٩٢" في، د. هناء خير الدين و د. أحمد يوسف أحمد (محرران) ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٣٤-٢٦٧
- المستشار فكري تادرس ، "العلاقات الاقتصادية بين مصر والجماعة الأوروبية بعد ١٩٩٢في ضوء انفتاح دول أوروبا الشرقية " في ، د. هناء خير الدين و د.أحمد يوسف أحمد (محرران) ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٨٠-٢٩١
- د. علي أحمد علي ، "علاقة مصر بالجماعة الأوروبية في مجال الاستثمار ونقل التكنولوجيا" في ، د. ودودة بدران (محرر) ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٣٤٥-٣٧٠
- د. حسن علي خضر ، "العلاقات التجارية بين مصر والجماعة الأوروبية في قطاع الزراعة" في ، د. ودودة بدران (محرر) ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٣٧١-٣٩٣.

(٤) أنظر في ذلك :

=

الدراسات بتحليل الرؤية المصرية الرسمية لمشروع المشاركة الأوروبية – المتوسطية ، سواء على صعيد المشاركة السياسية والأمنية(١). أو على صعيد المشاركة الاقتصادية والمالية(٢). أو على صعيد المشاركة الاجتماعية والثقافية والإنسانية(٣). كما حرصت بعض هذه الدراسات على محاولة تقديم تصور لمدى إمكانية تأثير تصاعد الاهتمام المصرى بالدائرة المتوسطية من ناحية على المكانة الإقليمية والدولية لمصر من ناحية ثانية(٤). وأخيراً، اختارت بعض الدراسات لنفسها أن تقوم بتقييم المشروع المتوسطي من حيث الفرص التقى يمكن أن يتيحها المشروع المتوسطي، وكذا المحاذير أو المخاطر التي يمكن أن يسببها(٥).

وبعد، فإنه من خلال مسح الأدبيات السابقة ذات الصلة بالعلاقات المصرية مع الجماعة الأوروبية (الاتحاد الأوروبي) ، وكذلك تلك التي تتعلق بالسياسة الخارجية المصرية تجاه الدائرة المتوسطية ، فإنه يمكن للباحث

- د. محمد السيد سليم ، "السياسة المصرية تجاه التعاون في البحر المتوسط" ، كراسات استراتيجية ، العدد ٢٧، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٥
- د. حسن البدراوى، "مصر والمشروع الأوروبي – المتوسطي: أسباب التوجه وأسس التقويم"، بحث مقدم إلي مؤتمر: العلاقات العربية الأوروبية واتفاقيات المشاركة العربية الأوروبية، القاهرة ، مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي، ٢٢-٢٣ سبتمبر ١٩٩٦.
- السفير رؤوف غنيم، "البعد المتوسطي في سياسة مصر الخارجية"، السياسة الدولية ، العدد ١١٨ ، أكتوبر ١٩٩٤ ، ص ص ٩٢-٩٤
- السفير أحمد مهابة ، "سياسة مصر المتوسطية ونكسة الاتحاد المغاربي" ، السياسة الدولية ، العدد ١٢٤ ، أبريل ١٩٩٦ ، ص ص١٠٧-١١٠

(١) انظر: طه المجدوب ، "الأمن الأوروبي المتوسطي من وجهة نظر مصرية" ، السياسة الدولية ، العدد ١٢٤، أبريل ١٩٩٦ ، ص ص٩٥-١٠٦
- د. نادية محمود مصطفي، "المشروع المتوسطي : الأبعاد السياسية" في: د. نادية محمود (محرر)، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤١٧-٤٦٧.
- د. زينب عبد العظيم ، "البعد الأمني للشراكه الأوروبية – المتوسطية" في ، د. سمعان بطرس فرج الله (محرر) ، مستقبل الترتيبات الإقليمية في منظمة الشرق الأوسط وتأثيراتها علي الوطن العربي ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٩٨ ، ص ص ١٨٣-٢٣٠

(٢) انظر:- د. عبد الرحمن صبري ، " قراءة في البعد الاقتصادي لاتفاقية المشاركة العربية- الأوروبية" في ، د. سمعان بطرس فرج الله (محرر) ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٧١-٣٣٠
- أحمد السيد النجار ، "المشروع المتوسطي : الأبعاد الاقتصادية والتكنولوجية" في، د. نادية محمود مصطفي (محرر) ، مرجع سبق ذكره ، ص ص٥٠٩-٥٣٣
- د. أحمد جلال و د. برنارد هوكمان ، مصر واتفاقية المشاركة مع الاتحاد الأوروبي" ، ترجمة د. سمير كريم ، سلسلة أوراق العمل ، القاهرة ، المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، ورقة عمل رقم ٩٦٠٣ وقد قدمت هذه الورقة في مؤتمر "كيف يمكن لمصر أن تستفيد من اتفاق المشاركة مع الاتحاد الأوروبي" والذي نظمه المركز المصري للدراسات الاقتصادية في القاهرة في الفترة من ٢٦-٢٧يونيو ١٩٩٦.

(٣) انظر: د. نادية مصطفي، "البعد الثقافي في الشراكة الأوروبية – المتوسطية" في: د. سمعان بطرس فرج الله (محرر) ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٤٥٥-٤٨٤.
- د. نيفين عبد الخالق، "المشروع المتوسطي: الأبعاد الثقافية" في ، د. نادية محمود مصطفي (محرر) ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٤٦٩-٥٠٧.

(٤) انظر: - د. محمد سعد أبو عامود ، "المتوسطية ومكانة مصر الإقليمية" في ، د. نادية محمود مصطفي (محرر) ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٦٢٧-٦٦١ د. خالدة شادي ، "المتوسطية ومكانة الدولية" في د. نادية محمود مصطفي (محرر) مرجع سبق ذكره ، ص ص ٦٦٣-٦٨٦.

(٥) د. محمود عبد الفضيل، "مصر والعرب والخيار المتوسطي: الفرص والمحاذير" ، السياسة الدولية ، العدد ١٢٤، أبريل ١٩٩٦ ، ص ص ١١٩-١٢٤. وأنظر أيضاً : طه المجدوب، " المشروع الأوروبي المتوسطي : المآخذ والحسنات (١) " ، الأهرام ، ٢١ يناير ١٩٩٦

أن يقوم برصد أربعة جوانب تشترك فيها جميع – أو على الأقل معظم – الدراسات السابقة . وهذه الجوانب الأربعة هي :

١- أن جميع هذه الدراسات ، وبمختلف مشاكلها البحثية ، قد توقفت عند عام ١٩٩٦ وذلك على أحسن تقدير . ولذلك يسعى الباحث إلى استكمال هذه النقص في تلك الدراسات وذلك من خلال دراسة موضوع الدائرة المتوسطية في السياسة الخارجية المصرية حتى أغسطس ١٩٩٨ . ولاسيما أن الفترة من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٨ – وهي الفترة التي لم تغطيها الدراسات السابقة – شهدت تطوراً في المفاوضات المصرية الأوروبية بشأن اتفاق المشاركة بينهما . ومن ثم فإن دراسة الباحث للسياسة المتوسطية لمصر في الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٨ تعد استكمالاً للتراكم العلمي في هذا الموضوع .

٢- لقد خلت هذه الأدبيات السابقة في معظمها من استخدام الوثائق التحليلية في التحليل ، فبمراجعة الدراسات السابقة يتضح أن عدد كبيراً من الدراسات العربية يعتمد أساساً في مصادره على الكتابات الثانوية أما الاعتماد على المصادر الأولية فهو محدود نسبياً . ويتصور الباحث أن عدم اعتماد الدراسات السابقة – أو على الأقل بعضها – على المصادر الأولية في التحليل يعد مثلباً أساسياً ولاسيما أن طبيعة هذه الدراسات تستلزم – ليس فقط تكثيف الاعتماد على الكتب والدوريات ، وإنما أيضاً – ضرورة الارتكان إلى الوثائق والخطابات والنصوص الأولية . وفي هذا الإطار فإن الباحث يسعى من خلال هذه الدراسة إلى تلافي ذلك عن طريق تكثيف استخدامه للمصادر الأولية من وثائق وبيانات قولية وتصريحات وخطابات . وغيرها من المصادر الأولية التي ترفع من درجة مصداقية هذا البحث .

٣- أن اعتماد الباحثين في الدراسات التي تمت مراجعتها على أسلوب المقابلة – كأداة منهاجية لجمع البيانات – كان محدوداً نسبياً . ولعل دراسات من هذا النوع ، تسعى لاختبار فرضيات معينة ، بشأن ظاهرة الدائرة المتوسطية في السياسة الخارجية المصرية ، أو بشأن تحليل السياسة الخارجية المصرية تجاه دول وقضايا الدائرة المتوسطية ، فإنها تكون في حاجة ماسة إلى إجراء مقابلات مع ذوي الشأن والمختصين بهذا الموضوع ، ولاسيما وأن موضوعاً كهذا ، هو قديم – جديد ، قديم في طرحه ، جديد في أسلوب صياغته وتناوله . ولذلك فإن الباحث في هذه الدراسة ، اعتمد بشكل أساسي على *"المقابلة"* كأداة منهاجية وبشكل خاص "*مقابلة النخبة* "(١) وذلك في محاولة من هذه الدراسة لإضافة قالب جديد – من خلال استخدام المقابلة – إلى الدراسات السابقة .

(١) فلقد أجري الباحث مقابلات عديدة ومتنوعة طيلة فترة الدراسة الممتدة من ١٩٩٦-١٩٩٨ ، ولكنه اصطفي من النخبة كل من السفير جمال الدين البيومي والسفير فتحي الشاذلي.

٤- وفيما يتعلق "***بالإطار النظري***"[(١)] المستخدم في هذه الدراسات السابقة فإنه تجدر الإشارة إلى أن هناك عدد كبير من هذه الدراسات كانت وصفية الطابع (دراسات وصفية) ، وبالتالي اقتصر هدفها على رصد وتوصيف تسلسل الأحداث الخاصة بظاهرة معينة ، دون أن يشغل اهتمامها الاستناد إلى منطلقات نظرية. ومن ثم جاءت خلواً من وجود إطار نظري. الأمر الذي يجعلها تتسم بالضعف إلى حد ما . وهذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ، فإنه فيما يتعلق بالشق الأخر من هذه الدراسات ، والتى استخدمت أطراً نظرية من قبيل (وضع القوى الثانوية فى النظام الدولي)، (الاعتماد المتبادل)، وغير ذلك. فإن أياً من هذه الأدبيات، لم يستخدم مفهوم" ***تغير السياسة الخارجية*** " كإطار نظري ، ومن ثم فإن استخدام هذه الدراسة التي يقدمها الباحث لمفهوم " التغير فى السياسة الخارجية Foreign Policy Change كإطار نظري لدراسة تغير السياسة الخارجية المصرية نحو إضافة ثم تفعيل الدائرة المتوسطية فى التسعينيات ، تمثل إضافة جديدة – يأمل الباحث أن تضيف تراكماً علمياً – إلى الدراسات والأدبيات السابقة فى هذا الموضوع .

الإطار النظري للدراسة

ويشتمل الإطار النظري لهذه الدراسة على الأطر التحليلية التالية :

١- الإطار المفاهيمي – التحليلي

٢- الإطار المنهاجي

أولاً : الإطار المفاهيمي – التحليلي للدراسة

ينقسم الإطار المفاهيمي التحليلي لهذه الدراسة إلى قسمين رئيسيين : القسم الأول ، ويتناول المفاهيم التحليلية النظرية ، وهى مفاهيم : تغير السياسة الخارجية ، الدولة القائد ، المكانة الدولية . وأما القسم الثانى فيتناول المفاهيم التي تثيرها الدراسة وهى مفاهيم : الدائرة المتوسطية ، السياسة الخارجية .

القسم الأول: المفاهيم التحليلية النظرية

ويتضمن ثلاثة " مفاهيم تحليلية Analytic Concepts" تعتمد عليها الدراسة كإطار تحليلي فى دراسة ظاهرة تغير السياسة الخارجية المصرية نحو إضافة ثم تفعيل الدائرة المتوسطية في التسعينيات ، وهذه المفاهيم التحليلية هي :

١- مفهوم تغير السياسة الخارجية (Foreign Policy Change)

٢- مفهوم الدولة القائد (Pilot State)

٣- مفهوم المكانة الدولية (International Status/Position)

---

(١) يقصد بالإطار النظري: تحديد المفاهيم المستخدمة في الدراسة والعلاقة فيما بينها في صياغات عامة بناء علي مراجعة الأدبيات النظرية والتطبيقية السابقة ، والمتعلقة بموضوع البحث . حول هذا التعريف أنظر: د. ودودة بدران ، "تحليل علاقة مصر بأوروبا الغربية في الأدبيات العربية: دراسة مسحية" في ، د. هناء خير الدين و د. أحمد يوسف أحمد (محرران) ، مرجع سبق ذكره ص ١٤.

١- تغيير السياسة الخارجية (Foreign Policy Change)

تمثل السياسة الخارجية خطة أو برنامج لعمل الوحدة الدولية خارجياً ، وانطلاقاً من ذلك فإنها تتسم أساساً بالاستمرارية ، وذلك نتيجة لطبيعة تلك السياسة ، إذ أنها تتضمن ارتباطات خارجية قد يصعب تغييرها ، أو قد يتطلب ذلك وقتاً وجهداً كبيرين . ولكن على الرغم من ذلك فإن ثبات واستمرار السياسة الخارجية على الدوام ، هو أمر غير متصور وغير وارد أيضاً ، إذ قد يطرأ عليها تغير إما تدريجي أو جذري .

وعلى الرغم مما يتردد كثيراً من أننا نعيش فى عالم متغير ، فإن ذلك لا يعنى أن التغير خصيصة ينفرد بها العالم المعاصر أو أنه خطة يتميز بها هذا الزمان عن غيره من الأزمنة ، فالحقيقة التى لا مراء فيها أن *التغير* سمة أساسية من سمات الحياة وأحد مقوماتها الرئيسية التى لا تتبدل ولا تتحول ، والتى عبر عنها الفلاسفة قديماً بقولهم " أن كل شئ متغير إلا التغير "(١) .

وإذا كانت " ظاهرة التغير " من الظواهر التى استأثرت باهتمام الباحثين والعلماء فى مختلف مجالات العلوم الطبيعية والاجتماعية والسلوكية على السواء ، فإنها كذلك من الموضوعات التى استرعت انتباه علماء العلاقات الدولية عموماً ونظرية تحليل السياسة الخارجية على وجه الخصوص .

ولعله يتضح من استعراض الأدبيات النظرية السابقة حول موضوع "*تغيير السياسة الخارجية* " ، أنه موضوع جدلي Debatable ، حيث يدور بشأنه جدل ونقاش واسع النطاق . وخاصة فيما يتعلق بتحديد مفهوم " التغير " فى السياسة الخارجية ، وأيضاً *أشكال التغيير* ، وثالثاً تحديد أسباب و*محددات التغيير* الداخلية والخارجية .

فلقد برز مفهوم " تغير السياسة الخارجية " للإشارة إلى تلك التحولات التى يمكن أن تطرأ على السياسة الخارجية لدولة ما من حيث توجهاتها ، أو سلوكها ، أو أدواتها ، أو أهدافها ويتضمن ذلك ، وهو ما يعنى أن هذا المفهوم يشير إلى التغيرات التى تعتري السياسة الخارجية للوحدة الدولية ، إما نتيجة للتغير فى النظام السياسي داخل هذه الدولة ، أو بسبب سعيها للتكيف مع المغيرات الإقليمية والدولية من حولها . ويعد موضوع التغير والاستمرار فى السياسة الخارجية من السمات المهمة التى تميز السياسة الخارجية عن غيرها من السياسات .

وحول تحديد *أشكال تغيير السياسة الخارجية* ، يميز الباحثون فى حقل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية بين نمطين أساسيين " للتغير " : النمط الأول ، هو نمط " التغير التدريجي " أو الاعتيادي فى السياسة الخارجية ، وهو النمط الدارج والمألوف فى معظم سلوكيات السياسات الخارجية للدول(٢) . حيث تتغير السياسة

---

(١) ألفين توفلر، صدمة المستقبل : المتغيرات في عالم الغد ، ترجمة: محمد علي ناصف، (القاهرة ، دار النهضة مصر للطبع والنشر ، ١٩٧٤)، ص ص١-٦.

(٢) حول موضوع التغير التدريجي في السياسة الخارجية ، أنظر:

- Kjell Goldmann , OP. Cit , P.P. 3-25
- Peter j. Shredder, “Bureaucratic Incrementalism , Crisis, and Change in U.S Foreign Policy Toward Africa” in, jerel A. Rasati, joe D. Hagan and Martin W. Simpson (eds.) , OP. Cit, P.P. 111-137

=

الخارجية شأنها شأن كل السياسات العامة ، استجابة للعديد من المتغيرات والمحددات سواء الموضوعية -الداخلية والخارجية - أو النفسية . ويمكن القول أن التغير في السياسة الخارجية يتسم في معظم الحالات بالتدرج ، ويقصد بالتدريجية في تغير السياسة الخارجية (Incrementalism in Foreign Policy Change) أن السياسة الخارجية للوحدة الدولية لا تتغير تغيراً جذرياً عبر الزمن ، إلا في حالات نادرة وأن الوحدة الدولية ، تتجه عادة نحو إقرار الأبعاد الرئيسية لسياساتها الخارجية وقبول التغير المحدد في الأبعاد الهامشية لتلك الساسة . كذلك فتغير السياسة الخارجية يبدأ بمجموعة من السلوكيات المحدودة والقرارات التكتيكية التي تختلف عن التوجه الرئيسي للسياسة الخارجية ، وعبر فترة من الزمن يؤدي تراكم التغيرات المحدودة إلى تغير شامل في التوجه الرئيسي للسياسة الخارجية . ويمكن تفسير الطبيعة التدريجية للتغير في السياسة الخارجية في ضوء طبيعة الارتباطات الدولية التي تترتب على اتباع سياسة خارجية معينة ، فالسياسة الخارجية تتضمن الدخول في مجموعة من الارتباطات الدولية وتخصيص الموارد للوفاء بالالتزامات الناشئة عن تلك الارتباطات ، ومن ثم فإنه ليس من اليسير أن تغير الدولة من طبيعة تلك الارتباطات بشكل مفاجئ .

أما النمط الثاني لتغير السياسة الخارجية، فهو نمط "التغير الثوري" (Revolutionary Transformation) أو ما يسمى " بالتغير الهيكلي أو الجذري في السياسة الخارجية ، وذلك باعادة هيكلة السياسة الخارجية Restructuring Foreign Policy ويقصد بذلك انتهاء نمط من السياسة الخارجية وإحلاله بنمط جديد من التوجهات والسياسات . ويحدث التغير الجذري في السياسة الخارجية في الدول النامية وفي الدول التسلطية عموماً في معظم الأحوال(١). وقد قدم هولستي K. J. Holsti أمثلة لحالات التغير الجذري في السياسة الخارجية للدول منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وأشار إلى أن هناك أربعة أنماط للسياسة الخارجية يتم التغير

- د. محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠١.

(١) حول موضوع التغير الهيكلي في السياسة الخارجية ، أنظر:

- Manus I . Midlarsky , "The Revolutionary Transformation of Foreign Policy : Agrarianism and its International Impact" in , Charles W. Kegley , Pat Mcgowcun (eds.), OP. Cit , P.P. 39-61
- K. J. Holsti , "Restructuring Foreign Policy : A Neglected Phenomenon in Foreign Policy Theory" in , K.J Holsti (ed.) , OP. Cit , P.P. 1-20
- K.J. Holsti , "Restructuring Foreign Policy : A Comparative Analysis" in K.J. Holsti (ed.) , OP. Cit, P.P. 198-219.
- Robert h. Rothstein , OP. Cit , P.P. 105-130.
- Joe D. Hagan , "Domestic Political Regime Change and Foreign Policy Restructuring" in , Jerl A. Rosati , Joe , D. Hagan , and Martin OW. Samson IIT , OP. Cit , p.p. 138-163
- Jerel A. Rosati , "Cycles in Foreign Policy Restructuring: The Polities of Continuity and Chauge in U.S. Foreign Policy" in , Jerel A. Rosati , Joe D. Hagan , and Martin W. Sampson IIT , OP. Cit , P.P. 221-261.
- Joe D. Hagan and Jerel A. Rosati , " Emerging Issues in Research of Foreign Policy Restructuring" in Jerel A . Rosati , Joe D. Hagan , and Martin W. Sampson IIT , OP. Cit , P.P. 265-279

- د. محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠١

من نمط إلى نمط آخر منها ، وهي[١]: العزلة ، والاعتماد على الذات ، والاعتماد ، والتنويع غير المنحاز (عدم الانحياز – التنويع) .

وانطلاقاً من نمطي التغير في السياسة الخارجية (التغير التدريجي ، التغير الهيكلي) يميز شارلز هيرمان C. F. Hermann بين أربعة أشكال من التغير في السياسة الخارجية ، وهي: [٢]

١- التغير التكيفي Adaptive or Adjustment Change : ويقصد به تغير في مستوى الاهتمام – بالزيادة أو بالنقص– الموجه إلى قضية معينة ، أو إلى مجال اهتمام معين ، أو تغير مستوى الاهتمام الموجه إلى دائرة حركة معينة . مع استمرار بقاء السياسة في أدواتها السياسية كما هي .

٢- التغير البرنامجي Program Change : وينصرف إلى تغير في أدوات تنفيذ السياسة الخارجية ، كإحلال الأداة الدبلوماسية التفاوضية محل الأداة العسكرية ، لتحقيق أهداف السياسة الخارجية . مع استمرار الأهداف .

٣- التغير في الأهداف Problem/Goal Change ، ويشير إلى تغير أهداف السياسة الخارجية ذاتها وإحلالها بأهداف أخرى .

٤- التغيرات في التوجهات الدولية للسياسة الخارجية International Orientation Change : وهو أكثر أشكال التغير في السياسة الخارجية تطرفاً ، وينصرف إلى إعادة توجيه توجهات الدولة تجاه الشؤون الدولية . وبطبيعة الحال ، فإن تغير توجهات السياسة الخارجية للفاعلين الدوليين قد يترتب عليه بشكل أساسي تغير أنشطة وأدوار هؤلاء الفاعلين .

أما بخصوص تحديد أسباب و*محددات تغير السياسة الخارجية* ، فإن استعراض الأدبيات السابقة في مجال السياسة الخارجية ، قد كشف عن وجود مجموعتين من العوامل التي يمكن اعتبارها مصادر رئيسية لتغير السياسة الخارجية. أي أنه يمكن القول أن إسهام الأدبيات النظرية في حقل السياسة الخارجية قد ميز بين مصدرين رئيسيين لتغير السياسة الخارجية. أولهما ، تغيرات البيئة الداخلية للنظام السياسي ، وثانيهما ، تغيرات البيئة الخارجية الإقليمية والدولية .

وانطلاقاً من تراكمات الأدب النظري للسياسة الخارجية يمكن التمييز بين مجموعتين من المتغيرات والمحددات التي تسبب تغير السياسة الخارجية . وهما :

أولاً : متغيرات البيئة الداخلية للنظام السياسي (المحددات الداخلية لتغير السياسة الخارجية)

حيث تفترض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع أن هناك علاقة سببية بين تغير النظام السياسي الداخلي من ناحية ، وتغير السياسة الخارجية –أما بشكل تدريجي أو بشكل جذري– من ناحية أخرى .

---

(١) K. J. Holsti, " Restructuring Foreign Policy : A neglected Phenomenon in Foreign Policy theory" in , K. J. Hosti (ed.), OP. Cit, P. 4

(٢) Charles F. Hermann, " Changing Course: When government choose to redirect Foreign Policy ", ISQ, OP. Cit, P. P5-6.

وبصفة عامة ، فإن التغير فى النظام السياسي الداخلي للدولة يمكن أن يكون نتيجة لتغير واحدة أو أكثر من صور التغير التالية التى يعبر التغير فى إحداها – أو أكثر – عن تغير فى النظام السياسي برمته ، ومن ثم يحدث التغير فى السياسة الخارجية للدولة . و هذه الصور هي : –

١– **تغير القيادة السياسية** : يؤدى تغير القيادة السياسية فى الدول النامية ، والدول السلطوية عموماً ، إلى تغير السياسة الخارجية وتزداد هذه الظاهرة وضوحاً – بشكل خاص – فى الدول ذات القيادة الكاريزمية وأيضاً فى حالة شخصنة السياسة الخارجية Personalized Foreign Policy ففي هذه الحالات ، يهيمن القائد السياسي على الدولة ومؤسساتها ومن ثم على عملية صنع السياسة الخارجية ، ويحتكر سلطة اتخاذ القرار السياسي الخارجي ، ويترتب على ذلك أن يكون استمرار أو تغير السياسة الخارجية رهن باستمرار أو تغير هذا القائد . وفى هذا الإطار ، توصل روثستاين " R. Rothstein " من خلال دراسته لظاهرة شخصانية السياسة الخارجية فى الدول النامية The Personalization of Foreign Policy LDCs إلى نتيجة مؤداها أنه إذا تغير القائد السياسي الذي يهيمن على عملية صنع السياسة الخارجية ، فإنه من المحتمل أن تتغير السياسة الخارجية ، وفى هذه الحالة ، تكون فرصة التغير الجذري فى السياسة الخارجية أكبر من فرصة التغير التدريجي. كذلك فقد تتغير السياسة الخارجية بشكل جذري مع استمرار القائد ذاته فى السلطة ، إذا ما تغير نمط عقائده وادراكاته للبيئة الخارجية(١).

٢– **تغير النخبة الحاكمة** :وبحيث تأتى النخبة الجديدة بقيم وإدراكات وتوجهات فكرية جديدة وتسعى بطبيعة الحال إلى ترجمة أفكارها إلى سياسات ، الأمر الذى يترتب عليه حدوث تغير فى السياسة العامة للدولة داخلياً وخارجياً . وتزداد فى هذه الحالة احتمالات التغير الجذري (إعادة الهيكلة) فى السياسة الخارجية . ففى دراسته لظاهرة التغير الجذري فى السياسة الخارجية فى الدول النامية يرى روثستاين R. Rothstein أن الانشقاقات السياسية داخل النخبة الحاكمة ، وانقسامها حول توجهات السياسة الخارجية ، كل ذلك من شأنه أن يؤدى إلى عدم وجود اجتماع داخلي حول الخطوط الرئيسية للسياسة الخارجية. وينتج عن كل ذلك أن انتصار جناح من أجنحة النخبة على باقى أعضاء النخبة – ومن ثم تغير النخبة الحاكمة ، ومجيء نخبة جديدة – من شأن كل ذلك أن يؤدي إلي حدوث تغير جذري في السياسة الخارجية(٢). كذلك فإن وصول مجموعة ائتلافية من القوي المعارضة للنظام "Anti System Group" إلي الحكم ، من شأنه أن يؤدي إلي تغير توازنات القوي السياسية داخل الدولة المعينة ، حيث تسعي النخبة

---

(١) وفي إطار دراسته لظاهرة "شخصانية السياسة الخارجية" تناول R . Rothstein بعض الأمثلة التطبيقية فيقول أنه عندما مات "نهرو" ، وعندما تم إسقاط "نكروما" "وسوكارنو" ، حدث تغير شامل وجذري في السياسة الخارجية الهندية ، والغانية والإندونيسية علي التوالي. ولمزيد من التفصيل أنظر:
Robert h .Rothstein , OP. Cit. P.P 106 – 108.

(٢) I bid , P.P. 109-112.

الجديدة إلي فرض توجهاتها علي ديناميات الحياة السياسية ، الأمر الذي يترتب عليه إعادة ترتيب الأوضاع السياسية ، بما يعنيه ذلك من تغير السياسة العامة للدولة داخلياً وخارجياً . وفي هذه الحالة فإنه من المتصور حدوث تحولات جذرية في السياسة الخارجية(١).

٣- **التغير الأيديولوجي أو وقوع ثورة سياسية:** ففي الدول النامية التي تحدث فيها ثورة سياسية علي النظام القائم، يصبح التغير الجذري (الهيكلي) في السياسة الخارجية امتداداً للتغير الجذري في طبيعة النخبة السياسية الحاكمة التي أتت بفعل الثورة. وتزداد احتمالات التغير الجذري في السياسة الخارجية إذا كانت الثورة مسبوقة بحالة من عدم التكافؤ الاقتصادي الشديد ، أو التبعية السياسية لإحدى القوي الكبرى ، ففي هذه الحالة، يصبح التغير الجذري في السياسة الخارجية للوحدة الدولية جزء من محاولة النخبة الجديدة – التي تمخضت عن الثورة – الاحتجاج علي وضع التبعية السياسية بالتوجه نحو قوة كبري أخري(٢). فالثورة السياسية قد يترتب عليه إعادة هيكلة النظام السياسي برمته، ولاسيما إذا كانت الثورة السياسية قد تمت بفعل عناصر وقيادات عسكرية، ففي هذه الحالة تتعاظم احتمالات التغير الجذري في السياسة الخارجية(٣).

وفضلاً عن أن التغير الثوري الداخلي يؤدي إلي تغير النخب والقيادات الحاكمة ، وما يمكن أن يؤدي إليه ذلك من تغيرات جذرية في السياسة الخارجية ، فإن التغير الثوري الداخلي قد يؤدي بالإضافة إلى ذلك إلى إحداث *تغير أيديولوجي "Ideological Shift"*، وطبقاً لهولستي فان التغير الإيديولوجي للنظام السياسي هو أحد أبرز مصادر (محددات) إعادة هيكلة سياسته الخارجية(٤).

---

(١) ومثال ذلك انقسام النخبة المصرية بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر وما ترتب علي ذلك من تحول جذري في السياسة الخارجية المصرية في الفترة الساداتية لمزيد من المعلومات عن أثر تغير النخبة الحاكمة علي إعادة هيكلة السياسة الخارجية أنظر:

- Joe D. Hagan, " Domestic Political regime Change and Foreign Policy Restructuring :A Frame work for comparative analysis" in, Jere A. rosati, Joe D. Hagan, and Martin W. Sampson III (eds.), OP. Cit. P. P. 144-145.
- William J. Dixon and Stephen M. Gaarder, " Explaining Foreign Policy Continuity and Change : U.S. Dyadic Relations with the Soviet Union (1948-1988)) " in, Jerel A. Rosati, Joe D. Hagan , and Martin W. Sampson III (eds.), OP. Cit, P. P. 191-192.
- Robert Rothstein, OP. Cit, P. P. 109-112.

(٢) Monus I. Midlarsky , "The Revolutionary Transformation of Foreign Policy : Agrarianism and its International Impact in, Charles W. kegley and Pat M Grwan (eds.) , OP. Cit , P.P.39-41

(٣) ففي دراسته عن العلاقة بين التغيرات الداخلية في النظام السياسي من ناحية والتغير الجذري في السياسة الخارجية من ناحية ثانية ، انتهي Joe D. Hagan إلي أن احتمالات التغير الجذري في السياسة الخارجية تزداد في الدول النامية التي تحدث فيها ثورات سياسية . واستدل علي ذلك ببعض الأمثلة منها ثورة يوليو ١٩٥٢في مصر ، وثورة يوليو ١٩٥٨في العراق ، وثورة الفاتح (سبتمبر) ١٩٦٩في ليبيا .أنظر

Joe D. Hagan , "Domestic Political Regime Change and Foreign Policy Restructuring : A Frame work for Comparative Analysis" in Jerel A . Rosati , Joe D. Hagan , and Matron W. Sampson III (eds.) , OP. Cit, P.P. 145-146.

(٤) K.J. Holsti, "Restructuring Foreign Policy: A Neglected Phenomenon in Foreign Policy Theory" in , K.J. Holsti (ed.) , OP. Cit , P.P. 5-12.

٣- **<u>التحول نحو الديمقراطية</u>**: يؤدي التحول عن النظم السلطوية ، والاتجاه نحو الديمقراطية "Democratization" في الدول النامية ،إلي تغير نسق القيم والمعتقدات السائد في النظام ، ومن ثم يسود نوع من التوازن في العلاقة المتبادلة بين الدولة والمجتمع ، تحت تأثير ارتفاع معدلات المشاركة السياسية ، وترسيخ قيم المحاسبة السياسية ، كما قد يؤدى تغير النسق القيمي والتعقيدي للمجتمع، إلي تغير الأيديولوجي السائدة ، والاتجاه نحو تبني قيم الثقافة السياسية المشاركة . وبطبيعة الحال فإن مثل هذا التغير الهيكلي الذي يشهده النظام السياسي ، تنعكس نتائجه علي أهداف وتوجهات السياسة الخارجية، ولاسيما أيضاً علي عملية صنع تلك السياسة. وجدير بكل تلك التطورات أن تؤثر علي سلوك السياسة الخارجية، ***ويكون محصلة ما سبق تغيير السياسة الخارجية للوحدة الدولية التي أخذت في التحول عن السلطوية نحو الديمقراطية*** (١).

وهكذا ، فإنه إذا حدث تغير في واحد أو أكثر من متغيرات البيئة الداخلية للنظام السياسي (القيادة – النخبة – الثورة – الأيدلوجية – التحول نحو الديمقراطية) فإن ذلك يعني تغير النظام السياسي الداخلي ، وفي هذه الحالة يحدث التغير – التدريجي أو الجذري – في السياسة الخارجية .

<u>ثانياً: متغيرات البيئة الخارجية (المحددات الخارجية، الإقليمية أو الدولية)</u>

يشير استعراض الأدبيات النظرية حول موضوع التغير في السياسة الخارجية إلي وجود علاقة بين التغير في البيئة الخارجية إقليميا أو دولياً من ناحية، والتغير – التدريجي أو الجذري – في السلوك السياسي الخارجي للدول من ناحية ثانية. فالمتغيرات الجوهرية في النظام الدولي أو علي المستوي الإقليمي تعتبر عاملاً أساسياً، ومصدراً رئيسياً من مصادر تغير السياسة الخارجية. فتغيرات البيئة الإقليمية والدولية تستوجب علي الدولة التكيف معها وذلك من خلال إدخال تغيرات علي سياستها الخارجية سعي للتكيف الاستجابي مع صدمات ومتغيرات البيئة الخارجية بمستوييها الإقليمي والدولي(٢).

ويمكن القول أن السياسة الخارجية قد يطرأ عليها تحولات - إما تدريجية أو جذرية- نتيجة للتغيرات التي تحدث في النظام العالمي المعاصر والتي أصبحت من أهم المحددات الرئيسية للسياسة الخارجية في

---

(١) وتعد الدراسة الرائدة في هذا المجال ، تلك الدراسة التي أعدها (بارك) ، (ون كو) ، (ريون كيم) . وتناولوا فيها أثر التحول الديمقراطي في الوحدة الدولية علي تغير سياستها الخارجية ، وذلك بالتطبيق علي حالتي كوريا وتايوان. لمزيد من التفاصيل أنظر:
Tong Wham Parlc , Dae – Won ko, and kyu – Ryoon Kim , "Democratization and Foreign Policy Change in the East Asian NICs" in Jerel A Rosati, Joe D. Hagan: and Martin W . Sampson III (eds.) , <u>OP. Cit</u> , P.P. 164-171

(٢) حول هذا الموضوع انظر:

- Charles F. Hermann , "Changing Course: When Government Choose to redirect Foreign Policy" <u>OP. Cit</u>, P.P. 12-13
- K.J. Holsti , "Restructuring Foreign Policy :A Neglected Phenomenon in Foreign Policy Theory" in , K.J. Holisti (ed.) , <u>OP. Cit</u> , P.P. 7-14.
- Kjell Goldmann , <u>OP. Cit</u>, P.P.3-4

مختلف النظم السياسية بصرف النظر عما يوجد بينهما من اختلاف وتفاوت من حيث الأيديولوجية، أو مقدار ما في حوزتها من القدرات ، أو مدى ما بلغته من درجات التقدم ، الأمر الذي يعني أن السياسة الخارجية تكاد تكون متماثلة في أغلب الدول بعد أن أصبحت مجتمعاتنا ، ترتبط في قرية كونية أو عالم واحد تتجانس فيه القيم والثقافات إلي حد كبير تحت تأثير ثورة الاتصالات وسبل الانتقال ، كما تتماثل فيه المشاكل والقضايا باعتبار أنها جميعاً نشأت نتيجة لعمليات التغير والتحديث التي امتدت إلي جميع أرجاء العالم. فلم تعد السياسة الخارجية - تحت تأثير التغير الذي أخذت تشهده الساحة الدولية بفعل انتهاء الحرب الباردة وتغير هيكل وبنيان النظام الدولي - تعتمد من حيث مادتها أو مضمونها على مجموعة من الأهداف التي تعبر أساساً عن المصالح القومية التي تشمل تحقيق الأمن القومي ، وغير ذلك مما يطلق عليه "السياسة العليا" (High Politics) ، ذلك أن التطورات الدولية المعاصرة فرضت التزام الحكومات بالوفاء بمطالب واحتياجات تحسين المستوي الاقتصادي لشعوبها ، ومن ثم فقد أصبحت الرفاهية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية ورفع مستوي المعيشة في عصرنا الحاضر - وهي التي يطلق عليها "السياسة الدنيا" (Low Politics) - تمثل هدفاً أولياً لسائر الحكومات . ومن ثم فقد أصبح من المتعين علي الحكومات استحداث السياسات الخارجية الكفيلة بإشباع جميع المطالب والتطلعات. وتأسيساً علي ما تقدم، لم تعد قضايا الأمن القومي والاستراتيجيات العسكرية هي القضايا الأساسية التي تسيطر علي جداول أعمال السياسة الخارجية للدول في ظل التغيرات الدولية المعاصرة، ولاسيما بعد أن برزت أهمية القضايا التي كانت تعتبر - فيما سبق ووفقاً للنظريات والمفاهيم التقليدية - تابعة للقضايا السياسية الدنيا وخاضعة لمقتضياتها. إذ بدأت تتصدر تلك القضايا أولويات أجنده قضايا السياسات الخارجية للدول[١].

وفضلاً عن ذلك ، فإن التغيرات التي تطرأ علي النظامين الإقليمي أو الدولي ويترتب عليها تغير في مكانة الدولة الإقليمية أو الدولية International or Regional Status ، من شأنها أن تؤدي إلي تغير السياسة الخارجية لهذه الدولة سعياً إلي إحداث توازن في مكانتها إقليمياً ودولياً[٢].

واستنتاجاً من كل سبق، يمكن القول أنه فيما يتعلق ***"بالاستمرار والتغيير"*** كأحد سمات السياسة الخارجية فإن الفترات التي يسود فيها " الاستقرار Stability" - والمقصود بالاستقرار هنا عدم وجود تغيرات داخلية أو خارجية - فإنه يساعد علي تدعيم "سياسات الإبقاء علي الوضع الراهن" (Politics of status Quo) ويترتب علي ذلك استمرارية السياسة الخارجية .في حين أن الفترات التي تشهد تغيرات داخلية أو خارجية ،

---

(١) لمزيد من التفصيل انظر:

- David Skidmore, "Explaining State Responses to International Change : The Structural Sources of Foreign Policy Rigidity and Change" in, Jere A. Rosati, Joe D. Hagan, and Martin W. Sampson III (eds.), OP. Cit., P.P. 48-52

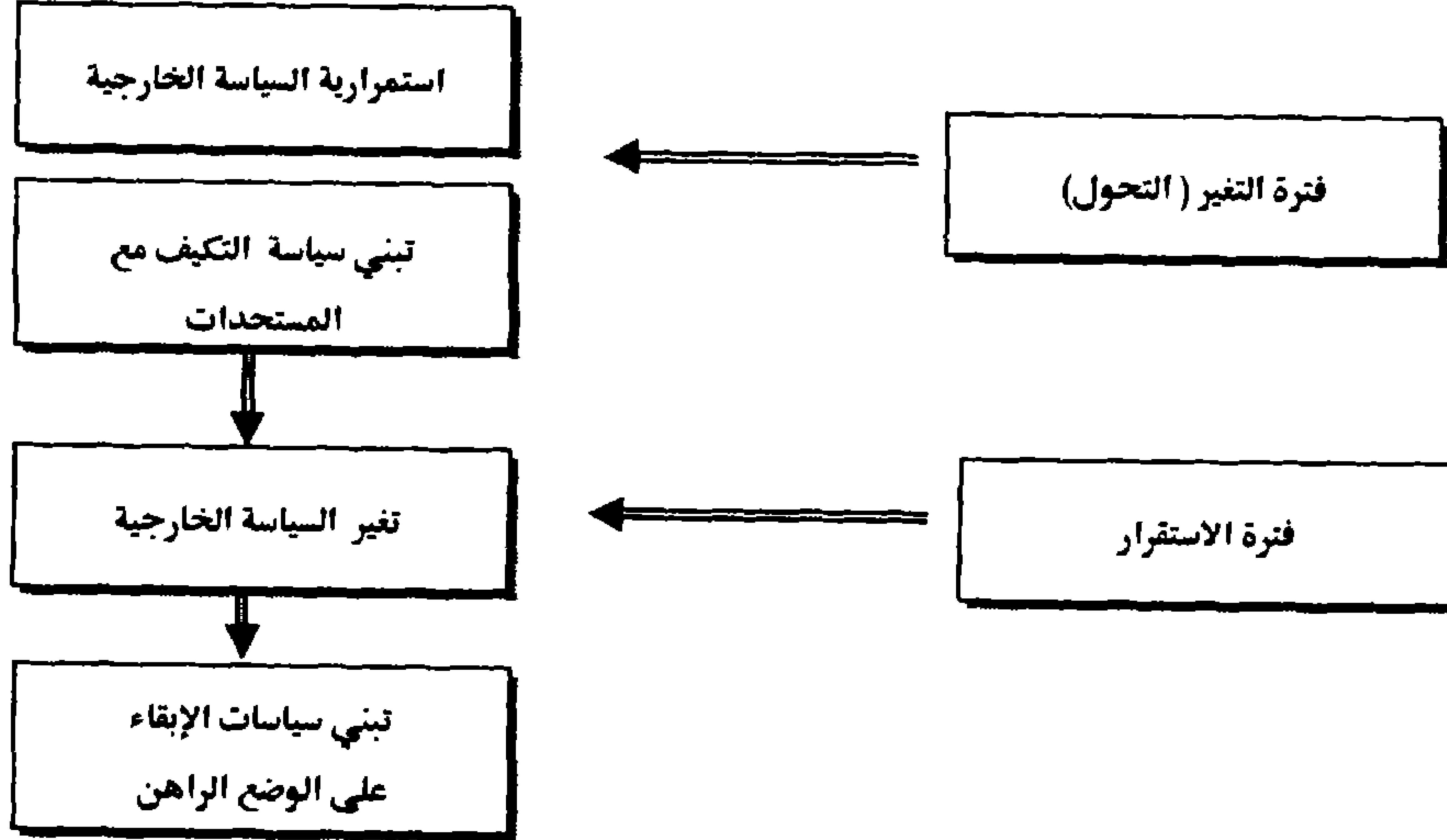
- د. أحمد عباس عبد السميع ، "أبعاد ومظاهر التغير في عالمنا المعاصر وتأثير ذلك علي السياسة الخارجية بصفه عامـــة" في ، د. أحمـــد يوسف أحمد (محرر) ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٧٦-١٧٩

(٢) Joe D. Hagan and Jere A. Rosati, "Emerging Issues in Research on Foreign Policy Restructuring" in , Jerel A. Rosati , Joe D. Hagan , and Martin W . Sampson III (eds.), OP. Cit, P.P. 270 - 272

فإنها تساعد علي تبني سياسات تكيفية للاستجابة لهذه التغيرات ، ويترتب علي ذلك – بطبيعة الحال – تغير السياسة الخارجية . وذلك علي النحو الذي يوضحه الشكل التالي الشكل رقم ٩ : (١)

الشكل رقم (٩)

الاستمرار والتغير في السياسة الخارجية المصرية



تتناول هذه الدراسة ظاهرة ***إضافة ثم تفعيل الدائرة المتوسطية في السياسة الخارجية المصرية في فترة التسعينيات ، من منظور " تغير السياسة الخارجية "***. وذلك انطلاقاً من أن عملية إضافة ثم تفعيل هذه الدائرة إلي دوائر الحركة الخارجية التقليدية لمصر ، يمثل تغير في مستوي الاهتمام الذي توجهه السياسة الخارجية المصرية للدائرة المتوسطية في تلك الفترة ، كما يعبر أيضاً عن تغير أهداف تلك السياسة . وهو ما يعني إن ثمة " تغير "قد طرأ علي سلوك السياسة الخارجية المصرية منذ بداية التسعينيات . وأن مضمون هذا " التغير " إنما يتجه نحو إضافة دائرة البحر المتوسط إلي دوائر التحرك الخارجي المصري ، والعمل علي تنشيط وتفعيل تلك الدائرة .

ويوصف هذا النوع من " تغير السياسة الخارجية " – حسب تصنيف "هيرمان" (C.F. Hermann) لأنواع التغير في السياسة الخارجية، بأنه غير تكيفي (Adjustment/Adaptive Change) فضلاً عن أنة تغير في الأهداف (Goals Change).

ومن ثم تسعي الدراسة إلي الاستفادة من الإطار النظري السابق وذلك بتوظيف واستخدام مفهوم " تغير السياسة الخارجية " (Foreign Policy Change) كمفهوم تحليلي (Analytic Concept)، وكإطار تحليلي نظري، لتفسير ظاهرة تغير السياسة الخارجية المصرية نحو تعظيم اهتمامها بدائرة البحر المتوسط في التسعينيات.

(١) Jere A. Rosati, "Cycles in Foreign Policy Restructuring : The Politics of Continuity and Change in U.S. Foreign Policy "in , Jerel A. Rosati , Joe D. Hagan, and Martin W. Sampson III (eds.), OP. Cit, P.P. 225-227.

وتفترض الدراسة أن " التغير التكيفي " و" التغير في الأهداف " اللذين شهدتها السياسة الخارجية المصرية في التسعينيات ، والممثلين في إضافة ثم تفعيل الدائرة المتوسطية في السياسة الخارجية المصرية ، هما محصلة متغيرات خارجية إقليمية ودولية بالأساس .

٣- الدولة القائد (Pilot State)

يشير مفهوم " الدولة القائد " إلي نمط معين من أنماط " الدور " الخارجي للوحدة الدولية. ويتحدد مفهوم "الدور" (Role) من تلك الوظيفة التي يقوم بها الطرف المقصود – محل التحليل – أو بعبارة أدق "وحدة التحليل المستهدفة". وتشير الأصول العلمية إلى أن هذا المفهوم ترجع استخداماته الأولي إلي العلوم الطبيعية وعلي وجه الخصوص علم " الحياء " ، حيث أن لجسم الإنسان وظائف عديدة ترتبط بمكوناته المختلفة . ثم انتقل هذا المفهوم ترجع استخداماته الأولى إلي المدرسة الاجتماعية بأفرعها المختلفة وكانت لها إسهامات واضحة ودارت كلها حول الفرد كوحدة فاعلة في العلاقات الاجتماعية المتشابكة ، وبالتالي فإن أدوار الأفراد تتحدد في هذا الإطار ، أي في إطار تلك الشبكة الاجتماعية المعقدة النابعة من البيئة المجتمعية المعقدة المحيطة بالشخص باعتباره وحدة التحليل[١].

ويتحدد " الدور" إذن عند "جورج ميد George H. Mead" من ذلك الارتباط بين الأدوار المختلفة التي يقوم بها المشاركون في التفاعل ، وان هذا الارتباط هو الذي يحدد ما إذا كان هذا التفاعل متوافقاً ومنتجاً أم لا ، مما يخلق دوراً من عدمه[٢].

ثم انتقل هذا المفهوم إلي حقل العلاقات الدولية ، حيث يقصد به الوظيفة أو الوظائف الرئيسية التي تحددها الوحدة الدولية أولاً لنفسها ،كي تؤديها في تفاعل مستمر مع النسق الدولي ووحداته المختلفة ، وكذا الوظائف التي تؤديها الوحدة للآخرين وطبيعة موقعها في هذا النسق الدولي السائد . وبهذا المعني فإن لكل وحدة دولية دوراً في النسق الدولي يصير أحد علامات سياساتها الخارجية[٣].

ويشتمل الدور الخارجي للوحدة الدولية ثلاثة أبعاد رئيسية . هي[٤]:

١- تصور صانع السياسة الخارجية لمركز الوحدة في النسق الدولي ، ويقصد بذلك تصوره للمجالات الرئيسية التي تتمتع فيها الوحدة بنفوذ (المستوي الإقليمي أو المستوي العالمي).

٢- تصور صانع السياسة الخارجية للدوافع الرئيسية الخارجية للوحدة الدولية (دوافع تعاونية – دوافع صراعه).

---

(١) د. جمال زهران ، " تأثير العوامل الخارجية علي الدور الإقليمي لمصر" في ، د. عبد المنعم المشاط (محرر) ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٤ .

(٢) George H. Mead, " The Role" in, David h. Sills (ed.), International Encyclopedia of the Social Sciences, Vol. 13, The M acmillan company & the free press, P. P. 546-557.

(٣) د. محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٨.

(٤) K. Holsti, " National Role Conception in the Study of foreign Policy", International Studies Quarterly, Vol. 14. 1970, P. P. 245-246.

٣- توقعات صانع السياسة الخارجية لحجم التغير المحتمل في النسق الدولي نتيجة أداء وظيفته في النسق (أدوار تتضمن التغير الكلي للنسق الدولي ، وأدوار تنصرف إلى الإبقاء علي الوضع الراهن علي ما هو عليه).

علي أنه تجدد الإشارة في صدد تحديد مفهوم " الدور " ، إلي أن مفهوم " الدور " لا ينصرف فقط إلي مجرد تصور صانع السياسة الخارجية لهذا الدور ، وإنما يتعداه ليشمل أيضا كيفية ممارسة هذا الدور في النسق الدولي ، بالإضافة إلي تصوره للدور الذي يؤديه أعداؤه الرئيسيون في النسق الدولي[(١)].

وفي هذا السياق، فإن مفهوم "*الدولة القائد* *Pilot State* "يشير إلي تلك الدولة التي تمارس "دور القائد الإقليمي" في سياستها الخارجية. وينصرف ذلك الدور إلي اضطلاع " الدولة القائد " بمسؤولية خاصة في توحيد مجموعة من الدول التي تقع في منطقة جغرافية محددة ، في شكل دولة واحدة جديدة[(٢)]. فالدولة القائد تأخذ علي عاتقها مهمة خلق الوعي الجماعي وخلق أو تعميق الولاء ، فضلا عن قيامها . بمهمة ترشيد الجماعات الأخرى الإقليمية ، وتوجيهها فكريا وحركيا نحو الإمتاع بالوحدة السياسية بمختلف درجاتها[(٣)].

ويرتبط بمفهوم "الدولة القائد" النموذج القيادي للدولة التي تسعي لتحقيق الوحدة القومية الجماعية ، ذلك أن" *الدولة القائد* " في الحركة الوحدوية لا يمكن إلا أن تمثل كماً وكفياً معيناً، الكم هو العنصر الديموغرافي، والكيف هو التقدم الحضاري[(٤)]. ومن ثم ، توصف الدولة بأنها"*دوله محورية* *Pivotal State* إذا

---

(١) Naomi Wish , "Foreign Policy Makers and their national Role concept", International Studies Quarterly Vol. 24, 1985, P.P. 536-539.

(٢) كما قد ينصرف دور "الدولة القائد" إقليمياً إلي القيام . بمسؤولية حماية مجموعة الدول – الواقعة في مجال جغرافي محدد – في مواجهة العدوان الخارجي ، وهو ما يعرف بدور "المدافع الإقليمي" لمزيد من التفصيل انظر: د. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص ص ٥٣-٥٤.

(٣) د. حامد ربيع ، الحرب النفسية في المنطقة العربية، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٤)، ص ص ٢٠٨-٢٠٩.

(٤) حول مفهوم "الدولة القائد" أنظر :

- د. حامد ربيع ، سلاح البترول والصراع العربي – الإسرائيلي ، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٤) ، ص ص ١١٤-١١٥.
- د. حامد ربيع ، الحوار العربي – الأوروبي ومنطق التعامل الدولي الإقليمي، (بغداد : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٨٣) ، ص ص ٦١-٦٣وص ١٦٧
- د. حامد ربيع ، الحوار العربي – الأوروبي واستراتيجية التعامل مع القوي الكبرى، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨٠) ، ص٨٤.
- د. حسنين توفيق ، "دور مصر في النظام الإقليمي العربي بعد قمة عمان (نوفمبر١٩٨٧) " في: د. أحمد يوسف أحمد (محرر) ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٠٣، ص ص٧١٦-٧٢١.

إذا توافر لها مقومات الحجم الكبير من السكان ، بالإضافة إلي أهمية الموقع الجيوستراتيجي، ناهيك عن الثقل الاقتصادي والسياسي(١).

وجدير بالإشارة أن وجود " الدولة القائد " يرتبط بشكل أساسي بنوعيه القيادة السياسية ، حيث تعمل القيادة السياسية في هذه الحالة علي التأكد علي إرادة الدولة الذاتية ، والإعلان بأنها " الدولة القائد " في مجالها الإقليمي(٢).

ولعل " الدولة القائد – وفق هذا التصور – تمثل أحد أدوات الوحدة، انطلاقاً من أنها تحمل عبء تحقيق الوحدة في المجتمع. " فوجود الدولة القائد هو الذي يسمح بتلك الحالة المشتتة لأن تتبلور حول قوة حركية مركزة تقود وتوجه ، وتتحمل المسئوليات ،وتقبل الالتزامات، وهي بهذا المعني تختلف من حيث مدي قيادتها ، فتصبغ كل وحدة بأسلوب معين وكل مرحلة من مراحل التوحيد بخصائص مختلفة . ولكن وجود (الدولة القائد) بمعني أو بآخر شرط لازم ، لتحقيق العملية الوحدوية . ومرد ذلك هو أن الحركة الوحدوية هي تطور، والتطور لابد له من إرادة ، والإرادة ليست وعياً وإنما هي أيضاً تعبيراً عن هذا الوعي ، ومن ثم يصير وجود الدولة القائد ضرورة لازمة لتحقيق الوحدة السياسية " (٣).

وتسعي الدراسة إلي الاستفادة من مفهوم *الدولة القائد*(*Pilot State*) كمفهوم تحليلي نظري ، في دراسة دور مصر باعتبارها " الدولة القائد " في المنطقة العربية وإقليميا أيضا . وكيف أن الدور الإقليمي لمصر قد تعرض

---

(١) "والدولة المحورية" "Pivotal State" وفقاً لتعريف بول كينيدي ، يمكن أن تنطبق علي الحالة المصرية. أنظر:
Robert S. Cbase, Emily B. Hill and Paul Kennedy. "Pivotal Stale and U.S. Strategy" Foreign Affairs, Vol. 75,No. 1, January / February 1996, P.37.

(٢) فلقد عبرت القيادة المصرية في الفترة الناصرية وخصوصاً في الفترة الممتدة منذ عام ١٩٥٦ حتي عام ١٩٦٧ عن قيادة مصرية متدفقة تؤكد عظمة السياسة المصرية، وكان عبد الناصر يعلن أن مصر هي "الدولة القائد" للعالم العربي. وهو أيضاً قيادة – كما يقول د. حامد ربيع – قيادة مصرية متدفقة ثابتة في سعيها نحو خلق "الدولة القائد" في المنطقة. وتري د. نازلي معوض أحمد أن الكيفية التي أدار بها الرئيس عبد الناصر دفة سياسات مصر العربية في أعوام الستينيات وحتي أواسطها علي وجه التحديد – انطلاقاً من رؤى النهضة العربية وعدم الانحياز والاشتراكية العربية والتنمية النموذجية الثقيلة ومواجهة إسرائيل بالقوة المسلحة كلها عوامل – مكنت عبد الناصر كقيادة سياسية من توفير خصائص وعناصر ومقومات "الدولة القائد" أو "الدولة الربان" Pilot State . للمزيد من التفصيل حول موضوع دور القيادة السياسية في خلق "الدولة القائد" وتدعيمها انظر:

- د. نازلي معوض أحمد ، "التحرك المصري في أزمة الخليج الثانية: الثابت والمتغير في الدور العربي لمصر" في ، د. أحمد الرشيدي (محرر) ، الانعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج ، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩١) ، ص ص ٤٠٤-٤٠٥.
- د. حامد ربيع ، من يحكم في تل أبيب ، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٥) ، ص ص ١٠-١٤ ، ص ٣٩.
- د. نازلي معوض أحمد ، "الدور المصري في السياسات العربية: النزاعات والتسويات" في، د. عبد المنعم المشاط (محرر) ، الدور الإقليمي لمصر في الشرق الأوسط ، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ١٩٩٥) ، ص ص ١٤٨- ١٤٩.

(٣) د. حامد ربيع ، نص المحاضرات التي ألقيت علي طلبة قسمي البكالوريوس والماجستير بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، (القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٧٢) ، ص ص ٨٩-٩٩.

في الآونة الأخيرة – منذ نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات – إلي تحديات من شأنها الانتقاص من قدر المكانة المحورية لمصر "كدولة قائد " ، الأمر الذي مثل تحدياً أساسياً أمام الدبلوماسية المصرية التي رأت ضرورة التصدي له من خلال التحرك النشط في دوائر جديدة للحركة الخارجية . ومن ثم كان تنشيط وتفعيل الدائرة المتوسطية في السياسة الخارجية المصرية في التسعينيات يمثل استجابة – ولو جزئية – لمواجهه التحديات التي تعترض الدور المصري القائد عربياً وإقليمياً .

٣-المكانة الدولية (International Status)

يمكن القول بأن مكانة الدولة هي الوضع الذي تشغله الدولة في النسق الإقليمي أو الدولي بالنسبة للأطراف الأخرى، خلال فترة زمنية معينة. ويؤثر هذا الوضع – بلا شك – في السلوك الدولي للوحدة الدولية من حيث مدى وطبيعة علاقاتها بالقوى الدولية الأخرى ، بمعنى هل تتجه هذه العلاقات نحو التعاون ، أو التحالف ، أو العزلة ؟ وتؤثر المكانة التي تحتلها الدولة في المحيط الدولي أيضاً على الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها على المستوى الدولي ، هل تسعى إلى الحفاظ على الوضع القائم أم تسعى إلى تغييره ؟ كما تؤثر مكانة الدولة على طبيعة الدور الذي يمكن أن تلعبه في النطاق الإقليمي والدولي ، هل تقوم بدور القائد أو التابع ، أو الموازن ، أو المستقل النشيط ، أو المهيمن ، أو المعرقل ، أو الجمع بين أكثر من نمط من أدوار السياسة الخارجية ؟ كما تؤثر مكانة الدولة – إقليمياً ودولياً – على نشاطها في نطاق الدائرة الإقليمية التي تنتمي إليها من حيث الإيجابية والسلبية . ويمتد تأثير مكانة الدولة إلى السلوك السياسي الدولي ، فقد تؤدي المكانة المتميزة للدولة إلى الدخول في تفاعلات سياسية دولية لتعزيز هذه المكانة أو لتوظيفها لتحقيق أهداف أخرى ، كما قد تؤدي المكانة المهتزة للدولة إلى دخول هذه الدولة في تفاعلات دولية من أجل تصحيح مكانتها الإقليمية أو الدولية[١].

وتفترض نظرية المكانة – حسب "جالتونج" – أن النسق الدولي يتسم بالترتيب التدريجي للوحدات الأساسية المكونة له ، ويتحدد ترتيب كل وحدة دولية في هذا النسق طبقاً لمجموعة من المؤشرات التي بمقتضاها تنقسم الدول إلى وحدات عليا ووسطى ودنيا . فإذا ما تصورنا أن المؤشرات التي تحدد مكانة الدولة في النسق هي : القوة العسكرية ، ومستوى التصنيع ، والمستوى التعليمي ، ومستوى الدخل الفردي ، والأصالة الحضارية[٢]. فإنه من المتصور أن تتمتع وحدة دولية معينة بمكانة عالية بالنسبة للمؤشرات السابق الإشارة إليها، أو أن تتمتع وحدة أخرى بمكانة دنيا بالنسبة لتلك المؤشرات. وهذين النوعين من الوحدات يتسما بحالة " توازن المكانة " بمعنى أن مكانتها بالنسبة لكل مؤشرات المكانة الدولية متوازنة. بيد أن بعض الوحدات قد تتمتع بمكانة عليا بالنسبة لبعض المؤشرات ومكانة دنيا بالنسبة للمؤشرات الأخرى ، وهذه

---

(١) د . محمد سعد أبو عامود ، " المتوسطية ومكانة مصر الإقليمية " في ، د . نادية محمود مصطفى (محرر) ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٣٠ .

(٢) وهي ما يصطلح على تسميتها " بمؤشرات قوة الدولة " أو " عناصر قوة الدولة " وهي التي تحدد مكانة الدولة إقليمياً ودولياً .

الوحدات الأخيرة يطلق عليها الوحدات التي تتسم " بعدم توازن المكانة " ، وتتسم سياستها الخارجية بالمحاولة النشطة لتغيير الوضع الراهن Change Oriented Policy ، فالدول غير المتوازنة في المكانة ستحاول تحقيق التوازن في مكانتها الدولية ، فإذا فشلت في تحقيقه بالطرق الشرعية والسلمية ، فإنها قد تلجأ إلى السلوك الصراعي وبالذات إزاء الدول ذات المكانة العليا المتوازنة ، وينبني منطق هذا التحليل على أن عدم توازن المكانة ينتج ضغوطاً مستمرة نحو التحرك إلى موقع التوازن(١).

ويضيف (مورجانتو) بعداً هاماً لمفهوم مكانة الدولة يتمثل في الشخصية القومية ، وتبرز "الشخصية القومية" والمعنوية القومية من بين العوامل التي تؤثر على السلطان القومي ، نتيجة تأثيرها الدائم والحاسم على ما تستطيع الدولة أن تفرضه من ثقل في موازين السياسة الدولية(٢). كما يضيف "مورجانتو" بعداً آخر لمفهوم المكانة ويتمثل في "الإدراك" (Perception) والذي يتمثل في رؤية الدول الأخرى لمكانة دولة ما ، فالصورة العقلية التي يكونها الآخرون – وفقاً لهذا الرأي – عن وضع دولة ما في النسق الدولي أو الإقليمي ، تمثل الوضع الفعلي للدولة في نطاق التفاعلات السياسية ، ومعنى ذلك أن رؤية الدول الأخرى لمكانة دولة ما في إطار نسق ما، هي التي تؤثر على سلوك هذه الدول تجاه هذه الدولة ، بالرغم من أن الاستناد إلى مؤشرات موارد القوة السابق الإشارة إليها ، قد لا يؤدي إلى احتلال تلك الدولة لمكانتها المتصورة لدى الدول الأخرى . ووفقاً لمورجانتو ، فإنه من الممكن تصور قيام دولة ما بمحاولة التأثير على الدول الأخرى كي تتكون لدى هذه الدول صورة معينة عن سلطانها ومكانتها التي تعتقد أو تريد من الآخرين أن يعتقدوا / يتصوروا أنها تملكه ، ويحذر مورجانتو من خطورة اتساع الفجوة بين الرؤية التي تريد الدولة أن تتكون عنها لدى الدول الأخرى بصدد مكانتها ، والقدرات الأساسية الفعلية اللازمة لهذه المكانة ، أي عناصر القوة الحقيقية التي تمتلكها تلك الدولة وتكون قادرة على توظيفها بفعالية في نطاق تفاعلاتها الدولية والإقليمية (٣).

وقد حدد "كلاين" (R.Cline) خمسة متغيرات لمعرفة قوة الوحدة الدولية كما يدركها الآخرون Perception Power (p.p) ومن ثم يمكن التعرف على المكانة الدولية والإقليمية للوحدة لدى تصورات وإدراك الآخرين . وتشمل هذه المتغيرات: الكتلة الحيوية أي حاصل جمع السكان والإقليم (C)، القدرة

(١) Johan Galtung, " Structural Theory of Aggression", Journal of Peace Research, Vol. 1, No.2, 1964, P. P. 95-118.

وأنظر أيضاً : د. محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٣١٥-٣١٦.

(٢) هانزجي مورجانتو، السياسة بين الأمم، تعريب خيري حماد، الجزء الأول، (القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية، ١٩٦٥)، ص ١٨٤ .

(٣) المرجع السابق ، ص ص ٢١٤ – ٢١٩ .

الاقتصادية (E)، والقدرة العسكرية (M)، الهدف الاستراتيجي (S)، والإدارة القومية (W). وقد وضع "كلاين" هذه المتغيرات والمؤشرات الدالة على قوة الدولة كما يتصورها الآخرون في المعادلة التالية [١]:

$$P.P = (C + E + M) \times (S + W)$$

وقد أضافت أكاديمية ناصر العسكرية العليا بمصر متغيرين هامين إلى متغيرات "كلاين" الخمسة، وهما القدرة الدبلوماسية (D)، وقدرة ممارسة النفوذ دولياً وإقليمياً (I). وبذلك أصبحت المعادلة التي تقيس قوة الدولة المدركة لدى الآخرين ، ومن ثم التي تحدد مكانة الدولة إقليمياً ودولياً كما يتصورها الآخرون، هي كما يلي [٢]:

$$P.P = (C + E + M + I) \times (S + W + D)$$

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن مكانة الدولة في إطار نسق معين دولي أو إقليمي- هي مسألة نسبية ، وذلك لأمرين ، الأمر الأول أن مكانة أي وحدة لا تحدد بشكل مطلق ، وإنما في إطار مقارن مع مكانة غيرها من الأمم وفقاً لمؤشرات تحديد المكانة السابق الإشارة إليها . ويعني هذا أن مفهوم المكانة الإقليمية والدولية يكون نسبياً دائماً . أما الأمر الثاني المرتبط بنسبية مفهوم المكانة الدولية . فهو يتعلق بأن مفهوم المكانة له طبيعة غير دائمة ، بل إن مكانة الدولة (الإقليمية أو الدولية) عرضة – باستمرار – للتغير ، نظراً لأن مكانة الدول في إطار نسق معين تتأثر بنتائج التفاعلات بين الوحدات المكونة للنسق سواء كانت تفاعلات حركية أو تنافسية أو تعاونية ، كما أنها تتأثر بنتائج تفاعلات الوحدات المكونة للنسق سواء على مستوى أكثر اتساعاً أو أقل اتساعاً . أضف إلى هذا أن موارد القوة التي تمثل البنية الأساسية للمكانة هي أيضاً عرضة للتغير على الدوام ، فقد تزداد القيمة النسبية لأحد عناصر القوة ، وقد تضعف موارد القوة المتاحة لأحد الوحدات المكونة للنسق كماً أو نوعاً أو كماً ونوعاً معاً ، الأمر الذي يؤثر على مكانة الوحدات المكونة لهذا النسق . فضلاً عن أنه بالنسبة للنسق الإقليمي فإنه عادة ما يتعرض لمؤثرات نابعة من النسق الدولي وتفاعلاته ، الأمر الذي قد يؤثر على طبيعة علاقات القوة في نطاق النسق الإقليمي وبالتالي على مكانات الوحدات التي تكون النسق الإقليمي .

وأخيراً فإن مكانة الدولة خلال فترة زمنية معينة ، هي نتاج لتوجهات وسياسات اتبعتها هذه الدولة في فترة زمنية سابقة ، ولا شك أن تغير هذه التوجهات والسياسات من شأنه أن يؤثر على مكانة الدولة [٣].

وتسعي الدراسة إلي الاستفادة من مفهوم " ***المكانة الدولية*** ***International Status/Position*** كمفهوم تحليلي – وفق أطروحة نظرية جالتونج " للمكانة الدولية "، والإضافات الأدبية لها – وذلك في اختيار تأثير تعاظم الاهتمام المصري الرسمي بالدائرة المتوسطية في السياسة الخارجية المصرية في التسعينيات، علي

(١) Ray Cline , World Power trends and US foreign policy for the 1980 , Bounder . Co , west view press , 1980 , p . 16 & p . 40.

(٢) د . عبد المنعم المشاط ، نظرية الأمن القومي العربي المعاصر ، (القاهرة : دار الموقف العربي ، ١٩٨٩) ، ص ص ٢١-٢٢.

(٣) هانز جي مورجانتو ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٢٣-٢٢٥ .

المكانة الإقليمية و الدولية لمصر . وما إذا كان من شأن تفعيل هذه الدائرة ضمن الدوائر الأخرى للسياسة الخارجية المصرية ، أن يسهم في إمكانية تعظيم المقدرات المصرية ، ومن ثم تحقيق التوازن في المكانة الإقليمية والمكانة الدولية لمصر ، نحو تعزيز هذه المكانة المصرية إقليمياً ودولياً .

وتستخدم الدراسة هذه المفاهيم التحليلية الثلاثة ، وهي (مفهوم تغير السياسة الخارجية ، ومفهوم الدولة القائد ، ومفهوم المكانة الدولية)، كمفاهيم تحليلية نظرية ، وكمداخل نظرية تستعين بها الدراسة علي تفسير وتحليل ظاهرة تغير السياسة الخارجية المصرية في التسعينيات باتجاه إضافة ثم تفعيل الدائرة المتوسطية في السياسة الخارجية المصرية خلال تلك الفترة .

القسم الثاني: المفاهيم التي المطروحة في الدراسة

فضلاً عن المفاهيم التحليلية النظرية الثلاثة آنفة الذكر ، تثير هذه الدراسة ثلاثة مفاهيم تحليلية تطبيقية، هي: الدائرة المتوسطية، السياسة الخارجية، أسس السياسة الخارجية المصرية.

١- الدائرة المتوسطية (Mediterranean Circle)

سوف تلجأ الدراسة إلي تشريح مفهوم " الدائرة المتوسطية " -لأغراض التحليل - إلي مقطعين: " الدائرة"، و"المتوسطية". ففيما يتعلق بالمقطع الأول "الدائرة"، فسيتم معالجته من حيث التعرف بمفهوم الدائرة ، ثم استعراض دوائر السياسة الخارجية المصرية . أما فيما يتعلق بالمقطع الثاني (المتوسطية) فإن معالجتها سوف تتم من خلال التعرف بالمتوسطية كإطار جغرافي . ثم تناول " المتوسطية " باعتبارها "سياسة" (Mediterranean Policy) . وذلك من خلال التعرض - بإيجاز - للسياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي .

ونبدأ فيما يلي بتحليل المقطع الأول لمفهوم " الدائرة المتوسطية " ، وهو ***" الدائرة "*** :

إن الوحدة الدولية لا توجه سياستها الخارجية بالتساوي إلي مختلف الوحدات الدولية، ولكنها تركز اهتمامها علي بعض الوحدات ، وهي تلك التي ترغب في التأثير عليها بغرض الحصول علي منافع معينة . ويتم ذلك من خلال توزيع اهتمامات تلك السياسة بين مختلف الوحدات الدولية ، فبينما توجه الدول الكبرى سياستها الخارجية إلي كل الوحدات الدولية ، تقريباً - وان كان هناك تفاوت في درجة اهتمامها بتلك الوحدات - فإن الدول الصغرى تركز سياستها الخارجية علي دول الإقليم الواقعة فيه وبعض القوي الكبرى . ولذا توصف السياسة الخارجية للقوي الكبرى بأنها سياسة عالمية ، أي أنها تشمل العالم بأسره ، والسياسة الخارجية الدول الصغرى بأنها سياسة إقليمية ، أي أنها مركزة علي إقليم محدد . وفي هذا الصدد تتفاوت مجالات السياسات الخارجية لمختلف الوحدات الدولية . وهو ما يعرف " بتوزيع السياسة الخارجية " علي مجالات ونطاقات الحركة الخارجية للوحدة الدولية [١].

---

(١) د. محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٨.

وتتجه السياسة الخارجية للوحدة الدولية نحو دوائر مختلفة للحركة داخل الإقليم الذي توجد في الوحدة الدولية ، أو عبر الساحة العلمية ، تبعاً لوزن وقدرات ومصالح كل دولة . وهناك دائماً خيارات وبدائل متعددة لتيسير السياسة الخارجية تتوقف علي طبيعة القضية التي يتم التعامل معها ، وعلي ما تمتلكه الدولة من قدرات اقتصادية وعسكرية ودبلوماسية وبشرية في مرحلة ما[١].

وترتكز دوائر حركة وإطارات أنشطة السياسة الخارجية لأي وحدة دولية علي أسس يمليها عليها موقعها الجغرافي ودورها التاريخي ، وانتماؤها الفكري والحضاري . فموقع الدولة الجغرافي ، وتراثها ووزنها السياسي، قد يفرض عليها القيام إما بدور ريادي أو دور عادي وقد يجعلها . بمثابة عامل الوصل بين الأقاليم، كما قد يجعلها معزولة عن تلك الأقاليم ، ومن ثم عن حركة الأحداث العالمية .

وإذا كانت دوائر وإطارات الانتماء والحركة الخارجية لأي وحدة دولية ، تنبع من الثوابت الجغرافية والسياسية ، ومن الحقائق التاريخية والفكرية – الحضارية ، فإن استثمار تلك الثوابت والتعامل معها في رسم السياسة الخارجية للوحدة الدولية ، لابد وان يتصف بالديناميكية والمرونة ، حتي تستطيع– من منطلق استنادها إلي تلك الثوابت – أن تتفاعل مع المتغيرات الدولية المتتالية . *ومعني ذلك أن دوائر السياسة الخارجية لأي وحدة دولية إنما ترتكز إلي دعامات ثلاث هي : الجغرافيا ، والتاريخ ، والحضارة / الفكر*[٢].

وانطلاقا من هذا التحديد النظري لمفهوم " دائرة الحركة في السياسة الخارجية " ، فإنه يمكن تحديد دوائر السياسة الخارجية المصرية ، استناداً إلي أسس الجغرافيا والتاريخ والفكر الحضاري . فموقع مصر في قلب الوطن العربي وتراثها ووزنها السياسي، قد فرض عليها دورها الريادي ، وجعلها بمثابة عامل الوصل بين شرق الوطن العربي وغربة ، في قارتي آسيا وأفريقيا . ودور مصر القيادي في الإطار الإسلامي أملاه – ومازال يمليه عليها – بالإضافة إلي موقعها المتوسط فيه، انتماؤها الأصيل إلي العالم الإسلامي ، وتاريخها الخصب ، وفكرها الثري في هذا المجال . وموقع مصر الجغرافي المتفرد في القارة الأفريقية قد أضاف إلي ريادتها وثقلها السياسي في هذا الإطار ، ما يجعل دورها يتعدى مجرد الانتماء إلي أفريقيا ، إلي أن تكون بمثابة النافذة – بمعناها المادي والمعنوي – التي تطل كمها القارة علي الشمال والشرق[٣].

فمصر – كما يقول عنها جمال حمدان – "توشك أن تكون مركزاً مشتركاً لثلاث دوائر مختلفة ، فهي قلب العالم العربي ، وواسطة الإسلامي ، وحجر الزاوية في العالم الإفريقي"[٤].

---

(١) د. مفيد شهاب ، أسس وتوجهات السياسة الخارجية المصرية في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين ، القاهرة ، دراسة غير منشورة، يونيو ١٩٩٤، ص٢.

(٢) السفير رؤوف غنيم ، البعد المتوسطي في سياسة مصر الخارجية" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١١٨، أكتوبر ١٩٩٤، ص ٩٢.

(٣) المرجع السابق ، ص ص ٩٢-٩٣.

(٤) د. جمال حمدان ، شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣.

إلا أن انتماء مصر الجغرافي لمنطقة البحر المتوسط وموقعها المتميز بين الدول المشاطئه لهذا البحر ، قد حمل إليها علي مدار التاريخ تأثيرات حضارية وفكرية وسياسية متباينة الأثر ، وكان هذا البحر هو منفذ الكثير من هذه التأثيرات إلي مصر علي مر العصور(١). ولعل أهم دور لعبه البحر المتوسط في تاريخ مصر هو دور قناة الاتصال الحضاري بينها وبين شعوب الحوض الشرقي لهذا البحر ، فعن طريق مصر تعرف الجانب الأوروبي لهذا البحر علي النتاج الحضاري للشرق الأدنى القديم ، فتعلم فنوناً وأفكاراً ما كان ليتعلمها لولا ما تميزت به مصر من دور ريادي في صنع الحضارة وقدرة علي تقديم تجاربها لجيرانها ، ثم جاء الوقت الذي انتقلت فيه المؤثرات الحضارية عبر البحر المتوسط من أوروبا إلي مصر ، لتتعرف المنطقة العربية علي ثمار الفكر الأوروبي عن طريق مصر(٢).

ولقد عبرت رؤية القيادة السياسية الرسمية المصرية عن تصورها لدوائر السياسة الخارجية المصرية ، ففي كتابة المعنون: "فلسفة الثورة" يحدد الرئيس (جمال عبد الناصر) (٣)دوائر السياسة الخارجية المصرية في ثلاث دوائر بالأساس ، هي بالترتيب الدائرة العربية ، والدائرة الأفريقية ، والدائرة الإسلامية. معلناً أن : "الدائرة العربية هي أهم هذه الدوائر وأوثقها ارتباطا بنا ، فلقد امتزجت معنا بالتاريخ ، وامتزجت معنا أيضاً بالدين ، ثم جعلها الجوار في إطار ربطته هذه العوامل التاريخية والمادية والروحية".

وإجمالاً لما سبق ، واستناداً إلى محددات الجغرافيا والتاريخ والحضارة الفكرية ، يمكن القول بأن دوائر السياسة الخارجية المصرية هي(٤):

١- <u>الدائرة العربية</u>: وهى تمثل - فضلاً عن كونها دائرة حركة أساسية لسياسة مصر الخارجية فهي أيضاً - دائرة الانتماء الأساسية لمصر ، لغوياً وحضارياً دينياً وتاريخياً ومصيرياً . سيما الدور المنوط بمصر أن تضطلع به فى إطار هذه الدائرة باعتبارها تمثل - أي مصر - الدولة القائد فى هذه الدائرة .

٢- <u>الدائرة الأفريقية</u>: فلقد كانت مصر تشعر دائماً أنها دولة افريقية مثلما هي دولة عربية وإسلامية ، بل إن الانتماء الأفريقي لمصر قد تقدم في بعض الأحوال علي بعض الانتماءات الأخرى.

٣- <u>الدائرة الإسلامية</u>: فمصر هي قلب العالم الإسلامي، وحافظة القيم الإسلامية السمحة فيه .

وفضلاً عن هذه الدوائر الثلاث الرئيسية للسياسة الخارجية المصرية ، فإن البعض لازال يتمسك بما يسمي *"دائرة عدم الانحياز"* فقد كان لمصر دور بارز ورئيسي في قيام حركة عدم الانحياز منذ مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥

---

(١) السفير رؤوف غنيم ، "البعد المتوسطي في سياسة مصر الخارجية" ، <u>مرجع سبق ذكره</u> ، ص ص٩٢-٩٣.

(٢) د. رؤوف عباس ، <u>مصر وعالم البحر المتوسط</u> ، (القاهرة : دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٨٦) ، ص ٥ .

(٣) جمال عبد الناصر ، <u>فلسفة الثورة</u> ، (الجمهورية العربية المتحدة : الاتحاد القومي ، غير معروف تاريخ النشر) ، ص ٧٤ وما بعدها . وأنظر أيضاً: د. عز الدين إسماعيل، <u>جمال عبد الناصر</u> ، <u>سلسلة أبطال العرب</u> ، عدد (٤) ، (بيروت : دار العودة ، ١٩٧٤) ،ص ص ٦٤-٦٥.

(٤) د. مفيد شهاب ، <u>مرجع سبق ذكره</u> ، ص ص ١٠-٢٠ .

وفي الحفاظ علي حيويتها خلال السنوات التالية لذلك المؤتمر ، في ظل مناخ دولي قامت الحركة أساساً للتعامل معه. ومع انهيار نظام "القطبية الثنائية" بدا أن الحركة سوف تفقد مبررات وجودها ، وبالفعل واجهت " عدم الانحياز " مأزقاً لفترة ما ، ثم بدأت مصر – بالاشتراك مع دول أخرى – فى محاولة إنقاذ وتطوير الحركة ، بدءاً من الاهتمام بشؤونها التنظيمية واجتماعاتها والدعوة لعقدها ، وإعداد جداول أعمالها ، وحتى طرح أفكار جديدة موضوعية تهدف إلى تحويل الحركة إلى مسار متلائم مع أوضاع العالم الجديدة ، وذلك باقتراح دمجها مع مجموعة الـ ٧٧ ، وإنشاء مجموعة نواة مثل مجموعة الـ ١٥ ، وبدء الترتيب لنشاطات هامة فى إطار الحركة ، مثل حوار الشمال – الجنوب ، وحوار الجنوب – الجنوب ، وهى حوارات يتم من خلالها ترتيب أوضاع دول العالم الثالث مع بعضها البعض ، ومناقشة قضايا تلك الدول مع الدول المتقدمة . فقد أدت النشاطات المصرية المتواترة إلى تعميق مشاعر ومدركات حاجة دول العالم الثالث لحركة عدم الانحياز ، ليس فقط للتعامل مع القضايا الاقتصادية الجديدة ، وإنما للتباحث حول المشكلات السياسية المتصلة بدول الحركة أيضاً .

٤- دائرة البحر المتوسط[1]: وهى دائرة جديدة نسبياً فى دوائر السياسة الخارجية المصرية لقد عملت السياسة الخارجية المصرية فى الفترة الأخيرة على تنشيط التعاون بين دول حوض البحر المتوسط ، والدعوة إلى عقد لقاءات للنقاش حول قضايا وظيفية مختلفة تتصل بالتجارة والبيئة والاتصالات ، والسياسة والأمن ، والحوار الثقافي، وغيرها . وفى ظل وجود أفكار محددة حول " مجال ونشاط " هذه الدائرة لدى الدول الأوروبية المطلة على البحر المتوسط ، وكذا الدول العربية فى شمال أفريقيا ، تبلورت بعض الملامح التي قد تجعل من تلك الدائرة – مستقبلاً – إحدى نطاقات ودوائر الحركة الهامة لمصر . حيث يوضح رصد السياسة الخارجية المصرية تجاه التعاون فى البحر المتوسط ، أن مصر قد بدأ فى إضافة دائرة رابعة لسياستها الخارجية وهى الدائرة المتوسطية[2].

---

(١) رغم اعتقاد البعض بأن الوقت لا يزال مبكراً حتى يمكن القول أن هناك دائرة رابعة (الدائرة المتوسطية) قد تم إضافتها للسياسة الخارجية المصرة إلا أن التصريحات الرسمية لقيادات الدولة المصرية أكدت بما لا يدع مجالاً للشك أن منطقة البحر المتوسط قد أصبحت "دائرة" رسمية في السياسة الخارجية المصرية . جاء ذلك على سبيل المثال لا الحصر في: بيان السيد عمرو موسى وزير الخارجية أمام مجلس الشورى (٨ مارس ١٩٩٥) أنظر: عمرو موسى، سياسة مصر الخارجية ١٩٩٥ من واقع بيانات السيد عمرو موسى وزير خارجية جمهورية مصر العربية : بيانه أمام مجلس الشورى ٨ مارس ١٩٩٥ ، (القاهرة : وزارة الخارجية ، مارس ١٩٩٦) ، ص ٣٥ .

(٢) حول هذا المعنى، والتأكيد على أن " الدائرة المتوسطية " هي الدائرة *الرابعة* في تحركات السياسة الخارجية المصرية ، أنظر القائمة التالية: (مع ملاحظة أنه لم يتم رصد وتوثيق هؤلاء الأشخاص بطريقة مسحية منظمة وفق معايير محددة ، ولكنهم أولئك الذين تفاعل معهم الباحث في مناسبات عدة خلال العامين اللذين تم فيهما إعداد الرسالة ، وذلك في ظل فورة الاهتمام المصري بالمتوسطية) .

- د. عامر لطفي، " الدائرة المتوسطية : العلاقات العربية – الأوروبية في ظل برشلونة "، قضايا استراتيجية، العدد ٩ ، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، مايو ١٩٩٧.
- د. مفيد شهاب ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠ .

=

وفيما يعد بأنه بمثابة تأسيس نظري ، ورسمي في الوقت ذاته للدائرة المتوسطية الوليدة في ديناميات السياسة الخارجية المصرية . أكد (عمرو موسى) وزير الخارجية على أن " الدائرة المتوسطية " هي إحدى دوائر العمل الرسمية للسياسة الخارجية المصرية ، فلقد حدد الوزير المصري دوائر حركة السياسة الخارجية المصرية في ثلاث دوائر تحديداً ، وهي الدائرة العربية ، والدائرة الإقليمية التي تضم أطرافاً غير عربية ، تتداخل مصالحها مع الدول العربية ، الأمر الذي يتطلب التنسيق والتعاون فيما بينها ، ثم الدائرة المتوسطية التي تضم دول حوض البحر المتوسط وتتسع لتشمل بقية دول أوروبا والدول المحيطة بدول المتوسط بحكم تشابك المصالح(١).

وقد جاء ذلك في حديثين متتاليين للسيد (عمرو موسى) وزير الخارجية ، أولهما منشور بصحيفة الحياة (١٣ ديسمبر ١٩٩٥) وثانيهما حديثه أمام مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام المنشور في صحيفة الأهرام (١٥ ديسمبر ١٩٩٥) ، ويدور جوهر الحديثين حول دوائر تحرك واتجاه السياسة الخارجية في المرحلة الحالية . قال في صحيفة الحياة : " إن المنطلق الأساسي للسياسة المصرية هو عربي وإقليمي ومتوسطي . فنحن مجتمع عربي له معطيات وتاريخ ومصالح معنية يجب أن نركز عليها ، وهذا لا يتعارض مع الشرق أوسطية . الشرق أوسطية ما زالت عنواناً لمضمون أقل ، والمتوسطية تطرح نفسها للمستقبل ، ولا أرى تعارضاً بين المتوسطية والشرق أوسطية كما لا يوجد تعارض بين الشرق أوسطية والعربية . ويجب أن يحدث توافق عربي على مصالح معينة ومسار سياسي واقتصادي وأمني معين ، يصب في الإطار الشرق أوسطي الذي يستغرق في الإطار المتوسطي "(٢).

- د. محمد السيد سليم ، " السياسة المصرية تجاه التعاون في البحر المتوسط " ، كراسات استراتيجية ، العدد (٢٧) القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٥ ، ص ١٨ .
- طه المجدوب " البحر المتوسط : الدائرة الرابعة " سلسلة مقالات من (١) إلى (٥) ، جريدة الأهرام ، ١٩ و ٢٦ ديسمبر ١٩٩٣ ، ٢ و ٩ و ١٦ يناير ١٩٩٤ .
- السفير جمال الدين البيومي في مقابلة معه يوم ٨ أغسطس ١٩٩٨.
- السفير فتحي الشاذلي في مقابلة معه يوم ٣٠ يوليو ١٩٩٨.
- التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٥ ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسة والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٦ ، ص ٤٩٦ .
- د. ممدوح أنيس ، " مصر والتحديات الأمنية في البحر المتوسط " ، حوارات ومناقشات ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، يوليو ١٩٩٧ ، ص ص ٥-٧.
- د. أسامة الغزالي حرب ، المقالة الافتتاحية لمجلة السياسة الدولية ، العدد ١١٦ ، ابريل ١٩٩٤ ، ص ٦.
- عميد أ. ح. د. نور أحمد عبد المنعم نور ، " التعاون المتوسطي وأمن مصر القومي في إطار قمة برشلونة " ، مجلة الدفاع ، يناير ١٩٩٦ ، ص ٣٤-٣٩ .

(١) د. عبد الملك عودة ، " دوائر السياسة الخارجية المصرية " ، الأهرام ، ١٩ ديسمبر ١٩٩٥ . وأنظر أيضاً : د. عبد الملك عودة ، " التنافس الدولي في أفريقيا ١٩٩٥" ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، عدد ١٠١ ، القاهرة ، مطابع الأهرام ، يونيو ١٩٩٦ ، ص ص ٥-٨.

(٢) جريدة الحياة ، ١٣ ديسمبر ١٩٩٥ .

وقال في صحيفة الأهرام : " إن تحرك السياسة الخارجية المصرية وفق سياسة مركبة ، يحمل قدراً من التعقيد ، ويتحرك من منافذ متعددة في دوائر مختلفة لتحقيق المصالح الوطنية والقومية ، أو لمنع الإضرار بتلك المصالح والتأثير عليها :

- الدائرة الأولى : هي الدائرة العربية للحفاظ على الهوية العربية ومحاولة إصلاح العلاقات العربية وتدعيم منظمات العمل العربي المشترك ، وإن المنطقة العربية في أمنها هي جزء من الأمن الدولي .
- الدائرة الثانية : هي الدائرة الإقليمية لحل الصراع الإقليمي الرئيسي ، وبدء صفحة جديدة في التعامل بين إسرائيل والدول المجاورة بعد تسوية المشكلات الخلافية ، وليس بإعادة صياغة الوضع الإقليمي أو إحلال إطار محل إطار آخر ، وما يقال عن الشرق أوسطية ما زال مجرد مقولات نظرية أو إعلامية .
- الدائرة الثالثة : هي الدائرة المتوسطية التي تتجه إليها السياسة الخارجية المصرية بثبات وسوف تتصاعد أهميتها بشدة في السنوات القادمة ، ويتوقع أن يتسع إطارها مع الموقف لتضم دولاً أخرى في المنطقة وفي أوروبا لا تطل على البحر المتوسط مباشرة "(١) .

وبعد تحليل كلمة *الدائرة* ، واستعراض دوائر الحركة الخارجية للسياسة المصرية ، تنتقل الدراسة الآن إلى تحليل المقطع الثاني من مفهوم " الدائرة التوسطية " والمتعلق بمفهوم " المتوسطية Mediterranean " ، وسوف يتم معالجته من خلال التعريف " بالمتوسطية " ، ثم التعريف " بالسياسة المتوسطية ".

التعريف بمفهوم المتوسطية (إقليم البحر المتوسط ككيان له مفهوم خاص)

من أفضل الصفات التي وصف بها البحر المتوسط ما أعربت عنه الباحثة الأمريكية "إيلين لايبسون" حينما قالت : " إن معظم الناس يفكرون في البحر المتوسط ككتلة من الماء تفصل بين مساحات الأرض الواسعة لكل من أوروبا وأفريقيا وأسيا ، وأنه بحر تحيطه دول ذات هويات ومصالح مختلفة تماماً ، مع ذلك فإن البحر يوحد بالقدر الذي يفصل به ، والدول التي تحيطه مرتبطة بعلاقات الجيرة ، وقد جاء الوقت لأن نبدأ التفكير في البحر المتوسط كمنطقة لها وضع خاص ، كوحدة جغرافية تربط الدول باهتمامات مشتركة ، لها مبررات التنافس على الموارد ولديها الحوافز لإيجاد حلول مشتركة لمشكلاتها المحلية التي تزداد اتساعاً"(٢).

ولهذا يتطلب التعامل مع " البحر المتوسط " بدايةً بالنظر إلى الإشكاليات المتعلقة بتعريف المفاهيم، حيث يبدو " المتوسط " مفهوماً مراوغاً يصعب تقديم تعريف شامل محدد له . فمن المعروف جيداً بين الذين يهتمون بقضايا البحر الأبيض المتوسط أن تعريف منطقة البحر المتوسط في حد ذاته ليس مسألة بسيطة ، علاوة على أن أي تعريف متعلق بالسياسة الطبيعية يكون دائماً مصدر جدل . فالتفسيرات السياسية والأكاديمية المعاصرة تتأثر بالرؤية الذاتية، الأمر الذي يحول دون صياغة سياسة متكاملة تجاه البحر المتوسط .

(١) جريدة الأهرام، ١٥ ديسمبر ١٩٩٥ .

(٢) Laipson E., "Thinking about the Mediterranean ", Mediterranean Quarterly, Vol. 1, NO.1, Winter 1990, P. P. 50-66.

ولعل أحد أهم أسباب الغموض الذي يكتنف مفهوم البحر المتوسط هو غياب التماسك الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في إقليم البحر المتوسط ، فهو إقليم يفتقر إلى الهوية السياسية والجغرافية المشتركة . ومما يبرر أيضاً وجود العديد من المشكلات في تعريف " المتوسط " أنه على أرض الواقع قد لا يبدو أنه يوجد " إقليم بحر متوسط " واحد ، وإنما عدداً من الأقاليم التي تحيط بالبحر المتوسط . ويعتبر ذلك مؤشر ومبرراً في نفس الوقت على هلامية *تعريف البحر المتوسط* [١].

وهناك بعض المشكلات التي قد تثار نتيجة لهلامية مفهوم " المتوسط " وخضوعه لتقلبات السياسة وأهواء السياسيين ، ولعل أبرز مشكلة يمكن أن تثار نتيجة لذلك هي "*قضية الإدماج والإقصاء*". فمشروع المشاركة الأوروبية – المتوسطية يضم دولاً غير متشاطئة للبحر المتوسط ، وذلك إما لاعتبارات اقتصادية – موريتانيا كمراقب – أو لاعتبارات سياسية ، حيث دعيت الأردن لحضور مؤتمر برشلونة . ولكن الأمر الذى لا يمكن تفسيره موضوعياً فهو استبعاد ليبيا ، فقد أقصيت عن المشاركة الأوروبية المتوسطية بالرغم من أنها دولة متوسطية وهو إقصاء – على غرار إقصاء إيران والعراق عن مشروع الشرق أوسطية – لا يستند إلا إلى اعتبارات سياسية ليست منبتة الصلة عن عداء الولايات المتحدة الأمريكية لتلك الدولة الرافضة للسياسة الأمريكية في المنطقة والمتهمة بتورطها في أعمال إرهابية[٢].

وهنا تطرح هذه الدراسة هذه الأسئلة : من الذي يضع معايير الإدماج والإقصاء ؟ ومن ثم ماهى معايير المشاركة فى مشروع المشاركة الأوروبية – المتوسطية وفى الترتيبات الناتجة عنه ؟ وما هى حدود المتوسطية ؟

وتتضح الصعوبة فى تعريف البحر المتوسط أيضاً فى الخطط التي تحاول تنظيم العلاقات متعددة الأطراف حول البحر المتوسط ، وفى شكل التعاون بين الشمال والجنوب وذلك بمنأى عن الإمبريالية والاستعمار ، ومن بين الأمثلة لهذه الظاهرة محاولة تنظيم أشكال مؤسسية للحوار العربي – الأوروبي الذي جاء نتيجة الأزمة الناجمة عن الحرب العربية الإسرائيلية ، وما أعقبها من ارتفاع أسعار البترول إلى أربعة أمثال ، ومثال آخر هو المحاولة التي قام بها مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي لتنمية بعد جديد للبحر المتوسط ، والمثال الثالث هو الاقتراح الايطالي – الأسباني فى ٢٤ سبتمبر ١٩٩٠ في "بالمادى مايوركا" لعقد مؤتمر للأمن والتعاون فى البحر المتوسط ، وفى هذه الحالات الثلاث ، فإنه يتم تعريف البحر المتوسط ككيان شديد التكيف والتغير ، ويمكن أن

(١) بني هنسون ، ترجمه منار الشوربي ، " الاتحاد الأوروبي والبحر المتوسط " (حلقة نقاش) ، السياسة الدولية ، أكتوبر ١٩٩٤ ، ص ١٠٠.

(٢) د . سمعان بطرس فرج الله ، " مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على الوطن العربي " في ، د. سمعان بطرس فرج الله (محرر) ، مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على الوطن العربي ، (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٩٨) ، ص ص ٥٧٠ – ٥٧١ ، وانظر : د . علي الدين هلال، " الجوانب السياسية في اتفاقيات المشاركة " ، بحث مقدم إلي مؤتمر العلاقات العربية – الأوروبية واتفاقيات المشاركة العربية – الأوروبية ، القاهرة ، مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي ، ٢٢ –٢٣ سبتمبر ١٩٩٦ ، ص ص ١–٢

يتسع ليضم الخليج وإيران وأوروبا كلها ، وبالنسبة لمؤتمر الأمن والتعاون في المتوسط فإنه يضم الولايات المتحدة أيضاً .

وإذا ما تم تبنى منظور الشرق والغرب أو المشرق والمغرب بدلاً من الشمال والجنوب ، فلسوف نجد حالة من الانقسام بدلاً من الوحدة ، ذلك أن تعريف المشرق فى حد ذاته تعريف محير . فبداية نجد أن الاستراتيجية العسكرية السوفيتية (السابقة) – فى تعريفها لمسارح العمليات المختلفة – تقسم البحر المتوسط إلى جزأين بخط يمر عبر وسط تركيا والبحر الأحمر ، وبذلك تم تقسيم البحر المتوسط إلى منطقة شرقية (جنوب شرق) وتتكون من شرقي تركيا ، والهلال الخصيب ، وشبه الجزيرة العربية ، وإيران ، وجزء هام من وسط آسيا ، وجزء من شبه القارة الهندية ، ومنطقة أخرى غربية (جنوب غرب) ، وتتكون من غربي تركيا ، والبلقان ، وشمال افريقيا ، وايطاليا. وعلى الجانب الآخر ، فإن الولايات المتحدة قد اعتبرت البحر المتوسط كياناً واحداً في نهاية الحرب الباردة . وخاصة فيما يتعلق بالنزاع بين الشرق والغرب (في إطار منظمة حلف شمال الأطلنطي) . ولمصالح ترتبط بالأمن القومي ، فإن دولاً في البحر المتوسط والشرق الأدنى قد تمت تغطيتها بالأسطول السادس الذى كان جزءاً فعالاً من قيادة الأطلنطي . أما منطقة الخليج وإيران ووسط آسيا ، فكانت تعتبر جزءاً من جنوب غربي آسيا تغطيها القيادة المركزية فى (تامبا بفلوريدا) ، وكذلك بقوات الانتشار السريع . لذلك كان البحر المتوسط بقواعده ضرورياً للعمل فى جنوب غربي آسيا وذلك كما تبين فى الحرب ضد العراق (٩٠-١٩٩١) . وتعتمد وجهة النظر الأمريكية على مفهوم مسرح العمليات الغربي الذي يضم كل حوض البحر المتوسط ، ومسرح العمليات الشرقي الذى يمتد من الخليج إلى آسيا الوسطى(١) .

ولم تمنع السمة الهلامية لمفهوم " المتوسطية " من توغل بعض المفكرين والباحثين المصريين لمحاولة سبر أغوار الظاهرة المتوسطية . وفى هذا المجال تؤكد د. (نازلي معوض أحمد) على أن " المتوسطية ليست فقط الرقعة الجغرافية وإنما هى كل ما له امتدادات تعاونية مصلحية تضامنية فى الإقليم المتوسطي "(٢) ويعرف الأستاذ (محمد سيد أحمد) المشروع المتوسطي بأنه " المشروع الذي يهدف إلى جمع الدول المطلة على البحر المتوسط جميعاً وربما بالذات الدول العربية التي تطل على شاطئه الجنوبي مع الدول الأوروبية التى تطل على شاطئه الشمالي ، للحيلولة دون صدام الحضارات عبر هذا البحر الذي شهد مولد العديد منها "(٣) . ويرى (السيد ياسين) " أن المتوسطية هى نموذج من نماذج التعاون الجديدة التي تقوم ليس على أساس إقليمي يرتبط

---

(١) روبرتو اليبوني ، " البحر الأبيض المتوسط ككيان له مفهوم خاص " ، السياسة الدولية ، عدد ١١٨ ، أكتوبر ١٩٩٤ ، ص ص ٦٦-٦٧.

(٢) مداخلة د. نازلي معوض أحمد في ندوة " السياسة المصرية بين التوجه المتوسطي والتوجه الشرق أوسطي"، القاهرة ،مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة بالاشتراك مع المجلس الأعلى للثقافة ، ٤ يونيو ١٩٩٦

(٣) محمد سيد أحمد ، " اللعبة الثلاثية حول البحر المتوسط " ، الأهرام ٢ نوفمبر ١٩٩٥.

بالجوار الجغرافي وإنما لتحقيق أهداف سياسية وغايات اقتصادية لها أهمية استراتيجية بالغة في تحقيقها على أرض الواقع "[١] .

وينظر "حسن أبو طالب" إلى المتوسطية على " أنها علمية تنظيم تبادل المنافع بين أعضاء من أقاليم قائمة على ضفاف المتوسط ، وهي متعددة الثقافات والهويات والتجارب الاجتماعية والسياسية ، وتعيش حالة من الترابط والواقعي بفعل الجغرافيا والتاريخ والسياسية والاجتماع [٢]. ويرى السفير "فتحي الشاذلي" أنه من الأفضل الأخذ بالتعريف الجيوبوليتيكي في تعريف " المتوسطية " انطلاقاً من أنه يصعب الفصل بين التطورات التي تحدث في أجزاء من المنطقة المطلة أو القريبة من البحر المتوسط عن تطورات البحر المتوسط عن تطورات البحر المتوسط " واستنداً إلى هذا الفهم ، فهو يتصور الدائرة المتوسطية متسعة لتضم كل الدول العربية ، فضلاً عن دول القرن الأفريقي[٣].

وفي تعريفه للمتوسطية ، يرى السيد (عمرو موسى) وزير الخارجية أن : " المتوسطية تستند إلى وجود إرادة سياسية لدى دول البحر المتوسط ، لتشكيل تجمع فعال يرتكز على أسس محددة ذات طابع اقتصادي وسياسي وثقافي وأمني ، وتتحرك نحو إطار أشبه بإطار هلسنكي الأوروبي ، ويتم بناؤها استناداً على اتفاقيات مشاركة والتزامات تعاقدية ونقاش جاد حول كافة القضايا التي تهم دول البحر المتوسط بكافة تفاصيلها ، ويتم التفاعل بين أطرافها بشكل سلس ، ويتوقع أن يتسع إطارها مع الوقت لتضم دولاً أخرى في المنطقة لا تطل على البحر المتوسط مباشرة وإن كانت ترتبط بالدول المطلة عليه ، والإطار المتوسطي بهذا المفهوم يمثل توجهاً بالنسبة للسياسة الخارجية المصرية "[٤] .

وتنتقل الدراسة بعد ذلك إلي القاء الضوء علي "المتوسطية" ليس باعتبارها مفهوم وإنما باعتبارها مذهبية "Mediterraneanism" أو كسياسة ، فيما يعرف "بالسياسة المتوسطية"Mediterranean Policy .

السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي

إن السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي تعني – مجموع المواقف والاتجاهات التي تقوم بها دول الاتحاد الأوروبي تجاه الدول المشاطئة للبحر المتوسط ، سواء في أوروبا – من غير أعضاء الاتحاد الأوروبي (تركيا، مالطة ، قبرص ، إسرائيل) – أو في شمال إفريقيا أو في الشرق الأوسط[٥]. فلقد تطورت العلاقة بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة البحر المتوسط علي مدي حوالي ٤٠ عاماً تطوراً يرتبط بصورة كبيرة بتطور الاتحاد

(١) السيد ياسين ، " التعايش في حوض المتوسط " الأهرام ، ٧ ديسمبر ١٩٩٥.

(٢) د. حسن أبو طالب، "نحو نموذج تنظيم التعاون عبر الأقاليم"، السياسة الدولية ، عدد ١١٨ ، أكتوبر ١٩٩٤ ، ص ٦٤.

(٣) مقابلة مع السفير فتحي الشاذلي ، ٣٠ يوليو ١٩٩٨.

(٤) محمد عبد السلام، "توجيهات السياسة الخارجية المصرية في التسعينات " ، الأهرام ، ١٥ ديسمبر ١٩٩٥.

(٥) د. نازلي معوض أحمد ، " السياسة المتوسطية للجماعة الاقتصادية الأوروبية "، السياسة الدولية ، يوليو ١٩٨٣ ، ص ص ٣٢-٣٥.

الأوروبي نفسه ، وتبعاً لذلك فلقد تغيرت سياسة الاتحاد إزاء المتوسط من مرحلة زمنية لأخرى ، وفيما يلي سوف يتم الحديث عن السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي في مرحلتين زمنيتين هما : قبل انتهاء الحرب الباردة ، أي فترة الاستقطاب الدولي الثنائي ، وبعد انتهاء الحرب الباردة والتحول إلى نظام عالمي جديد ، وذلك على اعتبار أن حدث انتهاء الحرب الباردة يمثل نقطة تحول نوعية فاصلة ، ليس فقط في العلاقات الأوروبية – المتوسطية ، ومن ثم في "السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي" بل وفي العلاقات الدولية بصفة عامة.

أولاً: السياسة المتوسطية للجماعة الاقتصادية الأوروبية أثناء فترة الحرب الباردة

وتمتد هذه الفترة رسمياً وفعلياً من عام ١٩٥٧ ، وهو العام الذي شهد توقيع معاهدة روما المنشئة للمجموعة الأوروبية European Group. وحتى عام ١٩٩٠ وهو العام الذي شهد إعلان الجماعة الأوروبية عن تبنيها "سياسة متوسطية جديدة" "Noe Mediterranean Policy"إلا أن السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي طيلة هذه الفترة لم تأخذ وتيرة واحدة ، بل أن يمكن التمييز في إطار فترة الحرب الباردة بين مرحلتين أساسيتين هما:

١- المرحلة الممتدة من ١٩٥٧-١٩٧٢.

٢- المرحلة الممتدة من ١٩٧٢-١٩٩٠.

١- السياسة المتوسطية في الفترة ١٩٧٥-١٩٧٢

حتى عام ١٩٧٢، لم يكن للجماعة الأوروبية سياسة مشتركة تجاه دول البحر المتوسط ، فمع نشأتها عام ١٩٥٨ – بمقتضى معاهدة روما ١٩٥٧ – كان اهتمام الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية بحوض البحر المتوسط يتركز أساساً علي ثلاث مناطق ، ولاعتبارات مختلفة(١):

أ- دول المغرب العربي: ويعود اهتمام الجماعة بالمغرب العربي إلي العلاقات الوثيقة التي كانت ترتبط فرنسا بأقطار تلك المنطقة ، والتي حتمتها اعتبارات القرب الجغرافي والتاريخ المشترك المليء بمظاهر الصراع والتعاون

ب- الدول الأوروبية المتوسطية : فبعد إنشاء الجماعة الأوروبية ، سارعت الدول المتوسطية الأوروبية غير الأعضاء إلي تقديم طلبات الالتحاق بها(٢)وقد دفع ذلك الجماعة إلي الاهتمام بتطوير علاقاتها مع تلك الدول من خلال التوقيع علي اتفاقات تهدف إلي تكييف اقتصادياتها للانضمام .

---

(١) سامر صالح الخرفي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٨٧-٨٨.

(٢) بمجرد إنشاء الجماعة ، قدمت طلبات عديدة للالتحاق لها (اليونان ،سنة ١٩٥٩ ، ايرلندا وبريطانيا والدانمارك سنة ١٩٦١ ، قبرص وتركيا وأسبانيا والبرتغال سنة ١٩٦٢) . انظر :

Richard Pomfret, Mediterranean Policy of the European Community: A Study of Discrimination in Trade, (London: Macmillan Trade Policy Research Centre, 1986), P. P. 15-16.

ج- إسرائيل: فقد أقامت الجماعة الأوروبية منذ شأنها علاقات وثيقة مع إسرائيل لأسباب سياسية وتاريخية واستعمارية ، وهو ما جعلها توقع مع إسرائيل في عام ١٩٦٣ اتفاقية تجارة تفضيلية ، وتم تجديدها في عام ١٩٧٠ [١].

ولقد اتسمت سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة المتوسطية خلال هذه الفترة (١٩٥٧-١٩٧٢) بمحدودية الرؤية وجزئية الحركة . وذلك رغم وجود دوافع مصلحيه تحدو الطرف الأوروبي للاهتمام بالطرف المتوسطي ، ومن تلك الدوافع المصلحية الموضوعية :

- الروابط المصلحية الاقتصادية بين الجانبين ، وخصوصاً فيما يتعلق بمجالات الإنتاج الزراعي للدول المتوسطية.
- الكم الضخم من الأيدي العاملة البشرية المهاجرة من الدول المتوسطية إلي أوروبا.
- الروابط التاريخية والثقافية العتيقة بين الجانبين.

إلا أن هذه القوة الدافعة للتقارب الأوروبي - المتوسطي ، واجهها عقبات موضوعية تحول دون إرساء أسس سياسة متوسطية فعالة للاتحاد الأوروبي (أو ما كان يسمي بالجماعة الأوروبية) في تلك المرحلة . وأهم هذه العقبات :

- العقبات ذات الطابع السياسي ، واختلاف الرؤى بشأن مفهوم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وممارساتهما.
- العقبات الاقتصادية فتمثله في التباين الرهيب في مستويات المعيشة لدي كل من مجتمعي أوروبا والبحر المتوسط.وغيرها من العقبات[٢].

وبسبب هذه العقبات الموضوعية ، فلقد اتسمت السياسة المتوسطية للجماعة الأوروبية خلال فترة الستينيات بالمحدودية ، حيث لجأت الجماعة الأوروبية منذ إنشائها ١٩٥٧ في نطاق سياستها تجاه دول البحر المتوسط وحتى عام ١٩٧٢ إلي انتهاج سياسة تدريجية جزئية تمثلت في اتفاقات الانتساب بينها وبين العديد من الدول المتوسطية. وتطبيقاً لمبادئ نظام الانتساب كما وردت في معاهدة روما ١٩٥٧ ، أبرمت اتفاقية ياوندى في يوم ٢٠ يوليو عام ١٩٦٣ بغرض تنظيم عمليات انتساب ١٨ دولة أفريقية حديثة الاستقلال آنذاك إلي الجماعة الأوروبية . واشتمل نظام الانتساب بالإضافة إلي تنشيط المبادلات التجارية بين الجانبين إلي أوسع نطاق ممكن وتقديم المعونات المالية والفنية من الجماعة الأوروبية إلي الدول الأفريقية المنتسبة.

وخلال فترة الستينيات توصلت المجموعة الأوروبية لعدد من الاتفاقيات مع دول المتوسط مثل اتفاقية انتساب Association مع تركيا ١٩٦٣ واتفاقية تجارية (Non Preferential Trade) مع إسرائيل ١٩٦٣ تلتها

(١) سامر صالح الخرفي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٨.

(٢) د. نازلي معوض أحمد ، " السياسة المتوسطية للجماعة الاقتصادية الأوروبية " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٣٥ -٣٨ .

اتفاقية معاملة تفضيلية (Preferential) ١٩٧٠ واتفاقية تجارية (Non Preferential Trade) مع لبنان ١٩٦٥ تلتها اتفاقية معاملة تفضيلية ١٩٧٢ ، واتفاقيتا تعاون مع كل من المغرب وتونس ١٩٦٩ ، واتفاقية انتساب مع كل من مالطا ١٩٧٠ وقبرص ١٩٧٢ [(١)].

وفي تطور جديد، تقدمت إيطاليا في مايو ١٩٦٤ بمقترح للمجلس الوزاري للمجموعة الأوروبية حول وضع تصور شامل للعلاقة بالمنطقة والتي تتركز في العلاقات التجارية ، من خلال ثلاثة مجالات رئيسية هي : إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر في المنتجات الصناعية بين المجموعة ودول المتوسط ، وتقديم بعض التنازلات فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية الواردة من دول المتوسط ، بالإضافة إلى تقديم الدعم المالي لتلك الدول. وعلى الرغم من رفض المجلس للمقترح الإيطالي ، إلا أنه لفت الأنظار لأهمية وضع سياسة أكثر شمولاً للعلاقات بدول المتوسط . وهو ما قاد السياسة المتوسطية للجماعة الأوروبية إلى التحول إلى مرحلة جديدة[(٢)].

٢-الفترة من ١٩٧٢-١٩٩٠ (السياسة المتوسطية الشاملة للجماعة الأوروبية)

ففي ١٩٧١ تقدمت اللجنة الأوروبية بمبادرة للمجلس الوزاري تحتوى على تقييم للعلاقات الاقتصادية بدول المتوسط في إطار التعاون السياسي الأوروبي (European Political Co-Operation) ، وأكد على أن التداخل بين المصالح الأوروبية والمتوسطية يؤكد أهمية تنمية تلك المنطقة ، وهي الأفكار التي أقرتها قمة المجموعة الأوروبية (المجلس الأوروبي) في باريس ١٩ أكتوبر ١٩٧٢ والتي أشارت إلى رغبة المجموعة الأوروبية في تحمل التزاماتها تجاه منطقة المتوسط من خلال سياسة " شاملة " أطلق عليها :
(The global Mediterranean Policy) وذلك من منطق الأهمية الكبيرة التي توليها – أو يجب أن توليها – المجموعة لمنطقة المتوسط . ولقد هدفت السياسة المتوسطية الشاملة للجماعة الأوروبية إلى المساهمة في تنمية دول المتوسط من خلال أداتين هما : زيادة التبادل التجاري وفتح المجموعة لصادرات تلك الدول . والتعاون المالي داخل إطار مجموعة من الاتفاقيات الثنائية سميت (Overall Co-Operation Agreement) وركزت على سبع دول عربية هي تونس والجزائر والمغرب (وقعت اتفاقياتها في أبريل ١٩٧٦) ومصر والأردن وسوريا (يناير ١٩٧٧) ولبنان (مايو ١٩٧٧) . بالإضافة إلى إسرائيل (مايو ١٩٧٥) [(٣)] .

ولقد عبرت المجموعة الأوروبية خلال فترة السبعينيات والثمانينيات عن سياستها الشاملة تجاه منطقة البحر المتوسط بآليتين أساسيتين هما:

(١) السفير هاني خلاف وأحمد نافع ، نحن وأوروبا : شواغل الحاضر وآفاق المستقبل ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٧) ، ص ٣٧ وانظر: Richard Pomfret, OP. Cit, P.P. 19-20.

(٢) المرجع السابق ، ص ص ٣٧-٣٨.

(٣) د. نادية محمود مصطفي ، " المشروع المتوسطي : الأبعاد السياسية " في ، د. نادية محمود مصطفي(محرر) ، مصر ومشروعات النظام الإقليمي الجديد في المنطقة ، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩٦) ، ص ص ٤٢٧ -٤٣٦ وانظر :السفير هاني خلاف وأحمد نافع ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٣٨-٣٩.

أ* سياسة المساعدة المالية في شكل قروض مقدمة من البنك الأوروبي للاستثمار أو من خلال ميزانية الجماعة الاقتصادية الأوروبية ذاتها . وفي هذا السياق قدمت دول الجماعة الأوروبية مساعدات مالية إلى الدول المغربية الثلاث (تونس – الجزائر – المغرب) ، كذلك تم نفس الشيء مع إسرائيل ، ثم حدث نفس الشيء مع مصر والأردن وسوريا ، حيث تلقت مصر مساعدات مالية بلغت ٧٠ مليون وحدة حساب ، ٦٠ مليون لسوريا ، ٤٠ مليون للأردن ، وذلك بموجب توقيع اتفاقية بين المجموعة الأوروبية والدول الثلاث في ١٨ يناير ١٩٧٧[١].

ب* آلية الحوار العربي – الأوروبي (١٩٧٤-١٩٩٢) ، ذلك الحوار الذي جرى ودار على مستويات وزراء ودبلوماسيين من الطرفين العربي والأوروبي فبعد حرب أكتوبر واستشعار الجماعة الأوروبية لأهمية هذه المنطقة بدأ في إعادة تنظيم علاقاته بالدول العربية في إطار سياسة شاملة لتنمية المنطقة وضمان أمنها واستقرارها[٢].

ومع بداية الثمانينيات ، وانضمام كل من اليونان (١٩٨١) ، وأسبانيا والبرتغال (١٩٨٦) لعضوية المجموعة الأوروبية ، تصاعد الاهتمام الأوروبي بالمنطقة المتوسطية في إطار" ***السياسة المتوسطية الشاملة*** " للمجموعة الأوروبية . وكان آية ذلك أنه في مارس ١٩٨٥ اعلن المجلس الوزاري تأكيد المجموعة الأوروبية على الأهمية التي توليها للتعاون مع الدول المتوسطية غير الأعضاء في الجماعة الأوروبية ، مع التركيز على ثلاثة مجالات أساسية هي[٣]:

- دعم الإنتاج الغذائي لإنهاء التبعية الغذائية المتوسطية .
- توسيع مجال التعاون الفني والعلمي والصناعي .
- دعم التعاون الإقليمي .

كل ما سبق كان في سياق مرحلة الحرب الباردة (القطبية الثنائية للنظام الدولي) .

ثانياً : السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة (٨٩-١٩٩٥) (المتوسطية الجديدة Neo-Mediterraneanism)

إنه مع نهاية عام ١٩٨٩ ، أصدرت اللجنة الأوروبية تقرير المراجعة العلاقات بدول المتوسط أخذاً في الاعتبار التحديات التي تواجه الجانبين في ضوء المتغيرات الدولية التي أخذ يشهدها النظام الدولي عشية انتهاء الحرب الباردة ، ومن هذا التقرير في يونيو ١٩٩٠ وهو ما أطلق عليه " نحو سياسة متوسطية جديدة " Toward a

---

(١) د. نازلي معوض أحمد ، " السياسة المتوسطية للجماعة الاقتصادية الأوروبية " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٤٠-٤٢
وانظر:
Loukas Tsoukalis, The European Community and its Mediterranean Enlargement, (London: Billing and Sons Ltd, 1981), P. P. 28-29.

(٢) د. نادية محمود مصطفي ، " المشروع المتوسطي : الأبعاد السياسية " في ، د. نادية محمود مصطفي(محرر) ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٥-٧ ، وانظر : يوسف الشرقاوي " الأمية والتعاون في المتوسط : سياسة الاتحاد الأوروبي " ، كراسات استراتيجية ، عدد ٤٦ ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٦ ، ص ٥.

(٣) السفير هاني خلاف وأحمد نافع ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٣٨-٣٩.

Renovated Mediterranean Policy ، وفى ١٨ ديسمبر ١٩٩٠ اقر المجلس الوزاري الأفكار الواردة بتقرير اللجنة في إطار من أطلق عليه "السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي" (The New Mediterranean) Policy والتى أكدت استمرارية العلاقات التقليدية ، وأدخلت تطويرات جديدة لتدعيم تلك العلاقات (١).

فلقد تفاعلت مجموعة من المعطيات الأوروبية والإقليمية والعالمية والتى شكلت في مجموعها محددات توجه الجماعة الأوروبية (الاتحاد الأوروبي فيما بعد) نحو سياسة متوسطية جديدة ومن ثم نحو مشروع المشاركة الأوروبية – المتوسطية بصفة خاصة. فلقد كان لتوقيت بداية الدعوة إلى سياسة متوسطية جديدة ثم تطورها مغزى هام ، لأنه ارتبط ببعض المتغيرات الأوروبية والإقليمية والعالمية ، ولعل أهم ***المتغيرات العالمية*** هى مجيء جورباتشوف ثم تطور العلاقات بين الشرق والغرب ومن ثم تراجع فكرة التهديد السوفيتي الشيوعي للأمن الأوروبي، وتصاعد حدة الخلاف بين أوروبا والولايات المتحدة حول القضايا التجارية والنقدية العالمية . بما أدى إلى تصاعد بعض الأصوات الأوروبية بضرورة هدم وتقويض دور حلف الناتو خصوصاً عبد انتهاء الخطر الشيوعي . ولقد عكست هذه الخلاقات بين جانبي الأطلنطي آثارها على المواجهة حول حوض المتوسط ، ومن هنا كان الدعوة ***للمتوسطية الجديدة*** تعبير أعن رغبة أوروبا في جعل (المتوسط) بحراً أوروبياً وليس بحراً لأمريكا . وتجسدت هذه الرؤية الأوروبية فى فرنسا بعد وصول الديجوليين إلى السلطة فيها . فكان الطرح المتوسطي الأوروبي رداً على إصرار الولايات المتحدة على الانفراد بمقدرات الشرق الأوسط ، وهو الذي يتجلى بوضوح منذ أزمة الخليج الثانية(٢).

وعن أهم المحددات ***والمتغيرات الأوروبية*** المحضة والتى دفعت الاتحاد الأوروبي نحو المتوسطية الجديدة فتتمثل فى التجربة الاندماجية الأوروبية التى راحت أوروبا تدشن لها منذ النصف الثاني من الثمانينيات ، حيث دخلت أوروبا فى مرحلة تحول خطيرة نحو صحوة أوروبية جديدة لتدعيم الهوية الأوروبية والكيان الجماعي والجمعي الأوروبي والذى أخذ شعار (مشروع أوروبا ١٩٩٢) أو (أوروبا الموحدة). ولقد جاءت "معاهدة ماسترخت" لتعكس رغبة الطرف الأوروبي فى الربط بين إحراز تقدم على صعيد الوحدة الاقتصادية والسوق الواحدة ، وبين التقدم على صعيد السياسة الخارجية المشتركة ، وكان لابد لهذا الطابع الجديد أن ينعكس على الأنشطة الجماعية ومنها " السياسة المتوسطية الجديدة " . ومن ثم كان لابد أن يبرز لهذه الأخيرة بعد سياسي ذو أدوات وأهداف ومضامين سياسية وليست اقتصادية فقط ، وهو ما وضح فى مضمون المشاركة

---

(١) المرجع السابق ، ص ٣٩ ، وانظر :

Economic and Social Consultative Assembly, The Mediterranean Policy of the European Community, Brussels, European Communities: Economic and Social Committee, 1993, P. P. 3-9.

(٢) . نادية محمود مصطفى ، " المشروع المتوسطي : الأبعاد السياسية " في ، د. نادية محمود مصطفى(محرر) ، مرجع سبق ذكـره ، ص ص ٤٤١-٤٤٤ ، وانظر :

European Commission, Strengthening the Mediterranean Policy of the European Union: Establishing a Euro-Mediterranean Partnership, Bulletin of the European Union, 1995, P.P. 8-12

الأوروبية – المتوسطية [١]. حيث أرادت أوروبا الموحدة أن تترجم نجاحاتها الاقتصادية إلي حضور سياسي علي صعيد حركة الأحداث العالمية.

وأخيراً تأتي ***المحددات والمتغيرات الإقليمية*** والتي تتمثل في مجموعة المخاطر والتهديدات الأمنية التي باتت تهدد الأمن الأوروبي، وهي في معظمها قادمة من الجنوب الذي يشمل جنوبي وشرقي المتوسط ، وأهم تلك المخاطر :

- استمرار مستويات التسلح المرتفعة في العالم الثالث .
- استمرار تدفق المهاجرين غير الشرعيين من شمال أفريقيا إلى أوروبا .
- نظرة الغرب للإسلام التي ترى أن الإسلام يعني الأصولية والأخيرة تعني الإرهاب[٢]

وهكذا، مثلت هذه المجموعات الثلاث من المتغيرات (محددات) التوجه الأوروبي نحو (السياسة المتوسطية الجديدة) خلال حقبة ما بعد انتهاء الحرب الباردة . وتنهض السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي على استمرارية العلاقات التقليدية مع إدخال تعديلات وتطويرات جديدة لتدعيم تلك العلاقات ، وعلى رأسها مضاعفة الموارد المالية المخصصة لمساعدات دول المنطقة ، بهدف زيادة الاستثمارات الخاصة فيها ، وتحسين فرص دخول منتجاتها للسوق الأوروبية كما أدخلت السياسة الجديدة مجالاً جديداً للتعاون يتمثل في التعاون الإقليمي أو ما يسمى بالتعاون الأفقي.

وفي يونيو ١٩٩٢ بدأ التطور الجذري في سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه المتوسط، حيث أشارت قمة لشبونة -المجلس الأوروبي - إلى أن شرق وجنوب المتوسط، بالإضافة للشرق الأوسط، هي مناطق جغرافية لها أهمية كبيرة للاتحاد الأوروبي في إطار الأمن والاستقرار الجماعي. ومع دخول اتفاقية ماسترخت حيز التنفيذ في نوفمبر ١٩٩٣، كلفت قمة "كورفو" التي عقدت في اليونان- المجلس الأوروبي- في يونيو ١٩٩٤ كلا من المجلس الوزاري واللجنة الأوروبية بتقييم السياسة المتوسطية ، والفرص المتاحة لتطوير وتعميق تلك السياسة على المدين القصير والمتوسط . وبناء عليه عقد مؤتمر (كان) بفرنسا يومي ٢٦ ، ٢٧ يونيو ١٩٩٥ ، لمناقشة إمكانية التطوير الفعلي للسياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي، ولقد تضمن البيان الختامي للقمة موقف الاتحاد الأوروبي المؤيد للمؤتمر الأوروبي- المتوسطي الذي يعقد في برشلونة في نوفمبر ١٩٩٥ ، واستناداً إلى هذا

---

(١) المرجع السابق ، ص ص ٤٣٩-٤٤١ ، وانظر :
Ministry of Italian Labour, " European Commission, Communication from the commission to the council and European Parliament, strengthening the Mediterranean Policy of the European Union: Proposals for implementing a Euro-Mediterranean Partnership", Tripartite conference on : " Euro Mediterranean Social Space : Labour, Enterprise, Training", Catania, IMED's Documentation centre, May 24th-25th 1996, P. P. 1-7.

(٢) د. زينب عبد العظيم، "البعد الأمني للشراكة الأوروبية – المتوسطية "في: د. سمعان بطرس فرج الله (محرر)، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٩٨-٢٠١. وانظر : عفيف عثمان، " المتوسط الأوروبي الإسلامي: التحديات والاستراتيجيات"، شؤون الأوسط، العدد ٤١، يونيو ١٩٩٥، ص ١١٥.

الموقف الأوروبي تتم إعداد مشروع الإعلان الرسمي لمؤتمر برشلونة ، والذي أصبح أساساً للتفاوض بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية في مرحلة الإعداد لمؤتمر برشلونة .

ويرتكز الهدف الرئيسي من السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي علي مشاركة أوروبية – متوسطية Euro-Mediterranean Partnership تبدأ بإنشاء متدرج لمنطقة تجارة حرة مدعمة بالدعم المالي اللازم ، وتتطور من خلال التعاون الاقتصادي والسياسي الوثيق إلى أن تصل إلى حد الارتباط Association بهدف إقامة منطقة سلام وأمن واستقرار أوروبية – متوسطية (١).

ومن هنا كان انعقاد مؤتمر برشلونة للمشاركة الأوروبية – المتوسطية في نوفمبر ١٩٩٥ هو بمثابة ذروة الاهتمام الأوروبي (الاتحاد الأوروبي) بمنطقة المتوسط. وبانعقاد مؤتمر برشلونة في ٢٧-٢٨ نوفمبر ١٩٩٥ في مدينة برشلونة بأسبانيا ، يبدأ فصل جديد في السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي استكمالاً للسياسة المتوسطية الجديدة له .

٢- مفهوم السياسة الخارجية (٢) (Foreign Policy)

إن التعريف الذي تتبناه هذه الدراسة لظاهرة السياسة الخارجية هو الذي يعرف السياسة الخارجية لأي وحدة دولية على أنها "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي"(٣).

٣- أسس السياسة الخارجية المصرية *

يمكن رصد أهم الأسس العامة التي تحكم السياسة الخارجية المصرية فيما يلي:

١ – أن السياسة الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية، فالهدف النهائي من ممارسة النشاط الخارجي هو خدمة أهداف وقضايا الداخل. أو بصيغة أخرى، فإن التحرك الخارجي يتم توظيفه لخدمة أهداف التنمية والتطوير والاستقرار وتأمين المصالح القومية الحيوية.

---

(١) السفير هاني خلاف وأحمد نافع ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٣٩-٤٠ ، وانظر :
European Commission, Extracts from the conclusion of the presidency of the Cannes European Council (25-27) June 1995, Bulletin of the European Union, 1995, P. P. 54-55.

وانظر أيضاً :

- Economic and Social Consultative Assembly, " Additional Opinion of the Economic and Social Committee on the Mediterranean Policy of the European Community, OP. Cit, P. P. 29-34.
- Ministry of Italian Labor, " European Parliament, Resolution on the Mediterranean Policy of the European union with a view to the Barcelona conference, October 11th, 1995", tripartite Conference on : " Euro Mediterranean Social Space: Labor, Enterprise, Training ", OP. Cit, P. P. 1-3.

(٢) تتعدد وتتنوع تعريفات السياسة الخارجية بشكل كبير، لدرجة قد توحي بعدم وجود اتفاق بين الأدبيات العلمية في أدب السياسة الخارجية حول تعريفها.

(٣) د. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص ١٢.

* يجب ملاحظة أن هذه الأسس ترادف عدداً من المصطلحات الأخرى مثل: المرتكزات- الثوابت – المنطلقات – المبادئ.

فهناك علاقة ثابتة بين المتغيرات العالمية والمصالح القومية الداخلية لأية دولة إذ لا يمكن صياغة الأهداف الداخلية أو السير في طريق تحقيقها دون النظر بعين الاعتبار لما يدور حول الدولة في الإقليم والعالم، كما أن التحرك الخارجي يدعم ويخدم ويتكامل مع التحرك الداخلي، فجزء أساسي من مصالح الوطن يرتبط بالخارج، كما أن الفعالية في الداخل هي الطريق للفعالية في الخارج. وعلى ذلك فإن السياسة الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية لكن هذا الامتداد ليس آلياً ، فهناك مصالح مصرية هامة تستلزم التحرك الخارجي بصرف النظر عن النتائج الداخلية المباشرة لذلك ، وهو ما يقود إلى النقطة الثانية.

٢ - أن لمصر دور إقليمي لا يمكنها -بحكم ثقلها وموقعها وتاريخها - أن تتنازل عنه أو تتهاون بخصوصه، حتى لو كان يحملها بعض الأعباء وأن لها دوائر حركة يجب العمل دائماً على الحفاظ على توازنها، وإزالة التناقضات المستمرة فيما بينها، مع القيام بفتح دوائر جديدة إذا ما كانت هناك مبررات أو حاجة للقيام بذلك كما أن مصر هي المسؤولة بشكل ما، بمشاركة الأطراف الأخرى، عن طرح أهم التحديات الدولية والإقليمية القائمة، أو التي يجب الاهتمام بها في دوائر تحركها، ومحاولة إيجاد صيغ وتصورات لكيفية التعامل معها، كالتحديات الخاصة بتزايد الاتجاه العالمي إلى إقامة تكتلات اقتصادية في ظل الدور المتصاعد للقوة الاقتصادية على المستوى الدولي، والتحديات الخاصة ببروز أهمية التكنولوجيا في التطورات العالمية وظهور سباق عالمي - احتل أحياناً مكان سباق التسلح - لامتلاك أسباب العلم والمعرفة وتسخيرها لخدمة اقتصاد ومجتمع الدولة، إضافة إلى ما يتصل بالتعامل مع المشكلات والنزعات الإقليمية والدولية.

٣ - أن هناك تحديات دائمة تقف في مواجهة مصر على المستوى الخارجية، فمصر دولة هامة ومؤثرة، ويمثل الالتزام بسياسة خارجية متزنة ومتعقلة بالنسبة لها أهم أسس مواجهة تلك التحديات وبالتالي فإن الواقعية تعتبر من أهم الأسس التي يجب أن تستند إليها السياسة الخارجية المصرية بصفة عامة، وتعني النظرة الواقعية في التعامل مع العلاقات والممارسات والقضايا الدولية أن يتم التعامل مع هذه الأمور كما هي قائمة عليه. ولا تعني الواقعية على الإطلاق أن يتم التنازل عن المبادئ الثابتة، وإنما تعني من هذه الزاوية عدم التحليق في الهواء والمثاليات والأحكام النظرية التي تؤدي إلى ضياع المصالح والحقوق فمن السهل إعلان رفض الواقع وعدم التعامل معه ، لكن ذلك لن يؤدي إلى تحقيق المصلحة أو استعادة الحق فالواقعية تعني التعامل مع الواقع كما هو عليه في سبيل استعادة الحق أو تحقيق المصلحة دون إخلال بالمبادئ والقيم وبالتأكيد فإن هذه المعادلة تتسم بالصعوبة الشديدة في أحيان كثيرة لكن في معظم الأحيان تكون النتيجة أفضل.

٤ - التطوير المستمر لأدوات تحقيق وأساليب تنفيذ السياسة الخارجية المصرية فالدبلوماسية هي خط الدفاع الأول عن المصالح الوطنية، أما الخط الثاني فهو القوات المسلحة للدولة، كما قال "تاليران" وزير خارجية فرنسا في عهد نابليون، و إذا كانت سلطات السياسة الخارجية قد اقتصرت في الماضي على أمور رمزية وبروتوكولية فإن طبيعتها قد تغيرت - في المرحلة الحالية - لترتبط بقضايا معقدة تتصل بحل النزاعات والخلافات بالوسائل السلمية والتعاون الاقتصادي والثقافي والعلمي بين الدول والمجتمعات، إضافة إلى التعبير عن مواقف الدولة في المحافل الدولية المختلفة، وأصبحت الدبلوماسية التي كانت تدار بواسطة المبعوث الدبلوماسي للدولة فقط تدار أيضاً لاعتبارات السرعة والحسم بواسطة الوزراء ورؤساء الحكومات، بل ورؤساء الدول، وهيئات

مختلفة، بحيث أصبحت هناك أشكال مختلفة لممارسة الدبلوماسية مثل "دبلوماسية القمة" و"الدبلوماسية الشعبية"، "دبلوماسية المؤتمرات" وغيرها وكلها متغيرات تستلزم التطوير المستمر لمؤسسات وأدوات وأساليب عمل السياسة الخارجية وهي أمور تبدو واضحة في مصر خلال الفترة الحالية.

٥ – أن السياسة الخارجية المصرية تستند في تحركاتها إلى مبادئ عامة واضحة تعبر عن مصالح مصر وميراثها الحضاري ودورها الإقليمي من ناحية وتعبر عن القيم الدولية والإقليمية السائدة من ناحية أخرى. وتهدف هذه المبادئ – بصفة عامة – إلى الحفاظ على الاستقرار في المنطقة على أساس توازن المصالح والحقوق بين كافة الدول، وليس توازن القوة ، بما يتيح لكافة الأطراف في النهاية مناخاً يخدم عملية التقدم الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، فبصرف النظر عن ظروف وقضايا كل دائرة من دوائر التحرك المصري ، وفي هذا السياق، تلتزم السياسة الخارجية بالمبادئ التالية [(١)] :

أ – الالتزام بالشرعية الدولية على أساس احترام القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، والقرارات الدولية على أن تطبق الشرعية الدولية بمعايير موحدة متكافئة بالنسبة لجميع الأطراف والقضايا وليس بتلك المعايير المزدوجة الانتقائية التي سادت – ولا تزال – في بعض الفترات.

ب – إقامة علاقات طيبة وتعاونية مع كافة الدول ، فالتعاون – وليس الصراع – هو الأساس خاصة في منطقة تتسم أصلاً بوجود عوامل مختلفة لعدم الاستقرار مع ضرورة تأسيس أطر تعاونية فعالة تعتمد على الرضاء المتبادل وصيانة الحقوق والتوازن شبه الكامل.

جـ – رفض فكرة المحاور والأحلاف الموجهة ضد دولة ما، أو ضد مجموعة من الدول مع العمل في إطار جماعي داخل المجموعات والتكتلات الإقليمية والدولية، القومية والجغرافية والعالمية، التي تعمل طبقاً لأسس تتضمن أمن وتنمية كافة أطرافها .

د – عدم استخدام القوة العسكرية في إدارة العلاقات بين الدول، وضرورة حل المشكلات والنزاعات بالطرق السلمية، وبعيداً عن التهديدات والضغوط المسلحة فالقوة العسكرية لا تحل المشكلات وإنما تزيدها تعقيداً.

و – عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، مع رفض تدخل أية دولة في شؤون مصر الخاصة أو في الشؤون الداخلية لدولة أخرى فاحترام سيادة واستقلال أي دولة هو أساس الاستقرار الداخلي والإقليمي.

في هذا الإطار تستند السياسة الخارجية المصرية على تلك الأسس في نشاطاتها داخل دوائر حركتها المختلفة، فالسياسة المصرية لا تؤمن بردود الأفعال أو التحركات غير المحسوبة، وإنما تعمل وفق تصورات

---

(١) د. مفيد شهاب ، أسس وتوجهات السياسة الخارجية المصرية في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين ، القاهرة ، دراسة غير منشورة، يونيو ١٩٩٤، ص٢.

ومبادئ محددة تضمن لها الاستمرارية والتأثير والاتساق، وقبل ذلك الفعالية، و هو ما يمكن رصده "عملياً" من خلال الإشارة إلى توجهات السياسة الخارجية المصرية في الدوائر المختلفة.

ثانياً : الإطار المنهاجي للدراسة

يقصد بالإطار المنهاجي لأي دراسة ، ذلك الإطار الذي يحدد أمرين بالأساس : الأمر الأول تحديد مصادر جمع المعلومات (أولية ، ثانوية) . والأمر الثاني تحديد كيفية معالجة وتحليل هذه المعلومات ، وذلك بالاستعانة إما بالأساليب التحليلية (المداخل/ الاقتراب Approaches) أو بالأدوات التحليلية (Tools) أو بكليهما معاً .

وتنهض هذه الدراسة على استخدام نظرية" *تغيير السياسة الخارجية* " *"Foreign Policy Change"* باعتبارها مفهوماً تحليلياً يقدم – فضلاً عن مفهوم الدول القائد ومفهوم المكانة الدولية – إطاراً نظرياً تنسج منها الدراسة إطارها المنهاجي .

وبالإضافة إلى الإطار النظري للدراسة ، فقد استعان الباحث" *بالمقابلة Interview*" كأداة منهاجية[١] حيث أجرى الباحث مقابلات عديدة مع بعض الأكاديميين والدبلوماسيين كنوع من المقابلات الأولية، لاسيما وأن تلك " *المقابلات الأولية* " قد تنبه الباحث إلى أمور تساعده في التوصل إلى معلومات أكثر إفادة في مقابلات تالية . وعلى الرغم من ذلك ، فإن الباحث لم يستعن بتلك المقابلات الأولية في توثيق مصادر معلومات هذا البحث نظراً لأنها لم تكن مصدراً للمعلومات بقدر ما كانت مصدراً هاماً *لإثارة الذهن Brain Storming* فالفائدة الحقيقة والفعلية لهذه المقابلات الأولية ، لم تكن في تزويد الباحث بالمعلومات ، وإنما تركزت فائدتها في فتح مجالات جديدة للتفكير والإسهام في تعميق وتنويع آفاق التفكير لدى الباحث حول موضوع الدراسة .

(١) المقابلة : هي أداة متعمقة من أدوات جمع وتحليل البيانات ، وهي ذات قيمة عالية في البحوث ذات الطابع الميداني لما يتيحه من احتكاك مباشر بالجمهور . وهي كما يتصورها البعض "محادثة موجهة لغرض محدد غير الإشباع الذي ينتج عنها" . وهي تعني أيضاً "التبادل اللفظي وجهاً لوجه بي القائم بالمقابلة وبين شخص آخر أو أشخاص آخرين".

حول مزيد من المعلومات عن "المقابلة" كأداة منهاجيه أنظر:

- جارول مالهايم وريتشارد ريتش ، التحليل السياسي الأمريكي : طرق البحث في العلوم السياسية ، ترجمة د. ودودة عبد الرحمن بدران وآخرون ، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩٦)، ص ص ٢٤١-٢٦١
- جون وبست ، مناهج البحث التربوي ، ترجمة د. عبد العزيز غانم الغانم ، (الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ، غير معروف تاريخ النشر) ، ص ص ٢٠٢-٢٠٥
- ديوبولدب فان دالين ، مناهج البحث في التربية وعلم النفس ، ترجمة د. محمد نبيل نوفل وآخرون (القاهرة: مكتبة ألا نجلو المصرية ، ١٩٧٩)، ص ص ٤٣٨-٤٤٤
- د. كمال المنوفي ، مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة ، (الكويت: وكالة المطبوعات ١٩٨٤) ، ص ص٩٩-١٠٤.

وفي مرحلة متأخرة من الدراسة لجأ الباحث إلى "***مقابلة النخبة*** Elite Interviewing متمثلة في مقابلة كل من السفير "محمد جمال الدين البيومي" مساعد وزير الخارجية ورئيس وحدة المشاركة المصرية الأوروبية ورئيس وفد التفاوض المصري في مفاوضات المشاركة المصرية – الأوروبية آنذاك. وأيضا السفير "فتحي الشاذلي" مساعد وزير الخارجية للشئون الأوروبية آنذاك. أي استناداً إلى *أسلوب المناصب* في تحديد النخبة .

ولقد كانت جميع المقابلات التي قام بها الباحث ***مقابلات فردية ، وغير مقننة*** ، بمعنى أنها مرنة – نظراً لأنها مع النخبة – أي لا يوجد قيود على كيفية وضع الأسئلة من حيث ترتيبها أو نمطية صياغتها . ولقد حرص الباحث قبل إجراء كل مقابلة على الإعداد لها قدر المستطاع وذلك من خلال تحديد ميادين المعلومات التي ينبغي الباحث أن تتناولها المقابلة وإعداد الأسئلة المناسبة لاستخلاص البيانات المطلوبة التي تحقق بغية الباحث .

أما من حيث *أهداف تلك المقابلات* التي أجراها الباحث ، فكانت ما بين "***مقابلات استكشافية***" تسعى إلى استكشاف بعض الجوانب التي يرى الباحث أنها مازالت غامضة في موضوع بحثه، أي أنها تهدف إلى الحصول على البيانات " Data " لإعادة استثمارها فيما بعد، فضلاً عن "***المقابلات التشخيصية***" أي التي يهدف الباحث من ورائها إلى السعي نحو الحصول على صورة كاملة (أو شبه كاملة) وواضحة، بل ودقيقة بشأن موضوع الدراسة.

ومن الأهمية بمكان التنويه إلى أن الباحث قد أجرى مقابلة مع شخصي النخبة (السفير جمال البيومي والسفير فتحي الشاذلي) في المراحل الأولى لاعداد الدراسة (نوفمبر / ديسمبر ١٩٩٦) ثم في المراحل النهائية لاعداد الدراسة (يوليو / أغسطس ١٩٩٨) وبطبيعة الحال فإن المقابلة في المرحلة الأولى هي استكشافية تماماً ، يسعى الباحث من ورائها إلى تلمس خطوات الطريق الصحيح في بحثه . أما المقابلة في المرحلة الثانية ، فهي تشخيصية بالأساس واستكشافية في بعض جوانبها .

أما عن **مصادر جمع المعلومات** التي انبثقت من لدنها هذه الدراسة ، فتنوعت ما بين مصادر أولية وأخرى ثانوية , وتمثلت أهم ***المصادر الأولية*** لهذه الدراسة في :

١/ الوثائق **Documents** ذات الصلة بموضوع الدراسة ، والتي تمكن الباحث من الحصول عليها من الجهات التالية : وزارة الخارجية المصرية ، الشعبة البرلمانية في مجلس الشعب المصري، لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومي في مجلس الشورى المصري، المفوضية الأوروبية بالقاهرة (European Delegation) .

٢/ خطب وبيانات السيد عمرو موسى وزير خارجية جمهورية مصر العربية . ذات الصلة بموضوع الدراسة ، ولقد حصل عليها الباحث من مصدرين : أولهما من شبكة معلومات "الانترنت" الدولية ، وثانيهما من الكتاب المعنون " سياسة مصر الخارجية من واقع بيانات السيد عمرو موسى وزير الخارجية " .

٣/ تصريحات السفير جمال البيومي رئيس وفد التفاوض المصري في مباحثات المشاركة المصرية – الأوروبية، وغيره من المشاركة معه في المفاوضات (مثل : "د. سعد نصار" ممثل وزارة الزراعة المصرية في المفاوضات المصرية – الأوروبية، و"د . حسن البدرواى" ممثل وزارة العدل المصرية في المفاوضات المصرية الأوروبية، و"د. أحمد جويلي" وزير التجارة والتموين، ... وآخرون) وذلك من خلال متابعة تصريحاتهم الصحافية وخاصة إبان كل جولة مفاوضات .

أما ***المصادر الثانوية*** لهذه الدراسة فتمثلت في :

١/ مجموعة الكتب والمقالات والدوريات باللغتين العربية والانجليزية ، والتي تسنى للباحث الحصول عليها والتفاعل معها من خلال المسح الذى قام به الباحث للمكاتبات التالية : مكتبة الجامعة الأمريكية، مكتبة المركز الثقافي الأمريكي، مكتبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مكتبة جامعة القاهرة المركزية، مكتبة جامعة الدول العربية ، مكتبة المجلس الأعلى للصحافة، مكتبة أرشيف الأهرام للمعلومات.

٢/ الرسائل العلمية (الماجستير والدكتوراه) التي تمت ناقشتها في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

٣/ حضر الباحث عدداً من المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش المتعلقة بموضوع الدراسة، وحصل الباحث من هذه المؤتمرات على الأوراق البحثية التي قدمت فيها ، فضلاً عن تدوينه للمداخلات ذات الصلة بموضوع هذا البحث .

تقسيم الدراسة

لما كانت مشكلة الدراسة تسعى بالأساس إلى تحديد وتحليل محددات تغير السياسة الخارجية المصرية نحو تفعيل الدائرة المتوسطية في السياسة الخارجية المصرية في التسعينيات وكذا تحديد أشكال هذا التغير . فلقد جاء هيكل الدراسة متوافقاً مع هذا الغرض . وتبعاً لذلك تنقسم الدراسة إلى بابين رئيسين، يسبقهما فصل تمهيدي ، ويعقبهما خاتمة .

ويعالج الباب الأول محددات التغير في السياسة الخارجية المصرية نحو إضافة ثم تفعيل الدائرة المتوسطية فى فترة التسعينيات فيجيب فى فصول ثلاثة على السؤال : لماذا حدث التغير فى السياسة الخارجية المصرية فى التسعينيات باتجاه إضافة ثم تفعيل الدائرة المتوسطية ؟

الفصل الأول : المحددات الداخلية (المتوسطية فى الفكر المصري الحديث)

الفصل الثاني : المحددات الإقليمية

الفصل الثالث : المحددات الدولية

أما الباب الثاني، فيعالج مسارات التحول المصري نحو تفعيل الدائرة المتوسطية فى التسعينيات - وهما مساران أساسيان - وتأثيرهما على مكانة مصر الإقليمية والدولية .

الفصل الأول : المسار (١) المبادرة المصرية لإنشاء المنتدى المتوسطي

الفصل الثاني: المسار (٢) المشاركة الأوروبية - المتوسطية من منظور السياسة الخارجية المصرية .

الفصل الثالث : الدائرة المتوسطية ومكانة مصر الإقليمية والدولية .

وأخيراً...

الخاتمة : ويتعرض الباحث فيها لتقييم المشروع المتوسطي، وما يمكن أن يترتب عليه من مكاسب أو خسائر بالنسبة لمصر .

البَابُ الأوَّل

محددات تغير السياسة الخارجية المصرية نحو تفعيل الدائرة المتوسطية في التسعينيات

مقدمة الباب الأول

لا تتحرك السياسة الخارجية لأي وحدة دولية في فراغ ، وإنما هي تتفاعل – أخذاً وعطاء ، تأثيراً وتأثراً ، سلباً وإيجاباً – مع المحيط الإقليمي والدولي الذي تتواجد فيه ، وهو ما يمثل بيئة السياسة الخارجية ، والأخيرة تنقسم بدورها إلى بيئة داخلية – وهي التي تتجسد في عناصر ومكونات النظام السياسي للوحدة الدولية – ثم هناك البيئة الخارجية ، وهي التي تشكل الإطار الخارجي – الإقليمي والدولي – لأي سياسة خارجية .

والسياسة الخارجية بهذا المنطق ما هي إلا سلوك استجابي – رد فعل – لمجموعة من المتغيرات التي تحدد السلوك السياسي الخارجي لأي وحدة دولية ، وهي لذلك تعرف بمحددات السياسة الخارجية . وقد أستقر أدب تحليل السياسة الخارجية على تصنيف هذه المتغيرات إلى نوعين أساسين ، أولهما المتغيرات الموضوعية وهي تنقسم بدورها إلى متغيرات موضوعية داخلية ، وأخرى موضوعية خارجية . وثانيهما المتغيرات النفسية ، والمتمثلة في القيادة السياسية وتأثيرها على عمليتي صنع وتنفيذ السياسة الخارجية .

وعلى هذا الأساس، فإن السياسة الخارجية لأي وحدة دولية – خلال فترة زمنية معينة – ما هي إلا مجرد محصلة تفاعل المحددات الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية. بعبارة أخرى ، يمكن اعتبار السياسة الخارجية بمثابة مخرجات (نواتج) تفاعل المدخلات النابعة بأصولها ومصادرها من عناصر البيئتين الداخلية والخارجية .

ومن هذا المنطلق يمكن القول أن استمرار أو تغير السياسة الخارجية – وسواء كان هذا التغير تدريجياً أو جذرياً – إنما هو دالة في – ويتوقف على – استمرار أو تغير محددات السياسة الداخلية والخارجية .

وتأسيساً على ذلك ، يمكن القول بأن تغير السياسة الخارجية (Foreign Policy Change) (التدريجي أو الهيكلي) إنما هو بمثابة محصلة حدوث تغير إما في متغيرات البيئة الداخلية للنظام السياسي للوحدة الدولية ، أو في متغيرات البيئة الخارجية الإقليمية والدولية ، أو لكليهما معاً.

وبناءً على ذلك ، يمكن تفسير ظاهرة تغير السياسة المتوسطية لمصر خلال فترة التسعينيات ، استناداً إلى حدوث تغيرات في معطيات البيئة الخارجية لمصر إقليمياً ودولياً. فلقد تفاعلت – منذ منتصف الثمانينيات وبداية التسعينيات – ثلاث مجموعات من المتغيرات والمحددات الداخلية والإقليمية والدولية ، والتي أدت إلى تغير السياسة الخارجية المصرية نحو إضافة ثم تفعيل (Activation) الدائرة المتوسطية في السياسة الخارجية المصرية خلال تلك الفترة .

ولسوف يكون موضوع الفصول الثلاثة التالية هو دراسة وتحليل هذه المحددات.

الفَصْلُ الأَوَّلُ

المحددات الداخلية لتغير السياسة الخارجية المصرية نحو تفعيل الدائرة المتوسطية في التسعينيات

المتوسطية في الفكر المصري الحديث

يهدف هذا الفصل إلى دراسة الحيز الذي تشغله "المتوسطية" – فكراً وموضوعاً – في التركيبة العقلية المصرية ، فمادة هذا الفصل تعني بالأساس التحديد العلمي والموضوعي لموقع ووزن وطبيعة الأهمية النسبية للمتوسطية ضمن هيكل ومكونات التركيبة الذهنية المصرية.

وتعالج مادة هذا الفصل إشكالية بحثية مفادها : ما هو موقع المتوسطية في الفكر المصري ؟ أتمثل المتوسطية بعدا أصيلاً ثابتاً في الثقافة المصرية وقيمة راسخة في الهوية المصرية ، أم أنها لا تعدو أن تكون أكثر من مجرد "ظرفيات خاصة " تصحو حينا وتخبو حينا أخر ؟ وهل تعد "المتوسطية " واحدة من التكوينات الاستراتيجية المتجذرة في العقل والفكر المصري أو أنها تصنف ضمن الظرفيات التكتيكية النسبية التي تشكل هذه العقلية ؟

ولما كان "الفكر المصري الحديث" هو وحدة التحليل في هذا السياق فإنه يصبح من الضروري تحديد المقصود ***بالفكر*** ، والفكر بحكم التعريف هو " أعلى وأعمق تعبير عقلي عن ثقافة المجتمع كما أنه أرفع تجسيد كتابي واتصالي لخصائص البناء الاجتماعي المعين وذلك في حقبة تاريخية محددة من تاريخ الجماعة محل التحليل"[(١)] . ولما كان الفكر هو نتاج لتفاعل عقل الفيلسوف أو المفكر مع مجتمعة ، فهو يمثل تجسيداً لخصائص "الثقافة العامة للمجتمع"[(٢)]،ولقد عرف اليونسكو في أغسطس ١٩٨٢ ظاهرة ***"الثقافة"*** تعريفاً جامعاً على النحو التالي: " الثقافة هي جميع السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعاً بعينة أو فئة اجتماعية بعينها وهي تشمل الفنون والآداب وطرائق الحياة، كما تشمل: الحقوق الأساسية للإنسان والقيم والتقاليد والمعتقدات "[(٣)]ويشير هذا التعريف إلى أتساع مفهوم الثقافة ليضم العديد من العناصر التي تكاد تشمل كافة مناحي الحياة، كما يشير أيضاً إلى صلابة هذه المكونات التي تكونت عبر تراكم زمني طويل وممتد.

ويعكس الفكر بهذا المعنى أبعاد "الهوية" الذاتية للأمة، ويقصد (بالهوية)" معرفة المواطن بأولوية انتمائه ، أو بمعنى مبسط (من هو) من حيث الانتماء الجمعي ، وما يترتب على ذلك من أولويات الانتماء والإحساس بالتكامل مع الشركاء والتمايز عن الغير". ومن العوامل التي تساعد على تكوين هذه الهوية الجمعية المعيشة المشتركة والتفاعل الإيجابي والتنشئة الاجتماعية والسياسية ووحدة الأهداف والآمال والآلام لأفراد الجماعة. ولذلك فالهوية الجمعية لأي جماعة تتكون من خلال التجارب والخبرات التاريخية"[(٤)] .

---

(١) د/ نازلي معوض أحمد ،" المتوسطية في الفكر المصري الحديث" في، د. نادية محمود مصطفي (محرر) ، مرجع سبق ذكره، ص ٥٣٥

(٢) د/ حورية توفيق مجاهد ، الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده ، (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٩٢)ص٩

(٣) د/ نازلي معوض ، مرجع سبق ذكره ، ص٥٣٦.

(٤) د/ فاروق يوسف يوسف أحمد ، السلام وأزمة الهوية في مصر ، (القاهرة : مكتبة عين شمس، ١٩٨٢)ص٥ وأنظر أيضاً:

=

وتأتي الهوية المصرية الذاتية بثوابتها وركائزها اتساقاً مع ذلك ، فلقد نبتت مشتملات الهوية المصرية نتيجة لتداخل واعتمال جملة من التطورات التاريخية والمجتمعية داخل المجتمع المصري خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ، والتي أفضت إلى تبلور منعطفات واتجاهات فكرية تشكل في مجموعها لب الهوية المصرية الجمعاء. وتعتبر الهوية الذاتية المصرية بثوابتها وركائزها تجسيداً للتطورات المفصلية التاريخية والمجتمعية التي شهدها المجتمع المصري خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، والتي تداخلت واعتملت لتفضي إلى تبلور منعطفات فكرية مختلفة شكلت في مجموعها جوهر الهوية المصرية .وبعد مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر عام ١٧٩٨ بمثابة نقطة التحول في تكوين الثقافة والهوية ومن بعدهما العقلية المصرية ، فلقد مثلت الحملة الفرنسية الوافد الأجنبي الذي عمق إحساس المصرين بذاتيتهم وتميزهم عن باقي أجزاء الإمبراطورية العثمانية. وأكد هذا الإحساس العودة إلى العسكرية المصرية ابتداءً من عصر(محمد علي) وخصوصاً بعد انتصاراتهم المتتالية في محيطهم الإقليمي.

وقد أدى إنشاء المدارس المدينة وإرسال المصريين في بعثات إلى الخارج في عصر (محمد علي) إلى إرساء ازدواجية التعليم ، الأمر الذي ترتب عليه إضعاف الاتجاه الإسلامي وغرس بذور الاتجاه الإقليمي في مصر، وهو ما عمل على فصل مصر عن باقي العالم العربي والإسلامي.

وقد عمل الاحتلال الانجليزي لمصر منذ عام ١٨٨٢ على تعميق جذور القطرية في مصر عن طريق نشر الكتابات التي تربط حاضر مصر بماضيها الفرعوني. وهو ما أدى إلى إثارة حمية النزعة الدينية لدي الإسلاميين من المصرين ضد الدعوة لفكرة القومية المصرية وخصوصاً في شكلها الفرعوني ذي المسحة القبطية . وأخذوا ينادون بالتحصن بالدين الإسلامي ورفع راية ***الجامعة الإسلامية*** كسلاح ضد الاحتلال الانجليزي، وأيضاً ضد الأقباط ومسلمي مصر المستغربين. ثم ما لبث أن ظهرت الفتنة الطائفية في مصر في الفترة ١٩٠٨ - ١٩١١ نتيجة لتواتر الأحداث السابقة ، ولكن انتصرت المصلحة الوطنية للشعب المصري على عوامل الفرقة حينما انصهرت الأمة المصرية بطائفتيها الإسلامية والمسيحية في بوتقة واحدة لتؤلف نسيجاً متلاحماً يخوض كفاحاً مشتركاً ضد الوجود الإنجليزي في مصر والذي تجلت فيه أسمى صور الوحدة الوطنية والتوحد المصري في ثورة ١٩١٩. (١)

ومنذ العقد الثاني من القرن العشرين بدأ الاتجاه الإسلامي الذي كان سائداً من قبل وتؤيده الأغلبية الساحقة في الضعف المستمر وتوازى ذلك مع انهيار الخلافة العثمانية، وفي نفس الوقت أخذت تقوى وتشتد شوكة الوطنية المصرية مما ترتب عليه تعادل التوجهين في النهاية معاً في القوة والوزن والأثر داخل المجتمع المصري.

David L. Sills (ed.), International Encyclopedia of Social Sciences, The Macmillan Company & the Free Press, 1988, PP 61-65.

(١) د. نازلي معوض أحمد ، "المتوسطية في الفكر المصري الحديث"، مرجع سبق ذكره ، ص٥٤٤ – ص٥٤٦

ثم بدأ ***الاتجاه القومي العربي*** في البروز ابتداءً من أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات من القرن الحالي.[(١)]

وبهذه المتوالية التاريخية المنطقية ، تشابكت وتفاعلت التطورات والأحداث السياسية والاجتماعية التي عايشتها مصر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين وتداخلت واختلطت إلى حد كبير بالقضايا الفكرية والصراعات التي دارت حولها ، واحتلت مصر مكاناً بارزاً في متواليات الصراع والمواجهة الحضارية بين الشرق والغرب ، ومنذ بدايات هذا القرن على الأقل ، أصبحت مصر ساحة تموج بمختلف التيارات الفكرية الإسلامية والوطنية المصرية والقومية العربية. فمنذ أواسط القرن التاسع عشر ، ظهرت في مصر ثلاثة تيارات فكرية ، سعى كل منها إلى الانفراد بصياغة صلب كينونة الشخصية المصرية ، والاستئثار بتشكيل الهوية الذاتية المصرية. وكانت هذه التيارات وفقاً للترتيب الزمني لبروزها هي:-

١- **تيار الجامعة الإسلامية:** فهذا التيار التجديدي ، قد بدأ في صورة مجابهة للمد الاستعماري الغربي ، وقاده جمال الدين الأفغاني (١٢٥٤-١٣١٥هـ- ١٨٣٨-١٨٩٧م) والإمام محمد عبده (١٢٦٦-١٣٣٢هـ- ١٨٤٩-١٩٠٥م) خلال القرن التاسع عشر وخاصة نهاياته والإمام حسن البنا (١٣٣٣-١٣٧٩هـ- ١٩٠٦-١٩٤٩م) ابتداءً من عشرينيات وثلاثينيات هذا القرن.

وقد انطلق (الأفغاني) في دعوته للجامعة الإسلامية من مقولة أساسية وهي "أنه لا جنسية للمسلمين إلا في دينهم" مشيراً إلى أن الرابطة الدينية هي أمتن وأقوي رابطة.[(٢)] وتزعم (محمد عبده) حركة الإصلاح الديني والاجتماعي والسياسي ، وتبنى فكرة *"تجديد الإسلام"* وحث عليها واعتبر (التجديد) أساساً من أسس بناء المجتمع المصري الحديث، وقد حدد (محمد عبده) مجالات الإصلاح والتجديد الذي يدعو إليه في: التجديد في الفكر الديني ، الإصلاح الأدبي واللغوي ، الإصلاح التعليمي والتربوي، إصلاح الأزهر وإدخال العلوم العصرية في دراساته، فضلاً عن الإصلاح السياسي[(٣)].

أما (حسن البنا) فقد أنشأ جماعة " الإخوان المسلمين" عام ١٩٢٩م وطرح (البنا) مفهوم الأخوة الإسلامية كمفهوم عقيدي يتجاوز الولاءات الجغرافية والعرقية ليوحد الولاءات في إطار واحد هو الانتماء للعقيدة الإسلامية. وقد أصبحت جماعة الإخوان المسلمين أوسع حركات وتنظيمات الإصلاح الإسلامي انتشاراً في عصرنا الحديث.[(٤)]

---

(١) المرجع السابق ، ص٥٤٦- ص٥٤٧

(٢) د. محمد عمارة ، الإسلام والعروبة ، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٦) ص ص٤١ - ٤٢

(٣) د. طاهر عبد الحكيم ، الشخصية الوطنية المصرية : قراءة جديدة لتاريخ مصر ، (القاهرة : دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٨٦) ص ص١٥٢- ١٥٣ . وانظر أيضاً: حورية توثيق مجاهد، مرجع سبق ذكره ، ص٥٣٦

(٤) د. محمد عمارة، مرجع سبق ذكره ، ص٧٤

واستخلاصاً مما سبق عرضه من فكر التيار الإسلامي في مصر ، فقد دعا أعلام تيار الجامعة الإسلامية بصفة عامة وفي مصر خاصة إلى : سلفية دينية تعود إلى المنابع النقية للإسلام ، وعقلانية إسلامية تستخدم العقل والبرهان في فهم الدين ونصوصه ومراميه، وتجدد ذاتي تبعث من ترسانة الأمة الفكرية وتراثها الحضاري خير ما يعينها على مواجهة التحديات المعاصرة ، والدعوة إلى النظر في الحضارة الغربية من موقع مستقل ومتميز لمعرفة أسرار تفوقها والاستعانة بها في الصراع" [١]. فلقد دعا أقطاب هذا التيار إلى الوحدة الإسلامية وإذكاء وإعلاء القومية الإسلامية والأمة الإسلامية على كل الولاءات التحتية الأخرى.

٢- **تيار الوطنية المصرية:** وهو الذي يؤكد على أن فكرة الوطنية المصرية تستمد قوتها من كونها تضرب بجذورها في أعماق التاريخ المصري أي أنها قديمة قدم مصر ذاتها.

وقد تبنى الدعوة للوطنية المصرية مجموعة من كبار المثقفين المصرين كان هدفهم تبرير وتحفيز فكرة القومية المصرية وإعلائها على ما عداها من القيم ، ويعتبر (مصطفي كامل) بحق باعث الوطنية المصرية بحركته السياسية والإعلامية في العقد الأول من القرن العشرين [٢].

ويعتبر أستاذ الجيل (لطفي السيد) فيلسوف الوطنية المصرية – أو على حد تعبير الدكتور عبد العزيز شرف– الفيلسوف الذي أيقظ الأمة المصرية. ولقد رفض (لطفي السيد) منذ البداية فكرة الجامعة الإسلامية والقومية العربية ، وحجته في ذلك أن كلتا الفكرتين تجعل من المصريين وبلادهم على المشاع [٣]. وارتفع صوته ينادي: (مصر للمصريين) ودعا إلى استقلال مصر التام بعيداً عن أية دولة أخرى [٤].

ولقد انعكس إحساس (محمد حسين هيكل) بالتاريخ المصري انعكاساً قوياً في دعوته للمصرية متأثراً بدعوة أستاذه (لطفي السيد) في تبنيه " الوطنية المصرية" [٥]. وعلى نفس المنوال كانت دعوة (طه حسين) للوطنية المصرية والتي عارض بها معارضة جذرية كلاً من أنصار الفكرة العربية والجامعة الإسلامية فهو يقول : "إن المصري مصري قبل كل شئ فهو لن يتنازل عن مصريته مهما تقلبت الظروف " ويقول أيضاً : "لا تطلبوا من مصر أن تتخلى عن مصريتها..." [٦].

(١) المرجع السابق ، ص٣٩- ص٤٠

(٢) عبد الرحمن الرافعي ، مصطفي كامل باعث الحركة الوطنية ، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٢) ص ص٣٦٥- ٣٦٧

(٣) د. عبد العزيز شرف ، لطفي السيد: فيلسوف أيقظ أمة ، (القاهرة : مكتبة مصر، غير معروف تاريخ النشر) ص ص٩٤- ٩٧، ص١١٤

(٤) المرجع السابق ، ص ص ١٠٦- ١٠٧

(٥) د. عبد العزيز شرف ، محمد حسين هيكل والفكر القومي المصري ، (بيروت : دار الجيل، غير معروف تاريخ النشر) ص٢٢٦

(٦) د. فؤاد المرسي خاطر ، حول الفكرة العربية في مصر : دراسة في تاريخ الفكر السياسي المصري المعاصر (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥) ص ص ١٠٣-١٠٥

وينضم إلى نفس الفريق (سلامة موسى) (١٨٨٨-١٩٥٨) الذي يعتبر بحق الداعية الأول للاتجاه الفرعوني ضمن تيار الوطنية المصرية ، فهو داعية الإحياء للحضارة الفرعونية وكل ما هو فرعوني [١].

٣- **تيار القومية العربية:** وينادي أنصار هذا التيار بالشخصية العربية القومية لمصر، فعروبة مصر مثبتة منذ أقدم العصور التاريخية وهي من الثوابت المسلم بها في التاريخ المصري الذي لا ينفصل عن التاريخ العربي ، ولا يعني الحديث عن عروبة مصر في القرن العشرين أنها أمر طارئ أو مستحدث ، وإنما الحديث عن عروبتها في هذا القرن يرتبط بظهور فكرة القومية العربية كتيار فكري ويرتبط أيضاً بدور مصر العربي في تلك الفترة[٢]. فقد كان لازدهار أفكار تياري الجامعة الإسلامية والوطنية المصرية خلال العقدين الأولين من القرن العشرين تأثير سلبي على وعي مصر بعروبتها خلال تلك الفترة وكان من محصلة ذلك تأخر ظهور الفكرة العربية في مصر. فلقد أثرت التيارات الفكرية التي كانت سائدة في مصر خلال العقدين الأولين من القرن العشرين وهي الإسلامية والوطنية المصرية، تأثيراً سلبياً على وعي مصر بعروبتها وترتب على ذلك تأخر ظهور الفكرة العربية في مصر[٣].

ويمكن القول أن تأخر مصر عن مرحلة الزحف القومي وعن الحركة القومية العربية كان ناجماً عن تأخر الارتباط المصري بالقضية العربية منذ أوائل القرن العشرين وحتى الحرب العالمية الأولى . ويختلف الباحثون في التاريخ في تكييف طبيعة فترة العقدين الأولين من القرن العشرين من تاريخ مصر فيما يتعلق بالفكرة العربية إلا أن الاتفاق الوحيد بينهم هو أن الفكرة العربية في مصر في هذه الفترة تكاد تكون مختفية ، فقد شهدت هذه الفترة من التاريخ المصري تصارعاً بين عدة تيارات واتجاهات فكرية ، التيار الإسلامي، وتيار القومية المصرية بفرعيه : تيار الفرعونية وتيار التغريب والارتباط بثقافة الغرب وليبراليته وهو الذي عرف بتيار البحر المتوسط [٤]. وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى سقطت الخلافة العثمانية والتي أسقطت معها الدعوة للجامعة الإسلامية وهو ما كان يعوق ظهور الفكرة العربية ، وتزامن مع ذلك أن بداية اندلاع المشكلة الفلسطينية بصدور وعد بلفور عام ١٩١٧ الذي كان أحد العوامل التي ساهمت في التقريب بين مصر والعالم العربي، ومن هنا بدأت مصر تعي عروبتها وتهيأ المجال للفكرة العربية لتحتل مكانها في مصر ، ولذا جاء ظهور تيار القومية العربية في مصر كتوجه فكري ما بين "الإسلامية" و"الوطنية المصرية" تعبيراً عملياً عن نضج الفكرة العربية في مصر ووعي مصر بعروبتها. وعندئذ بدأ يتبلور تيار القومية العربية لدي المفكرين المصريين والذي جاء ظهوره كتيار فكري ما بين تيار

---

(١) د.محمد عمارة ، العروبة في العصر الحديث ، (القاهرة : دار الكتاب العربي، ١٩٦٧) ص٢٦٩ .

(٢) د. فؤاد المرسي خاطر ، مرجع سبق ذكره ، ص ص٩-١١ .

(٣) المرجع السابق ، ص ص٢٦-٤١.

(٤) المرجع السابق ، ص ٥٤.

الإسلامية وتيار الوطنية المصرية تعبيراً عملياً عن نضج واكتمال الفكرة العربية وتهيؤ المجال لها لتحتل مكانها في مصر ، وأيضاً تعبيراً عن وعي مصر بعروبتها(١).

ولقد حمل لواء القومية العربية في مصر عدد من رواد المفكرين وكان (ساطع الحصري) (١٨٨٢- ١٩٦٩) من الرعيل الأول الذي حمل لواء القومية العربية مع بدايات الثورة العربية ضد الأتراك ، ودعا إلى وحدة عربية خارجة عن الروابط الإسلامية ومن منطلق علماني بمفهوم معين هو إبعاد الدين عن موضوع القومية . وقال أن القومية العربية متأصلة في العقل والنفس العربية (٢). وفي سبيل دعوته للقومية العربية ، خاض (الحصري) معارك فكرية مع أكثر من مفكر في مصر ولبنان ، وكانت معارضته خاصة لدعاة الوحدة الإسلامية ، ولدعاة الإقليمية القطرية ، ولذلك كان طبيعياً أن ينتقد أنصار تيار الوطنية المصرية وعلى رأسهم (طه حسين ولطفي السيد) . حيث أنتقد آراء (طه حسين) التي أدلى بها إلى مجلة (المكشوف) البيروتية قائلاً : " إن الوحدة العربية لن تتطلب من المصريين التنازل عن مصريتهم . وهاجم دعوى (طه حسين) بأن المصريين ينتمون بأصلهم ودمهم إلى الفراعنة ! " (٣). ورداً على من يؤكدون على رابطة البحر المتوسط من المفكرين المصريين فقد قال(الحصري) : " أنني أحذر المصريين من أن ينخدعوا بهذه الآراء السياسية المقنعة ومن أن يفكروا في جعل شؤون البحر الأبيض المتوسط محوراً لسياسة مصر الداخلية أو الخارجية " (٤). وفي نفس السياق ، فقد هاجم (الحصري) الدعوات السياسية التي انتشرت في سوريا ولبنان والتي تدعي انتماء سوريا ولبنان إلى حضارة وثقافة البحر المتوسط (٥). وكان انتقاده لكتابات (أحمد لطفي السيد) - أبي الوطنية المصرية - أكثر حدة ، لأن الأخير كان متشدداً ومتعصباً ويرفض أي رابطة مع العرب ، فرد عليه الحصري قائلاً : "أنه ليس من الصواب أن تنسلخ مصر عن عروبتها" (٦).

---

(١) المرجع السابق ، ص ص ٨٠-٨١ وأنظر أيضاً : ذوقان قرقوط ، تطور الفكرة العربية في مصر (١٨٠٥-١٩٣٦) ، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٤) ، ص ٢٥٨.

(٢) عبد العاطي محمد ، تطور الفكرة العربية في مصر ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ١٩٧٨) ص ٥٥ .

(٣) جاء ذلك في نص المقال الذي كتبه (ساطع الحصري) بعنوان : " بين مصر والعروبة : كتاب مفتوح إلى الدكتور طه حسين " ، والذي نشر في مجلة الرسالة بالقاهرة سنة ١٩٣٨. لمزيد من التفصيل أنظر: أبو خلدون ساطع الحصري ، أبحاث مختارة في القومية العربية ، (القاهرة: دار المعارف ، ١٩٦٤) ، ص ص ٢٠٢-٢٠٩ . وأنظر أيضاً : فؤاد المرسي خاطر ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٠٣-١٠٧.

(٤) أبو خلدون ساطع الحصري ، العروبة أولاً ، (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٦١) ، ص ص ٩٨-٩٩

(٥) جاء ذلك في نص المحاضرة التي ألقاها (ساطع الحصري) في بيروت والتي نشرت في (البعث ، ١٩٥١/٥/١٢) ولمزيد من التفصيل أنظر : ساطع الحصري ، " الثقافة العربية وثقافة البحر المتوسط " ، في : مجموعة من المؤلفين ، قراءات في الفكر القومي ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٥) ، ص ص ١٢٠ — ١٢٥ .

(٦) جاء ذلك في نص المقال الذي كتبه (ساطع الحصري) بعنوان " مصر بين المصرية الخالصة والعروبة " والذي نشر في جريدة " المصري " في ١٩٥٠/٥/٢٠ . لمزيد من التفصيل أنظر : أبو خلدون ساطع الحصري ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢١٨ — ٢٢٢ .

ولقد تأثر بدعوة (الحصري) للقومية العربية عدد من المفكرين المصريين ، ولعل التصريح الصادر سنة ١٩٣٠ عن السياسي المصري (محمد علي علوبة) والذي يقول فيه : " ما مصر إلا عربية ، ولا تقوم إلا على أنها عربية ، ولا يرضى المصريون بغير العربية" لهو أصدق تعبير عن إيمانه العميق بالفكرة العربية (١).

ويرى (جمال حمدان) أن البعد العربي هو المكون الأصيل في تركيب الذهنية المصرية وهو الكل الذي يتداخل في إطاره كل الأبعاد الأخرى . ويحدد (سليمان حزين) أصل مرجعية جذور الثقافة المصرية فينسبها إلى البيئة العربية في شبه الجزيرة العربية ، وهي التي خرجت منها الأصول الإسلامية . ويؤكد (حامد ربيع) على أن أمن مصر القومي لا يتحقق إلا في ظل الأمن القومي العربي (٢).

وهكذا ، دخلت مصر القرن العشرين ويعصف بها ثلاثة اتجاهات فكرية تبحث كل منها عن تحديد هوية مصر وإلى أي التيارات تنتمي : تيار (الجامعة الإسلامية) أم تيار(الوطنية المصرية) أم تيار (القومية العربية) ولقد تفاعلت هذه التيارات الفكرية الثلاثة بقوة وتجادلت بعنفوان داخل العقل العام والضمير الثقافي للشعب المصري على مدار قرنين من الزمان وهذه ظاهرة طبيعية في نطاق التطور نحو بلورة هوية محددة وواضحة لأي مجتمع والتي لا تتبلور فجأة وإنما عبر تراكمات الأحداث والتجارب والخبرات التاريخية . ولقد سعى كل من هذه التيارات إلى الاستئثار بالعقلية المصرية وتحديد هوية الأمة المصرية ، وبالفعل كان لكل منها الغلبة النسبية والتأثير الأكبر والفاعلية السلوكية والنفسية الأقوى في فترة زمنية محددة . حتى أمكن للعقل المصري أن يصهر التيارات الفكرية الثلاثة في بوتقة واحدة محكمة تؤلف في مجملها جوهر الهوية المصرية ، وجاءت المحصلة النهائية لهذا التفاعل الجدلي الفكري تبادلية توافقية فيما بين التيارات الفكرية الثلاثة ، وتشكلت القناعة المصرية الجماعية بحقيقة هوية الوطن والمجتمع والأمة المصرية . تلك الهوية التي يجسدها نسيج محكم من القيم الثلاث (الإسلامية) و (الوطنية المصرية) و (القومية العربية) دون أسبقية إحداها على الأخريين .

وبعد تحديد ثلاثية أبعاد ومرتكزات الهوية المصرية (الإسلامية والمصرية والعربية) يتبقى السؤال الملح :

أين تقع المتوسطية من خريطة التفاعلات الجدلية الفكرية التي تشكل العقل العام والهوية الأم للشعب المصري ؟

وللإجابة عن هذا السؤال ، تسعى الدراسة إلى استعراض موقف كل تيار فكري من التيارات الثلاثة التي تكون هوية مصر من الفكرة المتوسطية.

ومما سبق يتضح أن ***المتوسطية*** ليست مكوناً أساسياً من مكونات الذهن المصري ، وليست بعداً ثابتاً ضمن أبعاد الهوية المصرية ، فإذا ما توغلنا في أعماق العقلية المصرية لأتضح أن ثمة مذاهب فكرية ثلاثة هي التي شكلت وتشكل مشتملات الهوية المصرية وهي الإسلامية والوطنية المصرية والقومية العربية ، ولم تكن المتوسطية خلال أي مرحلة تاريخية قيمة فكرية ثابتة وأصيلة في العقل أو الهوية المصرية .

---

(١) صلاح زكي ، مصر والمسألة القومية : بحث في عروبة مصر ، (القاهرة : دار المستقبل العربي ، ١٩٨٣) ص ٣٧ .

(٢) د. نازلي معوض أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٧٠ .

ورغم ذلك فإن التيارات الفكرية الثلاثة التي تفاعلت بقوة داخل العقل والضمير المصري العام فإنها رغم تباين مواقفها تجاه قضية الدائرة المتوسطية باعتبارها إحدى مجالات الحركة الخارجية لمصر ، بل ورغم تباين مواقف أنصار كل تيار على حده في الرؤى إزاء هذا الموضوع ، إلا أن جميع هذه التيارات قد دعت - وبدرجات متفاوتة الشدة - إلى ضرورة التعاون والتفاعل مع دائرة البحر المتوسط وإن اختلف حجم ونطاق التأييد الذي أولاه أنصار كل تيار للدائرة المتوسطية في سياسة مصر .

أولاً : "المتوسطية" في نظر أقطاب تيار الجامعة الإسلامية

لقد كانت **فكرة " المتوسطية " في نظر أقطاب تيار الجامعة الإسلامية** تعني الحضارة الأوروبية الغربية ، ولذلك فلقد جاء موقفهم من الفكرة المتوسطية كاتجاه فكري انعكاساً مباشراً وخالصاً لموقفهم من الحضارة الأوروبية الغربية ، ويمكن تلمس أبعاد هذا الموقف من خلال الوقوف على طبيعة العلاقة بين الإسلام والغرب ، من خلال تحديد نقط التعارض ومرتكزات التضاد بين الإسلام والغرب تاريخياً وحضارياً .

ولعله من اليسير الاهتداء إلى ثلاثة تحديات تناقضية جوهرية في طبيعة العلاقة بين الإسلام والغرب ، هي [(١)]: التحدي الأول لعلاقة الإسلام بالحضارة الغربية يتمثل في الخبرة التاريخية الصراعية الحادة للحروب الصليبية والتضاد الديني الحاد مع الإسلام . ويتركز التحدي الثاني في الصيغة العلمانية السائدة في قيم وتوجهات وسلوكيات الحضارة الغربية . أما التحدي الثالث فمصدره الصورة السلبية التي ترسمها الكتابات الغربية للإسلام ، والذي تنعته فيها بأنه دين رجعي بدائي يدعو إلى التخلف ويرفض التقدم ، ويميل إلى العنف والإرهاب والتطرف .

ولذلك كان طبيعياً أن يرفض أقطاب التيار الإسلامي الأبعاد الثلاثة الدينية والاجتماعية والسياسية للحضارة الأوروبية الغربية ، وأن ينكروا بالتالي ترجمتها الاصطلاحية المعاصرة إلى (المتوسطية) . ورغم ذلك فلقد أهتم أقطاب هذا التيار بصفة عامة بمحاربة الغرب بسلاح العلم ، ومن ثم لم يمنعوا تجديد الصلات الحضارية مع الغرب والاستفادة منها ، بما يتناسب مع طبيعة المجتمع العربي الإسلامي فقد كان (جمال الدين الأفغاني) من الذين يتقنون عدة لغات أوروبية ، كما كان مداوماً على قراءة الكتب الأجنبية الحديثة ، ومطلعاً على الإنتاجات الفكرية للحضارة الأوروبية [(٢)]. ومن ثم فقد ربط (الأفغاني) بين العلم والإيمان ، ودعا إلى استخدام العقل في الملائمة بين الإسلام والمسلمين من جهة ومتطلبات العصر الحديث من جهة أخرى ، وكان للأفغاني

(١) جاء ذلك في نص المحاضرة التي ألقاها السيد الدكتور / محمود حمدي زقزوق وزير الأوقاف بعنوان "العلاقة بين الإسلام والغرب" في الجامعة الأمريكية بالقاهرة يوم الثلاثاء ١٩ نوفمبر ١٩٩٦ . الساعة السادسة مساءاً . وأنظر أيضاً : د. نازلي معوض أحمد، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٧١ .

(٢) د. حورية توفيق مجاهد ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٣٤ .

الفضل في إدخال فكرة " المدنية " بمعنى التقدم من خلال " الشعب النشط لتغيير حاله " ولذلك فهو يرفض فكرة " الفناء في الله " كما يقول المتصوفة [1].

ويرى الشيخ (محمد عبده) أن الشعوب الإسلامية لن تصبح قوية ومزدهرة إلا إذا اقتبست عن أوروبا العلوم التي نتجت عن نشاطها العقلي . وأن هذا الاقتباس يمكن تحقيقه بدون التخلي عن الإسلام ، إذ أن الإسلام – كما فهمه محمد عبده – يحث على قبول جميع منتجات العقل ، ولكن ذلك يتطلب إدخال تغيرات على مؤسسات المجتمع الإسلامي : نظامه الشرعي ومدارسه وأساليب الحكم فيه وغير ذلك [2]. ومن ناحية أخرى فقد نادى محمد عبده بضرورة تعلم لغة من لغات العلم الأوروبية حتى يمكن الإطلاع على المعارف . ففي قوله : " إن العالم المسلم لا يمكنه أن يخدم الإسلام من كل وجه يقتضيه حال هذا العصر إلا إذا كان متقناً للغة من لغات العلم الأوروبية تمكنه من الإطلاع على كتب أهلها في الإسلام وأهله من مدح وذم وغير ذلك من العلوم " [3].

أما الشيخ (حسن البنا) فقد أنتقد ابتداءً نمط الحياة الغربية الذي صاحب مدنية أوروبا بشدة لقيامه على أسس مادية بحتة وما ينتشر به من مفاسد وموبقات ، وهو ما يتنافى مع الدين الإسلامي ، وقد كان (البنا) يهدف من ذلك إلى *تحطيم مثالية النموذج الأوروبي وإثبات لا مثاليته* في نفوس المنبهرين به من أبناء المجتمعات الإسلامية وبخاصة في مصر . ومن هنا جاء هجومه على كتاب مستقبل الثقافة في مصر للدكتور طه حسين وما جاء فيه من الفصل بين الدين والدولة والتغريب الثقافي المبالغ فيه ، فيخاطب مؤلف الكتاب متسائلاً : " هل من الدعوة إلى الإسلام أن تنادي – يقصد طه حسين – في صراحة لا تعادلها صراحة أنه لا سبيل لنا إلى الرقي إلا إذا قلدنا الغرب " [4]. وكتب تحت عنوان : " لا القومية ولا العالمية بل الأخوة الإسلامية " يهاجم القومية الفرعونية الإقليمية التي كان يقدمها (سلامة موسى) فيقول : " ... فالقومية مبدأ خطير لا ينتج إلا الشرور والآثام والحروب والتخاصم والتنافس والتزاحم " [5]. ولم يقتصر الأمر على ذلك بل أنه أعلن أن الأخوان المسلمين سيحاربون بكل ما لديهم من قوة كل داعية يدعو إلى فرنجة هذا الشعب ، أو صبغه بما يتعارض مع روح وتعاليم الإسلام .

ولذلك، كان طبيعياً أن يقف (البنا) من *الفكرة المتوسطية* موقف *الرافض*، ولم يقتصر موقف *البنا* من (أوروبا المتوسط) على الرفض الشامل لنمط الحياة الغربية قيماً وسلوكاً، وإنما تجاوزه إلى ما هو أبعد بكثير

---

(١) د. طاهر عبد الحكيم ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٦ .

(٢) المرجع السابق ، ص ص ١٥٢ – ١٥٣ .

(٣) د. حورية توفيق مجاهد ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٣٩ .

(٤) د. نازلي معوض أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٥٧١– ٥٧٣ .

(٥) د. محمد عمارة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٧ .

حيث أتخذ خطوات عملية للحد من تغلغل النموذج الغربي في حياة المجتمع، وقد تمثلت هذه الخطوات في جملة الإرشادات والتعاليم التي أوصى بها الأخوان ليحتفظوا بتميزهم العقيدي وبمنهجهم الإسلامي في الحياة وليدعو غيرهم ممن صاروا في طريق التقليد للغرب إلى الإقلاع عن ذلك والاعتزاز بالإسلام كمنهج شامل للحياة [(١)].

ويتضح من هذا العرض أن موقف التيار الإسلامي المصري الرافض للفكرة المتوسطية كقيمة فكرية ، نبع من رفضه لقيم وسلوكيات الحضارة الغربية ولنمط الحياة الأوروبية . ولكن رغم حرص هذا التيار على محاربة التغريب فكراً وعملاً ، إلا أنه كان أكثر حرصاً على عدم الانغلاق وطالما حث على السعي إلى الاستفادة مما وصل إليه الغرب من تقدم علمي ومادي . فلقد آمن التيار الإسلامي المصري بالانفتاح على أي حضارة غير حضارة الإسلام ، ولكنه – في نفس الوقت – رفض الذوبان الحضاري وحذر من الاستيعاب في أي حضارة كانت وذلك تحت شعار : " *نعم للانفتاح الحضاري : ولا للاستيعاب الحضاري* " .

وبذلك يكون التيار الإسلامي المصري قد رفض المتوسطية كقيمة فكرية تحمل في طياتها إيحاءات علمانية ومضامين الحياة الغربية ، ولكنه في نفس الوقت دعا إلى المتوسطية باعتبارها أحد أبعاد ومجالات الحركة الخارجية لمصر .

ثانياً : "المتوسطية" في نظر أقطاب تيار مدرسة الوطنية المصرية

أظهر **أقطاب تيار مدرسة الوطنية المصرية** التوجه المتوسطي المباشر والواضح في فكرهم. فكان بديهي أن يدعوا جميعاً على اختلاف مشاربهم إلى ضرورة الاستفادة من الحضارة الغربية ومن الغرب الحضاري .

يقول (مصطفي كامل) باعث الوطنية المصرية في مقال له بمجلة "الفيجارو" الفرنسية في ١١ يوليو ١٩٠٦ في هذا الصدد : " أننا أدركنا منذ أكثر من قرن أنه لا يمكن للأمم أن تعيش عيشة كرامة إذا لم تسلك طريق المدنية الغربية ، وأننا أول شعب شرقي صافح أوروبا وأننا مستمرون على السير في الطريق الذي سكناه " [(٢)].

تأثر (أحمد لطفي السيد) بالحضارة وبالعقل الأوروبي وأعتنق مذهب (الأحرار) ونادى بمفاهيمه ومبادئه التحررية الدستورية والديمقراطية والملكية الخاصة [(٣)]. كما نادى (أحمد لطفي السيد) إلى الانتفاع من الحضارة الأوروبية وحث تلامذته على ذلك ، وتبنى منهج (التعقيل) لبناء الشخصية المصرية على أساس العقل

(١) د. نازلي معوض أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٥٧٣ – ٥٧٤ . وأنظر أيضاً : حسن البنا ، مجموعة رسائل ، (القاهرة : دار الدعوة للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٩٠) ، ص ص ١٢٨-١٣٢.

(٢) المرجع السابق، ص ٥٧٤ .

(٣) د. حسين فوزي النجار ، أحمد لطفي السيد أستاذ الجيل ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥) ص ص ٧٨ – ٨٠ .

والمنطق في محاولة منه للتوفيق بين الفكر المصري والفكر الأوروبي ، ليكون نتاج ذلك كله تفكيراً قومياً خالصاً غير متخلف عن نظائره في الغرب (١).

ويتفق (محمد حسين هيكل) مع سابقيه في عدم تقليد الغرب تقليداً أعمى حيث يرى أن محاولة استعادة حضارة بحذافيرها لتنقل إلى أمة ذات حضارة تختلف معها إنما هو وهم باطل ، ولذا فهو يدعو إلى تطعيم الحضارة المصرية الراقدة بعوامل النشاط التي تحتويها المدنية لترد إلى حضارتنا نشاطها وحيويتها وتجعل ما يكون من مظاهر حضارة الغرب في مصر (٢).

كذلك أكد (سلامة موسى) على ضرورة الانفتاح على الثقافة الغربية الأوروبية التي وصفها بأنها " تغلب وتسود أينما وجدت في هذا العالم الذي نعيش فيه " (٣).

وتعد دعوة " مبشر المتوسطية " العميد (طه حسين) إلى (مصر المتوسطية) أو (المتوسطية المصرية) أهم وأبرز ما جاء في هذا الصدد ، فقد كان (طه حسين) أقوى وأعمق من عالج التوجه المتوسطي في الفكر المصري قاطبة وكان أول وأجهر من قال بمتوسطية مصر ودعا إلى الاتجاه إلى المتوسط ، وحمل لسنوات طويلة لواء الدعوة لنظرية " حوض البحر المتوسط " حتى أستحق أن يطلق عليه " مبشر المتوسطية " في التاريخ المصري الحديث والمعاصر . فقد أنشغل ذهن (طه حسين) بإشكالية بحثية لطالما أرقته وهي تتعلق بماهية تحديد أصل الثقافة المصرية وإلى أي الدوائر ينتمي العقل المصري . فنجده يقول : " ولكن المسألة الخطيرة حقاً ، والتي لابد من نجليها لأنفسنا تجلية تزيل عنها كل شك وتعصمها من كل لبس وتبرئها من كل ريب هي أن نعرف : أمصر من الشرق أم من الغرب ؟ وأنا لا أريد بالطبع الشرق الجغرافي والغرب الجغرافي ، أنما أريد الشرق الثقافي والغرب الثقافي ، فقد يظهر أن في الأرض نوعين من الثقافة يختلفان أشد الاختلاف ويتصل بينهما صراع بغيض ، ولا يلقى كل منهما صاحبه إلا محارباً أو متهيئاً للحرب ، أحد هذين النوعين هذا الذي نجده في أوروبا منذ العصور القديمة والآخر هذا الذي نجده في أقصى الشرق منذ العصور القديمة أيضاً (٤). ويستطرد فيقول : " وقد نستطيع أن نضع هذه المسألة وضعاً واضحاً قريباً يدنيها إلى الأذهان وييسرها على الألباب . فهل العقل المصري شرقي التصور والإدراك والفهم والحكم على الأشياء أم هل هو غربي التصور والإدراك والفهم والحكم على الأشياء ؟ وبعبارة موجزة جلية أيهما أيسر على العقل المصري : أن يفهم الرجل الصيني أو الياباني أو أن يفهم الرجل الفرنسي أو الإنجليزي ؟ " (٥).

---

(١) د. عبد العزيز شرف ، لطفي السيد فيلسوف أيقظ أمة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١١٦ — ١٢٥ .

(٢) عبد العزيز شرف ، محمد حسين هيكل والفكر القومي المصري ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٩٠-٩٢ .

(٣) د. نازلي معوض ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٧٥ .

(٤) طه حسين ، مستقبل الثقافة في مصر ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٣) ص ص ١٢-١٣ .

(٥) المرجع السابق ، ص ١٣ ، وأنظر أيضاً : د. محمد عمارة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٦٩ .

ولحل هذا اللغز ، وما يرتبط به من إشكالية بحثية شغلت عقل وذهن (طه حسين) ، فقد قدم رؤية ذهنية مركبة ، وتصوراً فكرياً متعدد الجوانب والأبعاد والمستويات يرقى لأن يكون بمثابة الإطار النظري التحليلي العام للمتوسطية المصرية ، وهو في نفس الوقت أقرب إلى نظرية متكاملة الأركان تبرر متوسطية مصر وتبرهن على أن مصر متوسطية . وتقوم نظرية (طه حسين) على أركان ثقافية تاريخية اتصالية وهي كما يلي :

١- " أن العقل المصري منذ عصوره الأولى عقل إن تأثر بشئ فإنما يتأثر بالبحر الأبيض المتوسط ، وإن تبادل المنافع على اختلافها فإنما يتبادلها مع شعوب البحر الأبيض المتوسط " [١].

٢- " فإذا أردنا أن نلتمس المؤثر الأساسي في تكوين الحضارة المصرية ، وفي تكوين العقل المصري ، وإذا لم يكن بد من اعتبار البيئة في تقدير هذا المؤثر ، فمن اللغو والسخف أن نفكر في الشرق الأقصى أو في الشرق البعيد ، ومن الحق أن نفكر في البحر الأبيض المتوسط ، وفي الظروف التي أحاطت به ، والأمم التي عاشت فيه " [٢].

٣- " فإذا لم يكن بد من أن نلتمس أسرة للعقل المصري نقره فيها فهي أسرة الشعوب التي عاشت حول بحر الروم ، وقد كان العقل المصري أكبر العقول التي نشأت في هذه الرقعة من الأرض سناً وأبلغها أثراً " [٣].

ويقول : " فمن السخف الذي ليس بعده سخف اعتبار مصر جزء من الشرق ، واعتبار العقلية المصرية عقلية شرقية كعقلية الهند والصين " [٤]. فلقد كانت مصر دائماً جزء من أوروبا في كل ما يتصل بالحياة العقلية والثقافية على اختلاف فروعها وألوانها وهذا يعني أنه " لا ينبغي أن يفهم المصري أن بينه وبين الأوروبي فرقاً عقلياً قوياً أو ضعيفاً ولا ينبغي أن يفهم المصري مقولة " الشرق شرق ، والغرب غرب ، ولن يلتقيا تصدق عليه أو على وطنه العزيز " [٥]. واستناداً إلى أن المصريين والأوروبيين ينتميان إلى ثقافة مشتركة هي ثقافة البحر المتوسط ، وفي هذا الشأن يقول : " وإذن فكل شئ يدل على أنه ليس هناك عقل أوروبي يمتاز على هذا العقل الشرقي الذي يعيش في مصر وما جاورها من بلاد الشرق القريب ، وإنما هو عقل واحد، تختلف عليه الظروف المتباينة المتضادة ، فتؤثر آثاراً متباينة متضادة ولكن جوهره واحد ليس فيه تفاوت ولا اختلاف" [٦]. ويرى (طه حسين) أن الروافد الأوروبية للعقل المصري ظلت ثابتة ولم تتغير حتى بعد مجئ الإسلام إلى مصر ، فلم يغير الإسلام موروثات التركيبة العقلية المصرية ذات التوجه والإدراك المتوسطي

(١) طه حسين ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥ .
(٢) المرجع السابق ، ص ١٧ .
(٣) المرجع السابق ، ص ١٧ .
(٤) المرجع السابق ، ص ٢٠ .
(٥) المرجع السابق ، ص ٢٦ .
(٦) المرجع السابق ، ص ص ٢٦-٢٨ .

الغربي ، حيث يذكر : " إذا صح أن المسيحية لم تمسخ العقل الأوروبي ، ولم تخرجه عن يونانيته الموروثة ، ولم تجرده عن خصائصه التي جاءته من إقليم البحر الأبيض المتوسط ، فيجب أن يصح أن الإسلام لم يغير العقل المصري ، أو لم يغير عقل الشعوب التي اعتنقته والتي كانت متأثرة بهذا البحر الأبيض المتوسط " (١).

٤- ويترتب على ذلك ، أنه توجد حقيقة ثقافية عقلية متوسطية تشترك فيها كل بلدان البحر المتوسط ومنها مصر ولها رموزها المادية والمعنوية والسلوكية ولا فارق في نطاق تلك الحقيقة ما بين شرق وغرب أو شمال وجنوب ، ومن ثم فإن " العقل المصري هو متوسطي التصور والإدراك والفهم والحكم على الأشياء "(٢).

٥- تؤكد تفاعلات مصر الممتدة زمنياً ببلاد البحر المتوسط جميعها ، وكانت علاقة تأثير متبادل شملت كافة مناحي الحياة الإنسانية ، والعقلية والاقتصادية والسياسية لهذه البلاد ، فمصر كانت على الدوام قوة أساسية من قوى التوازن السياسي والاقتصادي والإستراتيجي ، لا بالقياس إلى البلدان الشرقية المتوسطية القريبة من مصر فحسب ، بل بالقياس إلى جميع بلدان البحر المتوسط الأخرى (٣).

٦- ويؤكد (طه حسين) أنه استناداً إلى التاريخ ، فإن العلاقة بين أطراف المتوسط عندما تنشط وتزدهر فإنها تحقق مصالح كافة الأطراف المتوسطية ، وأن مراحل القوة التاريخية لمصر ارتبطت أساساً وبصفة مستمرة بتفاعلاتها الكثيفة مع بلدان المتوسط ، بينما تؤدى العزلة والقطيعة بين أطراف المتوسط إلى الفقر والبؤس والضعف الاقتصادي والجهل العميق (٤).

٧- لما كانت الظروف التاريخية للسياسة والاقتصاد والعسكرية مواتية للبلاد الأوروبية المتوسطية أكثر منها لمصر وغيرها من بلاد جنوب وشرق المتوسط ، فقد اصطبغت الحقيقة الثقافية المتوسطية في العصور الحديثة بصبغة أوروبية غالبة وبغلبة فكرية غربية واضحة (٥).

٨- وترتيباً على ما سبق، فإنه من المنطقي أن يدعو (طه حسين) مصر إلى أن تسلك المسلك والمنهج المتوسطي في صبغته الأوروبية الغربية العصرية . فهو يرى أن المتوسطية هي المدخل الأمثل للنهضة ، والوسيلة الفذة لتحقيق التقدم ، وهي المنهج الفعال للتحديث السياسي والاقتصادي والاجتماعي في مصر ، "فمن أراد الغاية فقد أراد الوسيلة ، ومن أراد القوة فقد أراد أسباب القوة " (٦). ومن ثم فعلينا أن نأخذ

---

(١) المرجع السابق ، ص ص ٢٣-٢٤ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٨ .

(٣) د. محمد سعد أبو عامود ، " التوجه المتوسطي في الفكر السياسي المصري"، السياسة الدولية : عدد ١٢٤ ، الأهرام ، أبريل ١٩٩٦ ، ص ٧٢ وأنظر : طه حسين ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥ .

(٤) المرجع السابق، ص ٧٢ وانظر: طه حسين، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥، وانظر أيضاً: د. نازلي معوض احمد، مرجع سبق ذكره، ص ٥٧٦.

(٥) د. نازلي معوض أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٧٦ .

(٦) طه حسين، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٣ .

بأسباب القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية والمعنوية التي تؤهلنا لنكون شركاء للأوروبيين " لكن السبيل إلى ذلك ليست في الكلام يرسل إرسالاً ولا في المظاهر الكاذبة ،والأوضاع الملفقة ، وإنما هي واضحة بينة مستقيمة ليس فيها عوج ولا التواء ، وهي أن نسير سيرة الأوروبيين ونسلك طريقهم لنكون لهم أنداداً ولنكون لهم شركاء في الحضارة ، خيرها وشرها ، حلوها ومرها ، وما يحب منها وما يكره ، وما يحمد منها وما يعاب"[١]. وبوصول (طه حسين)إلى غايته المنشودة وهي ضرورة التوجه عقلا وسلوكا نحو أوروبا المتوسط ، يكتمل أركان ودعائم البناء الفكري والمنطقي لنظريته عن المتوسطية . فهي مصرية المنبع ومتوسطية المصب او هي متوسطية المنبع وأوروبية المصب. ولعل هذا المعنى هو ما عبر عنه (جمال حمدان) واصفاً دعوة طه حسين إلى المتوسطية بوصفها مدخلاً إلى أوروبا فيقول : " كان طه حسين بهذا أولاً المتوسطيين ، وأوضحهم ، فعله كذلك كان أصرح من فطن إلى أن المتوسطية تؤدى تلقائياً وحتمياً إلى أوروبا وتعنى الأوروبية وتفضي إلى التأورب أو الأوربة "[٢] .

وبذلك يكون "مبشر المتوسطية " (طه حسين) قد قدم هيكلا فكريا متكامل الأركان المنطقية لإثبات أن الإنسان المصري متوسطي الهوية ، و متوسطي الثقافة ، ومتوسطي الماضي والحاضر ، وأن لا أمل في مستقبل ذلك الإنسان ، ولا جدوى من أي مشروع نهضوي في بلاده إلا بإعادة اكتشاف وتفعيل هذا الجوهر المتوسطي في صميم الشخصية المصرية[٣].

أما فيما عدا هذا ، وبعد (طه حسين) ، فلعل (حسين مؤنس) هو أهم من قدم نظرية أصيلة كاملة ،مقنعة ومترابطة في المتوسطية ، ولقد كان المفكر المصري (حسين مؤنس) راهباً في محراب التاريخ ، عاشقاً لوطنه ، يتغنى بأمجاده ويأسى لانكساراته ، ولكنه يرى أن لمصر" *رسالة* " يجب ان تؤديها في جميع الأحوال، وان عليها ان تواصل عطاءها للمجتمع الإنساني ، وتلك خصيصة من الخصائص التي لازمت الشخصية المصرية منذ فجر تكوينها ، أما"*رسالة مصر*" فتتلخص – من وجهة نظره – في كلمتين اثنتين : النور والسلام. " ورسالة مصر لم تختلف على طول الزمان وان تعاقبت الأزمان وتغيرت الأدهار"[٤].

لقد جاء (حسين مؤنس) ليدلي بدلوه في فكرة المتوسطية ، وليذهب بعيداً ، بل أبعد مما وصل إليه مبشر المتوسطية (طه حسين) في تكييفه لفكرة المتوسطية داخل البنية العقلية المصرية ، ويقدم (حسين مؤنس) بدوره رؤية عميقة التأريخ لموقع مصر في المنطقة المتوسطية ككل . ويقدم (حسين مؤنس) نظرية متكاملة الأبعاد في المتوسطية، وينهض محور النظرية على " أن البحر المتوسط هو العنصر الأساسي في تاريخ هذا البلد " وذلك

(١) المرجع السابق ، ص ص ٤٣-٤٤.

(٢) جمال حمدان ، شخصية مصر : دراسة في عبقرية المكان ، الجزء الرابع (القاهرة :عالم الكتب ، ١٩٨٤) ، ص ٤٤٤.

(٣) د. نازلى معوض احمد ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٥٧

(٤) جمال بدوى، طبيعة الامة المصرية ، (القاهرة:الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٩٦)ص ص ٤٢-٤٣.

من بين أبعاد تاريخنا التي يحددها (مؤنس) بثلاثة أبعاد هي أفريقيا وآسيا والمتوسط . وينهض هيكل نظرية (حسين مؤنس) في المتوسطية على ثلاث حقائق هي:

الحقيقة الأولى: " أن تاريخ مصر هو تاريخ البحر الأبيض المتوسط على وجه التقريب ، إذا استقرت أمور مصر ورخيت أحوالها عمر هذا البحر بالنشاط وانتعشت موانيه ورخيت أحوال بلاده . وأنت تستطيع لهذا أن توجز تاريخ البحر الأبيض في تاريخ الإسكندرية . أما قبل إنشائها فلم يكن لهذا البحر - ككل مترابط - تاريخ ، إنما كان هناك نشاط محدود في هذا الجانب أو ذاك ،ومنذ ظهر هذا البلد ظهر البحر الأبيض بوحدته وقيمته الكاملة[1]. وخلاصة هذا الكلام " أن البحر المتوسط في حقيقته بحر سكندري ، أعطته الإسكندرية ما لم يعطه غيرها ، وأفاد منها ما لم يفده من غيرها أيضاً ، وأيسر دليل على ذلك أن أزهي عصوره هي أزهي عصورها" [٢].

والحقيقة الثانية : " أن تاريخ مصر متأثر بالبحر الأبيض المتوسط على صورة دائمة ، وقد لا نحس بهذا التأثير في بعض الأحيان ، وقد يخيل إلينا في أحيان أخرى أن هذا التأثير قد ضعف أو تلاشى ، والواقع أنه قائم فعال أبداً حتى في الأعصر التي يسكن فيها نشاط مصر البحري ويسود السكون موانيها كالعصر التركي"[٣] .

وبمنطقية فذة ، يربط (حسين مؤنس) برباط وثيق وعضوي وإنشائي أصيل ما بين الحضارة المصرية القديمة وما بين الحضارة الأوروبية الغربية الحديثة والمعاصرة[٤]. ونجده يستند إلى التحليل التأريخي لدور مصر في حضارة البحر المتوسط فيؤكد أن مصر ليست مفتاح عمران الشرق الأوسط فقط ، بل والبحر المتوسط كله ، فإذا أصابها الفتور أو الفوضى أو تخلت عن مكانها فيه تأثرت دوله جميعا بذلك[٥].

ويقول في هذا الصدد : " إن أسس الحضارة المصرية قبل الرومان واليونان هي نفسها الأسس التي قامت عليها الحضارة الغربية وهي العلم والفن والعمل " [٦].

ولذلك فهو يوجه نقداً شديد الفكرة أن المصريين ينتمون إلى الحضارة الشرقية ولا صلة لهم بالحضارة الغربية ويؤكد على أن " حضارتنا المصرية ولدت ونمت وازدهرت قبل أن تزدهر واحدة من حضارات الشرق ، ولقد قامت هذه الحضارة على أساسين ثابتين أولهما أفريقي وثانيهما بحري أو متوسطي نسبة إلى البحر

(١) حسين مؤنس ، مصر ورسالتها ، (القاهرة : مكتبة الآداب ، تاريخ النشر غير مبين) ص ص١٨-١٩.

(٢) حسين مؤنس ، مصر ورسالتها دراسة في خصائص مصر ومقومات تاريخها الحضاري ورسالتها في الوجود ، (القاهرة : مطابع دار الشعب، ١٩٧٦) ص ص ٢٣-٢٤ .

(٣) المرجع السابق، ص ص٢٤-٢٥.

(٤) د. نازلي معوض ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٧٨.

(٥) جمال حمدان ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٤٥.

(٦) حسين مؤنس ، مصر ورسالتها ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٤.

المتوسط " (١). ولقد أصبحت مصر دولة متوسطية خالصة أيام الأسرة الحادية والعشرين ، ثم يوضح بعد ذلك كيف أن مصر أصبحت مركز الحضارة المتوسطية في الحقبة الرومانية المتأخرة وظلت تعيش في عالم البحر المتوسط حتى الفتح الإسلامي (٢). ويوضح أن الحضارة العربية الإسلامية قد امتدت على ضفاف البحر المتوسط وشملت حوض هذا البحر كله وجزائره ونواحي من إيطاليا والبلقان ثم انتقلت أسس الحضارة الإسلامية إلى الأوروبيين عبر البحر المتوسط ، ومن ثم " فهذه الحضارة الراهنة هي حضارتنا أيضاً وهي ليست من ابتداع الغرب ، بل ثمرة تجارب البشر على الزمن الطويل ، وهي ليست أوروبية أو غربية وإنما هي إنسانية ، وحقنا فيها لايقل عن حق غيرنا " (٣). ويستطرد : " ومعنى ذلك أن هذه الحضارة التي تسمى اليوم غربية ليست غربية إلا بثيابها وأما صميمها فإنساني وأولئك الذين يزعمون لنا أن لنا حضارة أخرى تختلف عن هذه التي يسمونها شرقية يخطئون لأن مصر التي ساهمت في بناء الحضارة الإنسانية لا تفرق بين شرق وغرب " (٤). " ونحن كمصريين أصحاب حق فيها كغيرنا فقد ساهمنا فيها عن طريقين ، نحن وضعنا الأسس وجزءاً كبيراً من البنيان ، ثم جاء غيرنا فأعلى وزاد" (٥).

ومن ثم، فحضارة الغرب اليوم -- وفقاً لنظرية مؤنس -- هي حضارة البحر المتوسط مزيدة ومحسنة فقد انتقلت من المصريين إلى الإغريق ثم إلى الرومان ثم احتفظت الكنيسة الكاثوليكية بلبابها عندما غزا الجرمان أراضي الدولة الرومانية ، فلما استقرت ممالكهم أخذوا هذه الحضارة عن طريق رجال الكنيسة وأحبارهم وأضافوا إليها القليل الذي كان لديهم (٦).

" وإذن فهذه الحضارة الأوروبية التي نراها اليوم إنما هي حضارة البحر المتوسط التي وضعنا نحن المصريين أسُسها في الأعصر القديمة وأسهمنا فيها في الأعصر الوسطى بما قمنا به في ظل الإسلام ، فكيف يقال لنا أنها حضارة غريبة عنا وأننا غرباء عنها ، وأنها تتعارض مع طبائعنا وجوهر تمدننا" (٧).

---

(١) حسين مؤنس، مصر ورسالتها، دراسة في خصائص مصر ومقومات تاريخها الحضاري ورسالتها في الوجود، مرجع سبق ذكره، ص ص ٥٣-٥٧ .

(٢) حسين مؤنس ، مصر ورسالتها ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٦٠ – ٦٥.

(٣) المرجع السابق، ص ٧٠

(٤) المرجع السابق ، ص ص ٩٦ – ٩٧.

(٥) المرجع السابق ، ص ص ٨٦-٨٩.

(٦) المرجع السابق ، ص ص ٩٩ – ١٠٤ وأنظر أيضاً : د. محمد سعد أبو عامود ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٤.

(٧) جمال بدوى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٧.

والحقيقة الثالثة هي أن مصر حقيقة بحرية متوسطية مثلما هي حقيقة برية صحراوية " فحياة مصر لا تستقيم إلا إذا كانت على صلة بالبحر الأبيض ، ذلك أن العنصر البحري داخل في كيانها ، مشترك في تكوينها بنصيب كبير"(١). " أننا وإن غلب علينا الأصل الأفريقي فإن نصفنا الذي يعيش في الوجه البحري لم يفقد أثر البحر أبداً ، بل إن الآثار البحرية تغلغلت في مصر العليا حتى أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الحضارة المصرية في شتى عصورها ، وأنت إن وقفت في مصر لا تعدم شيئاً يدلك على صلة هذا البلد بالبحر " (٢).

"إن علاقة مصر بالبحر المتوسط وحضارته تفيد بأننا قد وضعنا أساسها وطباقها الأولى، وإننا لم نفقد مكاننا الطبيعي في البحر إلا مرة واحدة هي التي جرت علينا فيها مصيبة الاستعمار ، وفيما خلاف ذلك لم يخل مكاننا في عالم هذا البحر المتوسط" (٣).

وبذلك يصل (حسين مؤنس) إلى ذروة تحليله الفكري حين يربط ما بين الأمن القومي المصري ، ومابين تفعيل الدائرة المتوسطية في سياسة مصر الخارجية ، حيث" لم يجن على مصر شئ قدر انصرافها عن جبهة البحر المتوسط ، ذلك أن لمصر فراغاً في هذا البحر عليها أن تملأه ، ولها رسالة في حوضه علينا أن تقوم بها ، وعليها مسؤولية عن حضارته لابد أن تقوم بها فإذا هي قصرت في ذلك أصابها ما يصيب الرجل الذي يتخلى عن مسؤوليته وينسى واجبه ويهمل رسالته ، فيحل غيره محله ، ويحمله الناس ، ويذهب أمره ، فلقد كان الفصل بين مصر وعالم البحر الأبيض المتوسط نذير بالنكبات" (٤). وهو يرى" أن عدم الاهتمام المصري بالبحر المتوسط منذ الفتح العربي والإسلامي وحتى الدولة العثمانية ، قد أدى إلى فقدان مصر طيلة تلك القرون لميزة موقعها ، ثم كان عليها أن تدفع ثمن هذا الإهمال ، إذ نهضت الأمم على سواحل ذلك البحر ومصر في سبات عميق لتفيق وإذا أقوام من وراء ذلك البحر تطرق أبوابها غزاة فاتحين " (٥). "هذا كله أتانا من إغلاق باب البحر المتوسط وإغفالنا ملاحظة ما يجرى في حوضه ولو أن بابه ظل مفتوحاً ، ولو أن ناساً منا كانوا يجوسون خلال دياره لما حدث ذلك" (٦)."فكل هذه المصائب المتباينة نشأت عن إقفال باب البحر المتوسط ، نشأت عن توجيه قوانا نحو ناحية واحدة وإهمالنا تلك النواحي التي ينبغي علينا ألا نغمض أعيننا عنها أبداً، أهملنا ناحية البحر وتخلينا عن مكاننا في البحر المتوسط فاختل توازننا فكان هذا الانكسار المحزن في تاريخنا. فالبحر

(١) حسين مؤنس ، مصر ورسالتها ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٠ - ٢١
(٢) حسين مؤنس ، المرجع السابق ، ص ٢٥ .
(٣) جمال بدوى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٤ .
(٤) حسين مؤنس ، مصر ورسالتها ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٩٦ - ٩٧
(٥) المرجع السابق ، ص ص ٨٦ - ٨٩
(٦) المرجع السابق ، ص ٩٨

المتوسط هو البعد الثالث من أبعاد كياننا العام : الأول أفريقياً والثاني الشرق العربي ، ونحن لا نستطيع أن نتخلى عن مكاننا في البحر الأبيض إذا أردنا أن نتخلى عن كياننا كله " (١).

وتأكيداً على أهمية البحر المتوسط في سياسة مصر الخارجية وضرورة تواجد مصر في البحر المتوسط ، يؤكد (حسين مؤنس) على " أن فراغنا في عالم البحر المتوسط لن يملأه غيرنا ، فنحن ملتقى الشرق والغرب ، ونحن نقطة الاتصال بين قارات ثلاث ونحن نستطيع أن نقوم رسلاً بين الجانبين ، وننقل الخبرات بين هذا وذاك "(٢) . ولذلك فهو يؤكد على أهمية تحقيق التوازن في السياسة الخارجية المصرية تجاه دوائرها الأساسية وهي آسيا وأفريقيا والبحر المتوسط . ويخلص إلى أن مستقبل الكيان المصري من منظور الأمن القومي البحت إنما هو رهن باستعادة مصر لدورها القيادي في المحيط المتوسطي ، فضلاً عن أن رسالة مصر في هذا البحر هي رسالة نور وسلام ، والتي لا يكتمل وجود مصر إلا بأدائها .

ثالثاً : "المتوسطية" في نظر أقطاب تيار مدرسة القومية العربية

قدم دعاة **تيار القومية العربية المصريين** طرحاً فريداً عن الفكرة المتوسطية، فلم يعارضوا المتوسطية قلباً وقالباً كما فعل أقطاب التيار الإسلامي المصري ، وفي نفس الوقت لم يتكهنوا و يتصوفوا في محراب عبادة المتوسطية كما فعل حملة لواء تيار الوطنية المصرية .

وينطلق العالم والمفكر المصري (سليمان حزين) من افتراض أساسي مؤداه : تعقيد الصورة في ثقافة مصر العربية ، ويتمثل ذلك في أنها " ثلاثية الجذور ، فهناك أولاً البيئة المصرية الأفريقية والنيلية التي خرجت منها الثقافة المصرية مستندة إلى أصول البيئة في أرض الكنانة بوادي النيل الأسفل ، وهناك ثانياً البيئة العربية في شبه جزيرة العرب (جنوبها ووسطها وشمالها) وهي التي خرجت منها الأصول الحامية ثم السامية ثم الإسلامية ووصلت إلى مصر والتي اختلطت ببعض أصولها الأولى وتبنتها لتنشرها على العالم الإسلامي كله ، وهناك ثالثاً بيئة البحر المتوسط واليونان وما وراء ذلك في غرب أوروبا ، وهي التي أضافت إلى ملامح الحضارة والثقافة المصرية، ولكنها لم تطمس معالمها الأصيلة والعربية ، وإنما أضافت إليها ما أثراها على مر الزمن وعلى طريق المستقبل إن شاء الله " (٣).

ويوضح (حزين) تأثير البحر المتوسط على تاريخ مصر ، فيعترف بالمؤثرات المتوسطية الأوروبية ، وعلى رأسها حملات الإسكندر ثم الحروب الصليبية ثم الحملة الفرنسية ، في توجيه الأنظار إلى الأهمية العالمية والقيمة الإستراتيجية العليا لموقع مصر الجغرافي في حركة المواصلات العالمية البحرية والبرية سواء قبل اكتشاف رأس

---

(١) حسين مؤنس مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٠

(٢) جمال بدوى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٧.

(٣) سليمان حزين ، مستقبل الثقافة في مصر العربية (القاهرة : دار الشروق ، ١٩٩٤) ص ص ١٥-١٩.

الرجاء الصالح أو بعد شق قناة السويس [١]. ويرى (حزين) " أن سر مصر العظيم ، بل السر الذي أودعه الله أرض الكنانة أن (العالمية) في حياة مصر وثقافتها جاءت دائماً إضافة وتتويجاً لدور مصر المحلي المحدد أو الإقليمي الموسع ، وهذه (العالمية) اكتسبتها مصر من موقعها الجغرافي الفريد الذي تلتقي عنده قارات العالم القديم الثلاث آسيا وأفريقيا وأوروبا مما جعل من مصر منطقة الوسط ، فكانت الرباط بين الناس وبين الحضارات والثقافات ، وبصفة(العالمية) أصبحت مصر بالذات لا تستطيع أن تعيش بذاتها ولا لنفسها في مجال الفكر والمعرفة والثقافة ، وكانت مصر هي همزة الوصل بين ثقافات العالم " [٢]. " فموقع مصر الجغرافي قد جعلها مطلاً لأبنائها وللعروبة من ورائها على مجال آخر للفكر والثقافة منذ القدم ، هو مجال البحر المتوسط وما وراءه ، ومع ذلك فإن صلات مصر بهذا الشمال كانت تقوم على أساس العطاء والأخذ ، فقد أعطت اليونان القديمة قبل أن تأخذ منها ، وأعطت شمال البحر المتوسط وثقافته اللاتينية خلاصة الفكر العربي" [٣].

ولقد فطن (حزين) إلى عمق الصلات بين مصر وبلاد العرب، فبينهما رباط قديم استند إلى العرق والنسب ، ويضرب بجذوره التاريخية إلى ما قبل بداية التاريخ المكتوب . كما أنه يرى أن " الثقافة في مصر العربية لها جذورها القديمة والعتيدة ولكنها في الوقت ذاته هي الصورة العربية المصرية المتجددة لاتصال الفكر والثقافة منذ أقدم العصور وعلى امتداد ما نحن مقبلون عليه من أيام ، وقد وصل التاريخ الطويل بين مصر وأرض العروبة في مجالات الفكر والمعرفة ومجالات العلم والتعليم ومجالات الثقافة واللغة والأدب ، وصلاً لم يغفل فيه أهل الفكر والثقافة عن حقيقة التاريخ الكبرى ، وهي أن مصر لا يمكن أن تفهم فهماً عميقاً بغير أرض العروبة التي لا يمكن بدورها أن تفهم الفهم الكامل الصحيح بغير أرض الكنانة " [٤].

ولعل هذا هو ما دعا حزين إلى مخالفة (طه حسين) الذي اختار أن يسمي كتابه التاريخي (مستقبل الثقافة في مصر) ليجيء (حزين) بعد بضعة عقود قليلة من الزمن ليسمي كتابه هذا (مستقبل الثقافة في مصر العربية) .

وجدير بالذكر أن رؤية (حزين) للبعد المتوسطي في شخصية مصر الثقافية والحضارية والسلوكية السياسية تتركز في اعتبارات التوظيف الإقليمي ، السياسي والإستراتيجي لدور مصر في المنطقة العربية ، وليس بوصفه بعداً مستقلاً عن الإطار العربي كما ذهب إلى ذلك (حسين مؤنس) وبدرجة أقل (طه حسين)[٥].

(١) المرجع السابق ، ، ص ص ١١٨ – ١٢١ ، وأنظر أيضاً : د. نازلي معوض أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٥٧٩ – ٥٨٠ وانظر أيضاً: محمد سعد أبو عامود ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٥ .

(٢) المرجع السابق ، ص ص ٤١ – ٤٢ .

(٣) المرجع السابق ، ص ص ٢٦-٢٨.

(٤) المرجع السابق ، ص ص ١٠ – ١٥.

(٥) د. نازلي معوض ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٨٠ ، وأنظر أيضاً : د . محمد سعد أبو عامود ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٥.

ويشيد عالم الجغرافيا السياسية المصري (جمال حمدان) بنيان نظرية متكاملة الأبعاد والأركان عن المتوسطية . انطلاقاً من تساؤلات بحثية ثلاثة شغلت ذهن وعقل العالم الجغرافي والمفكر المصري (جمال حمدان) وهي :

- **إلى أي حد يستقر البعد المتوسطي في تكوين شخصية مصر ؟**
- **وكيف يجب أن يتفاعل البعد المتوسطي مع دائرة مصر العربية ؟**
- **ثم ما هي طبيعة العلاقة بين الأمن القومي المصري من ناحية و بعدها المتوسطي من ناحية ثانية؟**

ولقد شكلت هذه الأسئلة ، العمد التي عليها نهضت نظرية (جمال حمدان) عن بعدنا الرابع (البحر المتوسط) في شخصية مصر . فيقدم (جمال حمدان) أطروحة متخصصة فنية ، وفقاً لتكوينه العلمي المتفرد ، لماهية المتوسطية وطبيعة موقعها في المنظور المصري ، ثم يقدم نبوءة استراتيجية تتضمن وصفاً وتحليلاً مذهلين لمسارات السياسة الخارجية المصرية الراهنة بصدد فكرة المتوسطية وضرورة توظيفها مصرياً وعروبياً .

يؤكد (جمال حمدان) في إجابته على السؤال الأول أن البعد المتوسطي هو أحد أبعادنا الأربعة ، فيقول :

١- تتحد لمصر " أبعاد أربعة في توجيهها : الآسيوي والأفريقي على مستوى القارات والنيلي والمتوسطي على المستوى الإقليمي غير أن من الواضح أن هذه الأبعاد تتداخل في بعضها البعض غالباً كما يفعل النيلي والأفريقي ، هذا فضلاً عن أن الكل يتداخل في الإطار العربي الكبير " [١] . "فلمصر أبعاد إقليمية أربعة يحسم تعدد أبعاد شخصيتها كأكمل ما يكون وتختزل توجيهها الجغرافي بدقة وحساسية وأن تداخلت بقدر أو آخر مثلما تداولت الأولوية فيما بينها على التعاقب تاريخياً، بعدان قاريان: الأفريقي والأسيوي ، وبعدان إقليميان: النيلي والمتوسطي ، الأبعاد الأولى تجعلها أفريقياسية، ولكن المتوسطي يجعلها أورافريقية أيضاً"[٢] .

٢- " أن البحر المتوسط يعد من أبعاد التوجيه المصري، قضية لا يمكن بداهة أن تكون خلافية ، فالنيل ينحدر شمالاً ليصب فيه ، والحياة المصرية إذ تجري مع النيل نحوه ، فإن مصر برقعتها تتوجه إليه وتتطلع نحو الشمال ، والبلد إذ يطل عليه بجبهة بحرية مشرفة مترامية نوعاً، وإذ يمثل البحر أحد ضلوعه الأربعة، أو بالأصح الضلع الوحيد الحي الذي يتصل مباشرة بالمعمور المصري باعتبار الضلع الغربي ميتاً والجنوبي والشرقي شبه ذلك ، نقول إن البلد بهذا لا يملك إلا أن يتفاعل مع البحر ويتعايش، أي أن إحاطة الصحراء بمصر كما بالشام والأناضول أيضاً وجهتها كما وجهتهم نحو البحر المتوسط وربطتهم بأوروبا" [٣] .

---

(١) جمال حمدان ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٣٩٩ – ٤٠٠.

(٢) المرجع السابق ، ج١ ، ص ٤٥.

(٣) المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ٤٤١.

٣- " إن البعد المتوسطي بعد مائي أو هو مائي أولاً يليه يابس ثانياً وليس يابساً مباشراً متصلاً ولصيقاً باليابس المصري أو استمراراً له كما هي حال الأبعاد الأخرى آسيوية وأفريقية أو نيلية أو عربية . ويضع هذا ابتداءً البعد المتوسطي في مرتبة أدنى بالضرورة بين أبعادنا وفي تاريخنا بحيث يصعب أن يوضع تماماً على قدم المساواة معها وعلى نفس المستوى ، فتوجهنا الجغرافي أرضي أكثر مما هو مائي وتاريخنا بري بمقدار ما أنه تاريخ نهري وأكثر مما هو بحري " [١].

٤- "إن البحر المتوسط ينتهي في آخر المطاف عند مصر وإن كانت هي أبعد أجزائه عن أوروبا، وأي استفادة منه كمعبر إلى الشرق لابد أن تستقطب أخيراً في مصر (والشام بدرجة أقل)، وبغير مفتاح مصر (والشام نوعاً) تصبح الحركة فيه محلية تقريباً، ويتحول من بحر عالمي إلى بحر إقليمي على الأكثر أي يتحول إلى طريق مسدود" [٢].

٥- " ومن هذا كله تتضح أبعاد الموقف ، فلا جدال أن البحر المتوسط بعد، وبعد هام ، في توجيهنا الجغرافي ، فهو نافذة لمصر على الشمال ، وضابط إيقاع لنبضها الحضاري والمادي ، غير أن من الواضح أنه توجيه متقطع يشتد حيناً ويضعف حيناً ، أي أنه مذبذب بين شد وجذب ، ثم إن دور مصر فيه استقبال أكثر منه إرسال ، وإن كانت العلاقة عكسية في التاريخ القديم ، كما أن دوره هو في كيان مصر ربما تضاءل على مر التاريخ باطراد، و ذلك لأن دور البحر المتوسط ككل قد قل نسبياً مع اتساع العالم" [٣]

وبنزعته القومية ذات الاتجاه العربي ، يتصدى (جمال حمدان) للبعد المتوسطي لمصر وعلاقته بالبعد العربي الأصيل لها ، فيقرر :

١- " إن البعد المتوسطي بهذا المقياس ، وعلى خطورته وأهمية هو بعد تكميلي حضاري أكثر مما هو طبيعي ، واقتصادي أكثر مما هو بشري ، أو هو على الأقل لا يرقي إلى مستوى البعد الأسيوي أو النيلي الذي هو أسبق وأثبت ، وإن كان لا يقل بحال عن الأفريقي إن لم يزد ، كما لا يجوز علمياً أن يوضع في مقابل العروبة أو العربية " [٤].

٢- " إن الإطار العربي ليس مجرد بعد توجيهي أو إشعاعي وإنما هو خامة الجسم وكيان جوهر في ذاته، هو الجسم حيث الأبعاد هي الأطراف، هو الوجه وهي الوجهة، هو الهوية وهي "هوائيات" الإرسال والاستقبال، بوضوح أكثر: العروبة وجود ، ولكن الأبعاد توجيه، إن تكن الأبعاد هي اتجاهات البوصلة، فإن الأساس العربي هو جسم البوصلة ذاته. لذا، فيحسن دائماً أن نميز موضوعياً ومنهجياً بين دوائر انتماء

(١) المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ٤٤٣.

(٢) المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ٤٤٢.

(٣) د. جمال حمدان ، شخصية مصر : دراسة في عبقرية المكان (القاهرة : دار الهلال ، ١٩٩٣) ص ٢٦٣.

(٤) د. جمال حمدان ، شخصية مصر ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٤٥٤ – ٤٥٥.

ودوائر علاقات، وفي كل الحالات فإن العروبة وحدها هي دائرة الانتماء، وكل ما عداها فدوائر علاقات" [١].

٣- " البعد المتوسطي بعد هام بالنسبة لمصر ، إلا أنه ليس البعد الرئيسي الذي يجب أن تركز عليه مصر في توجهها بحيث يكون محوراً لحركتها الخارجية فهناك دوائر أخرى أكثر أهمية من البعد المتوسطي ولعل الدائرة العربية هي أهم هذه الدوائر الذي لايمكن وضعها – من وجهة نظر (حمدان) – موضع المقارنة مع الدائرة المتوسطية " [٢].

٤- ولهذا السبب يتصدى (حمدان) لكل من يزعم أن شخصية مصر متوسطية عقلاً وفكراً ، لأن ذلك سوف يفضي بها إلى أوروبا ويقول في هذا الصدد: "إن البعد المتوسطي بهذه الصورة يوشك أن يرادف البعد الأوروبي ، أو هو على الأقل يتداخل معه بشدة ، غير أن مصر أبعد ما تكون فيزيقياً عن الاتصال الأرضي بأوروبا، وإذا كان المتوسط عامل وصل تاريخياً وبشرياً واقتصادياً وحركياً، فإنه يظل فاصلاً طبيعياً جغرافياً كاملاً بطبيعة الحال، ولهذا لا يستقيم تماماً أن نتحدث عن البعد المتوسطي وكأنه البعد الأوروبي مثلاً ، لكن البحر المتوسط يستمد أهميته الفائقة في تاريخنا وتوجيهنا من أنها هي أوروبا بالذات التي تقع وراءه ومن ثم فإن مفهوم المتوسط لا يمكن أن ينفصل عن مفهوم أوروبا، فواقع الأمر إذن أن هناك تداخلاً بين البعد المتوسطي والبعد الأوروبي، فجغرافياً ليس المتوسط، البحر والحوض، إلا جزءاً من أوروبا القارة" [٣].

ولذلك يتعرض (حمدان) في هذا الإطار بتحليل أطروحات كل من (طه حسين) و(حسين مؤنس) بشأن المتوسطية ، فهو يتفق مع الأول ويلتقي معه في ضرورة توظيف المتوسط وأوروبا من ورائه كمدخل للتحديث السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبناء الدولة المصرية الحديثة ، إلا أنه يختلف مع (طه حسين) في ماهية الهوية المنشودة لهذه الدولة العصرية ، فالدولة العصرية التي ينشدها (حمدان) من وراء توظيف المتوسطية ، عربية الهوية ، في حين يسعى (طه حسين) إلى تشييد دولة مصر العصرية ، وبحيث تكون أوروبية التوجه ، متوسطية الحضارة ، متوسطية الثقافة ، متوسطية الهوية .

ويتفق (حمدان) في هذا الإطار أيضاً مع الكثير مما جاء به (حسين مؤنس) ، إلا أنه يرى أن (مؤنس) ربما قد زاد نوعاً في تقييم دور مصر النسبي في حياة البحر المتوسط وفي دور البحر المتوسط النسبي في كيان مصر ، فمن الصعب مثلاً أن نعد البحر المتوسط بحراً اسكندرياً ، أو نقول عنه كما قال الرومان " بحرنا " بل نحن

(١) المرجع السابق ، ص ٤٠٠.

(٢) د. محمد سعد أبو عامود ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٧.

(٣) جمال حمدان ، مرجع سبق ذكره ، ج ٤ ، ١٩٨٤ ، ص ٤٤٣.

الذي دعوناه بالفعل " بحر الروم " فعلاقة التفاعل المتبادل تأثيراً وتأثراً بين مصر والمتوسط علاقة عميقة بعيدة المدى ، ولكن من بين دول البحر من لعب فيه دوراً أبرز ، وينفق فيه جزءاً أكبر من حياته " [١].

٥- ونتيجة لما سبق، "فليس المطلوب ولم يكن المطلوب قط أن تصبح مصر (قطعة من أوروبا) ولا قطاعاً ولا قطيعاً، ولكن من ناحية ثانية، ليس المطلوب قطيعة من أوروبا ، المطلوب فقط أن تصبح مصر (دولة شمالية) بمعنى الدولة العصرية الحديثة المتقدمة، وفي هذا لا مفر بل من المفيد جداً، أن نعمق أبعادنا المتوسطية وما وراء المتوسطية أي الأوروبية لتوثيق وتعميق علاقات مصر السياسية والاقتصادية والثقافية مع دول الحوض" [٢].

٦- "وأيضاً يجب أن توظف مصر تفاعلاتها مع أوروبا عبر المتوسط في نطاق خدمة دورها الرئيسي وهو الدور العربي حيث يتيح البعد المتوسطي لمصر إقامة شبكة من العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مع أوروبا وهو أمر مطلوب لتفعيل وإثراء دور مصر العربي" [٣].

ويصل (جمال حمدان) إلى قمة تحليله الفكري بشأن المتوسطية حين يتصدى للمسألة الثالثة المهمة والخطيرة والتي تتعلق بعلاقة الأمن القومي المصري بالبعد المتوسطي ، فيقول :

١- " إن قيام إسرائيل في حوض المتوسط ، وهو نصف عربي أصبح يستدعي رسم استراتيجية عربية متوسطية - أوروبية عظمى لحصارها بحرياً وسياسياً ومادياً وعزلها عن دوله ودولها ، إن الذي يفصلنا عن أوروبا اليوم لم يعد البحر المتوسط ، وإنما إسرائيل ، ليس البحر ، ولا الاستعمار الحديث في القرن التاسع عشر ، ولا الحروب الصليبية من قبله ، هي التي تفصل مصر والعرب عن أوروبا والغرب ، ولكنها هي إسرائيل وحدها التي تفصل "[٤].

٢- ويسعى (حمدان) إلى إزالة إسرائيل من المنطقة حتى يتسنى تحقيق نوع من التكامل المصري العربي - الأوروبي ، والذي هو كفيل بتحقيق الأمن القومي العربي . وهو بمثابة الإطار الأرحب للأمن القومي المصري فيقول : " إن البحر يربطنا اليوم بأوروبا أكثر من أي وقت مضى في التاريخ، والتاريخ لم يعد عقبة في سبيل أوثق العلاقات ، بل لعله بات حافزاً ومبرراً ، العقبة الوحيدة هي إسرائيل ، وبإزالة هذه العقبة يمكن أن تتخلق "أورابيا" (Eurabia)، حقيقة جداً وفعالة إلى أقصى حد ، وعلى كل المستويات المادية والاقتصادية والعملية والتكنولوجية والحضارية والثقافية ، تستطيع أن تشكل وحدة حقيقية أكثر قطعاً من

(١) المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ص ٤٤٣ - ٤٤٦.

(٢) المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ص ٤٥٧ - ٤٥٨.

(٣) د. محمد سعد أبو عامود ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٧.

(٤) د. جمال حمدان ، مرجع سبق ذكره ، ج ٤ ، ١٩٨٤ ، ص ٤٥٨.

فكرة أورافريقيا بل ربما حتى من أوراسيا أو بالعكس ، وعلى الأقل ، فإن انبثاق مثل هذه الوحدة جدير بأن يساعد على احتواء العقبة الإسرائيلية حتى التلاشي وإلى نقطة النهاية وخط الزوال" [١].

وبعد هذا كله، يمكن تلخيص معطيات نظرية (جمال حمدان) عن المتوسطية باعتبارها أحد الأبعاد التكوينية لشخصية مصر ، أنها باختصار متوسطية الموقع دون أن تكون متوسطية المناخ، ويظل البحر المتوسط بعداً محورياً من أبعادنا، وإن كان من الصعب أن يعد الأهم على الإطلاق، فمصر هي أقل المتوسطيات متوسطية[٢].

وفي هذا السياق، قدم العالم المصري "حامد ربيع" منظوراً أمنياً استراتيجياً مصرياً دائم المدى الزمني ، في رويته للبعد المتوسطي ضمن أبعاد التحرك المصري خارجياً ، فالموقع الجيو ستراتيجي الفريد لمصر في قلب العالم أدى إلى تعاظم المخاطر الأمنية على الأمن القومي المصري . ولقد جاءت الغالبية العظمى من تلك المخاطر الأمنية من الشمال ، والشمال الشرقي عبر البحر المتوسط ، ومن ثم كان البحر المتوسط أحد مصادر الضغط الدائمة على الأمن القومي المصري ، وانطلاقاً من الانتماء العربي لمصر ، وحتمية الارتباط بين الأمن القومي المصري والأمن القومي العربي ، فقد اقتضى ذلك – وعلى مر التاريخ – ضرورة أن تقوم السياسة الخارجية المصرية بحركة انتشار إقليمي في الشرق الأوسط مع مساندة حركية كاملة لبلاد المنطقة العربية [٣].

" إن الأمن القومي المصري – وفقاً لحامد ربيع ٠ جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي " فعلاقة التناقض والتعارض لا يمكن تصور أي وجود لها في كل ماله صلة بالعلاقات المتبادلة بين الأمن القومي المصري والأمن القومي العربي ، فمفهوم الأمن القومي المصري يندرج في إطار المصالح العربية . وليس هناك أي تعارض مع تلك المصالح سواء اقتصادياً أو استراتيجياً "[٤].

ويخلص (حامد ربيع) إلى توصيتين فكرتين بصدد التوجه المتوسطي لمصر: أولهما أن توظف السياسة المصرية مقومات موقعها الجيوستراتيجي من خلال التفاعلات مع القوى المتوسطية الأخرى حفاظاً على أمنها القومي المصري والأمن القومي العربي ، فيذكر " أن موقع مصر الإستراتيجي قد فرض نفسه على خصائص وتوجيهات السياسة المصرية في هذه المنطقة الممتدة من البحر المتوسط الشرقي حتى وسط أفريقيا ، فهذه المنطقة ليس بها سوى فراغ سياسي ومن ثم فإن مصر مدعوة كقوة إقليمية لملء ذلك الفراغ ، بل ولا توجد أي قوة أخرى في المنطقة تجمع بين الوزن الديموجرافي والقدرة التكنولوجية والهيبة التاريخية تستطيع أن تنافس

(١) المرجع السابق ، ص ص ٤٥٨ – ٤٥٩.

(٢) المرجع السابق ، ص ص ٤٤٦ ، ٤٥٧.

(٣) د. حامد ربيع ، نظرية الأمن القومي العربي (القاهرة : دار الموقف العربي ، ١٩٨٤) ص ص١٤٦-١٤٩ ، وأنظر أيضاً : نازلي معوض أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٨٢ .

(٤) المرجع السابق ، ص ص ١٧٧ – ١٧٨.

مصر ولو جزئياً في ملء ذلك الفراغ [1]. والتوصية الفكرية الثانية ، ضرورة توجيه اهتمام السياسة الحركية المصرية خارجياً نحو بناء مزيد من القوة الأسطولية البحرية الحربية والتجارية على أعلى مستوى تكنولوجي متاح ، وذلك من خلال التفاعلات المصرية المتوسطية ، وبهدف أوحد ودائم ومستمر وهو الحفاظ على الأمنين المصري والعربي معاً [2].

(١) المرجع السابق ، ص ١٤٢.

(٢) د. نازلي معوض أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٨٢ ، وأنظر : د. محمد سعد أبو عامود ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٧.

خلاصة تحليل

لقد سعت الدراسة في هذا الفصل إلى التصدي للإجابة على سؤال رئيسي هو: أين تقع المتوسطية كقيمة فكرية ضمن الأبعاد التكوينية للشخصية المصرية الصميمة، وهل تعد المتوسطية واحدة من بين مكونات الهوية المصرية الذاتية ؟ .

ومن خلال دراسة المتوسطية في الفكر المصري الحديث أتضح أن المتوسطية كاتجاه فكري ليست قيمة فكرية راسخة ومتجذرة في مشتملات الثقافة المصرية الأصيلة ، وهي أيضاً ليست مكوناً رئيسياً في مصفوفة مكونات وثوابت الهوية المصرية المتراكبة ، ولذلك لا يعد التوجه المتوسطي بعداً أصيلاً وثابتاً ضمن أبعاد تكوين الشخصية المصرية ، وبطبيعة الحال ، لا يمكن اعتبار المتوسطية رافداً أساسياً من روافد مرتكزات التركيبة الذهنية المصرية . غاية ما هناك هو أن التوجه المتوسطي في الفكر المصري هو أولاً بمثابة " ظرفيات خاصة " تصحو حيناً وتخبو حيناً أخر ، استجابة لعدد من المتغيرات الموضوعية ، وهو ثانياً حظي وبحظى – بسبب موقع مصر الجغرافي الذي يجعلها ملتقى الشرق والغرب والشمال والجنوب والذي يفرض عليها أن تكون أفريقية ونيلوية وأسيوية وعربية وإسلامية ومتوسطية – باهتمام المفكرين المصريين بمختلف توجهاتهم وانتماءاتهم الفكرية.

فلو نقبنا في ثوابت ومكونات الهوية الذاتية المتراكبة للأمة المصرية ، لوجدناها خلواً من المتوسطية ، فهذه الهوية تؤلف نسيجاً متلاحماً من تفاعل ثلاث قيم فكرية هي الإسلامية والوطنية المصرية والقومية العربية ، دونما وجود حقيقي للمتوسطية ضمن ذلك النسيج ، وعلى الرغم من ذلك وفي نفس الوقت فقد سعى مفكرو التيارات الفكرية الثلاثة الآنفة إلى إبراز أهمية التوجه المتوسطي في العمل الخارجي المصري ، والحث – بدرجات متفاوتة – على ضرورة تفعيل الدائرة المتوسطية خارجياً ضمن دوائر اهتمام السياسة الخارجية المصرية. الأمر الذي يمكن التعويل عليه واعتباره إحدى محددات التغير في السياسة الخارجية المصرية نحو تفعيل الدائرة المتوسطية في التسعينيات .

ولكن : إذا كانت هذه الاجتهادات والدعاوى الفكرية لرموز الفكر المصري الحديث بتياراته الجمعية الثلاثة المكونة للهوية المصرية (الإسلامية ، الوطنية المصرية ، القومية العربية) والتي تدعو جميعها إلى ضرورة التفاعل والتعاون ، ومن ثم التوجه نحو المتوسطية في سياسة مصر الخارجية ، وهي بذلك تشكل محدداً داخلياً لتفعيل الاهتمام المصري بدائرة البحر المتوسط . فلماذا لم يحدث هذا التغير في السياسة المتوسطية لمصر منذ أن رأت هذه الإسهامات الفكرية النور ولاسيما أن بعضها يرجع ظهوره إلى فترات سابقة ؟ بعبارة أخرى ، لماذا حدث التغير في السياسة المتوسطية لمصر في هذا التوقيت بالذات ، وما هو دور العوامل الخارجية (الإقليمية والدولية) في إحداث هذا التغير ؟ .

هذا هو موضوع الفصلين الثاني والثالث من هذا الباب .

الفصل الثاني

المحددات الإقليمية لتغير السياسة الخارجية المصرية نحو تفعيل الدائرة المتوسطية في التسعينيات

ينهض هذا الفصل على *مقولة رئيسية* مفادها :

"أن مصر هي الدولة القائد Pilot State في المنطقة العربية وإقليم الشرق الأوسط ، فبحكم موقعها الجغرافي الجيوستراتيجي بين قارات العالم،وامتداد تاريخها الألفي،واستناداً إلى ميراثها الحضاري ، فإنه يتعين عليها أن تلعب دور *الدولة القائد* في نطاقها الإقليمي ، ثم هي مهيأة أيضاً نظراً لما تتمتع به من ثقل سياسي ووزن ديموجرافي لأن تمارس دور *"الدولة المحورية"* Pivotal State عربياً وشرق أوسطياً .وتحرص الدبلوماسية المصرية على ثبات استمرارية واجهة الصدارة السياسية العربية والإقليمية لمصر ،والتي يتعامل ويتفاعل معها في المقام الأول قوى العالم الخارجي سعياً إلى حل المعضلات السياسية بما يحفظ لتلك القوى مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية بالمنطقة العربية وفي إقليم الشرق الأوسط .وانطلاقاً من ذلك فإن التحرك المصري من خلال أدواتها الدبلوماسية يكون حثيثاً لمقاومة كل ما من شأنه التأثير سلباً على دور مصر القائد ، ولمقاومة كل ما قد يعترض أو يتعارض مع الريادة العربية والإقليمية لمصر.

فالوضع الأمثل لأي سياسة خارجية لدولة من الدول المتوسطة، هو أن تكون فاعلة في الإطار الجغرافي – الإقليمي المحيط بها، والذي يمثل المجال الحيوي لحركتها، وذلك من خلال دور تمارسه، ويرتبط نطاق هذا الدور بعناصر قوة الدولة، وحجم مصالحها الخارجية، ونمط علاقاتها بالدول الأخرى، وطبيعة المرحلة التاريخية، ومدركات قياداتها السياسية بشأن هذا الدور ، واستناداً إلى هذه العوامل، تمتلك الدولة القدرة على التأثير في التفاعلات الإقليمية المحيطة بها، أو المتصلة بشؤونها، ولا يهدف الدور إلى مجرد الحصول على مكانة سياسية إقليمية متميزة، بصورة تدعم قدرة الدولة على تحقيق مصالحها الأساسية، وتفرز قدراً أقل من التحديات أو التهديدات لتلك المصالح.

وبالنسبة لمصر ، فإن لها دوراً إقليمياً لا يمكنها – بحكم ثقلها وموقعها وتاريخها – أن تتنازل عنه ، أو تتهاون بخصوصه ، حتى لو كان يحملها بعض الأعباء ، وأن لها دوائر حركة يجب العمل دائماً على الحفاظ على توازنها وإزالة التناقضات المستمرة فيما بينها ، مع القيام <u>بفتح دوائر جديدة</u> إذا ما كانت هناك مبررات أو حاجة للقيام بذلك ، كما أن مصر هي المسؤولة بشكل ما – بمشاركة الأطراف الأخرى – عن طرح أهم التحديات الدولية والإقليمية القائمة ، أو التي يجب الاهتمام بها في دوائر تحركها ، ومحاولة إيجاد صيغ وتصورات لكيفية التعامل معها ، كالتحديات الخاصة بتزايد الاتجاه العالمي إلى إقامة تكتلات اقتصادية في ظل الدور المتصاعد للقوى الاقتصادية على المستوى الدولي والتحديات الخاصة ببروز أهمية التكنولوجيا في التطورات العالمية ، وظهور سباق عالمي – احتل أحياناً مكان سباق التسلح – لامتلاك أسباب العلم والمعرفة وتسخيرها لخدمة اقتصاد المجتمع والدولة ، إضافة إلى ما يتصل بالتعامل مع المشكلات والنزاعات الإقليمية والدولية .

ويعرض هذا الفصل لمتغيرين كان لهما تأثير سلبي على الدور الريادي المصري عربياً وإقليمياً ، المتغير الأول هو تطورات الصراع العربي- الإسرائيلي وصولاً إلى مؤتمر مدريد للسلام وتداعياته ،أما المتغير الثاني فهو مدلولات تصعيد التعاون الإقليمي الأوروبي – المغاربي فيما عرف بصيغة (٥+٥) . فلقد مثل هذان المتغيران تحد للدور

المصري القائد" ومن هذا المنطلق فإن التحرك المصري إقليميا نحو تفعيل دائرتها المتوسطية خلال حقبة التسعينيات، يمثل – على الأقل – استجابة لهذين المحددين إقليمياً .

إن كل دولة وهي ترسم لنفسها دوراً إقليمياً أو دولياً بدرجة أو بأخرى ، فإن حجم هذا الدور وطبيعته ، وحدوده ، بل وفاعليته ، يتوقف على مجموعة من الدوافع ، وتتمثل في مدى توافر منطلقات أساسية لا غنى عنها في ممارسة الدور والتي يراها كثيرون ، وقد يتم الاتفاق معها بدرجة نسبية في ضوء الظروف والمتغيرات الإقليمية والدولية ، وهذه المنطلقات تتمثل في ثوابت الجغرافيا حيث الموقع الجيوبوليتيكي، وثوابت التاريخ حيث نشأة الحضارة وحركتها وانتشارها وتراكم الدور التاريخي للدولة. كما يندرج تحت هذه المجموعة أيضاً طموحات وتصورات صناع القرارات في هذه الدولة أو تلك ، من حيث مدى رغبتهم وميولهم لتكوين إمبراطوريات من عدمه[(١)].

ونتيجة لذلك فإن الدور الإقليمي لمصر لم يكن وليد المصادفة بل هو نتاج التفاعل بين عوامل موضوعية (الجغرافيا والتاريخ والثقافة) وأخرى هيكلية (الديموجرافيا والجهاز السياسي – الدبلوماسي والقدرة العسكرية) ، فمصر تملك حجماً جغرافياً كبيراً يعطيها ميزة العمق الاستراتيجي الذاتي فضلاً عن موقعها الاستراتيجي في قلب العالم والذي جعل منها حلقة الاتصال بين المشرق والمغرب ، هذا إلى جانب ثقلها البشري وإمكاناتها الاقتصادية والعسكرية وقدراتها العلمية والتكنولوجية ، وتماسك بنيانها المجتمعي ، وعمق تجربتها التاريخية والحضارية ، كلها عوامل ساهمت في تدشين وتأكيد المركز القيادي لمصر إقليمياً [(٢)].

ففيما عدا مراحل الوجود الاستعماري العسكري المباشر في مصر والمنطقة العربية ، كان الدور الإقليمي لمصر في تلك المنطقة قائماً ومستمراً ، بل وفاعلاً في كثير من الأحيان ، ولقد مثل ذلك الدور بعداً رئيسياً من أبعاد السياسة الإقليمية في المنطقة سواء حددت بالمنطقة العربية أو بمنطقة الشرق الأوسط[(٣)].

وبتحليل الرؤى الإدراكية المختلفة لصناع القرار في مصر وبالتحديد شخص رئيس الدولة خلال فترة حكمة والتي يبرز من خلالها إدراكهم لدور مصر في النسق الدولي ، يتضح أن رؤية الرئيس (جمال عبد الناصر) خلال الفترة ٥٣– ١٩٥٦ لدور مصر الدولي قد تمحورت حول الدور الاستقلالي الإيجابي[(٤)]. في حين تركزت رؤية عبد الناصر لدور مصر خلال الفترة ١٩٥٧–١٩٦٧ في دور الاستقلال النشيط ، وعدم الانحياز ، وصنع السلام ،

---

(١) د. جمال زهران ، " تأثير العوامل الخارجية على الدور الإقليمي لمصر " في ، د. عبد المنعم المشاط (محرر) ، الدور الإقليمي لمصر في الشرق الأوسط ، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩٥) ، ص ص١١٣–١١٤.

(٢) د. حسين توفيق، "دور مصر في النظام الإقليمي العربي بعد قمة عمان نوفمبر ١٩٨٧" في ، أحمد يوسف أحمد (محرر) ، سياسة مصر الخارجية في عالم متغير ، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، ١٩٩٠) ، ص ص ٧٠٣– ٧٠٤ .
وانظر أيضاً: د. مصطفي علوي، "الشرق أوسطية ودور مصر الإقليمي" في: د. نادية محمود مصطفي (محرر)، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣٠.

(٣) د. مصطفي علوى ، " الشرق أوسطية ودور مصر الإقليمي " في ، د. نادية محمود مصطفي (محرر) ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣١٣.

(٤) د. محمد السيد سليم ، التحليل السياسي الناصري (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، ١٩٨٣) ص ص١٠٣:١٠٥.

بينما الدور العربي الرئيسي لمصر هو دور المحرر ، والمدافع عن الأمن العربي والمحقق للتكامل الإقليمي العربي[(١)]. ولقد أوضح تحليل الخريطة الإدراكية للرئيس السادات لدور مصر الدولي والإقليمي ، تصدر دور صانع السلام لمصر، ودور الاستقلال النشيط ، ودورها في التكامل الإقليمي[(٢)]. وقد أوضحت إحدى الدراسات التي حللت الخريطة الإدراكية للرئيس مبارك رؤيته لدور مصر الدولي والإقليمي خلال الفترة م ١٩٨١– ١٩٩١ أنه تمحور حول عدد من الأدوار جاء في مقدمتها دور الاستقلال النشيط وتبني عدم الانحياز[(٣)].

ومما سبق يتضح أنه على الرغم من تباين الظروف والأحداث بين كل فترة وأخرى سواء من فترة الرئيس عبد الناصر أم في فترة الرئيس السادات أم في فترة الرئيس مبارك ، والتي لازلنا نعايش جزءاً منها حتى الآن ، إلا أن التحليل العلمي للخريطة الإدراكية لكل منهم يشير إلى وجود إدراك حقيقي لأهمية الدور المصري في النظام الدولي وعلى المستوى الإقليمي ، ولكن قد تختلف ملامح وحدود هذا الدور، وقد تختلف الآليات والأساليب، ولكن يبقى الجوهر في أن مصر لابد أن يكون لها دور "***الدولة القائد***" على المستويين العربي والإقليمي[(٤)].

وفي هذا الإطار ، فإنه سيتم التطرق إلى متغيرين مثلا تحدياً مباشر أ- وربما غير مباشر – للدور المصري القائد عربياً وإقليمياً، وكان لهما القوة الدافعية الإيجابية في التحرك المصري نحو تفعيل الدائرة المتوسطية في التسعينيات.

المتغير الأول: تطورات الصراع العربي – الإسرائيلي وتداعيات انعقاد مؤتمر مدريد الدولي للسلام ١٩٩١

لا يوجد اختلاف على أن مصر مارست دور "الدولة القائد" في النظام الإقليمي العربي منذ بداية تبلور هذا النظام حتى عام ١٩٦٧، فهي التي كانت تبادىء وتتحرك وترسي قواعد اللعبة الإقليمية وتحدد جدول الأعمال العربي، ولقد سلمت الدول العربية بالدور القيادي لمصر ، بالرغم من الحساسيات والتوترات التي سببها هذا الدور النشط لبعض النظم العربية التي رأت فيه تهديداً لوجودها ذاته ، وفي إطار إيمان القيادة السياسية المصرية بوضعية مصر القيادية في دائرتها العربية والإقليمية ، مارست عدة أدوار عكست مجملها مجموعة من المسؤوليات المصرية وإزاء العالم العربي ، على رأسها دور الدفاع والحماية والدور التحريري ، والدور

(١) المرجع السابق ، ص ص ١٧٤-١٧٩.

(٢) د. جمال على زهران ، السياسة الخارجية لمصر ١٩٧٠: ١٩٨١ (القاهرة: مكتبة مدبولي ، ١٩٨٧) ص ص ١٢١-١٣٧

(٣) د. جمال زهران ، " تأثير العوامل الخارجية على الدور الإقليمي لمصر" ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٨.

(٤) المرجع السابق ، ص ص ١٠٨-١٠٩

التوحيدي ، وأخيراً الدور التنموي(١).

وقد شهد دور "الدولة القائد" لمصر أصدق ترجمة سلوكية له في قيام مصر بتبني ورعاية ثم قيادة القاطرة العربية لمواجهة ما اصطلح على تسميته في القاموس العربي " الصراع العربي – الإسرائيلي " .

وعلى الرغم من واقع استمرار احتلال إسرائيل لأجزاء من الأراضي العربية في كل من سوريا ولبنان ، إلا أن المشكلة الفلسطينية باعتبارها حجر الزاوية في نشأة الصراع العربي– الإسرائيلي تمثل جوهر هذا الصراع والجزء الأكبر والأهم منه ، حتى أنه إذا ما أطلق لفظ الصراع العربي – الإسرائيلي في الأوساط السياسية والدبلوماسية والإعلامية في مصر أنصرف الذهن إلى المشكلة الفلسطينية وتطورات الأوضاع بشأنها(٢). وتتحدد السياسة المصرية إزاء الصراع العربي – الإسرائيلي ممثلاً في المشكلة الفلسطينية في العمل على تسوية هذه المشكلة وما يرتبط بها أو يترتب عليها من قضايا ومشكلات فرعية بالطرق السلمية (٣).

ويمكن القول ، بادئ ذي بدء بأنه منذ البدايات الأولى لتوارد اليهود على فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين وما أعقب ذلك من صدور قرار الأمم المتحدة رقم(١٨١ لسنة١٩٤٧) بخصوص تقسيم فلسطين إلى دولتين إحداهما يهودية والأخرى عربية ، ثم إعلان قيام دولة إسرائيل رسمياً في مايو ١٩٤٨، منذ ذلك الحين وحتى الآن ، أصبح الصراع العربي – الإسرائيلي يحظى باهتمام الدبلوماسية المصرية ويشغل حيزاً ليس بالهين في السياسة الخارجية المصرية ، فالوجود الإسرائيلي في فلسطين وما صاحبه وما أرتبط به من حديث الساسة اليهود عن التصور الصهيوني للوجود العبري في منطقة الشرق الأوسط ، قد جعل السياسة العربية ، بما في ذلك السياسة المصرية تنظر إلى الصراع مع إسرائيل بوصفه صراعاً مصيرياً لا يقبل التعايش ويرفض لغة الحوار لأن منطقه الأساسي هو إلغاء الكيان الذاتي للخصم ، فالصراع في هذا الشأن صراع حول الشرعية ، شرعية الوجود ، ومن ثم فهو تعبير عن المباراة الصفرية (Zero Sum Game) ، ومن ناحية أخرى ، فقد ارتبط وصف الصراع العربي – الإسرائيلي في الأوساط الفكرية والسياسية العربية بأنه صراع حضاري يضع الحضارة العربية والإسلامية في موضع التحدي والمواجهة وإثبات الذات(٤).

ومن هذا المنطلق بادرت السياسة الخارجية المصرية منذ البواكير الأولى لتفجر الصراع العربي –الإسرائيلي برفض الكيان الإسرائيلي الدخيل في المحيط العربي ،مؤكدة على أن الوجود اليهودي في فلسطين بقدر ما يمثله من وجود غير قانوني وغير مشروع ،فإن استمراره ينطوي على خطر بالغ وتحد سافر

---

(١) د. حسين توفيق، مرجع سبق ذكره ، ص٧٠٣.

(٢) د. أحمد عبد الونيس ، " انعكاسات حرب الخليج على السياسة المصرية إزاء الصراع العربي – الاسرائيلي" في ، د. مصطفي علوي (محرر)، حرب الخليج والسياسة المصرية (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩٢) ص ١٢١، ص١٣١.

(٣) المرجع السابق ، ص ١٢١

(٤) المرجع السابق ، ص ص ١٢٣-١٢٤.

للأمن القومي العربي،واستمرت السياسة المصرية على موقفها الثابت من حيث رفض الاعتراف بإسرائيل وفرض سياسة المقاطعة الاقتصادية إزاءها بل وإزاء الدول والشركات الأجنبية التي يثبت تعاملها مع إسرائيل[(١)]. واستمرت مصر تحمل على عاتقها عبء وتبعات الصراع العربي – الإسرائيلي من منطلق أنها " الدولة القائد" في النظام العربي حتى عام ١٩٦٧م . إلا أنه منذ ذلك التاريخ وخلال الحقب الثلاث الأخيرة لعهود الرؤساء عبد الناصر والسادات ومبارك ، وتحت وطأة تأثير مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية ، تعرض الدور القيادي العربي والإقليمي لمصر للتغير ، حيث شهد هزات متكررة أفضت إلى تراجعه نسبياً وبطبيعة الحال كان لهذا الوضع مدلولاته الخاصة على الدور المصري في حل الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

فقد استمر الدور القيادي لمصر على المستوى الإقليمي العربي ودول العالم الثالث وعلى المستوي الأفريقي أيضاً ، طوال الخمسينيات والستينيات حتى تعرض للانتكاسة الشهيرة بتعرض مصر لهزيمة يونيه ١٩٦٧، فقد كانت الهزيمة بمثابة هزة قوية للنظام المصري بأيديولوجيته ومؤسساته وسياساته وزعامته ، فكانت محصلة كل ذلك هي انحسار الدور القيادي لمصر[(٢)]. وكانت فترة السنوات الثلاث (١٩٧٠-١٩٧٣) بمثابة فترة انتقالية وامتداد لفترة التقوقع والاضمحلال للدور المصري بعد هزيمة ١٩٦٧ . وبدأ الدور المصري يعود مرة أخرى لموقع القيادة إقليمياً في الفترة من ١٩٧٣-١٩٧٧ ، حيث تدعم هذا الدور بعد انتصار أكتوبر ١٩٧٣ والاتجاه إلى استثمار نتيجة هذا الانتصار العربي بقيادة مصر في إحياء وتدعيم الدور القائد لمصر عربياً وإقليمياً[(٣)].

وكان للدور المصري الذي تراجع عن القيادة والصدارة والنفوذ والمكانة بسرعة نتيجة تكتل غالبية الدول العربية ضد مصر، بل وغالبية دول عدم الانحياز ، والمؤتمر الإسلامي ، أي تكتل دول العالم الثالث ضد مصر، وذلك بسبب القرار الذي أتخذه الرئيس السادات بزيارة إسرائيل عام ١٩٧٧ [(٤)]. فلقد أخذت العلاقات المصرية – الإسرائيلية تشهد منذ أواخر السبعينيات وبالتحديد منذ إبرام معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية في عام ١٩٧٩، انفراجاً أرجعه البعض إلى أسباب عديدة ومتنوعة أهمها الاختلال الحاصل في ميزان القوي بين العرب وإسرائيل لصالح الأخيرة ،ورؤية القيادة السياسية في مصر لحقيقة العلاقات القائمة بين القوى الكبرى وإسرائيل ، إلى غير ذلك من الأوضاع والتطورات الدولية والإقليمية والمحلية بما في ذلك الأوضاع الاقتصادية داخل المجتمع المصري [(٥)]. وقد كان من الطبيعي أن ينعكس مثل هذا التحول الجوهري في العلاقات المصرية – الإسرائيلية على موقف مصر من تسوية المشكلة الفلسطينية ، وعلى دور مصر القائد عربياً ، حيث اختفي الإجماع

---

(١) المرجع السابق ، ص ص ١٢٠- ١٢٣.

(٢) د. جمال زهران ، " تأثير العوامل الخارجية على الدور الإقليمي لمصر " ، مرجع سبق ذكره ، ص١١٠.

(٣) لمرجع السابق ، ص ١١١ وأنظر أيضاً : د. حسين توفيق ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٠٤

(٤) د. حسنين توفيق ، مرجع سبق ذكره ، ٧٠٥.

(٥) د. أحمد عبد الونيس ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٢٠-١٢٤.

العربي على التسليم بالدور القيادي لمصر، وفي هذا الإطار ترى مصر أنه بقدر ما يمثله التحول الجوهري الحادث في علاقاتها بإسرائيل من قيود على حركة السياسة المصرية وتحديد مواقفها إزاء قضايا الصراع العربي_الإسرائيلي،فإن مثل هذا الوضع الجديد ينطوي في الوقت ذاته على إمكانات للاتصال والحوار المباشر بينها وبين إسرائيل ، مما يمهد السبيل ويساعد على تهيئة الفرص أمام حل هذه القضايا بالطرق السلمية دون أن ينطوي ذلك على التفريط في الحقوق العربية ، ورجحت القيادة السياسية المصرية البديل السلمي لتسوية قضايا الصراع العربي- الإسرائيلي ، وإعمال القواعد ذات الصلة بتطبيق الشرعية الدولية إزاء القضايا المعنية ، وعلى وجه التحديد قراري ١٩٧٣/١٩٦٧،٣٣٨/٢٤٢ الصادرين عن مجلس الأمن ، فضلاً عما تنطوي عليه معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية عام ١٩٧٩ من إمكانات إيجابية للتحرك المصري على طريق تحقيق التسوية العادلة والشاملة لهذه القضايا [(١)].وبمجيء الرئيس مبارك وجد أنه من الضروري أن ينتهج نهجاً متوازناً في السياسة الخارجية المصرية ، وأن يعود الدور المصري القائد إلى نشاطه وحيويته واستقلاليته ، حتى لو كانت بدرجة نسبية أقل . وتوجهت السياسة المصرية نحو العرب بهدف إلغاء الحصار والقطيعة التي كانت مفروضة على مصر منذ أيام السادات ، وساعد على عودة العلاقات المصرية – العربية زيادة اهتمام مصر التدريجي في عهد الرئيس مبارك بقضايا ومشكلات العالم العربي وتزايد إحساس الكثير من الدول العربية بالعجز والتردي بدون مصر [(٢)].

ومما سبق يتضح التأثير الجوهري والمضموني الحاسم لرأس الدولة المصرية في رؤى وحركيات وطبيعة دور *الدولة القائد* لمصر عربياً ، وانطلاقاً من فوارق وفواصل موضوعية وحقيقة يمكن التمييز ما بين ثلاث حقب رئيسية مفصلية واضحة التباين ، تشكل في مجملها وتفاعلاتها بناء السياسة الخارجية العربية لمصر منذ سنة ١٩٥٢ ، ألا وهي الحقبة الثورية (١٩٥٢–١٩٦٧) ، ثم الحقبة البراجماتية (١٩٦٧– ١٩٨١) ثم الحقبة الاعتدالية التوسطية من سنة ١٩٨١ وحتى الآن.

وقد ارتكزت السياسة الخارجية العربية لمصر في الحقبة الثورية على ثلاثة محاور ارتكازية هي قضايا الاستقلال الوطني في العالم العربي ، ثم محاولات الوحدة القومية العربية ، ومواجهة إسرائيل لحل القضية الفلسطينية ، فلقد لعبت السياسة المصرية دوراً أساسياً في إنهاء الاستعمار التقليدي في أرجاء العالم العربي منذ قيام ثورة ١٩٥٢ وحتى ١٩٦٧ ، وبرز هذا الدور المصري التحريري في كل من السودان وشمالي أفريقيا وفي شرق وجنوبي شبه الجزيرة العربية ، وفيما يتعلق بمجالات الوحدة العربية بشتى تدريجاتها الشكلية وصيغها التنظيمية ، كان لمصر عبد الناصر وسياساتها العربية دور الريادة المطلق ، كذلك ركزت مصر فعالياتها الشاملة

(١) المرجع السابق ص ص ١٢٤ –١٢٥

(٢) د. أحمد يوسف أحمد ، " الأستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية للرئيس مبارك" ، السياسة الدولية ، عدد ٦٩ ، يوليو ١٩٨٢ ، ص ص١٠٥-١٣٢

الوطنيـة في حـربين خاضـتهما ضـد إسـرائيل [1]. ولقـد عكـست الـسياسة العربيـة لمـصر خـلال حقبـة المرونـة البراجماتية (ما بعد النكسة ١٩٦٧ وحتى نهاية عهد السادات) حقيقة تناقضيه ذات وجهين ، وجه تعاوني إيجابي حتى أواسط الحقبة، ووجه تصارعي متشدد في أواخرها ، فلقد كان عقد السبعينيات مرحلة انتقالية حادة في السياسة العربية لمصر ما بين أقصى درجات التنسيق العربي ممثلاً في حرب أكتوبر ١٩٧٣، وأشد درجات التمزق والتشدد العربية ممثلاً في أثر الصلح الانفرادي المصري مع إسرائيل.وتأتي الحقبة الثالثة منذ سنة ١٩٨١، وحتى الآن في السياسة العربية القومية لمصر برؤية اعتدالية توسطية ما بين مستلزمات المثالية العربية القومية الوحدوية الشاملة التي سارت في الحقبة الثورية الأولى ، ومقضتيات المواءمة المرنة ، واعتبارات الواقعية العملية والوجهة الوظيفية المصلحة الوطنية المصرية التي غلبت على سياسات النظام المصري خلال السبعينيات [2]. وأرسيت هذه الرؤية الاعتدالية التوسطية للسياسات العربية لمصر على دعامتين أساسيتين ، أولهما التردي الذي لحق بعملية التسوية السليمة للصراع العربي – الإسرائيلي وأثره في تجميد قنوات التطبيع المصري – الإسرائيلي ، وثانيهما وهي ترتبط بالدعامة الأولى وتترتب عليها وهي عزم القيادة المصرية والنظام المصري على استعادة موقع القلب الذي احتلته مصر طبيعياً واستراتيجياً وسياسياً وثقافياً في هذه المنطقة من العالم على مر التاريخ القديم والوسيط والحديث والمعاصر ، هذا مع إدراك عميق لدي القيادة والرأي العام في مصر حالياً بأن خصائص الدولة المصرية أصبحت تختلف في الأونه الحاضرة اختلافاً بيناً عن خصائص "الدولة الربان" أو " الدولة القائد" التي أدار بها عبد الناصر دفة سياسات مصر العربية [3].

إلا أن دور *الدولة القائد* مصرياً قد بدأ يتأثر بفعل بعض المتغيرات ، فقد تضافرت مجموعة من التحديات الداخلية والخارجية والتي أدت إلى تعرض الدور القيادي لمصر للحصار والانحسار ، وتجمعت طائفة من الحوافز ، بعضها داخلي وبعضها خارجي ، تسهم في تهديد مكانة مصر ودورها القائد والمتميز داخل المنظومة العربية والإقليمية .

فإذا كانت القيادة الإقليمية" تصور واقتناع من جانب ، وقدرات من جانب ثان ، وفاعلية من جانب ثالث، وغياب أطراف منافسة من جانب رابع ، فإن مصر تعاني من قصور ومشكلات في معظم المقومات السابقة.ففيما يتعلق بالقدرات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية التي يتطلبها الدور القيادي ، فهناك ضمور نسبي في بعض قدرات مصر الأساسية ، فهي تعاني من تفاقم المشكلة الاقتصادية (الديون ، التبعية ، ارتفاع الأسعار ،

---

(١) د . نازلي معوض أحمد ، " التحرك المصري في أزمة الخليج الثانية : الثابت والمتغير في الدور العربي لمصر " في ، د . أحمد الرشيدي (محرر) ، الانعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج ، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسة ، ١٩٩١)، ص ص ٤٠٣-٤٠٤

(٢) د. نازلي معوض أحمد ، "الدور المصري في السياسات العربية التراعات والتسويات" في ، د. عبد المنعم المشاط (محرر) ، مرجع سبق ذكره ص ص ١٤٧-١٤٨ . وأنظر أيضاً: صلاح بسيوني ، " اشكاليات السياسة الخارجية المصرية " أوراق الشرق الأوسط ، العدد ١ ، نوفمبر ١٩٩٠ ، ص ص ٥-٨

(٣) د. نازلي معوض أحمد ، " الدور المصري في السياسات العربية : التراعات والتسويات " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص١٤٧- ١٤٨

البطالة، التضخم،...) رغم تقدم خطوات الإصلاح الاقتصادي بها ، كذلك هناك بعض المشكلات والتساؤلات حول الوضع العسكري المصري ، حيث تشير بعض التقارير إلى أن مصر لم تعد تتميز بتفوق حقيقي على بعض الدول العربية ولا سيما سوريا والعراق ، ناهيك عن التفوق العسكري النوعي الساحق في ميزان القوة العسكرية المصرية - الإسرائيلية لصالح الأخيرة [١]. كما أن التغيرات التي يشهدها النظام الدولي في الوقت الراهن والمتمثلة في انتهاء الحرب الباردة بمفهومها التقليدي ، ولم يمض عام ١٩٩١، إلا وشهد في نهايته انتهاء كيان الاتحاد السوفيتي كقوة كبري منافسة للولايات المتحدة واختزاله في دولة روسيا الاتحادية التي ورثت الكيان القانوني دون أن يكون لها نفس الدور الدولي الفعال للاتحاد السوفيتي والذي كان نداً للولايات المتحدة ، وقد أسهم ذلك في تضيق فرصة حرية الحركة أمام دول العالم الثالث عموماً ومن بينها مصر[٢]. كما شكل قيوداً على بعض الأطراف التي يمكن أن تكون فاعلة في النظم الإقليمية كمصر في النظام العربي[٣]. وإذا كان وضع مصر في النظام الإقليمي العربي ، وخاصة منذ منتصف السبعينيات ، قد أبعد مصر عن احتلال موقع الصدارة وتمتعها بمركز الدولة الكبرى في نطاق النظام العربي والإقليمي ، وبحيث توارى الإجماع العربي الذي كان متحققاً بصدد الدور القائد لمصر في التعامل مع القضايا والتحديات التي تواجه العالم العربي ، وعلى رأسها قضية الصراع العربي - الإسرائيلي ، إذا كان ذلك كذلك ، فقد وقعت أزمة الخليج في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ في مناخ يشهد تراجعاً نسبياً للدور القيادي المصري عربياً وإقليمياً [٤]. ناهيك عما مثله الغزو العراقي للكويت في أغسطس ١٩٩٠ من تحد للدور المصري المتميز والمؤثر في المجموعة العربية وهو ما جعلها تأخذ موقفاً سريعاً ضد العراق ، وقد اعترف الرئيس مبارك بهذا التهديد العراقي لمكانة مصر في أحد تصريحاته حيث قال : "إن الهدف العراقي كان يتمثل في السيطرة على بترول المنطقة للسيطرة على الوطن العربي بالكامل ليصل في النهاية إلى السيطرة على مصر بكل شيء فيها وانتزاع الزعامة منها" [٥].ويشير تصريح الرئيس مبارك إلى أن مسألة الغزو العراقي للكويت كان يعكس بروز قوة إقليمية يمكن أن تهدد مكانة مصر الإقليمية[٦].

ويمكن القول بادئ ذي بدء ، بأنه بقدر ما كانت حرب الخليج الثانية وما تشكله من تحد - صريح ومباشر وخطير - بالنسبة لحركة السياسة المصرية في نطاق نظامها الإقليمي بصفة عامة ، وبالدرجة التي كانت تتصاعد بها

(١) د. حسنين توفيق ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٧١٦- ٧١٨

(٢) د . جمال زهران ، " تأثير العوامل الخارجية على الدور الإقليمي لمصر " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣١

(٣) د . حسنين توفيق ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٧٢٠- ٧٢١

(٤) د. أحمد عبد الونيس ، مرجع سبق ذكره ص ص ١٣١ - ١٣٤

(٥) الأهرام ، ٢٨ سبتمبر ١٩٩٠

(٦) د . جمال زهران ،" تأثير العوامل الخارجية على الدور الإقليمي لمصر" ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٤

الأزمة في حدتها وتتعقد سبل تطويقها واحتوائها وتتعاظم آثارها وتداعياتها الحالة والمتوقعة ، بقدر ما كان التحرك المصري إزاء هذه الأزمة سريعاً في أدائه متنوعاً ومتدرجاً في صوره وأشكاله ، بل ودوافعه ومنطلقاته (١).

وغني عن البيان أنه إذا كانت الدبلوماسية المصرية إزاء قضايا الصراع العربي - الإسرائيلي وبالتحديد إزاء المشكلة الفلسطينية تتحدد في نطاقها وأشكال حركتها بالعديد من العوامل والمتغيرات والتي يأتي في مقدمتها ذلك التحول الجذري في العلاقات المصرية - الإسرائيلية منذ نهاية السبعينيات ، إلا أنه منذ اتفاقية "كامب ديفيد" ١٩٧٨ وحتى الفترة السابقة مباشرة على وقوع الغزو العراقي لدولة الكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ ، والسياسة المصرية على موقفها السالف الإشارة إليه بصدد المشكلة الفلسطينية والقضايا الفرعية المرتبطة بها ، فأعلنت وبشكل صريح التأكيد على ضرورة تمكين الشعب الفلسطيني من مباشرة حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة بطريقة سليمة ، واستنكرت بشدة ممارسات إسرائيل القمعية في الأراضي المحتلة (٢). إلا أن وقوع الغزو العراقي لدولة الكويت واحتلال العراق لكامل الأراضي الكويتية في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ ، قد أدى إلى تراجع نسبي مؤقت في الأهمية النسبية للقضية الفلسطينية في خريطة أولويات التحرك الدبلوماسي المصري، إلى الحد الذي وجدت فيه قناعة لدى القيادة السياسية في مصر بإرجاء سعيها على طريق حل القضية الفلسطينية إلى ما بعد الانتهاء من أزمة / حرب الخليج على أن تعطى الأولوية بمجرد انفراج هذه الأزمة . ولعل هذا المعنى هو ما أشار إليه الرئيس مبارك في حديثه لمحطة التلفاز الأمريكية C.N.N في ١١ يناير ١٩٩١ حيث قال : " إن أزمة الخليج أبعدت القضية الفلسطينية عن مركز الاهتمام ، ولكن لابد من التفرغ للقضية الفلسطينية بعد انتهاء موضوع الكويت "(٣) . كذلك فقد أكد الرئيس مبارك على " أن القضية الفلسطينية هي موضع اهتمام القيادة المصرية وأنها سوف تكون على رأس قائمة الأولويات بعد انتهاء أزمة الخليج" (٤).

وفي كلمته التي ألقاها في ندوة المعهد الدبلوماسي بوزارة الخارجية حول حرب تحرير الكويت ، أكد الدكتور (بطرس غالي) وزير الدولة للشئون الخارجية آنذاك " أن مصر تولي اهتماماً كبيراً بالقضية الفلسطينية وأنها سوف تبدأ تحركاً لحل هذه القضية بعد انتهاء حرب تحرير الكويت" (٥).

---

(١) د . نازلي معوض أحمد ، "التحرك المصري في أزمة الخليج الثانية : الثابت والمتغير " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨٥ . وأنظر أيضاً : د. أحمد عبد الونيس ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٣١- ١٣٤

(٢) د . أحمد عبد الونيس ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٣١ - ١٣٤

(٣) المرجع السابق ، ص ص ١٣٥ - ١٣٦ . وأنظر : موقف مصر من أزمة الخليج (تقرير) ، القاهرة ، الهيئة العامة للاستعلامات ، أبريل ١٩٩١ ، ص ٢٦٢

(٤) المرجع السابق ، ص ٢٦٢

(٥) الأهرام في ، ٢٥ديسمبر١٩٩٠

وعلى الرغم من أن الأهمية النسبية للقضية الفلسطينية – من زاوية العمل على تسويتها – قد تراجعت نسبياً على خريطة أولويات السياسة المصرية نتيجة أزمة الخليج واندلاع العمليات العسكرية ضد العراق ، إلا أن مصر قد حرصت أثناء ذلك كله على إدانة الممارسات الإسرائيلية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة ، حيث استغلت إسرائيل انشغال المجتمع الدولي بحرب الخليج وقامت بتشديد سياسة القمع ضد الفلسطينيين وفرض حظر التجول الأمر الذي منع أكثر من مليون ونصف مليون فلسطيني من مغادرة منازلهم وأفقدهم مصدر رزقهم ، وارتكبت سلطات الاحتلال الإسرائيلي مذبحة الأقصى التي راح ضحيتها أكثر من عشرين شخصاً من الفلسطينيين (١).وفي هذا الإطار قامت وزارة الخارجية المصرية باستدعاء السفير الإسرائيلي بالقاهرة وأبلغته بطلب مصر بضرورة رفع المعاناة عن الفلسطينيين بالأراضي المحتلة وإنهاء حالة حظر التجول المفروض عليهم (٢). كذلك فقد أكد الدكتور (بطرس غالي) وزير الدولة للشؤون الخارجية آنذاك في كلمته التي ألقاها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٤ أكتوبر ١٩٩٠ على أنه " على الرأي العام العالمي ألا يفصل عما تفعله إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة من تطبيق للعقوبات الجماعية وهدم المنازل والإجراءات التعسفية التي تفرضها إسرائيل في الأراضي المحتلة ، وترحيل النساء الفلسطينيات وأطفالهم فضلاً عن استمرار تدفق المهاجرين اليهود السوفييت إلى إسرائيل وتوطينهم في الأراضي العربية المحتلة"(٣) .

فعلى المستوى الإقليمي، ولدت أزمة وحرب الخليج تحولات جوهرية في مجمل البيئة الإستراتيجية الإقليمية ، وامتدت هذه التحولات إلى كافة قضايا الأمن والسلم في منطقة الشرق الأوسط ، ومن ثم كان من الطبيعي أن تبلور السياسة المصرية مواقف محددة إزاء كافة تلك القضايا ، لاسيما قضايا التسوية السلمية للصراع العربي – الإسرائيلي والأمن الإقليمي والحد من التسلح ، ففيما يتعلق بعملية التسوية السلمية للصراع العربي – الإسرائيلي ، فإنه على الرغم من أن مصر قد رفضت المبادرة المقدمة من جانب العراق في الثاني عشر من أغسطس ١٩٩٠ لحل أزمة الخليج والمتمثلة في الربط بين كافة حالات الاحتلال في المنطقة وخاصة احتلال العراق للكويت والاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية ، فيما يتعلق بمواجهة المجتمع الدولي لهما في وقت واحد وبطريقة متزامنة ، إلا أن السياسة المصرية انطلقت من أن الشرعية الدولية التي وقفت ضد الغزو العراقي للكويت ينبغي أن تعمل أيضاً على استيعاب باقي مكونات الموقف الإقليمي في الشرق الأوسط بكل أبعاده ، وفي مقدمتها الصراع العربي – الإسرائيلي ، حتى تضعه في إطاره الصحيح في سياق حركة العالم المعاصر تحقيقاً للعدالة وإرساءً للشرعية (٤). ذلك أنه ليس من المنطقي أو المعقول ، وقد أعطيت الأولوية في ذلك لإنهاء

(١) الأهرام في ، ٢٣مايو ١٩٩١و ٢ ، ١٤يونيو١٩٩١ ، وانظر أيضاً: د. أحمد عبد الونيس ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٣٩ – ١٤٠

(٢) الأهرام في ، ٦أبريل ١٩٩١

(٣) أحمد عبد الونيس ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٤٠-١٤١

(٤) التقرير الإستراتيجي العربي لسنة ١٩٩١ ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٢ ، ص ٤٦٠.

الاحتلال العراقي لدولة الكويت أن تكون ثمة ازدواجية في تطبيق القانون الواحد على وضعين أو حالتين تجمعهما طبيعة واحدة . فإذا كانت الجماعة الدولية قد رفضت ربط انسحاب القوات العراقية من الكويت بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ، فإنه يجب أن يؤخذ ذلك بعين الاعتبار ، إذ يستند كل من القرار رقم (٢٤٢) الصادر في نوفمبر ١٩٦٧ و القرار رقم (٦٦٠) الصادر في ٢ أغسطس ١٩٩٠ إلى المبدأ القانوني ذاته ألا وهو عدم الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة [١]. وفي نفس الوقت ، أكدت مصر على أن عملية إحلال السلام في الشرق الأوسط تستوجب وقفاً فورياً لكافة الممارسات والسياسات العدائية من جانب إسرائيل، والشروع في إجراءات جادة لبناء الثقة المزعزعة لدى مختلف الأطراف حتى تقوم عملية السلام في جو مناسب [٢].

وفي خضم أزمة الخليج ، تقدمت الولايات المتحدة بما هو أشبه " بالصفقة " إلى الدول العربية ، حيث سارعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعلان التزامها القاطع بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية ، فور الانتهاء من تحرير الكويت ، وذلك في إطار تسوية سياسية شاملة وفقاً لقواعد الشرعية الدولية ، وأقنعت بذلك حلفاءها العرب والأوروبيين ، فضلاً عن الاتحاد السوفيتي آنذاك والصين واليابان الذين أعلنوا – بدورهم – ضمانهم لهذا التعهد الأمريكي ، وكان ذلك في مقابل موافقتهم مع الولايات المتحدة على رفض المبادرة السياسية العراقية لحل أزمة الخليج والتي أطلقتها بغداد في الثاني عشر من أغسطس ١٩٩٠ بالتعامل مع كل الاحتلالات في المنطقة، وخاصة احتلال العراق للكويت واحتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية والعربية وفقاً لمعايير دولية واحدة [٣].

ويتضح من الصفقة الأمريكية أن المطلب الأمريكي هو تأييد الدول العربية لها في رفض المقترح العراقي سالف الذكر ومساندتهم لها في إنهاء أزمة الخليج وفي المقابل تقدم الولايات المتحدة تعهداً علنياً بالتزامها بإنهاء الصراع العربي – الإسرائيلي في أعقاب الانتهاء من تحرير الكويت . ولعل هذه الظروف التي أنتجتها أزمة وحرب الخليج الثانية كان لها أثران مهمان على تنشيط عملية السلام في المنطقة ،*الأول* هو إضعاف مجمل الإمكانات العسكرية والاقتصادية العربية وبالتالي تكريس الاختلال القائم في التوازن الإقليمي لصالح إسرائيل [٤]. *والثاني* هو أن تداعيات الأزمة قد وفرت الفرصة التي اعتبرتها الولايات المتحدة تاريخية لإطلاق

(١) د. بطرس غالي ، المقال الافتتاحي لمجلة السياسة الدولية ، العدد ١٠٥ ، يوليو ١٩٩١ ، ص ١٠.

(٢) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩١ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٦٠ .

(٣) لطفي الخولي ، " شرعية حرب الخليج الدولية ... والصراع " ، أوراق الشرق الأوسط ، العدد (٣) ، القاهرة ، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط ، يوليو ١٩٩١ ، ص ص ٦٦–٦٧ .

(٤) د. على الدين هلال و د. نيفين عبد المنعم مسعد ، النظم السياسية العربية : الاتجاه نحو التعددية ، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩٤) ص ٢٤٠.

الجهود الأمريكية في التخطيط للنظام الشرق أوسطي الجديد وتذليل العقبات التي تعترض ذلك وفي مقدمتها استمرار الصراع العربي – الإسرائيلي ، فقد أصبحت لواشنطن مصلحة حقيقة في السعي إلى هذه التسوية التي تنفرد هي بإدارتها ، ويدفعها إلى إيجاد تسوية للصراع العربي – الإسرائيلي بعد انتهاء حرب الخليج عوامل ثلاثة أولها ، استكمال عملية إعادة ترتيب المنطقة في إطار الصورة الجديدة للنفوذ الأمريكي ، وثانيها ، تجنب تكرار خبرة أزمة الخليج ، وثالثها ، إعطاء الشعوب العربية انطباعاً بأن اهتمام الولايات المتحدة بحل الصراع العربي – الإسرائيلي إيفاءً بتعهدها بذلك ، لازال قائماً [(١)]. ولعل ذلك يتضح في مغزى التصريح الصحفي للرئيس الأمريكي السابق (جورج بوش) في المؤتمر الصحافي المشترك (لبوش وجورباتشوف) عقب قمة هلسنكي في ١٩٩٠/٩/٩ من اعتراف الرئيس (بوش) " بضرورة الاهتمام بالقضية الفلسطينية وأنه في المرحلة الحالية فإن التركيز منصب على انسحاب العراق ، وفي ظل ظروف معينة يمكن انعقاد مؤتمر دولي للسلام " . كذلك فقد تعهد " أن الولايات المتحدة ستعمل بجدية لحل مشكلة الشرق الأوسط " كما أنه طلب من وزير خارجيته آنذاك (جيمس بيكر) التوجه إلى الشرق الأوسط للبحث في كيفية بدء عملية السلام والتعرف على أراء ومقترحات الدول المعنية وطرح بعض الأفكار لاستئناف جهود السلام" [(٢)]. وقد ترجمت الولايات المتحدة موقفها في هذا الشأن في الجولات العديدة التي قام بها وزير الخارجية الأمريكي –آنذاك– "جيمس بيكر" إلى منطقة الشرق الأوسط ، فمنذ السادس من مارس ١٩٩١ ، حين أطلق الرئيس الأمريكي (بوش) مبادرة من أجل السلام تقوم على دعامتين هما القبول بمبدأ الأرض مقابل السلام ، ومبدأ تنفيذ قراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ ، ٣٣٨ باعتبارهما أساس حل مشاكل المنطقة [(٣)]. وعلى مدى الشهور الثمانية التالية للتاريخ المذكور ، قام وزير الخارجية الأمريكي خلالها بثماني جولات متتابعة إلى منطقة الشرق الأوسط ، شملت الخليج والسعودية وسوريا والأردن وتركيا وإسرائيل والاتحاد السوفيتي السابق ، وكانت القاهرة محطة أساسية في كل جولة منها [(٤)]. وهي الجولات التي تمخضت عن قبول الأطراف المعنية حضور المؤتمر الدولي للسلام وانعقاده في مدريد ٣٠ أكتوبر ١٩٩١ تحت رعاية كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق وحضور مراقبين عن كل من الأمم المتحدة والمجموعة الأوروبية ومجلس التعاون الخليجي [(٥)].

---

(١) طه المجدوب ، " الصراع العربي – الإسرائيلي : احتمالات التسوية السلمية ... إشكاليات القبول المتبادل " ، أوراق الشرق الأوسط ، العدد (٤)، القاهرة ، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط ، نوفمبر ١٩٩١ ، ص ص ٥٥ – ٥٦ .

(٢) د. أحمد عبد الونيس ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٢.

(٣) د. بطرس غالي ، المقال الافتتاحي لمجلة السياسة الدولية ، العدد ١٠٧ ، يناير ١٩٩٢ ص ٦.

(٤) لمزيد من التفاصيل حول موضوع " جولات بيكر المكوكية " انظر د. علاء عواد وآخرون ، " حركة الأحداث " ، أوراق الشرق الأوسط، القاهرة ، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط ، العدد (٣) يوليو ١٩٩١ ، ص ص ٧٧ –٧٩ وانظر أيضاً تحت نفس العنوان "جولات بيكر المكوكية ": د. علاء عواد وآخرون "حركة الأحداث" المرجع السابق، العدد (٤)، نوفمبر ١٩٩١، ص ص ١١٥ – ١١٦

(٥) د. أحمد عبد الونيس ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٣.

وانطلاقاً من السلام الشامل والعادل الذي تتوخاه مصر وتحرص عليه ، وإيماناً منها بأن حل القضية الفلسطينية هو أول مفاتيح الاستقرار الشامل والسلام الدائم في المنطقة العربية ، وأن استتباب الأمن في الشرق الأوسط لن يتحقق إلا بتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي ، لأن هذا الصراع هو المصدر الرئيسي للقلق والتوتر في المنطقة ، وهو ما يدخلها في حلقة مفرغة من العنف والعنف المضاد ، انطلاقاً مما سبق ، فقد أكد السيد (عمرو موسى) وزير الخارجية المصري -آنذاك- في كلمته أمام مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط في ١٩٩١/١٠/٣٠ على " أن الانسحاب الكامل من الأراضي التي احتلت منذ عام ١٩٦٧ في الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية ، وغزة تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) هو المدخل الصحيح لإقرار سلام حقيقي على أساس من العدالة والكرامة ، وأن الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني هو الضمان الأول للتعايش السلمي بين الإسرائيليين والفلسطينيين بل ومع العرب جميعاً في كافة أوطانهم "(١). كما أكد وزير الخارجية المصري في كلمته على أن النزاع العربي الإسرائيلي يتأسس في جوهره على الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي ويعتمد في انطلاقه وتقدمه على تسوية المشكلة الفلسطينية أرضاً وحقوقاً (٢).

وبانعقاد مؤتمر "*مدريد الدولي للسلام في الشرق الأوسط*" في الفترة من ٣٠ أكتوبر – ٢ نوفمبر ١٩٩١ ، يكون إيذاناً بتدشين وانطلاق " عملية السلام " في الشرق الأوسط لتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي ، وتحت رعاية قائدة النظام العالمي الجديد ، الولايات المتحدة بوصفها الراعي الرئيسي " لعملية السلام " . ولقد مثلت عملية مدريد السلام وما تمخض عنها من مسارات للتفاوض سواء الثنائية والمتعددة الأطراف ، وما شهدته من تطورات وما ترتب عليها من نتائج ، وما أفرزته من تداعيات ، بكل تعقيداتها ومدلولاتها مثلت حافزاً خارجياً ومحدداً إقليمياً كانت له من القوة الدافعة الإيجابية لتفعيل الدائرة المتوسطية في السياسة المصرية خلال الفترة التالية لانعقاد مؤتمر مدريد وحتى الآن ، انطلاقاً من أن عملية مدريد كانت المحفز لعملية برشلونة أي أن مشروع المشاركة الأوروبية – المتوسطية قد ولد في رحم عملية السلام بين العرب وإسرائيل التي بدأت في مؤتمر مدريد

---

(١) يمكن الرجوع في ذلك إلى نص كلمة السيد عمرو موسى باللغة العربية في : نيبه الأصفهاني وأحمد يوسف القرعي ، " مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط (ملف وثائقي)" ، السياسة الدولية ، العدد ١٠٧ ، يناير ١٩٩٢ ، ص ص ١١٣ – ١١٥

(٢) حول تفاصيل كلمة السيد عمرو موسى أمام مؤتمر مدريد للسلام أنظر :

Statement by H. E. Amre Moussa Minister for Foreign Affairs of the Arab Republic of Egypt delivered at the closing of the Madrid Conference – Madrid – 1 November 1991, world wide web document at : http : // www. mfa. gov. eg/getdoc. Asp?id=23&cat=030102, pp.1-2.

في ١٩٩١ [(١)]. وقد عبر عن هذا المعنى السفير (فتحي الشاذلي) مساعد وزير الخارجية المصري للشؤون الأوروبية حيث قال "*لو لم تكن مدريد لما كانت برشلونة* " [(٢)].

وتطرح هذه المقولة مستويين لتفسير التغير في السياسة المتوسطة لمصر نحو مزيد من التفعل خلال التسعينات .

المستوى التفسيري الأول

وهو يفسر مقولة" *لو لم تكن مدريد لما كانت برشلونة* " من منطلق أن انعقاد مؤتمر مدريد الدولي للسلام في نهاية ١٩٩١ ، قد كان كفيلاً – آنذاك – بتجسير الهوة بين الدول العربية وإسرائيل ولو بشكل نسبي ، كما أنه أفسح المجال لإمكانية التحاور والدخول في مفاوضات رسمية ثنائية ومتعددة الأطراف تجمع بين طرفي النقيض العرب وإسرائيل ، ولعل انعقاد المؤتمر وانطلاق عملية السلام في ذلك التوقيت – وبغض النظر عما ستسفر عنه تلك العملية من نتائج ، وبغض النظر عن تقييم تلك العملية السلمية – كان تعبيراً عن حدوث تقدم نسبي في الفهم المتبادل بين طرفي الصراع لشكل وطبيعة العلاقات بينهما ، لاسيما أن عملية مدريد للسلام كانت بمثابة المرة الأولى التي يجلس فيها جميع أطراف الصراع العربي – الإسرائيلي على مائدة واحدة للتحاور والتفاوض ، وذلك منذ اندلاع وتفجر الصراع في مايو ١٩٤٨ ، ناهيك عن أنها المرة الأولى التي يتم فيها الاعتراف المتبادل من جانب كل طرف بالطرف الآخر .

ولعل هذه الخطوة ، غير المسبوقة في تاريخ هذا الصراع ، كانت كافية بالإضافة إلى أنها هامة وضرورية ، بل ولازمة لتخطي العقبة الكؤود التي كانت تقف حجر عثرة أمام صانع القرار المصري للحيلولة دون الدخول في أية ترتيبات إقليمية جديدة في المنطقة تكون إسرائيل عضواً فيها ، خاصة وأن مصر لم تكن مستعدة للتفريط في مكانتها العربية المتميزة ولا التنازل عن رصيدها في الريادة العربية[(٣)]. ومن ثم لم تكن ترغب في الدخول في مغامرة شبيهة بمغامرة السبعينيات، لما قد يكون لها من تأثير سلبي على الدور المركزي لمصر عربياً وإقليمياً . ومن ثم فإن انعقاد مؤتمر مدريد للسلام كأول مؤتمر عربي – إسرائيلي شامل ينعقد لتسوية القضية الفلسطينية وما تفرع عنها من قضايا ، تمثل فيه كل الأطراف الإقليمية بشكل أو بآخر قد جاء تذليلاً – من وجهة النظر المصرية الرسمية – لعقبة المضي قدماً في ترتيبات إقليمية تتضمن ارتباطات مع إسرائيل ، وأزال انعقاد المؤتمر عقبات

---

(١) د. سمعان بطرس فرج الله ، (محرر) ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٥٦.

(٢) وردت هذه المقولة في المحاضرة التي ألقاها السفير فتحي الشاذلي بعنوان " العلاقات المصرية – الأوروبية " والتي ألقاها أمام اللجنة المصرية للتضامن ، يوم الثلاثاء ٢٦ نوفمبر ١٩٩٦، الساعة ٨,٣:٦ مساءً كما ورد ذكر هذه المقولة تحديداً على لسان السفير فتحي الشاذلي في المقابلة التي أجراها الباحث معه في مقر مكتبه بوزارة الخارجية المصرية يوم الخميس ٣٠ يوليو ١٩٩٨ ، الساعة ١١،٣ صباحاً : ١ مساءً .

(٣) مقابلة مع السفير فتحي الشاذلي ، في مكتبه بوزارة الخارجية ٣٠ يوليو ١٩٩٨ وأيضاً : محاضرة السفير فتحي الشاذلي التي ألقاها أمام لجنة التضامن المصرية ، ٢٦ نوفمبر ١٩٩٦ .

محتملة أمام السياسة المتوسطية المصرية لعل أهمها العقبة المتمثلة في الحرج الناشئ عن مشاركة إسرائيل في المنتدى أو المشاركة المتوسطية المقترحة (١).

وترتب على ذلك كما يرى السفير (فتحي الشاذلي) مساعد وزير الخارجية المصري للشؤون الأوروبية ، أن " عملية السلام جعلت البعد المتوسطي في سياسة مصر ينتقل من الأكاديميا إلى الممارسة السياسية الفاعلة "(٢). و في هذا الإطار يتفق السفير (فتحي الشاذلي) ، مع ما ذهب إليه (ناصيف حتى) من أن " برشلونة ليست نتاج مدريد ، ولكن ما كان يمكن أن تعقد بهذا الاكتمال لولا حصول مدريد "(٣). حيث يؤكد السفير (فتحي الشاذلي) على أن " إطار التعاون المتوسطي متمثلاً في عملية برشلونة ما كان ليتم لولا عملية مدريد وذلك لأن تسعة أطراف وهي (ثمان دول عربية + إسرائيل) كان من غير الممكن تواجدها – لولا عملية مدريد للسلام – في صيغة برشلونة التي تضم ثلاثة عشر طرفاً وهي (أثنتي عشرة دولة جنوبي المتوسط + الاتحاد الأوروبي) ومن ثم فإن عملية مدريد هيأت الفرصة للأطراف التسعة ذات الصلة بعملية السلام ، للتواجد في ترتيبات برشلونة أي أنه لولا مدريد ما كانت برشلونة " (٤).

المستوى التفسيري الثاني

وهو يرتبط بالتأثير السلبي لتداعيات ومدلولات عملية مدريد للسلام ، على طبيعة الدور المصري في المنطقة العربية وإقليم الشرق الأوسط ، وكيف أنها شكلت حافزاً خارجياً لتهديد وتقويض الدور المحوري لمصر . حيث ترتبط درجة حرية الحركة أمام مصر في أدائها لدورها الإقليمي بمجمل الظروف والمتغيرات على المستوى الإقليمي والدولي ، ولذلك فإن مصر وهي تسعى لممارسة دورها القائد أو دورها المتكامل (القائد والوحدوي والوسيط والنموذج والقائد التنموي والمستقل النشيط) ، قد تصطدم بالإرادة الدولية ممثلة في إرادة الولايات المتحدة التي تمتلك مصالح مباشرة في الحدود الجغرافية أو المجال الحيوي للدور المصري ، ولذلك

---

(١) محمد السيد سليم ، " السياسة المصرية تجاه التعاون في البحر المتوسط " ، كراسات استراتيجية ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية بالأهرام ، عدد ٢٧ ، ١٩٩٥ ، ص ١٣ ، وأنظر أيضاً : نفس الدراسة باللغة الإنجليزية في :
Mohammed El-Sayed Selim,:" Mediterraneanism: A New Dimension in Egypt's Foreign Policy", Strategic Paper, El-Ahram Centre for Political & Strategic Studies, No. 27, March 1995, P. 17.

(٢) مقابلة مع السفير فتحي الشاذلي ، في مكتبه بوزارة الخارجية ٣٠ يوليو ١٩٩٨ .

(٣) د. ناصيف حتى ، " مستقبل العلاقات العربية – الأوروبية " ، المستقبل العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٢٠٣ ، يناير ١٩٩٦ ، ص ٩٤ . وانظر : فتحي الشاذلي وناصيف حتى وآخرون في : مستقبل العلاقات العربية – الأوروبية بين الشرق أوسطية والمتوسطية(حلقة نقاشية) بتاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٧ ، المستقبل العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٢٠٣ ، يناير ١٩٩٦ ، ص ص ١٠١-١١٧ وأيضاً : المحاضرة التي ألقاها د. ناصيف حتى وكل من :
Ivan Ivekovic & Bradford Dillamn بعنوان Euro – Mediterranean Partnership : Arab and European Perspective بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ، يوم الأثنين ١٨ نوفمبر ١٩٩٦ الساعة السادسة مساءاً

(٤) مقابلة مع السفير فتحي الشاذلي ، في مقر مكتبه بالوزارة ، ٣٠ يوليو ١٩٩٨ .

تكون النتيجة الطبيعية هي انكماش هذا الدور المصري واختزاله في حدود معينة . لكن في نفس الوقت لا يمكن الزعم على الإطلاق بأن دور مصر الإقليمي يتم إلغاؤه نهائياً مهما كانت درجة الصدام أو درجة الضغوط أو درجة الحصار المفروض على مصر كدولة قائد ، لأنها - أي مصر - تتكيف مع محاولات تطويق دورها بالسعي إلى ابتكار آليات يتم من خلالها تنويع مصادر الريادة العربية والإقليمية لمصر [(١)].

فلقد كان لتطورات وتداعيات عملية السلام المتلاحقة، الطبيعة الكاشفة لعدم التزام الولايات المتحدة بوصفها الراعي الرئيسي لعملية السلام ، بالحياد إزاء مختلف الأطراف وأتسم السلوك الأمريكي إزاء عملية السلام بالتحيز الصرف والميل الواضح لصالح إسرائيل . وذلك في إطار علاقة التحالف الإستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة ، وهي علاقة عضوية تتعدى النواحي العاطفية لتتخذ أبعاداً استراتيجية تقوم على تحقيق المصالح المشتركة بين الطرفين [(٢)]. فاهتمام الولايات المتحدة بعلاقاتها بإسرائيل يقوم على أساس المشاركة في القيم والالتزام المشترك بالديموقراطية والتحالف الإستراتيجي [(٣)].

فقد كانت إسرائيل ومنذ نشأتها تحتل أهمية خاصة بالنسبة للولايات المتحدة وهو ما عبر عنه كل الساسة الأمريكيون في إدارات الحكم الأمريكية المتعاقبة ، وقد أثارت الحملة الانتخابية للرئيس كلينتون احتمالات تزايد التحيز الأمريكي لإسرائيل ، وهو ما ظهر مثلاً في تأكيد برنامج الحزب الديمقراطي على أن القدس عاصمة إسرائيل وأنه من الضروري بمكان إبقائها موحدة ، إلا أن الجانب المصري - العربي عمل على التقليل من درجة التحيز الذي أوضحته الحملة الانتخابية حيث أوضح الوزير (عمرو موسى) بأن " هذه بيانات انتخابية تنتهي بانتهاء الانتخابات ولا أريد أن أعطي لها نفس وعاء الاهتمام والقدر من الأهمية الذي تعطونه لها "[(٤)]. وهو ما سارعت إدارة الرئيس كلينتون لتأكيده وبكل الوضوح ، وهو ما تضمنه خطاب وزير الخارجية آنذاك (كريستوفر) أمام مجلس الشيوخ الأمريكي حيث أشاد بالعلاقات الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل موضحاً " أن الروابط الإستراتيجية بين البلدين مهمة جداً وأن واشنطن تؤيد حق إسرائيل في الوجود وأنها سوف تستمر في بذل جهودها لدفع مسيرة السلام بين الدول العربية وإسرائيل" [(٥)].

---

(١) د. جمال زهران، " تأثير العوامل الخارجية على الدور الإقليمي المصري" ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٢٧-١٢٨ ، وأنظر : د. نازلي معوض أحمد، " التحرك المصري في أزمة الخليج الثانية : الثابت والمتغير في الدور العربي لمصر " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤١٧ .

(٢) د. عبد المنعم المشاط ، نظرية الأمن القومي العربي المعاصر ، (القاهرة : دار الموقف العربي ، ١٩٨٩) ص ٦٩.

(٣) د. هالة سعودي، " الانتخابات الأمريكية وقضايا السياسة الخارجية " في ، د. هالة سعودي (محرر) ، الإدارة الأمريكية الجديدة والشرق الأوسط ، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩٣) ص ٣٤ .

(٤) د. ودودة بدران، " الإدارة الأمريكية الجديدة ومفاوضات السلام العربية - الإسرائيلية " في د. هالة سعودي (محرر) ، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٥٣ - ١٥٤ .

(٥) د. سلوى شعراوى جمعة، "موقع الشرق الأوسط في توجهات السياسة الخارجية للإدارة الجديدة" في: هالة سعودي (محرر) ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٨ .

وإذا كانت إحدى المصالح الحيوية للولايات المتحدة هي منع أي قوة معادية من السيطرة على الشرق الأوسط ، فإن للولايات المتحدة مصلحة في المحافظة على أمن إسرائيل ، بل وتدعيم قوتها باستمرار ، وهو ما أكده وزير خارجية الولايات المتحدة السابق (وارن كريستوفر) " لدينا التزام ثابت تجاه إسرائيل ولا أرى أن ذلك قد يتغير بتغير الظروف ، واعتقد أن لدينا علاقة أمنية قوية جداً مع إسرائيل وذلك التزام ثابت " [(١)]. فبمراجعة طبيعة الدور الأمريكي في التسعينيات يتضح أن الدور الأمريكي كان أكثر اتساقاً مع رؤية الجانب الإسرائيلي ، وان مضمون الموقف الأمريكي من بعض القضايا المتعلقة بالصراع كان أكثر تأييداً لوجهة النظر الإسرائيلية ، كما شهدت تلك الفترة اهتماماً أمريكياً بدعم العلاقات الأمريكية الإسرائيلية وتأكيد التفوق النوعي الإسرائيلي على العرب [(٢)].

فلقد جاء "***النظام العالمي الجديد***" مواكباً لحدث شرق أوسطي هام ، تدافعت فيه العوامل المحلية والعالمية ، ألا وهو حرب الخليج ، وأعقب هذه الحرب ، وربما كان بسببها ، عملية سلام واسعة ومعقدة لحل الصراع العربي – الإسرائيلي ، ولقد نشأ مشروع " الشرق أوسطية " في كنف عملية السلام بين الدول العربية وإسرائيل ، والتي اشتملت على ثلاث حلقات ، الأولى منها تمثلت في انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط في نهاية أكتوبر ١٩٩١ ، والثانية المفاوضات الثنائية بين الأطراف المعنية مباشرة بالصراع وهي إسرائيل من جانب وكل من منظمة التحرير الفلسطينية والأردن وسوريا ولبنان من جانب آخر ، والثالثة ، المفاوضات المتعددة الأطراف (المفاوضات الجماعية) ، وتضم فضلاً عن هذه الدول دولاً أخرى من داخل وخارج المنطقة ، تهدف إلى إقامة ترتيبات إقليمية جديدة في المنطقة تتعلق بالحد من التسلح والأمن الإقليمي ، وتسوية قضية اللاجئين ، ومعالجة قضية توزيع المياه ، وقضايا البيئة ، والتعاون الاقتصادي . بعبارة أخرى فالمفاوضات متعددة الأطراف تبحث في العلاقات المستقبلية لدول الشرق الأوسط [(٣)].

ويمكن القول أن هناك حركة أمريكية غير مسبوقة لإعادة بناء التفاعلات الإقليمية في المنطقة استناداً إلى كونها الدولة الأقوى في عالم اليوم وهيمنتها على مسار عملية المفاوضات والتنسيق الكامل مع إسرائيل ، في الوقت الذي تغيب فيه تماماً عمليات التنسيق العربي – العربي [(٤)].

---

(١) د. ودودة بدران ، " الإدارة الأمريكية الجديدة ومفاوضات السلام العربية – الإسرائيلية " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٤٧ – ١٤٩

(٢) المرجع السابق ، ص ١٥٨.

(٣) د. عبد المنعم سعيد ، " الشرق أوسطية والمتوسطية – التغير في النظام الإقليمي " بحث مقدم إلى ندوة : المشاركة الأوروبية – المتوسطية ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية بالاشتراك مع المركز الفرنسي للدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية ، ٦-٨ يناير ١٩٩٧، ص ص ٨-٩ . وأنظر أيضاً : د. سمعان بطرس فرج الله (محرر) ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٦٧.

(٤) د. حسن أبو طالب ، "الشرق أوسطية في الفكر المصري " ، في د. نادية محمود مصطفي (محرر) ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨٣ .

ولقد كانت المفاوضات أو المحادثات متعددة الأطراف التي انبثقت عن صيغة مدريد في المؤتمر الذي عقد بموسكو في يناير ١٩٩٢ هي السبيل إلى طرح *الشرق أوسطية* كإطار للعمل السياسي متعدد الأطراف في منطقة الشرق الأوسط وكبديل لأية أطر أخرى قائمة بالفعل وبالذات الإطار العربي [١]. ولأن إسرائيل في نظر واشنطن هي الدولة الأكثر أهلية لقيادة إقليم الشرق الأوسط [٢]. فعلى هذا الأساس، فإن " الشرق أوسطية " التي دعا إليها " شمعون بيريز " بالذات، وألف بشأنها كتاباً، تعد مشروعاً أمريكياً في مبتداه ومنتهاه، يسعى إلى إدماج إسرائيل في المنطقة، ومن ثم إعطائها الشرعية في الوجود والبقاء من خلال علاقات متعددة من الدول العربية المتصارعة معها[٣]. وفي هذا الإطار تقوم " الشرق أوسطية " في عالم" ما بعد القطبية الثنائية " على محاولة إقامة سوق إقليمية تكون إسرائيل " مركزها "، وفي ظروف تتيح لإسرائيل تبوء مركز متميز على حساب العرب، في ظل احتفاظها بقدراتها النووية التي تفتقر إليها باقي دول المنطقة [٤].

"*فالشرق الأوسط الجديد* " الذي دعا إليه (بيريز) هو إذن مشروع إسرائيلي بدعم أمريكي، وهو في نفس الوقت، مشروع أمريكي يحقق المصالح الإسرائيلية، وهو في التحليل الأخير نتاج زواج مصلحي استراتيجي أمريكي – إسرائيلي [٥].

فلا يخفي على أحد أن عملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط، وتوصل الإسرائيليين والفلسطينيين إلى صيغة سلمية بينهما، والاتفاقية الأردنية – الإسرائيلية، وإنشاء علاقات دبلوماسية عربية مع إسرائيل، والتحلل التدريجي من المقاطعة ضد إسرائيل، بالإضافة إلى التحولات الدولية ذاتها خاصة ما يتعلق منها بأولوية التفاعلات الاقتصادية على ما عداها من التفاعلات. ناهيك عن أن هدف إسرائيل من وراء مشروعات التعاون الإقليمي المطروحة – خصوصاً مشروع الأمن والتعاون لدول الشرق الأوسط – والذي يستهدف بالأساس الإحلال محل معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية والموقعة عن ١٩٥٠، وإسرائيل بذلك تسعى إلى التحول من دولة طرفية وفاعل دخيل إلى دولة مركزية تقوم – طبقاً لتصور شمعون بيريز – بضبط التفاعلات في المنطقة[٦].

إن مشروع الشرق أوسطية بهذا التوصيف الذي يجعل إسرائيل هي *الدولة القائد* في الإقليم، يمثل تحدياً للدور القائد لمصر عربياً وإقليمياً. فهدف كل من إسرائيل والولايات المتحدة هو عزل مصر عن الوطن العربي،

---

(١) د. مصطفي علوى، " الشرق أوسطية ودور مصر الإقليمي "، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢١.

(٢) محمد سيد أحمد، "الشرق أوسطية: الأبعاد والسياسية والثقافية" في: د. نادية محمود مصطفي (محرر)، مرجع سبق ذكره، ص ٢١١.

(٣) شمعون بيريز، الشرق الأوسط الجديد، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ (الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٤) ص ص ٧٣ – ٨٠.

(٤) محمد سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢١٤–٢١٧، وأنظر أيضاً: حسن أبو طالب، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٤.

(٥) د. سمعان بطرس فرج الله، مرجع سبق ذكره، ص ٥٦٦.

(٦) د. عبد المنعم المشاط، " القدرات المصرية المؤهلة للدور الإقليمي " في، د. عبد المنعم المشاط (محرر)، مرجع سبق ذكره، ص ٩٥.

ودفعها للانكفاء على مشكلاتها داخل حدودها ، ووسيلتهما في ذلك " الشرق أوسطية الجديدة " ، ومن هنا ، فإن هناك ضغوطاً سيكون مصدرها كل من إسرائيل والولايات المتحدة ، إذا ما اتجهت مصر لممارسة دور عربي أو إقليمي فعال . ولم يخف قادة الفكر الصهيوني والمسؤولون الإسرائيليون هدفهم الخاص بعزل مصر عن العالم العربي ، فقد ذكر أحد الباحثين " أن مقولة تشوفسكي الخاصة بنجاح كامب ديفيد في عزل مصر عن الصراع العربي – الإسرائيلي بصفة مؤقتة على الأقل تلقي الضوء على مقولة (دوكاش) بأن المؤسسة العسكرية قد خططت لذلك من الخمسينيات واعتبرت عزل مصر عن الصراع مسألة أساسية لتثبيت الهيمنة الإسرائيلية على المنطقة ، أما الولايات المتحدة فتنظر إلى الدور الإقليمي لمصر على النحو التالي : قيام مصر بجذب أطراف عربية أخرى نحو السلام الذي يجب أن يتم في إطار الرؤية الأمريكية للتسوية ، وقيامها بمساندة قوى الاستقرار والاعتدال الموالية للغرب في المنطقة ، وكبح جماح القوى والنظم التقدمية والراديكالية ، واتخاذها – أي مصر – كأحد الركائز الإستراتيجية لتنفيذ السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ، وبما لا يسمح بتعاظم الدور الإقليمي لمصر أو بممارسة دورها القائد في الشرق الأوسط . بل والعمل على محاصرة ذلك الدور كلما أمكن [(١)]. فالشرق أوسطية – إن قامت وتحققت – تمثل تغيراً مهماً في المحيط الإقليمي للدور المصري ، ومن ثم فإن درجة القبول التي يحظى بها الدور المصري في محيطه العربي الطبيعي يمكن أن تتأثر سلباً وتنخفض إذا تحول ذلك المحيط الإقليمي إلى الشرق أوسطية[(٢)].

الأمر الذي دفع الخارجية المصرية ، بما تتمتع به من قدرة استشعار فائقة على تحسس المخاطر النابعة بأصولها ومصادرها من عناصر البيئة الخارجية ، من أن تستشعر خطر المشروع الشرق أوسطي الإسرائيلي الطرح ، وبالتأييد والدعم الأمريكيين ، باعتبارها – أي الشرق أوسطية الجديدة – تمثل حافزاً خارجياً ينال من المركز الريادي لمصر ، واعتقاداً من الخارجية المصرية بضرورة المحافظة على دور قائد لمصر في الفضائيين العربي والإقليمي الشرق أوسطي ، فقد دفعها كل إلى التحرك الإيجابي إقليمياً عبر الدائرة المتوسطية نحو أوروبا التي استقطبت بدورها حيزاً محورياً من أنشطة الخارجية المصرية خلال التسعينيات ، والواقع ، أن هذا الاهتمام الملحوظ من جانب الدبلوماسية المصرية بالدائرة المتوسطية في الفترة المذكورة إنما استمد قوته الدافعة بالدرجة الأولى من أن حركة التفاعلات الدولية والإقليمية قد عززت التوجه المصري نحو المتوسطية للإفادة من قدرات وإمكانات القوى الأوروبية كطرف موازن للولايات المتحدة . ويبرر هذا الموقف المصري أسباب ثلاثة تعلمها الخارجية المصرية وتدرك مدلولاتها ، وتسعى إلى استثمارها بما يحقق المصالح الوطنية المصرية ، وهذه الأسباب هي[(٣)]:

---

(١) د. حسنين توفيق ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧١٩.

(٢) د. مصطفى علوى ، " الشرق أوسطية ودور مصر الإقليمي"، مرجع سبق ذكره ، ص ٣١٥.

(٣) حول هذا الموضوع انظر :

=

١- التعارض المصلحي الأوروبي – الإسرائيلي .

٢- تصاعد التنافس الأمريكي – الأوروبي .

٣- توافق الرؤى المصرية العربية – الأوروبية إزاء عملية تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي.

فالسبب الأول للجوء مصر إلى أوروبا ، لمقاومة الصعود الإسرائيلي في الشرق الأوسط – والذي لن يكون إلا على حساب الدور المصري في ذلك الإقليم – هو إدراك مصر أن ثمة تعارض مصلحي يشوب العلاقات الأوروبية – الإسرائيلية . فعلى الرغم من أن معظم الأطروحات والكتابات الغربية تميل إلى النظر في علاقة إسرائيل بالقوى الغربية من خلال مظاهر الاتفاق وقواسم المصلحة المشتركة ، إلا أنها في ذلك تغفل جانباً آخر لا يقل أهمية وخطورة ، وهو بحث عناصر الاختلاف القائم أو المحتمل بين إسرائيل والقوى الأوروبية .

فقد تعرضت إحدى الدراسات المقدمة إلى معهد الدراسات الدبلوماسية التابع لوزارة الخارجية المصرية في مايو ١٩٧٢ إلى عناصر الاختلاف والتعارض الإسرائيلي – الأوروبي ، وكان من بين ما تناولته (١):

- **" كانت هناك فصول كاملة لبحث السياسات والممارسات الإسرائيلية التي تعطل تنامي القوة الأوروبية وتعطيل اتجاهها نحو الوحدة، أو على الأقل تضمن عدم وصولها إلى مرحلة الإضرار بالمصالح الإسرائيلية .**
- **حقيقة التحالف الخاص بين إسرائيل والولايات المتحدة ومدى انعكاس ذلك على المركز الإستراتيجي الأوروبي في لعبة التوازن الدولي .**
- **الدور الذي لعبته إسرائيل خلال فترة الحرب الباردة في استقدام القوة السوفيتية – آنذاك – واستدراجها إلى منطقة البحر المتوسط وفق حسابات محكومة أمريكياً بدقة وانعكاسات ذلك على أمن دول القارة الأوروبية .**
- **أثر امتلاك إسرائيل للسلاح الذري وانعكاساته على الأمن الأوروبي وعلى المركز الإستراتيجي لأوروبا داخل لعبة توازن القوى في النادي الذري.**
- **كيفية استغلال إسرائيل لنظريتها في الولاء اليهودي المزدوج لدى مواطني الدول الأوروبية من اليهود بما في ذلك ادعاء حق وراثة رعاية الدول الأخرى من اليهود والتدخل في الشؤون الداخلية بحجة حمايتهم مما أسمته بسياسات التمييز العنصري ومعاداة السامية.**
- **كذلك تعرضت الدراسة لنماذج مما تثيره إسرائيل بين وقت وآخر من قلاقل ومشاكل سياسية وأمنية داخلية تؤثر على استقرار الحكومات ووحدة الشعوب الأوروبية، من خلال تبني دعاوى الأقليات العرقية، ومحاولات التسلل إلى الكنائس الكاثوليكية واحتواء الفاتيكان والحصول على وثيقة تاريخية بتبرئة اليهود من دم**

- أحمد السيد النجار، "المشروع المتوسطي: الأبعاد الاقتصادية والتكنولوجية" في: د. نادية محمود مصطفى (محرر)، مرجع سبق ذكره، ص٥١٥.
- د. نيفين عبد الخالق مصطفى، "المشروع المتوسطي : الأبعاد الثقافية" في: د. نادية محمود مصطفى (محرر)، مرجع سبق ذكره، ص ٤٧١.
- د. محمد سعد أبو عامود ، " المتوسطية ومكانة مصر الإقليمية " في ، د. نادية محمود مصطفى (محرر) ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٣٩.

(١) عنوان هذه الدراسة: "الخطر الإسرائيلي على أوروبا: دراسة في اختلاف المصالح". لمزيد من التفاصيل انظر: السفير هاني خلاف وأحمد نافع، نحن وأوروبا شواغل الحاضر وآفاق المستقبل (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ١٩٩٧) ص ص ١٩٩-٢٢٠.

المسيح، ومحاولات توجيه الحياة الثقافية وأنشطة الإعلام في أوروبا من خلال المراكز الصهيونية بما يؤثر على حرية الصحافة والإعلام ، وكذلك قيام إسرائيل بأنشطة التجسس على بعض الدول الأوروبية، وإجراء عمليات مخابراتية لنقل المال والسلاح والمهاجرين وخرائط الصناعات الدقيقة والأسرار التكنولوجية من أوروبا.

- كما تناولت الدراسة عرضاً لعلاقة إسرائيل ببعض العمليات الإرهابية التي تمت في المسرح الأوروبي .
- وعلى الصعيد الاقتصادي والتجاري تعرض الدراسة إلى مدى ما تحمله خطط التوسع الاقتصادي الإسرائيلي من مخاطر بالنسبة للمصالح الأوروبية في الشرق الأوسط والبحر المتوسط.

وبطبيعة الحال ، يشكل التحرك المصري نحو الدائرة المتوسطية في التسعينيات استثماراً لهذا التعارض المصلحي الإسرائيلي الأوروبي ، المدرك لدى الخارجية المصرية ، وبما يحقق مصالح الطرفين المصري والأوروبي في عدم استشراء نفوذ إسرائيل وتطويق سياساتها في المنطقة.

أما السبب الثاني للجوء مصر إلى أوروبا ، فيكمن في إدراك مصر بتصاعد التنافس الأوروبي – الأمريكي في عالم ما بعد انتهاء الحرب الباردة . " فمع ظهور بوادر انهيار الثنائية القطبية منذ النصف الثاني من الثمانينيات ، دخلت الجماعة الأوروبية مرحلة تحول خطيرة نحو صحوة أوروبية جديدة لتدعيم الهوية الأوروبية والكيان الجماعي الأوروبي ، ومن ثم بدأ مشروع الإعداد (لأوروبا ٩٢) ، من أجل تمكين أوروبا من الاضطلاع بدور عالمي جديد ، ويؤمن بهذا الدور العالمي الأوروبي عدد من الدول الأوروبية وفي مقدمتها فرنسا ، خاصة منذ وصول الديجوليين للسلطة ، وعلى المستوى العالمي ، وجدت مجموعة من التطورات في النظام العالمي الراهن أدت به للتحول نحو تعدد الأقطاب والذي بمقتضاه فإن اتجاه أوروبا إلى مزيد من التكامل والوحدة قبل نهاية القرن الأمر الذي يجعل منها قطباً مكافئاً للولايات المتحدة [١].

وبانتهاء الحرب الباردة ، تفردت الولايات المتحدة بالاستحواذ على نجاحات حرب الخليج الثانية – السياسية والاقتصادية والعسكرية – وأصبح الشرق الأوسط يخضع لعملية " إعادة ترتيب أمريكية "، وشعرت أوروبا بأن واشنطن لا تحفظ لها مكاناً مرموقاً في البناء الشرق أوسطي الجديد الذي تقوم بهندسته ، بل ومحاولة إقصاء الدور الأوروبي ، ليس عن المساهمة في فض النزاعات وحل المشكلات الإقليمية والدولية فحسب ، بل وشل فاعليته ، حتى في مناطق النفوذ الأوروبية[٢]. فأوروبا التي شاركت مالياً وعسكرياً في حرب الخليج الثانية إلى جانب الولايات المتحدة ، خرجت من دون مكاسب تذكر ، وانعقد مؤتمر مدريد الدولي للسلام في الشرق الأوسط في أكتوبر١٩٩١ دون مقعد أوروبي أساسي ، وظهرت الهيمنة الأمريكية على كل مسارات الصراع والتفاوض بين العرب وإسرائيل . فمنذ مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ ، استبعدت الولايات المتحدة كلياً إمكانية

(١) د. زينب عبد العظيم، "البعد الأمني للشراكة الأوروبية – المتوسطية"، في: د. سمعان بطرس فرج الله (محرر)، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٨٨-١٨٩.

(٢) غسان العزي ، " الحوار الأوروبي – المتوسطي " ، شؤون الأوسط ، بيروت ، العدد ٦٢ ، مايو ١٩٩٧ ص ١٨٨.

مساهمة أي دور أوروبي في عملية السلام ، ولم تتمكن المجموعة الأوروبية من القيام بأي دور على صعيد العملية السلمية، أو دفع مساراتها، أو تدخل في تقريب وجهات النظر بين الأطراف المعنية بالصراع العربي – الإسرائيلي، كما قد تشددت الولايات المتحدة في عدم منح أوروبا فرصة لإطلاق مبادرة أو المشاركة في صياغة عملية السلام ومتابعتها[(١)].

فمظاهر التباين والتنافس الأوروبي – الأمريكي في عالم ما بعد انتهاء الحرب الباردة عديدة ومتنوعة ، ساعد على إذكائها ، الحرص الأمريكي على القيام بالدور الرئيسي في تسوية النزاع العربي – الإسرائيلي ورغبتها في تهميش الدور الأوروبي ، وأيضاً التعاطف والانحياز الأمريكي مع إسرائيل بشكل يفوق تعاطفها مع أوروبا[(٢)]. والذي تجسدت معالمه في مشروع الشرق الأوسط الجديد ، الذي يمس أوروبا موقعاً ومكانة ودوراً . ولهذا جسدت الدعوة إلى الشرق أوسطية ، إضافة إلى الصراع الحضاري الذي يحكم العلاقات الأوروبية – الأمريكية تعبيراً عن تصاعد المنافسة الأمريكية – الأوروبية في عالم ما بعد الحرب الباردة ، وشكلت حافزاً للمجموعة الأوروبية لاستحضار المخاطر التي تتهددها على أعتاب القرن القادم الذي تريده الولايات المتحدة قرناً أمريكياً ، وبلا منازع [(٣)].

وفي هذا الإطار ، كان تحرك الخارجية المصرية استثماراً إيجابياً لهذا التناقض الأوروبي – الأمريكي. والذي يخلق بحكم المصلحة توافقاً في الرؤى المصرية – الأوروبية – لمواجهة التفرد الأمريكي – الإسرائيلي بالشرق الأوسط، ومن ثم كان التوجه المصري نحو أوروبا ثم اتجاه أوروبا نحو تحرك يتسم بالشمولية، ويغطي جميع الأبعاد الاقتصادية والسياسية والثقافية والأمنية، و الذي تمثل في طرح مشروع المشاركة الأوروبية – المتوسطية.

ويكمن السبب الثالث وراء تحرك السياسة المصرية نحو استقطاب الدائرة المتوسطية الأوروبية خلال التسعينيات، في الإفادة من الدور الأوروبي في مساندة الموقف العربي من عملية تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي، لاسيما وإن الدول الأوروبية التقليدية تتبنى موقفاً يتقارب مع الموقف العربي إزاء عملية التسوية السليمة للصراع العربي – الإسرائيلي . فلقد بقى الموقف الأوروبي من الصراع العربي – الإسرائيلي يتسم بمحدودية كبرى لجملة من الأسباب منها رفض إسرائيل هذا الدور ، وعدم ترحيب الولايات المتحدة به وكذلك عدم وجود دور عربي داعم ومصرّ على الدور الأوروبي . إذ بقى الأول في حدود التمني بقيام

(١) عبد الرحمن مطر ، " أسئلة برشلونة : قراءة أولى في مؤتمر برشلونة للشراكة والتعاون الأوروبي – المتوسطي " ، المستقبل العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٢١٥ ، يناير ١٩٩٧ ، ص ٥٩.

(٢) هاني خلاف وأحمد نافع ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٤٠-٢٤٣.

(٣) عبد الرحمن مطر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٠.

الثاني[1]. ثم أخذ الموقف الأوروبي يتطور تدريجيا مع بدء الحوار العربي - الأوروبي ، مروراً بمؤتمر قمة دولة المجموعة في لندن (يونيه ١٩٧٧) الذي طالب لأول مرة بضرورة قيام (وطن) للشعب الفلسطيني[2]. وقد صدر بيان أوروبي في سبتمبر ١٩٧٨ عقب معاهدة كامب ديفيد وصدر أخر في مارس ١٩٧٩ عقب الصلح المصري- الإسرائيلي محاولاً التوازن والتوفيق من جهة والترحيب الحذر من جهة أخرى على ضرورة التسوية الشاملة والدائمة وفقاً لقراري مجلس الأمن رقمي (٢٤٢ ، ٣٣٨). كما صدر (بيان البندقية) الشهير في يونيو ١٩٨٠ والذي يجسد تقدم الجماعة الأوروبية خطوة أكثر حسماً تجاه التسوية الشاملة للصراع العربي - الإسرائيلي ولصالح القضايا العربية والفلسطينية ، فقد أكد البيان على تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، وعلى ضرورة إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات[3]. ولأسباب كثيرة أهمها الضغوط الأمريكية ، عاد الدور الأوروبي للتراجع ، واستمر هذا الغياب الأوروبي .

ولقد اعتقدت مصر أن الجماعة الأوروبية يمكن أن يكون لها دوراً هاماً في دفع عملية السلام العربي - الإسرائيلي ، وذلك بسبب التقاء مصالح الطرفين حول أهمية تحقيق السلام في المنطقة وأيضاً تقارب وجهات نظرهم حول بعض القضايا الأساسية المتعلقة بالصراع العربي - الإسرائيلي ، وفي هذا الصدد أوضح (الرئيس مبارك):" أن أوروبا يهمها الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ، وبالتالي يجب أن يكون لها دور مهم وحيوي بالنسبة لعملية السلام "[4].

لقد ارتبط تصور مصر للدور الأوروبي برؤيتها لما حققته أوروبا الموحدة من قوة اقتصادية ، وانعكاس ذلك على الوزن النسبي لأوروبا في علاقاتها مع الولايات المتحدة ، وبالتالى فإن الدور الأوروبي تجاه واشنطن يستطيع أن يتجاوز دور النصيحة ليصبح دوراً فاعلاً وضاغطاً . وربما يدعم من رؤية مصر في هذا الصدد ، اهتمام الجماعة الأوروبية بتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي في الفترة التالية لأزمة الخليج ، والذي جاء انعكاساً للرؤية الأوروبية لأثر الصراع العربي - الإسرائيلي على استقرار منطقة الشرق الأوسط وبالتالي على المصالح الأوروبية [5]. فلدى الجماعة الأوروبية إدراك عام يجمع ما بين جميع دولها بأن العلاقات السياسية الأوروبية - العربية المتميزة تاريخياً واقتصادياً تقدم القاعدة الصلبة التي تؤهل أوروبا الموحدة للقيام بدور تسوية سلمية

---

(١) ناصيف حتى ، " مستقبل العلاقات العربية - الأوروبية "، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٨.

(٢) غسان العزى، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٨.

(٣) د. أحمد ثابت ، " المشاركة الأوروبية - المتوسطية : دراسة وتقييم " ، سلسلة بحوث سياسية ، القاهرة مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، العدد (١٠٣)، نوفمبر ١٩٩٥ ، ص ص ٩-١٠ .

(٤) د. ودودة بدران ، " مصر والجماعة الأوروبية : الأهداف ١٩٨٩ - ١٩٩٠ " ، في ودودة بدران (محرر) ، تطور علاقة مصر بالجماعة الأوروبية (١٩٨٩-١٩٩٠) ، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩٢) ، ص ص ١٨٥-١٨٨ .

(٥) المرجع السابق ، ص ص ١٩٠ - ١٩٣.

للصراع العربي – الإسرائيلي ، لا يتسنى لواشنطن أن تضطلع به وحدها بمنأى عن أوروبا . وفي هذا الصدد، لعبت الجماعة الأوروبية دوراً دبلوماسياً متميزاً لإنضاج مواقف أطراف الصراع العربي – الإسرائيلي ، وفي إقناع القيادة الفلسطينية بالإقرار بوجود إسرائيل وبنبذ العنف المادي والإرهاب وقبول القرارين (٢٤٢، ٣٣٨) الصادرين عن مجلس الأمن ، مما يعد تمهيداً أساسياً لكل ما يمكن أن تسفر عنه جهود التسوية السليمة للقضية(١).

إن الدبلوماسية المصرية تأمل في أن يلعب الاتحاد الأوروبي دوراً نشطاً في العملية السليمة ، التي توسعت وتعمقت منذ مؤتمر مدريد ، وألا تضطلع الولايات المتحدة بمفردها بهذا الدور ، لاسيما وقد احتكرت الأخيرة في العقود الماضية المفاوضات والجهود الرامية إلى حل سلمي ، ولم يكن ممكن رفض دور الولايات المتحدة كراعية لعملية السلام رغم أنها فاعل منحاز ، فقد كانت العوامل التي أدت إلى أن تلعب الولايات المتحدة دوراً يتزايد بشكل متواصل ، لازالت قائمة ، لذلك كان الأمل الوحيد لمصر – وغيرها من الدول العربية – في الجهود الدبلوماسية الممكنة للاتحاد الأوروبي وذلك من أجل مواجهة تأثير الولايات المتحدة المتزايد في الشرق الأوسط و تنشيط عملية السلام(٢). خاصة وأن الولايات المتحدة قد قامت في أعقاب حرب الخليج الثانية بوضع ترتيبات إقليمية لتكريس الخلل في التوازن العسكري الإستراتيجي في المنطقة الشرق أوسطية لصالح إسرائيل ، وهو ما يولد الإدراك لدى مصر بضرورة زيادة التأثير الأوروبي لصالح العرب ، ومن أجل ذلك يُتطلب من مصر التقارب مع الدائرة المتوسطية كأحد مدخلات ضمان التوازن الإقليمي(٣). الأمر الذي دعا الدبلوماسية المصرية إلى العمل على حشد التأييد الأوروبي للموقف العربي والتأكيد على ضرورة مشاركة الدول الأوروبية بصورة فاعلة في جهود التسوية ،وقد أبدت الدول الأوروبية تجاوباً ملحوظاً مع هذه المساعي .ومن هذا المنطلق "يمكن فهم وتفسير السلوك المصري بالتحرك إقليمياً عبر الدائرة المتوسطية نحو أوروبا ، بأنه يهدف إلى موازنة الثقل الأمريكي المساند والمؤيد لإسرائيل ،بالثقل الأوروبي المناوئ للوجود الأمريكي – الإسرائيلي

(١) د. نازلي معوض أحمد ، " الجماعة الأوروبية وصراعات الشرق الأوسط ١٩٨٩ – ١٩٩٠ : التمايز في إطار الائتلاف والاستقلالية في نطاق التحالف" ، في د. ودودة بدران (محرر) ، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٢٥-٢٢٦ .

(٢) د. ابراهيم عوض ، " التكامل الأوروبي والبحر المتوسط : بحث في فاعلية السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي " بحث مقدم إلى مؤتمر : العلاقات العربية مع الاتحاد الأوروبي واتفاقيات المشاركة العربية – الأوروبية ، القاهرة ، مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي ، ٢٢ ، ٢٣ سبتمبر ١٩٩٦ ، ص ٢ . وأنظر أيضاً : أحمد السيد تركي ، " إدارة الصراع والتعاون في البحر المتوسط : تحديات حديدة أمام السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي " قراءات إستراتيجية ، القاهرة ، مركز الدارسات السياسة والإستراتيجية بالأهرام ، عدد ٧ ، يوليو ١٩٩٨، ص ٢١.

(٣) د. ممدوح أنيس فتحى ، " مصر والتحديات الأمنية في البحر المتوسط " ، حوارات ومناقشات ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، العدد (٤) وقائع الحوار : ٣٠ يوليو ١٩٩٧ ص ص ٢٨-٢٩.

الكثيف في منطقة الشرق الأوسط ، وأيضاً تدعيماً من مصر لعملية السلام ومحاولتها إشراك الاتحاد الأوروبي صاحب الرؤى المتوافقة مع الرؤى المصرية العربية إزاء عملية السلام (١).

من كل ما سبق يتضح أن تطورات الصراع العربي – الإسرائيلي وصولاً إلى عملية مدريد للسلام وما تلاها من تداعيات وما أفرزته من نتائج ، قد شكلت تحدياً لدور مصر كدولة قائد في المنطقة العربية وفي الإقليم الشرق أوسطي . الأمر الذي حدا بالخارجية المصرية نحو تفعيل الدائرة المتوسطية خلال فترة التسعينيات ،كمحاولة مصرية لإجهاض المحاولات الإسرائيلية – الأمريكية لمحاصرة وتطويق الدور المركزي المصري إقليميا ، أي كأن تطورات الصراع العربي – الإسرائيلي تعد بمثابة محدداً خارجياً إقليمياً للتغير في السياسة المتوسطية لمصر خلال فترة التسعينات نحو مزيد من التفعيل .

وليس أدل على أن تطورات عملية الصراع العربي – الإسرائيلي كانت قابعة في ذهن صانع القرار المصري ودافعة له نحو الدائرة المتوسطية ، من أنه في كلمته التي ألقاها في ستراسبرج يوم ٢٠ نوفمبر ١٩٩١ ، والتي طرح فيها الرئيس مبارك المبادرة المصرية لإنشاء "منتدى دول البحر المتوسط" والتي تعبر بحق عن ميلاد الدائرة المتوسطية في السياسة الخارجية المصرية ، فإنه وفي نفس الكلمة طالب سيادته دول الاتحاد الأوروبي بالمساهمة في حل مشاكل الشرق الأوسط طبقاً لقراري مجلس الأمن رقمي (٢٤٢، ٣٣٨) ومبدأ الأرض مقابل السلام كما أكد سيادته على ضرورة مساندة الدول الأوروبية للمبادرة المصرية لإقناع دول المنطقة بدون استثناء بالتوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، بهدف إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل (٢).

ومع صعود اليمين الإسرائيلي إلى سدة الحكم في إسرائيل عام ١٩٩٦ ، واتضاح جدية المواقف المتشددة التي أطلقها رئيس الحكومة اليمينية الجديدة (بنيامين نتنياهو) عشية وغداة الانتخابات الإسرائيلية ، فإن ذلك –ربما – سيؤدي إلى تعاظم فرص المتوسطية خلال المرحلة القادمة ، ليس فقط في السياسة الخارجية المصرية ، وإنما أيضاً في السياسة المتوسطية للإتحاد الأوروبي (٣).

ولكن ، على الرغم من ذلك ،يظل تأثير عملية الصراع العربي – الإسرائيلي وتطوراته على التفعيل المصري للمتوسطية خلال التسعينيات ، في حدود كونها إحدى المحددات وليست المحدد الرئيسي الوحيد . ذلك أنه من غير الصحيح الربط بين التوجه المصري نحو المتوسطية ، وهو"خيار استراتيجي" سوف يترتب علية

---

(١) جاء ذلك في المحاضرة التي ألقاها السيد / عمرو موسى وزير الخارجية المصري في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، بجامعة القاهرة ، بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٩٦ .

(٢) التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٩١ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٨٢. وأنظر أيضاً : أسامة فاروق مخيمر، التعاون بين دول البحر المتوسط: دراسة للمبادرات والقضايا ، مرجع سبق ذكره ، ص .

(٣) ياسر الخطيب، "تزايد فرص المتوسطية في عهد نتنياهو"، شؤون الأوسط، بيروت، العدد ٥٨، ديسمبر ١٩٩٦، ص ص ١١١ – ١١٣.

التزامات قد تمتد إلى عقود وربما قرون من الزمن، بعملية السلام وتطوراتها وهي" أمر تكتيكي عارض" تزول بحلها وتسويتها(١).

بقول أخر ، أنه إذا كانت تطورات عملية الصراع العربي - الإسرائيلي تمثل سبباً لتوجه مصر نحو تفعيل الدائرة المتوسطية خلال فترة الدراسة ، فهي في نفس الوقت ، ليست السبب الوحيد وإنما يتداخل ويتفاعل معها عدد من الأسباب والمحددات الأخرى(٢).

المتغير الثاني : تصعيد التعاون الإقليمي الأوروبي - المغاربي وصولاً إلى صيغة (٥+٥)

تتسم العلاقات المغاربية - الأوروبية، وبالذات مع الدول الأوروبية المتوسطية ، بنوع من الخصوصية ، حيث ترتبط دول المغرب العربي مع دول الجماعة الأوروبية بعلاقات جغرافية ، وثقافية ، واقتصادية ، وتاريخية ، تمثلت أقواها في استعمار القوي الأوروبية للشمال الأفريقي ، فقد احتلت فرنسا كلاً من المغرب وتونس والجزائر، وبقيت فرنسا في الجزائر كاستعمار استيطاني لمدة ١٣٢ سنة ، واحتلت إيطاليا ليبيا ، وانعكس الميراث الاستعماري على تكييف العلاقات المتبادلة بين الطرفين إبان الحصول على الاستقلال (في عهد ما بعد الاستعمار) ، فبقيت الثقافة واللغة الفرنسية هي السائدة والغالبة بشكل قوي في جميع دول المغرب العربي - باستثناء ليبيا - كما ساهم عامل الجوار الجغرافي على تدفق موجات الهجرة من دول المغرب العربي إلى أوروبا الأمر الذي ساعد على تكثيف المعاملات التبادلية بين الطرفين، فتوثقت العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية(٣).

ويتناول كل من (جارسيا) و(فيلا فيردي) طبيعة العلاقة بين أوروبا والمغرب العربي فيشرحان أن تاريخ المغرب العربي متأثر بأوروبا المتوسطية ، وأن العلاقات معها ازدادت عمقا بعد إنشاء منطقة اقتصادية مشتركة خلال الاحتلال ، وهي العلاقة التي تتسم بالتمايز الشديد وعدم التوازن ، ليس فقط في الشق الاقتصادي ولكن في كل الجوانب ويصفها كل من (جارسيا) و(فيلافيردي) بالعلاقة الرأسية المفتقدة إلى الروابط الأفقية . كما يشير (جارسيا) و(فيلافيردي) إلى أن العلاقة بين أوروبا ودول المغرب العربي بدأت بتعامل الأوروبيين مع كل دولة

(١) مقابلة مع السفير فتحي الشاذلي ، يوم ٣٠ يوليو ١٩٩٨.

(٢) مقابلة مع السفير جمال الدين البيومي في مكتبه بوزارة الخارجية يوم السبت٨ أغسطس ١٩٩٨ ، الساعة ١ : ٤،٣ مساءاً .

(٣) أسامة فاروق مخيمر ، التعاون المتوسطي : المبادرات ... القضايا ... المستقبل (القاهرة : مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر ، ١٩٩٨)، ص ١٠١ .

على حدة واستمر ذلك حتى إطلاق السياسة المتوسطية الشاملة للجماعة الأوروبية في أكتوبر ١٩٧٢ . (Global Mediterranean Policy) والتي أدت إلى التعامل مع المغرب العربي كمنطقة واحدة [١].

فالروابط التنظيمية بين الجانبين الأوروبي والمغاربي – في ظل السياسة المتوسطية العالمية للجماعة الأوروبية – لم تعد تتركز فحسب في اتفاقيات تجارية بحتة ، بل أصبحت الأرضية المشتركة للعلاقات التنظيمية بين الجانبين ترتكز على رؤية شاملة لأربعة مجالات هي[٢]:

١- تحرير المبادلات التجارية بين الجانبين .

٢- إتباع سياسة المساعدات المالية في شكل قروض مقدمة من البنك الأوروبي للاستثمار .

٣- اتخاذ سياسات عامة بخصوص العمالة المهاجرة لتجنب المشكلات الناتجة عن هذه الظاهرة البشرية الاجتماعية وانعكاساتها الاقتصادية والسياسية لدى كل من الدول المصدرة للعمالة والدول المستقبلة لها .

٤- إقامة مشروعات للتعاون الصناعي بين الجانبين .

كانت هذه هي الأسس الأربعة الرئيسية التي تم على ضوئها إبرام اتفاقيات التعاون بين الجماعة الأوروبية وكل من تونس (١٩٧٦/٤/٢٥) ثم مع الجزائر (١٩٧٦/٤/٢٦) ثم مع المملكة المغربية (١٩٧٦/٤/٢٧). بالإضافة إلى بروتوكولات التعاون المالي، والتي بمقتضاها قدمت الجماعة الأوروبية مساعدات مالية إلى الدول المغربية الثلاث، تونس والجزائر والمملكة المغربية، قدرها ١٣٠، ١١٤، ٩٥ مليون وحدة حساب على التوالي. وقد كان المرجو من هذه السياسات المساهمة في التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي والسياسي للمغرب العربي[٣].

الأمر الذي يعني أن ملامح سياسة المجموعة الأوروبية تجاه منطقة المغرب العربي قد تشكلت منذ عام ١٩٧٢ في هيئة اتفاقيات التعاون الاقتصادي التي تهدف – نظريا – إلى تخصيص منطقة تجارة حرة بين دول المغرب ودول السوق الأوروبية يتضمن إزالة الحواجز الجمركية أمام الصادرات المغربية والأوروبية على حد سواء ، إلا أن هذه الاتفاقيات قد أبقت في الواقع على بعض القيود وعلى نظام الحصص المفروضة على صادرات القطن والفوسفات والأسمدة والمنتجات البترولية وهي من أهم الصادرات المغاربية، كذلك لجأت دول السوق إلى وضع إجراءات لحماية مزارعيها ضد المنتجات المغاربية من الموالح والزيتون والنبيذ والتي يوجد بها فوائض في الإنتاج داخل السوق الأوروبية، كما قامت دول السوق أمام تصاعد القدرة التنافسية للمصنوعات المغاربية من الأنسجة والملابس والأحذية والمواد الغذائية إلى وضع إجراءات حمائية في مواجهتها

(١) انظر : عرض كتاب " أوروبا والبحر المتوسط " في ، السياسة الدولية ، العدد ١٢٤ ، أبريل ١٩٩٦ ، ص ص ١٢٩-١٣٠ .

(٢) د. نازلي معوض أحمد ، " السياسة المتوسطية للجماعة الاقتصادية الأوروبية " ، السياسة الدولية ، العدد ٧٣ ، يوليو ١٩٨٣ ، ص ٤٠ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٤١.

ومن ثم بدأت منذ الثمانينيات مراجعة هذه الاتفاقيات خاصة بعد انضمام أسبانيا والبرتغال لدول السوق وذلك لتشابه إنتاجهما مع معظم السلع التي تنتجها دول المغرب [1].

"ومع مطلع الثمانينيات ، بات من الواضح أن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في دول المغرب العربي سيكون لها تأثيرها الواضح على سياسات تلك الدول ، فدول المغرب العربي تحكمها قيادات لم تتغير منذ استقلالها في أغلب الأحيان ، أضف إلى ذلك أن تصاعد الحركات الإسلامية المتطرفة ودخولها كمنافس للأنظمة القائمة بالفعل أصبحت الشغل الشاغل للأنظمة سواء في المغرب العربي ، أو لدول أوروبا شمالي المتوسط ،التي تراقب الظاهرة الإسلامية عن كثب ، ليس هذا كل ما في الأمر ، بل إن عدداً من الخلافات السياسية قد يظهر على السطح ، لعل أبرزها الخلاف بين المغرب والجزائر على الصحراء الغربية . في ظل هذه الظروف ،وفي هذا السياق ، نشأت المبادرة الفرنسية للتعاون بين دول غرب المتوسط ، حيث أعلن الرئيس الفرنسي السابق (فرانسوا ميتران) في عام١٩٨٣ في مراكش بالمغرب عن فكرة عقد مؤتمر حول التعاون في منطقة غرب حوض البحر المتوسط يضم كلاً من : أسبانيا ، إيطاليا ، فرنسا ، البرتغال ، الجزائر ، تونس ، المغرب ، ويخصص لدراسة القضايا الاقتصادية ، وقد اقترحت الجزائر في حينه أن يبحث هذا المؤتمر أيضاً المسائل الأمنية ، وقد رفض المغرب هذا الاقتراح ، إذ أن ذلك يعني إدخال قضية الصحراء الغربية موضع البحث والدراسة ،ولكن ساد الصمت مبادرة الرئيس الفرنسي ميتران حتى عام ١٩٨٨، حينما تقدمت فرنسا بمبادرة جديدة " [2].

"وفي فبراير ١٩٨٨ ، عقد بصفة غير رسمية الاجتماع الأول بين مجموعة من الدبلوماسيين ورجال الأعمال مثلت فيه دول جنوبي أوروبا : (إيطاليا ، فرنسا ، البرتغال ، أسبانيا) ودول المغرب العربي : (تونس ، الجزائر ، المغرب) . وقد تزامن ذلك مع حدثين هامين شهدتهما منطقة المغرب العربي خلال تلك الفترة ، هما : إزاحة الرئيس بورقيبة في تونس سلمياً عن السلطة وتولي الرئيس زين العابدين بن علي السلطة في نوفمبر ١٩٨٧ ، أما الحدث الثاني وهو الأهم ، قيام اتحاد المغرب العربي بين (موريتانيا – المغرب – الجزائر– تونس ليبيا) بموجب اتفاقية مراكش في ١٧ نوفمبر ١٩٨٩" [3].

فلقد اقتفت دول المغرب العربي أثر الجماعة الأوروبية في التكتل الجماعي ، واستلهمت من روح نموذج السوق الأوروبية المشتركة إصرارها على الوحدة ، وتحسست خطى النموذج الأوروبي، وجعلته نبراساً لها تهتدي به لإنشاء (الاتحاد المغاربي العربي) " وكأن المغاربة أرادوا مجاراة الحماس الأوروبي لتوحيد أوروبا، فسارعوا

(١) محمد أبو الفضل أحمد ، " مستقبل العلاقات المغربية – الأسبانية " ، السياسة الدولية ، عدد ١٠٧ ، يناير ١٩٩٢ ، ص ٢٢٥ .

(٢) أسامة فاروق مخيمر ، التعاون المتوسطي : المبادرات .. القضايا .. المستقبل ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٠٤ – ١٠٥ .

(٣) المرجع السابق ، ص ص ١٠٥ – ١٠٦.

إلى تأسيس هذا النموذج الهام ، الذي أريد له أن يكون نافذة يطل منها الوطن العربي على العالم ، وعلى أوروبا بشكل خاص" (١)

وقد اتسمت العلاقة بين الاتحاد المغاربي العربي – منذ نشأته – وبين دول الجماعة الأوروبية شمالي المتوسط بعدم التكافؤ ، بسبب القصور والعثرات التي يعاني منها الاتحاد المغاربي والتي حدت من اندفاعه وحالت دون تقدمه . حيث تتأثر دول المغرب العربي بأي تطور أو تغير يحدث في دول الجماعة الأوروبية ، وغالباً ما يكون تأثير الثانية على الأولى تأثيراً سلبياً ، لأن التطور لدى الدول الأوروبية شمال المتوسط ، تطور يجعل اتجاه دولها ينحو إلى الاعتماد على نفسها ، وذلك على حساب علاقتها مع دول الاتحاد المغاربي ، فحين انضمت كل من أسبانيا والبرتغال إلى السوق الأوروبية المشتركة ، أصبحت الدول المغاربية مضطرة للبحث عن أسواق جديدة لتصريف منتجاتها الزراعية ، نظراً لأن هاتين الدولتين تنتجان نفس المنتجات الزراعية التي تنتجها دول المغرب العربي . كما يتضح التطور السلبي لتأثير دول الجماعة الأوروبية على دول الاتحاد المغاربي في توقف هجرة العمال منذ عام ١٩٨٦ حتى الآن .

وقد تعمقت علاقة الحوار اللا متكافئ بين دول المغرب العربي ودول السوق الأوروبية المشتركة ،لاسيما بعد أن اكتمل مشروع الاندماج بين دول السوق الأوروبية المشتركة ، و ما ترتب على ذلك من حرية انتقال الأشخاص والأموال بين دول المجموعة الأوروبية ، وقيام سياسات ضريبية وجمركية موحدة بين هذه الدول الأوروبية ، وهو ما كان يجب أن يكون حافزاً لدول المغرب العربي ، يدفعها نحو سوق مغاربية مشتركة تحظى باهتمام الجماعة الأوروبية (٢).

ورغم ذلك ، ظلت العلاقات المغاربية – الأوروبية تتميز بالخصوصية بشكل واضح ، لاسيما إذا ما قورنت بالعلاقات الأوروبية بباقي الدول العربية . " وتبرز هذه الخصوصية بشكل واضح من خلال إقامة عدد من المشروعات الإقليمية الكبرى بين دول اتحاد المغرب العربي وأوروبا ، مثل مشروع (أنبوب الغاز) الذي ينقل الغاز الطبيعي من الجزائر عبر تونس والمغرب إلى إيطاليا وأسبانيا والبرتغال ، وكان الأنبوب قد بدأ في مرحلة أولى عام ١٩٨٢ بربط الجزائر بإيطاليا مروراً بتونس والبحر المتوسط ثم جرى في نهاية العام الماضي تدشين المرحلة الثانية منه – وهي الأضخم – بربط حقول الغاز الجزائرية في منطقة "حاس الرمل " بمدينة " أشبيلية " الأسبانية عبر المغرب وجبل طارق ، وعلى مدى ٥٣٠ كيلو متراً بالحدود المغربية ومنها إلى أسبانيا فالبرتغال بطاقة تصديرية ٦٠ بليون متر مكعب من الغاز الطبيعي تغطي نحو ١٥٪ من حاجة الأسواق الأوروبية للغاز وبتكلفة

(١) المرجع السابق ، ص ص ١٠١ – ١٠٢.

(٢) السفير أحمد مهابة، "سياسة مصر المتوسطية ونكسة الاتحاد المغاربي"، السياسية الدولية، عدد ١٢٤ أبريل ١٩٩٦، ص ص ١٠٨ – ١١٠.

إجمالية تصل إلى ملياري دولار و٦٠٠ مليون دولار ، ويكفي لكي نعرف قيمة هذا المشروع الضخم أن نشير إلى أن ما يقرب من ٧ ملايين أسباني يستفيدون الآن من الغاز الطبيعي الجزائري "(١) .

وجاءت السياسة المتوسطية الجديدة (The New Mediterranean Policy) للجماعة الأوروبية في يونيو ١٩٩٠ ، لتعطى دفعة جديدة وقوية ، للسياسات الأوروبية بدول المتوسط ، وخاصة المساهمة في تحقيق برامج الإصلاح الاقتصادي وتنفيذ المشروعات الإقليمية وخلق رابطة بين تلك الدول وعملية البناء الأوروبي(٢) .

وقد اكتسبت العلاقات الأوروبية - المغاربية في ظل السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي، أهمية خاصة ، وانعكست خصوصية هذه العلاقة على مختلف مجالات العلاقات بين دول المغرب العربي والدول الأوروبية، لاسيما في الجانب الاقتصادي ، وليس أدل على قوة العلاقات التجارية بين الدول المغاربية والجماعة الأوروبية من أن ٦٠ ٪ من واردات الاتحاد المغاربي العربي تأتي من دول الجماعة الأوروبية ، ٥٠٪ من صادرات الاتحاد المغاربي تذهب إلى الجماعة الأوروبية (٣) . كما تعد أوروبا أكبر وأهم مصدر للاستثمار والتمويل في دول المغرب العربي ، ويسهم الاتحاد الأوروبي بنحو ٤٠٪ من إجمالي تدفقات المعونات على الاتحاد المغاربي العربي" (٤).

وفي هذا الإطار ، أخذ منحنى العلاقات الأوروبية - المغاربية يشهد صعوداً إيجابياً ، كما استمرت خطوات تصعيد التعاون الإقليمي الأوروبي - المغاربي في تزايد مضطرد ،حتى جاءت الدعوة التي وجهتها الدول الأوروبية الأربع(فرنسا - إيطاليا - أسبانيا - البرتغال) إلى دول الاتحاد المغاربي لحضور اجتماع روما في ١٠ أكتوبر١٩٩٠ - والذي خصص لبحث أسس إقامة حوار وتعاون بين الدول التسع (٥+٤) - ويمثل هذا الاجتماع إحدى حلقات التصعيد التعاوني الذي تشهده العلاقات الأوروبية - المغاربية . وقد حضرت مالطا هذا الاجتماع بصفتها مراقباً ، ثم انضمت فيما بعد لهذه المبادرة بصفة رسمية لتصبح الصيغة هي (٥+ ٥)(٥) .

وقد تشكلت ثماني لجان لتنشيط العلاقات بين الطرفين ، حيث تهدف دول المغرب العربي من عقد مثل هذه الاجتماعات إلى مناقشة قضايا التعاون السياسي والاقتصادي والأمني ، ومن جانبها رحبت دول المغرب العربي بهذا الإطار التنظيمي التعاوني الجديد (٦)

(١) السفير هاني خلاف وأحمد نافع ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٣١ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٣٩ .

(٣) أسامة فاروق مخيمر ، التعاون المتوسطي : المبادرات .. القضايا .. المستقبل ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠١ .

(٤) هاني خلاف ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٣١ .

(٥) أسامة فاروق مخيمر ، التعاون المتوسطي : المبادرات .. القضايا.. المستقبل ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٦ .

(٦) محمد أبو الفضل أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٢٥ — ٢٢٦ .

وجاء إعلان الجزائر الوزاري لدول صيغة (٥+ ٥) العشر ، ليحدد بالتفصيل إطار التعاون فيما بينها ، ويدعو إلى عقد مؤتمر قمة لرؤساء الدول والحكومات العشر في بداية سنة ١٩٩٢ بتونس [١]. وقد استقبل الرئيس التونسي (زين العابدين بن علي) ذلك بترحيب بالغ لأنه يعد من أكثر المتحمسين لهذه الفكرة ، حيث أكد على أن "هدف الدول المغربية من علاقتها مع الجماعة الأوروبية هو الوصول إلى اتفاقية مشاركة تتضمن إقامة (منطقة تجارة حرة) (FTA)[٢] بين الطرفين، وتحقيق آمال المغاربة في إنشاء اقتصاد أوروبي – مغاربي، ديمقراطي تتحقق فيه مصالح الجانبين" [٣].

وبانتهاء اجتماع روما في ١٠ اكتوبر ١٩٩٠ ، تكون المبادرة الفرنسية للتعاون في غرب المتوسط ، قد تمخض عنها إرساء دعائم إطار تنظيمي – إقليمي مؤسسي جديد ، وهو الكيان الذي يعبر عن ارتفاع مستوى التعاون الأوروبي – المغاربي في إطار صيغة (٥+ ٥) وهي الصيغة التي دعت إليها خمس دول أوروبية شمالي المتوسط هي (فرنسا – إيطاليا – أسبانيا البرتغال – مالطا) لعمل رابطة تعاون وتنسيق مع خمس دول عربية تقع جنوبي المتوسط وهي (ليبيا- تونس – الجزائر – المغرب – موريتانيا) .

ولقد مثلت هذه الصيغة مصدر قلق وإزعاج بالنسبة للخارجية المصرية . لا سيما أن هذه الصيغة تشكل تهديداً مباشراً لدور مصر الإقليمي *كدولة قائد* ، حيث تعني صيغة (٥+ ٥) أن أوروبا ستتجه نحو التعاون مع الدول المغاربية في غربي المتوسط على حساب تعاونها مع مصر ، وأن مصر سيتم استثناؤها من المشروعات التي سيتفق عليها في إطار تلك الصيغة ، وهو الأمر الذي يمثل تحدياً سافراً للدور المصري إقليمياً ، ناهيك عن أن صيغة (٥+ ٥) قد جاءت في توقيت تزامنت فيه مع ما يشهده الدور الإقليمي لمصر من تقلص ارتبطت محدداته بعدد من العوامل منها[٤]:

١- انهيار نظام القطبية الثنائية على المستوى الدولي مع ما يمثله ذلك من إنهاء القدرة المصرية على المناورة ، كما قلص من حرية حركة مصر تجاه التعامل مع القضايا التي تستند إلى العامل الدولي كالصراع العربي – الإسرائيلي .

٢- انهيار النظام الإقليمي العربي بفعل أزمة الخليج الثانية، وتأثيراته السلبية على دور مصر الإقليمي، فقد فقدت السياسة الخارجية المصرية ريادتها في دائرة حركة متماسكة نسبياً ، بفعل الانقسامات التي سيطرت على هذه الدائرة .

---

(١) محمد السيد سليم ، "السياسة المصرية تجاه التعاون في البحر المتوسط" ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣ ، وأنظر أيضاً محمد أبو الفضل أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢٥ .

(٢) (FTA) هي اختصار Free Trade Area أي منطقة تجارة حرة .

(٣) Zin El-Abidine Ben Ali, : "Co-development between the Maghreb and the European Union" Mediterranean Quarterly, Vol. 5, No. 1, Winter 1994, p. 7.

(٤) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٥ ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٦ ، ص ص ٤٩١-٤٩٣ .

٣- تمارس عملية التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي منذ انعقاد مؤتمر مدريد وحتى إعلان الشرق أوسطية الإسرائيلية - الأمريكية ، تأثيراً أساسياً في اتجاه تقليص الدور الإقليمي لمصر .

ولعل التزامن التلقائي ما بين صيغة (٥ + ٥) - بما تمثله من تحد للدور المركزي لمصر - ومحفزات تقليص الدور الإقليمي لمصر ، هو الذي يفسر الحساسية المفرطة من جانب الخارجية المصرية تجاه صيغة (٥ + ٥) والنظر إليها باعتبارها تهديداً بتراجع الدور المصري إقليمياً ، بل وتهميشه [(١)].

وبالتالي أصبح على مصر أن تواجه الخطر المزدوج الناشئ عن احتمال اتجاه الجماعة الأوروبية نحو شرقي أوروبا أو جنوباً نحو شمالي أفريقيا (الجزء الغربي والجنوبي من البحر المتوسط) مما يهدد مصالح مصر الاقتصادية ، ومن ثم كانت مبادرة مصر - التي دعا إليها الرئيس مبارك - الأهم والأشمل لإقامة منتدى لدول البحر المتوسط ، تهدف إلى تشييد منطقة تعاون متوسطية تضم كلٍ - و دون انتقاء - دول البحر المتوسط ، وهي بمثابة محاولة مصرية لإبطاء سرعة صيغة (٥ + ٥) وإبدالها و إحلالها بتعاون متوسطي شامل تشارك فيه مصر ، ويحل محل صيغة(٥ + ٥) الانتقائية الطابع[(٢)]. وفي هذا الإطار يمكن تفسير الطرح المصري للمبادرة المتوسطية ومن ثم الاتجاه نحو التحرك في دائرة البحر المتوسط الجديدة ، على أنه بمثابة رد الفعل الاستجابي للتحدي الذي فرضته صيغة (٥ + ٥) على الدور الإقليمي لمصر .

ورغم الحفاوة التي استقبلت بها مبادرة الرئيس مبارك أوروبياً ، إلا أنها افتقدت إلى قوة الدفع الذاتية التي تمتلكها صيغة (٥ + ٥) الأوروبية - المغاربية ، وقد شاءت الظروف لهذه الصيغة أن تتعطل بفعل الأزمة الليبية الغربية في أوائل ١٩٩٢. وفي غضون هذا التعطل لصيغة (٥ + ٥) ، وفي ظل التكاسل الأوروبي نسبياً في تحريك ودفع المبادرة المصرية لإقامة منتدى دول البحر المتوسط ، أدركت الخارجية المصرية أن عمق العلاقات الأوروبية - المغاربية كفيل بأن يجعل الطرف الأوروبي أكثر ارتياحاً للتعاون الإقليمي وفق صيغة (٥ + ٥) ، حيث تدرك الخارجية المصرية أن الاتحاد الأوروبي يتعاطف مع التعاون الإقليمي الجزئي مع دول شرقي البحر المتوسط من ناحية ، ودول غربي البحر المتوسط من ناحية أخرى وبشكل مستقل ، ففي المجال الأول ، يفضل الاتحاد الأوروبي بناء " علاقة ثلاثية متوازنة بين الاتحاد الأوروبي ، والمشرق العربي ، و إسرائيل " ، وفي المجال الثاني يفضل صيغة التعاون الثنائي مع المغرب وتونس والجزائر حيث يخطط الاتحاد لإنشاء منطقة تجارة حرة مع تلك الدول مع حلول سنة ٢٠٠٧ ، ويتضح من استعراض السياسة المتوسطية الجديدة " New Mediterranean Policy " للاتحاد الأوروبي أنها تركز على التعاون الجزئي المغاربي والمشرقي [(٣)]. وأيضاً لا

---

(١) مقابلة مع السفير فتحي الشاذلي ، يوم ٣٠ يوليو ١٩٩٨ .

(٢) Mohammed El-Sayed Selim, "Egypt and the Euro-Mediterranean Partnership: strategic Choice of Adaptive Mechanism", prepared for delivering at the workshop on: "The Euro-Mediterranean Partnership Initiative" sponsored by the University of Portsmouth, Portsmouth, 20-22 Sep., 1996, p. p. 9-10

(٣) Mohammed El-Sayed Selim, :" Mediterraneanism : A New Dimension in Egypt's Foreign policy", OP. Cit., p. p. 23-24 .

لا يغيب عن إدراك الخارجية المصرية أن فرنسا ودول المغرب العربي تفضل صيغة (٥ + ٥) للتعاون بين غربي المتوسط على صيغة المنتدى المتوسطي ، فعلى الرغم من تحمس فرنسا لبناء تعاون أوروبي متوسطي ، فإنه ليس هناك ما يدل على أنها تنظر لهذا التعاون على أنه تعاون جماعي أوروبي - متوسطي ، ولكنه تعاون مع المجموعات الجغرافية المختلفة جنوبي البحر المتوسط ، وبطبيعة الحال فإن فرنسا تعتبر المغرب العربي منطقة نفوذها التقليدي ، وتفضل التعاون المباشر مع تلك المنطقة ، ولهذا عارضت فرنسا المشروع الإيطالي - الأسباني لإنشاء مؤتمر للأمن والتعاون في البحر المتوسط (CSCM) على غرار مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي ، يضم بالإضافة إلى بلدان البحر المتوسط ، الولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج وإيران . كذلك فقد عارضت الفكرة الإيطالية بإنشاء بنك للبحر المتوسط [١] ، بل وأكثر من ذلك ، فإن هناك تأكيد فرنسي على تفضيل الحوار الثنائي بين أوروبا وكل دولة من بلدان المغرب العربي على حده ، إذا استمر التعطل يشل من حركة صيغة(٥ + ٥) [٢].

والواقع أن صانع القرار المصري قد استشعر هذا التوجه الأوروبي - الفرنسي ، فسارع بإقامة علاقة مؤسسية مع الاتحاد المغاربي ، وهو الاتحاد الذي يضم الدول الخمس جنوبي البحر المتوسط في صيغة (٥ + ٥) ، ومن ثم فقد حضر (عمرو موسى) وزير الخارجية المصري باسم مصر الدورة السادسة عشرة لوزراء خارجية الاتحاد المغاربي في نوفمبر ١٩٩٤ كمراقب ، وأعلن أن مصر تقدمت بطلب رسمي للحصول على العضوية الكاملة في هذا الاتحاد[٣]. وهي خطوة أثارت في حينها جدلاً واسعاً حول طبيعة توجهات السياسة الخارجية المصرية في المرحلة الحالية ، وكانت أهم دلالات هذا الاتجاه تكمن في أن مصر يمكنها أن تعمل في عدة دوائر فرعية، وتنتمي إليها في وقت واحد وبشكل متزامن[٤]. وفسر البعض طلب مصر للانضمام إلى الاتحاد المغاربي بأنه تعبير عن يأسها من دورها الفاعل في المشرق العربي ، الذي يعيش مرحلة صعبة بعد أزمة وحرب الخليج الثانية وأن واجب مصر القومي كان يقتضي منها أن تكون عنصراً فاعلاً على مستوى العالم العربي كله شرقه وغربه[٥].

وفي هذا الإطار جاء رد وزير الخارجية المصري على تلك الآراء ، فيقرر : " تصور البعض أننا مللنا أو سئمنا الشرق فاتجهنا للغرب ، تفكير تسطيحي وغير صحيح ، فكل ما حدث أننا نحضر اجتماعات الاتحاد المغاربي

---

(١) جاء ذلك في المحاضرة التي ألقاها السفير فتحى الشاذلي أمام اللجنة المصرية للتضامن، يوم الثلاثاء ، ١٩٩٦/١١/٢٦، بعنوان: "العلاقات المصرية - الأوروبية"، وانظر: محمد السيد سليم، "السياسة المصرية تجاه التعاون في البحر المتوسط"، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٨-١٩، وانظر أيضاً مالك عوني، "موجز الرؤى الفرنسية عن التعاون في البحر المتوسط"، السياسة الدولية، العدد ١١٨، أكتوبر ١٩٩٤، ص ١٠٧.

(٢) مالك عوني ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٠ .

(٣) السفير أحمد مهابة ، " انضمام مصر إلى الاتحاد المغاربي ماله وما عليه " ، السياسة الدولية ، العدد ١١٩ ، يناير ١٩٩٥ ، ص ١٤٥ .

(٤) التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٩٥ ، مرجع سبق ذكره ، ٤٩٦ .

(٥) أحمد مهابة ، "انضمام مصر إلى الاتحاد المغاربي ماله وما عليه "، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٤٥-١٤٦

كمراقبين ، ونفعل ذلك ، لأننا نعتقد أن مصر – وهي دولة عربية في الوسط الجغرافي – لا يمكن تصنيفها على أنها دولة مشرقية أو مغربية ، فهي همزة الوصل بين المشرق والمغرب ، وهذا وضع تنفرد به مصر ، لذلك كان طبيعياً بعد ظهور مجلس التعاون الخليجي والاتحاد المغاربي أن تفكر مصر في أن تكون حلقة الوصل بين التجمعات العربية "(١).

وقد تمثلت أحد أهم تفسيرات التحرك المصري للانضمام إلى الاتحاد المغاربي في عدم ارتياح وانزعاج الخارجية المصري من صيغة (٥ + ٥) الأوروبية – المغاربية التي تفترض إقصاء مصر من منظومة ذلك التعاون الإقليمي ، ومن ثم فقد تخوفت الخارجية المصرية من إمكانية قيام ترتيبات إقليمية في المنطقة دون أن يكون لمصر حضور فيها ، ومن هنا جاء طلب مصر للانضمام إلى تجمع دول الاتحاد المغاربي العربي حتى لا تستثنى من منظومة هذه الصيغة(٢).

ولكن ، يحتج البعض على هذا التفسير بالقول أن التوجه المصري نحو الانضمام للاتحاد المغرابي العربي لا يمكن تفسيره بأنه توجه جديد ، فلمصر أرضية سياسية في المغرب العربي لاتقل أهمية عن أرضيتها في المشرق العربي ، " ولم تكن دعوة مصر للانضمام إلى الاتحاد المغاربي جديدة فهي تعود إلى أربع سنوات مضت مع انهيار مجلس التعاون العربي حينما دعت ليبيا مصر إلى الانضمام ثم تكرر الطلب أكثر من مرة من قبل الجزائر على هامش اجتماع وزراء خارجية دول عدم الانحياز في ديسمبر ١٩٩٣ ، ثم تجدد الطلب مؤخراً من قبل وزير خارجية الجزائر لحضور الدورة الوزارية السادسة عشر للاتحاد المغاربي" (٣). ويمكن الرد على هذا الرأي بأن توقيت القرار المصري بطلب الانضمام إلى الاتحاد المغاربي العربي جاء بمثابة رد فعل استجابي لمتغيرين ، الأول أنه جاء في توقيت كان فيه التجمع المتوسطي قد بدأ يتعمق في شمالي أفريقيا المغاربي ، خاصة مع تبلور أفكار إنشاء سوق تجارية ضخمة ترتبط بهذا التجمع عام ٢٠١٠ ، الثاني ، أنه جاء بعد حضور مصر مؤتمر الدار البيضاء (كازا بلانكا) للتنمية الاقتصادية ٣٠ أكتوبر – ١ نوفمبر ١٩٩٤ ، والذي تبنى المنظمون له فكرة إنشاء سوق شرق أوسطية ، وهي الفكرة التي شكلت تهديداً للدور الإقليمي القائد لمصر – على نحو ما تم توضيحه سابقاً – الأمر الذي حفز مصر للتحرك الوقائي ضد هذه الإجراءات (٤). على أنه تجدر الإشارة إلى التنويه إلى ما أكد عليه السفير "فتحى الشاذلي" من " أنه لا يجب إعطاء صيغة (٥ + ٥) – باعتبارها محدداً إقليمياً للسياسة المصرية لتفعيل الدائرة المتوسطية في التسعينات – وزناً وقدراً أكبر مما تحتمل ، وحجته في

(١) التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٩٥ ، مرجع سبق ذكره ، ٤٩٦ .

(٢) مقابلة مع السفير فتحي الشاذلي ٣٠ يوليو ١٩٩٨ .

(٣) أحمد يوسف القرعي، "مصر والمغرب العربي : البعد المتوسطي والأفريقي"، السياسة الدولية، العدد ١١٩، يناير ١٩٩٥، ص ص ١٤٩ –١٥٠ .

(٤) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٥ ، المرجع السابق ، ص ٤٩٦ ، وأنظر : أحمد مهابة ، "انضمام مصر إلى الاتحاد المغاربي ماله وماعليه "، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٥ .

ذلك أنه من غير الصحيح أن ننسب التوجه المتوسطي لمصر في التسعينيات – وهو خيار استراتيجي – إلى محفز واحد وهو صيغة(٥ + ٥) الذي يعتبره السفير فتحي الشاذلي بأنه حدث عارض "[١].

وعلى أية حال ، فإنه يمكن تفسير السلوك المصري بطلب الانضمام إلى الاتحاد المغاربي العربي – في ضوء المتغيرات السابق الإشارة إليها – على أنه سيتيح لمصر الاقتراب أكثر من مجال التجمع المتوسطي ، فوجود مصر ضمن اتحاد المغرب العربي سيسهم في دفعها نحو دخول إطار المعاملات بين أوروبا وشمالي أفريقيا ، فمن المعروف لدى مصر أن دول الاتحاد المغاربي بحكم كونها أقرب المناطق العربية اتصالاً بأوروبا فهي أيضاً أكثر الدول العربية تنسيقاً مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية منذ وقت مبكر ، ويمثل هذا في الوقت نفسه خطاً رئيسياً للدبلوماسية المصرية ، وعلى مستوى مشروع التعاون بين حوض البحر المتوسط فإنه يمثل أيضاً لدى كل من مصر ودول الاتحاد المغاربي خطاً رئيسياً آخر للتقارب مع أوروبا خاصة بعد الفكرة التي طرحها الرئيس مبارك في بيانه أمام البرلمان الأوروبي في ستراسبورج في نوفمبر ١٩٩١ بإنشاء منتدى للدول المتوسطية ، كما يقوم على أساس النظرة الشاملة للبحر المتوسط كإقليم يتمتع بخصائص معينة تجعل من مصلحة دوله أن تتعاون في شكل شامل لا يتعارض في الوقت نفسه مع تجمعات أخرى لدول معينة . ويجد مشروع التعاون بين دول حوض البحر المتوسط أصداءً واسعة في المغرب العربي أكثر من دول المشرق العربي المطلة على البحر ، ويعد هذا المشروع أحد المحطات المشتركة التي التقت عليها مصر مع دول الاتحاد المغاربي ، وذلك على هامش مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي ، حيث تشارك مصر ودول المغرب العربي كمراقبين ، ومع لقاءات وزير خارجية مصر مع وزراء خارجية هذه الدول على هذا الهامش – وللأسباب السابق تناولها – دارت مشاورات مستفيضة حول الأفكار والصيغ المطروحة للتعاون المتوسطي للتوصل إلى صيغة مثلى ، ومن بين هذه الأفكار صيغة مجموعة (٥ + ٥) ، ومع انضمام مصر إليها تكون المعادلة (٦ + ٥)[٢] " وتهدف مصر من وراء ذلك إلى أن تكون جزءاً من الاتحاد المغاربي عندما يبدأ الاتحاد الأوروبي في تنفيذ سياساته المتوسطية الجديدة " [٣].

ولكن سرعان ما أفرزت السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي عن تبني صيغة جديدة – أكثر شمولاً – للتعاون الأوروبي – المتوسطي ، فيما يعرف بصيغة (١٥ + ١٢) وهي الصيغة التي تقضي بإقامة مشاركة تشمل مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين دول الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية المشاطئة للبحر المتوسط شرقاً وجنوباً وغرباً ، والتي شهدت الترجمة الفعلية لها بانعقاد مؤتمر برشلونه ٢٧–٢٨ نوفمبر ١٩٩٥ . وقد أدت هذه الصيغة الجديدة (١٥ + ١٢) إلى تراجع ، بل وتوقف الجهود المصرية – تماماً – في ميدان الانضمام إلى اتحاد المغرب العربي ، بعدما فقدت تلك الجهود مبررها .

(١) مقابلة مع السفير فتحي الشاذلي ٣٠ يوليو ١٩٩٨ .

(٢) أحمد يوسف القرعي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٠ .

(٣) محمد السيد سليم ، " السياسة المصرية تجاه التعاون في البحر المتوسط "، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩ .

خلاصة تحليل

لقد حاول هذا الفصل استكشاف وتحليل - كلما أمكن - المحددات الإقليمية للتحرك المصري صوب تفعيل الدائرة المتوسطية في السياسة الخارجية المصرية خلال التسعينيات . وانطلاقاً من مقولة أساسية تفيد بأن مصر هي " الدولة القائد " في العالم العربي ، وفي إقليم الشرق الأوسط، ويؤهلها لذلك بالإضافة إلى عوامل الجغرافيا والتاريخ والديموجرافيا ، ثقلها السياسي وموروثها الحضاري ووزنها الثقافي ، ناهيك عن رؤى وتصورات القيادات الحاكمة في مصر المعاصرة (عبد الناصر - السادات - مبارك) التي تجمع - بدرجات متفاوتة الشدة- على ضرورة أن يكون لمصر دور فاعل وقائد في النطاقين العربي والشرق أوسطي ، وتسعى مصر في حركتها الخارجية إلى الإبقاء على مركزية دورها الإقليمي ، والتصدي بميكانزمات مختلفة ومتنوعة أيضاً ، لكل ما من شانه التأثير سلباً على الدور الإقليمي القائد لمصر .

في هذا الإطار ، فإنه أمكن رصد متغيرين نبعاً من البيئة الإقليمية لمصر ، وشكلا تحدياً جوهرياً - وبدرجات متفاوتة في الشدة ومتباينة في التأثير - للدور الإقليمي القائد لمصر .

تمثل المتغير الأول في تطورات الصراع العربي - الإسرائيلي عشية اندلاع أزمة وحرب الخليج الثانية - والتي عبرت بدورها عن انهيار النظام الإقليمي العربي مع ما يعنيه ذلك من تراجع نسبي في الدور المركزي العربي لمصر ، ووصولاً إلى عملية مدريد للسلام وما أفرزته من نتائج ، كان أهمها استئثار وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية - قائدة النظام العالمي الجديد والراعية الرئيسية لعملية السلام في الشرق الأوسط - بكل مقدرات ومسارات عملية السلام وجنوحها نحو التحيز الواضح لصالح إسرائيل على حساب المصالح العربية ، في ظل علاقة تحالف استراتيجي أمريكي - إسرائيلي ، ربما تجسدت أقوى معالمها في التأييد والدعم والمساندة الأمريكية للمشروع الذي دعت إليه إسرائيل على لسان وبقلم رئيس وزرائها آنذاك (شمعون بيريز) والذي دعا إلى إقامة مشروع " الشرق الأوسط الجديد " وبحيث تكون إسرائيل هي الدولة المركزية أو القائد في هذا النظام الشرق أوسطي الجديد ، الذي سرعان ما باركت خطاه الولايات المتحدة الأمريكية .

وبطبيعة الحال ، استشعرت الخارجية المصرية بما لديها من قدرة استشعار فائقة ، ذلك التحدي الذي ينطوي عليه إقامة مثل هذا الترتيب الإقليمي الشرق أوسطي ، فهو أولاً ينهض على أنقاض النظام الإقليمي العربي ويفترض زواله ، وهو ثانياً يقوم على افتراض انتزاع القيادة الإقليمية من مصر والتسليم بها لإسرائيل .

وفي هذا السياق ، جاء الخيار المتوسطي ليمثل تحركاً سلوكياً استجابياً للتحدي الذي تواجهه مصر في فضاء دورها الإقليمي ، وبهذا المنطق يمكن فهم التحرك السياسي المصري إقليمياً عبر دائرة البحر المتوسط تجاه أوروبا - التي يحكمها تعارض مصلحي في علاقاتها مع إسرائيل ، بالإضافة إلى تصاعد تنافسها مع الولايات المتحدة فيما بعد انهيار القطبية الثنائية وعدم ارتياحها للتفرد الأمريكي وتغلغله في منطقة الشرق الأوسط - على

أنه محاولة مصرية لموازنة الثقل الأمريكي المساند بقوة لإسرائيل ، بثقل أوروبي مناوئ للتواجد الأمريكي - الإسرائيلي الكثيف في منطقة الشرق الأوسط والبحر المتوسط (١).

أما المتغير الثاني النابع من البيئة الإقليمية لمصر ، والذي شكل تحدياً لدورها الإقليمي القائد ، فقد تجسد في تصعيد درجة التعاون الإقليمي الأوروبي - المغاربي وصولاً إلى صيغة (٥ + ٥) ، والتي أثارت المخاوف لدى الجهاز الدبلوماسي المصري من إمكانية إقصاء مصر من منظومة التعاون الأوروبي - المتوسطي شمالي أفريقيا ، أو من احتمالية قيام ترتيبات إقليمية تعاونية في المنطقة التي يفترض أن تمارس فيها مصر نفوذ الدولة القائد ، دون أن يكون لمصر حضور فعلي فيها ، ومن ثم فإن مضمون صيغة (٥ + ٥) بهذا الشكل يمثل تحدياً للدور الإقليمي لمصر ، الأمر الذي استوجب تحركاً دبلوماسياً خارجياً مقاوماً لهذا التحدي والذي تمثل في أحد أهم تحركات السياسة الخارجية المصرية ، ذات الدلالة بالنسبة لقضية الدور الإقليمي لمصر ، في الاتجاه نحو التحرك في دائرة البحر المتوسط الأمر الذي يؤطر المبادرة المصرية لإقامة منتدى دول البحر المتوسط في إطار الحد من سرعة صيغة (٥ + ٥) وإحلالها بتعاون متوسطي شامل . ثم بادرت مصر بطلب الانضمام إلى اتحاد المغرب العربي كمناورة مصرية - في حالة تباطؤ خطوات إقامة المنتدى - لتحويل صيغة (٥ + ٥) إلى صيغة (٥+٦).

وأخيراً ، ومن كل ما سبق يمكن استنتاج أن تطورات الصراع العربي - الإسرائيلي وصولاً إلى عملية السلام وما تلاها من تداعيات ، بالإضافة إلى تصعيد درجات التعاون الإقليمي الأوروبي - المغاربي ، هما المحددين الإقليميين للتغير في السياسة الخارجية المصرية في التسعينيات نحو مزيد من تفعيل الدائرة المتوسطية .

ولكن يظل السؤال الملح : ما هو أثر انتهاء الحرب الباردة والتحول الدولي إلى منظومة عالمية جديدة ، على تغير السياسة الخارجية المصرية تجاه تفعيل الدائرة المتوسطية في التسعينيات ؟

ويمثل الإجابة على هذا السؤال جوهر الفصل الثالث من هذا الباب.

(١) Ahmed Galal, " Incentive for Economic Integration in the Middle East: and Egyptian perspective", Working Paper Series, Egyptian Centre for Economic Studies, Working Paper No. 5, December 1996

الفصل الثالث

المحددات الدولية لتغير السياسة الخارجية المصرية نحو تفعيل الدائرة المتوسطية في التسعينيات

ينهض المنطلق النظري لهذا الفصل على *المقترب النظمي* الذي يقوم على أن هناك تأثيراً لخصائص النظام العالمي على الوحدات المكونة له ، سواء أخذت شكل الدول – مثل مصر – أو أخذت شكل نظم دولية أو إقليمية تابعة . ومن هذه الفرضية تنطلق فرضية أخرى مؤداها أنه عندما تتغير أبعاد النظام العالمي أو البيئة الخارجية بشكل عام بتشابكاتها وتعقيداتها ، فإن هناك تغيرات سوف تحدث داخل الوحدات المكونة للنظام وفي سلوكها الخارجي ، وبشكل أكثر دقة فإن تغيرات النظام الدولي والبيئة الخارجية بشكل عام ، تمثل محددات خارجية لعملية تغير السياسة الخارجية في دولة من الدول .

وفي هذا الإطار ، تجدر الإشارة إلى أن أدبيات العلاقات الدولية ، قد أعطت اهتماما نظرياً كبيراً بمعضلات العلاقة بين النظام الدولي الشامل والنظم الفرعية (الإقليمية) الدولية ، وبعوامل الارتباط والانفصال بين النظامين الفرعي الإقليمي والدولي ، من خلال الفواعل والموضوعات المشتركة ، ومن خلال أنماط وآثار التفاعل بين النظم الفرعية المختلفة ، وقد تزايد هذا الاهتمام بهذا المستوى النظمي في ظل التطورات الدولية على صعيد التوازن الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية التي لم تعد معها من الممكن الفصل بين خصوصيات النظم الإقليمية الفرعية وتفاعلات النظام العالمي. وفي هذا الصدد فإن خصائص النظام العالمي وما يطرأ عليها من تغير ، تؤثر بشكل أو بآخر على الأنساق الفرعية الإقليمية(١) .

وبإسقاط هذه الحقيقة النظرية على النظام العالمي في مرحلته الراهنة، لاسيما وأنه قد شهد تغييرات عالمية ، جعلت منه – وبأكثر من مقياس – نظاماً عالمياً جديداً ، وقد انعكست التغيرات في بيئة وعناصر وهيكل النظام العالمي الجديد – حتماً – على الأنساق الفرعية الإقليمية التابعة له.

وأيا كانت المنطلقات النظرية لتحليل العلاقة بين النظم الإقليمية والنظام العالمي من حيث درجة تأثير كل منهما على الآخر، فإنه مما لاشك فيه ، عمق تأثر النظم الإقليمية (الفرعية) بالنظام العالمي السائد ، وضرورة تكيفها مع الحقائق العالمية الجديدة ، ولا تشذ السياسة الخارجية المصرية – باعتبارها إحدى مكونات النظام العالمي – النظام الإقليمي العربي في ذلك عن النظم (الأنساق) الإقليمية الأخرى ، وتتم عملية التكيف بفعل ضغوط دولية قوية ، وأيضاً بتأثير عوامل إقليمية ومحلية خاصة بكل إقليم على حدة تعمل إما على تطوير النظام الإقليمي القائم وتحقيق مزيد من التماسك بين أعضائه في ظل الظروف العالمية والإقليمية المتغيرة ، أو مواجهة مصير التفكك والاندثار ، وإفساح المجال بالتالي أمام ترتيبات إقليمية بديلة ، تفرضها دول خارجية (٢).

---

(١) د. نادية محمود مصطفي، "أزمة الخليج والنظام الدولي" في: د. أحمد الرشيدي (محرر)، الانعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج، مرجع سبق ذكره، ص ص ٥٦-٥٧. وانظر: د. ناصيف حتى، النظرية في العلاقات الدولية (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨٥) ص ص ٤٦ – ٥٨. وانظر أيضاً: جميل مطر ود. على الدين هلال، النظام الإقليمي العربي (القاهرة: دار المستقبل العربي، ط٤ ، ١٩٨٣) ص ص ١٣-٢٠.

(٢) د. سمعان بطرس فرج الله ، "مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على الوطن العربي"(نظرة نقدية مقارنة) في ، د. سمعان بطرس فرج الله (محرر) ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٥٥٥ – ٥٥٦

فالتغير الجوهري في النظام العالمي بعد انتهاء الحرب الباردة ، والذي جاء بفعل الثورة التكنولوجية المعاصرة وتغير هياكل القوة العالمية في اتجاه انتشار النظام الرأسمالي العالمي المعاصر ، وسعيه الدائم عبر أدوات متنوعة لتوسيع السوق العالمية التي أصبحت لا غنى عنها لمواجهة الطفرة الهائلة في العملية الإنتاجية التي نجمت عن الثورة التكنولوجية ، فإن هذا التغيير سوف يؤثر بالفعل على كافة الأقاليم الجغرافية في العالم ، وأن بعضاً من هذا التغير قد بدأ يصل إلى منطقة الشرق الأوسط من خلال تعبيرات مختلفة . ومن هنا فإن " الشرق أوسطية " و " المتوسطية " تشكلان بدورهما عملية تغيير واسعة للشرق الأوسط من قبل الأركان الرئيسية للنظام الرأسمالي العالمي المعاصر" (١).

كما سيؤثر التغير الجوهري في النظام العالمي بعد انتهاء الحرب الباردة على السياسات الخارجية لبعض الوحدات الدولية . وفي هذا السياق تشير أدبيات العلاقات الدولية إلى أن ثمة علاقة سببية قوية بين تغير النظام الدولي أو البيئة الخارجية بصفة عامة من ناحية ، وبين إمكانية تغير السياسة الخارجية للوحدات الدولية المكونة له من ناحية أخرى(٢).

وفي هذا الإطار ، فإن *تغير السياسة الخارجية* المصرية نحو تفعيل الدائرة المتوسطية في التسعينيات ، يمكن أن يفهم في إطار تحليل أثر تغيرات النظام الدولي المعاصر وانتهاء الحرب الباردة وتغير البيئة الخارجية ، على تغير السياسة الخارجية المصرية .

ويتناول هذا الفصل تأثير المتغيرات الدولية في النظام العالمي في عصر ما بعد انتهاء الحرب الباردة – باعتبار هذه المتغيرات محددات خارجية – على تغير السياسة الخارجية المصرية تجاه تفعيل الدائرة المتوسطية .

حيث لم يكن التوجه المصري نحو التعاون مع دول البحر المتوسط وارداً قبل سنوات ، خلال فترة الحرب الباردة وفترة الاستقطاب الكامل بين المعسكرين الرأسمالي والشيوعي ، ولم تكن دائرة البحر المتوسط تشكل إحدى الدوائر الثلاث التي حددتها الثورة المصرية وارتبطت بها سياستها وهي الدائرة العربية والدائرة الإفريقية والدائرة الإسلامية . ولم يكن ذلك رغبة في الانفصال عن حركة التاريخ ، أو عدم اعتراف بالعلاقات الحضارية والثقافية التي ربطت دول هذا البحر منذ مطلع التاريخ ، ولكن كان ذلك خضوعاً للأمر الواقع الذي سيطرت عليه الإستراتيجيات الكونية ، والصراعات الأيديولوجية العالمية بين الشرق والغرب . ومن ثم ، لم تظهر

(١) د. عبد المنعم سعيد ، " الشرق أوسطية والمتوسطية : التغير في النظام الإقليمي " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٧ – ١٨.

(٢) حول هذا الموضوع انظر:

- Charles Hermann , "Changing Course : When Government Choose to Redirect Foreign Policy" , OP. Cit, P.P. 12 – 13
- K. J. Holsti, "Restructuring Foreign Policy : A Neglected Phenomenon in Foreign Policy Theory" in U.J Holsti (ed.) , OP.Cit , p.p. 7-14.
- د. محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، ١٩٩٨ ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٥.
- Devid Skidmore, "Explaining State Responses to International Change : The Structural Sources of Foreign Policy Rigidity and Chang" in , Jere A. Rosati , Joe D. Hagan and Martin W.S. (eds) – OP. Cit , P.P. 48-52.

منطقة البحر المتوسط كدائرة حركة مرتبطة بالسياسة المصرية سوى مع نهاية عقد الثمانينيات وبداية عقد التسعينيات من هذا القرن(١)

فلقد أخذت الساحة الدولية منذ منتصف الثمانينيات من هذا القرن تشهد تحولات راحت تعصف بالنظام الدولي الذي كان قائماً ، وتنبئ بقيام نظام دولي جديد .

فلا يختلف أحد من الدارسين للعلاقات الدولية ، على أن النظام الدولي الذي تحددت معالمه واستقرت أسسه بعد الحرب العالمية الثانية، أصبح يمر منذ منتصف الثمانينيات بمرحلة تحول عميقة في هياكله السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وأن هذا التحول يمهد لتحول نحو مخاض نظام دولي جديد. فقد تلاحقت على الساحة الدولية منذ تولي (جورباتشوف) زمام السلطة في الاتحاد السوفيتي في مارس ١٩٨٥ بعد انتخابه أميناً عاماً للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي ، تغيرات كبرى تعد بمثابة ثورة كاملة في النظام العالمي ، بما يتضمنه ذلك من تحولات في الأفكار السائدة وفي تعريف وتقسيم الأدوار وتوزيع الموارد وفرص النمو المتاحة للقوى الاجتماعية والسياسية المختلفة على الصعيد العالمي .

ويعالج هذا الفصل عاصفة حقيقية في العلاقات الدولية ، فابتداءً من خريف عام١٩٨٩ ، بدأ الاتحاد السوفيتي في الهبوط من مستواه الإمبراطوري كما أخذت الشيوعية نظاماً وسياسة واقتصاداً ،داخل الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية التي كانت تسير في فلكه ، في التفكك داخلياً وبصورة سلمية ومتتابعة ***وفق نظرية الدومينو*** ، ووقف العالم يشهد في ذهول سرعة اختفاء إحدى الدولتين العظيمتين ، والتحول من نظام عالمي ذي قطبين إلى نظام دولي جديد ونتيجة لهذه الأحداث المتعاقبة في سرعة كبيرة ، توقفت الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي بصورة مفاجئة تقريباً ووقف الشرق محاولاً طاقة جهده تقليد الغرب ، دون أن يكون هذا ناجماً عن هزيمة عسكرية أحاقت به .

ويمكن تعريف النظام الدولي على أنه نسق من العلاقات تتميز بالوضوح والاستمرارية بين الوحدات أو الأطراف الدولية المتعددة المكونة لبناء أو هيكل هذا النظام. وتأسيساً على هذا التعريف يمكن النظر إلى مفهوم النظام الدولي على أساس أنه يعني نمط أو أنماط سائدة للتفاعلات بين الوحدات المختلفة المكونة لبنائه، وأن هذه التفاعلات تعكس علاقات تأثير وتأثر بين كل وحدة من وحدات النظام ذاته (٢)

ويقصد بالنسق (System) مجموعة من الوحدات المترابطة نمطياً من خلال عملية التفاعل ، فالنسق يتميز بالترابط بين وحداته ، بمعنى أن سلوك كل وحدة يتأثر بسلوك الوحدات الأخرى، كما أنه يؤثر على سلوك تلك

---

(١) طه المجدوب، "البحر المتوسط: الدائرة الرابعة (١)" ، الأهرام، ١٩ ديسمبر ١٩٩٣ وانظر : طه المجدوب، "البحر المتوسط .. الدائرة الرابعة (٣)"، الأهرام، ٢ يناير ١٩٩٤

(٢) د. سلوي شعراوي جمعة ، "مصر والنظام الدولي : سيناريو التسعينيات " ، السياسة الدولية ، العدد (١٠١)،يوليو١٩٩٠،ص ص٣٢-٣٣.

الوحدات ، كذلك فالتفاعل الذي يتم داخل النسق ليس تفاعلاً عشوائياً ولكنه تفاعل نمطي يمكن ملاحظته وتفسيره والتنبؤ به[(١)].

وينطوي النسق الدولي - وفق هذا التعريف - على أربعة أبعاد رئيسية ، هي : الوحدات والمؤسسات والعمليات السياسية وأخيراً البنيان ، ويقصد بالبنيان " كيفية ترتيب الوحدات المكونة للنسق بالنسبة لبعضها البعض، ويتحدد هذا الترتيب طبقاً لكيفية توزيع المقدرات بين الوحدات المكونة للنسق ، وطبقاً لدرجة الترابط بين تلك الوحدات"[(٢)].

وبمطابقة هذا التعريف بما يشهده النظام الدولي من تغيرات منذ منتصف ونهاية الثمانينيات ، يمكن القول بأن النظام الدولي الذي تبلور في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، يشهد في الوقت الراهن تحولات وتغيرات كبرى تعتري بنيان ذلك النظام وسيكون ذلك من شأنه خلق نظام دولي جديد ، نعاصره الآن[(٣)].

فمما لا شك فيه أن النظام الدولي قد دخل مرحلة جديدة من تطوره المعاصر منذ بداية عقد التسعينيات وتحديداً منذ اختفاء الاتحاد السوفيتي وانتهاء عصر الحرب الباردة فيما بين القطبين الرئيسيين اللذين هيمنا على هذا النظام في أعقاب الحرب العالمية الثانية . ومما لاشك فيه أيضاً ، أن انتهاء الحرب الباردة لا تمثل التطور النوعي الوحيد الذي شهده النظام الدولي في المرحلة الراهنة[(٤)].فالثابت ، أنه إضافة إلى التطور المذكور ، هناك كذلك مجموعة التطورات الأخرى العديدة والمهمة أيضاً ، والتي تنتقل الإنسانية بفعلها ، عبر عملية معقدة ومركبة ، صوب صياغة مجتمع عالمي جديد تحت تأثير الثورة الكونية ، وهذه الثورة الكونية تأتي - في التعاقب التاريخي للثورات الممتدة التي شهدتها الإنسانية - عقب الثورة الصناعية ، وكانت البدايات الأولى تتمثل في بزوغ ما أطلق علية " الثورة العالمية و التكنولوجية " والتي جعلت العلم - لأول مرة في تاريخ البشرية - قوة أساسية من قوى الإنتاج ، تضاف إلى الأرض ورأس المال والعمل . والتي تجسدت أبرز ملامحها فيما يسمى بالتقسيم الدولي الجديد للعمل والاعتماد المتبادل ، فضلاً عن التطورات بعيدة المدى في مجالات العلم والتكنولوجيا[(٥)].

---

(١) د.محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥٧

(٢) د . محمد السيد سليم ، المرجع السابق ، ص ص ٢٥٧ – ٢٥٨

(٣) د . حسنين توفيق إبراهيم ، " المجموعة الأوروبية : التطورات الداخلية " ، في، د. ودودة بدران (محرر) ، تطور علاقة مصر بالجماعة الاقتصادية الأوروبية (١٩٨٩ – ١٩٩٠) ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥

(٤) د . أحمد الرشيدى (محرر) ، مصر والقوى الكبرى في النظام العالمي الجديد ، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، ١٩٩٦) ، ص ٧

(٥) السيد ياسين، "الثورة الكونية وبداية الصراع حول المجتمع العالمي.. تحليل ثقافي"، التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩١، مرجع سبق ذكره، ص ١٠.

فلم تكن التطورات الدولية الجارية والمتلاحقة التي جرت في نهاية الثمانينيات وأنهت نظاماً دولياً كاملاً ظل يسيطر ويحكم العلاقات الدولية لقرابة نصف القرن الأخير ، إلا تراكماً كمياً ونوعياً لتفاعل علاقات الصــراع والتنافس بين الغرب والشرق ، وكذلك لمحاولات إدخال عناصر الاستقرار في هذه العلاقة . وإذا كانت أنماط هذه العلاقة قد ميزت علاقات الحرب الباردة في مراحلها المختلفة منذ أن بدأت تتطور في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، فإنها تنطبق بوجه خاص على حقبة الثمانينيات بالنظر إلى عمق وكثافة التفاعلات ،سواء على مستوى المواجهة الدولية سياسياً وأيديولوجياً ، وبما حملته من إمكانيات المواجهة العسكرية وتصاعد سباق التسلح ودخوله إلى مستويات جديدة ، أو على مستوى التطورات الذاتية داخل القوتين وبشكل خاص في الاتحاد السوفيتي السابق [(١)].

فإذا كان القرن العشرين قد شهد ثلاثة حروب عالمية كبرى هي الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨)، والحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥) والحرب الباردة (١٩٤٦ـ ١٩٩١) ، وبينما ترتبت على الحرب الأولى سقوط حوالي ١٥,٩ مليون قتيل وعلى الحرب الثانية سقوط حوالي ٣٥,٧ مليون قتيل ، فإن الحرب الباردة جاءت في سياق مختلف كلياً ، حيث لم تؤد إلى سقوط قتلى ، وإنما انتهت تلك الحرب بإلغاء الوجود السياسي للاتحاد السوفيتي في ٢٠ ديسمبر ١٩٩١ وإعلان إنشاء رابطة الدول المستقلة [(٢)] .

إلا أن القرن العشرين" لم يشأ أن ينتهي ليسلم زمام البشرية إلى القرن الحادي والعشرين ، قبل أن يحسم حسماً نهائياً المناظرة الكبرى التي دارت في جنباته بين الرأسمالية والماركسية . وليس هناك من شك في أن ثورة أكتوبر التي وقعت أحداثها عام ١٩١٧ في الاتحاد السوفيتي ، والتي ترتب عليها نشؤ نظام سياسي جديد لم يشهده العالم من قبل ، كانت من أهم أحداث القرن ، فلأول مرة في التاريخ تترجم أيديولوجية سياسية صاغها في صورتها النهائية مفكر واحد هو (كارل ماركس) إلى نظام سياسي عالمي لم يقنع بالتطبيق في بلد واحد هو الاتحاد السوفيتي، ولكنه امتد إلى قارات متعددة ، فشهدنا تطبيقاً له في أسيا حيث تبرز التجربة الصينية ، وفي أفريقيا وفي أمريكا اللاتينية. فمنذ نشأة هذا النظام ، تشن ضده الحملات العسكرية والسياسية والدعائية الإعلامية، وكرس مفكرون غربيون عديدون حياتهم العلمية للهجوم عليه ، وتفنيد أسسه الفلسفية ودعائمه الاجتماعية والاقتصادية ، وفي مقابل ذلك قام المعسكر الاشتراكي بحملة مضادة على الرأسمالية والإمبريالية والديمقراطية الغربية، وهكذا هيمن على مناخ النصف الثاني من القرن العشرين هذا الصراع الضاري بين الماركسية

(١) د . السيد أمين شلبي، " الحرب الباردة : سنوات التحول (١٩٨٠ ــ ١٩٨٩)"، السياسة الدولية ، العدد ١١٩، يناير ١٩٩٥ ، ص٤.

(٢) د . محمد السيد سليم، "العرب فيما بعد العصر السوفيتي"، السياسة الدولية، العدد ١٠٨، إبريل ١٩٩٢، ص ١٤٦.

والرأسمالية، والذي اتخذ أبعاداً بالغة الخطورة تمثلت في سباق التسلح النووي، الذي وضع البشرية كلها على حافة الخطر (١).

وكان المضمون الأيديولوجي والعسكري للحرب الباردة هو ذلك التناطح العالمي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق ، وهو المضمون الذي عبر عنه أحد علماء السياسة الأمريكية وهو(جون لويس جاديس) ، معقباً على ذلك التناطح بقوله : " كلما نظرنا إلى الحرب الباردة كصراع بين القومية السوفيتية والقومية الأمريكية ، نظرنا إلى ذلك الصراع كمنافسة بين اثنين من الأيديولوجيات الدولية ، أو بين كتلتين عسكريتين متناحرتين ، أو بين منطقتين جغرافيتين أطلقنا عليها وصفين لا يفيان بالغرض ، ألا وهما الشرق والغرب" (٢).

ودارت المناظرة ، وكل فريق يتوعد الأخر بقرب هزيمته الكاملة . غير إن الرأسمالية أثبتت ـ بما لا يدع مجالا للشك ـ قدرتها على تجديد نفسها ، واستفادتها من النقد الماركسي في تطوير مشروعها في الوقت الذي جمدت فيه الماركسية جموداً شديداً ، بالرغم من المحاولات الجسورة لإنقاذ المشروع الاشتراكي من الفشل ، غير أن المحاولات ،نظريه كانت أو سياسية ، فشلت فشلاً ذريعاً لأسباب متعددة فلقد أسفرت التغيرات العميقة التي لحقت بالنظام الدولي منذ منتصف الثمانينيات عن سقوط العالم الثنائي القطبية ، وانتهاء الحرب الباردة ، بكل ما تتضمنه من صراعات أيديولوجية ، ومعارك سياسية ، وتوازنات للقوى ، وتمثلت النتيجة البارزة لكل هذه التطورات في بروز الولايات المتحدة باعتبارها الفاعل الرئيسي المهيمن على الساحة الدولية ، " وتفردها بدور اللاعب المؤثر على الساحة العالمية في الوقت الراهن "(٣) .

ويشهد عام ١٩٩١ وقوع حدثين كبيرين هما من أبرز المنعطفات في التاريخ السياسي جاء أولهما في مطلع العام ؛ وهو نجاح الحشد الدولي بقيادة الولايات المتحدة في هزيمة العراق عسكرياً وإجباره على الخروج من الكويت بعد سبعه أشهر من احتلالها (٤). أما الحدث الثاني فتجلى خلال نفس العام وتبلور رسمياً وبوضوح في الانقلاب الفاشل في ١٨ أغسطس ١٩٩١ ، والذي سعى للإطاحة بالرئيس (ميخائيل جورباتشوف) وسياسته

(١) السيد ياسين ، "التغيرات العالمية وحوار الحضارات في عالم متغير" ، كراسات إستراتيجية ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، العدد ١٤ ، مارس ١٩٩٣ ، ص ٦.

(٢) John Lewis Gaddis, " Toward the Post – cold war world" Foreign Affairs (New York : The council on Foreign Relations) Vol. 70, No.2, Spring 1991, P. 105.

(٣) السفيرة سلامة شاكر ، " جوانب العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة ومصر " في ، د . أحمد الرشيدى (محرر) ، مصر والقوى الكبرى في ، النظام العالمي الجديد ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٩

(٤) التقرير الاستراتيجى العربي ١٩٩١ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٢

الانفتاحية (1). ثم إلغاء الصيغة الفيدرالية للاتحاد السوفيتي السابق وحله في ٢٠ ديسمبر ١٩٩١ ، وإعلان " رابطه الدول المستقلة " أو " اتحاد دول الكومنوولث المستقلة " (2).

وفي ظل هذه التطورات الخطيرة أعلن الرئيس الأمريكي (جورج بوش) قيام ما أسماه" النظام العالمي الجديد " ، والذي دعا إليه في الخطاب الذي ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في يوم ٢٣ سبتمبر ١٩٩١. وقد تضمن هذا الخطاب الذي أعلن من خلاله الرئيس (بوش) قيام النظام العالمي الجديد ، نوعاً من أنواع تصفية الحسابات التاريخية بين الرأسمالية والشيوعية ، ودعوته إلى تسيير نسق من القيم ، تؤمن به الولايات المتحدة الأمريكية ،بالإضافة إلى تركيزه على عصر المعلومات وتأثير تكنولوجيا الاتصال (3). وهذا النسق القيمي يمكن في الواقع أن يتم الاتفاق على كثير من مبادئه ومن أهمها الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ، غير أن بعض المبادئ الأخرى مثل اعتبار الرأسمالية هي الطريق الأمثل لتطور البشرية ، وخصوصاً الرأسمالية كما هي في المفهوم الأمريكي ، قد لا يكون محل اتفاق حتى الآن .

ويختلف المراقبون و المحللون السياسيون حول توصيف النمط الجوهري لعلاقات القوة المميزة للحقبة الجديدة من تطور المنظومة الدولية ، فقد شغل الاهتمام بتوصيف المنظومة الدولية البازغة عقب انتهاء الحرب الباردة حيز لا بأس به من المناقشات بين الساسة والأكاديميين وشهدت تلك المناقشات انقساماً بين تيارين (4):

التيار الأول يؤكد على أن التغير يتجه إلى تأكيد سيطرة شبه مطلقة للولايات المتحدة في الساحة الدولية وانفرادها بالقيادة بعد انهيار منافسها التقليدي الاتحاد السوفيتي ، ويعني ذلك أن الهيكل الذي يميز المنظومة الدولية الانتقالية الراهنة هو الهيكل أحادي القطبية (Unipolarity) ولعل مقولة" نهاية التاريخ " ، وتوقفه عند المحطة الأخيرة لقطار البشرية ليشهد الانتصار المدوي لليبرالية الغربية بقياده القطب الأمريكي " ، وهو الطرح الذي قدمه (فرانسيس فوكوياما)- الدبلوماسي الأمريكي الجنسية والياباني الأصل - في مقالته الشهيرة " نهاية التاريخThe End of History لهي أبرز ما يؤيد التوجه الأحادي القطبية للنظام العالمي الجديد (5).

---

(١) د . حورية توفيق مجاهد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٥٢٠ ـــ ٥٢٤ وانظر : د . طه عبد العليم ، " ورثة الاتحاد السوفيتي ومصير الكومنولث " ، السياسة الدولية ، العدد ١٠٨ ، إبريل ١٩٩٢ ، ص ١٣٠

(٢) لطفي الخولي ، " الصراع على السلطة في روسيا الاتحادية ، السياسة الدولية ، عدد ١٠٨ ، إبريل ١٩٩٢ ، ص ص ١٣٤ ـــ ١٣٨

(٣) لمزيد من التفاصيل : إرجع إلى نص خطاب الرئيس الأمريكي بوش أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٣ سبتمبر ١٩٩١ ، في التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩١ ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٧ ـــ ٣١

(٤) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩١ ، مرجع سبق ذكره، ص ص ٥٢ ـــ ٥٣ وانظر أيضاً : التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٥ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٨

(٥) Fransis Fukuyamci," the End Of History ", The National Interest, Summer 1989, p p 3-18.

ويأتي في هذا الإطار أيضاً نظرية (صمويل هنتنجتون [١]) عن صراع الحضارات والتي طرحها في دراسته الشهيرة التي عنونها " صدام الحاضرات" (Clash of Civilization)، وتقوم هذه النظرية على ادعاء أساسي مفاده أن صراعات عالم ما بعد الحرب الباردة سوف تتصدرها الأبعاد الثقافية – وليس الأبعاد الإيديولوجية كما كان عليه الحال في عصر القطبية الثنائية – المتمثلة في اختلاف الحضارات وتنازعها ، الأمر الذي سيؤدي إلى تصادمها ، وقد وصل عالم السياسة الشهير هنتجتون إلى نتيجة مؤداها أن العالم سوف يشهد وضعاً صراعياً ثنائي الأبعاد يتمثل –على حد قوله: (The West versus the Rest) حيث يقف الغرب في مواجهه باقي الحضارات ،ومن هنا ، فقد وضع ما يمكن القول عنه بأنه سياسة للسيطرة العالمية للغرب ، وهو يكمل بشكل أكثر مواربة ما بدأه (فوكوياما) في كتابه " نهاية التاريخ " ذلك الحلم للسيطرة العالمية للغرب [٢].

أما *التيار الثاني* ، فيري أن التغير الدولي سيفضي حتماً إلى حلول نظام التعددية القطبية محل نظام القطبية الثنائية ، فالضغوط الواقعية في السياسة الدولية تقود المنظومة الدولية إلى الانشقاق إلى ثلاث كتل كبيره هي : الولايات المتحدة ، أوروبا الموحدة ، اليابان[٣] فلقد أخذ التغير في النظام السياسي الدولي شكل الانقلاب في بداية التسعينيات بتداعي المنظومة الاشتراكية السوفيتية ، و خاصة بانهيار الاتحاد السوفيتي السابق ، وبررت هذه السرعة استنتاج غالبيه علماء العلاقات الدولية بأن الانتقال قد تم من نظام القطبية الثنائية إلى نظام القطب الواحد ، الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية مستندة إلى قوتها العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية . بالرغم من التآكل التدريجي . لقواتها الاقتصادية العالمية ، كما تحدث عنه (بول كنيدي) في كتابه الشهير " قيام وانهيار القوة العظمي " والذي أثار جدلاً أمريكياً حاداً ، بين أنصارهً. كل ذلك بالإضافة إلى الصعود الاقتصادي لشرق أسيا ، و خاصة اليابان ، فضلاً عن التكتل الاقتصادي في أوروبا .كل ذلك قد دفع بفريق أخر من العلماء إلى التردد في التسليم باستقرار نظام القطب الواحد الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة، وخلصوا إلى تبرير نظام دولي جديد تتعدد فيه الأقطاب ، والتكتلات الاقتصادية العالمية[٤].

---

(١) صمويل هنجتون هو أستاذ العلوم السياسية بجامعة هارفارد الأمريكية وله العديد من الكتابات والمؤلفات في العلوم السياسية ، وكان أبرزها مقالته عن " صدام الحضارات ".

Samuel P. Huntington " The clash of civilization" Foreign Affairs, Summer, 1993, pp 22-49

(٢) Samuel P. Huntington with responses by : Fouad Ajami, Robert L. Bartley, Lin Binyan, Jeane J. Kirkptnic, Kishore Mahbulsani, gerad Piel, Albert L. Weeks. The clash of Civilization, A Foreign Affairs Reader,(USA: the council on Foreign Relations, Inc.,1993) pp 22-194.

(٣) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩١، مرجع سبق ذكره، ص ٥٢-٥٣ وأيضاً : التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٥، مرجع سبق ذكره، ص ٣٨.

(٤) بول كيندى ، قيام وانهيار القوي العظمي، ترجمة د. رجب مفتاح بو دبوس ، (بنغازي : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلام ، ١٩٩٣) ص ص ٦٤٩ – ٦٨٥.

وأيا كان توصيف المنظومة الدولية الجديدة التي ظهرت عقب انتهاء الحرب الباردة ، فإنه مما لاشك فيه ، أن النظام الدولي الثنائي القطبية قد توارى ، وحل محله نظاماً عالمياً جديداً ، وأخذت مخرجات (Out puts) النظام العالمي الجديد تتوالى تترا ، وأصبح النظام العالمي الجديد بفعل تكنولوجيا المعلومات يعيش مرحلة (مجتمع المعلومات الكوني) ، وهو الذي يأتي بعد مراحل متتالية مر فيها التاريخ الإنساني ، وتميزت كل مرحله بنوع من أنواع التكنولوجيا يتفق معها ،فقد شهدت الإنسانية من قبل تكنولوجيا الصيد ، ثم تكنولوجيا الزراعة ، وبعدها تكنولوجيا الصناعة ، ثم وصلنا أخيراً إلى تكنولوجيا المعلومات . ولقد أصبحت " الكونية Globalizm " هي روح الزمن في مجتمع المعلومات الكوني(١).

فالعالم اليوم ، يعيش مرحلة جديدة من التطور التكنولوجي امتزجت فيها نتائج وخلاصات ثلاث ثورات:أولها ثورة المعلومات ، أو ذلك الانفجار المعرفي الضخم المتمثل في الكم الهائل من المعرفة في أشكال تخصصات ولغات عديدة . والذي أمكننا السيطرة عليه والاستفادة منه بواسطة تكنولوجيا المعلومات . وثانيها ، ثورة وسائل الاتصال المتمثلة في تكنولوجيا الاتصال الحديثة التي بدأت بالاتصالات السلكية واللاسلكية مروراً بالتلفاز والنصوص المتلفزة وانتهت الآن بالأقمار الصناعية والألياف البصرية . وثالثها ، ثورة الحاسبات الإليكترونية التي توغلت في كل مناحي الحياة وامتزجت بكل وسائل الاتصال واندمجت معها ، ولعل شبكة (انترنت) الأمريكية الشهيرة تمثل جوهر ذلك الامتزاج حيث يتم تخزين معلومات ٢١ ألف شبكة معلومات بشكل منظم ومنسق يسهل عملية استرجاعها بواسطة أي مستخدم ، وذلك من خلال الحاسبات الإلكترونية (٢).

وكان من شأن التطورات الحديثة في نظم المعلومات والاتصال حدوث توحيد متزايد للعالم بوصفه مكاناً للاتصال والتبادل بين البشر والثقافات حيث يلتقي الناس بصورة متزايدة في حياتهم اليومية بثقافات أخرى ويكتشفون قيماً متغايرة ويتعرفون على إنسانية متعددة الوجوه (٣). وبالتالي يمكن القول بأن السمة الرئيسية البارزة للنظام العالمي الجديد هي" التدويل أو العولمة – Globalization " وزيادة الترابط Interconnectedness والالتحام بين الأجزاء المكونة لكوكب الأرض من النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية بصورة لم تشهدها البشرية من قبل ، وزادت الاعتمادية التبادلية وأصبح اتخاذ قرار سياسي أو اقتصادي في بلد ما يمكن أن يؤثر فعلاً على حياة ملايين البشر في أماكن بعيدة فمن الطبيعي في عصر

(١) السيد ياسين ،" التغيرات العالمية وحوار الحضارات في عالم متغير " مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٧-١٨.

(٢) د. محمود علم الدين ، " ثورة المعلومات ووسائل الاتصال التأثيرات السياسية لتكنولوجيا الاتصال : دراسة وصفية " ، السياسة الدولية ، عدد ١٢٣ ، يناير ١٩٩٦ ، ص ١٠٢ .

(٣) د. خير الدين عبد اللطيف، "بعض الأوجه السياسية والقانونية لثورة الاتصال الحديثة"، السياسة الدولية، عدد ١١٦، أبريل ١٩٩٤، ص ٦٣.

الاتصالات أن تتبادل الأحداث السياسية والتطورات التي تقع في جزء من العالم ، التأثير مع ما يحدث في أجزاء أخرى في نفس العالم الذي أصبح كالقرية الصغيرة" Global Village [1] " .

إن انتهاء الحرب الباردة شكل بحد ذاته نقلة بالغة الحدة في هيكل القوة وعلاقات القوة في المنظومة الدولية ، حيث استطاعت المنظومة الرأسمالية العالمية بقيادة الولايات الانفراد بالهيمنة على النظام الدولي عقب انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء نظام القطبية الثنائية ، ومن ثم ، باتت القوى الفاعلة في النظام الدولي ، في حاجة إلى وضع آليات جديدة لتنظيم العديد من مجالات التفاعل الدولي سواء تلك المتعلقة بقضايا التجارة الدولية أو المتعلقة بآليات حفظ الأمن والسلم الدوليين ، أي على وجه التحديد تنظيم تلك المجالات التي عانت دوماً من الارتباك والفوضى بدرجة أكثر من غيرها[2].

فلقد أصبح من الواضح ، أن أبرز ملامح النظام العالمي الجديد هو ارتباط هذا النظام بالنظام الرأسمالي واقتصاديات السوق ، كذلك من الملامح الرئيسية إبراز أهمية الارتباط القوي بين السياسة والاقتصاد وبين الإصلاح السياسي والتنمية الاقتصادية ، هذا فضلاً عن أن العالم في ظل النظام العالمي الجديد ، يتحول للتعامل مع ***التكتلات الاقتصادية الدولية*** ذات الأسواق الواسعة ، ولوحظ أن التوجه نحو التكتل الاقتصادي والتجاري قد تزايد بالشكل الذي أحدث متغيرات جديدة في قطبية العالم ، وفي مسار العلاقات في الساحة الدولية الجديدة[3]، فنحن نعيش في عالم متغير تتشكل معامله بعد انحسار المد الشيوعي وانتهاء الحرب الباردة وظهور ما يعرف – تجاوزاً – بالنظام العالمي الجديد الذي يفترض انتهاء التنافس الأيديولوجي والصراع العسكري بين معسكري الشرق والغرب ، وظهور توجهات الوفاق والحوار من أجل السلام العالمي ، والغريب أن ما نسمعه ونراه كل يوم لا يؤكد ذلك ، بل بدا واضحاً أن تنافس القوى العسكرية الغربية والسوفيتية ، قد حل محله تنافس وتناطح اقتصادي بين القوى الكبرى بزعامة الولايات المتحدة من ناحية وأوروبا واليابان من ناحية أخرى ، كما تظهر الصين والمجموعة الآسيوية المعروفة بالنمور كقوة صاعدة ينتظر أن يكون لها شأن في بداية القرن الواحد والعشرين ، وتظهر ملامح التوجه العالمي أو الكوني كما يدعون من استكمال دوائر الاهتمام بداية بتراجع وانحسار وأفول ظاهرة الأحلاف العسكرية – فيما عدا حلف الناتو الذي لم يعد حلفاً عسكرياً صرفاً – ثم بتنامي

---

(١) د. نبيل علي ، " العرب وثورة المعلومات " ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، عدد ١٨٤ ، أبريل ١٩٩٤ ، ص ص ٧١ –٧٢ ، وأنظر : د. محمود علم الدين ، مرجع سبق ذكره ص ص ١٠٧ – ١١١ .

(٢) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٥ ، مرجع سبق ذكره، ص ٣٧ ، وأنظر :
John Lewis Gaddis, " International Relations Theory and the End of the Cold War " International Security" Vol., 17, No. 3, Winter 1992\1993, p.p 5-8.

(٣) السفير / احمد طه محمد ، " حول التكتلات الاقتصادية المعاصرة" ، السياسة الدولية ، العدد ١١٠، أكتوبر ١٩٩٢ ، ص ٢٢٨ .

دور الأمم المتحدة وقيام ***التكتلات الاقتصادية*** التي بدأت تأخذ شكلاً واقعياً في الجغرافيا الاقتصادية والسياسية في العالم[١].

إن ***التكتل الاقتصادي الإقليمي*** مفهوم وسيط بين التعاون الدولي من ناحية والتعاون الثنائي من ناحية أخرى ، ويتميز التعاون الإقليمي بإنشاء قواعد للتعاون التجاري والاقتصادي أكثر تحرراً مما يكون عليه التعاون الدولي ، ولتحقيق تعاون إقليمي متميز يجب توافر بعض الشروط والخصائص كالقرب الجغرافي وكثافة المعاملات التجارية وإقامة منظومة مؤسسية مكثفة تسهل التعاون بين الدول ، وفي هذا الإطار ، فلقد نمى نظام التكتلات الاقتصادية الإقليمية خلال النصف الثاني من القرن العشرين ، وذلك بغرض تحقيق قدر أكبر من الاستفادة من تحرير التجارة بين الدول [٢]. وأخذت حركة التكتلات الاقتصادية التي بدأت منذ ما يزيد على ثلاثين عاماً – وقد تصل في بعض الأحيان إلى أكثر من خمسين عاماً (عمر الجامعة العربية) – تزداد رسوخاً [٣].

وإذا كان ثمة ما يمكن استخلاصه من رصد وملاحظة الأوضاع العالمية الراهنة ، فإن أهم ما يقفز إلى الذهن في هذا الشأن هو ذلك التعاقب السريع والتتابع الخاطف للأحداث الكبرى التي أسهمت بدور رئيسي في موجة التطورات والأحداث المثيرة التي حفلت بها مؤخراً الساحة الدولية بدءاً بسقوط حائط برلين وانهيار النظام الشمولي ، وتحطيم رموز الشيوعية ، وتفكك حلف وارسو ، وتحقيق الوحدة الألمانية ، ووضع نهاية للحرب الباردة ، وعلى الرغم من صعوبة التنبؤ بالشكل النهائي الذي يمكن أن تستقر عليه هذه التطورات ، وذلك نظراً لحالة السيولة الدولية المرتبطة بها ، إلا أنه يمكن القول بأن أحد أبرز هذه التطورات والتحولات الدولية هو تنامي ***ظاهرة التجمعات والتكتلات الاقتصادية الكبرى*** . والتي أصبحت بدورها إحدى أهم القوى السياسية الفاعلة في النظام العالمي الجديد[٤].

وعلى الرغم من أن النظام الدولي الجديد يتشكل في حقل الاقتصاد على نحو أبطأ مقارنة بحقل السياسة، إلا أن وقائع التغير في النظام الاقتصادي الدولي قد تسارعت تحت تأثير تداعيات نهاية الحرب الباردة ، وتكمن جذور الجديد في النظام الاقتصادي الدولي في نتائج الثورة التكنولوجية الصناعية في طورها الأحدث ، فمع التطور التكنولوجي، ونهاية القرن العشرين ، تشهد السياسة الاقتصادية في العالم تغيرات عديدة وسريعة، فقد

---

(١) د. عبد العزيز حجازي ، " المشاركة والتعاون العربي – الأوروبي" ، ورقة مقدمة إلى مؤتمر : العلاقات العربية مع الاتحاد الأوروبي واتفاقيات المشاركة العربية – الأوروبية ، مرجع سبق ذكره ص ص ١-٤ .

(٢) د . طاهر سمير حلمي ، " اتفاقيات المشاركة والتكتلات الأخرى " ، ورقة مقدمة إلى مؤتمر : العلاقات العربية مع الاتحاد الأوروبي واتفاقيات المشاركة العربية – الأوروبية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١.

(٣) د. عبد العزيز حجازي، " مسيرة الاتحاد الأوروبي نحو الوحدة والعلاقات العربية " ، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول: الوحدة الأوروبية وانعكاساتها على العالم العربي ، القاهرة ، مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي ، ١٥ – ١٧ أكتوبر ١٩٩٤، ص ص ١ – ٢.

(٤) د . أحمد عباس عبد البديع، "القوي السياسية الفاعلة في النظام العالمي الجديد"، السياسة الدولية، عدد ١١٠، أكتوبر ١٩٩٢، ص ١٦٢.

أصبح العالم قرية صغيرة ، يسهل على الإنسان أن يتعامل مع أي بقعة فيها وذلك في ظل الاتجاه إلى الكوكبة والرغبة في إلغاء الحواجز والحدود الاقتصادية بين الدول ليصبح العالم سوقاً واحدة تحكمه قوانين واحدة . إن كل هذه المتغيرات تجرى في إطار تغييرات عالمية واسعة تحكمها ظاهرة الكوكبة (العولمة) التي أدت إلى فتح آفاق غير مسبوقة في مجالات التوسع الاقتصادي وحركة الاستثمار ورؤوس الأموال وثورة غير محدودة للمعلومات والتكنولوجيا ، ناهيك عما تفرضه من معطيات جديدة لمفاهيم السيادة والحدود ودور الدولة ، ويرتبط بذلك تنامي *ظاهرة التكتلات الاقتصادية* للاستفادة من *" اقتصاديات الحجم الكبير* Economic of Scale ولدعم أكبر قدر ممكن من قدره تكتل ما على حماية مصالحه في مواجهة التكتلات الاقتصادية الأخرى [1]. وقد انقسم العالم بشكل أساسي إلى ثلاثة تكتلات اقتصادية فاعلة هي:

التكتل الأول: الاتحاد الأوروبي (EU)

يعتبر الاتحاد الأوروبي أقدم وأكبر تكتل إقليمي من حيث عدد الدول المشتركة به ، فقد أنشئت الجماعة الاقتصادية الأوروبية (والاسم الشائع لها هو السوق الأوروبية المشتركة) بموجب معاهدة روما ١٩٥٧ وأطرافها هم فرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا ودول البنيلوكس(بلجيكا – لوكسمبرج – هولندا) وانضمت إلى الدول المؤسسة الست كل من بريطانيا والدنمارك وايرلندا في عام ١٩٧٢ ، ثم انضم إليها العضو العاشر (اليونان) في عام ١٩٨١ وأصبح المصطلح السياسي الذي يطلق على تلك المنظمة الإقليمية الاقتصادية السياسية هو " أوروبا العشر "[2] .

ثم انضمت دولتي شبه جزيرة أيبريا (أسبانيا والبرتغال) سنة ١٩٨٦ ، فالسويد وفنلندا والنمسا في سنة ١٩٩٤ ،كما أصبح يعرف بالاتحاد الأوروبي ، ويجمع دول الاتحاد الأوروبي تنظيم إقليمي تطور تكوينه خلال أربعة عقود بالتوسع في اتجاهين ، اتجاه أفقي يسمح بضم مزيد من دول القارة الأوروبية إلى عضوية التنظيم ، واتجاه رأسي يتيح تعميق الصلات بين أعضائه بالتقارب الاقتصادي وإزالة الحواجز وتبني سياسات موحدة أو مشتركة في قطاعات تشمل الأنظمة الاقتصادية والمصرفية والتجارة والجمارك والزراعة والبحث العلمي وتطوير التكنولوجيا ومكافحة البطالة وغيرها ، وتصل إلى تنسيق السياسة الخارجية والاتجاه نحو توحيد النقد [3]، وذلك بعد التوقيع في ٩ ديسمبر ١٩٩١ في مدينة (ماسترخت) الهولندية ، من جانب رؤساء حكومات دول المجموعة الأوروبية على معاهدة الوحدة الاقتصادية والنقدية ، وجاءت هذه الاتفاقية لتضاف إلى معاهدة الاتحاد السياسي التي تم التوقيع عليها في أبريل ١٩٩٢ ، وتشكل أوروبا الموحدة تكتلاً اقتصادياً كبيراً ، " ومن الناحية القانونية فإن أوروبا

(١) السفير رؤوف سعد ، " التعاون الأوروبي المتوسطي والتعاون الإقليمي في الشرق الأوسط " ، ورقة مقدمة إلى مؤتمر : العلاقات العربية مع الاتحاد الأوروبي واتفاقيات المشاركة العربية - الأوروبية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢ - ٣

(٢) نازلي معوض أحمد ، " السياسة المتوسطية للجماعة الاقتصادية الأوروبية " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٥

(٣) السفير محمد جمال الدين البيومي ، " العلاقات العربية مع الاتحاد الأوروبي واتفاقيات المشاركة العربية الأوروبية : الأبعاد الاقتصادية " ورقة مقدمة إلى مؤتمر : العلاقات العربية مع الاتحاد الأوروبي واتفاقيات المشاركة العربية الأوروبية ، مرجع سبق ذكره، ص ص ١ – ٢

الموحدة تستكمل إزالة الحواجز الموجودة بين دولها ، لتلغي خمسة عشر خطاً للحدود الدولية ، تفصل بين السكان والخدمات والسلع ورؤوس الأموال وتصبح هناك حدود دولية واحدة ، وتستبدل خمسة عشر نظاماً قانونياً مختلفاً للإدارة في مجالات البنوك والتأمين والمواصلات والمواصفات والمقاييس والهجرة وغيرها ، بجهاز سياسي ونظام اقتصادي وقانوني موحد ، بل وتجري الإعداد لتوحيد النظام النقدي المشترك وأداته وحده النقد الأوروبية[1]" ECU "[2] .

وقد أدى وصول الاتحاد الأوروبي لمرحلة السوق الموحدة إلى تطورات هامة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي ، وذلك على النحو التالي :

على **الصعيد الاقتصادي**، بإضفاء ديناميكية جديدة ناتجة عن صهر خمسة عشر مجتمعاً أوروبياً في بوتقة كبيرة واحدة ، وتأثير ذلك على حركة الاستثمارات ورؤوس الأموال والأسواق ، مع تزايد الوزن النسبي لأوروبا في الشؤون الاقتصادية العالمية بقيام سوق متسعة تضم نحو ٣٥٠ مليونا من السكان يقترب متوسط دخل الفرد فيها من العشرين ألف دولار سنوياً ، ولعل ذلك يؤكد تعددية أقطاب النظام الاقتصادي الدولي ، حيث يستند الاقتصاد العالمي إلى ثلاث قوى رئيسية هي أمريكا الشمالية ، الاتحاد الأوربي ، واليابان مع دول شرقي آسيا.

وعلى **الصعيد السياسي**، ازداد وزن أوروبا كأحد العناصر المؤثرة في تسيير شؤون العالم من خلال التأثير الذي بدأ نموذج الاتحاد الأوروبي يمارسه على جيرانه في القارة بما في ذلك دول أوروبا الشرقية " [3].

ويعمل الاتحاد الأوروبي حالياً – ومنذ انتهاء الحرب الباردة وتنبيه للسياسة المتوسطية الجديدة في عام ١٩٩٠ – على توسيع رقعة التعاون الاقتصادي مع دول جنوبي البحر المتوسط من خلال اتفاقيات المشاركة الأوربية – المتوسطية وفقاً لصيغة برشلونة لعام ١٩٩٥.

التكتل الثاني : تكتل أمريكا الشمالية "النافتا" (NAFTA) [4]

فقد توصلت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك في شهر أغسطس ١٩٩٢ إلى اتفاق مبدئي لإنشاء منطقة تبادل حر ة فيما بينها وهو الاتفاق الذي حمل اسم "النافتا" NAFTA والتي أصبحت سارية المفعول منذ يناير ١٩٩٤. ويتصور البعض أن اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك ، إنما جاءت في مواجهة التكتل الأوروبي ، ولتشكل تكتلاً موازياً ومنافساً له[5]. ويعتبر تكتل

(١) المرجع السابق ، ص ٣

(٢) وهي European Currensy Unit وتساوي وحدة النقد الأوروبية نحو ١,٢ دولار أمريكي .

(٣) السفير محمد جمال الدين البيومي ، " العلاقات العربية مع الاتحاد الأوروبي واتفاقيات المشاركة العربية الأوروبية : الابعاد الاقتصادية " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٣ – ٤.

(٤) وهي North American Free Trade Area وهي اتفاقية التجارة الحرة في شمال أمريكا.

(٥) أحمد محمد فرج، "النافتا عوامل القوة وأفاق المستقبل " ، السياسة الدولية ، العدد ١١١ ، يناير ١٩٩٣ ص ١١٧.

(النافتا) أكبر منطقة للتجارة الحرة في العالم من حيث المساحة وحجم هذا السوق ، إذ يمتد من القطب الشمالي حتى المنطقة الاستوائية ، ويقدر حجم هذا السوق بأكثر من ٣٨٠ مليون نسمة[١]. ويعتبر تكتل المنطقة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك (نافتا) تجربة جديدة ، تأتي في ظل التحولات والمتغيرات الأخيرة التي أحاطت بتشكيل النظام العالمي الجديد . فقد نقل اتفاق النافتا الدول الثلاث بعد التخفيضات الجمركية على السلع والمنتجات ، إلى إقامة سوق مشتركة تتم فيها حرية انتقال عناصر الإنتاج كرأس المال والعمالة[٢]. ومن المنتظر أن يمتد هذا التكتل ليشمل نصف الكرة الجنوبي حيث تسعى عدة دول من أمريكا اللاتينية للانضمام إليه ، فالواقع أن الولايات المتحدة . كانت تهدف عندما اتفقت على إنشاء المنطقة الحرة مع كندا والمكسيك إلى توسيع نطاق الاستثمارات والتعامل التجاري مع بقية الأمريكتين ، وعدم التوقف عند هاتين الدولتين ، وذلك بهدف تحقيق النمو المستمر للاقتصاد الأمريكي ، وقد يدفع ذلك للبحث عن إطارات أوسع تضم التجمعات الإقليمية سواء القائمة في أسر قارة أمريكا اللاتينية أو خارجها ، وفي هذا الصدد ، تعمل الولايات المتحدة على ربط منطقة الشرق الأوسط بهذا التكتل عن طريق محاولة عقد اتفاقيات تعاون اقتصادي بين دول المنطقة والولايات المتحدة ، ويأتي في هذا الإطار– على سبيل المثال – اتفاقيات المشاركة المصرية – الأمريكية التي يتم بحثها بحركية متزايدة بهدف تشجيع الاستثمارات الأمريكية في مصر ، وزيادة الصادرات المصرية إلى السوق الأمريكية[٣].

التكتل الثالث : تكتل دول جنوب شرق أسيا (الآسيان ASEAN):

فلقد أدى انتهاء الحرب الباردة وقيام التجمعات الاقتصادية الإقليمية القوية ، كالسوق الأوروبية المشتركة (الاتحاد الأوروبي) ، ومنطقة التجارة الحرة في أمريكا الشمالية ، إلى قلق دول جنوب شرقي آسيا بالنسبة لمستقبل الاستثمارات الأجنبية ومصير الأسواق العالمية لمنتجاتها ، الأمر الذي حدا بهذه الدول إلى الاقتناع بأهمية الاستجابة للمتغيرات التي يشهدها عالم اليوم ، خاصة لما برز من اتجاه في العالم نحو التعاون الاقتصادي في صورة التكتلات الاقتصادية ، واعتبرت دول جنوب شرقي أسيا أن التجمعات الاقتصادية الإقليمية هي تجارب اقتصادية ذات مغزى كبير ومثال يتعين أن تحتذي به القارة الأسيوية ، الأمر الذي يتيح لها الانضمام بقوة إلى النظام الدولي الجديد . ولذلك وقع زعماء رابطة جنوب شرقي أسيا (آسيان) في يناير ١٩٩٢ على (إعلان سنغافورة) الذي تقرر فيه إقامة منطقة تجارة حرة بين أعضاء الرابطة الستة (بروناي ، أندونيسيا ، ماليزيا ، الفليبين، سنغافورة ، تايلاند) لدعم العلاقات السياسية والاقتصادية بينهم ، مع فتح الأبواب أمام جميع دول

(١) لواء أ . ح . م . د . محمود محمد محمود خليل ، " المتغيرات الاقتصادية الأوروبية وانعكاساتها على الاقتصاد المصرى " ، الدفاع ، العدد ٨١ ، القاهرة ، ابريل ١٩٩٣ ، ص ص ٢٩ — ٣٢

(٢) د . طاهر سمير حلمى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٣ — ٤س

(٣) المرجع السابق، ص ٤

جنوب شرقي آسيا للانضمام إلى معاهدة الوئام والتعاون التي أبرمت عام ١٩٧٦ كخطوة أولى نحو الانضمام إلى رابطة (آسيان) ، ويهدف إعلان سنغافورة إلى إقامة منطقة تجارة حرة في غضون خمسة عشر عاماً بين الدول المذكورة ، وتتضمن المنطقة وضع إطار لخفض التعريفة الجمركية بين دول الرابطة ، وتهدف إلى تحرير المبادلات التجارية ودعم الاستثمار الأجنبي في الدول الأعضاء[١].

وبالإضافة إلى هذه التكتلات الثلاثة الرئيسية ، فإن هناك عدداً من التكتلات الأخرى - الأصغر حجماً وتأثيراً من التكتلات السابقة - التي بدأت تشق طريقها في عالم التكتلات الاقتصادية . ومن أمثلتها : " تكتل مجموعة الإنديز " وهي منطقة تجارة حرة في أمريكا اللاتينية ، ولدت في عام ١٩٩٢ ، وتضم (فنزويلا ، كولومبيا ، بوليفيا ، بيرو ، إكوادور.) وتم الاتفاق في إطارها على تحرير قيمة التعريفات الجمركية المشتركة على السلع المستوردة من خارج المجموعة . وهناك أيضاً تكتل " ميركوسور " والذي يضم (الأرجنتين ، البرازيل ، أورجواي، باراجواي) [٢].

وإذا كان تزايد الكيانات الإقليمية أصبح من السمات البارزة للنظام الاقتصادي العالمي ، فإن مظاهر (الكونية الاقتصادية) قد ظهرت في إنشاء (منظمة التجارة العالمية WTO [٣]) ، التي يدل إنشاؤها على أننا نعيش حقاً في عصر الكونية والعلاقات المتعددة الأطراف ، فلم تعد تستطيع أي دولة مهما بلغ من قوتها في الميزان الشامل لقوة الدول أن تعيش في معزل عن التفاعلات البالغة الكثافة التي تتم على المستوى الكوني والمستوى الإقليمي على حد سواء . غير أنه بالإضافة إلى كل ذلك ، وفي ضوء العلاقات المتعددة الأطراف ، تنشأ نماذج جديدة للتعاون الاقتصادي ليس على أساس إقليمي يرتبط بضرورة الجوار الجغرافي وإنما لتحقيق أهداف سياسية وغايات اقتصادية يرى أهمية إستراتيجية بالغة في تحقيقها على أرض الواقع[٤].

فلقد اتسمت التحولات والتغيرات السياسية والاقتصادية التي مر بها عالمنا منذ النصف الثاني من عقد الثمانينيات بالحدة والشمول ، واتخذت أشكالاً مختلفة من الاندماج والتوحد في كيانات أكبر (قيام أوروبا الموحدة ، نافتا ، آسيان ، ...) أو اتجاهات للتفسخ والانفصال (حركات الانفصال بين دول الاتحاد السوفيتي السابق، يوجوسلافيا السابق ، تشيكوسلوفاكيا السابق ، ......) . كما تمثلت في عمق تلك التطورات من حيث التراوح بين الانفصال التام بين الكيانات أو تعميق اندماجها ، كذلك تميزت تلك التحولات بالسرعة التي جرت بها ، حيث لم يكن

---

(١) السفير / أحمد طه محمد ، " التحولات السياسية في آسيا والنظام العالمي الجديد " ، السياسية الدولية ، عدد ١٠٨ ، أبريل ١٩٩٢ ، ص ص ٢٤٤ - ٢٤٥ .

(٢) أحمد محمود فرج ، " النافتا عوامل القوة وآفاق المستقبل " مرجع سبق ذكره، ص ص ١٢١- ١٢٢ .

(٣) **WTO** هي Wold Trade Organization وهي منظمة التجارة العالمية.

(٤) السيد ياسين، " التعايش في حوض البحر المتوسط "، الأهرام، ٧ ديسمبر١٩٩٥.

وارداً أن يتم ذلك التحول - وربما الانهيار - بالسرعة التي جري بها على طول جبهة المعسكر الاشتراكي والكتلة السوفيتية والدول الدائرة في فلكهما (١).

وفي تناسب عكسي مع انهيار المنظومة السوفيتية القديمة ، وأفول ظاهرة الأحلاف العسكرية . فيما عدا حلف الناتو الجديد . مع ما يعنيه ذلك من تقويض أركان نظام القطبية الثنائية وانتهاء الحرب الباردة ، ظهر الاتجاه نحو عالمية العلاقات الاقتصادية وتحرير التجارة الدولية ، واستخدام آليات السوق والمنافسة وتقليص دور الدولة في النشاطات الاقتصادية ، وتقسيم العمل الدولي ، وتوظيف المزايا النسبية و التنافسية في الإنتاج ، كما بدأ يظهر نمط جديد للعلاقات بين الدول المتقدمة والدول النامية ، تتحول فيه من علاقة المانح بالمتلقي ، إلى المشاركة القائمة على تبادل المصالح ، خاصة في مجالات تحرير التجارة ، وبدأت ظاهره الترتيبات الإقليمية في الانتشار كتكتلات اقتصادية تعمل على أزاله الحواجز أمام التجارة القائمة ، كالقيود الجمركية وغير الجمركية ، والعقبات التي تعرقل انسياب حركه رؤوس ألا موال وانتقال العمالة بين الدول الأعضاء ، والعمل على تنسيق السياسات الاقتصادية المختلفة ، ومن المتصور أن تشمل تلك التفاعلات علاقات مصر بالعالم الخارجي (٢).

وفي هذا الإطار، لم تكن السياسة المصرية بمنأى عن هذه التطورات الدولية، حيث لم يغب عن إدراك مصر في أي لحظة من اللحظات عمق التحولات التي أخذت تشهدها الساحة العالمية والتي تمثل البيئة الخارجية لمصر، فالسياسة الخارجية المصرية لا تتحرك في فراغ، وإنما توجد قيود و تحديات وفرص تمثل محددات، تؤثر على صنع وتخطيط هذه السياسة.

وقد تابعت الدبلوماسية المصرية باهتمام ودقة كافة التطورات الدولية والإقليمية ، بهدف تحديد الاتجاهات المحتملة للسياسات في العالم ، وبناء السياسة الخارجية المصرية على أسس تمكنها من تحقيق المصالح الوطنية أو الحفاظ عليها بفعالية. ففي خطابه أمام مجلس الشعب والشورى في نوفمبر ١٩٩٢ قام الرئيس محمد حسني مبارك برصد الصورة العامة لما يدور في العالم ، قائلاً : " إن النظام العالمي الجديد لم تكتمل صورته حتى الآن ، ولازال في مرحله النشوء والتكوين ، أو هي مرحله الانتقال والتحول التي تتميز عاده بكثير من الاضطراب وعدم الاستقرار ، ولذلك فإننا بعد أن تخلصنا ، ولو إلى حين من أخطار الحروب العالمية المدمرة التي تدخلها أو تشعلها القوى الكبرى ، أصبحنا نلمس ظواهر مقلقة على المستوى الإقليمي الضيق ، إذ تزايدت المنازعات العرقية والصدمات القبلية ،وتركت وراءها كثيراً من الدمار والمعاناة ، وشهدت دول عديدة موجه من

---

(١) د.مفيد شهاب، أسس وتوجهات السياسة الخارجية المصرية في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، بحث غير منشور، القاهرة، يونيو ١٩٩٤،ص ص ٢-٣.

(٢) السفير / محمد جمال الدين البيومي، العلاقات العربية مع الاتحاد الأوروبي واتفاقيات المشاركة العربية الأوروبية، مرجع سبق ذكره، ص ١٨. وانظر: وزارة الخارجية-وحدة المشاركة المصرية الأوروبية، اتفاق المشاركة المصرية-الأوروبية، القاهرة، وزارة الخارجية، ١٩٩٦، ص ص ١-٥. وانظر أيضاً:

Samiha Fawzy (ed.), The Partnership Agreement between Egypt and the EU: Potential Impact and political implications, (Cairo :Faculty of Economic and Political Science, 1997), p p 1-2.

التفكك ، وظهرت كيانات تقوم على الانتماء الطائفي ، وفي نفس الوقت تعمقت الفوارق الاقتصادية بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، وتضاعفت الضغوط السكانية وحركات الهجرة ، وازدادت تدفقات اللاجئين ، وأصبحت دول عديدة تعاني أكثر من غيرها من المشاكل التي نجمت عن هذه الأوضاع ، وإن كان المجتمع الدولي كله لا يستطيع أن يعيش بمعزل عنها أو يتجاهل وجودها ونتائجها "[١] .

وقد استندت التصورات المصرية الرسمية حول البيئة الخارجية المحيطة بالسياسة الخارجية لمصر ، على منطق محدد يقرر أنه لا يزال من المبكر أن يتم طرح نوع من التقييم الموضوعي الشامل للأحداث المتلاحقة والمتشابكة في العالم ، أو الإحاطة بآثارها ومدلولاتها.وطبقاً لهذا المنطق ، كانت القيادة المصرية ترصد المؤشرات الجديدة في النظام الدولي ، على النحو الذي اتضح بعد عام واحد من الخطاب الأول المشار إليه ، ففي بيانه أمام مجلسي الشعب والشورى في نوفمبر ١٩٩٣، أفرد الرئيس مبارك مساحة واسعة لطرح وتناول وتحديد وتحليل القضايا الخارجية الدولية والإقليمية استناداً إلى ثلاثة عوامل أساسية ، أصبحت تمثل عناصر الرؤية المصرية لبيئة السياسة الخارجية دولياً وإقليمياً ، وهي[٢]:

١- أن القضايا الخارجية قد أصبحت تشكل – أو يجب أن تشكل – جزءاً أساسياً من هيكل اهتمامات أية دولة في العالم ، فالدول تعيش في ظل بيئة عالمية تؤثر فيها وتتأثر بها، وسوف تستمر هذه الأوضاع وتتصاعد في السنوات القادمة، وعلى حد تعبير الخطاب فإن " التحولات العميقة والتغيرات النوعية الشاملة التي تجرى في عالمنا المعاصر منذ سقوط عصر الأيديولوجية ، وانهيار النظم الشمولية سوف تشهد خلال السنوات القليلة القادمة تسارعاً مذهلاً يغير وجه الحياة على هذا الكوكب بصورة جذرية لم تشهد لها البشرية مثيلاً في التاريخ" . وبالتالي فإنه بالنسبة لدولة مثل مصر ، يجب عليها متابعة ما يدور بشكل أكثر عمقاً وكثافة خاصة وأنه يبدو أن بعض ملامح النظام العالمي الجديد ، على مستوى " هيكل القوة " الذي سوف يتحكم فيه ، ونوعية القضايا التي ستسيطر عليه ، قد بدأت تتحدد نسبياً .

٢- أنه ليس لدى مصر أي خيار آخر غير مواجهة التحديات التي يفرضها الواقع الدولي الجديد الذي سيدخل العالم من خلاله إلى " القرن الحادي والعشرين " . وحسب تعبير الخطاب فإن " خيارنا الوحيد هو أن نقبل التحدي كي لا نكون في موقع رد الفعل ، أو نقبل ما يفرضه علينا الآخرون ، أو ننطوي أسفاً على وضع لا يليق بمكانة مصر وشعبها العظيم ، وباختصار ، خيارنا الوحيد أن نكون جزءاً من هذا العالم الجديد " . ويكتسب هذا العامل أهمية خاصة إذ أن مؤشرات المرحلة الماضية ، والفترة الحالية ، تشير إلى تحرك دول العالم الرئيسية والإقليمية لمحاولة صياغة رؤية محددة للنظام العالمي الجديد ، على المستويين الدولي

(١) د. مفيد شهاب ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣

(٢) المرجع السابق، ص ص ٤-٥.وانظر أيضاً: وزارة الخارجية المصرية – وحدة المشاركة المصرية الأوروبية ،اتفاق المشاركة المصرية – الأوروبية، القاهرة، وزارة الخارجية، ١٩٩٦،ص ص ١-٥.

والإقليمي ، والمشاركة في صنع تحولاته ، أو على الأقل محاولة قراءة طبيعة التحديات التي يفرضها الواقع الجديد ، ووضع استراتيجيات محددة للتعامل معها .

٣- أن مصر يجب أن تفكر بشكل مختلف في تصوراتها لكيفية التعامل مع القضايا والتحديات القائمة في العالم ، والمنطقة ، فحسب خطاب الرئيس مبارك " لن يشفع لنا في مسيرة التقدم كبر الحجم ، ولا عدد السكان ، ولا عبقرية المكان ، ولا الدور القومي والإقليمي الرائد الذي لعبته مصر على طول التاريخ ، ما لم نعد النظر في برامجنا وأهدافنا وأولوياتنا كي نكون جزءاً من هذا العالم المتقدم " .

وربما تعد هذه النقطة من أهم عناصر الرؤية المصرية لبيئة سياستها الخارجية . وتشير العناصر الثلاثة السابقة إلى وجود وعي عميق وإدراك سليم لدى دوائر صنع السياسة المصرية بطبيعة المتغيرات والتحولات والمستجدات الدولية والإقليمية ، وما تفرضه على مصر بشأن صياغة وتحديد ملامح سياستها الخارجية في المرحلة الحالية والمستقبلية (١).

فلقد كانت مصر ولا زالت دولة دور في إطار حركة الأحداث العالمية ، دور أهلها لأن تحظى بمكانة إقليمية ودولية تتعدى بطريقة أو أخرى حدود حجمها الاقتصادي ومستوى تقدمها العلمي والتكنولوجي وهذه حقيقة علمية تستند إلى اعتبارات الجغرافيا ، وشواهد التاريخ ومعايير قياس الوزن الحضاري للدول والشعوب . وإذا كانت الصورة الاستراتيجية العامة لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية (عصر القطبية الثنائية) قد ساعدت على حفظ هذا الدور من خلال ما كفله انقسام العالم إلى قطبين كبيرين على المستوى السياسي من مساحة تسمح باللعب على التناقضات القائمة بينهما ، وإنشاء مجموعات دول ذات هامش كبير أو صغير من حرية الحركة على الصعيدين الإقليمي والدولي (مجموعة دول عدم الانحياز ، المجموعة الإسلامية ...) فإن ما لحق العالم من متغيرات خلال العقدين الأخيرين من هذا القرن الذي أوشك على إرخاء سدوله قد غير كثيراً من ملامح هذه الصورة .

فقد أدى انهيار نظام القطبية الثنائية بزوال الاتحاد السوفيتي كحقيقة سياسية ودستورية وما استتبعه ذلك من انهيار المعسكر الاشتراكي وتحول أعضائه نحو النسق الغربي في التنظيم السياسي والاقتصادي إلى بروز ظاهرة الأحادية القطبية على المستوى السياسي ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية وما أدى إليه ذلك من انحسار هامش حرية الحركة الذي كانت تتمتع به كثير من بلدان العالم الثالث – ومن بينها مصر – إلى ما يقرب من حد الانتهاء، كما برزت ظاهرة التعددية القطبية على الصعيد الاقتصادي وقد سعت هذه الأقطاب الاقتصادية المتعددة نحو التكتل وصولاً إلى حد التعملق حتى تستطيع الاحتفاظ بقوتها ووزنها وتأثيرها في حركة الأحداث إقليمياً ودولياً ، فضلاً عن طرح بعض هذه الأقطاب (التكتلات) الاقتصادية لمشاريع تزيد من فاعلية

(١) د.مفيد شهاب، مرجع سبق ذكره، ص ٥.

حركتها وإيصال إيقاعها إلى مناطق تخرج بالضرورة من حيث الحيز المكاني عن حدود القارة التي تنتمي إليها[1].

فلقد أصبح الاقتصاد العالمي يشهد منذ بداية الثمانينيات نزعة مركزية واضحة نحو "التدويل" (Globalization) وتكوين "التكتلات الاقتصادية الإقليمية" في ظل عالم جديد يتسم بدرجة عالية من التداخل في المعاملات الاقتصادية والمالية المكثفة " العابرة للحدود " (Cross Border Transactions) . ولقد أخذت تلك التطورات منحنى مهماً في التسعينيات مع انتهاء عمليات التفاوض في إطار " دورة أوروجواي للجات " إذ أنه بدءاً من منتصف التسعينيات يعيش الاقتصاد العالمي عصر "ما بعد دورة أوروجواي للجات " الذي ينهض على درجة عالية من التعميق لعمليات تحرير تدفقات التجارة الدولية في السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية ولدرجة انسياب عوامل الإنتاج ولاسيما الأصول المالية بأنواعها " العابرة للحدود " على نحو لم يسبق له مثيل من قبل في تاريخ التطور الرأسمالي . وليس هناك من شك أن تلك التطورات تطرح بدورها تحديات جديدة وهامة أمام راسم السياسة الاقتصادية وراسم السياسة عموماً – بهدف تحديد أشكال الحركة المستقبلية على الصعيدين الإقليمي والدولي[2].

وهكذا ، فإنه في ظل الضغوط التنافسية الجديدة ، وتسريع معدلات التطور التكنولوجي للمعدات والسلع والخدمات ، تصبح هناك ضرورات ملحة للبحث عن صيغ جديدة لتوسيع حيز "الفضاء الاقتصادي" (Economic Space) الذي تتحرك في إطاره الوحدات الاقتصادية القطرية ، ويقتضي ذلك بدوره البحث عن صيغ وأشكال للتجمع الاقتصادي الإقليمي ، باعتبارها مستويات " وسيطة " تحدد من خلالها " الوحدات القطرية " شكل علاقاتها ومستوى تعاملاتها مع الاقتصاد الكوني في عمومه[3].

إذا كانت هذه هي ملامح الصورة والعالم على مشارف القرن الحادي والعشرين ، وقد أصبح الدور الفاعل لمصر في حركة الأحداث العالمية تعترضه التحولات والتغيرات الدولية التي انتهي على آثرها الحرب الباردة ، ومن ثم زال التناقض والتناطح الأيديولوجي – العسكري بين المعسكرين الكبيرين ، والذي كان يتيح قدراً من حرية الحركة النسبية لبعض الدول في تجمع حركة عدم الانحياز ومن بينها مصر ، التي كانت تحتل مركزاً قيادياً

---

(١) د. حسن البدراوي ، " مصر والمشروع الأوروبي – المتوسطي : أسباب التوجه وأسس التقويم" ، بحث مقدم إلى مؤتمر : العلاقات العربية مع الاتحاد الأوروبي واتفاقيات المشاركة العربية – الأوروبية ،مرجع سبق ذكره،ص ١.

(٢) د. محمود عبد الفضيل ، " مصر والعرب و الخيار المتوسطي: الفرص والمحاذير " ، السياسة الدولية ، العدد ١٢٤ ، أبريل ١٩٩٦ ، ص ص ١١٩ – ١٢٠ .

(٣) المرجع السابق ، ص ص ١٢٠ – ١٢١ ، وأنظر :
Hazem Fahmy,"Future Trade between Egypt and the EU: Potential Trade Gains and Policy Issues"in, Samiha Fawzy (ed.),OP. Cit, P.P 68-76.

في دائرة حركة عدم الانحياز – وربما منذ نشأة هذه الحركة – الأمر الذي دفع بعض المحللين السياسيين[1] ي مصر إلى القول بأن انتهاء الحرب الباردة وبالتالي انتهاء مبرر حركة عدم الانحياز كدائرة لتفعيل الدور المصري عالمياً قد مثل تحدٍ – استشعرته الخارجية المصرية – للدور المصري الفاعل عالمياً خاصة وإن النظام العالمي الجديد يفرض قواعد جديدة إلى حد كبير ، وقد يكون من المهم في ظله أن نعيد النظر في قواعد السياسة الخارجية المصرية ، الأمر الذي استدعى تحركاً استجابياً مرناً للسياسة الخارجية المصرية ، حتى تحفظ لمصر دورها الفاعل في حركة الأحداث الإقليمية والعالمية ، فكان من الضروري التفكير في استحداث دوائر جديدة للحركة الخارجية المصرية وفي هذا الإطار ، أخذت مساعي الخارجية المصرية تتحرك حثيثاً بدافعية خلق فضاء إقليمي ، اقتصادي وسياسي ، جديد – أو على الأقل توسيع حيز الفضاء الذي تتحرك فيه – وابتكار دوائر جديدة للتحرك السياسي الخارجي .

وقد عبر وزير الخارجية المصري (عمرو موسى) عن مضمون ومحتوى الرأي السابق ، حيث أكد في كلمتيه اللتين ألقاهما أمام مجلس الشورى في مارس وديسمبر ١٩٩٥ على أنه "لا جدال أن منطقتنا تشهد في هذه المرحلة كماً من المتغيرات المتشابكة الأبعاد والتأثير ، بات يفرض وجود أطروحات جديدة ومعالجات مختلفة لبعض الرؤى التقليدية للمشكلات التي صاحبت تاريخ هذه المنطقة ، وأود أن انتهز هذه الفرصة لأتحدث إليكم عن بعض المستجدات الإقليمية والدولية ، بداية ، أود أن أذكر بالمبادئ الأساسية التي تحكم توجهاتنا وفي مقدمتها تمسكنا بمبادئنا وانطلاقنا من الثوابت التي تحكم الوضعية المتميزة لمصر على المستوى الإقليمي والدولي ، مع إكساب سياساتنا الخارجية أكبر قدر من المرونة للتكيف في الوقت المناسب مع مستلزمات الثوابت ومتطلبات المتغيرات"[2] .ويستطرد قائلاً: "ولقد أدت المتغيرات التي شهدتها الساحة الدولية في الفترة الأخيرة من انتهاء عصر القطبية الثنائية وتغير شكل الخريطة السياسية الدولية وتطور مفهوم الأمن الإقليمي ليشمل مجالات الأمن الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ، أدت هذه المتغيرات كلها إلى ***تنامي اهتمام مصر بدائرة البحر المتوسط*** كأحد مجالات التحرك الحيوية للسياسة الخارجية المصرية التي تؤثر فيها كما تتأثر بها على امتداد الفترتين الحالية والمقبلة"[3] .

---

(١) أكدت د. نازلي معوض أحمد على هذا المعنى في تعقيباتها على الأسئلة الموجهة إليها في ندوة : السياسة المصرية بين التوجه المتوسطي والتوجه الشرق أوسطي ، القاهرة ، تحت رعاية كل من : المجلس الأعلى للثقافة ومركز البحوث والدراسات السياسية ، ٤ يونيو ١٩٩٦ .

(٢) جاء ذلك في نص كلمة السيد / عمرو موسى وزير الخارجية أمام مجلس الشورى (٨مارس ١٩٩٥). لمزيد من التفصيل انظر: عمرو موسى وزير الخارجية،البيان الذي ألقاه أمام مجلس الشورى، القاهرة ، وزارة الخارجية ، مارس ١٩٩٦ ، ص ص ٣١ –٣٥

(٣) المرجع السابق ، ص ١٤١ ، وأنظر :

H.E. Amre Moussa, Egyptian Foreign Policy 1995 : The statements of H. E. Amre Moussa , Minister of Foreign Affairs of the Arab Republic of Egypt, Cairo , Ministry of Foreign Affairs, March 1996, p.p. 22-24.

فقد كانت محاولات بناء مشروع متكامل لتجمع البحر المتوسط قد بدأت تراود دولاً كثيرة – منذ بداية التسعينيات – ومن بينها مصر التي تنظر إلى التعاون المتوسطي على أساس أنه نتيجة منطقية للتغيرات الجديدة في السياسات العالمية ، فالاستعمار بشكله التقليدي انتهى ، والحواجز النفسية بين الحضارتين المسيحية والإسلامية ضعفت إلى حد كبير بل وبدأت عمليات الحوار بينهما، والأكثر من ذلك بدأت مختلف الدول تبحث لنفسها عن مجالات حركة جديدة في إطار ما أصبح يعرف بالنظام الدولي الجديد وما تفرضه معطيات السياسة الدولية في عقد التسعينيات من إيلاء الدول المختلفة الأولوية القصوى للاعتبارات الاقتصادية وفقاً لفلسفة السوق وحرية العمل والابتكار ، وقد واكب ذلك بروز ظاهرة ***التكتلات الاقتصادية*** – وإلى حد ما السياسية – على المستوى العالمي (١).

فمع بداية التسعينيات أخذت التحديات طابعاً يتميز بالوضوح ، خاصة بعد زوال التهديد الناجم عن صراع القوى الكبرى ، وتأكد الارتباط المباشر الذي يجمع دول حوض البحر المتوسط في إطار مشترك من المصالح الأمنية والاقتصادية ، وفي هذا المناخ ، بدأت مصر تتحرك تجاه البحر المتوسط باعتباره إحدى دوائر حركتها الخارجية الوليدة والتي يتعين على مصر – في هذا التوقيت بالذات – تفعيلها(٢).

ويمثل هذا التعدد في الدوائر بالنسبة لدولة في حجم مصر بدورها ووزنها الإقليمي والعالمي ضرورة لا اختيار ، خاصة في ظل التحرك العالمي المتسارع نحو التكتل والاندماج في عصر باتت فيه التكتلات الاقتصادية هي السمة المميزة له . ويمكن لمصر – باتخاذ الترتيبات اللازمة – أن تتعامل مع هذه التكتلات بل إنها وجدت في ظل عصر التكتلات الاقتصادية الضخمة أنه من مصلحتها الارتباط بعلاقات وطيدة مع تلك التكتلات بما يكفل المحافظة على مصالحها الاقتصادية وضمان فتح الأسواق أمام منتجاتها ، وعلى أساس تبادل المصالح والاستفادة المتبادلة للأطراف الداخلة في التكتل ، بغرض فتح المجال للتعامل مع أسواق أكبر حجماً مما يتيح فرصاً أكبر أمام الصادرات المصرية كما يفتح آفاقاً جديدة – فضلاً عن التصدير – للاستثمار وتبادل التكنولوجيا أيضاً (٣).

وإذا كان الاتجاه الحالي السائد عالمياً، يؤطر تكوين التكتلات الاقتصادية في ظل عولمة الاقتصاد والسياسة ، والتي يحكمها نظام عالمي – سياسي واقتصادي – جديد ، وإذا كانت هذه النماذج المتسقة في شكل تكتلات اقتصادية أصبحت السمة البارزة للنظام العالمي الجديد. وإذا كانت هذه التكتلات تعطي قوة لمن ينضم

(١) مذكرة الشعبة البرلمانية حول: " مصر والمتوسطية : مضمون التوجه المصرى نحو المتوسطية وموقعة بين دوائر السياسة الخارجية المصرية"، في، الاجتماع التحضيري للمؤتمر البرلماني الدولي للأمن والتعاون في حوض البحر المتوسط (١٧-١٨ نوفمبر ١٩٩٤) ، مجلس الشعب، الشعب البرلمانية، جمهورية مصر العربية ، نوفمبر ١٩٩٤ ، ص ٢ .

(٢) طه المجدوب ، " البحر المتوسط " الدائرة الرابعة (٢) " ، الأهرام ، ٢٦ ديسمبر١٩٩٣ .

(٣) جاء ذلك في نص الكلمة الافتتاحية للسيدة د.نوال عبد المنعم التطاوى وزيرة الاقتصاد والتعاون الدولي أمام المؤتمر الدولي حول: "العلاقات العربية مع الاتحاد الأوروبي واتفاقيات المشاركة العربية الأوروبية"، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١-٢ . وانظر أيضاً: وزارة الخارجية – وحدة المشاركة المصرية – الأوروبية، المشاركة المصرية – الأوروبية، القاهرة، وزارة الخارجية، غير معروف تاريخ النشر، ص ص ٣-٤.

إليها ، وتعطي ضعفاً لمن لا يحسن هذا الانضمام ، وإذا كان الاندماج والتكتل مع أحد هذه الأقطاب الاقتصادية الفاعلة في عالم اليوم ، يمثل بالنسبة لمصر وسيلة لتحقيق غايتين أولهما الحفاظ على دور فاعل لمصر على مسرح الأحداث الإقليمية والعالمية، وثانيهما ، مقاومة خطر التهميش الذي يمكن أن يتهدد مصر إذا لم تنضم تحت لواء أحد التكتلات الاقتصادية الكبرى ، إذا كان ذلك كذلك، ***فمع من يجب أن تتكتل مصر ؟ وضمن أي التكتلات يجب أن تقع دوائر اهتمام السياسة المصرية ؟***

بادئ ذي بدء ، فإنه تجدر الإشارة إلى أن موضوع التجمعات أو التكتلات لم يعرض على مصر فجأة ، فقد دخلت مصر في تجارب عديدة في هذا الصدد ، ويشير السفير (جمال الدين البيومي) إلى عدد من هذه النماذج فيذكر " لقد جربت مصر ***التجمعات الأفريقية*** من خلال عضويتها في المنظمة الأفريقية ، وقد تم في أواخر الثمانينيات توقيع اتفاق أبوجا الخاص بإنشاء منطقة تجارة حرة إفريقية ، لتأخذ شكلها القانوني بانضمام ٣٥ دولة في عهد الرئاسة المصرية ، وللرئيس مبارك إسهام جيد في هذه المجال حيث دعا الرؤساء لاستكمال التوقيع على هذا الاتفاق حتى يدخل حيز التنفيذ ، وقد تم ذلك فعلاً منذ نحو سنة ليكتمل تجمع شمل أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية ، والذي يضم أكثر من ٣٦ دولة موقعة ، ولكن لم يظهر لهذا التجمع نتائج حتى الآن . وفي إطار حركة ***عدم الانحياز*** ، حاولت مصر القيام بتجربة رائدة وهي تجربة الاتفاق الثلاثي (مصر ، يوغسلافيا ، الهند) والتي انتهت بالفشل التام ، ولم يكن سبب هذا الفشل نقص في الاتفاق شكلاً أو نصاً، وإنما عدم تنفيذه وعدم استغلال ما أتاحه من إمكانات ، حيث لم يكن إطار الاتفاق الثلاثي لدول عدم الانحياز يمثل منطقة تجارة حرة ، وإنما نوعاً من تبادل الإعفاءات الجمركية ، فكل دولة من الدول الثلاث تقدم قائمة من السلع ترى أنها جديرة بتصديرها وتطلب من الطرفين الأخريين إعفاءات وتنازلات جمركية بشأنها ، وقد انتهت تجربة مصر هذه في أواخر الثمانينيات حيث اكتشفت أنها تخسر من هذا الاتفاق نحو عشرة ملايين جنيهاً سنوياً في صورة إعفاءات جمركية تقدمها لكل من الهند ويوغسلافيا .وعلى ***المستوى الإسلامي***، فإن هناك خمسين دولة إسلامية ، هم أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي تحاول إقامة سوق إسلامية مشتركة ورغم ذلك فإن حجم التجارة البينية فيما بينها لا يزيد على ١١ ٪ فضلاً عن أنه لم يتم التوصل إلى إنشاء كيان أو اتفاق ينظم العلاقة الاقتصادية والتجارية بين أعضاء هذا التجمع ، وربما حال دون ذلك عدم التكامل بين صادرات وواردات أعضائها"(١) .

ويضيف قائلاً : " أنه على ***المستوى العربي***، نجد أنه وعلى الرغم من أن المشروع القومي عموماً ، والسوق العربية المشتركة على وجه الخصوص والذي طرحت فكرته واستكملت مقوماته القانونية على مستوى النص فقط، قبل السوق الأوروبية المشتركة بقرابة عقد من الزمان دون أن يشهد له الواقع بما يؤكد قيامه بالفعل . فلقد

(١) جاء ذلك في محاضرة السفير جمال الدين البيومي ومناقشتها والتي ألقاها أمام مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية حول : المشاركة المصرية الأوروبية" ، في يوم ٢٩ أكتوبر١٩٩٥ . ويمكن الرجوع إليها في: السفير جمال الدين البيومي، المشاركة المصرية – الأوروبية (محاضرة)"، أوراق اقتصادية، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، العدد (٩) ، ديسمبر ١٩٩٥، ص ص ٥- ٧ .

انضمت مصر إلى تكتلات عربية عديدة مثل جامعة الدول العربية ومجلسها الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الذي أصدر القرار رقم ١٧ لعام ١٩٦٤ الخاص بإنشاء السوق العربية المشتركة ، وفي أواخر الثمانينيات خاضت مصر تجربة مجلس التعاون العربي الذي ضم أيضاً كلاً من العراق والأردن واليمن ، ثم هناك التجربة الحديثة في سنة ١٩٩٤ ، وهي محاولة الانتساب إلى الاتحاد المغاربي العربي ، كشكل من أشكال الانضمام إلى مجتمعات هي أقرب إلينا جغرافياً وتاريخياً" (١) , ولكن رغم كل ذلك ، فإنه يتعين ملاحظة أن تجربة العمل الاقتصادي العربي المشترك طيلة نحو النصف قرن الماضي قصرت عن تحقيق التطلعات نحو بناء القوة الاقتصادية العربية المشتركة ، ولم ترق إلى مستوى العلاقات السياسية والثقافية والإنسانية القائمة بين شعوب الأمة العربية .فبعد مضي نحو نصف قرن على قيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، مازالت التجارة البينية العربية تدور في الفلك المتواضع بنسبة لا تتعدى كثيراً ٨٪ من إجمالي التجارة الخارجية العربية ، وأن دولاً عربية مازالت تفرض – في كثير من الأحيان ولأسباب غير تجارية – حظراً على استيراد سلع ذات منشأ عربي ، وبعد مرور أكثر من ثلاثين سنة على قيام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وسوقه العربية المشتركة ، تراجعت نسبة التجارة البينية بين دول السوق من ٤,٢٪ إلى نحو ٢,٤٪ من إجمالي تجارتهم الخارجية ، بل وأكثر من ذلك فإن اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لعام ١٩٨١ تكاد تكون متوقفة من الناحية العملية ، ولم ترق للآن وبعد مرور سبع عشرة سنة على قيامها لتوفير إمكانية قيام منطقة تجارة حرة عربية ، كما لم تتوصل لقواعد عملية موحدة للمنشأ . وقد أحيطت معظم التجارب العربية لإنشاء مناطق للتجارة الحرة بقيود من القوائم السلبية وغيرها من معوقات التجارة ، ألغت نتائج العملية أو أفرغتها من مضمونها(٢).

إذا كانت هذه هي حالة السوق العربية ، سوق حرة اقترنت بتراجع في حجم تجارتها البينية وهو ما يجعل السياسة المصرية – في إطار الاتجاه العالمي نحو الاندماج في كيانات اقتصادية كبيرة – تستبعد المراهنة على التكتل العربي لمواجهة تحديات – عصر التكتلات – القرن الحادي والعشرين. وتبرز الحاجة – في نفس الوقت – إلى مبادرة جديدة تقود العمل الاقتصادي العربي المشترك نحو تجميع جهوده وإمكانياته وتنسيق خططه الإنمائية ، وإيجاد صلة مؤسسية توطد العلاقة بين العرب في الخليج والمغرب والمشرق دون تجزئة تزيد من إضعاف الكيان العربي.

واستجابة لما سبق ، بادرت مصر بالتفكير في الانضمام إلى تكتل اقتصادي قوى دون أن تتخلى عن عروبيتها، وفي هذا الإطار ، كان هناك مشروعان أو بديلان مطروحان أمام مصر في المنطقة خلال فترة التسعينيات هما : مشروع السوق الشرق أوسطية (المشروع الشرق أوسطي) ، ومشروع المشاركة الأوروبية –

(١) المرجع السابق ، ص ص ٥ – ٦ ، وانظر أيضاً : د. حسن البدر اوى ، مرجع سبق ذكره ،ص ص ٢ – ٣

(٢) السفير محمد جمال الدين البيومي ، "العلاقات العربية مع الاتحاد الأوروبي واتفاقيات المشاركة العربية الأوروبية : الأبعاد الاقتصادية" ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٨ – ٢٩ .

المتوسطية (المشروع المتوسطي) . ويبدو أن صانع القرار الخارجي المصري قد انحاز لقبول وتأييد ومناصرة، ثم تبنى المشروع المتوسطي ، الذي يعزز من قوة مصر دون أن يحرمها – في نفس الوقت – من عروبيتها .

وتستند أسس ومعايير المفاضلة المصرية بين المشروعين ، " الشرق أوسطي " و " المتوسطي " ، ومن ثم اختيار وتبني "المشروع المتوسطي" كخيار استراتيجي – تتبناه الخارجية المصرية – للتعاون الاقليمي على أساس محددين رئيسين :

المحدد الأول ، ويرتكز على قياس المزايا النسبية الخاصة بالانضمام للتكتل المتوسطي ، ومقارنتها بالمزايا النسبية التي يمكن أن تحصل عليها مصر – أو الخسائر التي يمكن أن تتحملها – في الأطر الأخرى للتعاون الإقليمي ، ولاسيما الإطار " الشرق أوسطي " . وبالتالي يستلزم المحدد الأول عقد ***مقارنة*** بين المشروعين المطروحين على مصر وهما " المشروع الشرق أوسطي " و " المشروع المتوسطي " للوقوف على نقاط القوة والضعف التي يتيحها كل من المشروعين لمصر .

أما ***المحدد الثاني*** الذي تستند عليه أسس اختيار مصر " للمشروع المتوسطي " ، فيتمثل في قياس مستوى العلاقات الاقتصادية القائمة حالياً بين مصر ودول الاتحاد الأوروبي ، مقارنة بعلاقاتها مع القوى الاقتصادية الرئيسية الأخرى في العالم . وبالتالي فإن هذا المحدد يتطلب تحديد الميزات النسبية للعلاقات بين مصر ودول أوروبا شمالي المتوسط . ويشكل هذين المحددين قوة دفع إيجابية للسياسة الخارجية المصرية نحو تبني "المشروع المتوسطي" ومن ثم التكتل – بالعرب – مع أوروبا في الإطار الأورومتوسطي ، ومن ثم نبذ " المشروع الشرق أوسطي " . وفيما يلي – محاولة – تحليل تأثير المحددين السالفين على السلوك الخارجي المصري حيال المشروعين .

المحدد الأول: المقارنة مابين المشروعين (المتوسطي) و(الشرق أوسطي)

لعل في المقارنة مابين المشروعين (المتوسطي) و (الشرق أوسطي) ما يبرر سلوك الخارجية المصرية المتحيز للمشروع الأول والراغب فيه، ويفسر أيضاً نبذها للمشروع الثاني ورغبتها عنه .

ويقتضي التحليل المقارن لمشروعي " الشرق أوسطية " و " المتوسطية " الوقوف أولاً على نقاط التماس والالتقاء بين المشروعين ، وهما المشروعين اللذين بزغا في سماء المنطقة خلال عقد التسعينيات في أعقاب التغيرات الجوهرية في النظام العالمي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة ، والتغيرات التي لا تقل جوهرية عنها في الشرق الأوسط والتي حدثت في أعقاب حرب الخليج الثانية . ويمكن تلخيص أهم نقاط التلاقي بين المشروعين في النقاط التالية[1]:

(١) د. عبد المنعم سعيد ، " الشرق أوسطية و المتوسطية : التغير في النظام الإقليمي " بحث مقدم إلى ندوة "المشاركة الأوروبية – المصرية" ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية الفرنسي للدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية " C E D E J " ، ٦ –٨ يناير ١٩٩٧ ، ص ص ١ – ٣ .

١- أن المشروعين يعبران عن تطورات راهنة في النظام العالمي نحو تعدد الأقطاب والذي بمقتضاها فإن اتجاه أوروبا إلى مزيد من التكامل والوحدة قبل نهاية القرن يجعل منها قطباً منافساً للولايات المتحدة ، ومن ثم فإن كل من المشروعين هو أحد التعبيرات المعاصرة للتنافس بين أوروبا الموحدة والولايات المتحدة في الشرق الأوسط ، على أساس أن " الشرق أوسطية " هو مشروع أمريكي ، و " المتوسطية " هي مشروع أوروبي[١].

٢- يسعى كل من المشروعين إلى إدماج إسرائيل في دول المنطقة من خلال إطار أوسع متوسطي أو شرق أوسطي ، ومن ثم إعطائها الشرعية في الوجود والبقاء من خلال علاقات متعددة مع الدول العربية المتصارعة معها.

كما يقتضي التحليل المقارن أيضاً ، بين المشروع المتوسطي ونظيره الشرق أوسطي ، تحديد "المحكات" الرئيسية للمقارنة بينهما ، والتي تعنى نقاط الافتراق والتعارض بين المشروعين ، وهي التي يمكن تلخيصها في النقاط الخمس التالية : (التعريف، النطاق الجغرافي، أصول ومنابع المشروع، احترام الخصوصيات الثقافية، مجالات التعاون التي يشملها).

أولاً: من حيث التعريف:

لا يعبر مصطلح " الشرق الأوسط " عن مفهوم جديد[٢]، بل هو مفهوم له ماضٍ ، ومن الناحية الإجرائية ، فإن – الشرق أوسطية – تعني القواعد والعلاقات والقيم التي تنجم عن إطار بين مؤسسين كلاهما نشأ في رحم عملية السلام العربية – الإسرائيلية التي بدأت في مدريد في أكتوبر ١٩٩١ : الأول ، المفاوضات متعددة الأطراف التي بدأت في موسكو في ٣١ يناير ١٩٩٢ في خمسة مجالات أصبح لكل منها إطاره الخاص وهي المياه ، الحد من التسلح، والأمن الإقليمي ، اللاجئين ، التعاون الاقتصادي ، والبيئة . والثاني، المؤتمر الاقتصادي للدول الشرق الأوسط والذي انعقد أربع مرات[٣] في الدار البيضاء (١٩٩٤) ، وعمان (١٩٩٥) ، القاهرة (١٩٩٦) ، والدوحة (١٩٩٧)[٤]. ***فالشرق أوسطية*** بهذا الشكل "هي مجموعة من الترتيبات والمنظومات والأنساق الإقليمية ذات المساحات الجغرافية المختلفة من حيث عدد المنضمين في كل إطار ، وهي أيضاً كونها المحرك

(١) المرجع السابق، ص ٢.وانظر أيضاً: غسان العزى، " الحوار الأوروبي – المتوسطي"، شوون الأوسط، العدد (٦٢)، مايو ١٩٩٧، ص ص ١١٨-١١٩. وانظر أيضاً: هيثم الكيلاني، "الشركة الأوروبية – المتوسطية، شوون الأوسط، العدد (٤٩)، فبراير ١٩٩٦، ص ص ٧٢-٧٤.

(٢) لمزيد من التفصيل في تعريفات متعددة ومتنوعة "للشرق أوسطية" يمكن الرجوع إلى الأبحاث المقدمة إلى المؤتمر السنوي العاشر لمركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ٧ – ٩ ديسمبر ١٩٩٦ .

(٣) حتى لحظة إعداد هذه الدراسة في أغسطس ١٩٩٨.

(٤) عبد المنعم سعيد، " الشرق أوسطية والمتوسطية: التغير في النظام الإقليمي"، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢ – ٣

الرئيسي والمحفز المهم في عملية السلام ، بحسب المنظور الإسرائيلي أساساً ، والدولي بدرجات متفاوتة بين أطرافه ، وتبدو الشرق أوسطية أحيناً أنها تستعمل كعنوان لنظام إقليمي جديد قيد الإنشاء أو يفترض أن يتبلور عن عملية السلام"(١) . وإذا كانت الشرق أوسطية قد تمثلت في المفاوضات متعددة الأطراف وفي سلسلة المؤتمرات الاقتصادية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، فإن "*المتوسطية*" كانت لها تعبيراتها في سياسات الجماعة الأوروبية ثم الاتحاد الأوروبي ، وتجمعات أوروبية أخرى مثل المنطقة الأوروبية للتجارة الحرة مع دول جنوبي البحر المتوسط ، وأخذت أشكالاً تراوحت ما بين إقامة اتحاد جمركي ، ومناطق للتجارة الحرة ، واتفاقيات للانتساب ، والحوار العربي – الأوروبي، وفي مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية وانتهاء الحرب الباردة ، فإنها تجلت في ثلاثة أشكال هي : صيغة (٥+٥) والتي ضمت خمس دول أوروبية ، وخمس دول عربية جنوبي البحر المتوسط، وصيغة منتدى البحر المتوسط والتي جاءت بناء على مبادرة مصرية وضمت إحدى عشرة دولة في جنوبي البحر المتوسط وشماله ، وأخيراً صيغة مؤتمر برشلونة الذي انعقد يومي ٢٧-٢٨ نوفمبر ١٩٩٥ في برشلونة وضم بالإضافة إلى مجلس الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية سبعاً وعشرين دولة منها خمس عشرة دولة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى اثنتي عشرة دولة في جنوبي وشرقي البحر المتوسط ، وفي هذا الإطار تتحدد *المتوسطية* في العلاقات والقواعد والقيم التي تنجم عن الإطار الذي أطلقه إعلان برشلونه في نوفمبر ١٩٩٥ الخاص بالمشاركة الأوروبية – المتوسطية"(٢) .

ثانياً: من حيث المجال الجغرافي:

لقد كان الضابط الأمريكي (ألفردماهان) أول من استخدم مصطلح "*الشرق الأوسط*"، و تبعه في استخدام نفس المصطلح عدد من المؤرخين في إطار رؤيتهم لتطورات الاستراتيجية البريطانية وتحركها جنباً إلى جنب والنشاطات الروسية والمشروعات الألمانية من مناطق الخلافة العثمانية . وكان (ألفردماهان) يعنى بهذا المصطلح المنطقة الجيوبوليتكية المحصورة بين الشرق الأدنى والشرق الأقصى ولا تنطبق عليها أي من المصطلحين السابقين(٣).

وتتقرر جغرافية الشرق الأوسط حسب متطلبات الوظيفة السياسية المنشود تنفيذها عبر الاستعانة بهذا المصطلح، والشرق أوسطية في تبعيتها للغرب ، إنما هي المنطقة التي تشكل في نظر الغرب "المرجع " وهي لذلك " كل لا يتجزأ " ، ففي مرحلة أولى ، كان الصراع العربي – الإسرائيلي هو بؤرة الصراع في المنطقة ، ومن

(١) ناصيف حتي ، " مستقبل العلاقات العربية – الأوروبية بين الشرق أوسطية و المتوسطية " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٩٠ – ٩١ .

(٢) عبد المنعم سعيد ، " الشرق أوسطية والمتوسطية : التغير في النظام الإقليمي " ، مرجع سبق ذكره ،ص ٣ ، ص ١٦

(٣) جميل مطر ود.على الدين هلال ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤.

هذه الوجهة كان الشرق الأوسط مقصوراً على الدول التي هي أطراف مباشرة في هذا الصراع(١). ومنذ أواسط الخمسينيات بدأ المؤرخون في التعامل مع الشرق الأوسط على أنه حقيقة جغرافية ثابتة ، وقد جاء ذلك في تصنيفات وزارة الخارجية الأمريكية لمناطق العالم المختلفة وخاصة في أفريقيا وأوروبا والعالم العربي ، ويذكر تقرير للوزارة الأمريكية أن الشرق الأوسط هو المنطقة التي تبدأ من المغرب على المحيط الأطلنطي والبحر المتوسط في شمالي أفريقيا غرباً ، إلى باكستان على الحدود الغربية للهند شرقاً ، ومن تركيا على البحر الأسود شمالاً حتى السودان والقرن الأفريقي جنوباً . ويخضع المفهوم الجغرافي للشرق الأوسط للأهواء السياسية التي قد تضيقه تارة بحذف وإقصاء بعض دوله والتي يختلف على إدخالها كوحدات سياسية (قبرص – السودان – أفغانستان – باكستان – دول المنطقة المغاربية – الصومال) وقد توسعه تارة أخرى ليشمل أيضاً مجموعة الدول التي تدين شعوبها بالإسلام في جنوب ما كان يعرف بالاتحاد السوفيتي(٢).

ولا يقل الوعاء الجغرافي لمشروع (*المتوسطية*) غموضاً وهلامية عن الوعاء الجغرافي للشرق أوسطية ، فحوض البحر المتوسط ليس وحدة إقليمية كاملة ومتكاملة ، ولكنه وعاء جغرافي يضم أقاليم متمايزة بين شمال وجنوب ، وشرق وغرب ، وهذا التباين لا ينفي الانقسامات داخل كل إقليم منها ، فالسمة البارزة للدول المشاطئة للبحر المتوسط هي الانقسام إلى تجمعات إقليمية مختلفة تضم دولاً متباينة من حيث التكوين البشري ، ومن حيث مستوى النمو الاقتصادي ، ومن حيث النظم السياسية ، ومن حيث الانتماء العقائدي ، والتمايز الفكري والثقافي . وإذا تأملنا في الحيز الجغرافي "للمشروع المتوسطي " ، في نظر واضعيه نلاحظ أن مؤتمر برشلونه (٢٧-٢٨ نوفمبر ١٩٩٥) وهو نقطة الانطلاق المؤسسية للمشروع – لم يضم جميع الدول المشاطئة للبحر المتوسط ، فقد استبعدت الدول الواقعة على الشاطئ الشرقي لبحر الادرياتيك وكذلك الدول المحيطة بالبحر الأسود ، ويمكن أن نفسر هذا الاستبعاد على أساس أن هذه الدول تدخل تاريخياً في نطاق ما كان يسمى أوروبا الشرقية . ناهيك عن أن المشروع المتوسطي يضم دولاً غير مشاطئة للبحر المتوسط ، إما لاعتبارات اقتصادية (موريتانيا) أو لاعتبارات سياسية (الأردن) ، فضلاً أنه يستبعد ليبيا رغم كونها دولة متوسطية محض(٣).

---

(١) محمد سيد أحمد، " الشرق أوسطية : الابعاد السياسية والثقافية " ، في ،نادية محمود مصطفي (محرر)، مصر ومشروعات النظام الاقليمي الجديد في المنطقة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٠٨ – ٢٠٩.

(٢) طارق فهمي ، " الشرق الأوسط: حدود المصطلح " ، أوراق الشرق الأوسط ، العدد ١٧ ، القاهرة ، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، يونيو ١٩٩٦ ، ص ص ١٠ – ١١ وانظر أيضاً : د. حسين أبو طالب ، " الشرق أوسطية : في الفكر المصري " في، نادية محمود مصطفي (محرر)، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٥٦٩ – ٥٧١ .

(٣) د. سمعان بطرس فرج الله ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٥٦٩ – ٥٧١ .

ثالثاً: من حيث أصول ومنابع كل من المشروعين:

ويرتبط بهذه القضية أمر في غاية الخطورة والأهمية – من منظور السياسة الخارجية المصرية بصفة خاصة والعربية بصفة عامة – ويتعلق بدرجة التواجد النسبي وحجم ووزن الحضور الفعلي لإسرائيلي في كل من المشروعين.

فيما يتعلق بأصول المشروع "*الشرق أوسطي*"، فهو مشروع أمريكي في مبتداه ومنتهاه ، أو هو مشروع أمريكي يحقق المصالح الإسرائيلية ، وهو أيضاً مشروع إسرائيلي بدعم أمريكي ، بل هو إسرائيل الطرح ، أمريكي التأييد والدعم[١].وكون المشروع الشرق أوسطي ذا منابع أمريكية -إسرائيلية، فإن ذلك سوف ينعكس بلا شك على تعاظم الأهمية النسبية للدور الإسرائيلي في إطار منظومة الشرق أوسطية . فالهدف الأساسي من المشروع هو خدمة إسرائيل ، " فخلال الأربعين عاماً الماضية برز مفهوم الشرق الأوسط كصيغة مناقضة للمصلحة العربية،واستقر في الوجدان العربي ارتباط الفكرة الشرق أوسطية بالعداء للعروبة ومحاولة نفاذ إسرائيل إلى المنطقة ، فإسرائيل يمكن أن تكون دولة شرق أوسطية ولكنها لا يمكن أن تكون دولة عربية ، ومن أجل دولة واحدة هي إسرائيل تبذل كل الجهود لطمس الهوية العربية لصالح هوية لا قوام لها تسمي الشرق أوسطية تتسع لإسرائيل وتعطى لها شرعية الوجود والبقاء"[٢] .

وتتضح ملامح المشروع الشرق أوسطي ، وحجم الحضور الإسرائيلي فيه ، من وجهة النظر الأمريكية ، في الوثيقة التي أعدتها ثمان وزارات وعشرة مراكز بحوث على رأسها الأكاديمية الأمريكية للعلوم ، وخرجت الوثيقة لتؤكد على أهمية العمل على بناء تعاون إقليمي في الشرق الأوسط يقوم على مرتكزين أساسين : الجغرافي والاقتصادي ، كبديلين عن التعاون الإقليمي المبني على أساس قومي – سياسي (تقصد النظام الإقليمي العربي)، ومن ناحية البعد الجغرافي ، تشير الوثيقة إلى التأكيد على قيام بنية إقليمية تضم دول المشرق العربي بجانب إسرائيل وإيران (في عهد الشاه) وتركيا ، وتحدثت الوثيقة عن البعد الاقتصادي وضرورة تحقيق تعاون اقتصادي إقليمي[٣] .

وبهذا المنطق ، فإن الشرق أوسطية تتبلور حول إسرائيل ، فهي تعني بلورة نظام يتأسس حول إسرائيل لأنه في الأساس يتأسس لإسرائيل ، والمشروع بهذا المعنى هو بمثابة جسر العبور من وضع كان قائماً قبل عملية

---

(١) المرجع السابق، ص٥٦٦ وانظر: د. عبد المنعم سعيد ، "الشرق أوسطية والمتوسطية : التغير في النظام الإقليمي"، مرجع سبق ذكره ، ص ٣ وانظر أيضاً : د. حسن ابو طالب ، " الشرق أوسطية في الفكر المصري " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٩٣ .

(٢) نيفين عبد الخالق مصطفى ، " المشروع الشرق أوسطي والمستقبل العربي " ، المستقبل العربي ، العدد ١٩٣ ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، مارس ١٩٩٥ ، ص ١٧.

(٣) د. محمد نبيل فؤاد ، " الحد من التسلح والاستراتيجية الأمنية العامة في المنطقة " ، في د. سمعان بطرس فرج الله (محرر) ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧.

السلام إلى تشييد نظام إقليمي جديد تكون إسرائيل هي الدولة المركزية فيه [١].فالمشروع الشرق أوسطي يتلقى الدعم والمشاركة المباشرة من الجانب الأمريكي ، ويمثل جزءاً حيوياً من استراتيجية أمريكية تستهدف تحقيق أقصى حماية وفائدة للمصالح القومية الأمريكية في المنطقة مع اعتبار إسرائيل محور هذه الإستراتيجية وأداة تنفيذها[٢]، ولعل اللافت للنظر أن المشروع الشرق أوسطي ، بطرحه الأمريكي - الإسرائيلي ، يسعى إلى إهدار إمكانات وفرص بناء النظام العربي من جديد ، وفي نفس الوقت يعمل على استكمال عناصر القوة الإسرائيلية الشاملة ، بعد تفوقها العسكري والتكنولوجي والفضائي ، بهيمنة اقتصادية يجعلها تتبوأ مركز " الدولة القائد " في إقليم الشرق الأوسطي[٣].

أما المشروع " المتوسطي " فهو أوروبي المنبع ، تنحدر أصول طرحه إلى الجماعة الأوروبية بقيادة بعض دولها ، حيث اهتمت بالدعوة إلى الفكرة المتوسطية وفق مفهومها وتحت دوافعها ، وكذلك دأبت على تنفيذها بأدواتها وأجهزتها ، ويعد التوجه المتوسطي للجماعة الأوروبية دائرة من عدة دوائر متداخلة للاقتراب الجماعي الأوروبي تجاه منطقة جنوبي وشرقي المتوسط، ويرجع ذلك إلى التاريخ الذي يربط بين جانبي المتوسط وتطور الاهتمام الأوروبي الجماعي بالمتوسطية بدءاً من السياسة المتوسطية الجزئية للجماعة الأوروبية (قبل ١٩٧٢) ومروراً بالسياسة المتوسطية الشاملة (١٩٧٢ - ١٩٨٩) ، ثم السياسة المتوسطية الجديدة (١٩٨٩ - الآن) والتي في ظلها تم إرساء مشروع المشاركة الأوروبية - المتوسطية (نوفمبر ١٩٩٥) [٤].

وبينما يقوم المشروع "الشرق أوسطي " على مركزية الدور الإسرائيلي في النظام الإقليمي ، فإن المشروع " المتوسطي " فضلاً عن إعطائه قدراً من المشروعية للفكرة العربية ، فإنه لا يسعى إلى هذه المكانة المركزية بالنسبة لإسرائيل ، وإنما يجعلها خاضعة لنفس القواعد والأسس التي تخضع لها باقي الدول المساهمة في المشاركة . " فالمتوسطية " تتعامل مع إسرائيل باعتبارها دولة عادية لا تتمتع بأي استثناء ولا مجال لأي ازدواج في معايير التكامل، وأن دخولها في إطار يضم المجموعة الأوروبية فضلاً عن الدول العربية ، لن يسمح لإسرائيل بأن تتجاوز حجمها الطبيعي ، أو القيام بدور لا يتناسب مع حقيقة قدراتها الذاتية ، خاصة في ظل الرفض الأوروبي الصريح للتواجد الأمريكي في أية ترتيبات تتعلق بالمشروع المتوسطي[٥]. وفي هذا الإطار يرى (أ. أحمد السيد النجار) " أن أحد أهم مميزات المشروع المتوسطي أنه يضع إسرائيل في حجمها الحقيقي

---

(١) د . ناصيف حتي ، " مستقبل العلاقات العربية - الأوروبية " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٢ .

(٢) طه المجدوب ، " السلام بين صيغة مدريد وصيغة برشلونة " ، الأهرام ، ٧ يناير ١٩٩٦.

(٣) طه المجدوب، "حتى لا نحرث البحر(٢) : القومية العربية المستهدفة والدعوة الأوروبية للاندماج العربي"، الأهرام، ٢٤ فبراير١٩٩٦، وانظر أيضاً : محمود عبد الفضيل ، " ماذا نريد من مؤتمر برشلونة؟ " الأهرام ، ٢٧ نوفمبر ١٩٩٥.

(٤) د. نادية مصطفى، "المشروع المتوسطي: الأبعاد السياسية"، في: د . نادية محمود مصطفى (محرر) مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٢١ - ٤٢٥.

(٥) طه المجدوب ، " السلام بين صيغة مدريد و صيغة برشلونة "، الأهرام، ٧ يناير ١٩٩٦.

كدولة صغيرة تقل في وضعها عن كل الدول الأوروبية تقريباً ، حيث ستصبح إسرائيل في إطار المشروع المتوسطي مجرد دولة صغيرة لا تختلف عن إحدى دول جنوب أوروبا الصغيرة ، وستصبح في محيط أغلب دوله تقف في مواقع أكثر تقدماً منها ، وستقف عارية من الإنحياز الأمريكي المطلق لها ، فهي لن تتمتع في إطار المشروع المتوسطي مع أوروبا بنفس الحجم من المحاباة والدعم اللذين يمكن أن تحصل عليهما من الأمريكيين في إطار التعاون الإقليمي الشرق أوسطي الذي دعت إليها إسرائيل ، وضغطت الولايات المتحدة من أجل تحقيقه ، وبالتالي فإن المشروع الأوروبي – المتوسطي سوف يؤدي إلى كبح ميول الهيمنة الإسرائيلية التي لا قيمة كبيرة لها بدون الانحياز الأمريكي"(١) .

ولقد ساهم هذا العامل بالذات في ترجيح كفة المشروع المتوسطي من منظور السياسة المصرية على نظيره الشرق أوسطي(٢).

رابعاً: من حيث مدى احترام المشروعين للخصوصيات الثقافية والحفاظ على الهوية:

إن المشروع "الشرق أوسطي" يستهدف – في نظر واضعيه – القضاء على "القومية العربية" لتحل محلها فكرة "الهوية الشرق أوسطية" التي تعتد بعنصر الجوار الجغرافي فقط، دون اعتبار للفوارق الثقافية والحضارية بين العرب من جانب، وشعوب أخرى تقطن نفس الحيز الجغرافي من جانب آخر(٣).

"فالمشروع الشرق أوسطي" يطمس هوية المنطقة ، وينزع عنها خصوصيتها العربية والإسلامية وبالتالي تصبح محيطاً جغرافياً لا علاقة لا بالإنسان أو التاريخ ، في صورة خريطة ملفقة لا تصلح سوى لاستيعاب الحضور الإسرائيلي وطموحاته وأطماعه ، وعلى حد تعبير أحد الباحثين : " المقصود هو تقويض الذاكرة التاريخية العربية، في حين تبقى العقيدة الصهيونية قائمة – في صورة جديدة – بكل وظائفها وخاصة وظيفتها ضد مشروع النهوض العربي ، وبهذا المعنى يصبح البعد الثقافي للمشروع الشرق أوسطي ماساً بجوهر الوجود العربي بمفهومه الحضاري التاريخي "(٤) . "فمجرد توصيف المنطقة بالشرق أوسطية يجردها من هويتها الأصلية وبالذات من كونها – أساساً – منطقة عربية . فالمروجين لفكرة الشرق أوسطية يستهدفون ، ليس فقط ، تفكيك النظام العربي

---

(١) أحمد السيد النجار ، " المشروع المتوسطي : الأبعاد الاقتصادية والتكنولوجية " ، في د . نادية محمود مصطفي (محرر) ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٥١٧ – ٥١٨ .

(٢) مقابلة مع السفير محمد جمال الدين البيومي ، ٨ أغسطس ١٩٩٨ .

(٣) د. سمعان بطرس فرج الله ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٨٦ .

(٤) د. حسن ابو طالب ، " الشرق أوسطية : في الفكر المصري " في د. نادية مصطفي (محرر) ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨٥ .

وإنهاء الحقبة العربية في الشرق الأوسط ، والتي كان أبرز معالمها ، بل أبرز شروطها مركزية الدور المصري ، إنما أيضاً القضاء على الهوية العربية المتمثلة أساساً في البعد الثقافي"(١) .

وفي المقابل ، لا يستند " المشروع المتوسطي " على طمس هوية الأعضاء أو تفكيك كياناتهم القومية، وهذا يعني أن " المشروع المتوسطي " أكثر احتراماً – من نظيره الشرق أوسطي – للشعوب ولخصوصياتها الثقافية، ولحرياتها في اختيار شكل مجتمعاتها والحفاظ على حضاراتها دون استثناء(٢). " فالمشروع الأوروبي – المتوسطي " أكثر عقلانية من نظيره الشرق أوسطي ، حيث يميل إلى أن تتم المشاركة الأورو–متوسطية بين مجموعتين متجانستين ، ولعل الأمر اللافت للنظر في هذا المجال ، ذلك الاهتمام الذي أبداه الأوروبيون مؤخراً بالتضامن العربي ، ودفع العرب إلى الوحدة الاقتصادية فيما بينهم ، وفي هذا الشأن طرح (جاك سانتير) رئيس المفوضية الأوروبية وممثل الاتحاد الأوروبي، في أكتوبر ١٩٩٥ معالم الفكر الأوروبي تجاه العالم العربي ومستقبل العلاقات الأوروبية – العربية ، فقد دعا العرب إلى ضرورة تحقيق التلاحم الاقتصادي فيما بينهم وأن يؤسسوا سوقاً عربية مشتركة(٣)." فالمشروع المتوسطي " وفقاً لهذا الطرح ، لا يتعارض كلية مع الهوية العربية – الإسلامية ، بل ويدعو إلى الحوار بين الثقافات والأديان المختلفة لشعوب حوض البحر المتوسط ، فليس ثمة تعارض ما بين المشروع المتوسطي والحفاظ على الهوية العربية (٤).

خامساً: من حيث مجالات التعاون التي يستهدفها كل من المشروعين:

يسعى "المشروع الشرق أوسطي" -كما عبر عنه "شمعون بيريز "- إلى تحقيق وضع سياسي في إطار هدف اقتصادي، وبالتالي فهو محدد في المصالح الاقتصادية أساساً ، انطلاقاً من " أن التعاون الاقتصادي الإقليمي ، والتنمية الاقتصادية ، والنمو القومي ، هو المفتاح إلى السلام والأمن"(٥) . ولقد مثلت هذه الرؤية الإسرائيلية للنظام الإقليمي الشرق أوسطي ، نقلة كيفية في طريقة تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي ، التي اقتصرت دوماً على المجالات السياسية والأمنية ، ونقلتها نقلة نوعية إلى مجالات التعاون الاقتصادي ، أي نقلها إلى ساحة الجغرافيا الاقتصادية بدلاً من الجغرافيا السياسية . وفي هذا الإطار أشارت وزارة الخارجية الإسرائيلية في تقرير

---

(١) السفير فتحي الشاذلي ، " مستقبل العلاقات العربية – الأوروبية بين الشرق أوسطية والمتوسطية (حلقة نقاشية)" ، المستقبل العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٧ .

(٢) طه المجدوب ، " السلام بين صيغة مدريد وصيغة برشلونة " مرجع سبق ذكره، وانظر : عمر حبنجر ، " أوروبا تسعى لاستعادة دورها المتوسطي عبر برشلونة " ، الأنباء، ٢٧ نوفمبر١٩٩٥ .

(٣) طه المجدوب، "حتى لا نحرث البحر (٢) : القومية العربية المستهدفة والدعوة الأوروبية للاندماج العربي"، مرجع سبق ذكره، وانظر أيضاً: طه المجدوب، "حتى لا نحرث البحر (٦) : المشروع القومي العربي بين المرجعية القومية والصحوة العربية"، الأهرام، ٢٤ مارس ١٩٩٦ .

(٤) د. نيفين عبد الخالق مصطفى، "المشروع المتوسطي: الأبعاد الثقافية"، في: نادية محمود مصطفى (محرر)، مرجع سبق ذكره، ص ٤٧١.

(٥) شمعون بيريس ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٦١ – ٦٣ .

لها يوم ٢٧ يناير ١٩٩٢ ، أي عشية افتتاح المفاوضات متعددة الأطراف إلى أن " التعاون الاقتصادي الإقليمي سوف يوسع السوق أمام مختلف دول الشرق الأوسط بما يجذب الاستثمار ، وخاصة من الشركات الأجنبية والدول المصدرة للنفط ، وأن السلام سوف يحفز المؤسسات المالية الدولية على الاستثمار في تنمية البنية الأساسية الإقليمية " كما أضاف التقرير أن " العديد من المشروعات متعددة الأطراف في مجال التعاون الاقتصادي سوف تجلب منافع متساوية لجميع الأطراف المعنية وسوف تعزز المصلحة المشتركة في دعم استقرار العلاقات المتبادلة " (١). وفي هذا الصدد جاء تتابع مؤتمرات التعاون الاقتصادي الإقليمي الأربع(٢)فالمجال الوحيد الذي يقوم عليه الشرق أوسطية هو التعاون الاقتصادي، استناداً إلى تصور أساسي يتلخص في أن العوامل الاقتصادية يتوقع أن تلعب دوراً مهماً في بناء السلام.

أما فيما يتعلق بمجالات التعاون التي يستهدفها " المشروع المتوسطي " فهي ليست مقصورة على التعاون الاقتصادي كما هو الوضع بالنسبة " للمشروع الشرق أوسطي " وإنما تتضمن كذلك المجالات السياسية والأمنية والثقافية والاجتماعية ، فضلاً عن العديد من المفاهيم المعاصرة بشأن الاقتصاد الحر والديمقراطية وحقوق الإنسان والالتزام بالقوانين الدولية ، وحل المنازعات بالطرق السلمية ، ونبذ استخدام القوة(٣).

وفي سياق تحليل الأبعاد الثقافية " للمشروع المتوسطي " ، فإنه تجدر الإشارة إلى أن الإعلان السياسي الصادر عن مؤتمر برشلونة في ٢٨ نوفمبر ١٩٩٥ قد اعتمد المشاركة الاجتماعية والثقافية والإنسانية كبعد أساسي من أبعاد ثلاثة نص عليها الإعلان ، ويذكر أن البعدين الآخرين هما المشاركة السياسية والأمنية والمشاركة الاقتصادية والمالية ، ومن ثم فقد مثلت الأبعاد الثقافية جانباً مهماً تم النص عليه وإقراره ، كذلك فقد أرفق بإعلان برشلونة ببرنامج عمل يوضح كيف يمكن متابعة وتنفيذ ما جاء بالإعلان . وفيما يتعلق بالأبعاد الثقافية المذكورة تحت بند المشاركة والحوار بين الجهات غير الحكومية ، فقد تم النص على أن يحترم ذلك قانون كل دولة ، كما ذكر النص أهمية الحوار بين الثقافات والحضارات ودوره في التقريب بين الشعوب (٤).

وبهذا المنطق ، يمثل المشروع المتوسطي اقتراباً أكثر شمولاً للمنطقة من اقتراب مشروع الشرق أوسطية ، فقد اهتم " المشروع المتوسطي " اهتماماً ملحوظاً بالأبعاد الثقافية والاجتماعية والسياسية ، إلى جانب البعد الاقتصادي والمالي. لإعادة ترتيب الأوضاع بين دول شمالي المتوسط من جانب ، والدول الواقعة على شواطئه الجنوبية والشرقية من الجانب الآخر، فقد دعت وثائق برشلونة إلى محاربة العنصرية والتعصب العرقي أو الديني،

---

(١) د. طه عبد العليم ، " الشرق أوسطية : الإبعاد الاقتصادية والتكنولوجية " ، في ،د . نادية محمود مصطفي (محرر)، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٥٨ – ٢٥٩ .

(٢) الدار البيضاء (١٩٩٤)، عمان (١٩٩٥)، القاهرة (١٩٩٦)، الدوحة (١٩٩٧).

(٣) طه المجدوب ، " المشروع الأوروبي المتوسطي : المآخذ والحسنات (٢) " ، الأهرام ، ٢٨يناير١٩٩٦ .

(٤) د. نيفين عبد الخالق مصطفي، "المشروع المتوسطي: الأبعاد الثقافية" في: د. نادية مصطفي (محرر)، مرجع سبق ذكره، ص ٤٧٠.
وانظر أيضاً: محمد الأطرش، "المشروعان الأوسطي والمتوسطي والوطن العربي"، المستقبل العربي، العدد ٢١٠، ٨/ ١٩٩٦، ص ص ١٣– ١٥.

وإلى احترام تنوع الثقافات والتقاليد بين شعوب حوض البحر المتوسط ، وأن الحوار بين الأديان والثقافات هو السبيل إلى تقدم وازدهار جميع الشعوب المتوسطية(١).

ولعله بعد هذه المقارنة ، يتضح أن مقومات *المحدد الأول* الذي تستند عليه أسس المفاضلة المصرية بين المشروعين " الشرق أوسطي " و " المتوسطي " قد أفضت إلى البديل المتوسطي . وفي المقابل ، كان هناك رفض صريح وواضح من جانب الخارجية المصرية للمشروع الشرق أوسطي ، بأطروحاته القائمة ، وفي هذا الإطار فقد نفي السفير (جمال الدين البيومي) وجود أي اتجاه في السياسة الخارجية المصرية لتدعيم ما يسمي "بالسوق الشرق أوسطية " مشيراً إلى أن ما ورد بشأن إقامة هذا المشروع كان مجرد اقتراح ينسب (لشمعون بيريز) رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق ، مؤكداً على أن المؤتمرات التي عقدت حول التعاون الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط ، لم تتضمن إقامة السوق الشرق أوسطية وأكد السفير أيضاً على أن مصر قد وضعت شرطين للتعاون الاقتصادي الإقليمي في السوق الشرق الأوسطية المزعومة هما عودة الأراضي العربية المحتلة وحل مشكلة الأسلحة النووية في المنطقة(٢).

المحدد الثاني: الميزات النسبية للعلاقات بين مصر ودول أوروبا شمالي المتوسط

كما يستند الاختيار المصري " للمتوسطية " أيضاً على تحديد الميزات النسبية للعلاقات بين مصر ودول أوروبا شمالي المتوسط ، وتمثل هذه الميزات النسبية معطيات المحدد الثاني للسلوك المصري المنحاز للمشروع المتوسطي. ذلك أن الاحتفاظ بالدور الفاعل لمصر في حركة الأحداث الإقليمية والعالمية يتطلب بالضرورة إحداث تنمية حضارية شاملة على المستوى الوطني ، تنمية تستند إلى حقائق العصر من تطور تكنولوجي لا ينال من سلامة البيئة ، وتقدم اقتصادي يستهدف رفاهية الإنسان في إطار نظام ديمقراطي يعتنق مبادئ حقوق الإنسان ويعتبرها غاية كل تقدم مع الحفاظ على الموروث الثقافي في ذات الوقت .

وفي هذا الإطار فقد حققت مصر نجاحاً كبيراً على طريق الإصلاح الاقتصادي ، وبالتالي فهي تستعد الآن لتحقيق انطلاقة اقتصادية كبرى ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين، وخير دليل على ذلك العديد من التقارير الرسمية للمؤسسات الاقتصادية المالية الدولية والتي أشادت بهذه الطفرة الاقتصادية التي حققتها مصر، ونجاح برنامجها للإصلاح الاقتصادي ، ومما لا شك فيه فإن النجاح الذي حققته مصر في الإصلاح الاقتصادي يؤهلها لأن تكون واحدة من أهم الدول الجاذبة للاستثمارات في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة القادمة ، وجدير بالذكر أن بلوغ هذه الغاية لا يتصور أن يتأتى في ظل عصر العملقة الاقتصادية وثورة المعلومات والاتصالات إلا على جناح من الانتساب للعالم المتقدم وإقامة علاقات وطيدة مع أقطابه الرئيسية ، ولن يتسنى

(١) د. سمعان بطرس فرج الله ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٨٩ ولمزيد من المعلومات عن إعلان برشلونة انظر:
Euro – Mediterranean Conference, Euro – Mediterranean Partnership; Barcelona Declaration, 27 – 28 November 1995 .

(٢) الأحرار، ٣٠ ديسمبر ١٩٩٥

لمصر ذلك إلا بالتكتل مع أحد هذه الأقطاب ، لا سيما من ترشحه مجمل أوضاعه لمساعدة مصر على تحقيق أهدافها . ومن هذا المنطلق كان سعى الدبلوماسية المصرية الحثيث تحت قيادة الرئيس مبارك لتدعيم أواصر التعاون مع القوى والتكتلات الاقتصادية الكبرى(١).

وتهدف مصر من خلال هذا النمط من العلاقات بلوغ هدف تنمية قدرات الاقتصاد المصري، وتحقيق نمو اقتصادي تدعمه أوروبا – باعتبارها الشريك التجاري الأول لمصر – بصورة تسهم في بناء وتنمية قاعدتها الصناعية، وتعزيز موقعها في الاقتصاد العالمي بارتباطها بإحدى القوى الاقتصادية الرئيسية فيه ، وهو ما يمكنها في المدى الطويل من تطوير قدراتها الاقتصادية التي ما كانت تحققها بشكل منفرد (٢).

والحقيقة أن مصر – شأنها في ذلك – شأن باقي شعوب جنوبي وشرقي المتوسط – تملك خبرات تاريخية في التعامل مع الدول الأوروبية شمالي المتوسط ، سواء اكتسبت تلك الخبرات من التعاملات ذات الطابع الصراعي أو التعاوني ، كما أن هناك تفاعلاً ثقافياً وحضارياً وتاريخياً بين مصر ودول أوروبا شمالي المتوسط (٣). فضلاً عن عوامل التقارب الجغرافي بين الطرفين ، هذا القرب الذي يقلل من نفقات النقل والتأمين بصورة ترفع القدرة التنافسية لصادرات الطرفين كل في سوق الأخر مقارنة بقدرتها التنافسية في أسواق منطقة أخرى أبعد جغرافياً مثل الشرق الأقصى أو أمريكا الشمالية (٤). كذلك فإن التطور التكنولوجي لدول الاتحاد الأوروبي يمكن أن يلبى الاحتياج المصري لتطوير المستوى التكنولوجي للاقتصاد المصري بهدف " تطوير البنية الأساسية، وتحديث القاعدة الإنتاجية بها سواء في القطاع الزراعي أو الصناعي أو الخدمات(٥). وهي كلها عناصر تحتم التنسيق والتكامل وتفتح المجال واسعاً أمام علاقات أوثق يمكن أن تسهم في إقامة تجمع أوروبي – متوسطي يمثل في المستقل ثقلاً هائلاً داخل عالم التكتلات الدولية(٦).

وفي هذا الإطار ، أكد السفير (جمال الدين البيومي) في أكثر من مناسبة أنه تتوافر للاتحاد الأوروبي حالياً مقومات تعطيه الأولوية في علاقات مصر الاقتصادية الخارجية (٧). حيث تعتبر دول الاتحاد الأوروبي في

---

(١) جاء ذلك في الحوار الذي أجرته مجلة آخر ساعة مع السفير جمال الدين البيومي ، ٤فبراير١٩٩٨ .

(٢) حوار مع السفير جمال الدين البيومي في، الأهرام، ٣١ أغسطس ١٩٩٧ .

(٣) أحمد السيد النجار، "المشروع المتوسطي: الأبعاد الاقتصادية والتكنولوجية"، في: د. نادية مصطفى (محرر)، مرجع سبق ذكره، ص ٥١٧.

(٤) جاء ذلك في الكلمة الافتتاحية التي ألقاها د. أحمد عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية في افتتاح أعمال مؤتمر:"العلاقات العربية مع الاتحاد الأوروبي واتفاقيات المشاركة العربية – الأوروبي"، مرجع سبق ذكره ، ص ٤ .

(٥) كلمة د. نوال عبد المنعم التطاوي وزيرة الاقتصاد والتعاون الدولي ، في المؤتمر الدولي حول : العلاقات العربية الأوربية واتفاقيات المشاركة العربية الأوربية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢.

(٦) كلمة د. أحمد عصمت عبد المجيد ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤ .

(٧) الأهرام، ٢٦ أكتوبر ١٩٩٦ وكذلك : مجلة أكتوبر ، ٣١ أغسطس ١٩٩٧.

مجموعها أهم شريك تجاري لمصر بلا منازع وتشهد بذلك لغة الأرقام – وهي لغة لا تعرف تحيز – حيث تمثل التجارة معه حوالي ٤٢٪ من حجم التجارة الخارجية لمصر [١]. وفي حوار للسفير (محمد شعبان) سفير مصر لدى الاتحاد الأوروبي أشار قائلاً: بأن " صادرات مصر لدول الاتحاد الأوروبي قد بلغت نحو ٢٦١٨ مليون دولار عام ١٩٩٥ بما يشكل نحو ٤٨,٩٪ من إجمالي صادرات مصر في العام المذكور "[٢] . " في حين بلغت صادرات مصر للولايات المتحدة في العام ذاته نحو ٥٩٥ مليون دولار شكلت نحو ١١,١٪ من إجمالي الصادرات المصرية في ذلك العام . أما واردات مصر من دول الاتحاد الأوروبي فقد بلغت نحو ٦٨٠٧ مليون دولار عام ١٩٩٥ بما شكل نحو ٣٩,١٪ من إجمالي واردات مصر في العام المذكور، وبالمقابل بلغت واردات مصر من الولايات المتحدة الأمريكية نحو ٣٢٨٤ مليون دولار بما شكل نحو ١٨,٩٪ من إجمالي واردات مصر في نفس العام . وإجمالاً بلغت قيمة تجارة مصر السلعية تصديراً واستيراداً مع الاتحاد الأوروبي نحو ٩٤٢٥ مليون دولار عام ١٩٩٥ بما شكل نحو ٤١,٤٪ من إجمالي تجارة مصر الخارجية، في حين بلغت قيمة تجارة مصر تصديراً واستيراداً مع الولايات المتحدة في العام ذاته نحو ٣٨٧٩ مليون دولار بما شكل نحو ١٧,١٪ من إجمالي تجارة مصر الخارجية، أي أن تجارة مصر الخارجية مع دول الاتحاد الأوروبي تبلغ قرابة مرتين ونصف قدر تجارتها مع الولايات المتحدة الأمريكية . وفيما يتعلق بالميزان التجاري المصري مع دول الاتحاد الأوروبي فإنه يسفر عن عجز تجاري مصري متواصل بلغ نحو ٤١٨٩ مليون دولار عام ١٩٩٥ بما يشكل نحو ٤٤٪ من قيمة التجارة بين الطرفين في العام المذكور ، وبالمقابل يسفر الميزان التجاري المصري مع الولايات المتحدة عن عجز متواصل أيضاً بلغ نحو ٢٦٨٩ مليون دولار عام ١٩٩٥ ، وهو ما يشكل نحو ٦٩,٣٪ من قيمة التجارة بين مصر والولايات المتحدة ، وهذا يعني أن العجز التجاري المصري مع أوروبا أخف وطأة من العجز التجاري مع الولايات المتحدة عندما ينسب كل منهما إلى حجم التجارة التي أسفرت عنه"[٣] .

" وعلى الجانب الأخر تعتبر تجارة مصر مع دول الاتحاد الأوروبي هامشية تماماً بالنسبة لإجمالي تجارة الاتحاد الأوروبي ، فقد شكلت صادرات مصر للاتحاد الأوروبي نحو ٠,١٤ ٪ من إجمالي واردات دول الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٥ ، وحتى لو استبعدنا التجارة بين دول الاتحاد فإن صادرات مصر لدوله لم تشكل سوى ٠,٤ ٪ من إجمالي واردات دول الاتحاد من خارج الاتحاد . أما واردات مصر من دول الاتحاد الأوروبي فأنها لم تشكل سوى ٠,٤ ٪ من إجمالي صادرات دول الاتحاد ، وإذا استبعدنا التجارة البينية بين دول الاتحاد الأوروبي ، فإن واردات مصر من هذه الدول لم تتجاوز ١,١٪ من إجمالي صادرات دول الاتحاد إلى الدول خارجه .

---

(١) جاء ذلك في رد السفير جمال البيومي على مقالة الأستاذ إبراهيم نافع المنشورة يوم الجمعة ١٦ أغسطس ١٩٩٦ بالأهرام بعنوان " العلاقات المصرية – الأمريكية من المعونة إلى المشاركة "، الأهرام ، ١٣ سبتمبر ١٩٩٦.

(٢) أجرى الحوار د. سعيد اللاوندي ، مجلة الاقتصادي، ١٤ يوليو ١٩٩٧ .

(٣) أحمد السيد النجار، " المشروع المتوسطي: الأبعاد الاقتصادية والتكنولوجية " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٥١٩ – ٥٢٠ .

وتوضح هذه البيانات أن الطرف الأوروبي يقف في موقف أقوى كثيراً في تفاعله التجارة مع مصر لأن تجارة مصر مع الاتحاد الأوروبي مهمة للغاية بالنسبة لمصر، في حين أنها هامشية تماماً بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي . وأما بالنسبة للعلاقات المصرية مع الاتحاد الأوروبي في مجال المساعدات، فإن مصر تلقت من الاتحاد الأوروبي قروضاً ميسرة بلغت قيمتها نحو ١,٥ مليار وحدة نقد أوروبية (أي نحو ١,٩ مليار دولار) خلال الفترة من ١٩٧٨ حتى الآن من خلال أربعة بروتوكولات للتعاون الاقتصادي بين الطرفين" [١].

ومن ناحية أخرى تعتبر دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة أهم مصدر للسياح الذين يفدون إلى مصر . ويمكن القول إجمالاً أن العلاقات الاقتصادية المصرية – الأوروبية ، تتسم بالتنوع والشمول وتحتل مكانة شديدة الأهمية بالنسبة لمصر ، حيث تحتل أوروبا – كما أشار السفير (جمال بيومي) – مكانة الشريك الأول في التجارة والسياحة، لكنها تتراجع إلى المركز الثاني كشريك اقتصادي شامل بعد الدول العربية مجتمعة التي تتركز العلاقات الاقتصادية بينها وبين مصر في مجالات العمالة والسياحة والاستثمارات مع محدودية حجم التجارة السلعية [٢].

كذلك فإن هناك ميزة خاصة بالنسبة لمصر في دخولها التكتل الأورو – متوسطي (المشاركة الأوروبية – المتوسطية) وهي انفتاح أسواق دول الاتحاد الأوروبي أمام السلع المصرية وهو أمر يمكن أن يوفر فرصاً كبيرة للنمو الاقتصادي ، بما يكفي للفوز بحصص أكبر في الأسواق الأوروبية في منافسة أفضل ، إذا حصلت مصر على فتح حقيقي وشامل للأسواق الأوروبية أمامها . كذلك فإن انخراط مصر في تفاعل واسع النطاق مع دول الاتحاد الأوروبي وهي دول ديمقراطية تتميز باحترام حقوق الإنسان وبارتفاع المشاركة السياسية للمواطنين ، الأمر الذي – ربما- سوف يساهم في دفع التطور الديمقراطي في مصر[٣].

واستناداً إلى قياس واقع العلاقات الاقتصادية – القوية – بين الطرفين المصري والأوروبي ، فإنه من المنطقي أن يجد الطرح المتوسطي قبولاً واسعاً لدى دوائر صنع السياسة المصرية .

ومن كل ما سبق ، يتضح أن " المشروع المتوسطي " كان الأقرب إلى ذهن صانع السياسة المصرية ، نظراً لما يميزه من أفضلية على غيره من الأطر والمشروعات الإقليمية الأخرى ، خاصة إذا ما قورن بالمشروع الشرق أوسطي – فضلاً عن أنه مرشح بحكم لغة الأرقام والإحصاءات – ناهيك عن القرب الجغرافي وعمق الصلات التاريخية والثقافية – لأن يكون الأنسب من منظور السياسة الخارجية المصرية . وكل ذلك يشكل عوامل مساعدة على تكوين إطار إقليمي مصري عربي – أوروبي مشترك .

(١) المرجع السابق، ص ٥٢١ .

(٢) جريدة وطني، ١٧ يناير١٩٩٦ وأيضاً : مجلة أكتوبر ، ٣١ أغسطس ١٩٩٧ .

(٣) د. مصطفي كامل السيد ، " الشراكة المتوسطية – الأوروبية والتحول عن النظم السلطوية في الوطن العربي " ، بحث غير منشور ، القاهرة، ص ص ٣ –٤، وص ص ٨ – ١٠ . وأنظر أيضاً د. وحيد عبد المجيد ، "رؤية ليبرالية للمشاركة الأوربية – المتوسطية" ، بحث مقدم إلى مؤتمر : المشاركة الأوربية – المتوسطية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص٣-٧.

خلاصة تحليل

لقد تناول هذا الفصل المحددات الدولية للتغير في السياسة الخارجية المصرية خلال فترة التسعينيات نحو تفعيل الدائرة المتوسطية ، ويندرج تحت هذه المحددات ، تلك المتغيرات الدولية السريعة والمتلاحقة التي أخذت الساحة الدولية تشهدها منذ النصف الثاني من الثمانينيات وحتى الآن ، والتي أحدثت تغييرات جذرية على كافة المستويات عالمياً وإقليمياً ومحلياً . فلقد شهدت البيئة الدولية تغيرات هائلة على الصعيدين السياسي والاقتصادي في السنوات القليلة الماضية يمكن تركيز ملامحها الرئيسية في تفكك الاتحاد السوفيتي وانهيار المنظومة الاشتراكية السابقة ، بما أنهى الحرب الباردة وحالة الاستقطاب السياسي والاقتصادي الدولي ، وأدى إلى التحول إلى " نظام عالمي جديد " ارتبط شعاره باسم الرئيس الأمريكي السابق (جورج بوش) في سياق إدارته لأزمة الخليج الثانية .وأضحت السمة الرئيسية البارزة لهذه المنظومة العالمية الجديدة هي أفول ظاهرة الأحلاف العسكرية – فيما عدا الناتو الجديد – وحل محلها التكتلات الاقتصادية في ظل عولمة الاقتصاد والسياسة، وتدويل المعلوماتية ، وكونية التكنولوجيا ، التي باتت تمثل – جميعها أهم مخرجات النظام العالمي الجديد ، وإحدى أهم سماته .كذلك فإن أحد أبرز ملامح التغيرات العالمية في البيئة الاقتصادية الدولية هو زيادة فعالية التكتلات الاقتصادية القائمة ، وتأسيس تكتلات اقتصادية جديدة تتبادل الدول الأعضاء فيها الميزات التفضيلية . وفي هذا الإطار ، أصبح الاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية يمثل اتجاهاً عالمياً ، في ظل المعطيات الرئيسية – السياسية والاقتصادية – للبيئة الدولية في الوقت الراهن ، والتي تجعل من التكتل الاقتصادي – والسياسي بدرجة أقل أهمية – ضرورة لأي دولة كمجال حيوي تتحرك فيه ، في عالم " ما بعد الحرب الباردة " وعصر " ما بعد دورة أورجواي للجات " ، وسيادة " التكتلات الاقتصادية " .

وإزاء هذه المتغيرات الدولية السريعة التلاحق ، كانت الدبلوماسية المصرية تتابع عن كثب ،وتدرك بعمق وترصد بإمعان كل ما يدور حولها من أحداث ، يدفعها إلى ذلك رغبة ملحة في الحفاظ على دورها الفاعل في حركة الأحداث العالمية وإصرار واضح على أن يكون لها حضور مساهم في عملية إعادة ترسيم المنظومة الدولية الجديدة ، وحرص بالغ على تثبيت أقدامها ضمن خريطة النظام العالمي الجديد .واتساقاً مع الاتجاه العالمي للتكتلات الاقتصادية الكبرى ، واستجابة لتحدي التهميش الذي يمكن أن تتعرض له مصر ، إذا لم تتبادر بالانضمام إلى أحد التكتلات الاقتصادية البارزة ،فقد عبرت السياسة المصرية على لسان رئيسها ووزير خارجيتها عن اعتزامها التفكير في الانضمام إلى تكتل اقتصادي قوي ودون أن تتخلى عن عروبيتها .

وفي هذا الإطار ، وقفت مصر في مفترق طرق حقيقي بشأن الإطار الإقليمي الذي ستنخرط فيه على جميع الأصعدة ، والذي سيصبح أيضاً الإطار الرئيسي لحركتها إقليمياً ودولياً .

وفي ظل غيبة المشروع العربي ، وجمود وفشل كل المحاولات العربية – العربية للتكتل الاقتصادي ، فقد كان أمام مصر مشروعين أو تكتلين مطروحين عليها في المنطقة : الأول ، هو " التكتل الشرق أوسطي " الذي تدفع كل من إسرائيل والولايات المتحدة بشدة في اتجاه جعله الإطار الإقليمي الذي تنتظم فيه الدول العربية

ومعها إسرائيل في نسيج اقتصادي بالأساس يضمن لإسرائيل مكانة مركزية بدعم أمريكي حاسم ، وإحلال " الهوية الشرق أوسطية " محل الهوية العربية .أما التكتل الثاني المطروح على مصر فهو " التكتل المتوسطي " الذي يضم دول شمالي وجنوبي وشرقي المتوسط في إطار ما يعرف بمشروع المشاركة الأوروبية . المتوسطية ، الذي لا يقيم وزناً لإسرائيل أكثر من كونها فقط مجرد إحدى دول هذا التكتل ، فضلاً عن أن هذا المشروع يحترم الخصوصيات الثقافية ويعترف بالهوية العربية في إطارها ، انطلاقاً من تعدد وتنوع المجالات التي يشملها " المشروع المتوسطي " اقتصادياً، مالياً ، سياسياً ، أمنياً ، اجتماعياً ، ثقافياً ، وإنسانياً .

وقد كان انحياز صانع القرار الخارجي المصري لقبول وتأييد ثم تبني المشروع المتوسطي ، هو محصلة القوة الدافعة لمحددين رئيسيين ، استندت عليهما أسس الاختيار المصري" للمشروع المتوسطي" ، تمثل المحدد الأول في المقارنة بين " المشروع المتوسطي" وغيره من الأطر والمشروعات الإقليمية الأخرى ، لاسيما "المشروع الشرق أوسطي" من حيث ما يقدمه لمصر من مزايا . وخسائر . نسبية .وتمثل المحدد الثاني في خصوصية العلاقات بين مصر ودول الاتحاد الأوروبي شمالي المتوسط ، و يشهد عليها لغة الأرقام والإحصاءات ، والتي ترشح الاتحاد الأوروبي . باعتباره الشريك التجاري الأول لمصر .لأن يكون الفضاء الإقليمي الاقتصادي الجديد الذي تتكتل مصر معه .

فالبحر المتوسط هو الباب الواسع المفتوح بيننا وبين أوروبا ، ويتميز ساحله الشمالي بوجود العديد من الدول الأوروبية التي تتمتع بصفات وخواص حضارية وثقافات نعرفها ونحن نقع في مواجهتها على الساحل الجنوبي ، في إطار مناخ متقارب وبيئة مشتركة ، فضلاً عن علاقات تاريخية سياسية واقتصادية وثقافية ، صهرت شعوب هذا البحر في بوتقة ذات طبيعة خاصة بين شعوب العالم . لذلك فإن انفتاح مصر على دول حوض البحر المتوسط وبالتالي على دول أوروبا الموحدة ، والتي تمثل تكتلاً جغرافياً وسياسياً واقتصادياً ضخماً ، هو انفتاح على دول تربطنا بها روابط قديمة ، ونحن الآن في حاجة إلى علمها وتكنولوجيتها والجوانب الإيجابية من ثقافتها ونظمها الديمقراطية المستقرة . فأوروبا الموحدة تمثل عنصراً فعالاً في ميزان القوى العالمية الجديد ، لا يمكن تجاهله أو الإنقاص من قدره ، خاصة وأن مصر تتطلع في المرحلة الحالية إلى تأكيد دورها الريادي في الدوائر العربية والإفريقية والإسلامية بل وفي حركة الأحداث العالمية جمعاء في إطار النظام العالمي الجديد .

وفي هذا الإطار ، كان قرار مصر بالتكتل بالعرب مع أوروبا في إطار الدائرة المتوسطية المصرية ، ومن خلال مشروع المشاركة الأوروبية . المتوسطية ، الذي يعزز من قوة مصر ولا يحرمها من عروبيتها مستمد من النظرة شديدة الواقعية التي تميزت بها السياسة الخارجية المصرية ، ولم تكن دعوة التقارب المصرية مع دول البحر المتوسط تمثل بحال ابتعاداً عن دوائر الاهتمام المصرية الأخرى ، وخاصة الدائرة العربية ، بل هي على العكس من ذلك . تدعيماً للأوضاع العربية وكسباً فعالاً لقضاياها العديدة ، فضلاً عن أنها ترجمة واقعية لسمة العصر وظروفه وطبيعة توجهاته ، وتمشياً مع الاتجاه العالمي نحو التكتلات الاقتصادية .

خلاصة تحليل الباب الأول

لقد أخذت السياسة الخارجية المصرية خلال فترة التسعينات تشهد تغيراً في مستوى الاهتمام الذي توليه لحوض البحر المتوسط نحو مزيد من التفعيل ، وتصطلح الأدبيات النظرية في حقل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية على وصف هذا النوع من التغير الذي يعتري السياسة الخارجية بـ " التغير التكيفي " Adjustment Change وكذلك " التغير في الأهداف " Goal Change .

ولقد تخصص الباب الأول في الإجابة على السؤال الذي طرحته مشكلة الدراسة ، وهو " لماذا حدث التغير في السياسة الخارجية المصرية خلال فترة التسعينيات نحو تفعيل الدائرة المتوسطية ؟ " . ويمكن القول بأن التغير في السياسة المتوسطية لمصر خلال فترة التسعينيات والتي شهدت ميلاد ثم تفعيل الدائرة المتوسطية ضمن نطاقات الحركة الخارجية لمصر ، كان بالفعل نتاجاً لثلاث مجموعات من العوامل والمحددات :

المجموعة الأولى : المحددات الداخلية – الفكرية المصرية الخالصة : حيث أجمعت التيارات الفكرية التي تشكل في مجموعها مشتملات الهوية المصرية وهي الإسلامية والوطنية المصرية والقومية العربية ، على ضرورة أن يكون لمصر توجهاً متوسطياً في سياستها الخارجية ، ومن ثم ضرورة أن تكون المتوسطية هي إحدى دوائر الحركة الخارجية لمصر رغم أنها ليست ضمن أبعاد الهوية المصرية .

المجموعة الثانية : المحددات الإقليمية : وتمثلت في متغيرين أساسين : أولهما تطورات الصراع العربي – الإسرائيلي وصولاً إلى عملية السلام وما تمخضت عنه من تداعيات عديدة لعل أهمها طرح مشروع السوق الشرق أوسطية ذي الصبغة الأمريكية – الإسرائيلية ، وثانيهما : تصعيد مستوى التعاون الإقليمي الأوروبي – المغاربي ، فيما عرف بمبادرة أو صيغة (٥ + ٥) والتي لا تشمل مصر . وقد شكل هذان العاملان تحدٍ للدور المصري باعتبارها " الدولة القائد " أو " الدولة الربان " أو " الدولة المحورية " في المحيط العربي وفي الإقليم الشرق أوسطي ووفق " نظرية التحدي والاستجابة " كان التحرك المصري خارجياً باتجاه تفعيل الدائرة المتوسطية ، يمثل استجابة لهذين التحديين والتقليل من حدتهما وللحفاظ – في نفس الوقت – على الدور القائد لمصر عربياً وإقليمياً .

المجموعة الثالثة : المحددات الدولية : حيث أدى انهيار الاتحاد السوفيتي إلى انتهاء عصر الاستقطاب الثنائي ومن ثم انتهاء الحرب الباردة ، واختفت من على الساحة الدولية الهياكل التقليدية المعروفة باسم "الأحلاف العسكرية " – نظراً لانعدام مبرر وجودها – وحل محلها نماذج جديدة تعرف " بالتكتلات الاقتصادية " التي أصبحت تمثل أحد أبرز ملامح " النظام العالمي الجديد " . وفي ظل مناخ " العولمة " و" الكونية " و"العالمية " و " التدويل " و " القرية العالمية " ، أصبحت " التكتلات الاقتصادية " تعطي قوة لمن ينضم إليها وتهدد كل من يرغب عنها بالتهميش . الأمر الذي شكل تحدٍ من منظور الدبلوماسية المصرية التي تابعت باهتمام التغيرات الدولية ، خاصة بعد انحسار دور مصر في دائرة عدم الانحياز التي انتفى مبرر وجودها غداة انتهاء عصر الحرب الباردة .

ومرة أخرى يتم إعمال نظرية " التحدي والاستجابة " والتي بمقتضاها، كشفت الدبلوماسية المصرية عن مساعيها لاستحداث فضاء إقليمي جديد ، يمكن لمصر من خلال التكتل معه أن تحافظ على دورها الفاعل في حركة الأحداث العالمية . ومن هذا المنطلق انحازت الخارجية المصرية " للمشروع المتوسطي " وفضلته على " الطرح الشرق أوسطي " .

وبهذا المنطق ، تفاعلت تلك المحددات الثلاثة ، كل حسب أهميته النسبية ، لتفضي إلى نتيجة مؤداها ، خلق ثم تفعيل الدائرة المتوسطية في السياسة الخارجية المصرية في التسعينيات ، ولعل هذا التغير في السياسة المتوسطية لمصر خلال الفترة محل الدراسة ، هو ما يصطلح الباحث في هذه الدراسة على تسميته " المتوسطية الجديدة في السياسة الخارجية المصرية " على غرار نظيرتها الأوروبية .

ولكن إذا كانت هذه هي أسباب ومحددات التغير التكيفي في السياسة الخارجية المصرية نحو تفعيل الدائرة المتوسطية في التسعينيات . فكيف تم ذلك التغير ؟

بعبارة أخرى ... كيف عبرت الخارجية المصرية عن هذا التغير في سياستها المتوسطية ؟ وما هي أهم المجهودات المصرية في هذا الإطار ؟ أو ما هي أهم أشكال ومسارات هذا التغير ؟ وما هو تأثير هذا التغير على مكانة مصر الإقليمية والدولية ؟ وما هو تأثير صعود الاهتمام المصري بالدائرة المتوسطية في سياستها الخارجية على الدائرة العربية باعتبارها الدائرة الرئيسية - ثقافياً وتاريخياً وسياسياً واقتصادياً - لمصر ؟ .

ويُمثل الإجابة على هذه الأسئلة موضوع الباب الثاني من هذه الدارسة.

البَابُ الثَّانِي

مسارات التحرك الخارجي المصري في الدائرة المتوسطية وتأثيرها على مكانة مصر الإقليمية والدولية

مقدمة الباب الثاني

لم يظهر التوجه المتوسطي كتغير نوعي في أنشطة وتفاعلات السياسة الخارجية المصرية إلا مع بداية أعوام التسعينيات ، وبصفة خاصة في نوفمبر ١٩٩١ حينما أعلن الرئيس مبارك مشروعاً لإنشاء " منتدى دول البحر الأبيض المتوسط " . وقد دفع ذلك التغير في السياسة الخارجية المصرية بعض المحللين إلى القول بإضافة البعد المتوسطي للدوائر التقليدية التي تدور في فلكها السياسة المصرية ، وهو الأمر الذي أكده عملاً وموضوعاً وزير الخارجية المصري .

ولم تتوقف مجالات التحرك المصري صوب المتوسطية منذ طرح المبادرة المصرية ، واتسع نطاقها ، حيث شاركت مصر في معظم التفاعلات الإقليمية المرتبطة بالتعاون في منطقة البحر المتوسط .

إن " **التغيير** " الذي تشهده السياسة الخارجية المصرية منذ بداية التسعينيات باتجاه إضافة ثم تفعيل الدائرة المتوسطية إلى دوائر الحركة الخارجية، والذي تصفه الأدبيات النظرية بأنه "تغير تكيفي" (Adjustment Adaptive Change)، قد أخذ يعبر عن نفسه سلوكياً من خلال التحرك في مسارين أساسيين تبنتهما الدبلوماسية المصرية .

المسار الأول ، هو " منتدى دول البحر المتوسط " ، وهو مسار جماعي غير رسمي ، دعت إليه مصر من خلال المبادرة المصرية المتوسطية في ٢٠ نوفمبر ١٩٩١ . **أما المسار الثاني فهو مشروع المشاركة الأوروبية المتوسطية** – وهو طرح أوروبي – استناداً إلى مرجعية مؤتمر برشلونة ٢٧-٢٨ نوفمبر ١٩٩٥ . وهو إطار رسمي، ويتفرع عنه مسارين : أحدهما " جماعي " وهو الذي يضم الدول السبع والعشرين المشاركة في مؤتمر برشلونة، وعرف هذا المسار الجماعي بصيغة (١٥ + ١٢) . والأخر " ثنائي" ويتضمن المفاوضات التي يجريها الاتحاد الأوروبي – كطرف – مع فرادى الدول المتوسطية – غير الأوروبية – كطرف آخر ، وتأتي مفاوضات المشاركة المصرية – الأوروبية في هذا المسار الأخير[1] .

وفيما يلي يتم تتبع كل من هذين المسارين المبادرة المصرية لإنشاء المنتدى المتوسطي ، مشروع المشاركة الأوروبية –المتوسطية، كل في فصل مستقل، على اعتبار أن كلاً منهما يمثل أحد مناحي حركة السياسة الخارجية لمصر متوسطياً .

---

[1] فضلاً عن المسار الثالث وهو المسار العربي الذي يضم الدول العربية المتوسطية الثمانية، والتي تتفاوض على اتفاقيات المشاركة مع الاتحاد الأوروبي، وتسعى الدبلوماسية المصرية إلى محاولة تنشيط وتفعيل هذا المسار من خلال العمل في الدائرة المتوسطية ، وقد أشار السفير "جمال الدين البيومي" إلى ذلك كثيراً ، وفي أكثر من مناسبة . وهو ما سيتم تناوله في الفصل الثالث من هذا الباب . لمزيد من التفصيل : نص تصريح السفير جمال الدين البيومي، العالم اليوم، ٢٨ نوفمبر ١٩٩٦.

الفصل الأول

المبادرة المصرية لإنشاء منتدى دول البحر المتوسط

(نوفمبر ١٩٩١)

تمهيد:

لم يكن الاتجاه المصري إلى التعاون مع دول البحر المتوسط وارداً قبل سنوات، ولم تكن قضية التعاون بين دول البحر المتوسط، قضية مثارة على أجنده السياسة الخارجية المصرية قبل بداية عقد التسعينيات، وخلال سنوات الحرب الباردة وفترة الاستقطاب الكامل بين المعسكرين الليبرالي الغربي والشيوعي الشرقي، ولم تظهر منطقة البحر المتوسط كدائرة مرتبطة بالسياسة الخارجية المصرية سوى مع نهاية عقد الثمانينيات وبداية عقد التسعينيات .

فما يحدث من تطورات هائلة تمتد في أنحاء العالم من الأطلنطي غرباً إلى الأورال شرقاً وصولاً إلى منطقة الخليج ، وجنوباً حتى القرن الأفريقي، لابد أن تنعكس على المركز الحيوي الذي تدور من حوله هذه التطورات وهو حوض البحر المتوسط، فضلاً عن ذلك فإن مجالات واسعة للتعاون الاقتصادي والتكنولوجي والأمني والبيئي قائمة في هذه المنطقة ، ومفتوحة أمام دولها الأوروبية والعربية . ومن المؤكد أن البحر المتوسط ليس بحيرة أوروبية ، ولكنه بحر عربي أوروبي .

ومصر هي أكبر الدول غير الأوروبية التي تطل على البحر المتوسط، لما لها من وزن كبير بفضل موقعها المتميز الذي يقع على محور الحركة بين أفريقيا وآسيا وبين البحر المتوسط والمحيط الهندي. وتدرك مصر طبيعة مهمتها في ضرورة أن يكون لها دور أساسي في تحقيق التعاون بين دول البحر المتوسط، بل وفي تشكيل النظام العالمي الجديد . وهي تدرك تماماً الأبعاد الحيوية التي يمثلها حوض البحر المتوسط ، لذلك فهي تواصل سعيها من أجل توسيع دوائر الحوار والحركة فيه ، وزيادة التواصل بين الشعوب الأوروبية والمتوسطية في إطار المتغيرات الدولية الجارية ، ولذلك فقد ***أدخلت السياسة الخارجية المصرية البحر المتوسط ليكون الدائرة الرابعة*** لاهتمامات سياستها القومية . فالدائرة المتوسطية في السياسة المصرية هي دائرة مستقبلية لها وزنها الأساسي ، بالإضافة إلى الدائرة العربية ، والدائرة الأفريقية ، والدائرة الإسلامية، ومن هذا المنطلق جاءت دعوة الرئيس حسني مبارك لإنشاء ***منتدى دول البحر المتوسط*** التي طرحها في خطابه أمام البرلمان الأوروبي في ستراسبورج في نوفمبر ١٩٩١ .

وإذا كانت الدراسة قد عرضت وتناولت في الفصول الثلاثة من الباب الأول أسباب خلق ثم تفعيل الدائرة المتوسطية في السياسة الخارجية المصرية خلال فترة التسعينيات ، وهو ما يعنى " تفسير محفزات ودوافع التحرك المصري نحو " المبادرة " و " المشاركة " . إلا أنه يبقى هناك أسئلة عديدة تطرحها المبادرة المصرية المتوسطية .

١. فما هو مضمون هذه المبادرة ؟
٢. وما هو مغزى توقيت طرح هذه المبادرة ؟
٣. وما هي أهداف المبادرة من منظور -المبادر بها – السياسة الخارجية المصرية ؟
٤. وكيف تم تطوير الجهود لتنفيذها ومتابعتها ؟ وما هي أهم الخطوات والاجتماعات التي اتخذت في هذا الشأن ؟
٥. وإلى أي مآل صار إليه حالها ؟ وكيف أصبح وضع المبادرة الآن ، ولا سيما بعد طرح مشروع المشاركة الأوروبية – المتوسطية ؟

وتمثل الإجابة على هذه الأسئلة ، خطوة نحو تحليل أبعاد ومقومات المبادرة المصرية المتوسطية ، وهذه الأبعاد هي المضمون - التوقيت - الأهداف - أسلوب التنفيذ و المتابعة - الوضع الحالي لها ، وفيما يلي كلمة عن كل عنصر .

أولاً : مضمون المبادرة المصرية :

تعود بدايات فكرة التجمع الاقتصادي المتوسطي إلى الاقتصادي الفرنسي الراحل (فرانسوا بيرو) عند نهاية السبعينيات، حينما دعا إلى ضرورة تحويل حوض البحر المتوسط إلى بحيرة للتنمية والسلام وكان هذا الطرح آنذاك في إطار " الحقبة الديجولية " في فرنسا ، ولكن ظلت الفكرة مجرد صياغة نظرية عامة لمشروع مستقبلي ، لم تتم ترجمته إلى مقترحات وآليات عمل لدفع عمليات التعاون الاقتصادي الإقليمي بين بلدان حوض البحر المتوسط(١) . وترجع فكرة إنشاء " منتدى البحر المتوسط " كإطار إقليمي للأمن والتعاون فيما بين منطقة المتوسط وأوروبا إلى (ألدومورو) رئيس الوزراء الإيطالي الأسبق(٢) .

ومما لاشك فيه أن محاولات تحقيق أنواع من التعاون والتفاعل على المستوى الإقليمي بين دول منطقة البحر المتوسط ليست ظاهرة جديدة ، فقد تعددت الجهود والمبادرات التي ترمي إلى وضع إطارات لهذا التعاون في مجالات مختلفة ، ففي مجال البيئة - على سبيل المثال - نجحت مثل هذه الجهود في التوصل إلى تحقيق إطار للعمل الجماعي الإقليمي في المنطقة، تمثل في اتفاقية برشلونة وخطة عمل حوض البحر المتوسط في فبراير ١٩٧٥ ، ويمكن اعتبار هذا الإطار من أنجح نماذج التعاون الإقليمي ، إذ أنه ينبعث من الهوية الجغرافية الواحدة ويستقي أهميته من الإحساس المشترك بضرورة التعاون الجماعي ، وبخطورة الأعمال في هذا المجال على مستقبل المنطقة بأسرها(٣)، بالإضافة إلى ذلك فهناك أيضاً أمثلة أخرى عديدة للتعاون في مجالات الثقافة والرياضة والفنون على مستوى إقليم المتوسط تمتد إلى سنوات طويلة . إلا أنه برغم ذلك فإن جهود تحقيق إطار أو آلية للتعاون والتفاعل بين دول ومجتمعات المتوسط بصورة شاملة وبشكل منسق قابل للتوسع والتطور لم يكتب لها حتى وقت قريب أن تصل إلى مرحلة التبلور والتنفيذ ، وذلك برغم تعدد المبادرات في هذا الشأن ، وبرغم وضوح الرغبة والإرادة على مستوى المنطقة لتحقيق مثل هذا الإطار .

---

(١) د.محمود عبد الفضيل ، " ماذا نريد من مؤتمر برشلونة ؟ " ، الأهرام ، ٢٧ نوفمبر ١٩٩٥ . وانظر : د.محمد سعد أبو عامود ، " التوجه المتوسطي في الفكر السياسي المصري" ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٩ .

(٢) عفيف عثمان، "المتوسط الأوروبي الإسلامي: التحديات والاستراتيجيات"، شؤون الأوسط، العدد ٤١، يونيو ١٩٩٥، ص ١١٢.

(٣) حيث وافقت (١٦) دولة من دول البحر المتوسط خلال مؤتمر برشلونة في فبراير ١٩٧٥ ، الذي دعا إليه برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، على خطة العمل الداعية إلى حماية وتنمية منطقة المتوسط . وفي عام ١٩٧٦ ، أي بعد سنة واحدة فقط من تاريخ الاجتماع الأول في برشلونة ، اجتمعت نفس الحكومات والمجموعة الاقتصادية الأوروبية مرة أخرى في برشلونة ووقعت على اتفاقية تلزمها باتخاذ كل التدابير اللازمة للوقاية والتخفيف من حدة التلوث . لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر : ملحق : "تطور الاهتمام الدولي بحماية البيئة في البحر المتوسط"، السياسة الدولية ، العدد ١١٨ ، أكتوبر ١٩٩٤ ، ص ص ١١٣ — ١١٧ .

ولعل تعدد المبادرات(١) والتنوع في أسلوب طرحها يعد في حد ذاته دليلاً واضحاً يعكس هذه الإرادة ويوضح تلك الرغبة إلا أن الطبيعة الصراعية التي ميزت العلاقات الإقليمية في المنطقة المتوسطية مثل الصراع العربي – الإسرائيلي، والصراع بين تركيا واليونان على حدود الجرف القاري في بحر إيجه ، وكذلك الصراع بينهما حول قبرص(٢). والصراع بين المغرب وأسبانيا حول مدينتي سبتة ومليلة ، والصراع بين أسبانيا وبريطانيا على مضيق جبل طارق، والصراع بين سوريا وتركيا على لواء الإسكندرونة ومياه نهر الفرات ، والصراع في البلقان، وغيرها من الصراعات التي أسهمت جميعها في أن يكون مفهوم الأمن أحد الهموم الكبرى للدول المعنية بالمتوسط(٣).

وبصرف النظر عن السجل التاريخي الذي يكشف عن الكثير من النزاعات والعداوات بين دول المتوسط ، إلا أن هذه الدول تدرك الآن أن الحدود الوطنية التي تحرص كل دولة على حمايتها ، توفر القليل من الحماية ضد التحديات السياسية الحالية . ومن ثم فعلى دول حوض المتوسط إيجاد صيغ تعاونية جديدة تتوحد وتتكتل في إطارها .

وقد أدركت مصر هذه الحقائق منذ زمن بعيد ، ولكنها ولنفس الأسباب كانت محاصرة بواسطة القوى الكبرى في العالم ، غير أن ما حدث ويحدث من تطورات هائلة على المستوى العالمي والإقليمي ساعدت على تحرير البحر المتوسط من القيود التي كانت تكبل حركة دوله ، وفتحت الباب أمام مجالات واسعة للتعاون الاقتصادي والتكنولوجي والبيئي والأمني أمام دول حوض البحر المتوسط الأوروبية والعربية .

ولذلك فإن التحرك المصري تجاه إنشاء منتدى البحر المتوسط لم يأت من فراغ تاريخي ، ولم يتجاهل الحقائق الجغرافية ، بل إنه يهدف إلى استثمار كلا العاملين – بالإضافة إلى عوامل أخرى تمليها حقائق العصر الذي نعايشه – لتحقيق نوع من الارتباط والتفاعل بين دول هذه المنطقة يتعدى مجرد " النظرة " المحدودة للتباينات السائدة بين دول ومجتمعات هذه المنطقة ، والتي قد توحي بأنها بمثابة الفواصل التي لا يمكن التغلب عليها أو تعديلها إلى نوع من" الرؤية " المتسعة الأفق التي تستفيد من " الثقافة المتوسطية " والانتماء الجغرافي لإثراء العلاقات التبادلية التعاونية في المنطقة(٤).

---

(١) أبرز هذه المبادرات : المبادرة الإيطالية ــ الأسبانية عام ١٩٩٠ ، المبادرة الفرنسية للتعاون غرب المتوسط ١٩٩٠ ، المبادرة المصرية عام ١٩٩١، المبادرة الأسبانية عام ١٩٩٤ ، ومبادرة الاتحاد الأوروبي برشلونة ١٩٩٥ . لمزيد من التفاصيل في هذا الصدد ارجع إلى : اللواء / أحمد فخر، "الجوانب الأمنية في وثائق الشراكة"، بحث مقدم إلى ندوة: "المشاركة المصرية ــ الأوروبية"، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية والمركز الفرنسي للدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية (C E D E J)، ٦ ــ ٨ يناير ١٩٩٧، ص ص ٥ ــ ١١. وانظر أيضاً: أسامة فاروق مخيمر، التعاون في البحر المتوسط القضايا .. المبادرات، مرجع سبق ذكره، ص ص ٩٣ــ ١٣٠.

(٢) طه المجدوب، "الأمن الأوروبي ــ المتوسطي من وجهة نظر مصرية"، السياسة الدولية، العدد ١٢٤، إبريل ١٩٩٦ ، ص ص ٩٨ ــ ٩٩.

(٣) عفيف عثمان، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٢٠ ــ ١٢١ .

(٤) السفير رؤوف غنيم، "البعد المتوسطي في سياسة مصر الخارجية"، السياسة الدولية، العدد ١١٨، أكتوبر ١٩٩٤، ص ص ٩٢ ــ ٩٣.

وتدرك مصر أن عليها دوراً أساسياً في الإسهام في تحقيق التعاون بين دول البحر المتوسط ، انطلاقاً من انتمائها الجغرافي لمنطقة البحر المتوسط ، وتفاعلها التاريخي والحضاري الإنساني مع حضارات هذه المنطقة ، فضلاً عن وزنها الدولي باعتبارها *الدولة القائد* في المنطقة العربية . وفي هذا الإطار ، حددت مصر المبادئ والمفاهيم التي تحكم سياسة مصر واستراتيجيتها تجاه البحر المتوسط ، وفقاً للبيان الذي أدلى به السيد الدكتور (عصمت عبد المجيد) نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية – آنذاك – أمام لجنة الشؤون العربية والخارجية والأمن القومي بمجلس الشورى المصري بتاريخ ١٤ يونيو ١٩٨٧ في النقاط التالية :

- " أننا لا نعتبر البحر المتوسط حداً يحد بلادنا من الشمال وإنما نعتبره جسراً يصل بين بلادنا وبين الأمم والحضارات على شواطئه وفيما وراء هذه الشواطئ .
- أننا نؤمن بأهمية تجنيب البحر المتوسط الصراعات بين الدول الكبرى .
- أننا ننادي بأن يكون البحر المتوسط بحيرة للأمن والسلام ، وهذا يقتضي أن يسود السلام الدول المطلة عليه .
- أن أمن البحر المتوسط مرتبط ارتباطاً أساسياً بالأمن الأوروبي .
- أن أمن حوض البحر المتوسط مرتبط بالأمن الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط .
- أن البحر المتوسط ينبغي أن يكون بحيرة للتعاون الثقافي والعلمي والاقتصادي بين الدول المطلة عليه ، مهما اختلفت نظمها السياسية والاقتصادية " [(١)].

" وفي هذا الإطار شاركت مصر في اجتماعات وزراء خارجية المجموعة المتوسطية في حركة عدم الانحياز التي عقدت في مالطة سنة ١٩٨٤ ، وفي يوجوسلافيا سنة ١٩٨٧ ، وفي مؤتمر مالطا ركز الوفد المصري على أهمية حل الصراعات في الشرق الأوسط كأداة لضمان التعاون المتوسطي ، والتأكيد على أهمية إعلان البحر المتوسط كمنطقة خالية من الأسلحة النووية . وشهد اجتماع بلجراد ، تقديم مصر لأول مرة مشروع إنشاء "منتدى للبحر المتوسط "، يضم بالإضافة إلى ممثلي الحكومات والمؤسسات العلمية والثقافية والفنية الشخصيات المرموقة المتخصصة في دراسات متعلقة بالبحر المتوسط . وقد خلص المؤتمر إلى قبول الفكرة المصرية بضرورة إنشاء منتدى متوسطي يمكن أن يشمل مؤسسات حكومية وغير حكومية ، وكلف المؤتمر بناء على الاقتراح المصري ، وزير خارجية يوجوسلافيا (السابق) بالاتصال بالدول الأوروبية المتوسطية لاستكشاف إمكانية إنشاء المنتدى المقترح، بيد أن المشروع المصري لم يقدر له أن يخرج إلى حيز المناقشة العامة والتنفيذ ، ولم تحاول

(١) خطاب د . عصمت عبد المجيد، وزير خارجية مصر (السابق) ، أمام لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومي بمجلس الشورى المصري يوم ١٤ يونيو ١٩٨٧. ولمزيد من التفصيل انظر: مجلس الشورى، تقرير مجلس الشورى رقم (١) عن "مصر ودول حوض البحر المتوسط"، القاهرة، مطبوعات الشعب، ١٩٨٨ ص ص ٧٨ ــ ٧٩.

مصر أن تدفع المشروع إلى الساحة مرة أخرى إلا بنهاية سنة ١٩٩١[١]. وذلك في سياق جديد من التحولات الإقليمية والعالمية ، تجسدت أبرز تجلياتها في انتهاء الحرب الباردة وبزوغ ظاهرة التكتلات .

وفي هذا الإطار تهيأت الظروف لتعلب مصر دوراً نشيطاً في تجمع إقليمي جديد هو البحر المتوسط ، وفي هذا الإطار قام الرئيس (مبارك) بجولة أوروبية في الفترة من ١٨-٢٠ نوفمبر ١٩٩١ شملت إيطاليا وفرنسا[٢]. وفي نهاية جولته جاء الإعلان عن التوجه المصري المتوسطي من خلال مبادرة الرئيس (مبارك) ودعوته لإنشاء *منتدى البحر المتوسط* والتي طرحها في خطابه الذي ألقاه أمام البرلمان الأوروبي في ستراسبورج يوم ٢٠ نوفمبر ١٩٩١. وهي الدعوة التي شكلت نقطة الانطلاق العملية لفكرة التعاون الأوروبي المتوسطي، حيث التقت هذه الدعوة مع توجهات أوروبية في نفس الاتجاه[٣].

فلقد اقترح الرئيس (محمد حسنى مبارك) في بيانه الذي ألقاه أمام البرلمان الأوروبي في ستراسبورج في نوفمبر ١٩٩١ ، ستة اقتراحات من الممكن أن تكون مجالات خصبة للتعاون الإقليمي في منطقة حوض البحر المتوسط بشكل عام، ومنطقة الشرق الأوسط بشكل خاص ، وهذه الاقتراحات هي[٤]:

١- " أن التغيرات الهامة في أوروبا الشرقية من حرية وتحرر سوف تعزز وضع ودور المجموعة الأوروبية ، وأن دول المتوسط تأمل ألا يكون الاهتمام الأوروبي بشرق أوروبا هو على حساب دور أوروبا الهام والفعال في حوض البحر المتوسط .

٢- أن الدول المتقدمة شرقاً وغرباً ركزت جهودها ومصادر ثرواتها على تطوير قدراتها العسكرية ، وأن الوقت قد حان – مع المتغيرات الدولية الحاصلة – لكي تعيد تلك الدول النظر في سياساتها الخاصة بالتعاون في مجال التنمية والمعونات الخارجية تجاه الدول النامية .

٣- أن تحدى التنمية هو تحدٍ شامل يتطلب التعاون لتحقيقه، كما يتطلب الانسجام بين السياسات المالية والتجارية والأمنية، وهو مجال خصب للتعاون بين دول الجماعة الأوروبية ودول حوض البحر المتوسط ، خاصة في مجالات تحسين الإنتاجية ونقل التكنولوجيا .

٤- أن مبادئ الديمقراطية ومعاييرها تشكل شرطاً أساسياً للتقدم ، وأن الحرية السياسية والحرية الاقتصادية وجهان لنفس العملة ، كما أن الديمقراطية والتنمية لا ينفصلان ، وإذا كانت الدول المانحة للمساعدات

(١) د . محمد السيد سليم ، " السياسة المصرية تجاه التعاون في البحر المتوسط " ، مرجع سبق ذكره ،ص ١١ . وانظر : مجلس الشورى ، تقرير مجلس الشورى رقم (٩) عن "مصر ودول حوض البحر المتوسط" ، القاهرة ، مطبوعات الشعب ، فبراير ١٩٩٢ ، ص ص ٨١ – ٨٢.

(٢) التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٩١ ، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٨١ – ٤٨٢.

(٣) طه المجدوب ، " الأمن الأوروبي – المتوسطي من وجهة نظر مصرية " ، مرجع سبق ذكره ،ص ١٠٢ .

(٤) نص خطاب الرئيس مبارك في، جولة الرئيس مبارك الأوروبية في الفترة من ١٨ – ٢٠ نوفمبر ١٩٩١ ، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، ديسمبر ١٩٩١، ص ص ١٥-١٨.

تربطها بالديمقراطية وحقوق الإنسان ، فإنه ينبغي مراعاة طريقة وبرنامج التنفيذ ، الأمر الذي يختلف من دولة لأخرى .

٥- أن الدول الأوروبية ومنطقة الشرق الأوسط قد عانت طويلاً من تكديس السلاح وسباق التسلح الأمر الذي أصبح من الضروري التصدي له مع ضرورة التزام كافة دول المنطقة بمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية .

٦- أن إحياء الإسلام في حد ذاته لا يشكل خطراً أو تهديداً ضد أي دولة ، فالإسلام عقيدة التسامح والتعايش والتعاون ، وأن مظاهر العنف والكراهية بعيدة كل البعد عن الإسلام وتعاليمه الصحيحة ، ولو ارتكبت باسم هذا الدين العظيم.

وبعد ذكره لهذه المقترحات، انتقل الرئيس مبارك إلى طرح تصوره لتحقيق الأمن والتعاون في إقليم البحر المتوسط ، فيقول :***" أقترح تنظيم منتدى دول البحر المتوسط، على أن يتم توسيع نطاقه ، بحيث يشمل كافة دول أوروبا والشرق الأوسط، ويكون بمثابة نقطة محورية للحوار والتفاعل بين المسؤولين وغير المسؤولين والمهنيين والمثقفين وكافة قطاعات مجتمعاتنا "*** . ثم يستطرد الرئيس حديثه قائلاً : " وإنني على ثقة من أن ذلك سوف يفتح آفاقاً جديدة للتعاون على المستويين الإقليمي والدولي " [(١)].

وتعتبر المبادرة المصرية لإنشاء منتدى البحر المتوسط ، الأولى من نوعها بوصفها مبادرة عربية ، بل هي المبادرة العربية الوحيدة المقدمة لتأسيس علاقات التعاون المتوسطي ، كما أنها تعتبر أيضاً المبادرة الوحيدة من دول جنوبي وشرقي المتوسط في هذا الشأن[(٢)]، وتعد مبادرة الرئيس مبارك المتوسطية ، تجسيداً لتوجه جديد في السياسة الخارجية المصرية ، وقد أشار إلى ذلك صراحة السيد (عمرو موسى) وزير خارجية مصر في كلمته أمام مجلس الشورى ، فقال : " لقد أدت المتغيرات الدولية إلى تنامي اهتمام مصر بدائرة البحر المتوسط كأحد مجالات التحرك الحيوية للسياسة الخارجية المصرية التي تؤثر فيها كما تتأثر بها على امتداد الفترتين الحالية والمقبلة ، وقد وضح هذا الاهتمام جلياً من خلال المبادرة التي طرحها السيد الرئيس (محمد حسنى مبارك) في نوفمبر ١٩٩١ أمام البرلمان الأوروبي في ستراسبورج لإنشاء تجمع لدول البحر المتوسط يكون بمثابة إطار للحوار والتفاعل بين كافة قطاعات المجتمع في تلك المنطقة . كما يفتح آفاقاً جديدة للتعاون فيما بين دولها على المستويين الإقليمي والدولي" [(٣)].

ويتضح من خطاب الرئيس مبارك أمام البرلمان الأوروبي أن المبادرة المصرية المتوسطية التي اقترحها الرئيس مبارك لإنشاء " المحفل " أو " المنتدى المتوسطي" (Mediterranean Forum)، قد ارتكزت على مرتكزات أربعة أساسية أولها إنشاء منتدى للحوار والتشاور في منطقة المتوسط ، وثانيها أن تقتصر العضوية في هذا

(١) المرجع السابق ، ص ١٩.

(٢) أسامة فاروق مخيمر ، التعاون بين البحر المتوسط: القضايا..المبادرات.. المستقبل، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩٧.

(٣) نص بيان السيد عمرو موسى وزير الخارجية أمام مجلس الشورى ٨ مارس ١٩٩٥ في ، عمرو موسى ،وزارة الخارجية ، سياسة مصر الخارجية ١٩٩٥ من واقع بيانات السيد عمرو موسى وزير خارجية جمهورية مصر العربية ، القاهرة ، مارس ١٩٩٦ ، ص ٣٥

المنتدى على الدول المتوسطية في المرحلة الأولى ثم يتسع نطاق العضوية به تدريجياً ليشمل الدول الأوروبية كافة والدول الشرق أوسطية وجميع الدول العربية، وثالثها أن الهدف من المنتدى هو تحقيق التعاون المكثف بين أوروبا والشرق الأوسط والعمل على حل المشكلات ذات الأهمية المشتركة، ورابعها أن نطاق الحوار والتعاون في هذا المنتدى يشمل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والمثقفين والمهنيين وكافة قطاعات المجتمع[١].

واستناداً إلى الركيزة الأولى للمفهوم المصري ، فإن المنتدى يعتبر – في الفهم المصري – مجرد إطار عام للحوار والتشاور وليس إطاراً مؤسسياً يتمتع بسلطة اتخاذ القرار ،وعلى الرغم من مشاركة وزراء خارجية بعض الدول فيه، إلا أن المنتدى يمثل – في الفهم المصري – تجمعاً غير رسمي، يتم من خلاله مناقشة الموضوعات التي تهم دول البحر المتوسط لتوسيع رقعة التعاون بينها في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية[٢].

ويستدل من الركيزة الثانية للتصور المصري للمنتدى المتوسطي ، أن مصر ترى أن المنتدى يجب أن يكون مفتوحاً لجميع الدول المتوسطية بصرف النظر عن انتماءاتها السياسية . غير أن مصر قد اعترضت في البداية على عضوية إسرائيل في المنتدى طالما أنه لم تتم تسوية القضية الفلسطينية . ولكن بعد صدور إعلان المبادئ الفلسطيني – الإسرائيلي سنة ١٩٩٣، أسقطت مصر هذا التحفظ[٣].وفي مؤتمر صحفي عقده في القاهرة وزير خارجية إسرائيل (شمعون بيريز) آنذاك صرح بأنه قد تلقى تأكيدات من وزير الخارجية المصري أن مصر تؤيد عضوية إسرائيل في المنتدى المتوسطي[٤]، كذلك ترى مصر أن المنتدى المتوسطي يجب أن يكون مفتوحاً لكل الدول الأوروبية والشرق أوسطية في مرحلة لاحقة ، إذ يجب أن يضم دول الخليج العربية وباقي الدول العربية والأوروبية غير المتوسطية ، وإلا سيتحول إلى إطار لتقسيم العالم العربي ، وعبر عن ذلك وزير الخارجية المصري بقوله : " حينما نتحدث عن أمن البحر المتوسط فإننا نقصد أوروبا المتوسطية وما بعدها ، والاتحاد الأوروبي ، والمجموعة التي تنتمي إليها بريطانيا ليست مستثناة من قضايا الأمن المتوسطي[٥]"، ولا

(١) د. حمدي عبد الرحمن ، " التوجه المتوسطي في السياسة المصرية ١٩٩٠ ـــ ١٩٩٥ " في، د . نادية محمود مصطفي (محرر) ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٥٩٠ -٥٩٢.

(٢) المرجع السابق، ص ٥٩٧. وانظر: سامح راشد وآخرون، "حركة الأحداث"، أوراق الشرق الأوسط، العدد ١٥، ٨/ ١٩٩٥، ص ١٢٥

(٣) Mohammed El-Sayed Selim, : Mediterraneanism: A new Dimension in Egypt's Foreign Policy", OP. Cit, P22.

(٤) الأهرام ، ٤ يناير ١٩٩٥

(٥) الأهرام ، ٢٣ نوفمبر ١٩٩٤

تتعارض عضوية المنتدى المتوسطي مع عضوية مؤسسات ومنتديات أخرى ، إذ أنه ليس بديلاً لأطر التعاون القائمة(١).

ويتضح من الركيزة الثالثة التي ترتكز عليها المبادرة المصرية المتوسطية أن التوجه المصري بالنسبة للدائرة المتوسطية يقوم على أساس أن التفاعل في هذه الدائرة سوف يأخذ صورة التعاون الاقتصادي والتكنولوجي بين دول المتوسط ، وعلى أساس النظرة الشاملة للبحر المتوسط كإقليم يتمتع بخصائص معينة تجعل من مصلحة دوله أن تتعاون تعاوناً شاملاً لا يتعارض في الوقت نفسه مع تجمعات أخرى لدولة معينة(٢).

فطبقاً للمفهوم المصري ، فإن المنتدى المتوسطي هو إطار للتعاون الاقتصادي والتكنولوجي بين الدول المتوسطية ، ومن ثم فإن قضايا التعاون السياسي والأمني ينبغي أن يتم بحثها في أطر مؤسسية أخرى، أو تدخل ضمن وظائف المنتدى في مرحلة لاحقة. وعليه فإن الطرح المصري للتعاون المتوسطي يختلف اختلافاً جوهرياً عن التصورات الأخرى التي أعلت من أهمية الاعتبارات والجوانب الأمنية والسياسية في التعاون المتوسطي . ويتضح ذلك من الأوراق والدراسات التي تقدمت بها مصر إلى كل من المؤتمر البرلماني الدولي المنعقد في مالقا بأسبانيا في يونيو ١٩٩٢ ، وكذلك مؤتمر دول النواة لمنتدى البحر المتوسط في الإسكندرية في يوليو ١٩٩٤ ، فقد نمطت الأوراق قضايا التنمية المشتركة والحوار بين الحضارات والتعاون في مجالات العلم والتكنولوجيا ، والبيئة والطاقة والنقل والمواصلات(٣).

ومن الواضح أن مصر تتصور منتدى البحر المتوسط كمؤسسة ذات طابع اقتصادي واهتمامات تكنولوجية علمية بالأساس ، على الأقل في مرحلته الأولى ، فمبادرة الرئيس مبارك لإنشاء ***منتدى البحر المتوسط*** إنما جاءت في سياق تدليله على أهمية (التعاون بين الأقاليم) وخاصة تلك التي ترتبط بالفعل بروابط سياسية وثقافية واقتصادية قوية(٤).

وينبع التصور المصري للمنتدى كمؤسسة اقتصادية ذات اهتمامات تكنولوجية علمية من رغبة مصر في عدم حدوث تداخل بين المؤسسات المتوسطية والترتيبات الشرق أوسطية للأمن ، وعدم الدخول في التزامات أمنية متوسطية في الوقت الحاضر قبل اكتمال عملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط ، ولكن مع استمرار

(١) د . محمد السيد سليم ، " السياسة المصرية تجاه التعاون في البحر المتوسط " ، مرجع سبق ذكره ،ص ١٧

(٢) أحمد مهابة ، " سياسة مصر المتوسطية ونكسة الاتحاد المغاربي " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٨

(٣) حمدي عبد الرحمن ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٩٧ ، وانظر : محمد السيد سليم ، " السياسة المصرية تجاه التعاون في البحر المتوسط " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤

(٤) مذكرة الشعبة البرلمانية المصرية حول : " مصر والمتوسطية .. مضمون التوجه المصري نحو المتوسط وموقعه بين دوائر السياسة الخارجية المصرية " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢ ــ ٣

عملية التسوية السلمية وتعبير بعض الدول المتوسطية ذات التأثير عن رغبتها في إعطاء المنتدى تعبيراً سياسياً فإن مصر لا ترفض هذا التوجه من حيث المبدأ (١).

ومن ثم فحديث الرئيس مبارك عن المتوسطية يأتي دائماً في سياق حديثه عن التعاون الدولي وعلاقات مصر الخارجية الرامية إلى التعاون مع كافة دول العالم ، ويذكر (عمرو موسى) "أن مصر كانت أول من دعا للتعاون مع كافة دول المتوسط وأن أوروبا قد بادرت بتبني هذه الدعوة ، وأن المتوسطية تتجه نحو خلق إطار مشابه لإطار هلسنكي للأمن والتعاون في المنطقة"(٢) .

وبناءً على الركيزة الرابعة للطرح المصري للمبادرة المتوسطية ، فإن المنتدى المتوسطي يتسع للحوار بين المؤسسات غير الرسمية جنباً إلى جنب مع المؤسسات الرسمية .

ثانياً : توقيت طرح المبادرة المصرية :

ارتبط توقيت طرح المبادرة المصرية المتوسطية لإنشاء *منتدى البحر المتوسط* والتي جاءت في الكلمة التي ألقاها الرئيس مبارك أمام البرلمان الأوروبي في ستراسبورج في ٢٠ نوفمبر ١٩٩١ ، بمجموعة من المتغيرات الإقليمية والدولية ، حتى أنه يمكن القول بأن المبادرة المصرية المتوسطية ، إنما طرحت في توقيت يجعلها بمثابة رد الفعل الاستجابي التكيفي المرن في سياسة مصر الخارجية لعدد من المتغيرات الإقليمية والدولية . ويمكن رصد أربعة متغيرات تفسر إلى حد كبير مغزى طرح السياسية المصرية للمبادرة المتوسطية في هذا التوقيت بالذات . وهذه المتغيرات هي كما يلي :

١- انتهاء الحرب الباردة والتحول إلى النظام العالمي الجديد

لم تكن قضية التعاون بين دول البحر المتوسط قضية مثارة على الساحة الدولية أثناء فترة الحرب الباردة ، وخلال سنوات القطبية الثنائية، لاسيما وأن دول القارة الأوروبية العجوز قد أصبحت حلبة للصراع الدائر بين الشرق السوفيتي والغرب الأمريكاني ، وارتبطت دول أوروبا الغربية بحلف شمال الأطلنطي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، وارتبطت دول أوروبا الشرقية والوسطى بحلف وارسو وتحت المظلة السوفيتية(٣).

ولكن بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وتداعي المعسكر الشرقي والذي نتج عنه انتهاء الحرب الباردة وانفراط سياسة الأحلاف العسكرية ، بدأت تتشكل مرحلة تاريخية جديدة تسمح بتبلور حلقة من حلقات التعاون الإقليمي ، وتربط بين دول حوض البحر المتوسط(٤).

(١) د . محمد السيد سليم ، " السياسة المصرية تجاه التعاون في البحر المتوسط " ، مرجع سبق ذكره ،ص ١٦

(٢) د . محمد سعد أبو عامود ، " المتوسطية ومكانة مصر الإقليمية " ، في، د . نادية محمود مصطفى(محرر) ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٤٠.

(٣) طه المجدوب ، " البحر المتوسط .. الدائرة الرابعة (١) : الخلفية الدولية والإقليمية للتحديات المعاصرة " ، الأهرام ، ١٩ ديسمبر ١٩٩٣

(٤) أسامة فاروق مخيمر ، التعاون بين دول المتوسط: القضايا.. المبادرات.. المستقبل،مرجع سبق ذكره ، ص ١٧٥ .

وقد تولدت عن التغيرات الدولية التي يشهدها النظام العالمي بروز أهمية المتوسط بوصفه المجال الطبيعي والمباشر للنشاط والاهتمام الأوروبي ، وباعتباره يمثل مدخلاً لأوروبا إلى الأقاليم النامية في آسيا وأفريقيا كما نتج عن التحولات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط في الفترة الأخيرة بروز المتوسطية بوصفها تمثل أحد البدائل المطروحة لانتظام التفاعلات الإقليمية في المنطقة(١).

وفي هذا الإطار رأت مصر أن التغيرات الاستراتيجية التي جرت على الصعيد العالمي قد خلقت وضعاً جديداً نشأ عنه مناخاً مواتياً للدبلوماسية المصرية لتلعب دوراً نشطاً في إنشاء صيغ تعاونية إقليمية جديدة في البحر المتوسط . فلقد طرحت المبادرة المصرية في توقيت يمكنها من الاستفادة من الحقائق والأوضاع التي استجدت على الساحة الدولية ، ففي ظل ثورة التحولات العالمية التي شهدها العالم منذ أواخر الثمانينات وأوائل التسعينيات والتي أسفرت عن تفكك الكتلة الاشتراكية ، وخروج شرق أوروبا من النفوذ السوفيتي ، وتفكك الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى ثم انهياره فيما بعد ، وظهور الولايات المتحدة- ولو مؤقتاً -كقوة عظمى وحيدة ، الأمر الذي خلف فراغاً استراتيجياً دولياً ، كان يمكن أن يؤدى إلى نتائج خطيرة في الأوضاع العالمية ، لولا قيام الاتحاد الأوروبي الذي عمل نسبياً على سد هذا الفراغ وخلق حالة من التوازن تساعد على الاستقرار العالمي(٢). وفي ظل تعاظم الاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية ، في هذا السياق كله جاء المشروع المصري متمثلاً في المبادرة المتوسطية ، " فلقد أنتجت هذه التحولات العالمية مجموعة من الفرص والمخاطر الجديدة أمام السياسة الخارجية المصرية ، فالمشروع المتوسطي المصري يمثل محاولة للاستفادة من تلك الفرص ، وتفادى تلك المخاطر . فمن ناحية ، مثلت نهاية الحرب الباردة بالنسبة لمصر إطاراً ملائماً لاتباع سياسة متوسطية دون أن تواجه احتمال الانجراف في تيارات الحرب الباردة في البحر المتوسط ، بيد أن تفكك الكتلة الاشتراكية وظهور دول شرقي أوروبا المستقلة عن النفوذ السوفيتي ، من ناحية ثانية ، شكل خطراً على المصالح المصرية من زاوية احتمال اتجاه الجماعة الأوروبية إلى الاهتمام بشرقي أوروبا وتوجيه معظم معوناتها الاقتصادية إليها ، مما يعرض العلاقات الاقتصادية المصرية – الأوروبية للخطر ، وبالذات إذا قررت أوروبا أن تزيد معوناتها لشرقي أوروبا كاقتطاع من معوناتها إلى الجنوب (مصر).وفي هذا السياق ، فإن مشروع المنتدى المتوسطي شكل – من منظور السياسة الخارجية المصرية – أداة لضمان استمرار اهتمام أوروبا بعلاقاتها الاقتصادية المصرية . ومن ناحية ثالثة ، فإنه عندما انتهت الحرب الباردة كانت مصر إلى جانب الطرف المنتصر في الحرب فلم تتعرض بالتالي مصالحها مع الولايات المتحدة للخطر نتيجة نهاية الحرب الباردة ، بل أنه من الثابت أن صانع القرار المصري قد رحب بالتحولات العالمية تأسيساً على أنها قد أنهت عصر التوازن العالمي الذي عطل حل كثير من قضايا العالم الثالث ، في نفس الوقت استشعر صانع القرار المصري خطورة التحولات العالمية على مدى قدرته

(١) د . ناصف يوسف حتى ، " مفهوم الأمن والتعاون بين دول البحر المتوسط " ، مجلة الباحث العربي ، لندن ، مركز الدراسات العربية ، العدد (٣٠) ، يوليو ـــ أكتوبر ١٩٩٢ ، ص ص ٣٩ ـــ ٤٠ .

(٢) طه المجدوب ، " الأمن الأوروبي ـــ المتوسطي من وجهة نظر مصرية " ، مرجع سبق ذكره ،ص ١٠٣ .

على تنويع معاملاته الخارجية ، وهكذا ، بدا المشروع المتوسطي بمثابة آلية سياسية لتنويع العلاقات الاقتصادية الخارجية وزيادة البدائل المتاحة"[١] .

٣- تبلور السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي

ليس بخاف أن السياسة المتوسطية للجماعة الأوروبية تشهد تطورات جذرية نحو تصعيد الاهتمام بالبحر المتوسط ، لأسباب يرجع بعضها إلى البيئة الإقليمية الأوروبية ، وبعضها الآخر نابع من جنوب المتوسط ، والبعض الثالث مستمد من التحولات العالمية . فمنذ عام ١٩٨٩ أعلنت الجماعة الأوروبية - وهي في طور الأعداد المشروع (أوروبا الموحدة ١٩٩٢) ، وفي ظل التحولات الخطيرة في النظام الدولي الشامل - عن السياسة المتوسطية الجديدة The New Mediterranean Policy بهدف تكثيف مستوى الاهتمام بالدول المتوسطية . وفي نوفمبر ١٩٨٩ قدمت اللجنة الأوروبية للمجلس الأوروبي وثيقة إعادة توجيه السياسة المتوسطية للفترة ١٩٩٠-١٩٩٦ ومنذ صدور تلك الوثيقة بدأت الجماعة الأوروبية عملية واسعة لإعادة تقييم سياساتها مع الدول المتوسطية[٢].

وفي عام ١٩٩٠ ، ولاسيما بعد الغزو العراقي للكويت ، دعت كل من أسبانيا وإيطاليا والبرتغال لعقد مؤتمر " للأمن والتعاون في المتوسط " وذلك لمناقشة القضايا الأمنية المتعلقة بالمتوسط ، وردود الفعل العربية للغزو العراقي للكويت ، وقد عقد المؤتمر بالفعل في مدينة (بالما) في سبتمبر ١٩٩٠ إلا أن حظه من النجاح كان محدوداً[٣]. فلقد كانت أوروبا مهيأة بعد الغزو العراقي للكويت - وما نتج عن هذا الغزو من تداعيات - لسماع أفكار جديدة لتنظيم التعاون في المنطقة ، فمنذ الأيام الأولى لأزمة الخليج الثانية بدأت الدول الأوروبية تفكر في الجهود المختلفة اللازمة لتجنب انهيار الأوضاع في المنطقة . وإذا كانت واقعة الأزمة في حد ذاتها قد كشفت - بما لا يدع مجالاً للشك - عن خطورة المشاكل الكامنة والمزمنة في المنطقة والتي تعد من أهم مصادر تهديد استقرارها وأمنها ، بل واستقرار وأمن النظام الدولي الجديد برمته ، وهي المشاكل التي تتحمل مسؤولياتها المشتركة كل الأنظمة العربية والتدخلات الخارجية في المنطقة ، فإن هذه الواقعة قد ولدت قناعة جماعية من جانب أوروبا بضرورة التفكير في أطر ونماذج إقليمية جديدة للأمن والتعاون ، لتجنب هذه المشاكل ولامتصاص النتائج السلبية التي يمكن أن تترتب عليها[٤].

وفي هذا الإطار ، جاءت السياسة المتوسطية الجديدة للجماعة الأوروبية ، لتكون بمثابة توجه جديد في السياسة الجماعية للجماعة الأوروبية نحو تكثيف الاهتمام بدول البحر المتوسط . ولعل تلك المرحلة التي كانت

---

(١) د . محمد السيد سليم ، " السياسة المصرية تجاه التعاون في البحر المتوسط " ، مرجع سبق ذكره ،ص ١٣.

(٢) د . نادية محمود مصطفي (محرر) ، " المشروع المتوسطي : الأبعاد السياسية " ، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٣٧-٤٣٨.

(٣) عفيف عثمان ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢١ .

(٤) د . ناديه محمود مصطفي ، " حرب الخليج الثانية : بين السياسة الجماعية والسياسات القومية ألا وربيه " ،في، د . ودوده بدران (محرر)، تطور علاقة مصر بالجماعة الاقتصادية الأوروبية (١٩٨٩ — ١٩٩٠) ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٩٨ — ٣٠٤

دول المجموعة الأوروبية تواجه فيها نقطة تحول في مسار سياستها المتوسطية نحو تعزيز ودعم توجهاتها المتوسطية ، قد شكلت إطاراً واقعياً، وجاءت في توقيت مناسب لطرح المبادرة المتوسطية لمصر ، ومن ثم يمكن تفسيرطرح المبادرة المصرية بإنشاء المنتدى المتوسطي في هذا التوقيت بالذات على أنها محاولة مصرية للاستفادة من الاستثمار /التوافق الأوروبي – المصري – فيما بعد حرب الخليج الثانية – بشأن ضرورة تعزيز مستوى التعاون في حوض البحر المتوسط .

٣- انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في أكتوبر ١٩٩١ (١)

لقد مثل انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في ٣٠ أكتوبر ١٩٩١ نقلة كيفية في عملية تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي ، فقد كان مؤتمر مدريد للسلام هو أول مؤتمر عربي- إسرائيلي شامل ينعقد لتسوية القضية الفلسطينية وما تفرع عنها من قضايا ، حيث مثلت فيه كل الأطراف الإقليمية بشكل أو بآخر ، وهو بذلك يعد خطوة جادة على طريق الحل السلمي لصراع دام قرابة نصف قرن من الزمان(٢) .

وكان من نتائج انعقاد مؤتمر مدريد ضرورة القبول بإسرائيل كعضو في أي تجمع متوسطي أو شرق أوسطي ، الأمر الذي يهيئ الأجواء لمناقشة قضايا السلام ، ومن أهمها إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل ، وضرورة أن يعم السلام العادل والشامل كافة دول المنطقة ، ومدى الارتباط والتفاعل بين الأمن الأوروبي وأمن المتوسط ، حيث أنه لا تعاون إقليمي دون استقرار ولا استقرار دون تنمية ، ولا تنمية دون سلام عادل وشامل(٣) .

فلقد جاء الإعلان عن التوجه المصري المتوسطي من خلال خطاب الرئيس مبارك في البرلمان الأوروبي في ٢٠ نوفمبر ١٩٩١ ، حيث دعا إلى إنشاء منتدى لدول حوض البحر المتوسط من أجل وضع أسس التعاون بين بلدان المنطقة وصنع مستقبل مشترك ، يساهم في توسيع نطاق التفاهم ويستفيد من التقدم في تحقيق السلام في الشرق الأوسط ، كما دعا الرئيس مبارك الدول الأوروبية إلى المشاركة في وضع عملية السلام باعتبار " أن تحقيق السلام يوفر المناخ الملائم لنجاح فكرة إنشاء منتدى المتوسط، لأنه بدون تحقيق السلام الشامل لا يمكن تصور نجاح مثل هذا المجتمع الذي يتسم بالشمول لأنه لا يستثني أياً من دول المنطقة بل أنه قد يتجه نحو التوسع ليشمل الدول المجاورة لحوض المتوسط بحكم تشابك المصالح "(٤) .

ولعله من الأهمية بمكان، الإشارة إلى أن هذه الدعوة المصرية جاءت بعد انطلاق أعمال مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، وما بدا واضحاً من حرص الولايات المتحدة على تحجيم الدور الأوروبي في عملية

---

(١) سوف يتم تناول هذا الموضوع باختصار شديد تجنباً للتكرار، حيث تم التعرض له تفصيلاً في الفصل الثاني من الباب الأول.

(٢) بنية الأصفهاني وأحمد يوسف القرعي ، " مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط " (ملف وثائقي) ، السياسة الدولية ، العدد ١٠٧ ، يناير ١٩٩٢ ، ص ص ١٠٤ ــ ١٣٢.

(٣) أحمد حمروش ، " مبادرات مصر في البحر المتوسط " ، الأهرام ، ٤ يوليو ١٩٩٤ .

(٤) خطاب الرئيس مبارك أمام البرلمان الأوروبي ، الأهرام ، ٢١ نوفمبر ١٩٩١.

السلام ، والموقف الأوروبي المعارض -بحذر- لهذه السياسة الأمريكية التي تتجاهل المصالح الأوروبية الهامة في هذه المنطقة من العالم . ومن ناحية أخرى شهدت هذه الفترة البدء في طرح أفكار أمريكية إسرائيلية ، تركية حول مستقبل الترتيبات الإقليمية في المنطقة ، ومن ثم يمكن فهم وتفسير المغزى وراء طرح المبادرة المصرية للمتوسطية في ذلك التوقيت بالذات استناداً إلى استشعار الخارجية المصرية لخطورة الأفكار المطروحة على الساحة الإقليمية لإقامة نظام إقليمي جديد يحل محل النظام العربي ، وهو ما يمثل - كما سبق القول - تهديداً مباشراً لدور مصر القائد ومكانتها الإقليمية ، ومن ثم جاءت المبادرة المصرية بتقديم البديل (المشروع) المتوسطي ، الذي يمكن من خلاله استيعاب الأفكار المطروحة بالنسبة لمستقبل النظام الإقليمي في المنطقة وبما لا يؤثر تأثيراً مباشراً على النظام العربي . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن الموقف الأمريكي المنحاز لصالح إسرائيل إزاء عملية التسوية السلمية ، كان دافعاً لمصر كي تقوم بالتحرك في اتجاه أوروبا ، سعياً وراء إيجاد طرف دولي يمكنه الضغط -ولو بقدر محدود- على الولايات المتحدة[١] .

وليس أدل على عميق الصلة بين توقيت طرح المبادرة المصرية للمتوسطية في ٢٠ نوفمبر ١٩٩١ وانعقاد مؤتمر مدريد للسلام في ٣٠ أكتوبر ١٩٩١ ، من أن توقيت طرح تلك المبادرة قد جاء بعد عشرين يوماً فقط من انعقاد المؤتمر ، وهذا من ناحية ، ومن ناحية ثانية فإن كلمة الرئيس مبارك أمام البرلمان الأوروبي في ستراسبورج تعد أول كلمة يلقيها الرئيس مبارك في أعقاب انعقاد مؤتمر مدريد للسلام . ومن ناحية ثالثة ، ففي سياق مضمون الخطاب الذي ألقاه الرئيس مبارك أمام البرلمان الأوروبي ، والذي تضمن طرح المبادرة المصرية لإنشاء المنتدى المتوسطي ، فإن نفس الخطاب قد تضمن أيضاً تأكيد الرئيس مبارك على ضرورة تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة ، وإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل ، حيث دعا الرئيس مبارك في كلمته أمام الدول الأوروبية إلى تأكيد مساندتها للمبادرة المصرية لإقناع دول المنطقة بدون استثناء بالتوقيع على معاهدة " حظر انتشار الأسلحة النووية[٢] (NPT) [٣] .

ولذلك فقد أشار خطاب الرئيس مبارك الذي أعلن فيه مبادرة إنشاء منتدى لدول منطقة المتوسط ، إلى "أن أحد مفاتيح نجاح هذه المبادرة يتمثل في ضرورة تحقيق التقدم على طريق السلام في منطقة الشرق الأوسط ، فجو السلام في المنطقة يعتبر ضرورة أساسية لتحقيق أي نوع من الحوار والتفاعل ، ولا شك أن هذا الحوار والتفاعل سيساهم بعد ذلك في تكريس السلام وترجمته إلى خطوات عملية ومصالح مشتركة تدعم هذه الجهود وتدفعها إلى الأمام[٤] .

---

(١) د . محمد سعد أبو عامود ، " المتوسطية ومكانة مصر الإقليمية " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص٦٣٨ — ٦٣٩ .

(٢) خطاب الرئيس أمام البرلمان الأوروبي ، الأهرام ، ٢١ نوفمبر ١٩٩١ ، وانظر : التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٩١ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٨٢.

(٣) (N P T) هي Non Nuclear Proliferation Treaty وهي معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

(٤) خطاب الرئيس أمام البرلمان الأوروبي، الأهرام، ٢١ نوفمبر ١٩٩١ .

٤- رفع مستوى التعاون الأوروبي المغاربي في إطار صيغة (٥ + ٥) (١)

يذهب بعض المحللين إلى أن العامل الرئيسي الذي دفع مصر للتقدم بالمشروع المتوسطي في هذا التوقيت بالذات، هو الإعلان الوزاري الصادر عن الاجتماع المغاربي - الأوروبي المنعقد في الجزائر في أكتوبر\١٩٩١ ، والذي نص على الدعوة إلى انعقاد مؤتمر قمة لدول صيغة (٥+٥) (٢). وهي الصيغة التي نشأت بموجب اجتماع روما في ١٠ أكتوبر ١٩٩٠ كإطار للتعاون بين خمس دول أوروبية شمالي المتوسط مع خمس دول عربية جنوبي المتوسط.

ولعل الارتباط الوثيق بين توقيت طرح المبادرة المصرية المتوسطية في ٢٠ نوفمبر ١٩٩١ ورفع مستوى التعاون الأوروبي المغاربي في صيغة (٥ + ٥) ، إنما يتضح في أن توقيت طرح تلك المبادرة قد جاء مباشرة بعد - وقبل مرور شهر على- الدعوة إلى انعقاد مؤتمر قمة لدول صيغة (٥ + ٥) في أكتوبر ١٩٩١ ، ومن ثم ، كان هدف مبادرة الرئيس مبارك هو إبطاء سرعة صيغة (٥ + ٥) وإحلالها بتعاون متوسطي شامل تشارك فيه مصر (٣).

ثالثاً : أهداف المبادرة المصرية :

اتسمت السياسة الخارجية المصرية تجاه الدائرة المتوسطية بالطبيعة الهدفية، وفي هذا الإطار جاء طرح المبادرة المصرية بإنشاء المنتدى المتوسطي سعياً لتحقيق مجموعة من الأهداف المصلحية ، وأهمها : -

١- يمكن النظر إلى المبادرة المصرية بإنشاء منتدى البحر المتوسط على أنها محاولة من جانب الدبلوماسية المصرية لإعادة إحياء الدور المتوسطي للسياسة المصرية استفادة من محددات الجغرافيا والتاريخ والثقافة(٤). فانتماء مصر الجغرافي لمنطقة البحر المتوسط وموقعها المتميز بين الدول المشاطئة لهذا البحر ، الذي يمثل أحد الضلوع الأربعة لمصر أو بالأصح الضلع الوحيد الحي الذي يتصل مباشرة بالمعمور المصري(٥). وقد حمل إليها هذا البحر على مر التاريخ تأثيرات حضارية وفكرية وسياسية ، وكان هذا البحر هو منفذ الكثير من هذه التأثيرات إلى مصر على مر العصور سواء الإيجابي منها - من تفاعل حضاري وإنساني -أو السلبي منها من حروب وصراعات(٦). " فتاريخ مصر متأثر بالبحر الأبيض المتوسط على صورة

---

(١) سوف يتم تناول هذا الموضوع باختصار شديد تفادياً للتكرار نظراً لأن الدراسة قد عرضت لهذا الموضوع بشيء من التفصيل في الفصل الثاني من الباب الأول .

(٢) د . محمد السيد سليم ، " السياسة المصرية تجاه التعاون في البحر المتوسط " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٣ — ١٤

(٣) حول تفاصيل هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى ما كتب في الفصل الثاني من الباب الأول في هذه الدراسة .

(٤) د . حمدي عبد الرحمن ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٩٧ .

(٥) د . جمال حمدان ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٤١ .

(٦) السفير رؤوف غنيم ، " البعد المتوسطي في سياسة مصر الخارجية " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص٩٢ — ٩٣ .

دائمة ، وقد لا نحس نحن بهذا التأثير في بعض الأحيان ، وقد يخيل إلينا في أحيان أخرى أن هذا التأثير قد ضعف أو تلاشى والواقع أنه قائم فعال أبداً حتى في الأعصر التي يسكن فيها نشاط مصر البحري"(١) .

ومنطقة البحر المتوسط – وهي منطقة القلب من العالم – شهدت مهبط الديانات السماوية وكانت مهداً لأقدم الحضارات الإنسانية ، قد اتسمت على مر التاريخ – ولازالت – بالحركة الدائبة والديناميكية المستمرة وتلاحق الأحداث ، وبقدر ما شهدت بسبب ذلك من تأثر بالعالم الخارجي ، فقد سادها مناخ ثقافي له طابعه المميز . وقد تفاعل العقل المصري مع ثقافة البحر المتوسط منذ عصوره الأولى ، وتبادل التأثير والتأثر أخذاً وعطاءً مع ثقافات البحر المتوسط على اختلافها(٢) .

وفي هذا السياق ، يمثل السلوك الخارجي المصري بطرح المبادرة المتوسطية ، سلوكاً غائياً ، يبرهن ويدلل على الطبيعة الغرضية لسياسة مصر الخارجية من طرح المبادرة المتوسطية ، والتي تأتي ضمن اعتبارات التوظيف السياسي الخارجي المصري لمحددات الجغرافيا والتاريخ والثقافة .

٢- وعلى الصعيد الأمني الاستراتيجي ، تهدف المبادرة إلى تحقيق الاستقرار في هذه المنطقة الاستراتيجية في ظل الظروف والمستجدات الدولية التي طرأت بعد انتهاء الحرب الباردة ، ومما لا ريب فيه أن هدف تحقيق الأمن والاستقرار والتعاون لابد أن يسري على كافة الدول المشاركة ، وقد يتطلب ذلك وجود آلية ترتكز على العمل التضامني لتحقيق التفاهم والبعد عن المواجهة واستحداث صيغ جديدة من شأنها أن تمكن بلدان المنطقة من القيام بدور فعال في النظام الدولي المرتقب(٣) . فالمبادرة المصرية بإنشاء المنتدى المتوسطية جاءت للاستفادة من التاريخ والمصالح المشتركة التي تمثل الأرض الخصبة التي يمكن للمنطقة أن تستفيد منها في صنع مستقبل مشترك يساهم في توسيع نطاق التفاهم ويستفيد من التقدم المثمر على طريق تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط ووضع الأسس استعداداً لبدء عملية التعاون بين دوله ، فضلاً عن ذلك كله فإن المبادرة المصرية تنطلق من اعتقاد راسخ بأن أمن واستقرار الشرق الأوسط يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأمن واستقرار منطقة البحر المتوسط . ولقد عبر الرئيس مبارك عن صميم هذا المعنى في خطابه أمام البرلمان الأوروبي حيث قال : " أشعر أنه يتعين عليَّ أن أشير إلى أن مفتاح نجاح كل هذه المساعي يتمثل في ضرورة تحقيق تقدم على طريق السلام في الشرق الأوسط ، سلام يقوم على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام وتقرير مصير الشعب الفلسطيني والاعتراف بإسرائيل وأمنها ، وهذا يؤكد مسؤوليتنا المشتركة في ضرورة التعاون من أجل نجاح جهود السلام الحالية " (٤). ويستطرد قائلاً أن المبادرة المصرية تسعى إلى إنشاء منطقة أمن وسلام بين بلدان البحر المتوسط وأوروبا دون الدخول في محاور أو تحالفات سياسية أو

---

(١) د. حسين مؤنس ، مصر ورسالتها ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠ .

(٢) د . طه حسين ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥

(٣) طه المجدوب، " الأمن الأوروبي ـــ المتوسطي من وجهة نظر مصرية " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٠٢ ـــ ١٠٣ .

(٤) نص كلمة الرئيس مبارك في ، جولة الرئيس مبارك الأوروبية (١٨ ـــ ٢٠ نوفمبر ١٩٩١)، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٩ ـــ ٢٠ .

عسكرية فرعية ، عن طريق خلق جو مناسب للتعاون المتوسطي يقوم على تسوية كافة الخلافات في المنطقة وعلى رأسها الصراع العربي - الإسرائيلي الذي يشكل العقبة الكبرى أمام أي تعاون متوسطي ، وأيضاً العمل على إزالة كافة أسلحة الدمار الشامل من دول المنطقة " [(١)]. وفي نفس هذا السياق ، وانطلاقاً من الرؤية المصرية لأهمية الربط بين الأمن الأوروبي والأمن في البحر المتوسط ، شاركت مصر في قمة الأمن والتعاون الأوروبي التي عقدت في بودابست يومي ٥-٦ ديسمبر ١٩٩٤ ، سعياً منها لتأكيد أهمية مراعاة مصالح دول جنوب البحر الأبيض المتوسط أثناء مداولات الدول الأوروبية ، وخلافاتهم حول ما يعنيهم من قضايا وما يضعونه من خطط للمستقبل . وقد أوضح بيان مصر أمام تلك القمة مفهومها للعلاقة العضوية بين السلام في الشرق الأوسط والأمن الأوروبي والتي تقتضي وضع أسس التعاون وتبادل الخبرات في المجالات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية ومنع الأزمات ، وقد اقترحت مصر في هذا الصدد عقد ندوة حول العلاقة بين مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي ومنتدى البحر المتوسط[(٢)]. فالمبادرة المصرية كانت تهدف إلى الوصول من خلال هذا التجمع (المنتدى المتوسطي) إلى نظام مؤسسي من المشاورات السياسية يمكنه أن يدعم من فرص التوصل إلى سلام عادل وشامل ودائم ، وأن يضيف إلى فرص الاستقرار بالمنطقة .

٣- وعلى الصعيد الاقتصادي ، تهدف المبادرة المصرية إلى إيجاد علاقة تعاونية جديدة بين دول البحر المتوسط وهو سعي لا يهدف إلى وجود طرف داعم وطرف يحصل على الدعم (متلقي) ، وإنما قيام علاقة متساوية تبنى على المصالح المشتركة للدول المطلة على البحر المتوسط ، ويقوم الموقف المصري على بلورة هذه العلاقة بشكل متدرج وفقاً للإمكانيات المتاحة واضعاً في الاعتبار أنه ليس هناك هدف من إصدار بيانات واسعة النطاق دون أن تترجم إلى خطوات عملية ، فعلى الرغم من الاعتراف بأن ما حدث من متغيرات دولية بعد انتهاء الحرب الباردة يفتح الباب أمام التعاون في حوض البحر المتوسط ، إلا أنه لا يجب المبالغة فيما قد ترتب على هذه المتغيرات بالنسبة لدول جنوبي البحر المتوسط[(٣)]، ولهذا تسعى المبادرة المصرية إلى تعميق قنوات التعاون بين بلدان حوض البحر المتوسط شرقه وغربه ، شماله وجنوبه ، من خلال إقامة تجمع إقليمي اقتصادي مع الدول الأوروبية ، بوصفها تقدم نموذجاً يحتذي به في خبرة التجمعات الإقليمية الناجحة [(٤)].

---

(١) نص رسالة الرئيس مبارك إلى " ندوة مستقبل منطقة البحر المتوسط بعد عملية السلام" ، الأهرام ، ١٩ فبراير ١٩٩٥ .

(٢) نص بيان السيد عمرو موسى وزير الخارجية أمام مجلس الشورى في ٨ مارس ١٩٩٥ في ، وزارة الخارجية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٦ .

(٣) مذكرة الشعبة البرلمانية المصرية حول "مصر والمتوسطية: مضمون التوجه المصري نحو المتوسط وموقعه بين دوائر السياسة الخارجية المصرية"، مرجع سبق ذكره، ص ٤ .

(٤) د . حمدي عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٩٨ ، وانظر : السفير رؤوف غنيم، "البعد المتوسطي في سياسة مصر الخارجية "، مرجع سبق ذكره، ص ص ٩٣ -٩٤.

وفي هذا الإطار ، يعتبر تدعيم وخدمة اقتصاديات شعوب الدول المطلة على البحر المتوسط واحداً من أهم أهداف المبادرة المصرية ، انطلاقاً من أن تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع معدلاتها في جميع دول المتوسط . وعلى وجه الخصوص دول جنوبي المتوسط . يساعد على تقليل الفجوة الاقتصادية والحضارية ومن ثم الثقافية بين شعوب وبلدان المتوسط، مع ضرورة الأخذ في الاعتبار أن الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي وجهان لعملة واحدة ، وأنه لا يمكن الحديث عن استقرار سياسي في غياب تنمية اقتصادية شاملة ومستمرة لكافة دول المتوسط[(١)].

٤ . وعلى الصعيد الثقافي والاجتماعي ، يسعى الطابع الهدفي للمبادرة المتوسطية المصرية إلى توسيع الإطار الثقافي وإطار الحوار الحضاري، بهدف درء مخاطر التطرف الديني الإسلامي أو المسيحي ، وكذا الحركات اليمينية العنصرية والعرقية[(٢)]. وترى مصر أن الاهتمام بالجوانب السياسية والاقتصادية في التعاون لا يجب أن يكون على حساب الجانب الثقافي ، فمجتمع البحر المتوسط يضم حضارات قديمة وذات تاريخ طويل ، ومن هنا لا يمكن فصل الناحية الثقافية عن النواحي الأخرى . وفي هذا الإطار جاءت المقترحات التي تقدمت بها مصر والخاصة بمستقبل التعاون في المجالات الاقتصادية والثقافية، والتي وافق عليها وزراء خارجية منتدى البحر المتوسط في الاجتماع الأول للمنتدى بالإسكندرية في يوليو ١٩٩٤ [(٣)].

ووفقاً للمنظور المصري ، فإن انتماء مجموعة الدول المشاطئة للبحر المتوسط إلى مجموعات طبيعية متباينة ، وإلى منظمات دولية مختلفة، وتمايزها في المستوى الاقتصادي والثقافي ، وتعدد ما حظيت به من حضارات، لا يجب أن ينظر إليه على أنه بمثابة الحواجز المانعة في سبيل تجميع هذه الدول في إطار يمكن أن يحقق التفاعل والتعاون ، ذلك أن الواقع والتجربة يثبتان أن التباين والاختلاف يمكن أن يكونا من الأساسيات المهمة للتفاعل والتبادل . ولذلك فإن الحوار بين الثقافات والحضارات الذي يمكن أن ينشأ من خلال هذا المنتدى -إذا تم في إطار سليم . لا بد وأن يكون له نتاج من الإثراء الفكري والحضاري يضيف رصيداً جديداً إلى ما تزخر به هذه المنطقة من ثقافات وفكر .

فمجرد التنسيق والتشاور بين الأطراف المتوسطية للتعرف على وجهات نظر كل منهم تجاه القضايا الدولية والإقليمية المهمة ، يعتبر . بلا شك . من الإسهامات الإيجابية التي يمكن أن تنتج في مثل هذا " المنتدى "[(٤)].

ومن كل ما سبق يتضح أن أهداف المبادرة المصرية تتميز بالشمولية الموضوعية إذ أنها ترمي إلى التحرك والتفاعل في كل الاتجاهات وعلى كل المستويات والمحاور ، وبين كل طوائف ومجتمعات دول المنطقة ،

---

(١) أسامة فاروق مخيمر ، التعاون بين دول البحر المتوسط : دراسة للمبادرات والقضايا ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٨ .

(٢) طه المجدوب ، " الأمن الأوروبي ـــ المتوسطي من وجهة نظر مصرية " ، مرجع سبق ذكره ،ص ١٠٢ .

(٣) مذكرة الشعبة البرلمانية المصرية حول " مصر والمتوسطية : مضمون التوجه المصري نحو المتوسط وموقعه بين دوائر السياسة الخارجية المصرية"، مرجع سبق ذكره ،ص ص٤ — ٥ .

(٤) السفير رؤوف غنيم ، " البعد المتوسطي في سياسة مصر الخارجية " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٣ .

وبالإضافة إلى ذلك فإن المبادرة المصرية تهدف إلى الشمولية الإقليمية حيث لا تستثنى أياً من دول المنطقة من المساهمة والمشاركة والاستفادة من هذا الإطار بل إنها تطرح الاستعداد للتوسع في المستقبل لتشمل الدول المجاورة لمنطقة المتوسط .

ولقد جاء أسلوب تنفيذ ومتابعة المبادرة المصرية ـ خلال اجتماعاتها المتعددة ـ انعكاساً للأهداف التي تسعى المبادرة إلى بلوغها.

رابعاً : آليات تنفيذ ومتابعة المبادرة المصرية :

تميز الأسلوب الذي طرحت به المبادرة المصرية ، وكذلك المشاورات المكثفة التي تلت الطرح والتي أدت إلى بلورة الفكرة ، بالمرونة والتأني ، وبحسن الإعداد ، من حيث اقتراحها لأفضل السبل من أجل تحقيقها في الواقع العملي ، الأمر الذي حفز الأطراف على تقبل الفكرة ، ودفع الجميع إلى التفكير في الخطوات العملية الجدية ، والأسلوب الأمثل لتنفيذها[١].

" والواقع أن المشروع الذي قدمه الرئيس مبارك إلى الجمعية البرلمانية الأوروبية ، كان يمكن أن ينتهي إلى ذات المصير الذي انتهي إليه المشروع الذي قدمه (الدكتور عصمت عبد المجيد) وزير خارجية مصر آنذاك إلى مؤتمر بلجراد سنة ١٩٨٧ . ولكن الجديد هذه المرة أن المشروع المصري ، قد أعقبه مجموعة من الأنشطة الحكومية وغير الحكومية التي تصب في محاولة *تسويق* مشروع المنتدى في الدول المتوسطية ، مما يعنى أن مصر لا تقدم مجرد اقتراح ، ولكنه مشروع ينبئ بحدوث تحول في السياسة الخارجية المصرية نحو إضافة بعد جديد ومجال جديد للعمل الخارجي لمصر" [٢].

فلقد جاء طرح المبادرة المصرية لإنشاء منتدى البحر المتوسط في ٢٠ نوفمبر ١٩٩١ ، ثم جاء عقد اجتماع الإسكندرية كأول اجتماع رسمي للمنتدى على المستوى الوزاري في يوليو ١٩٩٤ ، أي أن طرح تفاصيل وتصورات المبادرة ، والمناقشات وتبادل الآراء مع الدول المشاركة في " منتدى البحر المتوسط " ثم إخراج المبادرة إلى حيز الواقع العملي – بناء على الاقتناع بجدواها – كل ذلك تطلب عامين ونصف العام تقريباً من الجهد والعمل المتواصل ، وكان للدبلوماسية المصرية – باعتبارها صاحبة المبادرة والمحرك الدافع لها– النصيب الأكبر من العمل والجزء الأعظم من الجهد ، من أجل بلورة فكرة المبادرة المتوسطية ، وتحويلها إلى واقع عملي[٣]

(١) د . حمدي عبد الرحمن ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٩٩ .

(٢) د . محمد السيد سليم ، " السياسة المصرية تجاه التعاون في البحر المتوسط " ، مرجع سبق ذكره ،ص ١٢ .

(٣) أسامة فاروق مخيمر ، التعاون المتوسطي : المبادرات ــ القضايا ــ المستقبل ، مرجع سبق ذكره ،ص ١٧٨.

فلقد تبع هذه المبادرة المصرية جهد دؤوب ، وسعي حثيث ، وتحرك نشط من جانب الدبلوماسية المصرية للترويج لهذا المشروع ، ويتضح ذلك من مجمل الأنشطة والفعاليات الحكومية وغير الحكومية التي تبنتها مصر لتحقيق هذا الهدف ، ومن ذلك على سبيل المثال بالنسبة للأنشطة الحكومية [١] :

- شارك وفد حكومي مصري في مؤتمر " أولويات التعاون الأوروبي- المتوسطي ، الذي انعقد في قبرص في نوفمبر ١٩٩٢ .

- في يونيو ١٩٩٢ ، شارك وفد برلماني مصر في " المؤتمر البرلماني للأمن والتنمية في البحر المتوسط " ، الذي انعقد في مالاجا بأسبانيا .

- استضافت مصر المؤتمر الوزاري لمجموعة دول النواة لمنتدى البحر المتوسط في الإسكندرية في يوليو١٩٩٤.

- أسهمت مصر في تأسيس وعضوية معظم المؤسسات المتوسطية مثل منظمة البحر المتوسط للمشروعات الحرفية والمتوسطية والصغيرة ، واتحاد صحافيي البحر المتوسط .

- شاركت مصر في قمة الأمن والتعاون الأوروبي التي عقدت في بودابست في ديسمبر ١٩٩٤ [٢].

أما بالنسبة للأنشطة غير الحكومية فمن بينها مشاركة " اللجنة المصرية للتضامن " في مؤتمر " التضامن والتعاون في منظمة البحر المتوسط خلال التسعينيات ، الذي عقد في أثينا في فبراير ١٩٩٢ ، وقد عقدت الدورة الثانية من هذا المؤتمر في القاهرة في مارس ١٩٩٣ ، كذلك شاركت " اللجنة المصرية للتضامن " في مداولات " الندوة الدولية حول مستقبل البحر المتوسط " التي عقدت في تونس عام ١٩٩٢ [٣].

وفي هذا الإطار ، دار مشاورات عديدة بين مصر من جانب وكل من أسبانيا وفرنسا والعديد من الدول المتوسطية المهتمة بالمنتدى ، ونتج عن هذه المشاورات أن عقد في القاهرة اجتماع على مستوى كبار المسؤولين للدول الست المعينة بوضع أسس تنفيذ المبادرة المصرية وهي : فرنسا ، إيطاليا ، أسبانيا ، البرتغال ، مصر ، تونس . وذلك على مدار يومي ١٦ - ١٧ نوفمبر ١٩٩٣ . حيث تم الاتفاق على المنهج الذي سارت عليه المبادرة المصرية ، وهو منهج *التدرج* بمعنى أن عضوية " منتدى البحر المتوسط " يجب أن يتسع تدريجياً ، كما أن رؤوس الموضوعات التي تبحث يجب أن تتسع تدريجياً أيضاً ، كما يتبع الأسلوب نفسه في تنفيذ المبادرة[٤].

---

(١) د . محمد السيد سليم ، " السياسة المتوسطية تجاه التعاون في البحر المتوسط " ، مرجع سبق ذكره ،ص ٢٦ .

(٢) ارجع في ذلك إلى بيان السيد عمرو موسى وزير الخارجية أمام مجلس الشورى في ٨ مارس ١٩٩٥ في وزارة الخارجية ، مرجع سبق ذكره، ص٣٦.

(٣) محمد السيد سليم ، " السياسة المصرية تجاه التعاون في البحر المتوسط " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٥ ــ ٢٦.

(٤) أحمد نافع ، " منهج التدرج في بناء تجمع البحر المتوسط " ، الأهرام ، ٢٤ نوفمبر ١٩٩٣ .

وقد توصلت تلك المشاورات في النهاية إلى الاتفاق على عقد اجتماع بين وزراء خارجية مجموعة محدودة من دول المنطقة ، تمثل أجزاءها الجغرافية المختلفة ، وذلك للاتفاق على وضع الأسس واللبنات الأولى في سبيل إنشاء هذا التجمع .

وبالفعل عقد في الإسكندرية في يومي ٣ ، ٤ يوليو ١٩٩٤ اجتماعاً وزارياً ضم وزراء خارجية عشر دول متوسطية هي مصر وتونس والجزائر والمغرب وفرنسا وإيطاليا وأسبانيا والبرتغال واليونان وتركيا . وهي الدول التي أطلق عليها اسم مجموعة " دول النواة " لمنتدى البحر المتوسط ، ويعد هذا الاجتماع هو المؤتمر التأسيسي الأول لمنتدى البحر المتوسط ، وقد رأسه وزير خارجية مصر السيد عمرو موسى) (١).

وفي هذا السياق ، يقول (عمرو موسى) : " منذ تاريخ طرح المبادرة المصرية لإنشاء المنتدى المتوسطي أمام البرلمان الأوروبي في نوفمبر ١٩٩١ ، سعت الدبلوماسية المصرية من خلال تحركها النشط تجاه الدول المتوسطية إلى بلورة تلك المبادرة والعمل على إدخالها حيز التنفيذ . وقد أفضى هذا التحرك إلى عقد الاجتماع الوزاري الأول لمجموعة " النواة " لدول البحر المتوسط في الإسكندرية في شهر يوليو ١٩٩٤ ، *وبعد انعقاد هذا الاجتماع والنتائج التي تمخضت عنه بمثابة الخطوة التنفيذية الأولى لمبادرة السيد الرئيس* حيث اتفق خلاله على الإطار المؤسسي لتجمع البحر المتوسط وأسلوب التحرك في الفترة القادمة لبدء النشاط العملي له في المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية " (٢).

ويعد انعقاد " اجتماع الإسكندرية " لمنتدى البحر المتوسط ، بمثابة حجر الأساس في عملية تنفيذ ومتابعة المبادرة المصرية ، وبالفعل لم يكن هذا الاجتماع إلا الحلقة الأولى في سلسلة اجتماعات "منتدى البحر المتوسط " حيث تتابعت بعد هذا الاجتماع ، عدد من الاجتماعات الوزارية لمنتدى البحر المتوسط وبشكل دوري منظم . كل عام . يضفي عليها طابعاً مؤسسياً يزداد رسوخاً بتوالي الاجتماعات الدورية .

فقد عقدت خمسة اجتماعات على مستوى وزراء خارجية الدول المتوسطية المعنية في إطار عملية تنفيذ المبادرة المصرية للمنتدى المتوسطي ، جاء الاجتماع الأول في الإسكندرية (مصر) عام ١٩٩٤،وجاء الاجتماع الثاني في مدينة سانت مكسيم (فرنسا) عام ١٩٩٥ ، وجاء الاجتماع الثالث في رافنيللو (إيطاليا) عام ١٩٩٦ ، وعقد الاجتماع الرابع في الجزائر ، عام ١٩٩٧ ، وأخيراً عقد الاجتماع الخامس في بالمادي مايوركا (أسبانيا) عام ١٩٩٨ . فضلاً عن أن هذه الاجتماعات الخمسة قد تخللها اجتماع استثنائي لوزراء خارجية بلدان المنتدى المتوسطي في طبرقه (تونس) عام ١٩٩٥ .

---

(١) د . وليد محمود عبد الناصر ، " التعاون المتوسطي بين مطرقة الهجرة وسندان التطرف " ، السياسة الدولية، العدد ١٢٤ ، إبريل ١٩٩٦ ، ص ١١٦.

(٢) نص بيان السيد عمرو موسى وزير الخارجية أمام مجلس الشورى في ٨ مارس ١٩٩٥ في ، وزارة الخارجية ، موجع سبق ذكره ، ص ٣٦ وانظر:

Statement by H.E. Amre Moussa Minister of Foreign Affairs of Egypt, before the Shura Council, Cairo, 8 March, 1995, in : Ministry of Foreign Affairs, OP. Cit. P. 24.

وفيما يلي يتم التعرض إلى هذه الاجتماعات (بشكل موجز) وما دار بها من مناقشات وما تمخضت عنه من نتائج ، انطلاقاً من *أن هذه الاجتماعات تمثل في مجموعها عملية التنفيذ والمتابعة الفعلية للمبادرة المصرية* .

١- الاجتماع الوزاري الأول لدول مجموعة النواة لمنتدى البحر المتوسط (الإسكندرية ٣ -٤ يوليو ١٩٩٤):

وهو الاجتماع الأول لمنتدى البحر المتوسط على مستوى وزراء الخارجية ، وعقد بالإسكندرية يومي ٣ - ٤ يوليو ١٩٩٤ وذلك برئاسة السيد (عمرو موسى) وزير خارجية مصر وبمشاركة كل من السادة وزراء خارجية كل من فرنسا وإيطاليا وأسبانيا والبرتغال واليونان وتركيا وتونس والمغرب والجزائر ، وتشكل هذه الدول التسع مضافاً إليها صاحبة المبادرة ، ما سمي "بمجموعة النواة " . وتأتي أهمية اجتماع الإسكندرية من عدة اعتبارات من أبرزها[١]:

- ❖ أنه بمثابة أول اجتماع يعقد على المستوى الوزاري بهدف التوصل إلى اتفاق حول وضع إطار جماعي للتعاون الشامل في منطقة المتوسط ، ومن ثم فهو يمثل البداية الحقيقية لنجاح فكرة منتدى البحر المتوسط، حيث لم يتركز الجدل حول جدوى الفكرة في حد ذاتها ، وإنما تعداها ليشمل مناقشة الإطار الجماعي الأمثل لتحقيق التعاون بين الدول المتوسطية .
- ❖ ساعد انعقاد الإجتماع في مصر في ظل الرئاسة المصرية المتفهمة لأبعاد ومرامي فكرة المنتدى كما عبر عنها الرئيس مبارك أمام البرلمان الأوروبي على توجيه دفة الحوار داخل الاجتماع إلى الاتجاه الصحيح بالتركيز على النواحي العلمية الموضوعية ، وعلى مناقشة الجوانب التنفيذية التي تضمن إعطاء قوة الدفع اللازمة في هذه المرحلة الدقيقة من إنشاء هذا التجمع الإقليمي .
- ❖ على الرغم من أن اجتماع الإسكندرية قد اقتصر على مجموعة محدودة من الدول ، وهي " دول النواة " العشر فقط ، إلا أنه تم الاتفاق على ضرورة توسيع هذا الإطار في المستقبل القريب ، ليشمل كافة دول المنطقة ، كذلك فقد وضح من ردود فعل الدول المتوسطية الأخرى التي لم تشارك في مجموعة النواة ، مدى اهتمامها بأعمال المنتدى ، ورغبتها في الانضمام إليه في القريب .

ومن الجدير بالذكر أن الوفد المصري قدم خلال اجتماع الإسكندرية خمس أوراق (مذكرات) تتعلق "بالتعاون الإقليمي في مجال النقل والمواصلات في منطقة البحر المتوسط " ، و " التعاون الإقليمي في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية " ، و " التعاون الإقليمي في منطقة البحر المتوسط في مجال الطاقة "، و " مبادرة جماعية في مجال البيئة في منطقة البحر المتوسط " . وقد عبرت أوراق العمل التي قدمها وفد وزارة الخارجية المصرية إلى المؤتمر الوزاري لمجموعة النواة لدول المنتدى المتوسطي عن اتجاهات تعظيم

(١) د . مجدي سو يلم راضي ، " اجتماع الإسكندرية : الخطوة الأولى نحو تحقيق المبادرة المصرية " ، السياسة الدولية ، العدد ١١٨ ، أكتوبر ١٩٩٤ ، ص ص ٩٦ ـــ ٩٧ .

الاهتمام المصري بالأبعاد الاقتصادية والتنموية والعلمية والتكنولوجية للمنتدى المتوسطي . وفيما يلي عرض لأهم ما تضمنته الأوراق المقدمة من مصر .

أ) التعاون الإقليمي في مجال النقل والاتصالات في منطقة البحر المتوسط:

ففي مجال النقل والمواصلات ، أشارت المذكرة المصرية إلى أهمية النقل والمواصلات باعتباره من الهياكل الأساسية اللازمة لتنمية أي شكل من أشكال التعاون ، خاصة وأن العالم يشهد ثورة تكنولوجية ، ولا سيما في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية ، مما يتطلب نهجاً مختلفاً لمواجهة متطلبات التعاون الإقليمي في هذا القطاع ، ومن هنا فإنه من المهم بمكان الحرص على تكثيف وسائل النقل والاتصالات في منطقة البحر المتوسط والتي تعد بمثابة القلب للعالم . وفي هذا الإطار ، أشارت الورقة المصرية إلى ستة دروب يمكن إنتاجها من أجل تعزيز هذا التعاون تحت مظلة منتدى منطقة البحر المتوسط ، ومن بينها ما يلي :

١ . تعزيز شبكة خطوط النقل البحري التي تربط ما بين موانيء البحر المتوسط سواء لنقل الركاب أو البضائع ،

٢ . تنظيم برامج تدريب وحلقات تدارس عملية ، بغية تيسير تبادل المعلومات والخبرات بشأن إحداث التطورات في هذا المجال وتطبيقاتها ،

٣ . التعاون في ميدان صناعة بناء السفن ، بما يواكب إحداث التطورات التكنولوجية ،

٤ . دراسة جدوى إنشاء مركز إقليمي للهندسة البحرية ،

٥ . رفع مستوى المواءمة والتنسيق في مضمار تشريعات النقل وبخاصة التشريعات المتصلة بالدخول والخروج ، والقواعد التعريفية الجمركية ، وتعريفات النقل البحري وما إلى ذلك ،

٦ . تعزيز التعاون في ميدان الخدمات البحرية (١).

ب) التعاون الإقليمي في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية :

وفي مجال العلم والتكنولوجيا ، ركزت المذكرة المصرية على أن الهدف من هذه المبادرة هو تعميق التعاون في مجال العلم والتكنولوجيا على نحو غير تقليدي يتوخى إقامة مناطق "تكافل" و " منفعة متبادلة " جديدة للشريكين الأساسيين أي للدول الشمالية والدول الجنوبية المطلة على المتوسط . الأمر الذي يتطلب ضرورة استحداث آليات للنهوض بالتعاون فيما بين الجامعات المعنية بالمجالات التكنولوجية ، ويمكن في هذا السياق الاستعانة بطرق التدريس من بعد باستخدام الوسائل الحديثة خاصة الأقمار الصناعية . كما أشارت الورقة المصرية إلى ضرورة الاهتمام بتنمية الموارد البشرية ، من خلال زيادة الاهتمام بتشجيع التكنولوجيا في السياسات الإعلامية ، وأيضاً عن طريق برامج التدريب التي يمكن لدول الاتحاد الأوروبي الأعضاء في منتدى البحر المتوسط أن تضطلع بدور همزة الوصل في هذا المضمار . وثمة ميادين عديدة للتكنولوجيات الحديثة يتوجب طرقها في إطار المبادرة ، من بينها : تكنولوجيا المعلومات ، والاتصالات السلكية واللاسلكية

---

(١) وزارة الخارجية المصرية، "التعاون الإقليمي في مجال النقل والاتصالات في منطقة البحر المتوسط"، ورقة مقدمة من مصر، الاجتماع الوزاري لدول مجموعة النواة لمنتدى البحر المتوسط ، الإسكندرية ، ٣ ــ ٤ يوليو ١٩٩٤ ، ص ص ١ ــ ٢ .

والإلكترونيات وشبكة المواصلات ، وهي ميادين ذات أهمية خاصة ، وهناك أيضاً التكنولوجيا الحيوية في تطبيقاتها الزراعية والبشرية والتي تكتسب أهمية بالغة وتتيح مجالات عديدة يمكن للدول النامية استثمارها ، ولذا ينبغي أن يعالج هذا الجانب من خلال نهج مختلف إذ أنه يعتمد أساساً ، على تنمية للموارد البشرية ذات طابع خاص[(١)].

هـ) نحو مبادرة جماعية في مجال البيئة في البحر المتوسط:

أما في مجال البيئة ، فقد ألقت المذكرة المصرية الضوء على أهم المشكلات البيئية السائدة في منطقة البحر المتوسط والمتمثلة في زيادة النمو السكاني ، وتدهور التربة ، والتصحر ، والإفراط في استخدام الموارد المائية ، واتساع نطاق التلوث في الهواء واليابسة والماء . وتشير الورقة المصرية إلى أن تفاقم درجة التدهور البيئي في حوض البحر المتوسط، يتطلب وضع خريطة بيئية إقليمية تتصف بالدقة والشمول، بغية توفير القاعدة العملية اللازمة لإعداد المنهج الملائم لحل هذه المشكلة. وينبغي لأي عمل جماعي على المستوى الإقليمي في منطقة البحر المتوسط أن يتوخى تحقيق عدد من الأهداف منها:

١ ـ وضع خريطة بيئية لمنطقة البحر المتوسط تتسم بالدقة والشمول وتستند إلى بيانات علمية وتشمل كافة صور التلوث ومستوياتها .

٢ ـ مراجعة الدراسات وخطط العمل والأنشطة الموجودة في ضوء الجهود الجارية لإعداد " جدول أعمال القرن الواحد والعشرين الخاص بمنطقة المتوسط " والذي يعد في الوقت الحالي في ضوء نتائج قمة الأرض ، وتحديد حالة تنفيذ المشاريع والبرامج التي بدأت في المنطقة .

٣ ـ إقامة روابط بين مراكز البحث والتطوير الوطنية وتحت الإقليمية والإقليمية العاملة في مجال البيئة ، لتحقيق تنسيق أفضل لأنشطتها على الصعيد الإقليمي .

٤ ـ في إطار تنسيق الأنشطة الإقليمية يجب تحقيق التجانس في المنطقة ، وتجنب التكرار وكفالة كفاءة التنفيذ .

وتقترح الورقة المصرية في هذا الصدد إنشاء فريق عمل متعدد الاختصاصات من أجل تحديد نطاق واختصاصات وشكل هذا الصدد العمل الجماعي في مجال حماية البيئة في المنطقة على أساس عملي[(٢)].

د) التعاون الإقليمي في البحر المتوسط في مجال الطاقة

أما في مجال الطاقة، فقد حددت المذكرة المصرية مجموعة من الأهداف ينبغي على المنتدى المتوسطي أن يعمل لتحقيقها، وتتمثل في ترشيد مصادر الطاقة المستنزفة مع أهمية التعاون في مجالات الأبحاث

---

(١) وزارة الخارجية المصرية، "التعاون الإقليمي في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية"، ورقة مقدمة من مصر، الاجتماع الوزاري لدول مجموعة النواة لمنتدى البحر المتوسط، الإسكندرية، ٣ ـ ٤ يوليو ١٩٩٤، ص ص ١ ـ ٣ .

(٢) وزارة الخارجية المصرية، "نحو مبادرة جماعية في مجال البيئة في منطقة البحر المتوسط"، ورقة مقدمة من مصر، الاجتماع الوزاري لدول مجموعة النواة لمنتدى البحر المتوسط، الإسكندرية، ٣ ـ ٤ يوليو ١٩٩٤، ص ص١ ـ ٣ .

وكشف مصادر جديدة للطاقة ، انطلاقاً من أن الطاقة تعد هي الأساس القوي في هيكل أية استراتيجية للتنمية(١).

هـ) التعاون السياسي فيما بين دول منطقة البحر المتوسط

أشارت المذكرة المصرية بخصوص التعاون السياسي إلى ضرورة تحقيق التعاون في المجال السياسي بين المنطقة ، وإقامة ما يمكن أن يسمى " التعاون السياسي بين دول منطقة البحر المتوسط ، (MPC)(٢) تتمثل مهمته في إقرار الحوار والتشاور والاتصالات المتعددة الأطراف في المنطقة ، وتعزيز الحوار السياسي ، ومعالجة الجوانب العسكرية مستقبلاً . وفي هذا السياق ، فإنه يمكن النظر في إقامة " نظام للمشاورات الدورية في إطار منتدى منطقة المتوسط " . ويتعين أن ينبثق هذا النظام عن الاجتماعات الدورية لوزراء خارجية الدول الأعضاء في المنتدى ، ويمكن أن يأخذ شكل الاجتماعات الدورية على مستوى كبار موظفي الوزارات الخارجية من أجل التشاور في القضايا الخاصة التي تعني المنطقة . وهناك أيضاً الاجتماعات الدورية التي يعقدها برلمانيو دول منطقة البحر المتوسط والتي تعد أيضاً مستوى آخر للتعاون السياسي ، وهذه الاجتماعات يمكن تنسيقها في إطار المنتدى وبالاستعانة بذلك النظام التشاوري المقترح(٣).

وطبقاً للدبلوماسية المصرية، فإن مجرد النجاح في عقد اجتماع الإسكندرية يعد دليلاً على أن فكرة إنشاء المنتدى قد تعدت مرحلة النظرية إلى مرحلة التطبيق. وقد طرحت مصر على الاجتماع تصوراً محدداً للخطوات التي يمكن اتباعها في المرحلة المقبلة ، التي ستكون بمثابة مرحلة بدء التنفيذ العملي ، حيث لاقى هذا الطرح قبولاً وموافقة عامة لما اتسم به من الوضوح والواقعية وسهولة التحقيق . ولعله من الأهمية بمكان التنويه إلى أنه قد ترتب على مؤتمر الإسكندرية عدد من النتائج الإيجابية المرتبطة بالتصور المصري للمشروع المتوسطي ، لعل أهمها(٤):

- ❖ التوكيد على أهمية وضرورة إقامة منتدى البحر المتوسط لأن مثل هذا التجمع يساعد على بداية واستمرار الحوار والتعاون على مستوى منطقة المتوسط بهدف تحقيق الأمن والاستقرار وإرساء السلام ودفع معدلات التنمية لمختلف الشعوب المتوسطية .
- ❖ الاتفاق على أن آلية تحقيق ذلك الحوار تكون عبر المشاورات واللقاءات والاجتماعات ، على المستويين الرسمي ، من خلال آلية اجتماعات وزارية تعقد بصفة دورية ، فضلاً عن اجتماعات برلمانيي دول البحر

---

(١) وزارة الخارجية المصرية،"التعاون الإقليمي في منطقة البحر المتوسط في مجال الطاقة" ، ورقة مقدمة من مصر ، الاجتماع الوزاري لدول مجموعة النواة لمنتدى البحر المتوسط ، الإسكندرية ، ٣ ـــ ٤ يوليو ١٩٩٤ ، ص ص ١ ـــ٢.

(٢) (MPC) : Mediterranean Political cooperation" وتعني التعاون السياسي بين دول منطقة البحر المتوسط".

(٣) وزارة الخارجية المصرية، "عرض تطويري للمبادرة الخاصة بالتعاون السياسي فيما بين دول منطقة البحر المتوسط"، ورقة مقدمة من مصر، الاجتماع الوزاري لدول مجموعة النواة لمنتدى البحر المتوسط، الإسكندرية، ٣ ـــ ٤ يوليو ١٩٩٤، ص ص ١ ـــ ٢

(٤) د . مجدي سويلم راضي، "اجتماع الإسكندرية : الخطوة الأولى نحو تحقيق المبادرة المصرية"، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٧ .

المتوسط، وعلى المستوى غير الرسمي أيضاً ، من خلال اجتماعات ولقاءات مجموعات العمل على مستوى الخبراء في المجالات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، بهدف مناقشة كافة الجوانب المتعلقة بالحوار والتعاون في منطقة المتوسط .

- الاتفاق على دعوة دول متوسطية أخرى للانضمام إلى المنتدى المتوسطي وذلك حتى يمكن الوصول إلى مفهوم التعاون الإقليمي بمعناه الشامل واتفاقاً مع تلك النتيجة فقد دعيت مالطا للمشاركة في المنتدى ، حيث تم توسيع " مجموعة النواة " لتصبح أحد عشر عضواً .
- وكان من بين النتائج الإيجابية التي تم التوصل إليها في اجتماع الإسكندرية الاتفاق على عقد اجتماع وزاري في بداية العام التالي (١٩٩٥) في فرنسا ، وبذلك يكون المنتدى قد دخل في سلسلة من التفعيل والدفع الذاتي سنوياً .

٢- الاجتماع الوزاري الثاني لمنتدى البحر المتوسط (سانت مكسيم ٨-٩ أبريل ١٩٩٥) :

جاء الاجتماع الثاني لمنتدى التعاون لدول البحر المتوسط على مستوى وزراء الخارجية في مدينة (سانت – مكسيم) ، جنوبي فرنسا ، حيث احتضنت (سانت مكسيم) يومي ٨ ، ٩ أبريل ١٩٩٥ اللقاء الوزاري الثاني للمنتدى المتوسطي ، الذي ضم وزراء خارجية " دول النواة " العشر إضافة إلى مالطا . وقد أعاد الوزراء – بناءً على الاجتماع الأول المنعقد بالإسكندرية في ٣-٤ يوليو ١٩٩٧ – تأكيدهم على كون المنتدى يمثل " إطاراً غير رسمي لتحاور دول المتوسط حول مواضيع ذات اهتمام مشترك " . وقد تطرقت أعمال مؤتمر سانت مكسيم للمسائل السياسية والاقتصادية والثقافية .

ففي ***المجال السياسي*** ، اتفق الوزراء على أهمية مواصلة الحوار ودعمه على مستوى سياسي من خلال لقاءات منتظمة لكبار الموظفين ، وأكدت جميع الوفود المشاركة عزمها على بناء المجتمع الديمقراطي التعددي في كنف احترام الهويات الوطنية ، والتأكيد على الالتزام بالديمقراطية والرغبة في بناء دولة القانون ، والاحتكام إلى الانتخابات الحرة النزيه ، واستقلال القضاء ، وتوازن السلطات ، واحترام حقوق الإنسان من خلال إيمان مشترك بأن التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية هي المتطلب السابق للديمقراطية . كما أكد المشاركون على التزامهم بإقرار السلام واحترام القانون الدولي . وعبروا أيضاً عن تضامنهم في مكافحة الإرهاب بكل أشكاله طبق قرارات الأمم المتحدة فضلاً عن عزمهم على ضمان أمن واستقرار دول المجال الأوروبي – المتوسطي .

وفي ***المجال الثقافي*** ، – الذي يعتبره المنتدى محوراً أساسياً – تركزت المناقشات خلال الاجتماع على ضرورة تحسين رؤية الشعوب المتوسطية لبعضها البعض ، وتوطيد ثقافة متوسطية مشتركة تتكامل فيها عناصر التراث والرصيد الحضاري فضلاً عن الحداثة . وقد وافق الوزراء على قائمة مشاريع (أرخميدس) التي عرضها فريق العمل الثقافي ، مضيفين إليها المشروع المصري وهو ترجمة ألف مرجع حول الثقافة المتوسطية . وتستهدف هذه المشاريع تنمية الحوار بين الثقافات وصون التراث الثقافي المتوسطي، وحفز العلاقات بين المجتمعات المدنية، وإبراز البعد المتوسطي في التأهيل الجامعي، وتنظيم نشاطات مشتركة من خلال أعمال ملموسة وفق طرق مرنة، كما شدد الوزراء على الأهمية الكبرى لدور تنظيمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والجمعيات

الأهلية والجامعات في المساهمة في أنشطة المنتدى . وفي سياق الرأي العام والإعلام ، طرح الاجتماع أفكاراً حول إمكانيات الاشتراك في إنتاج برامج تلفازية وتدعيم التعاون بين مهنيي السمعيات والبصريات المتوسطيين .

أما في ***المجال الاقتصادي*** ، فقد أكد الوزراء على عدد من التوجهات منها – على سبيل المثال – الحد من التفاوت في التنمية الاقتصادية ، وحفز سيروره التكامل الإقليمي ، وتشجيع التقدم نحو التبادل الحر بعقلية المشاركة والتضامن دون إغفال البعد الإنساني والاجتماعي للتنمية ، ومحورية دور القطاع الخاص . وفي هذا الإطار ، لقيت الاقتراحات الثلاثة المقدمة من كل من مصر والبرتغال وإيطاليا ، والخاصة (بالتعاون العلمي والتقني في حوض البحر المتوسط) ، و (تكثيف التعاون بين القطاعات الخاصة وتدفق الاستثمارات) ، و (تنظيم ندوة حول التدريب المهني) على التوالي ، ترحيباً واسعاً من جانب أعضاء الاجتماع . وأخيراً ، عهد الاجتماع إلى فريق العمل الاقتصادي والاجتماعي بدراسة عدة مواضيع من قبيل السياحة ، حماية البيئة ، الطاقة ، وتدعيم الأمن الغذائي[١] .

٣- الاجتماع الاستثنائي لوزراء خارجية بلدان المنتدى المتوسطي (طبرقه ٢٨-٢٩ يوليو ١٩٩٥):

انعقدت بمدينة طبرقه بتونس يومي ٢٨،٢٩ يوليو ١٩٩٥ دورة استثنائية للمنتدى المتوسطي بمشاركة وزراء خارجية " دول النواة " ، واتفق الوزراء على أن تتمحور أعمالهم حول نقطتين أساسيتين هما :

١- تبادل وجهات النظر بشأن الندوة الأوروبية – المتوسطية ببرشلونة .

٢- تبادل وجهات النظر حول الوضع في يوغسلافيا (السابقة) .

وحول الموضوع الأول، أجمع الوزراء أهمية المبادرة المتعلقة بعقد الندوة الأوروبية – المتوسطية ، نظراً لأنها تعد سابقة مهمة وحدثاً بارزاً، وفرصة تاريخية لتشييد فضاء أوروبي – متوسطي يرتكز على الأمن والاستقرار والتعاون ، وإشاعة الثقة وقيم التعايش والتفاهم بين شعوب المتوسط . وفي هذا الإطار تطرق الوزراء إلى المواضيع التالية[٢]:

أ) التعاون الثقافي والبشري

وقد حظي هذا الجانب باهتمام خاص من لدن الوزراء الذين أبرزوا أن حوار الثقافات والحضارات يمثل عنصراً أساسياً للتقريب بين الشعوب وتطوير العقليات . وأوصوا بتوظيف الإمكانيات التي تتيحها التكنولوجيا لدعم هذا المجال ، معتبرين أن لوسائل الإعلام دوراً رئيسياً في جعل الثقافة أداة إثراء متبادل وإن تعددت خصوصياتها .

---

(١) وزارة الخارجية المصرية ، (تقرير عن) : " الاستنتاجات الشفوية التي أسفر عنها اللقاء الوزاري الثاني للمنتدى المتوسطي " ، سانت – مكسيم، ٨ – ٩ إبريل ١٩٩٥ ، ص ص ١ – ٢

(٢) وزارة الخارجية المصرية ، (تقرير عن) : " الاستنتاجات الشفوية للاجتماع الاستثنائي لوزراء خارجية بلدان المنتدى المتوسطي"، طبرقة، ٢٨-٢٩ يوليو ١٩٩٥، ص ص ١-٣.

ب- التعاون السياسي

وفي هذا المجال ، أعرب الوزراء عن عزمهم المشترك لدعم العمل السياسي ، وتأكيدهم على ضرورة تضافر الجهود للتصدي لجميع أشكال عدم التسامح والعنف ، والإرهاب . وفي هذا الصدد ، نددوا بالأعمال الإرهابية التي تستهدف الأبرياء بصورة عامة، وخاصة محاولة الاغتيال التي تعرض لها رئيس الدولة المصرية . واتفقوا على ضرورة توفير أسباب السلم والأمن والاستقرار بالمتوسط وتدعيم عوامل الثقة وعلاقات حسن الجوار والتحكم في التسلح وأسلحة الدمار الشامل ، ووضع القرارات المتعلقة بها حيز التنفيذ .

ج- التعاون الاقتصادي

وقد برز اهتمام الوزراء بهذا المجال من خلال مناداتهم بضرورة إرساء أسس متينة للتعاون الاقتصادي بين دول المتوسط ، يقوم على استراتيجية جديدة ترمي إلى وضع نمط جديد للتعاون غايته تحقيق التنمية والرقي وتمتين التعاون في المنطقة . كما أهتم الوزراء ببحث الوسائل الكفيلة بتحسين وتنمية التعاون العلمي والتكنولوجي وضرورة تنشيط القطاع الخاص.

د- التعاون المالي

أشار الوزراء إلى ضرورة إقرار مقاييس تضمن التوظيف الأفضل للموارد المالية المرصودة لفائدة البلدان المتوسطية .

هـ- آلية متابعة لندوة برشلونة

أجمع الوزراء على اعتبار الندوة الأوروبية – المتوسطية ببرشلونة نقطة انطلاق لمسار جديد من أجل مشاركة شاملة ، وأوصوا بأن تبحث ندوة برشلونة إمكانية وضع آلية متابعة وتنسيق تجمع بين المرونة والجدوى.

وحول الوضع في يوغسلافيا (السابقة) أكد الاجتماع عزمه المشترك على وقف اعتداءات صرب البوسنة والسعي إلى ترجيح الحل التفاوضي السلمي لهذا الصراع .

٤- الاجتماع الوزاري الثالث لمنتدى البحر المتوسط (رافنيللو ٩-١٠ مايو ١٩٩٦):

يعد اجتماع رافنيللو هو الاجتماع الاعتيادي الوزاري الثالث لمنتدى البحر المتوسط وعقد يومي ٩ ، ١٠ مايو ١٩٩٦ بحضور وزراء خارجية " دول النواة " بالإضافة إلى مالطا . وأكد الوزراء على أن الاجتماع يأتي اتساقاً مع الاجتماعات السابقة من حيث كونه يمثل إطاراً غير رسمي للحوار بين البلدان المطلة على البحر المتوسط حول المسائل ذات الاهتمام المشترك . وقد تناول اجتماع رافنيللو أربعة مواضيع هي :

١- مجالات التعاون : السياسية ، الثقافية ، الاقتصادية .
٢- توسيع المنتدى .
٣- تطوير جديد في هيكل منتدى البحر المتوسط .
٤- عقد الاجتماع الاعتيادي القادم .

أ) مجالات التعاون : السياسية ، الثقافية ، الاقتصادية

ففي مجال *التعاون السياسي* ، أشار الوزراء إلى مؤتمر برشلونة (٢٧-٢٨ نوفمبر ١٩٩٥) كنقطة انطلاق للتعاون بين دول المتوسط في كافة المجالات مؤكدين على أن الاستقرار في البحر المتوسط يعتمد على تطبيق

الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ، كما أكد الوزراء على ضرورة مواصلة الجهود من أجل إتمام التسوية السلمية في الشرق الأوسط من أجل خلق منطقة أمن واستقرار في المنطقة .

وفي مجال *التعاون الثقافي* ، فقد اتفق الوزراء على الحاجة إلى ضرورة إحياء الصلات الثقافية بين المتوسط والعمل على توثيقها لأنها السبيل إلى توثيق العلاقات السياسية بينالدول . والحث على زيادة تبادل المعاملات العلمية والتكنولوجية والإنسانية ، فضلاً عن أهمية دور المسرح والموسيقي ، السينما ، المعارض ، الرياضة ، والتبادل الشبابي في إيجاد الأرضية المشتركة للحضارة المتوسطية .

وفي مجال *التعاون الاقتصادي* ، أكد مؤتمر رافنيللو على أهمية العمل الجماعي على تحقيق أكبر منطقة تجارة حرة في العالم وفقاً للخطوات التي أقرها مؤتمر برشلونة ، وقد أشار الوزراء إلى ضرورة تدعيم فرص التعاون وخاصة في مجال خلق وتوفير فرص عمل جديدة لتحسين مستوى معيشة الشعوب المتوسطية ، ولاشك أن الدول الأوروبية يقع عليها دور بارز في هذا الصدد .

ب) توسيع المنتدى

أكد الاجتماع على أن منتدى البحر المتوسط هو إطار مرن ومفتوح ومتدرج في عضويته مع التأكيد على دور مجموعة العمل السياسية في مجال النظر في طلبات العضوية التي تقدم إلى المنتدى .

ج) التطوير في هيكل منتدى البحر المتوسط

وافق الوزراء على مقترحات تطوير المنتدى بنائياً ووظيفياً ، وقد عهد بفريق العمل السياسي إلى إيطاليا ، وبفريق العمل الثقافي والاجتماعي إلى تونس وبفريق العمل الاقتصادي إلى تركيا .

د) عقد الاجتماع الاعتيادي القادم

أقر الوزراء عقد اجتماعهم القادم – الاجتماع الرابع في الجزائر – بدعوة منها، على أن يكون في النصف الأول من عام ١٩٩٧ (١)

٥- الاجتماع الوزاري الرابع لمنتدى البحر المتوسط (الجزائر ١١-١٢ يوليو ١٩٩٧) :

أظهرت نتائج الاجتماع الرابع لدول منتدى حوض البحر المتوسط – والذي حضرته إحدى عشرة دولة هي دول " مجموعة النواة " مضافاً إليها مالطا ، وقد غابت عن الاجتماع كل من إسرائيل وليبيا – وجود تصور مشترك واتفاق كبير فيما يخص تحليل العملية السياسية وتحديداً أسباب تعثرها والمتمثلة أساساً في سياسات إسرائيل الاستيطانية وإجراءاتها الأحادية الجانب (٢).

وقد أسفر الاجتماع عن نتائج يمكن القول بأنها محدودة فيما يخص تجسيد مشروعات التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، وهو ما انعكس بوضوح في فقرات البيان الختامي للاجتماع ، مما أثار تساؤلاً حول مدى

---

(١) Egyptian Ministry of Foreign Affairs, Oral conclusion of the Third Ordinary Ministerial Meeting of the Mediterranean Forum, Ravello, May 9-10,1996, P.P 1-4.

(٢) الأهرام، ١٢ يوليو ١٩٩٧.

إسهام هذا المنتدى في تفعيل مسار برشلونة . وقد تطرقت مناقشات اجتماع الجزائر إلى مواضيع التعاون السياسية ، الاقتصادية ، الثقافية .

ففي *مجال التعاون السياسي* ، يمكن القول أن أعمال المنتدى الرابع بعد اجتماعات الإسكندرية ١٩٩٤ ، وسانت مكسيم ١٩٩٥ ورافنيللو ١٩٩٦ قد سمحت بتسجيل تقدم ملموس على صعيد الحوار السياسي بين الدول العربية والأوروبية المتوسطية الأعضاء في المنتدى وهو أمر يمكن ملاحظته بسهولة سواء من خلال تصريحات ومداخلات الوزراء في الشق السياسي في البيان الختامي والذي أكد فيه الوزراء على أهمية مواصلة وتعزيز الحوار السياسي بين قضايا الأمن والاستقرار في حوض المتوسط . وقد انعكس هذا التفاهم بصورة أكثر فيما يتعلق بالمناقشات الخاصة بالسلام في الشرق الأوسط، حيث أعرب الوزراء عن قلقهم البالغ إزاء الوضع السائد حالياً في المنطقة، وأشاروا إلى معارضتهم للإجراءات التي اتخذتها إسرائيل من جانب واحد ، ولاسيما الإجراءات المتعلقة بالاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، بما في ذلك القدس، واعتبار هذه الإجراءات عائقاً قاهراً لمسيرة السلام ، ومؤكدين على تمسكهم بمسار السلام على أساس مرجعية مدريد وضرورة إحلال سلام عادل وشامل ودائم يستند إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، واحترام مبدأ الأرض مقابل السلام وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، وكذلك حق إسرائيل في العيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها ، وفي هذا السياق طلب الوزراء من كل شركاء العملية السلمية مواصلة المفاوضات للمضي قدماً في تطبيق اتفاقيات أوسلو وواشنطن والخليل واستئناف محادثات الوضع النهائي .

ويعد هذا الموقف في نظر المراقبين موقفاً أكثر تطوراً من جانب الشركاء الأوروبيين في المنتدى بالمقارنة بالموقف المسجل من الاجتماع الأوروبي – المتوسطي الثاني بمالطا (١٥-١٦ إبريل ١٩٩٧) ، والذي تسببت خلاله إسرائيل في إعاقة الوصول لصيغة إجماع بشأن التعاون السياسي ، ويبدو أن الأوروبيين قد أرادوا تدارك ما حدث في (فاليتا) ومنع تكراره في (اجتماع الجزائر ١٩٩٧) .

وفي هذا السياق، أشاد كل من السيد (عمرو موسى) وزير الخارجية و السيد (أحمد عطاف) وزير خارجية الجزائر ورئيس الاجتماع بالتفهم الذي أبداه الأوروبيون والاتفاق " السهل " معهم بخصوص هذه المسألة المركزية في الاهتمام العربي[١]. وعلى نفس المنوال كان الاتفاق شبه الكامل بين الوفود المشاركة في الاجتماع بشان قضية الإرهاب ، حيث جدد الوزراء إدانتهم للإرهاب بمختلف صوره ، وأكدوا التزامهم بدعم التعاون بين دولهم لمكافحة هذه الآفة التي تشكل تهديداً لاستقرار الدول والمنطقة المتوسطية برمتها ، وطالبوا من فريق العمل السياسي التابع للمنتدى بحث القضية وإعداد تقرير حول الخيارات الممكنة لدعم التعاون في مجال الوقاية من الإرهاب ومكافحته ، وكذلك التعاون فيما يتعلق بالظواهر الأخرى من الإجرام الدولي المنظم، وخاصة الاتجار بالمخدارت وبالأسلحة وغسيل الأموال[٢].

(١) هشام فهيم ، " منتدى المتوسط .. هل يسهم في تنشيط مسار برشلونة ؟ " ، الأهرام ، ١٧ يوليو ١٩٩٧ .

(٢) الأهرام ، ١٦ يوليو ١٩٩٧.

وفي **المجال الاقتصادي** ، لم يحقق الاجتماع ما كان مأمولاً فيه ، حيث لم ينعكس الاتفاق والتوافق والتفاهم في الحوار السياسي على الشق الاقتصادي . فاقتراح (لامبرتودينى) وزير خارجية إيطاليا قبل الاجتماع مباشرة برفع المساعدة المالية التي تمنحها أوروبا للدول المتوسطية وجعلها تساوي المبلغ المخصص لدول شرقي أوروبا بطريقة تسمح لها بإقامة روابط متوازنة مع حدودها الخارجية ، لم يكن له أثر في الاجتماع أو في البيان الختامي وكذلك لم تنعكس اقتراحات عدد من الوفود بوضع تصور أولي لمشروع التعاون الاقتصادي في صياغة البيان الختامي الذي اكتفي بالإشارة إلى إقرار الوزراء لمشروع مؤتمر حول قضايا الحوض والتكيف الهيكلي وإنشاء منطقة للتبادل الحر وتكليف فريق العمل الاقتصادي الذي ترأسه اليونان بتحديد كيفية تنظيم هذا المؤتمر والتحضير له .

وأخيراً ، أكد الوزراء في بيانهم الختامي فيما يتعلق **بالمجال الثقافي** على أهمية المسألة الثقافية والمزايا التي يتيحها الحوار بين الثقافات باعتباره عاملاً أساسياً للتقريب والتفاهم بين الشعوب وتوثيق علاقاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية ، وعلى الرغم من ذلك ، فإن عدداً من المشروعات الثقافية الكبرى كمشروع ترجمة الألف كتاب متوسطي لم يترجمها البيان الختامي . وقد أشار السيد (عمرو موسى) إلى "أن هذه المشروعات ورغم أهميتها القصوى فيما يخص تأكيد فكرة التعايش والتكامل بين الحضارات بدلاً من النظريات التي تروج لعدائها وصدامها ، قد لا يرى النور قريباً بسبب الصعوبات المالية ومشكلات تمويلها، الأمر الذي يفرض على الأعضاء التعايش في سبيل تحقيق ذلك" [(١)].

وتفضل الدول الأوروبية الأعضاء في المنتدى التعامل مع المسائل الثقافية التي تشغل الجانب العربي مثل قضايا الهجرة وحقوق الجاليات ، في إطار ثنائي ، ويبدو أن هذه النقطة ستظل إحدى نقاط عدم الاتفاق.

وإذا كانت اجتماعات منتدى المتوسط قد فشلت في إحراز تقدم ملموس بالنسبة لقضيتي التعاون الاقتصادي والثقافي فإن عقد هذه الاجتماعات – في حد ذاتها وبالإطار غير التقليدي والمفتوح لجدول أعمالها– يعد خطوة بالغة الأهمية في سبيل إرساء مشروع المنتدى المتوسطي والذي من شأنه بدون شك أن يسهم في زيادة التفاهم المتبادل بين دول هذا المنتدى .

٦- الاجتماع الوزاري الخامس لمنتدى البحر المتوسط (بالمادي مايوركا ٢٠-٢١ أبريل ١٩٩٨):

انعقد الاجتماع الخامس لوزراء خارجية دول منتدى البحر المتوسط الإحدى عشرة في جزيرة (بالمادي مايوركا) بأسبانيا يومي ٢٠ ، ٢١ أبريل ١٩٩٨. وقد اهتم وزراء الخارجية بإبراز أهمية الدور الذي يلعبه المنتدى المتوسطي لتبادل الآراء والتشاور والتنسيق بين الدول الأعضاء ، وتعهدت الوفود المشاركة في الاجتماع في مشروع البيان الختامي على إيجاد الثقة المتبادلة بين أعضائه والسعي لتوحيد سبل التعامل مع المشكلات ذات الاهتمام المشترك ، وتطوير مساهمة المنتدى في حل مشكلات المنطقة بما يدعم الاستقرار بها . وتم خلال الاجتماع تباحث سبل التعاون بين دول حوض البحر المتوسط في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية .

---

(١) هشام فهيم ، مرجع سبق ذكره .

ففي *مجال التعاون السياسي*، حظيت قضية الإرهاب باهتمام بالغ من جميع الوفود ، أفضى إلى إجماع الوزراء على ضرورة الاتفاق على مبادرة تؤدى إلى تبادل المعلومات والتشاور بشأن هذه المشكلة . وقد وافق الوزراء في بيانهم الختامي على سبعة مبادئ إرشادية لمكافحة قضية الإرهاب ، وهي :

١- إعادة تأكيد إدانة الإرهاب بجميع أشكاله .

٢- استمرار مكافحة الإرهاب بجميع مظاهره .

٣- دعم عملية تبادل المعلومات حول الإرهاب .

٤- تشجيع التوقيع على الاتفاقيات الدولية ضد الإرهاب وإقرارها .

٥- بحث مصادر تمويل الإرهاب وعقد حلقة بحثية للخبراء في هذا المجال .

٦- تنمية التعاون القضائي على أسس ثنائية خاصة فيما يتعلق بتسليم المجرمين واللجوء السياسي طبقاً للاتفاقيات الدولية.

٧- تنفيذ التعاون الشرطي (البوليس) بشكل ثنائي لمكافحة الإرهاب .

وعلى صعيد مكافحة الجريمة المنظمة أوصى وزراء خارجية المنتدى بضرورة دعم التعاون في مكافحة تهريب السلاح والمخدرات وغسيل الأموال ، مسترشدين في ذلك بأوراق عمل مقدمة من كل من مصر وتونس والجزائر في هذا الصدد ، كما أكد الوزراء التزام دولهم بعملية السلام على أساس ما تمخض عن مؤتمر مدريد للسلام وذلك لتحقيق سلام عادل وشامل يعتمد صيغة الأرض مقابل السلام بما يتفق مع قرارات مجلس الأمن[(١)].

كما طالب وزراء خارجية المنتدى الخامس إسرائيل بضرورة سحب قواتها من الضفة الغربية وأعربوا عن تأييدهم لقيام دولة فلسطينية وانتقدوا سياسة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة ، وأكد السيد (عمرو موسى) على " أنه لا مساومة على الانسحاب من الضفة الغربية "[(٢)].

وفي *مجال التعاون الاقتصادي* ، أكد البيان الختامي للاجتماع على أهمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتضامن بين الدول الأعضاء لتحقيق منطقة تعاون اقتصادي في حوض البحر المتوسط . وهو الأمر الذي يتطلب معالجة مشاكل الإرهاب والجريمة المنظمة والمشكلات الاقتصادية ، بالإضافة إلى إجراءات بناء الثقة على الصعيد الاقتصادي[(٣)].

وفي *مجال التعاون الثقافي* ، لم يقدم اجتماع (بالمادي مايوركا) جديداً أكثر من تأكيد الوزراء على أهمية تعميق وتوسيع وتنويع مسارات الحوار الثقافي والحضاري ، سعياً لتجسير الفجوة بين التباينات الثقافية في حوض المتوسط . وتجدر الإشارة إلى أن الفترة السابقة لانعقاد الاجتماع قد شهدت نشاطاً ملحوظاً في عمل مجموعة العمل الثقافية والاجتماعية ، والتي عقدت اجتماعات تمهيدية في مدينة الأقصر المصرية في فبراير

---

(١) الأهرام ، ٢١ أبريل ١٩٩٨ .

(٢) الأهرام ، ٢٢ أبريل ١٩٩٨ .

(٣) الأهرام ، ٢٠ ، ٢١ أبريل ١٩٩٨ .

١٩٩٨ وقد حضرت اجتماعات الأقصر جميع دول المنتدى المتوسطي الإحدى عشرة ، وصرح السفير (فتحي الشاذلي) مساعد وزير الخارجية المصري " بأن مصر ستطرح عدداً من المشروعات المهمة للتعاون الثقافي مع دول المنتدى ، من أبرزها مشروع تنشيط حركة الترجمة بين اللغات المتوسطية بقصد التعرف على التراث الخاص بها وتصحيح المفاهيم المغلوطة فيما بينها وتطرح مصر في هذا الإطار ترجمة ألف كتاب متوسطي بالإضافة إلى مشروع آخر للتعرف على التراث الموسيقي للدول المتوسطية" (١).

وأضاف (الشاذلي) بأن مجموعة العمل الثقافية قد طرحت في الأقصر في فبراير ١٩٩٨ منهجية جديدة بوضع المشروعات التي تم تعريفها في إطار المنتدى في حيز التنفيذ ، وقال " أنه من المنتظر أن يقر الوزراء في اجتماعهم الخامس في (مايوركا) عدداً من المشروعات وفي مقدمتها مشروع (كنوز المتوسط) الذي يتعلق بالترويج للآثار المهمة في الدول المتوسطية ومن بينها الدول المتوسطية العربية التي تزخر بالتراث الفرعوني والإسلامي والعربي القديم(٢) .

ورغم كل ذلك الاهتمام بموضوع التعاون في المجال الثقافي والذي تجلى خلال اجتماعات فريق العمل الثقافي التابع للمنتدى المتوسطي بالأقصر في فبراير ١٩٩٨ ، إلا أن جميع هذه المشروعات قد غاب عن خريطة البيان الختامي لاجتماع (بالمادي مايوركا) .

وبعد ، فإنه إذا كان مجرد انعقاد الاجتماع الأول لمنتدى البحر المتوسط في الإسكندرية عام ١٩٩٤ كان يمثل في حد ذاته نجاحاً للمبادرة المصرية لإنشاء منتدى البحر المتوسط ، فإن توالى انعقاد اجتماعات المنتدى بشكل دوري كل عام ، وخلال خمسة اجتماعات وزارية اعتيادية – تخللها اجتماع استثنائي – قد ضمن استمرار قوة الدفع اللازمة والمطلوبة للوصول بالمبادرة المصرية إلى حيز التنفيذ .

خامساً : مآل المبادرة المصرية :

لا شك أن الدبلوماسية المصرية قد بذلت جهداً ونشاطاً ملحوظاً لإدخال المبادرة المصرية لإنشاء "منتدى البحر المتوسط " – والتي طرحها الرئيس مبارك أمام البرلمان الأوروبي في نوفمبر ١٩٩١ – حيز التنفيذ ، ولم يكن هذا التاريخ إلا بداية تحول في السياسة الخارجية المصرية باتجاه إضافة دائرة رابعة إلى دوائر اهتماماتها الخارجية ، وهي الدائرة المتوسطية،فقد حظيت المبادرة المصرية المتوسطية – ومنذ اللحظة الأولى لطرحا – باهتمام واضح لدى دوائر صنع السياسة المصرية ، نظراً لأن هذه المبادرة كانت تمثل – وحتى انعقاد مؤتمر برشلونة في نوفمبر ١٩٩٥ – الآلية الوحيدة للتحرك فالمصري تجاه المتوسطية ، باعتبارها المسار الوحيد الذي – كان يمكن أن – تسلكه مصر من أجل بناء ثم تفعيل الدائرة المتوسطية . وبالفعل ، أمكن للخارجية المصرية بعد تحرك نشط ومشاورات مكثفة مع الدول المتوسطية المعنية من وضع حجر الأساس للمنتدى المتوسطي ، والذي

(١) الأهرام، ٦ فبراير ١٩٩٨ .

(٢) الأهرام، ١٨ أبريل ١٩٩٨ .

تمثل في انعقاد الاجتماع الأول لوزراء خارجية دول" مجموعة النواة " لمنتدى البحر المتوسط ، بالإسكندرية في يوليو ١٩٩٤ . ثم تلاه أربعة اجتماعات اعتيادية ، تخللها اجتماع استثنائي .

وعلى الرغم من قوة الدفع الهائلة التي اكتسبتها المبادرة المصرية - باعتبارها تمثل حتى نوفمبر ١٩٩٥ المسار الوحيد للسياسة المصرية في الدائرة المتوسطية - من خلال سلسلة الاجتماعات الوزارية الاعتيادية الدورية لدول منتدى البحر المتوسط، إلا أن دور المبادرة في تحقيق التعاون الإقليمي الاقتصادي والسياسي والاجتماعي و الثقافي المنشود في منطقة البحر المتوسط ظل محدوداً بحكم الطبيعة المؤسسية للمنتدى المتوسطي .

فلقد أكدت مصر - صاحبة المبادرة بإنشاء المنتدى - على أن المنتدى يمثل تجمعاً غير رسمي وأيدتها جميع دول النواة في ذلك . فعلى المستوى المؤسسي ، ترى مصر - وباقي الدول المتوسطية الأعضاء في المنتدى - أن المنتدى المتوسطي يعد إطاراً مؤسسياً فضفاضاً ومرناً فهو آلية للحوار وتبادل وجهات النظر ، ومنبر للتشاور حول المسائل ذات الاهتمام المشترك من خلال اجتماعات دورية تعقد كل عام .

ولقد وصفت وزارة الخارجية المصرية تصورها للمنتدى أمام مؤتمر مجموعة النواة في الإسكندرية في يوليو ١٩٩٤ بأنه " نظام للمشاورات الدولية في إطار منتدى منطقة المتوسط، ويمكن أن يأخذ شكل اجتماعات دورية على مستوى كبار موظفي وزارات الخارجية من أجل التشاور في القضايا الخاصة التي تعني المنطقة وكذلك يمكن أن تعقد اجتماعات لممثلي الدول الأعضاء في المحافل الدولية أو في مؤتمرات متخصصة ، وذلك لتنسيق المواقف بشأن المسائل الإقليمية الطابع والتي تتصل بدول منطقة البحر المتوسط ، والمؤتمرات ذات الصلة بالبيئة والتنمية الاجتماعية والسكان والتنمية"(١) .

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه خلال الاجتماعات الاعتيادية الأربعة بالإضافة إلى الاجتماع الاستثنائي بطبرقة ، كان الوزراء يبدؤون كل اجتماع بتجديد تأكيدهم على " السمة المميزة للمنتدى المتوسطي باعتباره إطاراً غير رسمي للحوار ، يجمع البلدان المطلة على حوض المتوسط حول المسائل ذات الاهتمام المشترك " . وفي هذا الإطار ، يؤكد السفير (فتحي الشاذلي) على أن " منتدى البحر المتوسط " يمثل أحد مساري الحركة الخارجية لمصر في دائرة البحر المتوسط ، إلا أن هذا المنتدى لا يعدو أن يكون إلا مجرد إطار عام غير رسمي للتشاور ، ومحفل للحوار ، وملتقى لتبادل وجهات النظر في المسائل والمواضيع ذات الصلة بمنطقة البحر المتوسط(٢).

ولقد كان انعقاد مؤتمر برشلونة للمشاركة الأوروبية - المتوسطية بأسبانيا في ٢٧ ، ٢٨ نوفمبر ١٩٩٥،بمثابة نقطة تحول في العلاقات المتوسطية الأوروبية ، حيث خرجت وثيقة إعلان برشلونة لتكون بمثابة اللائحة التأسيسية لتأطير التعاون الإقليمي الأورومتوسطي سياسياً ، أمنياً، اقتصادياً ، مالياً ، اجتماعياً ، ثقافياً وإنسانياً .

---

(١) وزارة الخارجية المصرية،"عرض تطويري للمبادرة الخاصة بالتعاون السياسي فيما بين دول البحر المتوسط" ، مرجع سبق ذكره، ص ٢ .

(٢) محاضرة السفير فتحي الشاذلي أمام اللجنة المصرية للتضامن ، ٢٦ نوفمبر ١٩٩٦ .

ومنذ تاريخ انعقاد مؤتمر برشلونة في نوفمبر ١٩٩٥ ، بادرت الدول المتوسطية إلى الانتساب ضمن التجمع الأورومتوسطي الجديد الذي يمثل إطاراً رسمياً للتفاعل والتعاطي الإيجابي لدول المنظومة المتوسطية (الأوروبية وغير الأوروبية) . ولقد أدى ذلك إلى تكريس الطابع الاستشاري التشاوري غير الرسمي لمنتدى البحر المتوسط ، ولا سيما في ظل تعاظم اهتمام الدول المتوسطية والأوروبية على حد سواء بالرغبة في تنظيم علاقاتها في إطار جديد ووفق " منظور المشاركة " الذي طرحته صيغة برشلونة .وفي هذا السياق،يذكر السفير (فتحى الشاذلي) أنه "بفعل التحول الذي أحدثه مؤتمر برشلونة في مستوى الاهتمام الموجه إلى المنتدى المتوسطي ، فإن المنتدى أصبح الآن إطاراً عاماً غير رسمي للتشاور والتحاور ، فضلاً عن أنه معمل لاختبار الأفكار والأطروحات التي يمكن نقلها إلى إطار برشلونة الرسمي"(١) .

(١) مقابلة مع السفير فتحي الشاذلي ، ٣٠ يوليو ١٩٩٨ .

خلاصة تحليل

أخذت السياسة الخارجية المصرية تشهد تنويعاً في مجالات الحركة الخارجية لها وذلك منذ نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات تحت تأثير المتغيرات والمستجدات والتحولات الدولية والإقليمية ، وتجلت آية هذا التغير في السياسة الخارجية المصرية في التحرك الدبلوماسي المصري النشط في الدائرة المتوسطية بغية إضافة هذه الدائرة إلى دوائر التحرك المصري وادخالها كدائرة حركة لمصر - ضمن دوائر اهتمامات السلوك السياسي الرسمي الخارجي لمصر .

وفي هذا الإطار ، قام الرئيس (محمد حسني مبارك) بطرح مبادرة لإنشاء " منتدى لدول البحر المتوسط " وذلك في خطابه الذي ألقاه أمام البرلمان الأوروبي في ستراسبورج في ٢٠ نوفمبر ١٩٩١ . وليكون هذا التاريخ بمثابة نقطة تحول في السياسة الخارجية المصرية وليشهد على ميلاد ثم تفعيل دائرة جديدة في سياسة مصر الخارجية وهي الدائرة المتوسطية . الأمر الذي حدا بهذه الدراسة إلى تصنيف هذا التغير الذي اعترى السياسة الخارجية المصرية - بخلق ثم تفعيل الدائرة المتوسطية ضمن دوائر هذه السياسة - على أنه تغير تكيفي Adjustment /Adaptive Change وهو أيضاً تغير في أهداف هذه السياسة Goal Change لا يعبر إلا عن مجرد تغير مستوى الاهتمام المصري بدائرة البحر المتوسط . ولقد قامت الخارجية المصرية بترجمة هذا التغير التكيفي في سياسة مصر الخارجية تجاه الدائرة المتوسطية سلوكياً من خلال التحرك في مسارين رئيسين .

وفي هذا الإطار ، جسدت المبادرة المصرية لإنشاء (المنتدى المتوسطي) المسار الأول للحركة المصرية في الدائرة المتوسطية . وفي هذا الفصل تم تحليل أبعاد ومقومات المبادرة المصرية المتوسطية - باعتبارها إحدى مسارات الحركة الخارجية لمصر متوسطياً - والتي تتمثل في مقومات خمسة هي مضمون المبادرة المصرية ، توقيت طرحها ، أهدافها ، وأساليب تنفيذها ومتابعتها ، وأخيراً المآل الذي صارت إليه تلك المبادرة .

ويتحدد مضمون المبادرة المصرية المتوسطية ، وفقاً للمنظور المصري الرسمي ، في كونها إطاراً غير رسمي للتفاهم والتشاور وإثراء الحوار فيما يتعلق بالمسائل ذات الاهتمام المشترك بين الأعضاء المتوسطيين ، ويركز الطرح المصري للمبادرة على تصور وظيفة المنتدى المتوسطي باعتباره تجمعاً لتعميق التعاون الإقليمي في المجالات الاقتصادية والعلمية التكنولوجية والبيئية والثقافية، مع إعطاء أهمية أقل للتعاون في المجالات السياسية ، وربما إرجائها حتى حين .

ويأتي توقيت طرح المبادرة المصرية اتساقاً مع أربعة متغيرات رصدتها الدراسة وهي التي تفسر مغزى توقيت طرح المبادرة وتتمثل في : انتهاء الحرب الباردة وتغير النظام الدولي ، السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي منذ عام ١٩٩٠ ، انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في أكتوبر ١٩٩١ ، ورفع مستوى التعاون الأوروبي المغاربي في صيغة (٥ + ٥) .

ولقد تميزت أبرز معالم السياسة الخارجية المصرية فيما يتعلق بطرح المبادرة بالطابع الهدفي متمثلاً في السعي لبلوغ عدد من المقاصد متمثلة في توليفة غرضية مصلحية معينة من قبيل : توظيف المحددات الجغرافية والتاريخية والثقافية المصرية لإحياء الدور المتوسطي الفاعل لمصر ،وخلق منطقة أمن واستقرار وسلام في منطقة

المتوسط والشرق الأوسط وحل كافة الصراعات الدائرة بهما ، وتدعيم وتوسيع التعاون الاقتصادي ورفع معدلات التنمية الاقتصادية ، وتعميق لغة الحوار الثقافي والحضاري وترسيخ مفاهيم الالتقاء الحضاري ونبذ نظريات الصدام الحضاري .

ولقد تميز أسلوب تنفيذ المبادرة المصرية " بالتدرج " و" المرونة " مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة التركيز على نقاط الفهم المشترك بين الأعضاء ، ولفظ المسائل الجدلية أو الخلافية - ولو مؤقتاً . وبعد جهد متواصل - استمر قرابة العامين ونصف - تمكنت الخارجية المصرية من استضافة الاجتماع الوزاري الأول لمجموعة دول النواة لمنتدى البحر المتوسط بالإسكندرية في ٣ ، ٤ يوليو ١٩٩٤ ، ثم تلاه الاجتماع الثاني في سانت مكسيم (فرنسا) ١٩٩٥ ، فاجتماع استثنائي في طبرقة (تونس) يوليو ١٩٩٥ ، فالاجتماع الثالث في رافنيللو (إيطاليا) ١٩٩٦ ، فالاجتماع الرابع في الجزائر ١٩٩٧ ،وأخيراً الاجتماع الخامس في بالمادي مايوركا (أسبانيا) ٢٠ ، ٢١ أبريل ١٩٩٥ . وبهذه المتوالية الدورية (سنوياً) للاجتماعات الوزارية الاعتيادية لدول " نواة المنتدى المتوسطي " تكون المبادرة المصرية قد اكتسبت قوة الدفع المطلوبة ليس فقط لإدخالها حيز التنفيذ وإنما اللازمة أيضاً لاستمرار متابعتها باستمرار ودفعها قدماً .

ورغم أهمية المبادرة المصرية من منظور الخارجية المصرية باعتبارها إحدى آليات وميكانيزمات التغير في السياسة المتوسطية لمصر ، ولكونها تمثل إحدى مسارات الحركة الخارجية لمصر في الدائرة المتوسطية. بيد أن حيز ونطاق ومستوى اهتمام الدبلوماسية المصرية بالمشاركة الأوروبية - المتوسطية وفق صيغة برشلونة ، وكمسار للحركة المصرية في الدائرة المتوسطية -قد تحظى حجم ومستوى الاهتمام بالمبادرة -كمسار مواز للمسار السابق - ويمكن التدليل على ذلك بعدد من المؤشرات ، فمثلاً عدد اللقاءات والاجتماعات والمفاوضات التي تمت على مستوى مسار المشاركة يفوق بكثير ما تم على صعيد المبادرة ، وعلى المستوى التنظيمي لهيكل وزارة الخارجية المصرية ، فلعل استحداث وحدة عمل خاصة للمشاركة وهي " وحدة المشاركة المصرية الأوروبية " التي يرأسها السفير / محمد جمال الدين البيومي الذي تم تعيينه في يوليو ١٩٩٥ في هذا المنصب خلفاً للسفير سعد الفرارجي، لمباشرة مفاوضات المشاركة المصرية - الأوروبية . يعكس تصعيداً في مستوى الاهتمام المصري بالمشاركة كمسار للحركة السلوكية السياسية المصرية خارجياً في دائرة البحر المتوسط.

ولكن، ما هي أبعاد إعلان برشلونة للمشاركة الأوروبية - المتوسطية؟ وإذا كانت فكرة المشاركة قد لقيت قبولاً واستحساناً لدى الدبلوماسية المصرية ، حفزها على الدخول في مفاوضات طويلة مع الجانب الأوروبي ، إلا أنها لم تسفر حتى الآن عن اتفاق تام بين الطرفين ومن ثم توقيع الطرفين على اتفاق الانتساب والمشاركة المصرية - الأوروبية .فما هي أسباب ذلك؟ وما هي أبرز المواضيع والمسائل التي تطرح نفسها ويثور بشأنها نقاش - وربما جدل - حاد في أروقة التفاوض ؟ وما هو حجم التقدم الذي أسفرت عنه جولات المفاوضات المصرية - الأوروبية، والتي جرى بعضها في القاهرة وبعضها الأخر في بروكسيل ؟

هذه بعض أسئلة، وغيرها كثير. ومن ثم فإن مهمة -محاولة -الإجابة على تلك الأسئلة هي موضوع الفصل الثاني من هذا الباب.

الفصل الثاني

المشاركة الأوروبية - المتوسطية من منظور السياسة الخارجية المصرية

تمهيد*:

لقد تضافرت مجموعة من المحددات الداخلية والإقليمية والدولية لإحداث تغير في السياسة المتوسطية منذ بداية التسعينيات ، تمثل في خلق ثم تفعيل الدائرة المتوسطية في السياسة الخارجية المصرية . ولقد ترجمت الدبلوماسية المصرية هذا التغير التكيفي في السياسة الخارجية المصرية سلوكياً إلى مسارين . المنتدى المتوسط بموجب مبادرة مصرية في نوفمبر ١٩٩١ ، والمشاركة الأوروبية ـ المتوسطية بموجب طرح أوروبي في نوفمبر ١٩٩٥ .

ويهدف هذا الفصل إلى تتبع مسار المشاركة الأوروبية ـ المتوسطية، ولاسيما وأن الفصل الأول من هذا الباب كان قد تعرض لتتبع مسار المنتدى المتوسطي منذ اللحظة الأولى لطرح المبادرة المصرية لإنشاء ذلك المنتدى . وتجدر الإشارة إلى أن المشروع الأوروبي للمشاركة الأوروبية ـ المتوسطية باعتباره أحد مسارات الحركة المصرية في الدائرة المتوسطية ، يتفرع عنه مساران تفاوضيان مع الاتحاد الأوروبي ، أولهما ، المسار "الجماعي" الذي يتم في إطار صيغة مؤتمر برشلونة (١٥ + ١٢)، وثانيهما المسار " الثنائي" وتتفاوض فيه الدول المتوسطية الاثنتي عشرة فرادى مع الاتحاد الأوروبي . للتوقيع على اتفاق المشاركة ، وفي هذا الإطار تأتي مفاوضات المشاركة المصرية ـ الأوروبية .

ويقتضي تتبع مشروع المشاركة الأوروبية ـ المتوسطية ـ بشقيه الجماعي والثنائي – باعتباره يمثل مساراً للحركة الخارجية المصرية في الدائرة المتوسطية – التعرض لنقاط تحليلية رئيسة متتالية :

أولها : تطور العلاقات الثنائية بين مصر والاتحاد الأوروبي من مرحلة الدعم إلى مرحلة المشاركة الشاملة.

ثانيها : أبعاد المشاركة الأوروبية ـ المتوسطية وفقاً لإعلان برشلونة (نوفمبر ١٩٩٥) .

ثالثها : المشاركة الأوروبية ـ المتوسطية من منظور السياسة الخارجية المصرية . (المشاركة المصرية ـ الأوروبية) .

أولاً : تطور العلاقات الثنائية بين مصر والاتحاد الأوروبي(من مرحلة الدعم إلى مرحلة المشاركة الشاملة)

بدأت علاقات مصر بالاتحاد الأوروبي منذ عقدين تقريباً من الزمان ، حيث وقعت مصر مع الجماعة الأوروبية آنذاك – في ١٨ يناير ١٩٧٧ – اتفاق التعاون الشامل الذي يحكم العلاقات بينهما ، ومثلت الاتفاقية إطاراً عاماً للتعاون بين الجانبين في مجالين أساسين ، الأول هو التبادل التجاري ، حيث قدمت الجماعة الأوروبية لمصر بمقتضى الاتفاق تيسيرات تجارية في صورة إعفاء صادراتها الصناعية وحصصاً من صادراتها

* تم الاعتماد في هذا الفصل بشكل أساسي على البيانات والأرقام الواردة في العروض والمحاضرات والحوارات والبيانات والتصريحات الصحافية التي قام بها السفير محمد جمال الدين البيومي، مساعد وزير الخارجية ورئيس وحدة المشاركة المصرية – الأوروبية ، ورئيس جهاز التفاوض المصري في مباحثات المشاركة المصرية – الأوروبية آنذاك.

الزراعية من الرسوم الجمركية أثناء دخولها للسوق الداخلية الأوروبية ، دون أن يقابل ذلك التزام مماثل بالتحرير من جانب مصر . وتمثل الجانب الثاني في التعاون المالي ، بهدف دعم الجهود المصرية للتنمية ، من خلال تقديم الدعم المالي في إطار بروتوكولات منفصلة . قدم الاتحاد بموجبها لمصر حوالي ٦٦١ مليون ايكو - وحدة نقد أوروبية -[(١)] في شكل منح و ٧٩٣ مليون وحدة نقد أوروبية في شكل قروض . خلال الفترة من ١٩٧٧ ١٩٩٧.[(٢)]

فقد تضمن اتفاق ١٩٧٧ إعفاء صادرات مصر من المنتجات المصنعة ذات المنشأ المحلي بنسب محددة من كافة القيود الجمركية ، وإعطائها حصصاً لصادراتها من المنتجات الزراعية لتدخل أسواق المجموعة الأوروبية معفاة من الرسوم الجمركية وذلك أثناء أوقات محددة ومحدودة كل عام ، وإعفاء صادراتها من المنسوجات باستثناء الغزل والمنسوجات القطنية التي تخضع لحصص خاصة . ولكن مصر لم تستفد بالقدر الكافي من إعفاءات وتيسيرات الاتفاق ، فبينما زاد حجم التبادل التجاري بين الجانبين حتى وصل إلى ١٨ مليار جنيه في عام ١٩٩٤ ، زاد العجز في الميزان التجاري في غير صالح مصر ، حيث بلغ ٨ مليارات جنيه في نفس العام . ويرجع الخبراء والمحللون ذلك إلى عدم مرونة القطاع الإنتاجي المصري ، وعدم تمكنه من توجيه طاقاته للاستفادة من التيسيرات ، وتشدد الجانب الأوروبي في تطبيق قواعد المنشأ والمواصفات الفنية ومعايير الجودة . مما شكل نوعاً من الحمائية ، كل ذلك بالإضافة إلى محدودية حجم الحصص الممنوحة لمنتجات مصر الزراعية المعفاة من الرسوم الجمركية وتحديد الفترات التي يطبق فيها الإعفاء ، بما يخرج عن مواسم الإنتاج المصرية ، ومما يفقدها الجانب الأكبر من فائدتها[(٣)].

وفيما يتعلق بالتعاون المالي في إطار اتفاق ١٩٧٧ ، فقد تضمن الاتفاق الترتيبات العامة للمساعدات المالية على أن يترك تحديد مبالغها والمشروعات التي تمولها للبروتوكولات المالية المنفصلة التي تغطي فترات مدتها خمس سنوات ، وتتضمن تلك البروتوكولات منحاً من ميزانية المجموعة الأوروبية بلغت حوالي ٦٦١ مليون وحدة نقد أوروبية ، بالإضافة إلى قروض من بنك الاستثمار الأوروبي بلغت قيمتها حوالي ٧٩٣ مليون وحدة نقد أوروبية . وبالإضافة لذلك ، يقدم الاتحاد الأوروبي المساعدات الغذائية غير المباشرة من خلال المنظمات غير

---

(١) الإيكو ECU هو وحدة النقد الأوروبية = ١,٢ دولار أمريكي .

(٢) وزارة الخارجية المصرية : وحدة المشاركة المصرية – الأوروبية، اتفاق المشاركة المصرية - الأوروبية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٦ - ٧.

(٣) السفير جمال الدين البيومي، "العلاقات العربية مع الاتحاد الأوروبي واتفاقيات المشاركة العربية الأوروبية"، مرجع سبق ذكره، ص ص ٦ -٧.

الحكومية، بالإضافة لمساهمة الاتحاد في تمويل المشروعات المشتركة بين المنظمات غير الحكومية في الدول الأعضاء ومثيلاتها المصرية، والتي بلغت قيمتها في نهاية عام ١٩٩٤ حوالي مليار وحدة نقد أوروبية(١).

وهو ما يعني أن اتفاق التعاون الشامل الذي يحكم العلاقات بين مصر والاتحاد الأوروبي منذ ١٩٧٧ ، قد قام على أساس فكرة العلاقة بين مجموعة من " الدول المانحة " و " دولة متلقية " حيث قدم لمصر :

* تفضيلات تجارية من جانب واحد في صورة إعفاء جمركي للصادرات الصناعية المصرية إلى دول المجموعة الأوروبية ، عدا الغزل والمنسوجات حيث كانت صادراتهما للمجموعة تخضع لنظام يعفي حصة سنوية محددة من كل منهما من الرسوم .

* إعفاء حصصاً محددة من الصادرات الزراعية المصرية من الرسوم الجمركية في مواسم زمنية محددة للتصدير .

* تقديم مساعدات مالية لمصر بلغ إجمالها ٦٦١ مليون وحدة نقد أوروبية خلال الفترة من ١٩٧٧ ـ ١٩٩٥ في شكل منح ، ٧٩٣ مليون وحدة نقد أوروبية في شكل قروض (٢).

إلا أن السنوات الأخيرة شهدت مجموعة من التطورات السياسية والاقتصادية على المستويين الإقليمي والدولي، أصبح معها الإطار الذي يوفره اتفاق التعاون لسنة ١٩٧٧ لا يعبر عما بلغته علاقات مصر ودول الاتحاد الأوروبي. فقد شهدت العلاقات الاقتصادية الدولية ، والفكر الاقتصادي العالمي تطورات جذرية متسارعة خلال السنوات العشر الأخيرة ، بلغت أقصاها مع انتهاء الحرب الباردة وما صاحبها من استقطاب فكرى واقتصادي عالمي ، ومع انتهاء جولة أورجواي وتأسيس منظمة التجارة العالمية .

ويمكن إيجاز الاتجاهات الجديدة التي أسفرت عنها هذه التطورات في أربعة مستويات رئيسة (٣):

١ ـ تبلور اتفاق عالمي على تحويل نظم الإدارة الاقتصادية إلى قواعد السوق والليبرالية الاقتصادية القائمة على المنافسة وتحرير السياسات الاقتصادية وتقليص دور الدولة في ممارسة الأنشطة الإنتاجية، وتطوير دور القطاع الخاص.

(١) السفير هاني خلاف وأحمد نافع ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٩١ - ٩٣ وأنظر : حوار السفير محمد جمال الدين البيومي مع جريدة العالم اليوم في ، العالم اليوم ، ١٨أغسطس ١٩٩٦ . وأنظر أيضاً: حوار السفير محمد شعبان سفير مصر لدى الاتحاد الأوروبي مع الاقتصادي في ، الاقتصادي ، ١٤يوليو ١٩٩٧ .

(٢) السفير محمد جمال الدين البيومي ، " المشاركة المصرية - الأوروبية " ، (محاضرة) ، أوراق اقتصادية ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية ، ديسمبر ١٩٩٥ ، ص ص ١٢ - ١٣ ولمزيد من التفاصيل حول اتفاق التعاون الشامل بين مصر والجماعة الأوروبية ، يمكن الرجوع إلى نص الاتفاق في :
Cooperation Agreement between the European Economic Community and the Arab Republic of Egypt, World Wide Web document WWW at : h tt p : // mirror 1 . euromed . net / key / - docs / agreements / EEC – Egypt . htm , p.p. 4 – 13 .

(٣) وزارة الخارجية المصرية : وحدة المشاركة المصرية – الأوروبية ، اتفاق المشاركة المصرية - الأوروبية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١ - ٣

٢ ـ تسارع ظاهرة عالمية العلاقات الاقتصادية الدولية المتمثلة في تحرير التجارة الدولية في السلع والخدمات، ووضع قواعد دولية أكثر إحكاماً لتنظيم العلاقات التجارية الدولية، فضلاً عن الانتقال السريع لأحجام هائلة من رؤوس الأموال والاستثمارات، والدور المتعاظم للشركات متعددة الجنسيات .

٣ ـ تزايد الاتجاه نحو تكوين تجمعات اقتصادية سواء في أوروبا أو آسيا أو في الأمريكتين وذلك بهدف توسيع الأسواق وإعادة تقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية لأطرافها، وتدعيم قدرتهم على الدخول في العلاقات الدولية بشكل جماعي لتعظيم مكاسبهم .

٤ ـ ظهور نمط جديد للعلاقات بين الدول المتقدمة والنامية أصبح مستقراً في الفكر الاقتصادي، تتحول فيه العلاقة من علاقات مانح ومتلق، إلى علاقات تقوم بشكل متزايد على الندية والتكافؤ وتبادل المصالح، وبوجه خاص من خلال تحرير التجارة، على أساس تقسيم العمل بينهما، بحيث تتمركز الأنشطة الاقتصادية ذات المتطلبات التكنولوجية في الدول المتقدمة، مقابل تخصص الدول النامية في الصناعات كثيفة العمالة وذات المتطلبات التكنولوجية المحدودة . ويحقق هذا النمط من التكامل فائدة متبادلة للطرفين: فالدول النامية تحقق من خلال هذا النمط نمواً اقتصادياً مدعوماً من الدول المتقدمة. والدول المتقدمة تضمن أن جانباً رئيساً من رؤوس الأموال التي كانت ستهجرها لارتفاع تكاليف الإنتاج بها ستنتقل إلى دول يربطها بها تجمع اقتصادي واحد.

في إطار هذه المتغيرات والمستجدات الإقليمية والدولية، رأت مصر أن الإطار الذي وفره اتفاق ١٩٧٧ بينها وبين الجماعة الأوروبية لم يعد مناسباً الآن، فضلاً عن أنه ـ وتتفق دول الاتحاد الأوروبي مع مصر في هذا الرأي ـ لا يعبر عما بلغته علاقات مصر ودول الاتحاد الأوروبي من قوة، ولذلك أعلن الجانبان رغبتهما في التوصل إلى اتفاق يسهم في تعميق علاقاتهما بصورة أفضل، وعدم الاقتصار على مجالي التجارة والمساعدات .

وفي سبتمبر ١٩٩٣ وجهت المفوضية الأوروبية في بروكسل على لسان المفوضان الأوروبيان " مارين MARIN " و " فان دن بروك VAN DEN BROEK " خطاباً للسيد وزير الخارجية، يدعوان فيه مصر لبحث ***وضع إطار جديد للعلاقات*** بين الجانبين، يتضمن تحرير التجارة، وإقامة حوار سياسي، وتوسيع نطاق العلاقات لتشمل كافة أوجه التعاون الممكنة، ومن جانبها قبلت مصر الدعوة على لسان السيد (عمرو موسى) وزير الخارجية الذي أبلغ الوزراء الأوروبيين رغبة مصر في دراسة هذه الأفكار، واتفق الطرفان المصري والأوروبي في اجتماع مجلس التعاون المصري ـ الأوروبي في ١٦ مايو ١٩٩٤ في بروكسل على بدء مفاوضات استطلاعية، لتبادل الرأي حول أسس الاتفاق الجديد، والذي تقرر أن يكون اتفاقاً متسعاً يشمل تنظيم التعاون في مختلف المجالات بالإضافة إلى المجال الاقتصادي الذي كان ينظمه الاتفاق القديم [(١)].

(١) المرجع السابق، ص ٧ . وأنظر : تصريحات السفير محمد شعبان سفير مصر لدى الاتحاد الأوروبي في، الاقتصادي ١٤ يوليو ١٩٩٧ . وانظر أيضاً : السفير هاني خلاف وأحمد نافع، مرجع سبق ذكره، ص ص ٩٣ – ٩٤ .

وقد قامت مجموعة عمل من ممثلين لعدد من الوزارات المصرية بدراسة المقترحات الأوروبية ، وتطور المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي وعدد من دول منطقة البحر المتوسط ووضعت تصوراتها المبدئية للاتفاق ومكوناته وأهداف مصر منه ، وبناء على هذه الدراسات عقد الجانبان المصري والأوروبي جولتي مباحثات استطلاعيتين بالقاهرة في يوليو وسبتمبر ١٩٩٤ (١). قدم خلالهما كلا الجانبين تصوراته وأهدافه من الاتفاق ، واتفق على بدء مفاوضات رسمية بين الجانبين .

وقد جاءت خطوة الاتحاد الأوروبي الإيجابية بالتفاوض حول اتفاقية المشاركة مع مصر ، حيث أصدر المجلس الوزاري الأوروبي في ١٩ ديسمبر ١٩٩٤ توجيهات التفاوض الرسمية للجنة الأوروبية لتتفاوض على أساسها مع مصر(٢).

ومن المعروف أن الاتحاد الأوروبي تقدم بعرضه إلى الدول المتوسطية بصفة عامة ـ ومصر بصفة خاصة ـ تقدم الاتحاد الأوروبي بعروض لعقد اتفاقيات مماثلة مع مختلف الدول المتوسطية وفي إطار ما صدر عن القمة الأوروبية في " إسن ESSEN " في ديسمبر ١٩٩٤ من توجيهات دعت لقيام مشاركة أوروبية . متوسطية " EURO – MEDITERRANEAN PARTNERSHIP " تم في إطارها عقد مؤتمر وزاري في برشلونة في نهاية نوفمبر ١٩٩٥ ، ضم دول الاتحاد الأوروبي الخمس عشرة ، و اثنتي عشرة دولة متوسطية لبحث العلاقات الأوروبية المتوسطية بجميع أبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية والإنسانية ، وذلك بهدف خلق تجمع اقتصادي . سياسي كبير ، يقيم منطقة تجارة حرة أوروبية متوسطية ، تكون . إلى جانب المنطقة الآسيوية والمنطقة الأمريكية . إحدى الدعامات الثلاث للنظام الاقتصادي الدولي البازغ ، كما تهدف تلك السياسة إلى تدعيم الأمن والاستقرار في إقليم البحر المتوسط عن طريق دعم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإسراع بتحديث الهياكل الاقتصادية في دول جنوب المتوسط (٣).

ثانياً : مجالات (أبعاد) المشاركة الأوروبية المتوسطية وفقاً لإعلان برشلونة ١٩٩٥

تعود بدايات تبلور فكرة المشاركة الأوروبية- المتوسطية إلى التحولات التي مر بها العالم مع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات ، وفي مقدمتها نهاية الحرب الباردة على المستوى الدولي ، بانهيار نظام القطبية الثنائية وتفكك الاتحاد السوفيتي (السابق) ، ففي تلك الفترة برز توجه عام لإعادة صياغة نسق العلاقات الدولية ، عبر عن نفسه فيما يسمى بـ " النظام العالمي الجديد " ، الذي استند على رؤية وتحركات الولايات المتحدة

(١) ارجع إلى تصريح السفير محمد شعبان في ، الاقتصادي ، ١٤ يوليو ١٩٩٧ .

(٢) وزارة الخارجية : وحدة المشاركة المصرية – الأوروبية ، المشاركة المصرية – الأوروبية (دراسة غير منشورة) ، القاهرة ، وزارة الخارجية، غير معروف تاريخ النشر ، ص ٢ .

(٣) وزارة الخارجية المصرية : وحدة المشاركة المصرية – الأوروبية ، اتفاق المشاركة المصرية – الأوروبية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٨ – ٩.

الأمريكية تحديداً ، إضافة إلى العديد من التصورات المتماسكة التي طرحت من جانب دول أوروبا الغربية ، تجاه المناطق التي توجد مصالح أساسية لها فيها(١).

وتنطلق الفكرة الأوروبية في إنشاء المشاركة مع الدول الواقعة شرقي وجنوبي البحر المتوسط من نفس المنطلقات التي تأسس عليها من قبل أبعاد السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي منذ السبعينيات ، مع إدخال أبعاد منهجية جديدة في أساليب العلاقة ، أهمها الابتعاد تدريجياً عن سياسة مد يد العون المباشر من خلال الدعم المالي المجرد ، إلى سياسة جديدة تقوم على تشجيع الدول الشريكة على تبني السياسات والبرامج والمشروعات التي تحقق " التنمية الذاتية والقابلة للإدامة " SUSTAINABLE DEVELOPMENT " والاستناد في ذلك على مشورة الأطراف الأوروبية ودعمها السياسي والفني(٢).

ويتركز مفهوم "المشاركة" (PARTNERSHIP) ـ وهو أدق لغوياً من كلمه الشراكة ، لان كلمه مشاركة على وزن مفاعله وهي تدل على التفاعل الندى بين طرفين(٣). الأوروبية والمتوسطية كما تطرحه وثائق ومؤتمرات الاتحاد الأوروبي على إقامة منطقة تجارة حرة عام ٢٠١٠ اقتصادياً ومنطقة للسلام والأمن من خلال حوار سياسي مكثف قائم على احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان والتأكيد على الحكم الجيد أو الصالح (Good Governance) ومد الحوار إلى قضايا الأمن والتي تقود إلى وضع معايير لدعم السلام(٤).

إن مفهوم " المشاركة " سواء استعملت كلمة " ASSOUATION" أو كلمة "PARTNERSHIP " هو جزء من برنامج تطور السياسة المتوسطية للجماعة الأوروبية لإقامة علاقات اقتصادية متينة بين بلدان البحر المتوسط ودول الاتحاد الأوروبي ، ومن ثم " فالمشاركة " هي بمثابة تنظيم تعاقدي CONTRACTUAL أكثر شمولاً للعلاقات بين البلدان المتوسطية ودول الاتحاد الأوروبي كوحدة واحدة ويأخذ شكل المشاركة وينتهي بإقامة منطقة للتبادل الحر(٥).

---

(١) د . مفيد شهاب ، " حول بلورة رؤية عربية مشتركة للشراكه الأوروبية – المتوسطية " ، كلمة افتتاحية مقدمة إلى : ندوة : " ما بعد برشلونة " ، القاهرة ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، ١ – ٢ سبتمبر ١٩٩٦ ، ص ٢ .

(٢) السفير هاني خلاف وأحمد نافع، مرجع سبق ذكره، ص ٤٤. وانظر: محمود عبد العزيز، "دور الحكومات ورجال الأعمال في اتفاقيات المشاركة"، ورقة مقدمة إلى مؤتمر: العلاقات العربية مع الاتحاد الأوروبي واتفاقيات المشاركة العربية الأوروبية، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣– ٤.

(٣) مقابلة مع السفير جمال الدين البيومي ٨أغسطس ١٩٩٨.

(٤) د . أحمد ثابت ، " المشاركة الأوروبية – المتوسطية : دراسة وتقييم " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٦ .

(٥) د . عبد الرحمن صبري ، " قراءة في البعد الاقتصادي لاتفاقيات المشاركة العربية الأوروبية " في ، د . سمعان بطرس فرج الله (محرر) ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٨٠ – ٢٨١ .

ونظراً لحداثة مفهوم المشاركة ذاته أو حداثة استخدامه كإطار للعمل الدولي والجماعي فإن مثل هذا المشروع يثير كثيراً من التساؤلات ويحتاج إلى مزيد من التمحيص والتوضيح[١]. ويمكن القول بأن المشروع المتوسطي يتمثل في الإعلان السياسي الصادر عن مؤتمر برشلونة في ٢٨ نوفمبر ١٩٩٥ ، حيث وافقت الأطراف المشاركة في الاجتماع على إقامة إطار جديد للتعاون بين الاتحاد الأوروبي من جهة ، والدول المتوسطية في الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا من جهة أخرى[٢].

فلقد بدأت أجهزة الاتحاد الأوروبي في بلورة مفهوم " المشاركة " منذ عام ١٩٩٢ ، وسعت إلى إدخاله حيز التنفيذ ، وذلك ضمن السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي ، والتي أعلن عنها في وثيقة بعنوان : " إعادة توجيه السياسة المتوسطية : مشروعات للفترة من ١٩٩٢ ـ ١٩٩٦ "[٣] . " ففي نطاق تحرك الاتحاد الأوروبي لتوسيع مجالات تعاون مع المناطق الجغرافية المجاورة بهدف مواجهة ظهور التكتلات الاقتصادية العملاقة في أمريكا الشمالية وشرقي وجنوبي آسيا ، أعطى الاتحاد الأوروبي أهميه خاصة للدول الواقعة جنوبي البحر المتوسط وغالبيتها دول عربيه ، لذلك فقد اقترح توسيع الإطار المحدود للتعاون الذي ظل سارياً منذ عام ١٩٧٧ والذي يقوم على أساس منح مزايا جمركيه ومنحاً مالية من جانب الاتحاد الأوروبي لتلك الدول تقديراً لأوضاعها الاقتصادية في ذلك الحين ، إلى أسلوب أوسع وأشمل وهو أسلوب المشاركة الذي يتضمن التعاون في كافه المجالات خاصة السياسة والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، بهدف الوصول إلى نوع من التكامل الاقتصادي بين دول تلك المنطقة ودول الاتحاد الأوروبي[٤].

وفي هذا الإطار ، فان مفهوم "المشاركة " وفق المشروع الأوروبي للمشاركة الأوروبية – المتوسطيه يعتبر تطوراً ظاهراً للسياسة المتوسطيه للجماعة الأوروبية التي اتبعتها الجماعة منذ منتصف الثمانينيات حتى عام ١٩٩٤ عندما طرحت مؤسسات الاتحاد الأوروبي مشروع " المشاركة " الموسع[٥].

---

(١) السفير هاني خلاف ، " المشاركة الأوروبية المتوسطية وانعكاساتها السياسية والاستراتيجية على المصالح العربية " ورقة مقدمة إلى مؤتمر العلاقات الأوروبية العربية واتفاقيات المشاركة العربية الأوروبية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١ .

(٢) د . حمدي عبد الرحمن ، " التوجه المتوسطي في السياسة المصرية " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٠٥ .

انظر: محمد الأطرش، "المشروعان الأوسطي والمتوسطي والوطن العربي"، المستقبل العربي، العدد ٢١٠، أغسطس ١٩٩٦، ص ص ١٣-١٥.

(٣) الرئيس علي ناصر محمد ، " البعد السياسي والأمني في الشراكة الأوروبية – المتوسطية " ، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة : ما بعد برشلونة ، مرجع سبق ذكره ، ص ١ .

(٤) من نص كلمة الأستاذة الدكتورة نوال عبد المنعم التطاوي وزيرة الاقتصاد والتعاون الدولي ، مقدمة إلى المؤتمر الدولي عن العلاقات العربية مع الاتحاد الأوروبي واتفاقيات المشاركة العربية الأوروبية ، مرجع سبق ذكره .

(٥) د . أحمد ثابت ، " المشاركة الأوروبية – المتوسطية : دراسة وتقييم " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢ .

ويتضمن مشروع " المشاركة " إقامة منطقه للتجارة الحرة بين الجانبين يتم خلال فتره انتقالية مدتها اثني عشر عاماً ، إزالة كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية على التجارة المتبادلة بينهما ، ومن بين أهداف الاتحاد الأوروبي من اتفاقيه المشاركة ، التعاون مع تلك الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية و الأمن و الاستقرار لتلك المنطقة بما يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة بها عن طريق تطوير القطاعات الإنتاجية في مختلف المجالات بهدف خلق فرص عمالة جديدة للحد من تزايد الهجرة من تلك الدول إلى الدول الأوروبية حيث أصبحت تلك الهجرة من بعض دول جنوب المتوسط سبباً مباشراً لبعض المشاكل للدول الأوروبية شمالي المتوسط [(١)].

إن مفهوم " المشاركة " كما يعبر عنها مشروع المشاركة الأوروبية ـ المتوسطية المعروض على الدول العربية والمتوسطية جنوبي المتوسط ، بصور وأشكال شتى ، ثنائية وجماعية ، هو نموذج من نماذج التعاون الإقليمي الجديدة التي تقوم – ليس على أساس إقليمي يرتبط بالجوار الجغرافي فقط ، وإنما- لتحقيق أهداف سياسية وغايات اقتصادية يرى أهمية استراتيجية بالغة في تحقيقها على أرض الواقع ، وهو يرى أنه بمثابة " مشاركة " شاملة مقترحة بين الدول الأوروبية شمالي المتوسط والدول المتوسطية جنوبي المتوسط ، في إطار مشروع استراتيجي متكامل بأبعاده الأمنية والسياسية والاقتصادية والثقافية[(٢)].

وهكذا ، فإن مفهوم " المشاركة الأوروبية ـ المتوسطية " ، تبعاً لوثيقة برشلونة ، تمثل إطاراً للتعاون الشامل متعدد الأطراف ، الذي يهدف إلى مواجهة التحديات المشتركة دون أن يحل محل الأطراف الأخرى ، أو يؤثر على العلاقات الثنائية لأطرافه ، وهي ملامح يمكن الاستناد إليها في تحليل أبعاد هذا الإطار"[(٣)] .

وطبقاً لوثيقة برشلونة للمشاركة الأوروبية المتوسطية ، فإن الهدف العام لهذه المشاركة هو جعل منطقة البحر المتوسط منطقة حوار متبادل وتعاون من أجل السلام والاستقرار والازدهار ، على النحو الذي يفرض أولاً توطيد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والنمو الاقتصادي والاجتماعي الدائم والمتوازن والتفاهم بين الثقافات ، باعتبارها عناصر رئيسية للمشاركة ، واستناداً إلى وثيقة برشلونة ، توجد ثلاثة مستويات (أسس) للمشاركة هي : المشاركة السياسية والأمنية ، المشاركة الاقتصادية والمالية ، والمشاركة الثقافية والاجتماعية والإنسانية [(٤)].

وتقوم ***فلسفة المشاركة الأورومتوسطية*** على أساس من شأنه تحفيز التنافس فيما بين الدول الشريكة الواقعة في شرقي وجنوبي المتوسط وتشجيع تلك الدول على صياغة مشروعات إنمائية واجتماعية وأمنية

(١) من نص كلمة الأستاذة الدكتورة نوال التطاوي ، مرجع سبق ذكره .

(٢) السيد ياسين ، " أمن البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط " ، السياسة الدولية ، العدد ١١٨ ، أكتوبر ١٩٩٤ ، ص ص ٧٢ – ٧٥ .
وانظر : د . محمد سعد أبو عامود ، " التوجه المتوسطي في الفكر السياسي أكمل (١٠) المصري " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٩ .

(٣) من نص الكلمة الافتتاحية للدكتور مفيد شهاب في ، د . مفيد شهاب ، حول بلورة عربية مشتركة للشراكه الأوروبيــة – المتوســطية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤ .

(٤) European Commission , " Euro – Mediterranean Partnership : Economic transition and the Euro – Mediterranean Area ", in: Government Experts Seminar on Economic Transition, Brussels, 20 -21 Marchr, 1997 , p. p. 2 – 6 .

طموحة يكون من شأنها تحقيق الاستقرار والرفاهية والأمن والسلام في حوض البحر المتوسط ، وبقدر ما تنجح تلك الدول الواقعة في شرقي وجنوبي المتوسط في إقناع الدول الأوروبية بوجاهة وجدوى وسلامة هذه المشروعات تكون الاستجابة من جانب الاتحاد الأوروبي بالدعم المالي والفني المصحوب ـ بلا شك ـ بالدعم السياسي المطلوب(١).

ومن الطبيعي أن يكون للاتحاد الأوروبي أهدافه الخالصة من وراء مثل هذه المشاركة المتوسطية ، فقد عبر عنها الدكتور (حسن البدراوى) ممثل وزارة العدل في مفاوضات المشاركة المصرية ـ الأوروبية ، في عبارة موجزة حيث قال : " تتجسد أهداف التوجه الأوروبي صوب المتوسط في الرغبة في درء المخاطر وتحقيق المنافع "(٢) . بمعنى تجنب المخاطر والتهديدات الأمنية الآتية من الجنوب . والاستفادة من أسواق تلك الدول في تصريف المنتجات الأوروبية .

وتتلخص أهداف الاتحاد الأوروبي من وراء مشروع المشاركة الأورومتوسطية في(٣):

* " أنه يبغي أولاً التخلص تدريجياً من أعباء الدعم المالي المجرد الذي ظل يقدمه الاتحاد الأوروبي للدول المتوسطية الواقعة في شرقي وجنوبي المتوسط منذ انتهاء الحقبة الاستعمارية الأوروبية لها .
* وهو ثانياً يبغي كفالة الاحتفاظ بهذه الدول المجاورة في فلكه السياسي وفقاً لحسابات استراتيجية تخصه وتهمه بدرجة كبيرة في علاقاته الخارجية مع التجمعات والقوى والأطراف الدولية الكبرى كالولايات المتحدة وروسيا والقوى الأسيوية الصاعدة .
* وهو ثالثاً يستهدف تعديل أو تطوير النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في تلك الدول المجاورة له – على نحو يجعلها أكثر اقتراباً من نظمه وقيمه الأوروبية القائمة على أسس من الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والانفتاح الثقافي واقتصاديات السوق .
* ثم هو رابعاً يستهدف تخليص هذه الدول الواقعة في الإقليم المجاور من أسباب القلاقل وبؤر التوتر والنزاعات التي تنعكس عليه وأهمها الفقر وسوء التوزيع وسباق التسلح والخطر النووي والإرهاب والاضطهاد السياسي والاستبداد والتطرف الديني " .

وفي إطار تحديد أهداف الاتحاد الأوروبي المبتغاة من وراء المشاركة الأورومتوسطية ، فقد برز في الأدبيات والدراسات التي تناولت هذا الموضوع ، اتجاه يميل إلى تغليب الرغبة الأوروبية في (درء المخاطر) على (جلب المنافع). حيث تشير هذه الدراسات إلى أن "الفكر الاستراتيجي الأوروبي" قد أصبح يورد مجموعة من المخاطر والتهديدات الأمنية القادمة من الجنوب (الذي يشمل جنوبي وشرقي البحر المتوسط)، وقد

(١) السفير هاني خلاف وأحمد نافع ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٤٤ – ٤٥ .
(٢) د . حسن البدراوي ، " مصر والمشروع الأوروبي – المتوسطي : أسباب التوجه وأسس التقويم " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦ .
(٣) السفير هاني خلاف وأحمد نافع ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٤٤ – ٤٥ .

انعكس هذا التشخيص على صياغة مضمون وثائق السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي، كما انعكس على مضمون مشروع المشاركة الأوروبية – المتوسطية[١].

وفي هذا السياق ، وتحقيقاً لهذه الأهداف بدأت دول الجماعة الأوروبية – الاتحاد الأوروبي فيما بعد – عملية واسعة لإعادة تقييم سياستها مع دول الجوار الملاصقة لها والمؤثرة فيها داخل القارة الأوروبية وخارجها ، خاصة الدول المطلة على شرقي وجنوبي المتوسط وقد ظهر هذا التوجه من خلال ما يلي[٢]:

* " بيان قمة المجلس الأوروبي الذي عقد في " لشبونة " بالبرتغال خلال يونيو ١٩٩٢ الذي تضمن التأكيد على أن الضفتين الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط ، تماماً كالشرق الأوسط ، تشكل مناطق جغرافية يرتبط فيها الاتحاد الأوروبي بمصالح قوية تتمثل – حسب التعبيرات التي استخدمت – في الحفاظ على الأمن والاستقرار في تلك المناطق .
* وكذلك دعوة المجلس الوزاري الأوروبي ، في اجتماعه الذي انعقد في " كورفو " باليونان خلال يوليو ١٩٩٤ ، لوضع ورقة عمل حول المبادئ الأساسية لسياسة أوروبية – متوسطية ، وهي الدعوة التي وضح منها أن التوجهات العامة قد بدأت تميل إلى التحول لسياسات محددة .
* إقرار القمة الأوروبية التي عقدت في "إيسن" بألمانيا خلال ديسمبر ١٩٩٤، مضمون ورقة العمل المقدمة من اللجنة الأوروبية للاتحاد، والتي أعدت خلال خمسة أشهر تقريباً، لتضع أساساً عاماً لسياسة أوروبية متوسطية.

ويرى بعض المراقبين أن المشروع الأوروبي المتوسطي يجد سنده الأساسي في قمة " إيسن " الأوروبية عام ١٩٩٤. فلقد جاءت قمة " إيسن " استجابة للتحركات والمبادرات القادمة من الجنوب ، وعلى رأسها مبادرة مصر بالدعوة لعقد منتدى البحر المتوسط ، ومبادرة صيغة (٥+٥) ، ودعوة المغرب لإقامة مؤتمر للأمن والتعاون في المتوسط ، وقد عكست كل هذه المبادرات والتحركات اهتمام وحرص دول جنوبي المتوسط على إيجاد صيغة جديدة أكثر فاعلية للتعاون بين دول المتوسط للاستفادة من الجار الشمالي الأغنى والأقوى ، وفي هذا الإطار جاءت قمة " إيسن " استجابة لهذه التحركات ، كما جاءت أيضاً استجابة للتطورات الإقليمية والدولية ، وقد أكدت القمة الحاجة إلى سياسة جديدة بين أوروبا وجنوبي المتوسط تأخذ في اعتبارها المتغيرات السياسية

---

(١) لعل أبرز الدراسات التي تناولت هذا الموضوع هي : د . زينب عبد العظيم ، " البعد الأمني للشراكة لأوروبية – المتوسطية " في ، د . سمعان فرج الله (محرر) ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٩٨ – ٢٠١ ، وكذلك – د . نادية محمود مصطفي (محرر) ، " المشروع المتوسطي : الأبعاد السياسية " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٤٤٤ – ٤٤٧ . وانظر أيضاً – : د . أحمد ثابت ، " المشاركة الأوروبية – المتوسطية : دراسة وتقييم " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢ . وكذلك –

Jonathan Farley , " the Mediterranean Southern threats to the Northern Shores ? " The World Today , Vol . 50 , No . 2 , February , 1994 .

وانظر أيضاً :

Victor – y ves Ghebali : " Towards a Mediterranean – Helsinki – Type process ", Mediterranean Quarterly, Winter 1993 , p . p . 93 – 97 .

(٢) د . مفيد شهاب ، " حول بلورة رؤية عربية مشتركة للشراكه الأوروبية – المتوسطية " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢ – ٣ .

الجديدة في المنطقتين ، وتحول أوروبا من مجرد مركز جذب اقتصادي لجيرانها في الجنوب إلى شريك اقتصادي وسياسي وثقافي ، بما يسهم في بناء جسر بين واقع ديناميكي يتطور وبين رؤية للمستقبل(١).

واستمراراً لهذه الاتجاه ، أو كنتيجة له ، رأي الاتحاد الأوروبي ضرورة العمل على إجراء حوار مع الدول الواقعة في شرقي وجنوبي المتوسط بهدف إنشاء نوع جديد من العلاقة يقوم على المشاركة Partnership ، وقد انتهت جولات الحوار والتفاوض بين الدول الخمس عشرة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مع الدول الاثنتي عشرة الواقعة في شرقي وجنوبي المتوسط إلى إعلان مصحوب ببرنامج للعمل تم اعتمادها في الاجتماع الوزاري للمشاركة الأوروبية المتوسطية في مدينة برشلونة الأسبانية يومي ٢٧ ، ٢٨ نوفمبر ١٩٩٥ . ونظراً لضخامة المشروع فقد استغرق التوصل إلى هاتين الوثيقتين قرابة عام كامل حافل بالتحضيرات والدراسات والاتصالات الدبلوماسية على المستويات الوطنية والإقليمية والجماعية والثنائية ، تم بعضها في إطار التنسيق العربي ، وتم بعضها الأخر في إطار التنسيق داخل الاتحاد الأوروبي ، وفي كلا الإطارين كانت هناك تحركات واتصالات مع أطراف خارجية غير أوروبية وغير متوسطية لشرح أبعاد المشروع وأهدافه وخصوصيته التاريخية والجغرافية والجيوبوليتيكية النابعة من الترابط الوثيق بين الدول المتوسطية ودول الاتحاد الأوروبي(٢).

وفي ٢٧ ، ٢٨ نوفمبر ١٩٩٥ ، انعقد في مدينة برشلونة بأسبانيا مؤتمر برشلونة للتعاون الأوروبي المتوسطي، بحضور السيد " خافيير سولانا Javier Solana ممثلاً عن مجلس الاتحاد الأوروبي ، والسيد " مانويل مارين Manuel Marin " ممثلاً عن المفوضية الأوروبية ووزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي الخمس عشرة ممثلين لدولهم وهي : (أسبانيا – ألمانيا – أيرلندا – إيطاليا – البرتغال – بلجيكا – الدانمارك – السويد – فرنسا – فنلندا – لوكسمبرج – المملكة المتحدة – النمسا – هولندا – اليونان) بالإضافة إلى وزراء خارجية الدول المتوسطية الاثنتي عشرة وهي ثمان دول عربية (الأردن – تونس – الجزائر – سوريا – السلطة الفلسطينية – لبنان – مصر – المغرب) فضلاً عن أربع دول أوروبية متوسطية ليست أعضاء في الاتحاد الأوروبي (إسرائيل – تركيا – قبرص – مالطا) . ولقد أقرت الدول السبع والعشرين المشاركة في هذا المؤتمر في البيان الختامي مشروع " المشاركة الأوروبية المتوسطية Euro-Mediterranean Partnership (EMP) والذي يعرف بصيغة (١٥ + ١٢) ولقد تبلورت نتائج مؤتمر برشلونة في شكل وثيقة هامة صدرت عن المؤتمر ، أكدت في مقدمتها على عدة أمور(٣):

---

(١) السفير رؤوف سعد ، " التعاون الأوروبي المتوسطي والتعاون الإقليمي الشرق أوسطي " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٣ – ٤ . وأنظر : السفير هاني خلاف وأحمد نافع ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٥ .

(٢) السفير هاني خلاف ، " المشاركة الأوروبية المتوسطية وانعكاساتها السياسية والاستراتيجية على المصالح العربية " ، بحث مقدم إلى مؤتمر : العلاقات العربية الأوروبية واتفاقيات المشاركة العربية الأوروبية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٣ – ٤ .

(٣) Euro – Mediterranean Partnership : Barcelona Declaration – Work Programme , Barcelona , 27 – 28 November , 1995 , p . p . 1 – 2 .

١- التشديد على الأهمية الاستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط ، ورغبة دوله في إعطاء علاقاتهم المستقبلية بعداً جديداً ، يرتكز على تعاون شامل ومتضامن على مستوى الطبيعة الممتازة لعلاقات الجوار التاريخي .

٢- التأكيد على إدراك الأطراف المشاركة بأن الرهانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة تشكل على جانبي البحر المتوسط ، تحديات مشتركة تتطلب حلاً شاملاً ومنسقاً.

٣- الإشارة إلى ضرورة خلق إطار متعدد الأطراف ودائم في العلاقات بين تلك الدول، يرتكز على روح المشاركة مع احترام ميزات وخواص وقيم كل المشاركين.

٤- التأكيد على أن هذه الإطار التعاوني المتعدد الأطراف يعتبر مكملاً لتوطيد العلاقات الثنائية التي يجب الحفاظ عليها وعلى خصوصيتها.

٥- التشديد على أن هذه المبادرة الأوروبية – المتوسطية لا تهدف إلى أن تحل محل المبادرات الأخرى التي تم البدء بها من أجل السلام والاستقرار والنمو في المنطقة ، ولكن ستساهم في دفعها إلى الأمام ، ويدعم المشاركون تحقيق تسوية سلمية عادلة وشاملة ومستديمة في الشرق الأوسط ترتكز على القرارات الملائمة لمجلس الأمن وعلى المبادئ المذكورة في الدعوة إلى مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط ، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام .

٦- التأكيد على أن الهدف العام من جعل البحر المتوسط منطقة حوار وتبادل وتعاون، إنما هو تأمين السلام والاستقرار والازدهار وإرساء الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وتحقيق النمو الاقتصادي ومكافحة الفقر وتعزيز التفاهم والحوار بين الثقافات باعتبارها عناصر رئيسية للمشاركة .

٧- الاتفاق على إقامة مشاركة أوروبية – متوسطية عامة وتشمل جميع المجالات بين المشاركين عبر حوار سياسي معزز ومنتظم ، وتنمية التعاون الاقتصادي والمالي ، وإعطاء قيمة أكبر للأبعاد الاجتماعية والثقافية والإنسانية . وتشكل هذه المحاور (السياسية – الاقتصادية – الثقافية) الجوانب الثلاثة للمشاركة الأوروبية – المتوسطية.

<u>المجال الأول: المشاركة السياسية والأمنية (تأسيس مجال مشترك من السلام والاستقرار):</u>

فقد عبر المشاركون في المؤتمر عن قناعتهم بأن السلام والاستقرار والأمن في منطقة البحر المتوسط يشكل مكسباً مشتركاً يتعهدون على تشجيعه وتوطيده بكل الوسائل التي بحوزتهم ، ومن أجل هذا فقد وافق المشاركون على قيادة حوار سياسي مكثف ومنتظم يرتكز على الاحترام للمبادئ الجوهرية للقانون الدولي ، والتأكيد على عدد من الأهداف المشتركة في مجال الأمن والاستقرار الداخلي والخارجي ، وفي هذا الإطار ، تعهد المشاركون في مؤتمر برشلونة في بيانه الختامي على :

- العمل وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والبيان الدولي لحقوق الإنسان وكذلك للواجبات الأخرى الناتجة عن القانون الدولي وبالتحديد تلك التي تنجم عن الاتفاقات الإقليمية والدولية المشاركين فيها .
- تنمية دولة القانون والديمقراطية في حرية اختيار وتنمية نظامه السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والقضائي .

- احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ، إضافة إلى الممارسة الفعلية والمشروعة لهذه الحقوق والحريات ، بما فيها حرية الرأي ، وحرية التجمع لأهداف سلمية ، وحرية التفكير والضمير والدين ، فردياً وجماعياً مع أعضاء آخرين في نفس المجموعة ، بدون أي تمييز بسبب العنصر والجنسية واللغة والدين والجنس .
- النظر برضا، عبر الحوار بين كل الفرقاء، إلى تبادل المعلومات حول المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان ، والحريات الجوهرية ، والعنصرية واضطهاد الأجانب .
- احترام وفرض احترام التنوع والتعددية في مجتمعاتهم وتشجيع التسامح بين مختلف مجموعاتها والمكافحة ضد مظاهر التعصب وبالأخص العنصرية وكره الأجانب ويشدد المشاركون على أهمية التأهيل المناسب في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية .
- احترام مساواتهم المستقلة وكذلك كل الحقوق المتعلقة باستقلاليتهم وتنفيذ واجباتهم المضطلع بها وفقاً للقانون الدولي بحسن نية .
- احترام المساواة في الحقوق بين الشعوب وحقهم في تقرير مصيرهم بأنفسهم مع العمل في كل لحظة طبقاً لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والنماذج الملائمة في القانون الدولي بما فيه تلك التي تتعلق بوحدة الأراضي للدول ، كما يتجلى ذلك في الاتفاقيات بين الأطراف المعنية .
- الامتناع، طبقاً لقواعد القانون الدولي، عن كل تدخل مباشر أو غير مباشر في الشؤون الداخلية لشريك آخر.
- احترام سيادة ووحدة أراضي الشركاء ، والالتزام التام بأحكام القانون الدولي في هذا الخصوص .
- تسوية خلافاتهم بالوسائل السلمية ودعوة كل المشاركين إلى تجنب التهديد أو استعمال القوة ضد سلامة أراضي أي مشارك آخر ، بما في ذلك اكتساب الأراضي بالقوة والتأكيد من جديد على الحق التام في ممارسة السيادة بالوسائل المشروعة، وذلك طبقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي .
- توطيد التعاون فيما بينهم من أجل الوقاية من الإرهاب ومكافحته تحديداً بالتصديق على الاتفاقيات الدولية التي يشاركون فيها وتطبيقها وبالانضمام إلى تلك الاتفاقيات، وكذلك باتخاذ كافة التدابير الملائمة .
- العمل سوياً للمحافظة ضد انتشار وتنوع الإجرام المنظم ومحاربة آفة المخدرات بكل أشكالها .
- العمل على تشجيع ضمان الأمن الإقليمي ، بين الأطراف وذلك بالحرص على عدم انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية من خلال الامتثال إلى الأنظمة الدولية وكذلك الإقليمية الخاصة بمنع انتشار الأسلحة والاتفاقات الخاصة بضبط التسلح ومعاهدات الحد من التسلح ونزع السلام مثل (BWC) ، (CWC)، (NPT)[١] . و الاتفاقيات الإقليمية مثل المناطق الخالية من الأسلحة النووية بما في ذلك كل الأنظمة الخاصة بالمراقبة والتثبيت . هذا مع الوفاء – وبحسن نية – بالالتزامات المتعلقة بمعاهدات الحد من التسلح ونزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة .

(١) (BWC) هي اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية، (CWC) هي اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية ،(NPT) هي اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية .

- ستبذل الأطراف كل جهدها لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، والسلاح النووي والكيميائي والبيولوجي وأجهزة إطلاق واستخدام هذه الأسلحة، بما يضمن لكل الأطراف مراقبتها الفعلية .
- اتخاذ الإجراءات والتدابير العملية التي تمكن من الوقاية من انتشار الأسلحة النووية وكذلك التكديس المفرط للأسلحة التقليدية .
- تجنب إيجاد قدرات عسكرية تتجاوز الحاجيات المشروعة للدفاع ، وخلق أجواء من الثقة المتبادلة وذلك بأن تبلغ القوات والأسلحة أدنى حد ممكن .
- الحرص على توفير الظروف التي تمكن من إقامة علاقات حسن الجوار فيما بينهم ومساندة كل المجهودات والعمليات الهادفة لإحلال الاستقرار والأمن والازدهار وكذلك التعاون الإقليمي والمحلي .
- دراسة وسائل الثقة والأمان الواجب تبنيها بالاشتراك بين الشركاء من أجل تدعيم " منطقة سلام واستقرار في البحر المتوسط (Area of peace and stability in the Mediterranean) بما في ذلك إمكانية وضع ميثاق أوروبي – متوسطي لهذا الغرض(١).

وعملاً على تحقيق أهداف المشاركة السياسية والأمنية والمتمثلة في ***إقامة منطقة سلام واستقرار مشترك*** فقد تضمن برنامج العمل المرفق بوثيقة برشلونة اتفاق المشاركين في المؤتمر على عقد اجتماعات دورية ابتداءً من الربع الأول لعام ١٩٩٦ ، حيث :

- سيقومون بإجراء حوار سياسي لبحث أنجح الوسائل الكفيلة بتنفيذ المبادئ التي اعتمدها إعلان برشلونة .
- تشجيع معاهد السياسة الخارجية في المنطقة الأوروبية – المتوسطية لإقامة شبكة لتكثيف التعاون فيما بينهم بشكل عملي بداية من عام ١٩٩٦(٢).

المجال الثاني : المشاركة الاقتصادية والمالية (بناء منطقة ازدهار مشتركة):

يشدد المشاركون على الأهمية التي يعلقونها على النمو الاقتصادي والاجتماعي الدائم والتوازن في تحقيق هدفهم ببناء منطقة ازدهار مشتركة . ويقدر الأطراف صعوبات المديونية وما ينجم عنها من تأثير على النمو الاقتصادي لبلدان الحوض المتوسط . ونظراً لأهمية العلاقات التي تربط بينهم في إطار المشاركة الأوروبية – المتوسطية ، فإنهم يتفقون على مواصلة الحوار في الدوائر المختصة من أجل الوصول إلى تحقيق تقدم في هذا المجال . وقد حدد المشاركون في المؤتمر الأهداف التالية على المدى البعيد :

- تسريع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي المستديم .

(١) Italian Ministry of Labor, " Barcelona Declaration adopted at the Euro – Mediterranean Conference (November 27 th and 28th, 1995) and Work Programme " in: Tripartite Conference: Euro – Mediterranean Social Space : labor , Enterprise , Training ., Documentation Centre, Catania , May 24 th – 25 th 1996 .

(٢) Euro – Mediterranean Partnership : information not no . 1 : Towards an area of peace and stability, word wide web document at : http://www.euromed.net/information– notes/1n1e.htm.pp 1 – 2 .

- تحسين ظروف الحياة للسكان ورفع مستوى التشغيل وتخفيف فوارق النمو في المنطقة الأوروبية – المتوسطية .
- تشجيع التعاون والتكامل الإقليميين.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف فقد وافق المشاركون على إقامة مشاركة اقتصادية ومالية تأخذ بعين الاعتبار اختلاف درجات النمو وترتكز على:

- الإقامة التدريجية لمنطقة تبادل حر .
- تنفيذ تعاون وتبادل اقتصاديين ملائمين في المجالات المعنية.
- زيادة ضخمة للمعونة المالية من الاتحاد الأوروبي إلى شركائه .

أ) منطقة تجارة حرة Free Trade Area(FTA)

تتحقق منطقة التبادل الحر عبر اتفاقية أوروبية – متوسطية جديدة واتفاقيات تبادل حر بين شركاء الاتحاد الأوروبي ، وقد حدد المشاركون عام ٢٠١٠ كتاريخ عملي للتأسيس التدريجي لهذه المنطقة التي ستشمل مجمل التبادلات التجارية مع احترام الالتزامات والواجبات الناجمة عن منظمة التجارة الحرة (WTO) بهدف تنمية التبادل الحر بصفة تدريجية في هذه المنطقة ، حيث يتم الإلغاء التدريجي للعوائق الجمركية وغير الجمركية المتعلقة بتبادل المنتجات الصناعية وذلك حسب جداول زمنية يقع تحديدها والتفاوض عليها بين الأطراف المعنية ، انطلاقاً من المبادلات التقليدية ، وضمن الحدود المسموح بها في مختلف السياسات الزراعية ، مع الأخذ في الاعتبار النتائج المحققة في إطار مفاوضات الجات ، وسيتم تحرير تجارة المنتجات الزراعية تدريجياً عبر التبادل التفصيلي بين الأطراف ويقع التحرير التدريجي بالنسبة لحق إنشاء المؤسسات وإسداء الخدمات طبقاً لاتفاق الجات . وقد أقر المشاركون تسهيل التأسيس التدريجي لمنطقة التجارة الحرة من خلال [(١)]:

- تبني التدابير الملائمة فيما يخص قواعد المنشأ وحماية حقوق الملكية الفكرية والصناعية، فضلاً عن تبني قواعد للمنافسة.
- متابعة وتنمية السياسات المرتكزة على مبادئ الاقتصاد الحر وتكامل اقتصادياتهم مع أخذ حاجاتهم ومستويات نموهم بعين الاعتبار .
- العمل على استقرار وتحديث الهياكل الاقتصادية والاجتماعية مع إعطاء الأولوية لتنمية القطاع الخاص والارتقاء بالقطاع الإنتاجي إلى المستوى المطلوب ، ووضع إطار دستوري وقانوني ملائم لسياسة الاقتصاد الحر ، إضافة إلى ذلك يعمل الشركاء على تخفيف العواقب السلبية التي قد تنجم عن هذا الوضع على المستوى الاجتماعي وذلك بتشجيع برامج لصالح السكان الأكثر فقراً .
- تشجيع الأولويات الهادفة إلى تنمية نقل التكنولوجيا .

(١) Barcelona Declaration , World Wide Web document at: http://www. Polis.Unig.it/ocma/documentation/barcedec.htm , p . p . 4 – 5

وقد أكد برنامج العمل الملحق بوثيقة برشلونة للمشاركة الأوروبية المتوسطية التي أقرها مؤتمر برشلونة على أن إقامة منطقة تجارة حرة أوروبية متوسطية في إطار المبادئ التي يتضمنها إعلان برشلونة يعتبر عنصراً أساسياً في المشاركة الأوروبية – المتوسطية . ولتيسير إقامة هذه المنطقة التجارية للتبادل الحر ، فإنه يتعين على المشاركين اتخاذ التدابير العملية التالية(١):

- تحقيق الانسجام في القواعد والإجراءات المتبعة في مجال الجمارك مع الأخذ في الاعتبار إمكانية تراكم المنشأ ، وفي ذات الوقت اتخاذ التدابير المناسبة كلما اقتضى الحال ، لإيجاد الحلول الملائمة للحالات الخاصة .
- تحقيق الانسجام في المواصفات والمقاييس وعقد الاجتماعات في إطار المنظمة الأوروبية للمواصفات والمقاييس .
- رفع الحواجز غير الفنية في مجال الاتجار في المنتجات الزراعية واعتماد تدابير مناسبة بالنسبة للمراقبة الصحية والقواعد البيطرية والتشريعات الغذائية الأخرى.
- إقامة تعاون بين المنظمات الإحصائية بغرض تأمين معطيات موثوق بها على أساس موحد ومنسجم.
- إمكانية قيام تعاون جهوي وإقليمي دون الإضرار بالمبادلات التي تعقد في إطار المشاركة.

ب) التعاون والتبادل الاقتصادي

حيث أكد المشاركون رغبتهم في تنمية التعاون الاقتصادي في مختلف المجالات، وذلك من خلال :

- اعتراف المشاركين بوجوب دعم النمو الاقتصادي بالتوفير الداخلي وبالاستثمارات الخارجية المباشرة، والتأكيد على أنه من المهم إقامة جو مناسب للاستثمار ، وبالتحديد عبر إزالة العوائق في وجه هذه الاستثمارات تدريجياً ، التي قد تؤدي إلى نقل متبادل للتكنولوجيا وزيادة الإنتاج والتصدير ، وقد أشار برنامج العمل الملحق بوثيقة برشلونة إلى ضرورة خلق جو مناسب للاستثمار وذلك برفع العوائق عن طريق التعرف بشكل معمق على مثل هذه العوائق والوسائل التي يمكن اتخاذها لتنشيط الاستثمار بما في ذلك الدور الذي يمكن أن يضطلع به القطاع المصرفي في هذا المجال (٢).
- وفي *مجال التعاون والتخطيط الإقليمي*، أكد المشاركون على أن التعاون الإقليمي المقام على أساس اختياري وبالأخص من أجل تنمية التبادل بين الشركاء أنفسهم ، يشكل عاملاً رئيسياً في سبيل التشجيع

---

(١) وانظر: Ibid, p.p. 4-6.
" Barcelona Declaration adopted at the Euro – Mediterranean Conference (November 27 th and 28 th , 1995) and Work Programme " in , Tripartite Conference Euro – Mediterranean Social Space : labor , Enterprise , Training, OP. Cit .

وانظر أيضاً:

" Euro – Mediterranean Partnership : information note no 23 : free trade area " , World wide web document at : http : // w w w . euromed . net / information – notes / in 23 e . htm p . p 1 – 2

(٢) " Euro – Mediterranean Partnership : information note no 25 : the Encouragement of Private Investment , " World wide web document at : http : // w w w . euromed . net / information – notes / in 25 e . htm . p . p . 1 – 2

لإقامة منطقة تبادل حر . وقد أوضح برنامج العمل المرفق بإعلان برشلونة أن التعاون في مجال التخطيط الإقليمي سوف يتركز على وضع استراتيجية إقليمية لمنطقة أوروبا والمتوسط تتفق مع احتياجات الدول وخصائصها ، وكذلك تشجيع التعاون عبر الحدود في مجال المصالح المشتركة .

- وفي *مجال الصناعة* ، أبدى المشاركون رغبتهم في تشجيع الشركات على عقد اتفاقات فيما بينها ، والتعهد بالتعاون على التحديث الصناعي وذلك بتوفير مناخ وإطار قانوني مواتيين والقيام بدعم تقني للشركات ذات الحجم الصغير والمتوسط الذي يعد أمراً ضرورياً . ولقد انعكس اهتمام المشاركين في مؤتمر برشلونة بالصناعة في برنامج العمل الذي جاء فيه تأكيد المشاركين على أن تحديث الصناعة وزيادة القدرة التنافسية يمثلان عنصريان أساسيان لنجاح المشاركة الأوروبية – المتوسطية . وفي هذا الإطار ، يعول على القطاع الخاص للعب دور هام في تحقيق التنمية الاقتصادية ، ويركز التعاون في هذا المجال على :

- تطويع صناعة النسيج للبيئة الدولية المتطورة، وخاصة لدخول المجتمع الذي يستخدم تكنولوجيا المعلومات .
- إيجاد الإطار والإعداد لتحديث وإعادة هيكلة المقاولات وخاصة مؤسسات القطاع العام بما في ذلك الخصخصة .
- استخدام المواصفات والمقاييس الدولية أو الأوروبية وزيادة كفاءة المطابقة القياسية ، وإصدار الشهادات ، وتحسين المطابقة في *المواصفات والمقاييس النوعية*[(1)] .

- وفي *مجال البيئة* ، شدد المشاركون على ترابطهم في مجال البيئة الذي يفرض تحليلاً إقليمياً وتعاوناً مكثفاً وكذلك تنسيقاً أفضل للبرامج المتعددة الأطراف الموجودة ، مع التأكيد على تعلقهم باتفاقية برشلونة[(2)] . والاعتراف بضرورة التوفيق بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة وإدراج المسائل البيئية في التوجهات المناسبة للسياسة الاقتصادية ، وتخفيف العواقب السلبية التي قد تنتج عن التنمية في مجال البيئة ، والتعهد بإنشاء برامج عمل ذات أولوية على المديين القصير والمتوسط ، بما في ذلك مكافحة التصحر وتكثيف الدعم الفني والمالي الملائمة لهذه الأعمال .

ولقد حرص (برنامج العمل) على تحديد أهم مجالات التعاون في مجال البيئة في :

- تقييم مشاكل البيئة في منطقة المتوسط وتحديد المجالات التي من الممكن أن تؤخذ المبادرة فيها .
- تقديم مقترحات لتبنى برنامج عمل للبيئة على المدى القصير والمتوسط وهو ما يتضمن إدارة المياه والتربة والمناطق الساحلية ، إدارة النفايات ، مواجهة مشكلة تلوث الهواء ، الحفاظ وحماية وإصلاح غابات المتوسط من

---

(1) Euro – Mediterranean Partnership : Barcelona Declaration – work Programme , Barcelona , 27 – 28 November , 1995 , p . p . 10 – 11 .

(2) اتفاقية برشلونة (فبراير ١٩٧٦) هي اتفاقية تلزم الدول المتوسطية التي وقعت عليها باتخاذ كل التدابير اللازمة للوقاية والتخفيف من حدة التلوث ومكافحته وحماية البيئة البحرية . لمزيد من المعلومات أنظر : " تطور الاهتمام الدولي بحماية البيئة في البحر المتوسط " في ، السياسة الدولية ، العدد ١١٨ ، أكتوبر ١٩٩٤ ، ص ص١١٣ – ١١٧ .

خلال محاربة حرائق الغابات وظاهرة التصحر، وتبادل الخبرات بين المجتمعات خاصة في مجال تقنيات التمويل والتشريع ومراقبة البيئة.

- إجراء حوار من أجل متابعة تنفيذ بنود برنامج العمل .
- تقوية التعاون الإقليمي وشبة الإقليمي.
- تدعيم الاستثمار في شتى المجالات وتطبيق الاتفاقيات الدولية ذات الصلة .
- العمل على تبني وتطبيق القوانين والإجراءات التنظيمية خاصة الإجراءات الوقائية في مجال البيئة (١).

- وفي *مجال الزراعة* ، وافق المشاركون على التعاون من أجل تحديث وإعادة بنيان الزراعة وتشجيع النمو الريفي المتكامل ، وتوجيه هذا التعاون بالتحديد نحو محاور المعونة الفنية والتأهيل ، والدعم للسياسات المعمول بها من قبل الشركاء من أجل تنويع الإنتاج ، وتخفيف التبعية الغذائية والتعاون من أجل استئصال الزراعات غير الشرعية وتنمية المناطق التي قد تتضرر من ذلك . والتعهد بتشجيع التعاون بين الوحدات المحلية من أجل تنظيم الأراضي (٢).

- وفي *مجال الطاقة* ، يؤكد المشاركون على الدور البناء لقطاع الطاقة في المشاركة الاقتصادية الأوروبية – المتوسطية ويقررون توطيد التعاون وتعميق الحوار في مجال سياسات الطاقة ، وخلق الشروط الشاملة والملائمة لاستثمارات وأعمال الشركات العاملة في ميدان الطاقة وذلك بالتعاون من أجل تهييئ الظروف التي من شأنها السماح لهذه الشركات بتوسيع شبكات الطاقة وتشجيع الرباط فيما بينها . وجاء اهتمام المشاركين بمجال الطاقة بارزاً في برنامج العمل الذي أشار إلى أن التعاون المستقبلي في هذا المجال سوف يتركز على :

- الأساليب الكفيلة بتشجيع انضمام دول البحر الأبيض المتوسط إلى المعاهدة حول الميثاق الأوروبي للطاقة.
- التخطيط في مجال الطاقة .
- تشجيع الحوار بين المنتجين والمستهلكين للطاقة .
- استحداث موارد جديدة للطاقة .
- المسائل البيئية المتعلقة بالطاقة .
- تنمية برامج مشتركة للبحث .
- عمليات التأهيل والإعلان في مجال الطاقة(٣).

---

(١) Ibid., pp 12 –13

(٢) Barcelona Declaration , World Wide Web document at : http :// www . polis . unige . it / ocma / documemtation / parcedec . htn , p6

(٣) Euro – Mediterranean Partnership : Barcelona Declaration – work Programmed , Barcelona , 27 – 28 November , 1995 , p . p.11-12

- وفي *مجال المياه* ، يعترف الشركاء بأن التزود بالماء وكذلك الإدارة المناسبة وتنمية الموارد المائية تشكل مسألة ذات أولوية خاصة لدى كل الشركاء المتوسطيين . وأنه من الضروري - كما جاء في برنامج العمل - التعاون على :

- دراسة الوضع الحالي واتخاذ التدابير اللازمة للاحتياجات المستقبلية .
- تدعيم التعاون الإقليمي المائي.
- تقديم مقترحات مشتركة لترشيد استهلاك المياه ولتخطيط وإدارة مصادر المياه .
- العمل على إيجاد مصادر مياه جديدة .

- وفي *مجال التكنولوجيا المعلوماتية* ، شدد المشاركون على أهمية تنمية وتحسين البنية التحتية بما في ذلك خلق جهاز مواصلات فعال ، وتنمية التكنولوجيا المعلوماتية وتحديث الاتصالات . واعترافاً منهم بأن للعمل والتكنولوجيا تأثيرات هامة على التطور الاجتماعي والاقتصادي فهم يؤكدون على القدرات الذاتية في البحث العلمي والتطوير ، والمساهمة في تأهيل العاملين في القطاعين العلمي والتقني والحث على التعاون - كما جاء في (برنامج العمل) - على :

- دعم الأبحاث وتطويرها والتطرق إلى مشكلة الفجوة الشاسعة في التقدم العلمي .
- تبادل الخبرات في مجالات العلوم المختلفة ، الأمر الذي من شأنه أن يقلل الفجوة بين الشركاء المتوسطيين وجيرانهم الأوروبيين وأن يساهم في نقل التكنولوجيا.
- العمل على تدريب فريق فني وعلمي من خلال المشاركة في مشاريع مشتركة للأبحاث.
- التشديد على أهمية الحفاظ على الموارد السمكية وإدارتها إدارة منطقية وتحسين التعاون في مجال البحث عن الموارد بما فيها تربية المائيات، وترشيد استهلاك مخزون الأسماك ، وتدعيم الأبحاث الخاصة بمخزون الأسماك[١].

هـ) التعاون المالي

حيث يعتبر المشاركون أن تحقيق منطقة التجارة الحرة ونجاح المشاركة الأوروبية - المتوسطية يرتكزان على زيادة ضخمة في المعونة المالية ، والتي يجب أن تشجع قبل كل شئ نمواً داخلياً مستديماً . ومن أجل هذا يوافق الشركاء على تشجيع الحوار حول سياساتهم الاقتصادية وحول أسلوب تحسين التعاون المالي إلى أقصى الحدود[٢].

---

(١) Ibid , p . p . 6-7

وأنظر أيضاً.

Barcelona Declaration , World wide web document at : http : // w w w . Police . unige . it / ocma / document / Isarcedec . htm p . 6 .

(٢) Euro – Mediterranean Partnership : Barcelona Declaration – Work Programme , OP. Cit , P.6.

المجال الثالث: المشاركة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية (تنمية الموارد البشرية وتشجيع التفاهم والتبادل بين الثقافات والمجتمعات المدنية):

يقر المشاركون بأن الحوار بين الثقافات والحضارات والمبادلات الإنسانية والعلمية التكنولوجية على جانبي المتوسط، تشكل عنصراً رئيساً في التقارب والتفاهم بين الشعوب وتحسين الإدراك المتبادل فيما بينهم . وفي هذا السياق، يوافق المشاركون على إقامة مشاركة بينهم في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية، ولهذا الغرض :

- يؤكدون من جديد بأن الحوار والاحترام بين الثقافات والأديان شرطان ضروريان لتقارب الشعوب ويشددون في هذا الصدد على أهمية الدور الذي تستطيع أجهزة الإعلام القيام به للتقريب والتفاهم بين الثقافات كمصدر للإثراء المشترك بين الأطراف .
- يلحون على ضرورة تنمية الموارد الإنسانية والاهتمام بالتعليم والتأهيل وخاصة للشبيبة في مجالات الثقافة ويعبرون عن عزمهم على تشجيع التبادل الثقافي ومعرفة لغات أخرى مع احترام الهوية الثقافية لكل شريك ، وتنفيذ سياسة مستديمة للبرامج التربوية والثقافية والأخذ بالتدابير التي من شانها تسهيل اللقاءات الإنسانية وبالتحديد عبر تحسين الإجراءات الإدارية .
- التشديد على أهمية قطاع الصحة في النمو المستديم ويعبرون عن إرادتهم في تشجيع المشاركة الفعالية للتجمعات السكنية في التدابير الصحية والمعيشية للسكان.
- الاعتراف بأهمية النمو الاجتماعي الذي يجب أن يواكب كل نمو اقتصادي والتأكيد على احترام الحقوق الاجتماعية الأساسية بما في ذلك الحق في التنمية.
- التأكيد على الدور الرئيسي الذي بإمكان المجتمع المدني القيام به في عملية تنمية كل جوانب المشاركة الأوروبية – المتوسطية كعامل أساسي لإرساء التفاهم بين الشعوب . ونتيجة لذلك جاء التشجيع على اللقاءات بين فعاليات التنمية في إطار القوانين الوطنية: المسؤولين عن المجتمع السياسي والمدني، العالم الثقافي والديني، الجامعات، البحث، أجهزة الإعلام، الجمعيات، النقابات، والشركات الخاصة والعامة. وعلى هذا الأساس يقرون بأهمية الاتصالات واللقاءات بين الشباب في إطار برامج تعاون غير مركزية .
- يقرون بالدور المهم الذي تلعبه الهجرة في علاقاتهم ويتفقون على تكثيف التعاون فيما بينهم من أجل تخفيف وطأة الهجرة بواسطة برامج التأهيل المهني ، ويلتزمون باحترام مجمل حقوق المهاجرين المقيمين بشكل شرعي على أراضيهم ، وفي هذا المجال فإن الأطراف – شعوراً منهم بمسؤوليتهم في إعادة قبول رعاياهم – يتفقون من خلال اتفاقات أو ترتيبات ثنائية ، على اتخاذ التدابير والإجراءات الملائمة لإعادة قبول مواطنيهم الذين هم في وضعية غير قانونية . من أجل هذا سيعتبر الاتحاد الأوروبي مواطني الدول الأعضاء كمقيمين طبقاً لتعريف المجموعة الأوروبية.
- كما يقر الأعضاء بأهمية إقامة تعاون في كل مجالات الهجرة غير الشرعية وسيتم اتخاذ ترتيبات بشأنها عند الاقتضاء وبطرق مختلفة تتناسب وكل حالة .

- يتفق الشركاء على تعزيز التعاون فيما بينهم عن طريق مختلف الوسائل والتدابير لمكافحة الإرهاب ومحاربته بشكل فعال . وفي نفس السياق فإنهم يقرون بأنه من الضروري تضافر جهودهم للتصدي للاتجار في المخدرات ومكافحة الإجرام الدولي والفساد. كما يشددون على أهمية مكافحة مظاهرة العنصرية والتعصب واضطهاد الأجانب. وفي هذا المجال ، أشار برنامج العمل إلى إعطاء أهمية للشروع في تبادل المعلومات وتحسين عملية تسليم المطلوبين ، كما سيلتقي مسؤولون بشكل دوري لمناقشة الإجراءات العملية والتي يجب القيام بها من أجل تحسين التعاون بين أجهزة الشرطة والقضاء والجمارك والسلطات الإدارية وغيرها من أجل مواجهة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة .

- كما قد أشار برنامج العمل الملحق بإعلان برشلونة إلى مجالات عديدة للتعاون في مجال المشاركة الثقافية – الاجتماعية – الإنسانية منها :

- الحوار بين الثقافات والحضارات – التنمية الاجتماعية – الصحة – الهجرة – وسائل الإعلام – التبادل بين المجتمعات المدنية – الهجرة غير القانونية –الإرهاب – والاتجار بالمخدرات – والجريمة المنظمة [(١)].

ثالثاً : المشاركة الأوروبية –المتوسطية من منظور السياسة الخارجية المصرية (المشاركة المصرية –الأوروبية)

ليس بخاف أن الدبلوماسية المصرية رحبت بفكرة المشروع المتوسطي منذ البداية كإطار جديد للتعاون الأوروبي – المتوسطي ، فمنذ أن وجه المفوضان الأوروبيان " مارين " و "فان دن بروك " الدعوة لمصر لبحث وضع إطار جديد للعلاقات بين مصر والاتحاد الأوروبي ، قبلت مصر الفكرة وأكدت رغبتها في توسيع نطاق العلاقات بين الجانبين لتشمل كافة أوجه التعاون الممكنة ، وهو ما يعني موافقة مصر على التحول من صيغة التعاون في إطار المنتدى المتوسطي إلى صيغة أوسع نطاقاً لتشمل الدول الأوروبية غير المتوسطية ، وقد أتضح ذلك الموقف من خلال المساهمة المصرية الإيجابية في كافة مراحل الإعداد لمؤتمر برشلونة (عام ١٩٩٥) ، والذي أفضى إلى ولادة " المتوسطية " بصفة رسمية .

وقد اقترح الجانب الأوروبي ورقة شاملة لمضمون وأهداف وآليات التعاون المقترح في الإطار الأوروبي المتوسطي، أطلق عليها اسم " الوثيقة المجتمعة " وقد تناولت هذه الوثيقة ثلاثة مجالات أساسية مقترحة للمشاركة الأوروبية ـ المتوسطية . وهي :

(١) Barcelona Declaration Adopted at the Euro – Mediterranean Conference (27 and 28 November 1995), World wide web document at :
http : // data bases . euromed . net / infobase / GETEXTX . ASP ? ID conv = 1861 . p . p . 8 – 11 .

وانظر :

Euro – Mediterranean Partnership: Barcelona Declaration – work Programme, Barcelona, 27 – 28 November 1995 , p . p . 6 – 8 & p . p . 14 – 16 .

- المجال السياسي والأمني : إذ يهدف التعاون في هذا المجال إلى تحديد عدد من المبادئ والمصالح المشتركة ، والتأكيد على أهمية احترام الحريات الأساسية ، وإقامة دولة القانون ، وإرساء علاقات حسن الجوار في المتوسط ، وتعهد الدول المشاركة بدراسة إجراءات بناء الثقة والأمن بطريقة جماعية بهدف إنشاء منطقة للسلام والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط وفي منطقة المتوسط .
- المجال الاقتصادي والمالي: وتهدف المشاركة في هذا المجال على المدى البعيد إلى الإسراع بمعدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين ظروف المعيشة للسكان وزيادة فرص العمل، ودعم التعاون الإقليمي. ويتطلب تحقيق هذه الأهداف إنشاء منطقة تجارة حرة أورومتوسطية، يحكمها مبادئ اقتصاد السوق والتكامل الاقتصادي مع أخذ احتياجات وظروف كل دولة في الاعتبار ومراعاة درجة التقدم الاقتصادي لكل منها . ويتطلب إنشاء منطقة التجارة الحرة الأورومتوسطية أن تبدأ دول المتوسط في التفاوض على اتفاقيات لتحرير تجارتها البينية بالتوازي مع مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي ، وسوف يخصص الاتحاد الأوروبي موارد مالية إضافية خلال الفترة ١٩٩٥ ـ ١٩٩٩ في صورة منح بالإضافة إلى زيادة قروض بنك الاستثمار الأوروبي إلى المنطقة .
- المجال البشرى و الاجتماعي : ويشمل الصحة ، التعليم ، التأهيل والاشتراك في عمليه التنمية وإدماجها في المجتمع . وكذا مكافحة العنصرية، والتطرف، وكراهية الأجانب، والإرهاب. وتنظيم الهجرة والسيطرة عليها . والنظر في أوضاع المهاجرين غير الشرعيين، فضلاً عن التعاون في مكافحة الجريمة المنظمة التي تهدد استقرار دول المتوسط. وفي هذا الإطار يتم طرح موضوع حقوق الإنسان باعتباره اتفاقاً وليس مشروطية، ومراعاة خصوصية كل دولة[١].

وحينما قدم وفد الترويكا الأوروبية (فرنسا وأسبانيا وألمانيا) إلى مصر في ١٦ مايو ١٩٩٥ لمعرفة الموقف المصري من هذه الوثيقة ، طرحت الدبلوماسية المصرية عدداً من الملاحظات العامة لعل أبرزها :

– وجود قدر من عدم التوازن فيما يتعلق بالتفصيل في تناول بعض الموضوعات وكذلك فيما يتعلق بدرجة الالتزام المطلوب من الشركاء في المجالات المختلفة (موضوعات، حقوق الإنسان مقابل موضوعات التنمية ومجالات نزع السلاح) .

– ضرورة مشاركة ليبيا في المؤتمر وفي المشاركة الأوروبية – المتوسطية بصفة عامة .

– ضرورة أن يكون من بين المبادئ الأساسية للمشاركة الأوروبية المتوسطية، التأكيد على أنها لن تكون على حساب علاقات أطرافها بالدول والتجمعات الأخرى والتزامها تجاهها وأن هذه المشاركة تعتبر مكملاً وليس بديلاً لها .

– لا ينبغي أن يكون تميز الإطار الأوروبي المتوسطي عن عملية السلام في الشرق الأوسط مبرراً لعدم تطوير الدور الأوروبي في دفع عملية السلاح في المنطقة .

(١) د . حمدي عبد الرحمن " التوجه المتوسطي في السياسة المصرية ١٩٩٠ – ١٩٩٥ " ، مرجع سبق ذكره ص ص ٦٠٠ – ٦٠٢ .

وبعد جولة الترويكا الأوروبية في الدول المتوسطية تقدمت بتقرير إلى قمة الاتحاد الأوروبي في "كان CANNE " بفرنسا في يونيو١٩٩٥ حيث تم تضمين البيان الختامي للقمة موقف الاتحاد الأوروبي من المؤتمر الأوروبي المتوسطي الذي يعقد في برشلونة في نوفمبر ١٩٩٥، واستناداً إلى هذا الموقف الأوروبي ، تم إعداد مشروع الإعلان السياسي لمؤتمر برشلونة والذي أصبح أساساً للتفاوض بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية في مرحلة الإعداد لمؤتمر برشلونة[١].

وقد جاءت خطوة الاتحاد الأوروبي الإيجابية بالتفاوض حول اتفاقية " المشاركة "مع مصر، حيث أصدر مجلس الوزراء الأوروبي في ١٩ ديسمبر ١٩٩٤ تفويضاً للجنة الأوروبية بالتفاوض مع مصر حول اتفاق مشاركة محددا لها الخطوط العريضة للمفاوضات.كما صدر قرار رئيس مجلس الوزراء المصري بتشكيل اللجنة العليا للمفاوضات المشاركة المصرية الأوروبية بعضوية (٢١) وزيراً ومحافظ البنك المركزي وأربعة ممثلين عن القطاع الخاص ، يكون مقررها وزير الخارجية ، وإنشاء لجنة تنفيذية لذات الغرض تضم الممثلين الشخصيين لأعضاء اللجنة العليا برئاسة مساعد وزير الخارجية ، تتولى أمانة أعمالها لجنة المشاركة المصرية الأوروبية لوزارة الخارجية[٢].

ويتكون مشروع اتفاق المشاركة المصرية الأوروبية من ثمانية أبواب وعدة مرفقات[٣].تتناول ما يلي[٤]:

١ . الحوار السياسي:

ويتناول أهمية تواصل الحوار وتعدد مستوياته وشموله لكافة مجالات اهتمام الجانبين وتحقيق الأهداف المشتركة . بما في ذلك القضايا الأمنية والإقليمية، والنص على أن الطرفين يعليان مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

---

(١) المرجع السابق ، ص ٦٠٣ . وأنظر أيضاً

European Commission , Extracts from the Conclusion of the Presidency of the Cannes European Council (25-27 June 1995) , Bulletin of the European Union , 1995.

(٢) وزارة الخارجية : وحدة المشاركة المصرية – الأوروبية ، اتفاق المشاركة المصرية – الأوروبية، مرجع سبق ذكره ، ص ٩ .

(٣) وتتضمن مجموعة من الإعلانات المشتركة والمنفردة ، وأربعة بروتوكولات تتناول قواعد المنشأ والتعاون الجمركي وقوائم تحرير الإعفاءات للمنتجات الزراعية، وخمسة ملاحق تتناول برنامج تحرير واردات مصر الصناعية والقواعد المنظمة لتجارة المنتجات الزراعية المصنعة والملكية الفكرية . لمزيد من التفاصيل أنظر : المرجع السابق ، ص ١١ .

(٤) المرجع السابق ،ص ص ١١ – ١٥ .

٢ـ حرية التجارة :

إقامة منطقة تجارة حرة بين مصر والاتحاد الأوروبي في المنتجات الصناعية . حيث يفتح الاتحاد الأوروبي أسواقه للمنتجات المصرية فور دخول الاتفاق حيز النفاذ(١)، بينما تقوم مصر بفتح أسواقها تدريجياً على مدى اثني عشر عاماً ، ويسمح مشروع الاتفاق لمصر بتصدير حصص من المنتجات الزراعية في مواسم محددة معفاة من الرسوم الجمركية حتى سنة ٢٠٠٠ ، ثم يراجع الأمر بعد هذه الفترة الانتقالية(٢). كما ينص على السماح باتخاذ بعض الإجراءات الوقائية لمواجهة الأزمات الطارئة .

٣ـ حق التأسيس وتقديم الخدمات :

يؤكد الطرفان التزامهما بما اتفق عليه في إطار جولة أورجواي في هذا الشأن . ولكن مشروع الاتفاق يتيح أن يتبادل الطرفان مستقبلاً حق تأسيس الفروع والتوكيلات والشركات التابعة ، وحرية التجارة في الخدمات، على أساس تفاوضي انتقائي .

٤ـ حركة رؤوس الأموال وموضوعات اقتصادية أخرى :

يدعو مشروع الاتفاق لتحرير انتقال رؤوس الأموال والمدفوعات ، المرتبطة بعمليات الميزان التجارى أو الاستثمار المباشر وأرباحه ، كما يدعو إلى إجراء مشاورات بهدف التحرير التام لانتقال رؤوس الأموال مستقبلاً . ويدعو للانضمام لعدد من الاتفاقات في مجال حماية الملكية الفكرية .

٥ـ التعاون الاقتصادي :

دعم التنمية في مصر ومساندة الجهود المصرية لرفع كفاءة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وخاصة ما يتعلق بعملية تحرير التجارة مع الاتحاد الأوروبي.

وضع الخطوط العامة للتعاون في مجالات الصناعة وتشجيع الاستثمار والارتفاع بمستويات الجودة والمواصفات الفنية وتحقيق الاعتراف المتبادل بالشهادات وتشجيع المشروعات المتوسطة والصغيرة والزراعة والصيد وتطوير التعليم والتدريب وتشجيع تعليم المرأة والاتصالات والمعلومات والتعاون العلمي والتكنولوجي والنقل والسياحة والطاقة والبيئة وتقريب القوانين والخدمات المالية . ومكافحة الإرهاب والمخدرات وغسيل الأموال وعدد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى .

(١) تتمتع الصادرات المصرية حالياً بهذه الميزة ولكن في إطار قواعد للمنشأ أكثر تشدداً في الجانب الأكبر منها مما يجري التفاوض حوله ، وقد أسفرت المفاوضات عن حلول مناسبة سوف يتم التعرض لها ، كما أن الإعفاء لا يسري على الغزل والنسيج التي سيتم تحريرهـا في إطـار الاتفاق الجديد .

(٢) يوفر اتفاق ١٩٧٧ إعفاء بعض الصادرات الزراعية المصرية في حدود حصص ومواسم محدودة ، يتفق الجانبان من حيث المبدأ على ضرورة توسيعها بدرجة ملموسة ، وإن لم يتم التوصل لاتفاق محدد بشأنها حتى الآن (لدى إعداد هذه الدراسة في أغسطس ١٩٩٨) .

٦ـ التعاون الاجتماعي والثقافي:

* تنظيم أوضاع العمالة المصرية في أوروبا وضمان حصولها على معاملة مساوية للعمالة الأوروبية من حيث ظروف العمل والتأمينات والرعاية الاجتماعية.

* الحوار في المسائل الاجتماعية ، مع التركيز على الطبقات الفقيرة ، والهجرة غير المشروعة والمعاملة المتساوية لمواطني الجانبين .

* تشجيع دور المرأة وتنظيم الأسرة وتطوير النظم الاجتماعية والصحية، ودعم حقوق الإنسان والديمقراطية ، والعلاقات الاجتماعية المهنية .

* التعاون الثقافي لتشجيع الفهم المتبادل، والتبادل الشبابي وتشجيع الترجمة، وحماية الآثار والتدريب ، وإقامة المناسبات الثقافية .

٧ـ التعاون المالي:

يهدف إلى دعم أهداف الاتفاق التنموية ، وتشجيع القطاع الخاص وتحديث الاقتصاد المصري ومواجهة الآثار المترتبة على الاتفاقية .

٨ـ الأحكام المؤسسة والعامة والنهائية:

* إنشاء مجلس وزاري مشترك يتولى الإشراف على التعاون وتنفيذ الاتفاقية بشكل عام، وتتولى متابعة تنفيذ الاتفاقية لجنة من كبار الموظفين .

* مكافحة التهرب الضريبي، وتبادل منح المزايا الضريبية التي يقدمها الطرفان لطرف ثالث[١].

ويبقى السؤال : فما هو الموقف المصري من مؤتمر برشلونة ، ومن اتفاق المشاركة المصرية ـ الأوروبية؟ واقع الأمر أن التقويم المصري الرسمي لكل من مؤتمر برشلونة واتفاق المشاركة المصرية ـ الأوروبية ، المطروحان على مصر من قبل الاتحاد الأوروبي ، يتحدد في ضوء تلمس وتحديد المواقف المصرية من مفاوضات الإعداد السابقة على مؤتمر برشلونة ، وأيضاً من خلال سلسلة المفاوضات اللاحقة للمؤتمر والتي انطلقت بين الجانبين المصري والأوروبي منذ يناير ١٩٩٥ ، وكانت تستهدف خلق إطار جديد للتعاون . فلقد أسفر مؤتمر برشلونة في نوفمبر ١٩٩٥ عن إصدار وثيقة إعلان برشلونة للمشاركة الأوروبية ـ المتوسطية ، وهي صيغة جماعية للتعاون الإقليمي في منطقة المتوسط (١٥ + ١٢) ، والتي أصبحت بمثابة الإطار المرجعي للمفاوضات الثنائية التي يجريها الاتحاد الأوروبي من ناحية مع فرادى الدول المتوسطية جنوبي وشرقي المتوسط من ناحية أخرى ، للتوقيع على اتفاق الانتساب أو " المشاركة " الأوروبية ـ المتوسطية ، وتأتي المفاوضات المصرية ـ الأوروبية لتوقيع اتفاق المشاركة المصرية ـ الأوروبية ضمن هذا المسار الثنائي (الاتحاد الأوروبي + مصر) للتعاون الإقليمي المتوسطي وفق صيغة برشلونة .

---

(١) لقد ورد تفصيل هذه البنود الثمانية في التصريح الصحفي للسفير جمال الدين البيومي في ، الأهرام ، ١٠ أغسطس ١٩٩٦ .

وفي تقدير السفير (محمد جمال الدين البيومى) لمشروع اتفاق المشاركة المصرية الأوروبية ، يرى " أنه يقوم على الموازنة بين ثلاث دوائر تعكس جوهر مصالح الطرفين هي : *الأولى* : فتح السوق الأوروبية - بالإعفاء الجمركي الكامل وعلى الفور - أمام الصادرات المصرية ، وفتح السوق المصرية أمام الواردات الصناعية من أوروبا بإعفاء جمركي متدرج خلال فترة انتقالية تمتد إلى ١٢ سنة . *والثانية* : مضاعفة حجم المساعدات المالية التي يقدمها الجانب الأوروبي لمصر لتمويل برنامج شامل لإعادة تأهيل القطاع الصناعي وتنمية ورفع قدراته على المنافسة في السوقين الأوروبية والمصرية ، وتمويل برامج التعاون بين الجانبين في المجالات الأخرى . *والثالثة* : فتح السوق الأوروبية لصادرات القطاع الزراعي المصري بصورة تتناسب مع النهضة التي يشهدها هذا القطاع ، والميزات النسبية والتنافسية التي يتمتع بها ، وكذلك منح فرصة للصادرات المصرية من المنتجات الغذائية" [(١)] .

ولقد حظي موضوع المشاركة المصرية الأوروبية باهتمام وحوار واسعين عبر عن الترحيب بالمشروع أحياناً، أو بالتخويف أحياناً أخرى ، خاصة ما يتعلق ببعض جوانب الاتفاق التي لم تكن واضحة أو التي كانت نصوصها النهائية غير متداولة ، مما أوحى أحياناً بوجود مخاطر مجهولة بدت وكأنها أشباح ، ثم ظلت تتلاشى كلما اتضحت معالم الصورة بإلقاء الضوء عليها . ومن بين تلك المخاوف : قواعد المنشأ ، المواصفات القياسية ، قواعد المنافسة ، وغير ذلك[(٢)] .

الأمر الذي دفع الدبلوماسية المصرية إلى الدخول في سلسلة من المفاوضات مع الطرف الأوروبي ممثلاً في الاتحاد الأوروبي بهدف إزالة أي لبس أو غموض قد يشوب مشروع الاتفاق ، ووضع النقط على الحروف بشأن بعض المسائل الخلافية سعياً لتقريب وجهات النظر المصرية الأوروبية وللالتقاء حول حلول وسط تراعى المصالح الوطنية المصرية ، جنباً إلى جنب مع المصالح الأوروبية .

وفي هذا الإطار ، فقد خاضت الدبلوماسية المصرية منذ يناير ١٩٩٥ وحتى الآن عدداً من الجولات التفاوضية الرسمية مع الاتحاد الأوروبي [(٣)] . ويعبر تطور سيرورة المفاوضات المصرية - الأوروبية بشأن مشروع المشاركة بينهما عن بالغ الاهتمام المصري - وكذلك الأوروبي - بالرغبة في الوصول إلى اتفاق بشأن المشروع ، كما يعبر تلاحق وتتابع هذه المفاوضات أيضاً عن وعي المفاوض المصري بأهمية كل بند من بنود الاتفاق ، وضرورة إعطائه القدر اللازم والمستحق من القراءة والبحث والمراجعة والمناقشة والتدقيق والتمحيص ، ويؤكد

(١) محمد جمال الدين البيومي ، " اتفاق المشاركة المصرية الأوروبية : الفرص والتحديات" ، الأهرام ، ١٥ مارس ١٩٩٦ .

(٢) المرجع السابق

(٣) أكد السفير جمال الدين البيومي في المقابلة التي أجراها معه الباحث يوم ٨ أغسطس ١٩٩٨ ، على أن عدد هذه الجولات غير محدد تحديداً دقيقاً ، إلا أنه منذ هذا يناير ١٩٩٥ وحتى مارس ١٩٩٧ يمكن الحديث عن تسع جولات رئيسية للمفاوضات المصرية الأوروبية بشأن اتفاق المشاركة بينهما ، إلا أنه منذ هذا التاريخ الأخير ، توقف الجانبان المصري والأوروبي عن عد هذه الجولات . خاصة وأنه قد أعقب ذلك التاريخ عدد كبير من اللقاءات والمشاورات بين الجانبين بخصوص ذات الموضوع . منها على سبيل المثال - لا الحصر - مباحثات فبراير ١٩٩٨ ، إبريل ١٩٩٨ ، مايو ١٩٩٨ ، أغسطس ١٩٩٨ .

السفير (جمال البيومي) رئيس جهاز التفاوض المصري في مباحثات المشاركة المصرية الأوروبية " أن مصر كانت حريصة عبر أكثر من ثلاثين جولة مفوضات ومشاورات مع الاتحاد الأوروبي على ألا يكون هناك علامات استفهام كبيرة في الاتفاق ، لأن ذلك من شأنه أن يعرقل الاتفاق"(١) .

وبهذا المنطلق تتابعت الجولات التفاوضية ، فعقدت *الجولة الأولى* من المفاوضات الرسمية في بروكسل يومي ٢٣ ، ٢٤ يناير ١٩٩٥ ، وتناولت الجوانب الفنية لما يتوقع أن يتضمنه الاتفاق . وأعرب الجانب الأوروبي عن اهتمامه بالتوصل لاتفاق مع مصر كدولة أساسية في عملية تطوير الدور الأوروبي في المنطقة وأبدى استعداده لتقديم أكبر قدر ممكن من الدعم لها ، ومناقشة كل المطالب المصرية بشكل مفصل ، كما رحب باتجاه مصر لتطوير التعاون العربي والإقليمي ، وأبدى استعداده لدعم هذا الاتجاه . من جانبه أبدى الجانب المصري تأكيده على أهمية أن يمثل الاتفاق إضافة لما تضمنه اتفاق ١٩٧٧ ، وأن تحصل مصر على مزايا لا تقل عما تحصل عليه أية دولة متوسطية أخرى ، وعلى ضرورة أن يكون الاتفاق متوازناً فيما يتضمنه من التزامات على الجانبين فيما يتعلق بتحرير التجارة في المنتجات الزراعية والصناعية والدعم المالي الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي لرفع قدرة الصناعة المصرية على المنافسة في ظل تحرير التجارة .

وعقدت *الجولة الثانية* في القاهرة يومي ١ ، ٢ إبريل ١٩٩٥ ، حيث قدم الجانب الأوروبي خلالها المسودة الأولى لمشروع الاتفاق المقترح ، وعرض مضمونها ، كما عقدت مناقشات فنية تناولت مجالات الزراعة والتنمية الصناعية والتعاون المالي والبحث العلمي والتعاون المصرفي .

ثم عقدت *الجولة الثالثة* في بروكسل في الفترة من ١٠ إلى ١٢ يوليو ١٩٩٥ ، وتضمنت قيام كل من الجانبين بعرض تصوره العام للاتفاق وأهدافه ، كما عقدت مناقشات موضوعية في جلسات عامة حول نصوص مشروع الاتفاق المقترح من الجانب الأوروبي مع مقارنتها بالنصوص المقابلة في الاتفاقيات الأخرى التي توصل إليها الاتحاد الأوروبي أو التي ما زال يتفاوض عليها ، وقام الجانب المصري بعرض ملاحظاته وتساؤلاته حول موضوعات حرية انتقال السلع الصناعية ، وقواعد المنشأ ، والزراعة ، والمواصفات القياسية والجودة ، والخدمات ، والملكية الفكرية ، والتعاون المالي ، وانتقال رؤوس الأموال ، والمنافسة ، والمنتجات الزراعية المصنعة ، والتعاون الاجتماعي ، والتعاون الثقافي ، والتعاون العلمي ، والإرهاب .

وبدأت *الجولة الرابعة* لمفاوضات المشاركة المصرية ـ الأوروبية في بروكسل في الفترة من ١٦ ـ ١٩ أكتوبر ١٩٩٥ ، وكانت بمثابة أول قراءة مشتركة لمشروع الاتفاق ، حيث تم التوصل لصياغات مشتركة من حيث المبدأ للكثير من مواده ، وتم تحديد المواد الخلافية التي سيستمر التفاوض حولها ، وقد أبدى الجانب الأوروبي قدراً

(١) الأهرام ، ٢٧ مايو ١٩٩٨ .

من المرونة إزاء عدد من مجالات التعاون الاقتصادي والتعاون الإقليمي والمنافسة والأحكام الافتتاحية والمؤسسية العامة والختامية(١).

وفي هذا الإطار ، أشار السفير (جمال الدين البيومي) إلى أنه " اعتباراً من الجولة الرابعة ، انتهت مرحلة استطلاع الآراء ، وبدأت أول قراءة مشتركة وذلك بقراءة كل فقرة في مسودة الاتفاق ، وما يتم إقراره يصبح - " نصاً نظيفاً " - وما لم يتم إقراره يوضع بين أقواس ، وعند انتهاء الجولة الرابعة ، كانت النصوص النظيفة قليلة أما أغلبية النصوص ، فإما موضوعة بين أقواس لوجود تحفظات عليها ، أو هناك نصان متضادان أحدهما أوروبي والآخر مصري"(٢) .

واستمرت مناقشة نصوص الاتفاق خلال ***الجولة الخامسة*** للمفاوضات في بروكسل في الفترة من ١٥ -١٩ يناير ١٩٩٦ ٠ وتم حسم جانب كبير من مواده ، وكذلك بدأ يتم تناول موضوع تحرير التجارة في المنتجات الزراعية ، حيث قام الجانب المصري بطرح طلباته حول حجم صادرات مصر الزراعية التي يستهدفها في إطار الاتفاق ، والتي يطلب دخولها أسواق الاتحاد الأوروبي دون قيود جمركية في حدود كمية و زمنية ، كما تمت مناقشة مستقبل التعاون المالي بين الجانبين ، وقدمت مصر صياغة لفصل خاص برعاية مصالح المصريين المقيمين في أوروبا ، هذا فضلاً عن الخلاف حول الاقتراح الأوروبي بوضع نص يتيح للجانب الأوروبي عملا وقف العمل بالاتفاق بإرادة منفردة إذا رأى أن هناك إخلال بحقوق الإنسان في مصر ، حيث استجاب الجانب الأوروبي لموقف مصر الرافض لأي إشارة من هذا النوع(٣).

وحول ***الجولة الخامسة للمفاوضات*** في بروكسل ، أوضح السفير جمال الدين البيومي مساعد وزير الخارجية ورئيس الجانب المصري في المفاوضات بأنه " خلال هذه الجولة استمر النقاش حول تحسين المشروع المقترح لاتفاق المشاركة وانتهت بالفعل من الموافقة المبدئية حول صياغة أكثر من ٥٥ ٪ من مواد الاتفاق ، ثم بدأ لأول مرة النقاش في قطاعات محددة ، وعلى وجه التحديد قطاع الزراعة الذي يستبعده النص الأوروبي المقترح من إمكانية التحرير وقد شن الجانب المصري هجوماً حاداً ووجه انتقادات شديدة للسياسة الزراعية الأوروبية على أساس أنها سياسة لا تستند إلى أي أساس اقتصادي وإنما تعبر عن واقع سياسي تفرضه قطاعات إنتاجيه معينة(٤).

وعقدت ***الجولة السادسة*** للمفاوضات في بروكسل في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ مارس ١٩٩٦ ، وتم خلالها مناقشة القضايا الخلافية الرئيسية في النص ، ووافق الجانب الأوربي على مقترحات الجانب المصري المتعلقة

---

(١) وزارة الخارجية المصرية: وحدة المشاركة المصرية – الأوروبية، اتفاق المشاركة المصرية – الأوروبية، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٥ – ١٧.

(٢) حوار السفير جمال الدين البيومي مع العالم اليوم في ، العالم اليوم ، ٢١مايو ١٩٩٦.

(٣) وزارة الخارجية المصرية :وحدة المشاركة المصرية– الأوروبية ، وحدة المشاركة المصرية – الأوروبية ، اتفاق المشاركة المصرية – الأوروبية، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧ .

(٤) حديث السفير جمال الدين البيومي لآخر ساعة في ، مجلة آخر ساعة ، ٧ فبراير ١٩٩٦ .

بالعمل على الربط بين تحرير مصر لوارداتها من المنتجات الصناعية وبين قيام الجانب الأوروبي بدعم جهود مصر في تحديث وتنمية قطاع الصناعة ، وكذلك التزام الجانب الأوروبي بتوفير حجم مناسب من التمويل لمصر يأخذ في اعتباره احتياجاتها وحجمها السكاني ودرجة نموها الاقتصادي(١).

وقبل انعقاد جولة المشاورات السابقة بين مصر والاتحاد الأوروبي ، أعلن السفير (جمال الدين البيومي) " أن وزراء خارجية خمس عشرة دولة أوروبية قد أصدروا توجيهاتهم إلى اللجنة الأوروبية للإسراع في تقديم المقترحات الأوروبية رداً على العرض المصري المقترح منذ يناير ١٩٩٦ وذلك للتوصيل إلى الاتفاق النهائي "(٢).

وعقدت ***جولة المشاورات السابعة*** بين الجانبين المصري والأوروبي في ديسمبر ١٩٩٦ في بروكسل بهدف التعرف على الموقف الأوروبي الخاص بالطلبات الزراعية المصرية(٣).

وقبل استئناف ***الجولة الثامنة*** من مفاوضات المشاركة المصرية - الأوروبية ، أجرت مصر اتصالات مكثفة على مستوى رفيع مع الدول الأوروبية لتحسين العرض الأوروبي ، وعقدت الجولة الثامنة من المفاوضات المصرية - الأوروبية في بروكسل في فبراير ١٩٩٧(٤). ووصف السفير (جمال البيومي) عرض أوروبا للمشاركة مع مصر خلال الجولة الثامنة من المفاوضات بأنه "نكتة" تحولت إلى " عرض قابل للتفاوض "(٥) .

وعقدت ***جولة المفاوضات التاسعة*** في القاهرة في مارس ١٩٩٧ ، وأكد السفير (جمال الدين البيومي) " أن جولة القاهرة قد استمرت أربع عشرة ساعة متصلة ، وقد شهدت مناقشات تفصيلية وفنية معقدة ، وأن مصر قدمت جميع التسهيلات اللازمة لأعضاء الوفد الأوروبي بما في ذلك السماح لبعض أعضاء الوفد بأن يترك مائدة المفاوضات والاتصال هاتفيا ببروكسل للاستفسار عن الأمور الفنية شديدة التعقيد " ، كما أكد السفير (جمال البيومي) على " أن الجولة التاسعة لم تبدأ إلا من حيث انتهت الجولات السابقة ، وأكد أيضاً أن سياسة فريق التفاوض المصري ، هدفت إلى تحديد أسلوب النفاذ للسوق الأوروبية وأسلوب مراجعة الحصص كل فترة زمنية وتوسيع مواسم التصدير لبعض السلع خصوصاً الفواكه ، وأنه جرى تقدم ملموس في بعض المنتجات وتقدم محدود في منتجات أخري "(٦) .

---

(١) وزارة الخارجية المصرية: وحدة المشاركة المصرية – الأوروبية، اتفاق المشاركة المصرية – الأوروبية، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٧ – ١٨.

(٢) الأهرام ، ٢٣ نوفمبر ١٩٩٦ .

(٣) الأهرام ، ١٧ ديسمبر ١٩٩٦ .

(٤) الأهرام ، ٢٣ يناير ١٩٩٧ .

(٥) الأهرام ، ١٠ فبراير ١٩٩٧ .

(٦) الأهرام ، ١٠ فبراير ١٩٩٧ .

وقد أكد السفير (جمال الدين البيومي) " أن الجولة التاسعة للمفاوضات حققت نتائج طيبة لأنها تمت عقب اتصالات مكثفة أجراها وزير الخارجية (عمرو موسى) مع نظرائه الأوروبيين " [١].

و تجدر الإشارة الى أنه تم الاتفاق بين الجانبين المصري والأوروبي منذ انتهاء الجولة التاسعة للمفاوضات على عدم احتساب عدد الجولات ، ويرجع ذلك – على حد قول السفير (جمال الدين البيومي) – إلى كثرة اللقاءات والمقبلات والمداولات والجولات والمشاورات التي جرت بين الطرفين[٢]. وكان من بين تلك اللقاءات والجولات ، الجولة التي عقدت في ديسمبر ١٩٩٧ في بروكسل، ثم في فبراير ١٩٩٨ في بروكسل أيضاً ، والتي تركزت المشاورات فيها على قواعد المنشأ وموضوع حماية الملكية الفكرية والدعم اللازم للصناعة المصرية وتأهيلها وتحديثها[٣]. وقد صرح السفير (جمال بيومي) " أن من بين الموضوعات المطروحة أيضاً على أجندة هذه الجولة الأخيرة مسألة حقوق المصريين في أوروبا وتحسين نظام التأشيرات المصرية لدخول دول الاتحاد الأوروبي " [٤].

وفي الأول والثاني من أبريل لعام ١٩٩٨ ، عقدت جولة جديدة من المحادثات بين مصر والاتحاد الأوروبي ، وتكتسب هذه الجولة أهمية إضافية لكونها تأتي في أعقاب الزيارة التي قام بها (جاك سانتير) رئيس المفوضية الأوروبية لمصر ومحادثاته مع الرئيس مبارك والمسؤولين المصريين في شهر فبراير الماضي (١٩٩٨)[٥].

وقد شهدت بروكسل في مايو ١٩٩٨ جولة جديدة لمفاوضات المشاركة المصرية – الأوروبية[٦]. وكشف السفير جمال الدين البيومي " أن هذه الجولة من المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي أسفرت عن بعض النتائج الإيجابية أهمها الاتفاق على توقيع – *اتفاقية مؤقتة* – مدتها ثلاث سنوات لحين الانتهاء من التصديق على الاتفاقية الأساسية وهي تحتوي على نفس البنود " ، وأضاف السفير جمال " أنه تم الاتفاق مع الجانب الأوروبي على تقديم مساعدات إلى مصر تصل إلى مليار دولار يتم استخدامها في الأغراض التعليمية والاجتماعية"[٧] .

(١) حديث للسفير جمال الدين البيومي في ، العالم اليوم ، ٢٧ أبريل ١٩٩٧ .

(٢) ولقد ذكر السفير جمال البيومي أن عدد الجلسات التي تمت بين الجانبين تربو على ٣٩٠ جلسة ، ما بين مشاورات ومحادثات. مقابلة مع السفير جمال الدين البيومي ، ٨ أغسطس ١٩٩٨ .

(٣) الأهرام ، ٢٨ فبراير ١٩٩٨ .

(٤) الأهرام ، ١٩ فبراير ١٩٩٨ .

(٥) الأهرام ، ١٥ مارس ١٩٩٨ .

(٦) الأهرام ، ٢٧ مايو ١٩٩٨ .

(٧) تصريح السفير جمال الدين البيومي للأهرام في ، الأهرام ، ٢٥ مايو ١٩٩٨ . وأنظر : السفير جمال الدين البيومي مع أخبار اليوم في ، أخبار اليوم ، ٣٠ مايو ١٩٩٨ .

وكانت أخر جولات التفاوض – حتى وقت إعداد هذه الدراسة – هي جولة بروكسل في الفترة من ٣ -٦ أغسطس ١٩٩٨ والتي يمكن اعتبارها الجولة (الرابعة عشرة) لمفاوضات المشاركة المصرية الأوروبية . وقد تركزت فيها المشاورات على موضوع الزراعة بصفة أساسية. وقد قدم الدكتور (سعد نصار) ممثل وزارة الزراعة في مفاوضات المشاركة المصرية الأوروبية تقريراً مفصلاً إلى الدكتور (يوسف والي) وزير الزراعة عن نتائج هذه الجولة(١). وقد أكد السفير (جمال الدين البيومى) على " أنة قد تم الاتفاق مع الطرف الأوروبي على أكثر من٩٥ ٪ من بنود الاتفاق ، وأنة قد تم الانتهاء تقريباً من كل المسائل الفنية في الاتفاق . ولم يبق سوي بعض الجزئيات الخاصة بملف الزراعة ، الأمر الذي يتطلب قراراً سياسياً أوروبياً يعقبه قراراً سياسياً مصرياً، حتى يتم توقيع الاتفاق بشكل نهائي" (٢).

وفي ضوء مواقف الدبلوماسية المصرية من خلال مفاوضات الإعداد لمؤتمر برشلونة ١٩٩٥ وكذلك من خلال سلسلة جولات مفاوضات المشاركة المصرية . الأوروبية ، والتي بدأت بين الجانبين منذ يناير ١٩٩٥ ، ولازالت مستمرة ، حتى لحظة إعداد هذه الدراسة ، في ضوء كل ذلك ، يمكن تحديد جوهر ومضمون الرؤية المصرية الرسمية لأبعاد المشاركة الأوروبية . المتوسطية كما وردت هذه الأبعاد في كل من : إعلان برشلونة للمشاركة الأوروبية المتوسطية وثانياً : اتفاق المشاركة المصرية الأوروبية كما يلي :

أولاً : المشاركة السياسية والأمنية من منظور السياسة الخارجية المصرية

مع تطور الأوضاع الدولية والإقليمية في أوروبا وظهور اهتمامات جديدة بالبعد المتوسطي في سياسات الأمن والدفاع الأوروبية قرر اتحاد غرب أوروبا إنشاء حوار مع دول المغرب العربي . باستثناء ليبيا . وتم ذلك منذ عام ١٩٩١ . ثم أصدر الاجتماع الوزاري للاتحاد قراراً في ٩ مايو ١٩٩٤ بتوجيه الدعوة إلى مصر للمشاركة في حوار مماثل ، وتلا ذلك دعوته إلى إسرائيل عام ١٩٩٥ . ويجري هذا الحوار بين أعضاء لجنة المتوسط في اتحاد غرب أوروبا من ناحية وبين فرادى الدول المتوسطية المذكورة من ناحية أخرى ، وفي حوار مصر مع الاتحاد ، طرح الاتحاد من جانبه قائمة بالمبادئ والمفاهيم الأساسية التي يراها أساسية لمعالجة المشكلات الأمنية في المتوسط وهي(٣) :

- الحوار (Dialogue): ويعني معالجة المشاكل عن طريق تبادل الرأي والتقييم، وهو ما يمثل في حد ذاته عاملاً من عوامل نمو الثقة والاستقرار ، كما أن هذا الحوار يجعل هناك منبراً / منتدى (Forum) دائماً للتعبير عن الاهتمامات والمخاوف الأمنية المشروعة لكل طرف .

(١) الأهرام ، ١٥ أغسطس ١٩٩٨ .

(٢) مقابلة مع السفير جمال الدين البيومي ، ٨ أغسطس ١٩٩٨ .

(٣) السفير هاني خلاف وأحمد نافع ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٢٠ - ١٢٢ .

- الشفافية (Transparency) : وتعني تطوير وتحسين المعرفة المتبادلة عن الأنشطة والعقائد العسكرية في إقليم البحر المتوسط.
- بناء الثقة (Confidence Building) : وهي تعني الإجراءات التي يمكن اتخاذها على النحو الذي أخذت به الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والتي أثبتت فاعليتها .
- منع الصراعات (Conflict Prevention) : والهدف من وراء هذا المفهوم هو العمل على رصد بؤر النزاعات والمشاكل قبل استفحالها أو انفجارها ويكون ذلك من خلال تبادل المعلومات وتطوير مفاهيم مشتركة للأمن والاستقرار .
- الكفاية العسكرية (Military Sufficiency) : ويتعلق هذا المبدأ بالمعايير والحدود التي تؤسس عليها أحجام ومستويات القوات المسلحة التقليدية والتي تتناسب مع احتياجات الدفاع الفعلية للدول الأعضاء في الحوار.
- التسوية السلمية للمنازعات (Peaceful Settlement of Disputes): وتعني البحث عن أنسب الوسائل السلمية لتسوية ما قد ينشب من نزاعات بما في ذلك التفاوض، التحكيم، التوفيق، المساعي الحميدة، حفظ السلام، والقضاء الدولي.
- منع انتشار الأسلحة (Non Proliferation of Arms) : ويهدف إلى منع أو تقليل المخاطر الناتجة عن انتشار الأسلحة في الإقليم ، وخاصة أسلحة الدمار الشامل وكذا المخاطر المصاحبة لانتشار الصواريخ الباليستيكية التي قد تحمل رؤوساً نووية أو بيولوجية أو كيماوية ، وكذا المخاطر الناتجة عن انتقال تكنولوجيا التسليح غير الحكومية .

وقد حرص الجانب المصري على تقديم تصورات مصر لهذه المفاهيم والمبادئ ، وبيان وجوه وشروط انعكاسها بالنسبة للعلاقات والأوضاع والمشكلات الأمنية في البحر المتوسط ، كما انتهز المحاورون المصريون فرصة هذه اللقاءات لشرح أسس ومنطلقات السياسة الخارجية المصرية في إقليم الشرق الأوسط والبحر المتوسط، وفي توضيح الرؤية المصرية للأخطار الأمنية في المنطقة ، وأولويات التحرك الواجب إزاءها . كما قام ممثلو مصر بالاستفسار عن عدد من التطورات والترتيبات الأمنية الجديدة التي يجرى بحثها حالياً على الصعيد الأوروبي للتعرف على أبعادها الحقيقية ومراميها وانعكاساتها على الأطراف الجنوبية في البحر المتوسط[(١)] .

كما يمكن التعرف على الرؤية المصرية للمشاركة السياسية والأمنية في البحر المتوسط من خلال قراءة أوراق الوفد المصري في المؤتمر البرلماني الدولي للأمن والتعاون في البحر المتوسط ، المنعقد في مالاجا بأسبانيا في الفترة من ١٥ - ٢٠ يونيو ١٩٩٢ ، حيث أكدت مصر على ضرورة الاستقرار الإقليمي لتحقيق التقدم والسلام في هذه المنطقة . وقد أشار الوفد المصري المشارك في مؤتمر مالاجا إلى التأكيد على المبادئ التالية :

- عدم التهديد باستخدام القوة في تسوية المنازعات ،

(١) المرجع السابق ، ص ١٢٢

- حل المنازعات بالوسائل السلمية ،
- عدم انتهاك حدود الدول ووحدتها الإقليمية ،
- حق الشعوب في تقرير مصيرها والعيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها ،
- المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية واحترام حقوق الإنسان ،
- إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل ، وأهمية الانضمام لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية . ولقد جاءت الوثيقة الختامية لمؤتمر مالاجا مؤكدة على هذه المبادئ[(١)].

وقد حرصت الشعبة البرلمانية المصرية [(٢)]خلال الاجتماعات الثلاثة التحضيرية للمؤتمر البرلماني الدولي الثاني حول الأمن والتعاون في البحر المتوسط ، على طرح تصوراتها بشأن التعاون السياسي والأمني في منطقة البحر المتوسط . ففي الاجتماع التحضيري – والذي انعقد في كالباري بإيطاليا في ١ ، ٢ يوليو ١٩٩٤ – الأول للمؤتمر البرلماني الدولي الثاني ، قدمت الشعبة البرلمانية المصرية أوراقاً تطرح فيها تصوراتها بشأن التعاون في المجال السياسي والأمني ، والتي تمحورت حول ضرورة تحقيق الاستقرار من أجل إقامة "*منطقة سلام*" في البحر المتوسط . والتأكيد على ضرورة تسوية النزاعات الإقليمية في حوض البحر المتوسط وفي مقدمتها قضية السلام في الشرق الأوسط ، والعمل على إزالة الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل ، إلى جانب التنفيذ الدقيق لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية[(٣)]. كما أشارت الأوراق المصرية إلى أهمية احترام حقوق الإنسان ،

(١) الاتحاد البرلماني الدولي ، الوثيقة الختامية للمؤتمر البرلماني الأول حول الأمن والتعاون في البحر المتوسط ، مالقا (أسبانيا) ، ١٥ – ٢٠ يونيو ١٩٩٢ . ص ص ٣ – ١١ ، وأنظر : مذكرة الشعبة البرلمانية المصرية حول موضوع: " الاستقرار الإقليمي في منطقة المتوسط" في ، الاجتماع التحضيري الثالث للمؤتمر البرلماني الدولي الثاني للأمن والتعاون في حوض البحر المتوسط ، مجلس الشعب المصري ، الشعبة البرلمانية ، جمهورية مصر العربية، ١٩٩٥ ، ص ص ٣ – ٥ . وأنظر أيضاً : مجلس الشعب – الأمانة العامة ، "ورقة للتعريف بالاجتماع التحضيري الثالث للمؤتمر البرلماني الثاني للأمن والتعاون في المتوسط" ، الإسكندرية ٣ يوليو ١٩٩٥ ، ص ص ٣ – ٤ .

وانظر أيضاً :

Inter-Parliamentary Conference, Security and Co-operation in the Mediterranean, Malaga, Spain, 15-20 June 1995, P.P. 12-14.

(٢) حيث أن الشعبة البرلمانية المصرية تلتزم بالخط العام العريض للرؤية الرسمية للسياسة الخارجية المصرية .

(٣) مذكرة الشعبة البرلمانية المصرية حول موضوع : " أوجه التعاون بين برلمانات البحر المتوسط في كافة المجالات وكيفية مساهمة القطاع البرلماني في دول المتوسط في تدعيم وتقوية صلات التعاون والتقارب بين دول الحوض " ، ورقة مصر المقدمة إلى : الاجتماع التحضيري الأول للمؤتمر البرلماني الدولي الثاني الخاص بالأمن والتعاون في حوض البحر المتوسط ، كالباري ، إيطاليا ، ١ – ٢ يوليو ١٩٩٤ ، مجلس الشعب ، الشعبة البرلمانية ، جمهورية مصر العربية ، ١٩٩٤ ، ص ص ٣ – ٦ . (ويلاحظ أن الشعبة البرلمانية تلتزم برؤية السياسة الخارجية المصرية وتصوراتها) .

والحريات السياسية والمدنية ، ومكافحة العنصرية والطائفية وانتهاكات حقوق الإنسان والتطرف الديني والإرهاب(١).

وفي الاجتماع التحضيري الثاني الذي انعقد في (أزمير) يومي ١٧ ، ١٨ نوفمبر ١٩٩٤، قدمت الشعبة البرلمانية المصرية عدداً من المقترحات بشأن إمكانيات التعاون السياسي والأمني بين بلدان المتوسط، من بينها (٢):

- تحقيق الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة ،
- استكمال عملية السلام في الشرق الأوسط ، وتحقيق التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي ،
- احترام حقوق الإنسان.

وقد تركزت المناقشات والأطروحات المصرية في الاجتماع التحضيري الثالث المنعقد في الإسكندرية في ٣ يونيو ١٩٩٥ على التأكيد على محورية التعاون السياسي والأمني في منطقة المتوسط ، واقترحت الشعبة البرلمانية المصرية إيجاد آليات تعني بتجنب الأزمات والتسوية السلمية للخلافات . كما أكدت الشعبة على ضرورة إعمال مبادئ وأحكام الشرعية الدولية ، وضرورة تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي لما له من انعكاسات على الأوضاع الأمنية في منطقة المتوسط . وترى الشعبة البرلمانية المصرية أن مسألة تمديد معاهدة انتشار الأسلحة النووية يجب أن تأخذ في الاعتبار ثلاثة مبادئ أساسية (٣):

- تحقيق عالمية المعاهدة حتى لا تكون الدول غير المنضمة للمعاهدة في وضع أفضل.
- ضرورة الإسراع بإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية .
- ضرورة تقديم ضمانات حقيقية وجادة للدول غير النووية.

---

(١) مذكرة الشعبة المصرية حول موضوع " حقوق الإنسان في بلدان المتوسط : وسائل تنفيذها ومراقبة احترامها ومدى الالتزام بها والعقبات التي تحول دون ذلك على المستويات الوطنية " ورقة مصر المقدمة إلى : الاجتماع التحضيري الأول للمؤتمر البرلماني الدولي الثاني الخاص بالأمن والتعاون في حوض البحر المتوسط ، كالباري ، إيطاليا ، ١ – ٢ يوليو ١٩٩٤ ، مجلس الشعب ، الشعبة البرلمانية ، جمهورية مصر العربية ، ١٩٩٤ ، ص ص ٢ – ٣ .

(٢) مذكرة الشعبة البرلمانية المصرية حول : "الواقع الراهن في حوض البحر المتوسط" ، ورقة مصر المقدمة إلى : الاجتماع التحضيري للمؤتمر البرلماني الدولي للأمن والتعاون في حوض البحر المتوسط ، أزمير ، ١٧-٢٨ نوفمبر ١٩٩٤ ، مجلس الشعب، الشعبة البرلمانية، جمهورية مصر العربية، ١٩٩٤ ص ص ٥-٧ .

(٣) مذكرة الشعبة البرلمانية المصرية حول موضوع : " الاستقرار الإقليمي في منطقة المتوسط " ، ورقة مصر المقدمة إلى الاجتماع التحضيري الثالث للمؤتمر البرلماني الدولي للأمن والتعاون في حوض البحر المتوسط (الإسكندرية ٣ يونيو ١٩٩٥) ، مجلس الشعب ، الشعبة البرلمانية ، جمهورية مصر العربية ، ١٩٩٥ ، ص ص ٣-٩ .

وتود الشعبة البرلمانية المصرية التأكيد على أهمية عدد من النقاط في رسم وتنفيذ أي سياسة أمنية مشتركة للمتوسط ، وتشدد على ضرورة تضمينها في توصيات الوثيقة الختامية للمؤتمر البرلماني الثاني للأمن والتعاون في المتوسط (فاليتا : نوفمبر ١٩٩٥) ، وأهم هذه النقاط (١):

- ضرورة تطبيق مبادئ القانون الدولي بخصوص العلاقات الودية والتعاون والصداقة بين الدول ، والالتزام الكامل بالمبادئ التي وردت في الوثيقة الختامية الصادرة عن المؤتمر البرلماني الأول للأمن والتعاون في المتوسط (مالاجا ١٩٩٢) ،
- ضرورة إجراء مفاوضات لإقرار تدابير بشأن بناء الثقة والأمن ونزع السلاح في المنطقة، وذلك بانضمام كافة دول المتوسط إلى معاهدة ١٩٦٨ الخاصة بعدم انتشار الأسلحة النووية . وذلك لجعل منطقة المتوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية ،
- ضرورة إيجاد آليات مؤسسية تعني بإدارة الأزمات والحل السلمي للخلافات والنزاعات بين دول المتوسط،
- ضرورة إنشاء منتدى برلماني لدول المتوسط، يضم كل دول المتوسط ويجتمع بصفة دورية للتباحث بشأن قضايا السلام في المنطقة.

وفي إطار محاولات تنشيط الحوار الأوروبي – المتوسطي في المجالات السياسية والأمنية عقد اجتماع في ١٣ يوليو ١٩٩٥ ضم وزراء خارجية ترويكا منظمة الأمن والتعاون الأوروبي مع وزراء خارجية الدول المتوسطية الشركاء في الحوار ، وتقدمت مصر بورقة في ٦ أكتوبر من العام نفسه ، تضمنت التصورات والرؤى المصرية الأولية حول المبادئ العامة للتعاون (المشاركة) في المجالات السياسية والأمنية .

وقد تضمنت المقترحات المصرية ما يلي (٢):

- التأكيد على أهمية الحوار في المجال السياسي للتوصل إلى مفاهيم مشتركة لمشاكل الأمن.
- الحث على الحوار حول مشكلات سباق التسلح وانتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل نقلها بصفة خاصة والتعاون في مجالات منع النزاعات وحفظ السلام .

وفي إطار مفاوضات الإعداد لمؤتمر برشلونة للمشاركة الأوروبية – المتوسطية ، أعطت مصر اهتماماً كبيراً للمشاركة السياسية والأمنية ، وتحددت التصورات المصرية لهذا البعد في القضايا التالية (٣):

* يجب ألا تقوم المشاركة على أساس مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان فقط، بل ويجب أن تقوم أيضاً على أساس من المساواة والحق في التنمية والحقوق الاقتصادية.

---

(١) المرجع السابق ، ص ص ٩-١٢.

(٢) اللواء أحمد فخر ، " الجوانب الأمنية في وثائق المشاركة " ، بحث مقدم إلى ندوة : المشاركة الأوروبية – المتوسطية ، القاهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠ .

(٣) د. حمدى عبد الرحمن ، ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٠٤ .

* التأكيد على قيام المشاركة على أساس الاحترام المتبادل والمساواة التامة بين أطرافه .
* التأكيد على أن تتماشى ممارسة الحريات الأساسية مع القوانين الداخلية للدول .
* تبادل المعلومات خاصة فيما يتعلق بموضوعات حقوق الإنسان، في نطاق ميثاق الأمم المتحدة، وبما لا يشكل تدخلاً في الشؤون الداخلية للدول .
* طرح العنصرية وكراهية الأجانب .
* ضرورة الإشارة إلى الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وجرائم الإبادة البشرية (Genocide) .
* تقوية النص الوارد في مشروع الإعلان والخاص بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل بحيث يطالب الأطراف بالانضمام إلى الاتفاقيات ذات الصلة وفي مقدمتها اتفاقية منع الانتشار النووي وكذلك بالالتزام بواجباتهم في نطاق تلك الاتفاقيات .
* إدراج حق تقرير المصير ضمن الحقوق الواردة بالإعلان .
* النص – فيما يتعلق بالحد من التسليح – على عدم قبول مفهوم التفوق العسكري لأنه يفتح الباب أمام سباق التسلح بالمنطقة.

إن استعراض وتحليل بنود إعلان برشلونة على المستويين السياسي والأمني ، يوضح أنها صيغت استناداً إلى الرؤية الأوروبية البحتة لتحقيق الاستقرار في المنطقة ، كما يشير إلى العمومية التي صيغ بها البعد السياسي والأمني في برشلونة ، الأمر الذي أدى إلى اختلاف وجهات النظر المصرية الأوروبية بشأن بعض المسائل و الموضوعات المتعلقة بالمشاركة السياسية والأمنية ، وهذا الاختلاف يتعلق بتباين المنظورين الأوروبي والمصري بصفة خاصة بشأن مجموعة من القضايا الأساسية التي طرحتها وأكدت عليها الدبلوماسية المصرية بصدد المشاركة السياسية والأمنية ، وقد شغلت هذه القضايا حيزاً من اهتمام الجانبين خلال اللقاءات والمشاورات والمفاوضات التي تمت بينهما في إطار المشاركة المصرية – الأوروبية . وهذه القضايا هي :

١ – عملية السلام في الشرق الأوسط وتفعيل الدور الأوروبي .

٢ – ضبط التسلح وإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل .

٣ – حقوق الإنسان .

١ – عملية السلام في الشرق الأوسط والرغبة المصرية في تفعيل الدور الأوروبي

إن الحديث عن موقف مصر من هذه القضية بشكل منفصل ، إنما هو مجرد تأكيد للموقف المحوري الذي يلعبه الجانب المصري في التعاون الإقليمي وعلاقتها بعملية السلام ، بما يجعلها أحد المحددات الإقليمية الرئيسية للسياسة المتوسطية المصرية على نحو ما تم تفصيله في أجزاء سابقة من الدراسة . فلقد كانت المناسبة الأولى التي أعلنت فيها مصر موقفها من هذه القضية هي الاجتماع الأول للمفاوضات متعددة الأطراف في موسكو في يناير ١٩٩٢ ، وحددته بأن " السلام كل متكامل وأساسه صيغة الأرض مقابل السلام من خلال تنفيذ قراري الأمم المتحدة ٢٤٢ و ٣٣٨ ، وأن التقدم في التعاون الإقليمي مرهون بالتقدم على المسارات الثنائية،

وكذلك ضرورة وضع مبادئ وضوابط للتعاون الإقليمي قبل مناقشة أي مشروعات أو برامج محددة. ويظل هذا هو جوهر الموقف الذي تتمسك به مصر" [١].

ولقد صدر إعلان برشلونة (٢٨ نوفمبر ١٩٩٥) دون أن يشتمل على نصوص صريحة فيما يتعلق بقضية الصراع العربي – الإسرائيلي ، الذي يمثل القضية الأمنية الأولى بالنسبة لمصر و العرب ، واكتفي بالإشارة إلى الفصل في المنازعات بالطرق السلمية واحترام الحقوق المتساوية للشعوب وحقها في تقرير المصير الذاتي . في الوقت الذي يمكن فيه أن يتم تفسير إقبال مصر – وبعض الدول العربية – على هذه الصيغة من التعاون في إطار السعي لخلق دور للأوربيين في المفاوضات الجارية مع إسرائيل لتخفيف حدة الانحياز الأمريكي لإسرائيل [٢].

ويرى الجانب المصري أن إدراج نصوص صريحة واضحة خاصة بعملية السلام أصبح ضرورة بعد التعثر في المفاوضات الثنائية على المسارين السوري واللبناني ، خاصة أن إسرائيل تقع على خريطة المشاركة الأوروبية المتوسطية ، ولا بد من إدراج تلك النصوص قبل التقدم إلى مفردات التعاون التفصيلي في شأن ملفي الأمن والتعاون السياسي بين الدول الشريكة .

وينطوي الموقف المصري على ربط التقدم في إجراءات المشاركة السياسية والأمنية في منطقة المتوسط بالتقدم في عملية السلام ، ويستند الموقف المصري الرافض للدخول في أية ترتيبات أمنية، إلى حجة أساسية قوامها أن الوقت غير ملائم لمثل هذا النوع من العلاقات العسكرية والدفاعية ، وأن التعاون الأمني يجب ألا يسبق الحل الشامل للصراع العربي – الإسرائيلي . كما ترى مصر أنه لا بد أن يتضمن رؤية محددة بشأن البرنامج النووي الإسرائيلي ووضعه تحت الرقابة الدولية كمقدمة لإخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل في أية مشروعات أمنية [٣]. حيث يربط الموقف المصري التقدم فيما يتعلق بالحوارات المتعلقة بالأمن في المتوسط بعملية السلام والتقدم فيها ، وتستند الرؤية المصرية إلى وجهة نظر مفادها أن التقدم في قضايا الأمن بدون تقدم في عملية السلام يعني أن إسرائيل ستكون هي المستفيد الأكبر بالمقارنة بالدول العربية الأخرى [٤].

وفيما يعد تجسيداً و تعبيراً عن الحيز الكبير الذي تشغله عملية التسوية السلمية للصراع العربي – الإسرائيلي في الذهن السياسي المصري ، خلال التحرك المتوسطي لمصر ، ما جاء في رسالة الرئيس مبارك عبر البث التلفازي المباشر إلى ندوة " مستقبل البحر المتوسط " المنعقدة بباريس حيث قال : " أنه لا سلام حقيقي في وجود أسلحة الدمار الشامل ، وضرورة أن يقوم السلام على التزامات متساوية ومتكافئة بين الأطراف " [٥] . وأيضاً

(١) رؤوف سعد ، " التعاون الأوروبي المتوسطي والتعاون الإقليمي في الشرق الأوسط " ، مرجع سبق ذكره ص ص ٩-١٠ .

(٢) الرئيس على ناصر محمد ، " البعد السياسي والأمني في الشراكة الأوروبية المتوسطية " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨ .

(٣) د. حسن أبو طالب ، " مصر والتحديات الأمنية في البحر المتوسط " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٢٥ .

(٥) الهيئة العامة للاستعلامات ، دليل التحرك السياسي المصري عالمياً وإقليمياً ، القاهرة ، الهيئة العامة للاستعلامات ، ج٢ ، ١٩٩٥ ، ص ٢٥.

ما جاء في كلمة السيد (عمرو موسى) وزير الخارجية أمام الندوة الدولية ذاتها في ١٨ فبراير ١٩٩٥ ، حيث أكد على " أن التعاون السياسي والأمني والاقتصادي في البحر المتوسط ، مرهون بضرورة تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط ، يقوم على أساس قراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ و ٣٣٨ ومبدأ " الأرض مقابل السلام" ، فركيزة التسوية السياسية يجب أن تغلق فصل الصراع العربي - الإسرائيلي المأساوي وذلك بالتوصل إلى سلام يقوم على ثلاث ركائز : التسوية السياسية ، الحد من الأسلحة والأمن الإقليمي ، التنمية الاقتصادية الإقليمية" . ويضيف : " أن السلام العادل لا بد أن يعني المساواة في الحقوق والالتزامات ، وبذل جهد مضني لتحقيق الحد من الأسلحة وإبرام ترتيبات أمنية إقليمية تطبق على الجميع بدون استثناء ، وإلا سنزرع دون قصد بذور عدم الاستقرار في المستقبل "(١) .

وفي هذا الإطار ، فإن تأكيد السيد (عمرو موسى) وزير الخارجية على ضرورة " تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط ، والسير الحثيث نحو تسوية تقوم على صيغة مدريد الشهيرة والعادلة : مبدأ الأرض مقابل السلام ، وتحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، والأمن للجميع وحق الشعوب في تقرير مصيرها " لهو خير دليل على الرؤية المصرية المؤكدة على اعتبار تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي *شرطاً مسبقاً Pre- Condition* على تحقيق المشاركة السياسية والأمنية في البحر المتوسط(٢).

وتأكيداً لهذا الاتجاه قدم وزير الخارجية المصري ورقة تعبر عن وجهة النظر المصرية بشأن المشاركة السياسية والأمنية خلال مؤتمر قمة دول منظمة الأمن والتعاون الأوروبي في لشبونة (٢ - ٣ ديسمبر ١٩٩٦) ، وقد أشارت الورقة المصرية إلى ضرورة توافر الاستقرار السياسي تمهيداً للحوار بشأن أية ترتيبات تتعلق بالتعاون السياسي والأمني في منطقة المتوسط ، وأن السبيل إلى ذلك - كما جاء في الورقة المصرية صراحة - هو تحقيق السلام في الشرق الأوسط ، السلام المبني على الأمن الشامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبشري ، والعمل على حل الصراع العربي - الإسرائيلي بناء على مفهوم الأرض مقابل السلام وفي إطار الشرعية الدولية(٣).

من كل ما سبق يتضح أن الموقف المصري إزاء المشاركة في الجوانب السياسية والأمنية في الترتيبات الإقليمية المتوسطية ، يتحدد في الربط بين إحراز التقدم على مستوى عملية السلام باعتبارها متطلباً سابقاً

---

(١) نص كلمة السيد / عمرو موسى وزير الخارجية أمام الندوة الدولية حول " البحر المتوسط : ماذا بعد إحلال السلام " المنعقدة في باريس في ١٨ نوفمبر ١٩٩٥ في ، عمرو موسى ، سياسة مصر الخارجية ١٩٩٥ من واقع بيانات عمرو موسى وزير الخارجية ، القاهرة ، وزارة الخارجية ، مارس ١٩٩٧ .

(٢) Egyptian Ministry of Foreign Affairs, Statement by H.E. Amre Moussa Minister for Foreign Affairs of the Arab Republic of Egypt before the Euro-Mediterranean Ministerial Conference. Barcelona-27th November 1995, World Wide Web document at : http:// www. mfa.gov.eg/getdoc. asp?id=36, p.2.

(٣) اللواء أحمد فخر ،" الجوانب الأمنية في وثائق الشراكة " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٧-١٨ .

(Pre- request) على المضي قدماً في أية ترتيبات سياسية – أمنية تتعلق ببناء الثقة أو الشفافية أو ميثاق الاستقرار أو غير ذلك في منطقة المتوسط [1].

ولقد انعكست هذه الرؤية المصرية على فعاليات مؤتمر التعاون الأوروبي – المتوسطي الثاني في العاصمة المالطية (فاليتا) يومي ١٥ ، ١٦ إبريل ١٩٩٧ ، حيث أصرت مصر – وباقي الدول العربية – على أسبقية مناقشة عملية السلام في الشرق الأوسط باعتبارها عنصراً سياسياً له أسبقية على التعاون الاقتصادي[2]. حيث أكد السيد (عمرو موسى) وزير الخارجية في المؤتمر على " أن استقرار المتوسط رهن بنجاح عملية السلام و أن تطورات عملية السلام أدت إلى إبطاء سرعة مسيرة برشلونة وتساءل عن كيفية التحدث عن سلام واستقرار في البحر المتوسط في ظل فشل عملية السلام على جميع مساراتها ؟ وكيفية العودة للحوار بين الأديان بينما تمتد أياد لتعبث بالقدس[3]؟ " كما أشار سيادته إلى " صعوبة تحقيق التعاون الأوروبي – المتوسطي في ظل تعثر مسيرة السلام "[4] .كما صرح الوزير (عمرو موسى) " بأن محاولة التوصل إلى أسلوب يمكن به معالجة هذا الوضع السياسي الراهن في الشرق الأوسط وهذا الالتباس القائم في العلاقة بين نصوص إعلان برشلونة وعملية مدريد ، قد استغرقت وقتاً طويلاً – قرابة يوم ونصف يوم – كما أنها تسببت في إثارة اختلافات كثيرة عن صياغة البيان الختامي للمؤتمر "[5] .

وانتهي الأمر بفضل الجهود المصرية التي قادها وزير الخارجية المصري (عمرو موسى) إلى صياغة توفيقية قبلها الجميع بما فيهم الإسرائيليون والسوريون واللبنانيون والأوروبيون وباقي الأطراف الشركاء ، وفي هذه الصياغة يعرب الشركاء عن " قلقهم العميق إزاء العقبات التي تعترض عملية السلام في الشرق الأوسط ، وتأكيدهم على الحاجة إلى تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط وفقاً للإطار المتفق عليه في مدريد عام ١٩٩١ ، كما أعاد الوزراء التأكيد على أن هذه المبادرة الأوروبية المتوسطية ليس من شأنها الحلول محل الأنشطة والمبادرات الأخرى التي تجري لصالح السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة ، وإنما للإسهام في إنجاح هذه المبادرات وإعادة التأكيد على دعم عملية التسوية السلمية العادلة والشاملة والدائمة على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام بكل ما يعنيه هذا المبدأ" [6].

(١) أكد على ذلك السفير فتحى الشاذلى خلال المحاضرة التي ألقاها أمام لجنة التضامن المصرية ، ١٩٩٦/١١/٢٦ .

(٢) الأهرام ، ١٤ أبريل ١٩٩٧.

(٣) الأهرام ، ١٦ ابريل ١٩٩٧.

(٤) الأهرام المسائي ، ١٦ أبريل ١٩٩٧.

(٥) الأهرام ، ١٧ أبريل ١٩٩٧.

(٦) السفير هانى خلاف وأحمد نافع ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٨٦-٨٨.

وأنظر أيضاً:

والواقع أنه رغم المسؤولية التاريخية والسياسية التي تتحملها أوروبا إلى حد كبير في خلق دولة إسرائيل بالشرق الأوسط في المقام الأول واحتدام حدة الصراع العربي - الإسرائيلي من خلال الدعم السياسي والعسكري لإسرائيل طوال الخمسينات وحتى السبعينيات . ورغم ما تضمنته رسالة المؤتمر الدولي المنعقد بأثينا في أبريل ١٩٩٢ تحت مسمى " أوروبا ودول البحر المتوسط في إطار النظام العالمي الجديد " من التأكيد على وجوب أن تنهض دول البحر المتوسط وخاصة الدول الأوروبية بدور أكبر في دفع عملية السلام من أجل حل أزمة الصراع العربي - الإسرائيلي والمشكلة الفلسطينية كشرط لتعزيز التعاون فيما بين دول المنطقة .وأن يكون السلام في المنطقة سلاماً دائماً وعادلاً وشاملاً ويستند إلى مبدأ الأرض مقابل السلام وإلى الشرعية الدولية(١).

وعلى الرغم من كل ذلك ، إلا أن الدور الأوروبي اكتفي بدور اقتصادي داعم لعملية السلام التي تأسست في مدريد عام ١٩٩١، وظل الاتحاد الأوروبي يميل إلى تركيز مساهمته في عملية السلام على الجانب التمويلي لأنشطة التعاون الاقتصادي والإقليمي ودعم السلطة الفلسطينية ، ومنحها معاملة تفضيلية خاصة . حيث كان الاتحاد الأوروبي من أول الأطراف التي تحركت منذ توقيع اتفاقية غزة - أريحا بهدف تطوير الاقتصاد الفلسطيني، وتأكيداً لهذا الاتجاه أصدر الاتحاد الأوروبي في ٢٩ سبتمبر ١٩٩٣ ورقة قدمتها اللجنة الأوروبية للمجلس الوزاري البرلماني تحت عنوان " دعم الجماعة الأوروبية لعملية السلام في الشرق الأوسط " وقد تضمنت اقتراحاً بتقديم دعم مالي للضفة الغربية وقطاع غزة يعادل ٥٠٠ مليون وحدة نقد أوروبية في الفترة من ٩٤-١٩٩٨ في صورة منح وقروض ، وإزالة تشوهات الاقتصاد الفلسطيني ، والمساهمة في إقامة الآليات المالية والنقدية والعينية لمساعدة الفلسطينيين على استيعاب المساعدات الدولية(٢).

وفي هذا الإطار ، تسعى الدبلوماسية المصرية من خلال التحرك عبر الدائرة المتوسطية وبشكل خاص فيما يتعلق بالمشاركة السياسية والأمنية إلى تفعيل الدور الأوروبي في عملية السلام وعدم جعله قاصراً على الدور الهامشي المتمثل في تقديم المساعدات المالية والاقتصادية فقط ، وقد شددت مصر - ويساندها في ذلك باقي الدول العربية - على ضرورة تفعيل الدور الأوروبي في عملية السلام ، ولاسيما بعد صعود اليمين الإسرائيلي المتطرف إلى السلطة في إسرائيل ، واعتبرت مصر أن الفرصة متاحة لأوروبا وبصفة خاصة فرنسا للقيام بدور أساسي وبارز لدفع عملية السلام بين العرب وإسرائيل وفقاً لمرجعية مؤتمر مدريد ، باعتبار أن الوضع السياسي في واشنطن لا يسمح للراعي الأمريكي بالقيام بدوره المفترض في عملية السلام في ظل تساهل الإدارة الأمريكية مع الحكومة الإسرائيلية اليمينية ، وحصول رئيس الوزراء الإسرائيلي (بنيامين نتنياهو) على تأييد غير مشروط من

Egyptian Ministry of Foreign Affairs, Statement by H.E. Amre Moussa Minister for Foreign Affairs of the Arab republic of Egypt before the second Euro-Mediterranean conference-Malta- April 1997, World Wide Web document at :
http:// www. mfa.gov.eg/getdoc. asp?id=7, p.p. 1-4.

(١) طه المجدوب ، " البحر المتوسط : الدائرة الرابعة ٣ : بداية المسيرة نحو التفاهم والتعاون " ، الأهرام ، ٢يناير ١٩٩٤ .

(٢) السفير هاني خلاف وأحمد نافع ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٠٥-٢٠٧ .

الكونجرس الأمريكي لمواقفه المتشددة[1]. حيث أكد (عمرو موسى) على ضرورة تفعيل الدور الأوروبي في عملية السلام[2]. كما أكد المشاركون في ندوة " ما بعد برشلونة " على ضرورة السعي لدى الجانب الأوروبي من أجل أن يقوم بدور أكبر في التسوية السلمية في الشرق الأوسط وبما يؤدى إلى أمن واستقرار منطقة البحر المتوسط[3]. وفي هذا الصدد تعددت المباحثات والمحادثات التي أجراها وزير الخارجية (عمرو موسى) مع نظيره البريطاني - في ظل رئاسة بريطانيا للمجموعة الأوروبية - حول الدور الذي يجب أن تضطلع به أوروبا لإنقاذ عملية السلام من التدهور الذي تعانيه بسبب السياسات الإسرائيلية . وصرح السفير (فتحي الشاذلي) بأن " الاتصالات السياسية لمصر مع الجانب الأوروبي تأتي في إطار محاولة تفعيل الدور الأوروبي في عملية السلام وإنقاذها من جمودها الحالي " [4].

وفي ضوء ما سبق، شهد المؤتمر الثالث للمشاركة الأوروبية المتوسطية المنعقد في (باليرمو) بإيطاليا في يونيو ١٩٩٨ ، اهتماماً مصرياً - وعربياً - بضرورة تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي كخطوة لازمة لتحقيق التعاون السياسي والأمني متوسطياً ، كما طالبت مصر - وغيرها من الدول العربية المشاركة في المؤتمر - بدور أوروبي أكثر فعالية في عملية السلام . وفي هذا السياق ، صرح السفير (فتحي الشاذلي) مساعد وزير الخارجية بأن " اجتماع باليرمو قد خصص لمناقشة جزء رئيسي من الفصل الأول لاتفاق برشلونة ٩٥ والخاص بالمشاركة السياسية والأمنية ، وفي مقدمتها حالة الجمود التي وصلت إليها عملية السلام في الشرق الأوسط ، وقد اتفق الجميع على أن هناك علاقة من التأثير المتبادل بين عملية السلام من ناحية وبناء المشاركة السياسية والأمنية الأوروبية - المتوسطية من ناحية أخرى . ولذلك، يجب على أوروبا بذل مزيد من الجهود وممارسة دور فعال في عملية السلام[5].

ويمكن القول بأن الملف السياسي كان أكثر المجالات التي حظيت بالاهتمام في مؤتمر (باليرمو) نظراً لأن ما يسمى بالأمن والاستقرار في حوض البحر المتوسط له صلة وثيقة بعملية السلام في الشرق الأوسط . وكان طبيعياً أن يصل الرأي المصري - والعربي عموماً - إلى أنه لا يمكن التحدث عن استقرار وعن " تعاون أمني " فيما بين الأطراف مع وجود إسرائيل التي أدخلت عملية السلام في مأزق ، وبطبيعة الحال فإن التصور المصري

---

(١) الرئيس على ناصر محمد ، " البعد السياسي والأمني في الشراكة الأوروبية - المتوسطية " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨ .

(٢) الأهرام ، ١٤أبريل ١٩٩٧ ، وأيضاً : تحدث الوزير عمرو موسى في حديث تلفازي في قناة النيل للأخبار يوم الأربعاء ٨ يوليو ١٩٩٨ . عن ضرورة تفعيل الدور الأوروبي في عملية السلام .

(٣) الأهرام ، ٣سبتمبر ١٩٩٦.

(٤) Egyptian Ministry of Foreign Affairs, Statement by Ambassador Fathi El-Shazly Assistant of Foreign Minister of Egypt for European Affairs before the second Forum Civil Euro-Mediterranean -Naples- 12-14 December 1997, World Wide Web document at : http:// www. mfa.gov.eg/getdoc. asp?id=89, p. 1.

(٥) تصريح صحفي للسفير فتحى الشاذلي في الأهرام ، ٤ يونيو ١٩٩٨.

انتهي إلى التأكيد على ضرورة قيام الطرف الأوروبي بدعوة إسرائيل للنظر ملياً في عواقب موقفها الحالي. ويأمل الجانب المصري – والجانب العربي عموماً – في أن يتطور الموقف الأوروبي إلى دور أكثر عمقاً وأكثر صراحة وأكثر انخراطاً في عملية السلام ، بحيث يعوض التردد الأمريكي(١).

وفي هذا الإطار ، أكد (عمرو موسى) خلال مؤتمر صحافي على " ضرورة إنقاذ عملية السلام من تعثرها ، وتحقيق السلام العادل والشامل وفق مرجعية مدريد ، وأن أوروبا يمكنها القيام بدور فاعل في عملية السلام في المرحلة المقبلة" (٢). كما صرح (عمرو موسى) بأن " جمود عملية السلام الراهن يؤثر بالسلب على المشاركة الأوروبية – المتوسطية ، وأنه يتعين وضع نظام جديد وفعال لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل على أن يشمل هذا النظام إسرائيل"(٣) .

وأكد "د. فتحي سرور" رئيس مجلس الشعب ورئيس الاتحاد البرلماني العربي أنه طرح أمام مؤتمر برلمانات الدول المتوسطية الذي انعقد في باليرمو بإيطاليا روية مصر بقيادة الرئيس حسني مبارك تجاه قضايا السلام في منطقة الشرق الأوسط ، وضرورة التوصل إلى حل بشأنها يرضى جميع الأطراف(٤).

وبصفة عام يمكن القول أن الدبلوماسية المصرية قد تخلت خلال مؤتمر (باليرمو) عن أسلوب الربط الصرف والمباشر والصريح بين التقدم في عملية السلام وبين تحقيق المشاركة السياسية والأمنية كما كان الحال في مؤتمر (فاليتا) بمالطا ، وهو ما أدى إلى إفشال مؤتمر مالطا ، وإنما كانت الدبلوماسية المصرية خلال مؤتمر (باليرمو) حريصة على التأكيد على أهمية وضرورة التوصل إلى سلام عادل ودائم وشامل في المنطقة ، جنباً إلى جنب مع الحث على تفعيل الدور الأوروبي في عملية السلام(٥).

وجاءت الاستجابة من الطرف الأوروبي الذي بدأ دوره تجاه عملية السلام يأخذ منحنى أكثر فعالية منذ أحداث نفق البراق التي جرت في سبتمبر ١٩٩٦، وما تبعها من تداعيات أمنية وسياسية، حيث أخذت تحركات ومواقف الاتحاد الأوروبي تنشط في مواجهة المصاعب التي تتعرض لها عملية السلام، وبدأ الاتحاد يضطلع بدور سياسي وعدم الاكتفاء بالدعم الاقتصادي. وبالفعل كان للاتحاد الأوروبي دور في الإسهام في تكوين الشرطة الفلسطينية وتدريبها وتمويلها ودعم الانتخابات الفلسطينية. كما تعدد ت زيارات وفود الترويكا الأوروبية وكبار

(١) أحمد نافع ، " مطالب العرب من أوروبا في لقاء باليرمو " ، الأهرام ، ٤ يونيو ١٩٩٨.

(٢) الحياة ، ٣ يونيو ١٩٩٨.

(٣) الأهرام ، ٥ يونيو ١٩٩٨.

(٤) الأهرام المسائي ، ٣ يونيو ١٩٩٨.

(٥) مقابلة مع السفير فتحى الشاذلي ، ٣٠ يوليو ١٩٩٨.

الزعماء الأوروبيين إلى المنطقة الخاضعة للسلطة الفلسطينية، والتأكيد على عدم خضوع القدس الشرقية للسيطرة الإسرائيلية(١).

وتمثلت نقطة التحول في الدور الأوروبي في عملية السلام حينما أقر مجلس الشؤون العامة في ٢٥ نوفمبر ١٩٩٦ تعيين المبعوث الأوروبي (ميجيل موراتينوس) مفوض أوروبي بصورة رسمية لمتابعة عملية السلام من قرب، واتفق على أن يكون مقره - والفريق الذي يعمل معه - في بروكسل، وتحددت مهمته في إجراء الاتصالات مع الأطراف المعنية بعملية السلام ومراقبة مفاوضات السلام بين الأطراف، والمساهمة - إذا طلب منه ذلك - في تنفيذ الاتفاقات الدولية التي تم التوصل إليها، ومراقبة التحركات التي تتم من أي طرف، ويعمل المبعوث وفقاً لتوجيهات رئاسة مجلس الشؤون العامة .

وتضمنت أهم تصريحات المبعوث الأوروبي عقب تعيينه " أهمية استخدام الإطار المتوسطي كآلية لتحقيق السلام في منطقة المتوسط، والشرق الأوسط نظراً للتزاوج الهام بينهما " وقام (ميجيل موراتينوس) بعدة جولات في المنطقة حيث زار القاهرة، وإسرائيل، وحمل رسالة من إسرائيل إلى سوريا، كما زار المغرب وطالب الملك الحسن باستئناف دور الوساطة في عملية السلام وتفعيل علاقات بلاده مع إسرائيل . كذلك أجرى (مورانتينوس) في فبراير ١٩٩٧ مباحثات في واشنطن مع المنسق الأمريكي (دينيس روس) وفي تطور ملحوظ، وأمام تفاقم الموقف السياسي في الشرق الأوسط بسبب تعنت الحكومة الإسرائيلية إزاء استئناف مباحثات السلام تقدم (موراتينوس) باقتراح صيغة بديلة للصيغة التي سبق إقرارها في مؤتمر مدريد *الأرض مقابل السلام* واقتراح (موراتينوس) في صيغته الجديدة *الانسحاب الكامل مقابل الأمن الكامل* أي انسحاب إسرائيل من الجولان وجنوب لبنان مقابل تحقيق الأمن لإسرائيل(٢). وصرح السفير (ميجيل موراتينوس) " أن مصر والاتحاد الأوروبي يعملان من منطق واحد بشأن عملية السلام " وذلك بعد تعدد جولات ولقاءات المحادثات والمشاورات بينه وبين الرئيس مبارك في يونيو ١٩٩٧ (٣)، وبينه وبين (عمرو موسى) في مايو ويونيو ١٩٩٧(٤). كما التقى بكل من (عمرو موسى) ود. أسامة الباز المستشار السياسي للرئيس مبارك في فبراير ويونيو ١٩٩٨ (٥).

---

(١) السفير هاني خلاف وأحمد نافع، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢١١-٢١٢.

(٢) المرجع السابق، ص ص ٢١٩/٢١٤.

(٣) الأهرام، ٥ يونيو ١٩٩٧.

(٤) الأهرام، ١٦مايو، ٥ يونيو ١٩٩٧، وأيضاً: الأهرام المسائي، ٥ يونيو ١٩٩٧.

(٥) الأهرام، ٢٥ و ٢٦ يونيو ١٩٩٨.

ولم يكن التحرك الأوروبي النشيط تجاه عملية السلام منذ سبتمبر ١٩٩٦ متمثلاً في استنكار السياسات الإسرائيلية ، وتعدد زيارات وفود الترويكا للمنطقة ، فضلاً عن تعيين المبعوث الأوروبي الدائم لمتابعة ومراقبة عملية السلام ، وما قام به الأخير من تنشيط للدور الأوروبي في هذا المضمار ، لم يكن كل ذلك - هي فقط مؤشرات التحول والانتقال النوعي في السياسات والمواقف الأوروبية إزاء عملية السلام - بل يمكن رصد بعض المؤشرات الأخرى الدالة على التحول إلى دور سياسي أوروبي أكثر نشاطاً في عملية السلام ، حيث يعتبر بعض المراقبين أن ردود فعل الاتحاد الأوروبي وفرادى الدول الأعضاء فيه إزاء حدثي توقيع اتفاق الخليل في يناير ١٩٩٧ ، وقرار الحكومة الإسرائيلية ببناء مستوطنة جديدة في جبل (أبو غنيم) بالقدس الشرقية . فضلاً عن المبادرة المصرية - الفرنسية ، وتعد هذه الأحداث الثلاثة وما لها من دلالات ، من أبرز المؤشرات الدالة على التغير الكيفي في المواقف الأوروبية بصدد الشرق الأوسط .

ففيما يتعلق بالاتفاق بين الفلسطينيين والإسرائيليين حول الخليل ، فقد رحب رئيس اللجنة الأوروبية (جاك سانتير) ونائب رئيس اللجنة (مانويل مارين) بهذا الاتفاق . كما رحبت بالاتفاق كل من فرنسا ، أسبانيا ، النمسا ، أيرلندا ، إيطاليا ، السويد ، ألمانيا ، بريطانيا ، بلجيكا .

وحول إقامة مستوطنة (هارهوما) بجبل " أبو غنيم " على أطراف القدس الشرقية ، أصدر الاتحاد الأوروبي إعلاناً يعرب فيه عن عميق الأسف لقرار الحكومة الإسرائيلية بالموافقة على خطط بناء المستوطنة ، وجاء فيه أن الاتحاد كرر مراراً بأن المستوطنات في الأراضي المحتلة تنتهك القانون الدولي وتعتبر عائقاً كبيراً للسلام . كما أصدرت كل من المملكة المتحدة وألمانيا وإيطاليا والنمسا وأيرلندا ، بياناً تندد بقرار السلطات الإسرائيلية بناء المستوطنة[١].

وفي هذا السياق ، جاءت المبادرة المصرية - الفرنسية المشتركة التي أعلنها مبارك وشيراك والتي تدعو إلى عقد مؤتمر دولي خاص بقضية الشرق الأوسط ، وتشكل هذه المبادرة مرحلة جديدة في دبلوماسية صنع السلام في المنطقة بعد أن وصلت المبادرة الأمريكية إلى طريق مسدود نتيجة رفضها من الجانب الإسرائيلي ، حتى بعد أن وافق الجانب الفلسطيني عليها[٢].

٣- ضبط التسلح وإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل

اختلف الأمن بالمفهوم المعاصر اختلافاً جذرياً عن المفهوم الذي ظل سائداً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وهو المفهوم الذي اعتمد على " الأمن أحادي الاتجاه " إذ كان التركيز السائد منصباً على " الأمن العسكري " باعتبار أن القوة المسلحة هي القادرة على تأمين حدود الدولة والحفاظ على سلامة أراضيها وتحقيق الاستقرار الداخلي وتحقيق النصر الكامل على الخصم والذي لم يعد متاحاً في الظروف المعاصرة . حيث أصبح

(١) السفير هان خلاف وأحمد نافع ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٢٠-٢٢٥.

(٢) ابراهيم نافع ، " المبادرة المصرية - الفرنسية : مرحلة جديدة في دبلوماسية الشرق الأوسط " ، الأهرام ، ٢٢ مايو ١٩٩٨.

مفهوم الأمن المعاصر هو " الأمن الشامل " بمفهومه الواسع المتعدد الأبعاد والاتجاهات والمجالات ، وليس مجرد إجراءات للدفاع أو ترتيبات للحماية ، بل هو الاستقرار بأوسع معانيه ، والأمان بكل ما تحمله الكلمة من أبعاد ، وأصبح التعاون الجماعي المتبادل بين مجموعة متجانسة من الدول - في ظل التوجه العالمي نحو تحقيق الأمن الجماعي - هو السمة الأساسية للعلاقات الدولية ، خاصة بعد انتهاء عصر التحالفات العسكرية . من ناحية أخرى ، فإن التصور الشامل لمفهوم الأمن المعاصر في ظل ثورة المعلومات والمواصلات ، جعل من قاعدة " التأثير المتبادل " (Inter Effectiveness) محوراً أساسياً ، إذ تؤكد هذه القاعدة أن الأخطار التي تخيم على منطقة من المناطق ، أيا كان مصدرها أو حجم خطورتها لن يكون تأثيرها قاصراً على هذه المنطقة وحدها ، ولكن سوف ينتقل هذا التأثير تلقائياً إلى المناطق المجاورة بنفس الدرجة وبنفس الحدة [١].

إن السلام بمفهومه الشامل المتكامل سواء على المستوى القومي العربي أو على المستوى الإقليمي الأوسطي أو المتوسطي ، قد أصبح - بكل مستوياته وأطرافه - أحد العناصر المرجعية المهمة في مفهوم الأمن وفي توجيه مسيرة التعاون الأوروبي مع دول الجنوب المتوسطي . من أجل ذلك أخذ الجانب السياسي في مشروع التعاون الأوروبي - المتوسطي شطراً كبيراً من الاهتمام المصري ، وكانت الطموحات التي أحاطت بهذه القضية كبيرة ، فلم يقتصر هذا الاهتمام على قضية السلام رغم أهميتها المحورية بل تعرض لكل قضايا الأمن الشامل بالمنطقة .

وتأخذ قضايا الأمن في حوض البحر المتوسط والدول المطلة عليه أهمية خاصة من هذه الدول ومن الدول الأوروبية عامة ، بل ومن المجتمع الدولي كله ، ليس فقط للأهمية الاستراتيجية التي يتمتع بها حوض المتوسط ، باعتباره المركز الأساسي الذي تدور حوله حركة العالم القديم ، ولكن كذلك ما تتميز به قضية الأمن المتوسطي من ديناميكية ، خاصة وأن البحر يلاصق أوروبا ، وبالتالي يرتبط أمن البحر بأمن القارة ، الأمر الذي يتطلب من كل القوى المعنية - وعياً بهذه الديناميكية - العمل في فريق واحد لتحقيق الأمن الجماعي المشترك في المتوسط [٢].

إن الأهمية المركزية للبحر المتوسط جعلت من قضية أمنه قضية محورية تهم العالم كله ، ولذلك اكتسبت هذه القضية ثقلاً خاصاً عند وضع الإطار العام للمنظومة الأوروبية المتوسطية الجديدة . ويمكن حصر أبرز هذه القضايا والتحديات المؤثرة على أمن البحر المتوسط من منظور السياسة الخارجية المصرية فيما يلي :

<u>القضية الأولى</u> : "التواجد الكثيف للأساطيل البحرية سواء لدول البحر المتوسط أو لدول من خارجه"، الأمر الذي قد يعرض البحر المتوسط للتحول إلى ساحة للصراع البحري بين أساطيل القوى المهيمنة -

---

(١) طه المجدوب ، " الأمن الأوروبي - المتوسطي من وجهة نظر مصرية " ، <u>مرجع سبق ذكره</u> ، ص ص ٩٥-٩٦ .

(٢) حيث أكدت مصر ارتباط أمن أوروبا بالبحر المتوسط وذلك في الكلمة التي ألقاها السفير فتحي الشاذلي رئيس وفد مصر في المؤتمر الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي المنعقد بالمجر يوم ٧ ديسمبر ١٩٩٥ في الهيئة العامة للاستعلامات ، دليل التحرك السياسي المصري عالمياً وإقليمياً ، <u>مرجع سبق ذكره</u> ، ص ١١١ .

رغم التطـورات الضخمـة التي وقعت على المستويين الدولي والإقليمي منذ انتهاء الحرب الباردة – وزيـادة سباق التسلح لهذه الأساطيل . وفي هذا السياق ، عبرت مصر عن قلقها إزاء تشكيل قوتين عسكريتين أوروبيتين في حوض المتوسط ، حيث قرر وزراء الدفاع الشؤون الخارجية لإيطاليا وأسبانيا وفرنسا في ١٥ مايو ١٩٩٥ إنشاء قوة برية متعددة الجنسيات تسمى بقوة الانتشار السريع الأوروبية (أوروفور) (UROFOR)[١] ، وقـوة بحريـة متعـددة الجنـسيات ذات مقـدرة برمائيـة وبحريـة – جويـة تعـرف باسـم (أورمارفور EUROMARFOR)[٢] وفي ٧ مايو ١٩٩٦ انضمت البرتغال إلى هذه القوات[٣].

وكانت مصر قد أثارت في إحدى جلسات حوارها مع اتحاد غرب أوروبا في أكتوبر ١٩٩٥ ببروكسل تساؤلات استطلاعية واستنكارية حول صيغة هذه القوة أهدافها وتشكيلها ونظام عملها[٤]. وكان (عمرو موسى) وزير الخارجية قد تعرض بالنقد لهذه الترتيبات العسكرية الرباعية التي تتخذها بعض دول أوروبا في حوض المتوسط وذلك في كلمته الافتتاحية أمام ندوة " تداعيات نموذج الأمن الأوروبي في القرن الواحد والعشرين على دول حوض البحر المتوسط "[٥]. وكل ذلك في إطار مساعي الدبلوماسية المصرية للحد من التواجد الكثيف للأساطيل البحرية في مياه المتوسط .

<u>القضية الثانية</u> : التي تحكمت في سياسة مصر تجاه أمن البحر المتوسط ، فهي حالة عدم الاستقرار التي تسود بعض أجزاء البحر وبلدانه ، والتي تعود بالأساس إلى سباق التسلح وامتداداته، خاصة فيما يتعلق بالصراع العربي – الإسرائيلي ، والواقع أن تصاعد القدرات العسكرية الإسرائيلية براً وبحراً وجواً هو مصدر قلق وعنصر توتر وعدم استقرار ليس فقط بالنسبة لمصر – والدول العربية – ولكن كذلك بالنسبة لمنطقة البحر المتوسط عموماً ، الأمر الذي يثير قضية تصفية أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط ، التي تحظى بدورها باهتمام مصري خاص نظراً لقربها من مصر وتأثيرها المباشر على أوضاعها وأمنها من ناحية ، ولكثافة حالات التوتر بها والأوضاع المعقدة الناجمة عن الصراع العربي – الإسرائيلي والتي تؤثر على حالة الأمن في منطقة المتوسط برمته .

---

(١) (EUROFOR) هي قوة الانتشار السريع الأوروبية وهي اختصار لـ European Rapid Operation Force.

(٢) (EUROMARFOR) هي القوة البحرية الأوروبية وهي اختصار لـ European Maritime Force.

(٣) د. زينب عبد العظيم، "البعد الأمني للشراكة الأوروبية المتوسطية" في: د. سمعان بطرس فرج الله (محرر)، <u>مرجع سبق ذكره</u>، ص ص ٢٠٢-٢٠٣.

(٤) السفير هاني خلاف وأحمد نافع ، <u>مرجع سبق ذكره</u> ، ص ص ١٢٣-١٢٤.

(٥) جاء ذلك في الكلمة التي ألقاها السفير فتحي الشاذلي نيابة عن السيد عمرو موسى وزير الخارجية ، أمام الندوة التي عقدها وزارة الخارجية المصرية في الفترة من ٣-٥ سبتمبر ١٩٩٧ بعنوان " النموذج الأمني للقرن العشرين : التداعيات على حوض المتوسط " . لمزيد من التفصيل انظر : <u>الأهرام</u> ، ٧ سبتمبر ١٩٩٧.

ولقد تطور التوجه المصري تجاه مسألة ضبط التسلح في البحر المتوسط تبعاً للتغيرات التي طرأت على الموقف الإستراتيجي المصري ، بداية بدعوة لجعل المتوسط " منطقة سلام وأمان " عام ١٩٦٤ ، مروراً بالدعوة إلى حياده ونزع سلاحه ، ثم رفع شعار " البحر المتوسط لشعوب البحر المتوسط " والذي يعنى ضمناً اعتراض مصر رسمياً على الوجود الدائم للأساطيل البحرية الأجنبية فيه ، وصولاً إلى المطالبة بإخلاء منطقة الشرق الأوسط والبحر المتوسط من الأسلحة النووية وباقي أسلحة الدمار الشامل(١).

ويُطرح موضوع الحد من التسلح - عادة - في إطار رؤية الغرب للتوازنات العسكرية في دول الشرق الأوسط ، وتتجسد هذه المشكلات التي تواجه هذه الدعوة في المنهج الغربي ذاته في التعامل مع الحد من التسلح ، والذي لا يرقى بحال إلى مستوى المنهج الشامل الذي تدخل في إطاره جميع دول المنطقة ، بصورة متساوية ، فجهود الحد من التسلح دائماً ما توجه ضد دول معينة تعتبرها الدول الغربية - من وجهة نظرها - تهديداً للأمن القومي ، وينظر إليها بالتالي بوصفها تدفع سباق التسلح في المنطقة ، في الوقت الذي يتم خلاله تجاهل الدول الصديقة والحليفة لها . فجهود الحد من التسلح لا يمكن أن تثمر نتائج إيجابية إلا من خلال تطبيقها على جميع دول المنطقة دون استثناء ، حتى لا تبدو الدعوة وكأنها تهدف إلى صيانة المصالح الغربية في المنطقة ، مع الإقلال من التهديدات التي يمكن أن توجه إلى الحلفاء والأصدقاء ، وتعزيز أمن طرف على حساب الأطراف الأخرى(٢).

ووفقاً لإعلان برشلونة ، فلا توجد إشارة واضحة أو صريحة تحدد إسرائيل كدولة نووية ، الأمر الذي يثير اعتراض الدبلوماسية المصرية ، لما يكرسه هذا الوضع من خلل لصالح إسرائيل ، التي لا يرى الغرب في امتلاكها للسلاح النووي مصدراً للخطر ، في حين يأتي مصدر الخطر الأساسي - وفقاً للرؤية الغربية - من احتمالية امتلاك الدول العربية لأسلحة الدمار الشامل . وفي هذا الإطار ، أكدت السياسة الخارجية المصرية في مختلف المناسبات واللقاءات الأوروبية -المتوسطية على خطورة هذه القضية ، وعلى ضرورة تطبيقها على جميع دول المنطقة بلا استثناء(٣).

فالموقف المصري الرسمي المعلن يؤكد ضرورة تجنب الأسلوب الانتقائي في التعامل مع أسلحة الدمار الشامل ، ولذلك فقد توقفت لجنة ضبط التسلح والأمن الإقليمي عن العمل منذ إبريل ١٩٩٦ بسبب إصرار إسرائيل على عدم إدراج مسألة الأسلحة النووية على جدول أعمال اللجنة . وإذا كانت مصر - وغيرها من

(١) طه المجدوب ، " الأمن الأوروبي - المتوسطي من وجهة نظر مصرية " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٩٨-١٠٤.

(٢) الرئيس على ناصر محمد ، " البعد السياسي والأمني في الشراكة الأوروبية المتوسطية " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩.

(٣) د. زينب عبد العظيم ، " البعد الأمني للشراكة الأوروبية - المتوسطية " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٠٦-٢٠٩ ، وانظر أيضاً:

Egyptian Ministry of Foreign Affairs, Proposals for Euro-Med Cooperation in the frame work of Barcelona Process presented by the Arab Republic of Egypt, World Wide Web document at: http://www.mfa.gov.eg /getdoc.asp? id=26&act =030308 p.p.1-2.

الدول العربية – قد وافقت في نهاية المطاف على التمديد اللانهائي لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، فقد رفضت التوقيع على معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية على أساس الربط بين التوقيع على هذه الاتفاقية ، وبين إزالة السلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط ، والسعي لإنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل في المنطقة التي تضم أيضاً حوض البحر المتوسط(١). ففي الاجتماع التحضيري الثالث للمؤتمر البرلماني الدولي الثاني للأمن والتعاون في حوض البحر المتوسط ، بالإسكندرية في ٣ يونيو ١٩٩٥ ، دعت الشعبة البرلمانية المصرية إلى إعلان منطقة الشرق الأوسط ومنطقة المتوسط ، منطقة خالية من الأسلحة النووية(٢).

وأيضاً أكد السفير (هاني خلاف) في ندوة دولية عن بناء الثقة ، انعقدت في القاهرة بمشاركة منظمة الأمن والتعاون الأوروبي ووفود من عدة دول عربية ومتوسطية ، على أن الهدف من الحوار الأوروبي – المتوسطي هو نقل تجربة أوروبا في بناء الثقة لمنطقتنا ، وذلك يستلزم أساساً إخلاء الشرق الأوسط وحوض البحر المتوسط من أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية(٣). وفي كلمته أمام الاجتماع الأول للممثلين الرسميين بشأن التعامل مع المشاركة السياسية والأمنية وفق صيغة برشلونة ، والذي انعقد في مارس ١٩٩٦ ، أكد السفير (فتحي الشاذلي) على" أن أمن البحر المتوسط مرتبط بأمن الشرق الأوسط ، وأن أمن الأخير مرتبط بالأمن النووي ومن ثم يجب العمل على إزالة أسلحة الدمار الشامل من منطقة شرق المتوسط والشرق الأوسط"(٤).

كما أشارت الورقة المصرية التي قدمها وزير الخارجية المصري في مؤتمر لشبونة (٢– ٣ ديسمبر ١٩٩٦) إلى خطورة تكدس الأسلحة في منطقة الشرق الأوسط وانتشار أسلحة الدمار الشامل بها ، ومدى ما يمثله ذلك من تهديد للأمن الإقليمي والعالمي ، وضرورة إنشاء مناطق منزوعة من أسلحة الدمار الشامل بما في ذلك الشرق الأوسط كما جاء في مبادرة الرئيس مبارك ١٩٩١ (٥).

وفي نفس السياق أكد السفير (فتحي الشاذلي) خلال المؤتمر الصحافي في ختام أعمال ندوة : " النموذج الأمني للقرن الحادي والعشرين : التداعيات على حوض المتوسط " على ضرورة إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل . كما طالب السفير بإنشاء لجنة للأمان الذري وإدارة النفايات الذرية في المتوسط بموجب

---

(١) د. سمعان بطرس فرج الله (محرر) ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٥٧٣–٥٧٦ .

(٢) مذكرة الشعبة البرلمانية حول : " الاستقرار الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦.

(٣) الأهالي ٤ أكتوبر ١٩٩٥.

(٤) Egyptian Ministry of Foreign Affairs, concluding remarks delivered by Ambassador Fathi El-Shazly Assistant of Foreign Minister of Egypt for European Affairs to the first meeting of senior officials dealing with the political and security partnership within the barcelona process March 1996, World Wide Web document at :
http:// www. mfa.gov.eg/getdoc. asp?id=7, p.p. 1-4

(٥) اللواء أحمد فخر ، " الجوانب الأمنية في وثائق الشراكة " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨ .

مبادرة مصرية ضمن عملية برشلونة[١]. وفي كلمته أمام مؤتمر برلمانات الدول المتوسطية المنعقد في باليرمو، طرح الدكتور (فتحي سرور) رؤية مصر إزاء هذه المسألة، مشدداً على ضرورة الحد من أسلحة الدمار الشامل، وضرورة جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، وضرورة التزام إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لتحقيق الأمن المتوازن في جنوب المتوسط[٢].

٣ - الديمقراطية وحقوق الإنسان

من الملاحظ أن معظم الاتفاقيات والإعلانات والبروتوكولات التي يبرمها الاتحاد الأوروبي جماعياً أو التي تصدر عن فرادى أعضائه من الدول الأوروبية فيما يتصل بالعالم العربي والعلاقات العربية - الأوروبية، تكاد لا تخلو - وخاصة خلال الأعوام القليلة الماضية - من الإشارة إلى أوضاع الديمقراطية وسيادة القانون، وحقوق الإنسان في الدول العربية. وتتراوح طبيعة هذه الإشارات بين بنود يحرص الجانب الأوروبي على إيرادها في صلب اتفاقيات " التعاون " و " المشاركة " و " الدعم "، وبين قرارات أو بيانات انفرادية من جانب المؤسسات الأوروبية الجماعية (البرلمان الأوربي) و (المجلس الوزاري)، أو من جانب فرادى الأقطار الأوروبية (وزارات الخارجية، أو هيئات المعونة الخارجية بالحكومات الأوروبية) والاتجاه العام المشترك في هذه البيانات والقرارات الصادرة هو الربط بين تقديم أية مساعدات أوروبية للدول العربية بمدى تحسين ظروف الديمقراطية وحقوق الإنسان في هذه الدول. ومن بين مظاهر هذا الاتجاه: تضمين إعلان برشلونة للمشاركة الأوروبية - المتوسطية قسماً خاصاً بالشؤون السياسية وآخر خاصاً بالشؤون الثقافية والإنسانية، وفي كلا القسمين بنود صريحة والتزامات محددة تجاه ضرورة تحسين الأوضاع الديمقراطية، وسيادة القانون، والتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان في التعبير والتنقل والانتماء إلى جمعيات، وحرية الدين، وحماية حقوق الأقليات، ومنع التميز لأسباب عنصرية أو دينية أو لغوية أو جنسية. كما أصدر البرلمان أوروبي في جلسته العامة في استراسبورج يوم ١٥ يونيو ١٩٩٦ قراراً ينتقد فيه قانون الصحافة الجديد بمصر - قبل تعديله - ووصفه بأنه " انتهاك لحقوق الإنسان". فضلاً عن إصدار البرلمان الأوروبي قراراً في ٢٠ يناير ١٩٩٦ حول انتهاك حقوق الإنسان في السعودية. بالإضافة إلى إصدارات مماثلة من البرلمان الأوروبي تنتقد ممارسات حقوق الإنسان في كل من السودان والمغرب والجزائر[٣].

ولقد تبدى التباين بين وجهتي النظر المصرية العربية من ناحية، والأوروبية من ناحية أخرى، في الخلافات العديدة التي برزت حول ما تضمنه إعلان برشلونة إبان المشاورات التمهيدية عن حقوق الإنسان والنموذج الديمقراطي. فلقد تحفظت مصر - وسائر الدول العربية - على البند الوارد في الإعلان والذي يلزم

---

(١) الأهرام، ٦ سبتمبر ١٩٩٧.

(٢) الأهرام المسائي، ٣ يونيو ١٩٩٨.

(٣) السفير هاني خلاف وأحمد نافع، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٢٧-٣٢٩.

الدول بالرد على الاستفسارات وتقديم المعلومات في شأن أوضاع حقوق الإنسان كلما طلب إليها الشركاء الآخرون ذلك ، ونجحت مصر والدول العربية في عدم إدراجه ضمن الصياغة النهائية[١]. وأيدت مصر والدول العربية النص على الامتناع عن أي تدخل مباشر في الشؤون الداخلية لأي مشارك آخر ، حيث تفضل مصر – والنظم العربية – اعتبار حقوق الإنسان والديمقراطية قضايا داخلية ، ومن صميم السلطات الداخلية لكل دولة ، وليس من حق أي مجتمع إقليمي أو دولي أن يتدخل فيها . وفي هذا الإطار ، تؤكد مصر – والأطراف العربية – في حواراتها المستمرة مع الأطراف الأوروبية بشأن هذه القضية ، أن لكل دولة ظروفها السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتشريعية ، وأنه انطلاقاً من هذه الظروف يتشكل النظام السياسي الداخلي لهذه الدول .

وانطلاقاً من ذلك، تؤكد الرؤية المصرية العربية لمسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان على عدة أمور أساسية[٢]:

* أن اختلاف الأطر الحضارية والثقافية له تأثير كبير على إدراك قضايا أساسية مثل احترام حقوق الإنسان ونوعية الحكم ، فعلى سبيل المثال ، فإن المدافعين عن الممارسات الديمقراطية التقليدية وحكم القانون سوف يجدون أنفسهم على غير حق في المجتمعات التي تسودها الحياة البدوية ، والتي يتولى فيها رئيس القبيلة تجسيد وتطبيق القانون .
* أن هذه القضايا يتم إثارتها دولياً بصورة غير متوازنة وطبقاً لمصالح الدول الغربية في العادة ، ومثال ذلك صمت منظمات حقوق الإنسان الغربية تجاه انتهاكات حقوق الإنسان في فلسطين ، في الوقت الذي تنشط فيه بقوة حينما تشتبه في وقوع انتهاكات في الدول التي لا تتماشى مع السياسات الغربية .
* أن حق تقرير المصير ينبغي تطبيقه بصورة غير انتقائية باعتباره يقع في مقدمة حقوق الإنسان. كذلك فإن حق مقاومة الاحتلال ينبغي تمييزه عن الإرهاب، حيث أن هذا المفهوم المغلوط يقود إلى ضياع الحقوق المشروعة للشعوب في مقاومة الاحتلال.

وفضلاً عما سبق ، فإن التزام الاتحاد الأوروبي بقيام علاقة " المشاركة " مع الدول المتوسطية الأخرى على أساس من احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان هو التزام ضعيف للغاية بالمقارنة بما جاء في الاتفاقيات التي عقدها الاتحاد الأوروبي مع دول أخرى في آسيا وشرق ووسط أوروبا وكومنوولث الدول المستقلة . ذلك أن هذا الالتزام في إعلان برشلونة بدا ذو وضعية تمييزية حيث لم يثر هذا البند انتهاكات إسرائيل لحقوق الشعب الفلسطيني المتواصلة[٣].

(١) الرئيس على ناصر محمد ، " البعد السياسي والأمني في الشراكة الأوروبية – المتوسطية " ، مرجع سبق ذكره ص ٦ .

(٢) السفير هاني خلاف وأحمد نافع ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٣٢٩-٣٣٠ وانظر : د. زينب عبد العظيم " البعد الأمني للشراكة الأوروبية – المتوسطية " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢١٦-٢١٧ ، وانظر أيضاً الأهرام ١٦ أبريل ١٩٩٤ ، الأهرام ٥ فبراير ١٩٩٧.

(٣) د. مصطفي كامل السيد، "الشراكة المتوسطية – الأوروبية والتحول عن النظم السلطوية في الوطن العربي"، مرجع سبق ذكره، ص ١٣. وانظر أيضاً: د. عبد الرحمن صبري، " مستقبل مسيرة العلاقات العربية الأوروبية من الحوار إلى المشاركة "، ورقة مقدمة إلى مؤتمر: العلاقات العربية الأوروبية واتفاقيات المشاركة العربية الأوروبية، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤ .

وفي هذا الإطار ، أكد (عمرو موسى) وزير الخارجية في المؤتمر الثاني للمشاركة الأوروبية - المتوسطية (مالطا ١٥ ، ١٦ إبريل ١٩٩٧) على أهمية احترام حقوق الإنسان ومراعاة الخصوصيات الفرعية في ذلك . ورداً على الإلحاح الأوروبي على قضية حقوق الإنسان ، قال موسى : " إننا أيضاً نطالب بتطبيق هذه الحقوق وأولها حق تقرير المصير دون انتقائية "(١) . ***وتجدر الإشارة إلى أن موضوع حقوق الإنسان ما يزال يمثل أحد المسائل الخلافية بين الطرفين والتي لم يتم التوصل إلى اتفاق نهائي بشأنها .***

ثانياً المشاركة الاقتصادية والمالية من منظور السياسة الخارجية المصرية

في الحقيقة هناك اختلاف جزئي في طريقة تعامل الموقف المصري مع المشاركة الأوروبية - المتوسطية عن الموقف الأوروبي ، حيث يقوم الموقف المصري على أساس تحقيق تقدم في السلة الاقتصادية والمالية قبل أن يقدم على خطوات في السلة الأولى أي السلة السياسية والأمنية . في حين يرى الطرف الأوروبي أنه رغم شمولية المشاركة الأوروبية - المتوسطية لمختلف أبعاد التعاون السياسية والأمنية ، والاقتصادية والمالية ، والاجتماعية والثقافية والإنسانية ، إلا أنه يركز على البعد السياسي الأمني(٢) . ففي خطابه أمام جامعة القاهرة في ٨ إبريل ١٩٩٦ أكد الرئيس الفرنسي (جاك شيراك) على " أن هذه المشاركة سياسية قبل كل شئ"(٣) .

وفي نفس السياق ، كانت مصر حريصة على تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول المتوسطية حتى قبل انعقاد مؤتمر المشاركة الأوروبية - المتوسطية ، ففي الاجتماع التحضيري الثاني للمؤتمر البرلماني الدولي للأمن والتعاون في حوض المتوسط (أزمير ١٧ - ١٨ نوفمبر ١٩٩٤) اقترحت الشعبة البرلمانية عدداً من الآليات والسياسات لتدعيم التعاون المتوسطي على الصعيد الاقتصادي ، من قبيل(٤):

- إزالة الحواجز الجمركية التي تعطل انسياب صادرات دول الجنوب إلى الشمال .
- العمل على تشجيع الاستثمارات الأوروبية في دول جنوبي المتوسط .
- العمل على زيادة المبادلات التجارية عبر الاتفاقيات التفضيلية والمبادلات الحرة .
- الشروع في تنفيذ خطة المساعدات المالية الأوروبية لتنفيذ برامج الإصلاح الهيكلي في دول جنوبي المتوسط.
- إنشاء لجنة فنية حكومية تتولى دراسة فكرة إنشاء منطقة تجارة حرة بين الدول المتوسطية .

---

(١) الأهرام ، ١٦ إبريل ١٩٩٧ .

(٢) مداخلة د . أحمد عبد الحليم في ، " مصر والتحديات الأمنية في البحر المتوسط " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥ .

(٣) خطاب السيد جاك شيراك رئيس الجمهورية الفرنسية في جامعة القاهرة تحت عنوان : " فرنسا والعالمين العربي والمتوسطي " ، ٨ إبريل ١٩٩٦، ص ٢٠ .

(٤) مذكرة الشعبة البرلمانية المصرية حول " مقترحات الشعبة البرلمانية بشأن إمكانيات التعاون بين بلدان المتوسط " في ، الاجتماع التحضيري الثاني للمؤتمر البرلماني الدولي للأمن والتعاون في حوض البحر المتوسط ، (أزمير ١٧ - ١٨ نوفمبر ١٩٩٤)، مجلس الشعب ، الشعبة البرلمانية ، جمهورية مصر العربية ، ١٩٩٤ ، ص ص ٩ - ١٠ .

- دراسة وتنفيذ توصيات أعمال مؤتمر تنمية المشروعات بدول البحر المتوسط الذي عقد بالقاهرة في ٢٤ إبريل ١٩٩٤ والذي ناقش سبل تحقيق التعاون الاقتصادي ورفع معدلات التنمية .

وانطلاقاً من الاهتمام الذي توليه السياسة المصرية بالأبعاد الاقتصادية والمالية في اتفاق المشاركة، فقد أكدت مصر على ضرورة أن يشتمل إعلان برشلونة على العناصر الآتية(١):

* أهمية الإشارة إلى مراعاة التخفيض من عبء الديون على جنوبي وشرقي المتوسط أو إلغائها.
* ضرورة إحداث توازن بين تحرير التجارة في المنتجات الصناعية والمنتجات الزراعية.
* توسيع المجالات المقترحة للاستثمار والإجراءات التي يمكن أن تتخذها الحكومات الأوروبية لتنشيط التجارة مع دول جنوبي المتوسط .
* أهمية تزويد الدول الأقل نمواً بالمعلومات والتكنولوجيا والتمويل اللازم لتتمكن من مواجهة التزاماتها في مجال البيئة والتي يطالب بها الاتحاد الأوروبي.

فلقد تضمنت الأسس التي طرحها الجانب الأوروبي مبدأ المعاملة بالمثل وتهيئة إطار مناسب للحوار والتعاون السياسي والاقتصادي ، وقد تضمنت الأبعاد الثلاثة للجانب الاقتصادي : تهيئة الظروف اللازمة من أجل تحرير التجارة بين الطرفين في السلع والخدمات ورأس المال وإنشاء منطقة تجارة حرة خلال فترة زمنية محددة، تعزيز التعاون في كل المجالات الممكنة ، خاصة العلم والتكنولوجيا والسياسة الاقتصادية والثقافية والبنية الأساسية وتقديم مساعدات مالية وفنية تهدف إلى تطوير قاعدة مصر الاقتصادية والإنتاجية وتدعيم قدرتها على الاستفادة من تحرير التجارة كما يجرى تعزيز البعد الإقليمي للعلاقات الثنائية لزيادة التكامل الاقتصادي والسياسي في منطقة البحر المتوسط ككل ، وقد قبل الجانب المصري هذه الأسس ، وركز مفاوضاته في البداية على قضيتين أساسيتين هما : الشروط التي تقام على أساسها منطقة التجارة الحرة ، خاصة تحسين شروط شهادات المنشأ ، والسعي إلى زيادة المساعدات ، ومع تقدم المفاوضات تركزت نقاط الخلاف في معاملة المنتجات الزراعية وحقوق الملكية الفكرية وبعض أحكام قواعد المنشأ(٢).

ونعرض فيما يلي – باختصار – لأهم النتائج التي توصلت إليها مفاوضات المشاركة المصرية – الأوروبية (Euro – Egyptian Partnership) (EEP) في المجالات الاقتصادية والمالية.

١- الصناعــة :

تقوم اتفاقية المشاركة المصرية- الأوروبية على فكرة إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين مصر والاتحاد الأوروبي، من خلال إلغاء الرسوم الجمركية التي يفرضها كل من الجانبين على وارداته الصناعية من الطرف

(١) د . حمدي عبد الرحمن ، " التوجه المتوسطي في السياسة المصرية ١٩٩٠ –١٩٩٥ " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٦٠٤ – ٦٠٥ .

(٢) د . سعاد كامل رزق، "تجربة الخصخصة في مصر في ضوء علاقة الشراكة مع الاتحاد الأوروبي"، (ورقة عمل)، بحث مقدم إلى ندوة: "المشاركة الأوروبية – المتوسطية "، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ٦ – ٨ يناير ١٩٩٧ ، ص ٧ .

الآخر ، وتمنح الاتفاقية مصر فترة انتقالية مدتها اثني عشر عاماً لتحرير وارداتها الصناعية من الاتحاد الأوروبي [١]. بينما يقوم الاتحاد الأوروبي بإلغاء الرسوم الجمركية التي يفرضها على وارداته الصناعية من مصر فور دخول الاتفاق حيز النفاذ ، ويتبع ذلك عدد من الإجراءات الوقائية اللازمة لمواجهة ما قد يطرأ من مشاكل للصناعة نتيجة تحرير التجارة ، أو لحدوث تدفق حاد للواردات أو إغراق [٢].

معنى ذلك أن مشروع الاتفاق المصري – الأوروبي يتيح الفرصة لدخول المنتجات الصناعية المصرية إلى الأسواق الأوروبية معفاة من الجمارك، مع زيادة حجم ما يقدمه الجانب الأوروبي من المساعدات لدعم التنمية وإعادة تأهيل وتحديث القطاع الصناعي ورفع قدرته على المنافسة في الأسواق الأوروبية مع نهاية الفترة الانتقالية [٣].

وفي ٢٩ أكتوبر ١٩٩٥ – أي بعد انتهاء الجولة الرابعة من مفاوضات المشاركة المصرية – الأوروبية ، وقبل شهر من انعقاد مؤتمر برشلونة للمشاركة الأوروبية – المتوسطية تساءل السفير (جمال الدين البيومي) في المحاضرة التي ألقاها بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية : " ماذا يضيرنا لو أزلنا القيود الجمركية على السلع الصناعية ، كالآلات والمعدات ، والتي لسنا منتجين لها ؟ " وأجاب : " إن إزالة الجمارك على هذه السلع يفيد كلاً من المنتج والمستهلك من خلال تخفيض تكلفة الإنتاج ، ولا غبار أن نبادر بإزالة التعريفات الجمركية عليها . وعلى بعض الصناعات المصرية الأخرى مثل الملابس والغزل والنسيج بسبب تقدمنا فيها وقدرتنا على منافسة الآخرين بها ، ونفس الشيء يصدق على صناعة الجلود . بينما يتم التخفيض الجمركي تدريجياً على بعض الصناعات الهندسية كالأجهزة المنزلية ، بحيث تتعرض للمنافسة الكاملة بعد اثنتي عشرة سنة . كما يتيح هذا الاتفاق بالنسبة لنا دعم بعض الصناعات تحت أشكال مختلفة من أشكال الدعم ومن أمثلة ذلك إمكانية الإعفاء من الضرائب لمدة ١٠ سنوات للصناعة في المناطق الجديدة ، ومن أنواع الدعم المسموح به أيضاً إنشاء مراكز البحث العلمي التي تقدم خدماتها ، لمن يريد الاستفادة بأبحاثها "[٤] .

ويحتل ملف الصناعة قمة أولويات المفاوض المصري في مفاوضات المشاركة المصرية الأوروبية ، نظراً لما يمكن أن يحققه قطاع الصناعة من زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية (FDI) [٥] إلى مصر .

---

(١) ويسعى الجانب المصري إلى إضافة نص حول الإجراءات الوقائية ، يسمح بإعادة الحماية الجمركية إلى بعض الصناعات لفترة ثلاث سنوات إذا ما تعرضت تلك القطاعات إلى ظروف طارئة يصعب التعامل معها من خلال الآليات العادية .

(٢) وزارة الخارجية : وحدة المشاركة المصرية الأوربية ، اتفاق المشاركة المصرية – الأوروبية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠ .

(٣) وزارة الخارجية – وحدة المشاركة المصرية الأوروبية ، المشاركة المصرية الأوروبية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨ .

(٤) السفير جمال الدين البيومي ، " المشاركة المصرية – الأوروبية " (محاضرة)، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٠ – ٢١ .

(٥) (FDI) تعني الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وهي اختصاراً لـ Foreign Direct Investment .

وفي هذا الإطار ، يؤكد السفير (جمال البيومي) أن " أهداف مصر من المشاركة الأوروبية تتمثل في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لسد الفجوة في المدخرات المصرية ، وتوفير فرص عمل جديدة كل عام كل ذلك لن يتحقق عن طريق الزراعة فقط ، وذلك لأن هدف التجارة الخارجية المصرية هو الارتفاع بصادراتنا من ٤ مليار دولار إلى ١٠ – ١٢ مليار دولار ، وهو ما لا تستطيع الزراعة وحدها أن تحققه حتى لو بلغت صادراتنا منها ٢ مليار دولار "(١).

وحول أهمية ملف الصناعة في المشاركة المصرية – الأوروبية في صرح السفير (جمال الدين البيومي)أن " الجزء الأهم ، في المشاركة الاقتصادية والمالية مع الاتحاد الأوروبي هو الصناعة ، لذا يجب التركيز على فرص الصناعة المصرية للتصدير ، وهي فرص مضمونة من الآن لأنها تحظى بإعفاء جمركي تام ، منذ الآن ، وحتى قبل توقيع الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي . ولكن الاتفاق يضيف إلى ذلك قطاع الغزل والنسيج والملبوسات ويحرر صادراتها بحيث نستطيع تصدير كميات مطلقة تتوقف على قدرتنا على التصدير بدون حصص . وبالتالي فنحن نستطيع من خلال الصناعة المصرية تصدير منتجات بما يقرب من ١٢ مليار دولار للاتحاد الأوروبي . فضلاً عن أن اتفاق المشاركة الذي يتم التفاوض بشأنه بين مصر والاتحاد الأوروبي لتحرير الصادرات الصناعية بين الطرفين له أهمية خاصة ولاسيما فيما يتعلق بفتح السوق الأوروبي الكبير الذي يتسع لـ ٣٥٠ مستهلك يتمتعون بأعلى مستويات الدخل في العالم ، وسيؤدي ذلك أيضاً إلى ربط الصناعة المصرية بالتكنولوجيا الصناعية العالمية بما يسمح بنقل خبراتها وتطويرها للتكنولوجيا الحديثة ، وهو ما سيؤدي إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر للاستفادة من هذا الفتح الجديد لأحد أكبر أسواق العالم ، كما أنه من المتوقع طبقاً للدراسات التي أعدتها مؤسسات دولية أن تزداد فرص التوظيف والعمالة في مصر "(٢) .

كما أعلن السفير (جمال البيومي) أن " اتفاقية المشاركة المصرية – الأوروبية تتفق وأهداف التنمية الاقتصادية المصرية ، لأن من شأن فتح السوق الأوروبي أمام المنتجات الصناعية المصرية أن يجعل مصر منطقة جذب للاستثمار المباشر فيها من قبل كافة دول العالم للاستفادة من الميزة التي حصلت عليها مصر للتصدير للاتحاد الأوروبي بدون جمارك ، وبالتالي فإن الاستثمارات المباشرة في مصر سوف تحظى بميزتين : أولهما ، خفض تكلفة الإنتاج وخاصة من حيث العمالة . وثانيهما، أن التصدير للاتحاد الأوروبي من مصر سيكون معفياً من الجمارك . ومن ناحية أخرى فإن هذه الاستثمارات عندما تأتي لمصر تجلب معها نظم الإدارة الحديثة والتكنولوجيا المتقدمة "(٣) .

(١) جاء ذلك في رد السفير جمال البيومي على تقرير البنك الأهلي والذي يهاجم اتفاق المشاركة المصرية – الأوروبية والمنشور في جريدة العالم اليوم ٣ فبراير ١٩٩٨. لمزيد من التفصيل أنظر : العالم اليوم ، ٣ و ٤ فبراير ١٩٩٨ .

(٢) الأهرام ، ١٨ يناير ١٩٩٨ .

(٣) مجلة آخر ساعة ، ٤ فبراير ١٩٩٨ .

وقد صرح السفير (جمال الدين البيومي) ، " أن اتفاق المشاركة المصرية - الأوروبية يعطي كل المزايا لمصر على الفور ونحن سنعطي المزايا على فترات زمنية متدرجة ستصل إلى اثنتي عشرة سنة تسبقها سنتان ونصف إلى أن يتم التصديق على الاتفاق ويصبح ساري المفعول . ويوجد داخل الاتفاق ما نسميه إجراءات وقائية فمثلاً لو لم تكن إحدى الصناعات المصرية أن تشهد تطويراً في نهاية الفترة الانتقالية ، أو أن هناك صناعة جديدة نشأت بعد عشر سنوات من اليوم وهو ما نسميها " صناعات وليدة " ، في مثل هذه الحالات ، يظل من حقنا أن نفرض عليها حماية جمركية لمدة سنتين أو ثلاث حتى خمس سنوات . فالاتفاق يتيح لنا نحن المصريين إدخال أي صناعة جاهزة للمنافسة للسوق الأوروبية بدون جمارك فوراً ، في مقابل تدرج مثيلاتها من الجانب الأوروبي في المنافسة على مدى ١٢ – ١٧ سنة حتى تدخل مصر "(١) . ونتيجة لهذا الوضع المتميز الذي تحظى به الصادرات الصناعية المصرية للاتحاد الأوروبي في ظل اتفاق المشاركة ، " أخذت بعض دول شرق آسيا التي لها مصانع في مصر ، تقوم بدراسة إمكانية الإنتاج في مصر والتصدير منها للاتحاد الأوروبي على اعتبار أن هذا المنتج – بموجب الاتفاق – سيكون معفياً من الجمارك بحصوله على شهادة منشأ مصرية "(٢) .

وحتى يتسنى للصناعة المصرية تحقيق الأغراض المرجوة منها من خلال المشاركة مع الاتحاد الأوروبي ، فإنه يلزم تحديث وتطوير وتأهيل الصناعة المصرية وإعادة هيكلتها بما يسمح لها من زيادة قدرتها التنافسية في مواجهة الصناعات الأوروبية المتقدمة ، وذلك بانتهاء الفترة الانتقالية . ولذلك قامت اللجنة التنفيذية المصرية للمفاوضات والتي يرأسها وزير الصناعة بوضع الورقة الأساسية لتحديث المجال الصناعي أو ما يعرف "برنامج تحديث الصناعة المصرية " وعرضها على وزير الخارجية والصناعة تمهيداً لرفعها إلى مجلس الوزراء . وعن مضمون هذه الورقة أوضح السفير (جمال الدين البيومي) " أنها تتضمن أفكاراً تقوم على أساس أن البرنامج الذي يجرى إعداده يستغرق ستة أشهر ويهدف إلى تغيير السياسات ونظم الإدارة ، وتغيير الفكر الصناعي والتصديري ، كما يهدف إلى توفير الرقابة على الجودة ودعم البحوث وتحويل التكنولوجيا الجديدة ، وقد أصرت مصر على أن يكون البرنامج مصرياً وتساهم فيه الأطراف المانحة من أوروبا واليابان والولايات المتحدة ويتكلف من ٥ – ٧ مليار على مدى ١٠ – ١٥ سنة "(٣) . وقد قدم السفير (جمال الدين البيومي) ورقة حول سياسة تحديث الصناعة المصرية وجاء فيها " أن برنامج تحديث الصناعة المصرية الجاري تصميمه يستهدف الإسهام في تنشيط القطاع الصناعي وما يرتبط من قطاعات الخدمات واجتذاب الاستثمارات الأجنبية ، ويهدف البرنامج إلى تحقيق تحديث سريع وتنويع لهيكل الصناعة المصرية وتوجيهه إلى عالمية الأداء من خلال برنامج يوفر الحوافز اللازمة لتشجيع المؤسسات على طلب المساندة بهدف تحسين العوامل الديناميكية لقدرتها التنافسية، كما يهدف

(١) جاء ذلك في الندوة التي عقدتها جمعية رجال الأعمال المصريين بالإسماعيلية ، أنظر : الأهرام ، ٢٩ مايو ١٩٩٧ .

(٢) وذلك في تصريح السفير جمال البيومي لجريدة الأهرام في ، الأهرام ، ١٨ يوليو ١٩٩٧ .

(٣) الأهرام ، ١٩ أكتوبر ١٩٩٧ .

البرنامج إلى أن يجعل القطاع الصناعي قاطرة للنمو المتسارع بحيث يكون متوسط معدل نموه السنوي ١٢٪ أي بما يزيد على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، الذي يستهدف أن يزيد من ٦,٩٪ في الخطة الحالية ليصل إلى ٧,٦٪ خلال العقد الذي ينتهي عام ٢٠١٧ ، ويتطلب تحقيق هذه الأهداف الطموحة زيادة في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة" (١).

وتعتمد الإستراتيجية الصناعية المصرية على ركائز أساسية من النمو السريع وتنويع الصادرات المصرية وفتح الأسواق للمنتجات ذات القدرة التنافسية العالمية وجذب استثمارات أجنبية كبيرة إلى القطاعات الفرعية للصناعات كثيفة المهارات والتي تستخدم التكنولوجيا المتقدمة(٢).

وقد أشارت وحدة المشاركة المصرية الأوروبية بوزارة الخارجية المصرية حول برنامج تحديث الصناعة المصرية إلى أن هناك قراراً لرئيس مجلس الوزراء يؤكد فيه التزام الحكومة المصرية تجاه تحديث الصناعة المصرية ورفع قدراتها التنافسية(٣).

وكذلك أشار السفير جمال الدين البيومي إلى " أن المبلغ الذي قررت أوروبا تقديمه لمصر لتمويل برنامج تحديد الصناعة المصرية ، هو مليار دولار لمدة ثلاث سنوات ، ويتجدد حتى عشرين سنة مقبلة ، وهو بذلك يعد أكبر وأضخم مشروع تموله أوروبا خارج أراضيها علماً بأن الاتحاد الأوروبي لم يمول مشروعاً خارج القارة الأوروبية بهذا المبلغ من ذي قبل ، ويهدف إلى رفع قدرات الصناعة المصرية قبل أن تتعرض لأي منافسة من الجانب الأوروبي عند تطبيق سياسة تحرير التجارة "(٤) .

ووفقاً لتصريحات وبيانات السفير (جمال الدين البيومي) ، فإن صفوة القول فيما يتعلق بالصناعة المصرية أنها ستحصل على فائدة تتمثل في دخول الصادرات المصرية الصناعية إلى دول الاتحاد الأوروبي فوراً وبدون رسوم جمركية بينما ستحصل مصر على فترة انتقالية مدتها خمسة عشر سنة ويمكن أن تمتد إلى عشرين سنة ، حتى تدخل الصناعات الأوروبية إلى مصر بدون رسوم مما سيكون لصالح الصناعات المصرية الوليدة التي لا تقوى على المنافسة . والاتفاق يتضمن برنامجين خاصين بالصناعة المصرية : الأول يتعلق بتحديث الصناعة المصرية لرفع القدرات التنافسية لها حيث يتم تخصيص مليار دولار في السنوات الثلاث الأولى اعتباراً من العام الحالي(١٩٩٨) وهو لا يرتبط بتوقيع الاتفاق النهائي . أي ستبدأ رفع القدرة التنافسية للصناعة المصرية فوراً . ومن ناحية أخرى سوف تواجه الصناعة المصرية نوعاً من التحدي يتعلق بتحرير الصناعة المصرية وهو أمر سيتم

(١) الأهرام ، ٧ يناير ١٩٩٨ .

(٢) Mokhtar A. Khattab, :"Prospects of FDI inflow into Egypt in context of the partnership agreement with the EU" in, Samiha Fawzy(ed.), The Partnership Agreement between Egypt and the EU: Potential Impact and Policy Implications, (Cairo: faculty of Economic & Political Science, Cairo, 1997),P.P. 105-112.

(٣) الأهرام ، ٥ يوليو ١٩٩٧ .

(٤) الأهرام ، ٣٠ إبريل ١٩٩٨ .

على مدى اثنتي عشرة سنة لصالح المنتج المصري لأنه يبدأ بتحرير الواردات من الخامات والسلع الرأسمالية ، وخلال ثلاث سنوات ستزال الجمارك تماماً على واردات المنتج المصري من السلع والمواد الأولية وعلى وارداته من الآلات المستخدمة في الإنتاج . ومن السنة الرابعة لدخول الاتفاق حيز التنفيذ أي بعد سبع سنوات من اليوم يبدأ تخفيض الرسوم الجمركية على المكونات التي تدخل في الصناعة . أما البرنامج الثاني فهو برنامج رفع القدرة التنافسية للصناعة المصرية ، فعملية التحديث تسبق عملية التحرير بعشر سنوات والتحرير الكامل يستغرق عشرين سنة "(١) .

٣ - قواعد المنشأ :

مع اتجاه العلاقات الاقتصادية الدولية نحو الاعتماد المتبادل والعالمية ، تأخذ عمليات التصنيع شكلاً جديداً ، حيث أصبحت تعتمد على المدخلات والمعالجات المتعددة والمختلفة التي قد يدخل فيها مواد منتجة في أكثر من طرف أو دولة ، حيث لم يعد الإنتاج حبيس الحدود الإقليمية لدولة واحدة ، كما أن التوسع في تكوين التكتلات الاقتصادية التي تمنح مزايا تجارية تفضيلية للدول الأعضاء فيها قد أدى إلى ضرورة وضع قواعد تحدد على أساسها جنسية المنتج أو المنشأ ، بما يسمح لهذه التكتلات بحماية أسواقها من الاختراق ونفاذ منتجات التكتلات الأخرى إليها ، مع الاستفادة والتمتع بالمعاملة التفضيلية المتبادلة التي أرست قواعدها اتفاقية الجات وتعمل على تنفيذها منظمة التجارة العالمية . ويستلزم هذا النمط من الإنتاج وضع قواعد محددة للتعرف على منشأ المنتج (جنسيته)وتحديد كيفية التعامل معه(٢).

ويمكن القول أن قواعد المنشأ هي المعايير التي تحدد جنسية المنتج بحيث يكون محتوياً على حد أقصى من المكون الأجنبي أو تكون المدخلات الأجنبية فيه قد خضعت لحد أدنى من العمليات التصنيعية التي تقاس إما عن طريق القيمة المضافة أو بوقوع المنتج النهائي تحت بند جمركي مختلف عن البند الذي يشمل الخامات التي دخلت في تصنيعه ، وعليه ، فإن هذه القواعد هي التي تحدد أحقية المنتج المصدر في التمتع بالاعفاءات الجمركية في إطار اتفاق التجارة الحرة بين البلدين .

ويتجه الاتحاد الأوروبي الآن إلى توحيد هذه القواعد في جميع اتفاقياته خلال الفترة القادمة، وحينئذ سوف يتم إعادة التفاوض بالنسبة للاتفاقيات التي تم توقيعها . و البروتوكول الخاص بأحكام وقواعد المنشأ المقترح على مصر من قبل الاتحاد الأوروبي، هو البروتوكول المزمع تعميمه في جميع الاتفاقيات، ويحتوي البروتوكول على قواعد عامة تطبق على جميع السلع ، وقواعد خاصة بكل سلعة(٣).

(١) حوار السفير جمال بيومي في ، أخبار اليوم ، ٣٠ مايو ١٩٩٨ .

(٢) مجلة الاقتصادي ، ٦ نوفمبر ١٩٩٥ ، ص ص ٢٥ – ٢٦ .

(٣) رشا عادل عبد الحكيم ، " أثر اتفاقيات المشاركة المصرية – الأوروبية على صناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة " ، سلسلة أوراق العمل القاهرة ، المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، ورقة عمل رقم (١٥) ، ١٩٩٦ ، ص ص ٧ – ٨ .

وبما أن اتفاق المشاركة المصرية الأوروبية يهدف إلى تكوين منطقة للتجارة الحرة بين مصر والاتحاد الأوروبي ، فإن قواعد المنشأ الموحدة التي يطرحها الاتفاق على مصر تأتي في إطار قواعد المنشأ المستخدمة في الترتيبات التجارية التفضيلية ، والتي عرضت على دول المنطقة الاقتصادية الأوروبية ودول وسط وشرقي أوروبا. وهي القواعد التي يتعين على المنتج مراعاتها ليكتسب إنتاجه صفة المنشأ المصري (الجنسية المصرية)، ويحق له بالتالي الاستفادة من الإعفاء الجمركي ، وتضع هذه القواعد معايير محددة من حيث حجم التشغيل المدخل على السلعة، والنسبة القصوى المسموح بها من المكونات الأجنبية التي قد تدخل في تصنيع المنتج(١).

وفي هذا المجال تجدر الإشارة إلى أن المادة الثالثة والرابعة من الفصل الثاني من البروتوكول الذي ينظم قواعد المنشأ تحددان مبدأين لتراكم المنشأ .أولهما *مبدأ التراكم الثنائي (Bilateral Cumulating of Origin)* والذي يسمح باستخدام مكونات أوروبية في إنتاج المنتج المصري دون أن يخل ذلك باكتساب صفة المنشأ المصري . حيث يتم التعامل مع هذه المكونات باعتبارها ذات منشأ مصري. وثانيهما *مبدأ التراكم الجماعي (Diagonal Cumulating of Origin)* وينطبق ذلك أيضاً على مدخلات الإنتاج التي يكون مصدرها أية دولة أخرى ترتبط باتفاقيات للتجارة الحرة مع كل من مصر والاتحاد الأوروبي ، حيث يتم التعامل مع هذه المكونات باعتبارها ذات منشأ مصري . فإذا تم الاتفاق بين مصر وتونس مثلاً على إقامة منطقة تجارة حرة فإنه يمكن تطبيق قواعد المنشأ التراكمية ، وتصبح واردات مصر من تونس متصفة بصفة المنشأ إذا تم تصنيع هذه الواردات في تونس طبقاً لنفس قواعد المنشأ المطبقة في مصر(٢).

ويشير بروتوكول قواعد المنشأ إلى أربعة أساليب / معايير تحكم اكتساب صفة المنشأ، حيث يكتسب أي منتج صفة المنشأ بمراعاة أسلوب واحد منها ، مع وجود إمكانية للاختيار بين بلدين لاكتساب صفة المنشأ لبعض المنتجات ، وهذه الأساليب هي(٣):

١- أن يكون المنتج قد تم الحصول عليه أو على بعض مكوناته بالكامل في إقليم الدولة المصدرة . ويقتصر استخدام هذا الأسلوب على بعض المنتجات الزراعية والمنتجات الزراعية المصنعة .
٢- أن تكون المواد غير الناشئة المستخدمة في تصنيع المنتج واقعة تحت بند جمركي مختلف عن البند الجمركي الذي يندرج تحته المنتج النهائي . وهو أسلوب مؤداه أنه في حالة حدوث تغيير في البند

(١) وزارة الخارجية – وحدة المشاركة المصرية – الأوروبية ، المشاركة المصرية الأوروبية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩ .

(٢) وزارة الخارجية : وحدة المشاركة المصرية – الأوروبية ، دراسة حول قواعد المنشأ الموحدة الواردة في مشروع اتفاق المشاركة المصرية – الأوروبية ، القاهرة ، وزارة الخارجية ، ص ص ١-٢.

(٣) المرجع السابق ، ص ص ٤-٥.

الجمركي لمكونات المنتج النهائي فإن ذلك يعني أن هذه المكونات تكون قد مرت بعمليات تصنيعية كافية لإضفاء صفة المنشأ على المنتج النهائي.

٣- إجراء عمليات تصنيعية معينة على مكونات المنتج، أو استخدام مكونات محددة لتصنيعه.

٤- ألا تتجاوز قيمة المواد الأجنبية (غير الناشئة) المستخدمة في تصنيع المنتج نسبة معينة من سعر المنتج خارج المصنع. وهذا الأسلوب هو ما يدور حوله النقاش عادة بشأن مدى ملائمة النسب المحددة في الجداول لكل سلعة على حدة.

ويلاحظ في الأسلوب الأخير أنه لا ينطبق على الصادرات المصرية التي يدخل في تصنيعها مكونات أوروبية ، حيث أن مبدأ التراكم الثنائي يجيز استخدام مكونات أوروبية لتصنيع المنتج المصري دون أن يؤثر ذلك على اكتساب صفة المنشأ .وبالتالي فإن مصطلح " المواد الأجنبية (غير الناشئة) " يقتصر على المواد التي يتم استيرادها من طرف ثالث غير مصر ودول الاتحاد الأوروبي ، إضافة إلى ذلك ، فإنه في حالة قبول مبدأ التراكم الجماعي فإن " المواد الأجنبية – غير الناشئة " ستكون هي المستوردة من دولة خارجة عن منطقة التجارة الحرة الأوروبية المتوسطية في المستقبل[١].

ويصف السفير (جمال الدين البيومي) الأحكام المتعلقة بقواعد المنشأ – فضلاً عن قواعد المنافسة والمواصفات القياسية وحقوق الملكية الفكرية – " بأنها مسائل خلافية ، ويصفها بأنها أشباح الاتفاق The four ghosts of the Agreement " نظراً لأنها كلما سلطت عليها الأضواء اختفت"[٢]. وفي هذا الصدد ، يقول السفير (جمال الدين البيومي) " أنه إذا كانت السلعة ذات منشأ مصري بالكامل ، أي بكل مكوناتها ، فلا غبار ولا خلاف عليها ، ويمكن تصديرها . وإذا كانت أجزاء كبيرة من هذه السلعة من منشأ أوروبي ولكن أعيد تصنيعها في مصر بما يحقق لها قيمة مضافة ، فإن تصديرها مرة أخرى لا غبار عليه أيضاً . أما إذا كانت السلعة تحتوى على مكون ما (مسمار مثلاً) من السلعة ككل (ميكروفون مثلاً) ، حيث صنع هذا المسمار في هونج كونج ، فإن إدخال الميكروفون إلى السوق الأوروبي يعنى إدخال سلعة من هونج كونج . وهنا نجد قاعدة تضيف إمكانية تصدير هذا المسمار ، ولكن ليس كمسمار ، وإنما كجزء من الميكروفون أي تغيير البند الجمركي . وأما الحالة الرابعة ، إذا استوردت مصر قماشاً من المغرب وصنعته رداء ، فإن هذا الرداء يمكن

(١) المرجع السابق ، ص ٥.

(٢) Hazem Fahmy, : Future Trade between Egypt and the EU: Potential Trade Gains and Policy Issues" in, Samiha Fawzy (ed.), OP.Cit, P.79.

تصديره للاتحاد الأوروبي بشرط أن يكون بين مصر والمغرب منطقة تجارة حرة وبصرف النظر عن نسبة القماش المغربي فيه "[١] .

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم تصميم هذه القواعد المقترحة من الطرف الأوروبي على نحو يضمن بالدرجة الأولى حماية السوق الأوروبية من اختراق السلع الواردة إليها من أطراف أخرى لا يشملها اتفاق المشاركة موضوع النقاش ، وبالتالي لم تأخذ هذه القواعد في الاعتبار خصائص الحماية المطلوبة للسوق المصرية وأغفلت بالكامل معطيات الوضع في مصر . هذا بالرغم من أن اتفاقية الجات قد أوصت فيما يتعلق بقواعد المنشأ تطبيق معيار إيجابي يتعلق بوضع حد أدنى للقيمة المحلية المضافة ، في حين أن الاتفاق المعد بواسطة الجانب الأوروبي يستند إلى معيار سلبي حيث يضع حداً أقصى لقيمة المكونات التي تنتمي لمنشأ خارجي كنسبة من إجمالي تكلفة المنتج النهائي .

فالمعيار النهائي الذي وضعه الاتحاد الأوروبي لقواعد المنشأ في الاتفاق المعروض على مصر هو في حقيقة الأمر معيار تم " تفصيله " لتعظيم استفادة الجانب الأوروبي من الاتفاق ، ضارباً عرض الحائط بالمبادئ الأولية لمفاهيم المصالح المتبادلة بين أطرافها . حيث يسلب مصر على سبيل المثال الميزة النسبية التي تتمتع بها في مجال تكلفة العمالة ، وذلك عند تطبيق معايير قواعد المنشأ على نحو ما هي مقترحة من الجانب الأوروبي، حيث ربط قيمة المكونات التي تنتمي لمنشأ خارجي - أي التي يتم الحصول عليها من مصدر خارج مصر فيما يتعلق بالسلع المصنعة محلياً - بنسبة معينة من إجمالي تكلفة المنتج النهائي مما يعنى أنه كلما قلت تكلفة المنتج النهائي قلت قيمة المكونات التي يمكن الحصول عليها من الخارج[٢].

وتجدر الإشارة أيضاً عند تحليل قواعد المنشأ الموحدة التي يطرحها الجانب الأوروبي في إطار مشروع اتفاق المشاركة المصرية الأوروبية إلى الآتي :

أن استخدام مكونات أوروبية لتصنيع منتج مصري لا يؤثر على حق المنتج في اكتساب صفة المنشأ إعمالاً لمبدأ التراكم الثنائي ، ويعنى ذلك عملياً أنه في حالة وجود منتج يدخل في إنتاجه مكونات أجنبية في حدود ٣٠٪ من سعره خارج المصنع كحد أقصى ، بالإضافة إلى شرط ألا تتجاوز قيمة هذه المكونات الأجنبية قيمة المكونات الناشئة ، فإنه يمكن تصور أن تكون قيمة المكون المصري ١٠٪ وقيمة المكون الألماني ٤٠٪ وقيمة المكون الياباني ٣٠٪ ، وقيمة مضافة قدرها ٢٠٪ ، دون أن يؤثر ذلك على حق المنتج النهائي في اكتساب صفة المنشأ المصري ، نظراً لأن قيمة المكون الأجنبي (اليابان في هذه الحالة الافتراضية) لم تتجاوز ٣٠٪ من سعر المنتج خارج المصنع ، في حين أن نسبة المكونات الناشئة (المصرية والألمانية في هذه الحالة) هي ٥٠٪ .

(١) السفير محمد جمال الدين البيومي ، " المشاركة المصرية - الأوروبية " (محاضرة) ، مرجع سبق ذكره ص ص ١٦ - ١٧. وأنظر : السفير جمال الدين البيومي ، " العلاقات العربية مع الاتحاد الأوروبي واتفاقيات المشاركة العربية الأوروبية : الأبعاد الاقتصادية " ، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٧ - ٢٨ .

(٢) الاقتصادي ، ٦ نوفمبر ١٩٩٥ .

- نظراً لأن قواعد المنشأ تطبق على طرفي الاتفاق ، فهي بمثابة المحدد الأساسي لاتجاه وحجم التجارة الحرة بين الطرفين ، ويرجع ذلك إلى أن وضع قواعد المنشأ بشكل صارم يصعب استيفاؤه ، يجعل من مبدأ حرية التجارة شعاراً فقط بعيداً عن التطبيق ، وعلى الجانب الأخر ، فإن التساهل في وضع قواعد المنشأ يؤدي عملياً إلى تطبيق الإعفاءات الجمركية على أغلب الواردات ، بغض النظر عن حجم التشغيل الذي أدخل عليها في الطرف المصدر ، بما يعني أن تصبح الأسواق الوطنية للدولة المستوردة ملعباً مفتوحاً للواردات حتى وإن جاءت النسبة الغالبية من مكوناتها من طرف ثالث خارج منطقة التجارة التفضيلية .
- وهنا تكمن ضرورة الحرص في المطالبة بعدم التشدد أو إرخاء قواعد المنشأ ، حيث أن هيكل الصناعة المصرية يحتاج إلى الكثير من التطوير والنمو ، وهو ما تحفز عليه قواعد المنشأ المتوازنة ، كما أن إرخاء قواعد المنشأ سيزيد من حجم الواردات المصرية من أوروبا المعفاة من الجمارك ، وبالتالي سيؤثر سلباً على حجم الحصيلة الجمركية بمعنى آخر فإن تناول موضوع قواعد المنشأ يجب أن يتم من زاويتين :

الأولى من ناحية المصدرين وحرصهم على إرخاء قواعد المنشأ لتسهيل عملية التصنيع على المدى القصير ، بالرغم من أن تشديدها قد يكون في صالح الهيكل الصناعي المصري في المدى المتوسط والطويل ، إذ أن ذلك يحفز المنتج على تطوير إنتاجه وزيادة القيمة المضافة محلياً ليكتسب إنتاجه المنشأ ، وبالتالي يحق له التمتع بالإعفاء الجمركي .

الثانية من الزاوية الاستيرادية التي قد تطالب بتشديد قواعد المنشأ للإبقاء على قدر من الحماية للمنتج الوطني والمحلى وللحد من حجم الفاقد في الحصيلة الجمركية . ومن الناحية العملية ، فإن خير قواعد المنشأ هي الوسط بين هاتين الزاويتين[(١)].

وهكذا يتضح أن قواعد المنشأ التي يقترحها الاتحاد الأوروبي والتي سيتحدد بناء عليها السلع المصرية التي ستتمتع بالإعفاء الجمركي لدي دخولها الأسواق الأوروبية ، أنها قواعد متشددة سواء فيما يتعلق بالحد الأدنى للمكون المصري أو ما يتعلق بضرورة وجود منطقة تجارة حرة مع الدول التي يتم استخدام مكونات إنتاج منها في إنتاج السلع المصدرة لدول الاتحاد الأوروبي . وطبقاً لتلك القواعد المعروضة على مصر من الاتحاد الأوروبي في مشروع المشاركة ، فإن السلع الصناعية المصرية التي ستتمتع بالإعفاء الجمركي يجب ألا تتعدى قيمة ما تتضمنه من المواد غير الناشئة في مصر ١٠٪ من سعر الأعمال السابقة للمنتج . وتعد قواعد المنشأ المتشددة في المشروع الأوروبي للمشاركة مع مصر من أكثر النقاط التي تثير اعتراضاً لدى اتحاد الصناعات المصرية والذي يطالب بتخفيف تلك القواعد حتى يمكن للصناعات المصرية أن تستفيد من المشاركة مع الاتحاد الأوروبي ، ويطالب بضرورة عدول دول الاتحاد الأوروبي عن شرط إقامة مناطق تجارية حرة مع الدول التي يتم

(١) وزارة الخارجية المصرية ، "دراسة حول قواعد المنشأ الموحدة الواردة في مشروع اتفاق المشاركة المصرية – الأوروبية " ، مرجع سبق ذكره، ص ص ٥ – ٦ .

استخدام مكونات إنتاج منها لإنتاج سلع مصرية تصدر لأوروبا [(١)]. فقد أشار أحد كبار مصنعي الملابس في مصر إلى " أن الأخذ بقواعد المنشأ الأوروبية المقترحة يمثل قيوداً على صناعة الملابس تمنعها من الوصول إلى الأسواق الأخرى للحصول على المواد الخام الأرخص والأكثر جودة وأنه من الضروري أن تتسم قواعد المنشأ بالمرونة التي تجعل من السهل على صناع الملابس ارتياد الأسواق العالمية "[(٢)] . من ناحية أخرى حذر عدد من خبراء الاقتصاد من أن هذه القواعد قد وضعت - بالطبع - لمصلحة الصناعة في الاتحاد الأوروبي بحيث تضمن سوقاً للمنتجات التي لا تستطيع فيها المنافسة . مثل الألياف الصناعية والغزل والمنسوجات ، كما أن السماح باستخدام المنسوجات غير المطبوعة التي لا تتصف بصفة المنشأ في حالات معينة لا يفيد مصر خاصة وأنها غير متقدمة في مجال الطباعة ، في حين أن أوروبا متفوقة في هذا المجال [(٣)].

وإزاء حالة عدم الرضا التي يشعر بها منتجو الملابس الجاهزة في مصر بسبب قواعد المنشأ التي اقترحها الاتحاد الأوروبي بخصوص صناعة الملابس ، أكد السفير (جمال الدين البيومي) " أن مصر لم توافق حتى الآن على هذه القواعد وأنها ستراعي مختلف وجهات النظر الخاصة بالمنتجين عند إعداد الرد النهائي على المقترحات الأوروبية ، وأن هناك لقاءات ستعقد مع غرفة الصناعات النسيجية بالإضافة للغرف الأخرى "[(٤)] .

***وتسعى مصر في مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي لتوقيع اتفاق المشاركة بينهما إلى تأسيس مبدأ التراكم الإقليمي الجماعي للمنشأ*، والذي يمكن أن يحقق لمصر مزايا عديدة منها:**

- إمكانية الاستفادة من المزايا النسبية المختلفة للدول المختلفة ، بمعنى تصنيع المكون كثيف العمالة في الدولة التي تتمتع بميزة نسبية في العمالة من حيث درجة التدريب ومستوى الأجور ، وتصنيع المكون كثيف رأس المال في الدول التي تتمتع بميزة نسبية مرتفعة في مجال التكنولوجيا والبحوث والتطور (Research & Development) (R &D) .

- إمكانية الاستفادة من وفورات الحجم الكبير (Economies of Scale) التي تحققها عملية التخصص والقدرة على الوصول إلى الأسواق العالمية مما يؤدى بالتالي إلى فرص تجارية كبيرة تفوق القدرة الاستيعابية للأسواق الوطنية للدول المنتجة .

---

(١) أحمد السيد النجار ، " المشروع المتوسطي : الأبعاد الاقتصادية والتكنولوجية " في ، د . نادية محمود مصطفي (محرر) ، مرجع سبق ذكره، ص ٥٢٥ . وأنظر : جريدة الشرق الأوسط ، ٢٢ نوفمبر ١٩٩٦ .

(٢) العالم اليوم ، ٢ سبتمبر ١٩٩٧ .

(٣) Hanaa Kbeir El-din & Hoda El-Sayed, "Potential Impact of a free trade agreement with the EU on Egypt's textile industry", paper presented at a conference organized by the Egyptian Center for Economic Studies on "How can Egypt benefit form its partnership agreement with the EU", June, 1996,P.P. 11-14 & 16-17.

(٤) العالم اليوم ، ٢ سبتمبر ١٩٩٧ .

وتقوم فكرة ***التراكم الجماعي للمنشأ*** في إطار مشروع اتفاقية المشاركة الأوروبية على الفلسفة الاقتصادية التي تنحو نحو العالمية والاعتماد المتبادل والتكامل الإنتاجي ، حيث يشكل السوق الأوروبي بحجمه الكبير وقدرته الشرائية المرتفعة فرصة لتحقيق وفورات الحجم الكبير الناتجة عن تحرير التجارة ، بينما يتيح التراكم الجماعي فرصة للتخصص في مجالات الميزة النسبية المختلفة والتركيز عليها باعتبارها صناعات مغذية تدخل للأسواق الأوروبية معفاة من الرسوم الجمركية ، حتى لو تم تصديرها من أي دولة أخرى من دول المتوسط بعد دخولها في تصنيع المنتج النهائي في تلك الدولة . وبالنظر إلى وضع الصناعة المصرية ، نجد أن مصر تتمتع في واقع الأمر بالعديد من مجالات المزايا النسبية ، مثل رخص العمالة وتوافر المواد الخام واعتدال العوامل الطبيعية والمناخية وهي جميعها مزايا جعلت مصر تتخصص في الصناعات التي تعتمد على التكنولوجيا التقليدية. ونظراً لأن هيكل وتكوين الصناعة المصرية لن يستطيع التخصص في الصناعات ذات المحتوى التكنولوجي العالي بشكل اقتصادي كفء- على الأقل في المدين القصير والمتوسط - فإن مجالات التكنولوجيا التقليدية تشكل قطاعاً مهماً بالنسبة للاقتصاد المصري ، قادراً على المنافسة والتوسع ، ومن ثم يعتبر "مبدأ التراكم الجماعي للمنشأ " أحد الخطوات التي سوف تسمح بتحقيق ذلك . كما أن تخصص مصر في نمط معين من الإنتاج وتوفير المناخ الملائم للتوسع فيه ، سوف يكون من العوامل المساعدة على جذب الاستثمارات وتشجيعها على بدء الإنتاج في مصر ، بحيث تصبح مصر من أكبر منتجي هذه المنتجات في المنطقة . وسوف يساعد على ذلك تمتع مصر بعاملين هامين، أولهما، هو انخفاض أجور العمالة ، وهو عامل يعطى مصر هامشاً اقتصادياً واسعاً في مواجهة دول الاتحاد الأوروبي التي تتسم العمالة فيها بارتفاع تكاليفها بشكل يفقدها قدرتها التنافسية في عدد من القطاعات . وثانيهما، تمتع مصر بسوق محلي كبير نسبي، وهو يمثل قاعدة الانطلاق إلى الأسواق الخارجية. بمعني أنه لا يتخيل أن تستطيع صناعة ما التوسع والاتجاه للتصدير إلا بعد فترة معينة تكون لازمة لعملية التراكم الرأسمالي، ويتم الاعتماد أثناء هذه الفترة على السوق المحلي، فكلما اتسع حجم السوق الداخلي ارتفعت سرعة عملية التراكم الرأسمالي. ***وانطلاقاً مما سبق ، فإن التراكم الجماعي للمنشأ سوف يوفر لمصر الآتي*** :

* إطاراً عملياً للتخصص في الإنتاج الصناعي الذي يتمتع بالميزات النسبية ، بحيث تصبح هذه المنتجات بمثابة القاطرة الصناعية لمصر ، في الوقت الذي تقوم فيه صناعات مغذية لصناعات أخرى سواء داخل مصر أو خارجها .
* فرصاً تجارية كبيرة، ليس فقط مع الاتحاد الأوروبي ولكن أيضاً مع الدول المجاورة في إطار التعاون الإقليمي (١).

وفي هذا السياق ، صرح السفير (جمال الدين البيومي) " أن الجانب المصري قد نجح خلال جولة المباحثات التي جرت في ١ ، ٢ أبريل ١٩٩٨ في تأسيس مبدأ التراكم الإقليمي الجماعي للمنشأ لمصر والدول الأخرى المشاركة في اتفاقية المشاركة الأوروبية - المتوسطية ، وسوف تستفيد مصر من ذلك المبدأ في المجال

(١) وزارة الخارجية المصرية ، "دراسة حول قواعد المنشأ الموحدة الواردة في مشروع اتفاق المشاركة المصرية - الأوروبية "، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٠ - ١١ .

الصناعي خاصة فيما يتعلق بقواعد المنشأ حيث أنه سيتيح لها استخدام المدخلات الصناعية الواردة من الدول المتوسطية مع تمتع المنتج النهائي بشهادة المنشأ (المحلية) التي تمكنه من النفاذ للأسواق الأوروبية وفق ما تقتضيه اتفاقية المشاركة "[١]. وأوضح السفير (جمال الدين البيومي) " أنه قد تم الاتفاق مع الجانب الأوروبي على نسبة المكون المحلي والأجنبي المتعلقة بقواعد المنشأ ، وأنه يتعين أن تكون نسبة المكون المحلي ٦٠٪ لتأخذ السلعة صفة مكون مصري – أوروبي ، وهذه النسبة (٦٠٪) لا يجب أن تكون مصرية خالصة ، بل يمكن أن تكون مكونات مصرية وأوروبية ، وقد وقعت على هذه القواعد ٣٦ دولة أوروبية ومتوسطية "[٢].

كما أشار السفير (جمال الدين البيومى) إلى " أنه خلال جولة المفاوضات التي جرت في مطلع شهر مايو الحالي (١٩٩٨) تم الاتفاق على ثلاث نقاط بخصوص قواعد المنشأ ،*أولها* رد الرسوم الجمركية للسلع والمنتجات المتبادلة بين الجانبين فوراً ، و*ثانيها* اعتماد مبدأ التراكم الإقليمي للدول العربية ، و*ثالثها* الاتفاق على مطالب مصر الخاصة بالصناعات الصغيرة وكذلك بعض الصناعات ذات الوضع الخاص "[٣] .فلقد كان الخلاف الأساسي بين مصر والاتحاد الأوروبي بخصوص قواعد المنشأ ، يدور بالأساس حول رغبة مصر في إقرار مبدأ التراكم الإقليمي للمنشأ بين الدول العربية المتوسطية ، ومع إصرار مصر على إدراج مبدأ التراكم الإقليمي – انطلاقاً من التكامل العربي المتوسطي الإقليمي – في إطار علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي ، وافق المفاوض الأوروبي على منح هذا الحق وهو حق التراكم الإقليمي فيما بين البلدان جنوب المتوسط وبالذات الدول العربية ، وفي تعليق السفير (جمال البيومي) على ذلك يقول " وهو حق لم يمنح من قبل في أي اتفاق بين الاتحاد الأوروبي وأية دولة متوسطية . وبالحصول على حق التراكم الإقليمي فلا توجد أية مشكلات بالنسبة لقواعد المنشأ "[٤] .

٣- حماية حقوق الملكية الفكرية (IPRs)[٥]

يشهد المجتمع الدولي منذ النصف الثاني من القرن العشرين وخصوصاً منذ السبعينيات وحتى الآن موجة من التطورات والتغيرات الهامة التي نتجت عن حدوث أربع ثورات هي : ثورة الديمقراطية أو ما يعرف "بالموجة الثالثة للديمقراطية " ، وثورة التكتلات السياسية والاقتصادية العملاقة ، والثورة التكنولوجية الثالثة فيما يعرف بـ " عصر المعلوماتية" أو" المجتمع الكوني للمعلومات " ، ثم ثورة تحرير التجارة العالمية والتي انتهت بإنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) [٦]لتحل محل الجات . ويعتمد الاقتصاد العالمي في الوقت الحاضر على

---

(١) الأهرام الاقتصادي ، ١٣ إبريل ١٩٩٨ .

(٢) مجلة أكتوبر ، ٣١ أغسطس ١٩٩٧ .

(٣) العالم اليوم ، ٢٣ مايو ١٩٩٨ .

(٤) أخبار اليوم ، ٣٠ مايو ١٩٩٨ .

(٥) (IPRs) حقوق الملكية الفكرية . وهي اختصاراً لـ Intellctual Property Rights .

(٦) (WTO) هي منظمة التجارة العالمية . وهي اختصاراً لـ World Trade Organization .

استغلال الوقت بأقل تكلفة ، فلم تعد التنمية الاقتصادية تعني – فقط مجرد – التغير من وضع سيئ إلى وضع أفضل ، ولكن المهم هو الوقت الذي يأخذه هذا التغيير ، والذي أصبح المتحكم الأساسي فيه هو المعرفة الجديدة ، ومن هنا جاءت الأهمية المتزايدة للعلم والتكنولوجيا ، لأنه من خلال العلم والتكنولوجيا تتولد المعرفة الجديدة . ويعتمد الاقتصاد العالمي في الوقت الحاضر على المعرفة الجديدة ، وتعرف التكنولوجيا حالياً بأنها المعرفة الجديدة التي تحولت إلى سلعة أو خدمة أو إلى طريق الإنتاج أو إلى هيكل تنظيمي . ومن هنا كان حرص الدول المتقدمة على إنشاء إطار ونوع من التكامل بين التجارة وبين الإنتاج وبين طرق الإنتاج أو ما وراء هذا الإنتاج . فالعالم يتقبل كل دقيقتين براءة اختراع ، وهناك ٣٠ مليون براءة اختراع محمية كما أن الإنتاج العلمي التكنولوجي يتضاعف كل عشر سنوات . وفي إطار التوجهات العالمية لكونية الأسواق وتدويل التكنولوجيا ، كان لابد من إيجاد صيغة تحمي ما ينفق على إنتاج المعرفة الجديدة من قبل الدول المتقدمة التي تملك ٩٠٪ من القدرات العلمية والتكنولوجية ، وقد أدى هذا إلى استحداث الإجراءات التي تضطلع بمهمة مكافحة السلع المقلدة والحفاظ على الأسرار التجارية[(١)].

كما شهد نمط الصناعة تغيراً جذرياً، فنمط الصناعة من سنة ١٩٠٠ إلى ١٩٧٠ كان يعتمد على ما يسمى بإنتاج الحجم الكبير، أي إنتاج من ٥–١٠ منتجات ومنذ عام ٧٠ وحتى اليوم انتقلنا إلى نمط أخر يسمى الإنتاج المرن. فالمصنع الذي ينتج من ١٠٠–١٠٠٠ منتج ومتوسط آلاته ومعداته ٥٠ آلة سوف لن يحتاج في بداية القرن القادم أكثر من ٢٥ آلة لينتج عدداً لا حصر له من المنتجات وفق ما يطلبه العميل، كل هذا يحتاج إلى معرفة جديدة ومدخلات علمية وتكنولوجية جديدة، وإنتاج جديد وتنظيمات جديدة، وهذا كله مكلف ولابد من حمايته .

وتوجد مجموعة من الاتفاقيات التي تحمي الملكية الفكرية منها اتفاق برن عام ١٨٨٦ لحماية المصنفات الأدبية ، واتفاقية روما عام ١٩٦١ لحماية الأداء والإنتاج الفني والإذاعة ، واتفاقية باريس عام ١٩٨٣ لحماية الملكية الصناعية أي براءة الاختراع والعلاقات التجارية والنماذج الصناعية ، واتفاقية واشنطن عام ١٩٨٩ لحماية الملكية الفكرية للدوائر المتكاملة . وهناك أيضاً الاتفاقيات الدولية التي تنظم التعامل في الملكية الفكرية . ثم منظمة " الوايبو " وهي المنظمة العالمية للملكية الفكرية .

بيد أن كل هذه الإجراءات تعد كافية لطموحات الدول المتقدمة التي تحتاج إلى معدلات أعلى لحماية مجالات حقوق الملكية الفكرية . كما رأت هذه الدول أن تلك الاتفاقيات لا تتضمن قواعد حول العقوبات لمن يخالف أحكامها خاصة الآثار الناجمة عنها ، كما تفتقر إلى أحكام فعالة لتسوية المنازعات الدولية مما جعل الدول تلجأ إلى تشريعاتها الوطنية أو تطبق إجراءات انفرادية في حالة تسوية المنازعات ، مما يسبب مشكلات وتوترات بين الدول .

(١) الجمعية العلمية لتحليل السياسات ومؤسسة فريدريش ناومان ، "المشاركة الأوربية والتعاون الإقليمي : دراسة حالات في الشرق الأوسط"، كتاب الأهرام الاقتصادي ، العدد (١٠٧) ، القاهرة ، مطابع الأهرام التجارية ، ديسمبر ١٩٩٦، ص ١٥

وتتضمن اتفاقية الجات ثمانية مجالات هي تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة ، وتجارة السلع الزراعية، والدعم ومكافحة الإغراق ، وحماية المنتج المحلي ، وحماية حقوق الملكية الفكرية فيما يتعلق بالتجارة (TRIPs) [(١)] ، والبيئة وعلاقتها بالتجارة ، وإجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة والمشتريات الحكومية ، وتجارة الخدمات[(٢)].

ويتعين على أي طرف في اتفاقية الجات أن يلتزم بقواعد الاتفاقية كلها أو يتركها كلها ، فلا يمكن أخذ مجال معين أو جزئية معينة وترك الجزئية الثانية . ومن هنا كانت المناقشات والحوارات الساخنة في اتفاقية الجات حول " الملكية الفكرية " لأن الدول المتقدمة هي المالكة والدول النامية هي المستوردة ، إضافة إلى ضغط الشركات المتعددة الجنسية على حكوماتها لحماية تكنولوجياتها ومنتجاتها في الأسواق المختلفة ، خصوصاً في أسواق الدول النامية ، وتضم اتفاقية التجارة المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية (٧٣) بنداً تغطي جميع مجالات حقوق الملكية الفكرية التي ترتبط بالمنتجات والسلع والتجارة ، والملامح الرئيسية لهذه البنود تتضمن مبادئ وأحكام ومجالات الحماية وإجراءات تنفيذ الاتفاقية ، ومبادئ وأحكام تتلخص في دعم الأنشطة التي تخدم التنمية والارتقاء التكنولوجي على النحو الذي يتوازن مع الحفاظ على حقوق الغير . وتتمثل مجالات الحماية التي تغطيها الاتفاقية في حماية حق المؤلف ، وحماية العلاقات التجارية ، وحماية التصميمات والنماذج الصناعية ، وحماية براءات الاختراع ، وأيضاً حماية الدوائر المتكاملة ، وحماية الأسرار الصناعية ، ثم التصدي للممارسات المضادة للتنافس .

وبصفة عامة يعتبر مجال حقوق الملكية الفكرية ، أحد المجالات الحديثة التي سعت الدول المتقدمة إلى ربطها بسبل التجارة الدولية وجعلها جزءاً لا يتجزأ من النظام التجاري والدولي الجديد ، وقد نجحت في ذلك نجاحاً كبيراً ، يفوق ما كان متصوراً قبل بدء مفاوضات جولة أورجواي ، إذ جاءت النتائج والالتزامات مماثلة في هذا الاتفاق أوسع وأكثر كثافة مما كانت في هذه الحقوق ، رغم وجود المنظمة العالمية للملكية الفكرية ، ووجود عدة اتفاقيات لحماية الملكية الأدبية والفنية والملكية الصناعية والدوائر المتكاملة ، إلا أنها جميعاً افتقرت إلى قوة الإلزام والردع . وقد استهدف اتفاق أورجواي تحقيق هذه الحماية وهذا الإلزام ، ومن أهم ملامح الاتفاق أنه أخذ شكل اتفاقية شاملة لبراءات الاختراع وحقوق الطبع وحقوق الأداء العلني والعلاقة التجارية والجغرافية والتصميمات الصناعية وتصميمات رقائق السليكون الخاصة بالحاسبات الآلية ، والأسرار التجارية ، كما تضمن وضع معايير دولية للحماية والمتطلبات اللازمة للتنفيذ الفعال وإقرار ذلك دون إخلال بحق الدول في حماية الصحة العامة وتطبيق نظام الترخيص الإجباري في حالة تعسف صاحب الحق في استخدامه أو عند

(١) (TRIPs) وتعني حماية الملكية الفكرية فيما يتعلق بالتجارة ، Trade Related Intellectual Properties .

(٢) الجمعية العلمية لتحليل السياسات ومؤسسة فريد ريش ناومان ، المشاركة الأوروبية والتعاون الإقليمي : دراسة حالات في الشرق الأوسط" ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥ .

ممارسته الحق بإجراءات غير تنافسية مثل مجال الدواء ، وأيضاً عدم التمييز بين الوطني والأجنبي في حماية هذه الحقوق القائمة في هذا المجال ، مع وضع ضمانات تكفل الحماية(١).

وفي إطار سعي الحكومة المصرية للاندماج في الاقتصاد العالمي ، فقد دخلت مصر في مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي من أجل التوقيع على اتفاق تحرير التجارة ، وذلك على إثر دخولها في مفاوضات جولة أورجواي ، وأيضاً على إثر إنشاء منظمة التجارة العالمية . وينص اتفاق دورة أورجواي الخاص بالنواحي التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية (TRIPs) على وجود نظام قانوني لحماية براءات الاختراع ، حيث تخضع جميع المجالات التكنولوجية في ظل (TRIPs) إلى حماية الابتكارات وبراءات الاختراع (Patent Protection and Innovation) ، ويقصد بالابتكار(Innovation) أنه عملية خلق وإيجاد منتجات جديدة وبكيفية جديدة ، واستحداث مناهج جديدة للبحث والإنتاج ، وتجديد مصادر تمويل الطاقة ، وإيجاد أسواق جديدة . وهي بذلك عملية ثلاثية المراحل ، تبدأ مرحلتها الأولى بخلق واستحداث الأفكار الفنية الجديدة ، ثم تأتي مرحلة التطوير الفني ويعقبهما مرحلة تصريف المنتج (التسويق) . وترتبط مراحل " الابتكار " بعوامل اقتصادية واجتماعية وقانونية ، فيما يعرف " بنظام براءة الاختراع Patent System "(٢).

وتتمتع مصر كدولة نامية بفترة سماح لمدة خمس سنوات بالنسبة لحق المؤلف وما يحتفظ به من حقوق ، وعشر سنوات بالنسبة لبراءات الاختراع . ويلاحظ بالنسبة لبراءات الاختراع الكيماوية في الأدوية الأساسية وعددها ٢٧٥ دواء طبقاً لتصنيف منظمة الصحة العالمية أنها ستصبح جميعاً مع نهاية مدة العشر سنوات في إطار الملك العام ومن ثم فلا يوجد أي التزام يمنحها براءة اختراع ، أما بالنسبة للأدوية الجديدة بعد سريان الاتفاق ، فلن تحصل على الحماية في مصر إلا بعد مدة عشر سنوات . وتذهب إحدى الدراسات إلى أن القطاع الدوائي في مصر سيتأثر من التغيرات التي ستطرأ على النظام القانوني في مصر فيما يتعلق بحماية براءات الاختراع والتي لن تنبع من اتفاق المشاركة مع الاتحاد الأوروبي وحده ، بل من اتفاق دورة أورجواي الخاص بالنواحي التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية (TRIPs). وأن هذا الاتفاق الخاص سيرغم منتجي الدواء إلى الابتعاد عن الإنتاج القائم على التقليد ، وأن الميزة التنافسية في القطاع الدوائي ستنتقل إلى الشركات الأجنبية التي يقوم إنتاجها على البحث والتطوير ، ومع ذلك فإن جزءاً بسيطاً من السوق الحالية هو الذي سيلحقه التأثير(٣).

وبالنسبة لحقوق الملكية الفكرية وما أثارته من تخوفات عن ارتفاع أسعار الدواء بشدة ، قال السفير (جمال البيومي) " إن حقوق الملكية الفكرية ستطبق على الأدوية الجديدة التي سيتم إنتاجها بمصر بعد انتهاء

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٦ .

(٢) Eugen Stohr, " Intellectual property Protection , Direct Investment and Technology Transfer:The case of Egypt and the EU" in, Samiha Fawzy (ed.), OP. Cit, P.P 199-211.

(٣) Arvind Subramanian and Mostaf Abd El-Hatif, " the Egypt – EU Partnership Agreement and the Egyptian Pharmaceutical Sector " in. Ahmed Galal & Bernard Hoekman (eds.), Regional Partnership in Global Markets : Limits and Possibilities of the Euro –Mediterranean Agreements,(Cairo: the Egyptian center for Economic Studies, Cairo, 1997), P. P. 178-205

فترة السماح الممنوحة وهي حوالي عشر سنوات ، ولن يتأثر بها الإنتاج الحالي من الأدوية في مصر أو الأدوية المنتجة خلال هذه الفترة وأن أي منتج أجنبي يهمه جداً أن يكون نشاطه في بلد يحترم حقوقه كمخترع ، بالإضافة إلى أن مصر تحتاج أصلاً لحماية الملكية الفكرية لإنتاجها الأدبي والفني والذي يتم طبعه في بعض الدول المجاورة دون إعطاء حق المؤلف "[١] .

ولذلك كانت مصر دائمة – مثلها مثل الدول النامية الأخرى – تدافع في المفاوضات الجارية في إطار جولة أورجواي عن الفترة الانتقالية، والمطالبة بتطويل هذه الفترة . كما اتخذت مصر بعض الإجراءات لتلافي العقوبات ، ومن ناحية أخرى طلب جهاز التمثيل التجاري المصري من الجهات المختلفة المعنية بالأمر بحث القوانين التي تقوم بإعدادها مثل قانون البراءات للتأكد من مدى ملاءمته مع اتفاقيات الجات[٢].

ويطالب مشروع اتفاق المشاركة المصرية الأوروبية مصر بزيادة وتطوير الحماية لحقوق الملكية الفكرية (IPRs) . كما يطلب الجانب الأوروبي من دول المتوسط الانضمام إلى عدد من اتفاقيات حماية حقوق الملكية الفكرية ، التي تهدف إلى منع نقل الابتكارات والاختراعات بشكل قانوني ، وذلك للحفاظ على حق المبتكرين والمخترعين في عوائد إنجازاتهم ، مما يشجع على المزيد من التطور العلمي والتكنولوجي وجذب الاستثمار الأجنبي . ومصر منضمة بالفعل إلى عدد من هذه الاتفاقيات ، وتكفل الاتفاقيات الأخرى إيجاد الآليات اللازمة لتأمين حقوق الملكية الفكرية بسرعة إدارية تتلافى إجراءات التقاضي التي تستلزم وقتاً طويلاً[٣].

وقد أوضح السيد (ماركو برونكرز) الاستشاري القانوني " أن الاتحاد الأوروبي قد طالب في اتفاقه مع دول أوروبا الشرقية وكذلك تركيا ، بنفس درجة الحماية المطبقة في الاتحاد الأوروبي بالنسبة لحقوق الملكية الفكرية . أما بالنسبة لاتفاقه مع تونس والمغرب فقد طالب " بأقصى درجة من الحماية " وهو تعبير مبهم وغير إلزامي بدرجة كافية خاصة وأنه لم تحدد فترة انتقالية يتم بعدها الالتزام بدرجة الحماية المطبقة في الاتحاد الأوروبي " . ويضيف : " وعليه ، فيجب على مصر ، أثناء تفاوضها مع الاتحاد الأوروبي أن توضح صراحة أنها لن تتنازل عن حقها المكفول لها طبقاً لاتفاقية الجات الجديدة في أن تحدد فترة انتقالية للوصول إلى الحماية الكاملة لحقوق الملكية الفكرية ، ولمصر الحق في أن تطالب بتأجيل تنفيذ حماية حقوق الملكية لمدة خمس سنوات ، حيث أن اتفاقية الجات الجديدة تسمح بذلك للدول النامية والتي يقل دخل الفرد فيها عن ١٠٠٠ دولار في العام . وأنه يجب على مصر أيضاً أن تحاول استخدام حقها في طلب الترخيص الإجباري " Compulsory licen " في حالة إذا كان صاحب الملكية الفكرية يفرض أسعاراً مغالى فيها ". واختتم السيد

(١) الأهرام ، ٢١ مايو ١٩٩٦.

(٢) الجمعية العلمية لتحليل السياسات ومؤسسة فريد ريش ناومان، " المشاركة الأوروبية والتعاون الإقليمي : دراسة حالات في الشرق الأوسط"، مرجع سبق ذكره، ص ١٨ .

(٣) السفير جمال الدين البيومي، "العلاقات العربية مع الاتحاد الأوروبي واتفاقيات المشاركة العربية الأوروبية : الأبعاد الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨. وانظر: وزارة الخارجية – وحدة المشاركة المصرية الأوروبية، المشاركة المصرية الأوروبية، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠.

"برونكرز" كلمته بقوله: " أنه على مصر أن تقوم بإعداد دراسات اقتصادية حول التكاليف والأرباح المتوقعة من الالتزام بالقواعد العالمية المنظمة لحماية حقوق الملكية الفكرية " . وأوضح " أن هناك دراسة قام بإعدادها مؤخراً البنك الدولي ، تثبت أن الالتزام بهذه القواعد يعتبر عاملاً مساعداً على جذب الاستثمارات الأجنبية"(١) .

وفيما يتعلق بالموقف المصري بالنسبة للملكية الفكرية ، يقول السفير (جمال الدين البيومي) : " أنه عند طرح هذا الملف ، وجدنا أننا دولة معتدى على ملكيتها الفكرية ، فمثلاً كتب (نجيب محفوظ) مترجمة دون علمه وتباع في الأسواق الغربية دون مقابل للكاتب ، ونجد ذلك أيضاً في مجال السينما حيث تصور الأفلام وتباع لتليفزيونات الدول الأخرى دون مراعاة لحق الملكية الفكرية. هذا هو الشق المعتدى علينا فيه . ولكن تبين أيضاً أننا معتدون في بعض الصناعات، كالأدوية مثلاً. وفي إطار اتفاقية الجات الأخيرة نلتزم بحقوق الملكية الفكرية في ظل فترات انتقالية ما بين خمس إلى عشر سنوات ، وفقاً لنوع السلعة ، بحيث يزول في النهاية أي اعتداء على الملكية الفكرية للآخرين ، واعتقد أننا لو حسبنا المدخلات كملكية فكرية لنا ، والمخرجات كحقوق ملكية فكرية للآخرين ، قد تكون المحصلة كسباً صافياً لنا في النهاية : إذن لا توجد هنا مشكلة كبرى"(٢) .

وأكد السفير (جمال البيومي) " أن البعثة الأولى في مفاوضات المشاركة المصرية الأوروبية – والتي يرأسها الدكتور (حسن البدراوى) وكيل وزارة العدل وممثل وزارة العدل في مفاوضات المشاركة مع الاتحاد الأوروبي – تحددت مهمتها في بحث الموضوعات المتعلقة بالاتفاقيات المتصلة بحماية الاستخدامات التجارية للملكية الفكرية وبحث ما تفرضه اتفاقية المشاركة الأوروبية على مصر من التزامات في هذا المجال ، آخذاً في الاعتبار أن مصر قد توصلت إلى اتفاق بعدم التنازل عن أي مزايا قدمت في إطار اتفاقية الجات الجديدة (دورة أوروجواي) واتفاقية (TRIPs) "(٣) .

وحول موضوع الملكية الفكرية أكد السفير (جمال البيومي) " أنه كان هناك خلاف بين مصر والاتحاد الأوروبي حول انضمام مصر للاتفاقيات التكميلية لحماية الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة (TRIPs) وعلى وجه الخصوص تعلق الخلاف بين الجانبين حول المدد التي تتيحها الاتفاقية للدول النامية لحماية صناعاتها الوطنية . وقد تمسك الجانب المصري بما تمنحه الاتفاقية من مدد ، حيث حصلت مصر على عشر سنوات باقي منها سبع سنوات . وللتأكد من صحة موقفنا ، قمنا بزيارة إلى جنيف بهدف استشارة المنظمة العالمية لحماية الملكية الفكرية وتبين لنا أننا نسير في الطريق السليم ، واستشرناهم في مسألة تحرير التجارة وتبين لنا أننا نسير في الطريق

(١) رشا عبد الحكيم وحنان دويدار، عرض ندوة: " الفرص التجارية المتاحة لمصر من خلال السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٤ ، إبريل ١٩٩٦ ، ص ١٣٥.

(٢) السفير محمد جمال الدين البيومي ، " المشاركة المصرية – الأوروبية " (محاضرة) ، مرجع سبق ذكره،ص ص ١٩ – ٢٠ .

(٣) العالم اليوم ، ٥ يونيو ١٩٩٧ .

السليم أيضاً "[١]. وأضاف قائلاً : " أن ملف الملكية الفكرية يحظى بتقارب وجهتي النظر المصرية والأوروبية بشأنه حيث وافق الجانب الأوروبي على المدد التي تتيحها لنا الاتفاقية التكميلية (TRIPs) ، ولا يطالبنا بالتنازل عن الفترة الانتقالية التي نتمتع بها في إطار الجات . ولكن الملف في حاجة إلى صياغة أكثر توازناً " [٢]. وأشار" أنه ليس من المستغرب أن كلمة واحدة في الصياغة النهائية للاتفاق بشأن ملف حقوق الملكية الفكرية ، استلزمت التفاوض بشأنها مع الجانب الأوروبي لأكثر من أحد عشر شهراً وهذه الكلمة هي *أقصى* ، حيث جاء في الاتفاقية أن مصر – بعد فترة إعفاء محددة – سوف تلتزم بأقصى درجات الحماية لحقوق الملكية الفكرية . وقد اعترض الجانب المصري على كلمة " أقصى " مؤكداً أن ما يعتبر أقصى درجات الحماية اليوم لن يكون كذلك غداً ، وبالتالي قام الجانب الأوروبي بالعمل على تغيير الصياغة "[٣] . وأكد السفير (جمال البيومي) " أن جولتي المفاوضات المصرية الأوروبية في إبريل ومايو ١٩٩٨ ، قد أسفرتا عن اتفاق الطرفان على قواعد حماية الملكية الفكرية ، حيث أن الاتفاقيات الناجمة عن جولة أوروجواي تعطي الدول النامية فترة انتقالية قبل تطبيق معايير الحماية للملكية الفكرية مدتها عشر سنوات تنتهي عام ٢٠٠٥ ، وفي اتفاقنا مع الاتحاد الأوروبي اتفقنا على استكمال الانضمام لمجموعة من الاتفاقيات التي توفر آليات لحماية الملكية الفكرية وذلك دون أن تتنازل مصر عن الفترات الانتقالية التي تتمتع بها بوصفها دولة نامية ، في إطار اتفاقية الاستخدامات التجارية للملكية الفكرية. إذن لم يحدث تنازل في المفاوضات بالنسبة للملكية الفكرية من حيث المدد المعطاة للدول النامية "[٤] . وهو ما يعني أن ملف حقوق الملكية الفكرية أصبح لا يثير مشكلات في إطار المفاوضات المصرية الأوروبية حول مشروع اتفاق المشاركة فيما بينهما .

٤- المواصفات القياسية

وهي مجموعة من المعايير الفنية التي يجب أن تتوافر في السلعة ليسمح لها بالدخول إلى السوق بصفة عامة، وتهدف أساساً إلى حماية المستهلك الأوروبي من المنتجات رديئة الصنع أو الضارة به عند الاستخدام[٥].

---

(١) الأهرام ، ١٩ يونيو ١٩٩٧ . وأنظر : مجلة أكتوبر ، ٣١ أغسطس ١٩٩٧ .

(٢) مجلة آخر ساعة ، ٤ فبراير ١٩٩٨ .

(٣) الأحرار ، ٢٠ إبريل ١٩٩٨ .

(٤) الأهرام ، ٣ إبريل ١٩٩٨ . وأيضاً : أخبار اليوم ، ٣٠ مايو ١٩٩٨ .

(٥) وزارة الخارجية المصرية - وحدة المشاركة المصرية الأوروبية ، المشاركة المصرية الأوروبية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩. وانظر : السفير جمال الدين البيومي، "العلاقات العربية مع الاتحاد الأوروبي واتفاقيات المشاركة العربية الأوروبية : الأبعاد الاقتصادية "، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨ .

وانظر أيضاً :

Hazem Fahmy, " Future Trade between Egypt and the EU: Potential Trade Gains and Policy Issues " in, Samiha Fawzy (ed.), OP. Cit, P. 79.

وتنقسم المواصفات إلى شقين: إجباري واختياري. ويتعلق *الشق الإجباري* بالسلامة البدنية والصحية للمستهلك (كعدم تصدير دواجن فاسدة مثلاً) وهذا الشق تفرضه كافة الدول ، وتعتبر مصر من أكثر الدول تشدداً والتزاماً بمعايير الجودة والمواصفات في هذا الصدد . أما *الشق الاختياري* فهو يتعلق بذوق المستهلك ، أي شكل السلعة ، ونوعيتها ، ومدى تلبيتها لرغبات المستهلكين ، وسرعة الاستهلاك ، وكيفية تقديم الخدمة . وبخصوص هذا الجزء الاختياري من المواصفات، فإن الدول – كل دولة – حرة فيه[١].

وبخصوص مسألة المواصفات ، صرح السفير (جمال البيومي) " أنه لا يوجد في الاتفاق أية قيود تمنع دخول المنتجات المصرية إلى السوق الأوروبية تتعلق بالبيئة أو عمل المرأة أو تشغيل الأطفال تحت السن القانوني للعمل "[٢] . ويضيف قائلاً : " وألغى الأوروبيون أي تفاصيل في مسألة المواصفات ولم يلزمونا في الاتفاق بأي شئ عن المواصفات ، ولكن التزمنا فقط بكلمة تقول " تقريب " مستوى المواصفات أو تقريب قواعد المواصفات بين الطرفين ، وقطعاً نحن لنا مصلحة في هذا ، فنحن نريد أن نرتفع إلى المواصفات الأوروبية ، ولذلك فهو لم يطلب أن نلتزم بالمواصفات الأوروبية ، وإنما نقترب منها "[٣] .

٥ – قواعد المنافسة

وهي مجموعة من القواعد التي تعمل على ضمان كفاءة التنافس بين المنتجين عن طريق منع إساءة استغلال المراكز الاحتكارية، ومنع تقديم المساعدات الحكومية أو الدعم للمنتجين ، بصورة تخرج عن نطاق حوافز الاستثمار المتعارف عليها[٤].

ويتعرض مشروع اتفاق المشاركة المصرية – الأوروبية لمسألة " القواعد الحاكمة للمنافسة " انطلاقاً من أن توفير حالة من التجانس في القوانين التي تحكم قواعد المنافسة في كل من الجانب المصري والجانب الأوروبي يعد أمراً ضرورياً ومهماً لتعزيز العلاقات الاقتصادية بينهما[٥]. كما يشدد مشروع الاتفاق على عدم مساعدة أو دعم أي منتج له مركز احتكاري في السوق ، وإذا كنت تشكو من احتمالات إغراق أسواقك فيجب ألا تحاول إغراق أسواق الآخرين . وتعمل قواعد المنافسة على ضمان المنافسة الشريفة بين المنتجين ومنع إساءة

---

(١) السفير جمال الدين البيومي ، " المشاركة المصرية – الأوروبية " (محاضرة) ، مرجع سبق ذكره، ص ١٩ .

(٢) مجلة أكتوبر ، ٣١ أغسطس ١٩٩٧ .

(٣) السفير جمال البيومي ، " أسرار جولات مفاوضات اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية وآثارها على الصناعة والزراعة المصرية " ، الأهرام ، ٢٨ إبريل ١٩٩٦ .

(٤) وزارة الخارجية المصرية – وحدة المشاركة المصرية الأوروبية ، "المشاركة المصرية – الأوروبية " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩ . وأنظر : السفير جمال الدين البيومي ، " العلاقات العربية مع الاتحاد الأوروبي واتفاقيات المشاركة العربية – الأوروبية : الأبعاد الاقتصادية " ، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨ .

(٥) Hazem Fahmy, " Future Trade between Egypt and the EU: Potential Trade Gains and policy Issues" in, Samiha Fawzy (ed.), OP. Cit, P. 82.

استغلال المراكز الاحتكارية ، وهي تسمح بما يسمى بالدعم الذكي ، كحوافز الاستثمار في شكل إعفاءات ضريبية للمشروعات الموجهة للتصدير أو منح أراضي مجانية في مناطق الإنتاج الناشئة وغير ذلك (١).

٦ - ملف الزراعة

تعتبر الصادرات المصرية الزراعية مصدراً أساسياً من مصادر النقد الأجنبي والذي يسهم من ناحية في تمويل خطط التنمية الاقتصادية ، والتخفيف من حدة العجز في ميزان المدفوعات من العملات من ناحية أخرى وتمثل الصادرات الزراعية غير التقليدية من محاصيل الخضر والفاكهة والنباتات الطبية والعطرية أهمية خاصة في هذا المجال لما تتمتع به مصر من ميزة نسبية واضحة في إنتاج هذه المحاصيل ، وأيضاً لوفرة هذا الإنتاج بما يزيد عن احتياجات الاستهلاك المحلي منه في أغلب الأنواع بالدرجة التي تمكن من الاستمرار في تصديرها ، بل والتوسع أيضاً في فتح أسواق جديدة عربية وأجنبية لتلك المنتجات والتي يمكن التحكم في إنتاجها محلياً بتعديلات طفيفة في هيكل الزراعة المصرية إذا لزم الأمر . ولا شك أن الصادرات المصرية من محاصيل الخضر والفاكهة تحقق تواجداً واضحاً في أغلب الأسواق الأوروبية(٢). وبطبيعة الحال فإن هذا التواجد يواجه بمنافسة قوية من الدول الأوروبية ، ولذلك يفرض الاتحاد الأوروبي قيوداً كمية في شكل حصص ، أو قيود زمنية في شكل مواسم (أجندة زراعية) أي تحديد فترات زمنية يمكن للمزارع المصري التصدير فيها فقط ، وبحيث تكون هذه الفترة خارج إنتاج المزارع الأوروبي وهذا يقلل من فرص الصادرات الزراعية المصرية للتسويق في دول الاتحاد الأوروبي (٣).

ويفتقر مشروع اتفاق المشاركة المقترح من الجانب الأوروبي لمصر إلى التوازن ، لأنه يركز على تحرير التجارة في مجال السلع الصناعية – والتي تتمتع أوروبا فيها بميزة نسبية عن مصر وغيرها من الشركاء المتوسطيين – دون تحرير المنتجات الزراعية ، وذلك بهدف حماية منتجاتهم الزراعية وتشجيع صادراتهم الصناعية . وقد صرح السفير (جمال البيومي) " أن ما يؤرق عيشنا جميعاً في جنوب المتوسط هو إجراءات الحماية التي تطبقها دول

(١) مجلة أكتوبر ، ٣١ أغسطس ١٩٩٧ . وأنظر : محمد جمال الدين البيومي ، " اتفاق المشاركة المصرية الأوروبية ، الفرص والتحديات " ، الأهرام، ١٥ مارس ١٩٩٦ .

(٢) د . حسن علي خضر ، " دراسة تحليلية للصادرات المصرية من الخضر والفاكهة خلال الفترة ١٩٨٦ -١٩٩٠ " في ، د . ودودة بدران (محرر)، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٧١ – ٣٧٢ .

وانظر أيضاً:

Ahmed Galal & Bernard Hoekman (eds),:" Egypt and the Partnership Agreement with the EU: the Road to Maximum Benefits " in, Ahmed Galal & Bernard Heokman(eds.), Op. Cit, P.P. 294-297.

(٣) د . عبد الرحمن صبري ، " مستقبل مسيرة العلاقات العربية الأوروبية من الحوار إلى المشاركة " ، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢ .

وانظر : د.عبدالرحمن صبري ، "قراءة في البعد الاقتصادي لاتفاقيات المشاركة العربية – الأوروبية" في: د . سمعان بطرس فرج الله (محرر)، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩٥ .

أوروبا على المنتجات الزراعية لدعم المزارعين هناك ، إضافة إلى أن التخفيضات الجمركية تجري على المكون الصناعي دون الزراعي "[1] .

ونظراً لما يمثله القطاع الزراعي من حساسية تعكسها السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي(CAP)[2] فإنه لا يستطيع مد مظلة منطقة التجارة الحرة إلى التجارة في السلع الزراعية والمنتجات الزراعية المصنعة . وتنهض السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي (CAP) على الرغبة في تحقيق الوحدة الاندماجية التامة في قطاع الزراعة من خلال تحديد سعر واحد للسلعة الزراعية بجميع الدول الزراعية المشتركة، وتتضمن أعلى حدود الحماية في مواجهة الدول غير الأعضاء. فعلى المستوى الداخلي يتم تحديد أسعار السلع الزراعية على أساس السوق الداخلية ، دونما اعتبار لأسعارها العالمية وذلك عن طريق منح المنتجين إعانات بصور متعددة ، أما في مواجهة الخارج ، فتلجأ الجماعة إلى حماية الناتج الزراعي المحلي سواء من خلال منح إعانات تصدير أو تحصيل أنواع عديدة من الرسوم لدى الاستيراد حينما تكون الأسعار المحلية أعلى من الأسعار العالمية[3] .

ومن ثم فقد درجت حكومات الدول الأوروبية الزراعية على أن تأخذ من المزارع منتجاته الزراعية ، من غلال ومنتجات ألبان وغيره ، وتدفع له الثمن المجزي الذي يتضمن هامش الربح ، ونتيجة لذلك فإن التكلفة التي يتحملها الأوروبي بسبب هذا الدعم تتراوح مابين ٥٠٪ و ١٠٠٪ من ثمن السوق . فالسياسات الزراعية للاتحاد الأوروبي تعتمد على التمويل من ميزانية هذا الاتحاد ، والتي تستقطع من دخل الممول الأوروبي ، وذلك في شكل نسبة من ضريبة القيمة المضافة ، وتصل حصيلة الدعم ٧٠ مليار دولار ، أي نحو ٦٦٪ من هذه الميزانية ، يتجه معظمه إلى دعم المزارع الأوروبي . ولعلنا نتذكر موقف (مارجريت تاتشر) عندما كانت تحارب عدم العدالة في توزيع الميزانية ، حيث يذهب أكثر من ثلثيها إلى ٣٪ فقط من المواطنين الأوروبيين الذين يزرعون بدون كفاءة .

وفي عام ١٩٧٧ دعيت مصر إلى توقيع اتفاق مع المجموعة الأوروبية ، لتدخل صادراتها الصناعية – ماعدا الغزل والنسيج – معفاة من الرسوم الجمركية ، كما يتيح لصادراتها الزراعية الدخول ، ولكن بشكل لا ينافس المزارع الأوروبي . فمثلاً تستطيع مصر تصدير البطيخ أو الثوم إلى السوق الأوروبي ولكن ليس في الوقت الذي يظهر إنتاج إيطاليا من البطيخ ، وقبل طرح الثوم الأسباني في السوق[4] .

---

(١) غسان العزى ، " الحوار الأوروبي – المتوسطي " ، مرجع سبق ذكره، ص ١٢١ .

(٢) (CAP) هي السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي وهي اختصاراً لـ Common Agricultural Policy .

(٣) د . أحمد ثابت ، " المشاركة المصرية – المتوسطية : دراسة وتقييم " ، مرجع سبق ذكره، ص ص٤ -٥ .

(٤) السفير جمال الدين البيومي ، " المشاركة المصرية – الأوروبية " (محاضرة) ، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٣ - ١٤ .
وانظر أيضاً :
Stefan Tangermann, " Access to European Union Markets for Agricultural Products after the Uruguay Round, And Export Interests of the Mediterranean Countries", a study prepared for UNCTAD, institute of Agricultural Economics, University of Gottingen, Germany, 9 April 1997, P. 18.

وقد حددت اتفاقية ١٩٧٧ المزايا التي تمتعت بها صادرات مصر من السلع الزراعية بدقة – في ظل السياسة الزراعية المشتركة للجماعة الأوروبية CAP – فيما يلي :

* تخفيض الرسوم الجمركية المقررة على ٢٩ سلعة زراعية مصرية عند دخولها أسواق دول الجماعة بنسب خفض تتراوح بين ٤٠٪ و٨٠٪ في فترات محددة من السنة.
* تخفيض الرسوم الجمركية على صادرات مصر من الأرز بحصة ٣٢ ألف طن بقيمة ٢٥٪ من الرسم الذي تفرضه الجماعة على وارداتها من الأرز ، على أن يسري الخفض كل ثلاثة أشهر .

وقد تعدلت أحكام هذا الاتفاق بمقتضى البروتوكول الإضافي في ٢٥ يونيو عام ١٩٨٧ والذي استحدث مزايا لصادرات مصر من السلع الزراعية على النحو التالي(١):

* وضع تخفيضات جمركية على كميات معينة خلال فترات معينة من السلع المذكورة في الاتفاق ، توازي التخفيضات المطبقة على نفس السلع التي تستوردها الجماعة من أسبانيا والبرتغال ، والتي تصل إلى الإلغاء الكامل في بداية التسعينيات تبعاً لاتفاقية أسبانيا والبرتغال للجماعة .
* تمت إضافة سلع جديدة تتمتع بتخفيضات وإعفاءات جمركية لم تكن مدرجة في اتفاق التعاون ، إذ تم تحديد حصص معينة وفي فترات معينة ، وأن ما يزيد من الصادرات عن هذه الكميات أو خارج الفترات الزمنية ، تطبق عليه الرسوم الجمركية العامة لدول الجماعة .

وقد حددت الجماعة الأوروبية قيوداً كمية على الصادرات المصرية من السلع الزراعية وذلك على النحو التالي(٢):

* وضع حصص كمية محددة وثابتة يتم التصدير في حدودها ، على ألا تطبق أحكام الاتفاقية على أية زيادة في الصادرات .
* وضع حصص استرشادية كنوع من القيود الكمية .

ومن ثم يتضح أن الاتحاد الأوروبي يفرض إما قيوداً كمية على هيئة حصص يحظر تجاوزها، أو قيوداً زمنية ، أي تحديد فترات معينة يمكن التصدير خلالها فقط ، وبحيث تكون خارج الفترة التي يظهر خلالها إنتاج المزارع الأوروبي . كذلك قد تكون الحصة التي عدم تجاوزها مقيدة أيضاً بفترة زمنية معينة. وبتأمل هذا الوضع الأخير نجده منطوياً على " خدعة " ، فعلى سبيل المثال ، سمح الأوروبيون لمصر بتصدير العنب خلال الفترة من يناير إلى مايو ، وهي فترة لا يوجد بها عنب مصري ، وقد عرض الأوروبيون زيادة هذه الفترات ، في حين طالب

(١) د . نوال قاسم ، " تقويم العلاقات الاقتصادية بين مصر والجماعة الأوروبية " في ، د . هناء خير الدين ود . أحمد يوسف أحمد (محرران)، مرجع سبق ذكره ، ص ص١٠٩ – ١١١ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١١١ .

الجانب المصري بتقليلها ، على أن تغطي الموسم الصحيح ، فالواقع أنه في ظل الوضع القائم تقتصر المسموح لمصر خلالها بتصدير العنب على حوالي عشرة أيام فقط من موسم إنتاج العنب المصري بأكمله[1].

وانطلاقاً من السياسة الزراعية المشتركة (CAP) التي تحكم الاتحاد الأوروبي ، فقد اقترح الاتحاد الأوروبي في إطار مشروع المشاركة مع مصر إقامة منطقة تجارة حرة بينهما ، تقوم على التحرير الكامل والفوري للصادرات الصناعية في مقابل تحرير جزئي ومقيد كمياً وزمنياً للصادرات الزراعية المصرية وذلك من خلال اتباع نظام التدفقات التقليدية في مجال الزراعة . وترفض مصر العرض الأوروبي بشأن المسألة الزراعية ، على أساس أن إنشاء منطقة للتبادل التجاري الحر بين مصر وأوروبا – وفق مشروع اتفاق المشاركة المطروح بينهما – يعني فتح الأسواق المصرية للمنتجات الأوروبية ، في الوقت الذي تلاقي فيه المنتجات المصرية المزيد من إجراءات التعقيد والزيادات الضريبية ، كما أن مبدأ المعاملة بالمثل بالنسبة للتبادل الحر للمنتجات الصناعية بين أطراف المشاركة لن يطبق على المنتجات الزراعية ، بحيث يجري إحلال نوع من العلاقة التفضيلية[2].

ولا تتفق مصر مع هذا الموقف لأكثر من مبرر ، منها الأهمية التي يشكلها القطاع الزراعي المصري ، حيث يعيش حوالي ٥٦٪ من إجمالي السكان في المناطق الريفية والزراعية ، ويعمل ٣٧٪ من الأيدي العاملة المصرية في القطاع الزراعي ، كما تشكل الزراعة حوالي ٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي و ٢٠٪ من إجمالي حجم الصادرات السلعية المصرية . وكذلك نظراً لما يتمتع به القطاع الزراعي المصري من قدرات وإمكانيات كافية خاصة مع اتجاه القطاع الخاص الزراعي نحو التوسع في الإنتاج بهدف التصدير ، وتبني مصر لسياسة تقوم على إنتاج الحد الأدنى الضروري من الاحتياجات المحلية من السلع الاستراتيجية ، والتوسع في المنتجات الزراعية التي تتمتع مصر بميزات نسبية عالية في إنتاجها مع تشجيع تصدير هذه المنتجات ، بدلاً من سياسة الاكتفاء الذاتي التي كانت تهدف أساساً إلى توفير الاحتياجات الزراعية الداخلية ، والتركيز على السوق الداخلي[3].

ولقد وجه وزير الخارجية (عمرو موسى) انتقادات حادة لمشروع اتفاقية المشاركة المصرية – الأوروبية وذلك فيما يتعلق بمجال تبادل المنتجات الزراعية وقال " أن الاتفاق لا ينص على توفير فرص عادلة لدخول السلع المصنعة والمنتجات المصرية الزراعية إلى السوق الأوروبية ، وأنه لابد من إعادة النظر من قبل الجانب الأوروبي في موقفه من الاتفاقية بحيث توفر فرصاً عادلة للتبادل التجاري "[4] . كما وجه السفير (فتحي الشاذلي) انتقادات مماثلة إلى التعنت الأوروبي في التمسك بالسياسة الزراعية المشتركة (CAP) واعتبارها أمراً مقدساً لا

(١) السفير جمال الدين البيومي ، " المشاركة المصرية – الأوروبية " (محاضرة) ، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٤ – ١٥ .

(٢) عبد الرحمن مطر، "أسئلة برشلونة : قراءة أولى في مؤتمر برشلونة للشراكة والتعاون الأوروبي – المتوسطي"، مرجع سبق ذكره، ص ٧٠.

(٣) وزارة الخارجية المصرية : وحدة المشاركة المصرية الأوروبية ، اتفاق المشاركة المصرية – الأوروبية، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٠ – ٢١.
وانظر أيضاً: الجمهورية ، ١٨ مارس ١٩٩٧ .

(٤) الأهرام المسائي ، ١٦ إبريل ١٩٩٧ .

يجب المساس به ، حفاظاً على الرابطة بين الدول الأوروبية ، وأكد سيادته على " أن هذا المنطق الأوروبي غير مقبول بالنسبة لنا في مصر ، لأنه طالما نتحدث عن تحرير التجارة ، فلابد أن يكون التحرير مطلقاً للتجارة سواء في المواد المصنعة أو في الزراعة "(١) . وفي هذا السياق ، أكد السفير (جمال البيومي) على " أن مصر لن توقع على عقد إذعان في مفاوضاتها بشأن المشاركة مع الاتحاد الأوروبي مشيراً إلى أنه لا يمكن الوصول لنص اتفاق يراعى مصلحة طرف على حساب طرف آخر ، وأوضح أن عمرو موسى وزير الخارجية كان واضحاً عندما أكد على أنه إذا لم يراع الاتفاق مصالح الطرفين فإنه لا يعتبر اتفاقاً قابلاً للتفاوض "(٢) .

وبذلك يتبقى أمام الجانبين موضوعاً رئيسياً واحداً يحتاج إلى جهدهما المشترك للتوصل لاتفاق حوله وهو صادرات مصر الزراعية ، حيث تتحرك اللجنة الأوروبية من منطلق تحديد الحصص والمواسم في إطار ما تسميه بالتدفقات التقليدية للتجارة الزراعية Traditional Trade Flows والتي نشأت في إطار اتفاق ١٩٧٧ ، في حين ترى مصر أن تتاح لمنتجاتها الزراعية فرصة نفاذ تتفق والوضع الحالي لقطاع الزراعة المصري والإمكانيات المتوقعة لنموه وبما يحقق التوازن في ميزان تجارة المنتجات الزراعية للجانبين(٣) .

وفي تصريحات له أشار السفير (جمال بيومي) إلى " أن الاتصالات التي أجرتها مصر مع الجانب الأوروبي سواء ما قام به الرئيس (مبارك)والسيد (عمرو موسى) وزير الخارجية ، أو الجولة التي قام بها وزير التجارة والتموين الدكتور (أحمد جويلي) ، إنما تهدف إلى دفع الطرف الأوروبي للتخلي عن التقيد بالتدفقات التقليدية للتجارة ، والتي كانت تحد من فرص الصادرات المصرية الزراعية ، وفقاً لاتفاق التعاون الموقع ١٩٧٧ ، والانتقال لمعايير عملية تستند إلى قدرات مصر على التصدير وإمكانيات السوق الأوروبية على الاستيعاب(٤) .

وقد صرح الدكتور (سعد نصار) مدير مركز البحوث الزراعية والمسؤول عن ملف الصادرات الزراعية في مفاوضات المشاركة المصرية – الأوروبية أن " المطالب المصرية في قطاع الزراعة من اتفاق المشاركة الأوروبية تتحدد فيما يلي(٥)":

- أن يتضمن الاتفاق إقامة منطقة حرة تشمل كل السلع، وبحيث تتعامل السلع الزراعية مثل معاملة السلع الصناعية تحقيقاً للتوازن.

---

(١) الجمهورية ، ١٤ ديسمبر ١٩٩٥ .

(٢) العالم اليوم ، ٢٨ نوفمبر ١٩٩٦ .

(٣) وزارة الخارجية المصرية : وحدة المشاركة المصرية الأوروبية ، اتفاق المشاركة المصرية – الأوروبية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨ .

(٤) الأهرام ، ١٢ مارس ١٩٩٧ .

(٥) العالم اليوم ، ٣٠ أكتوبر ١٩٩٧ ، وأنظر أيضاً : الأهرام ٢٠ أغسطس ١٩٩٦.

- زيادة الحصة المقترحة لصادراتنا لدول الاتحاد الأوروبي من البرتقال من المستوى الهزيل الذي يبلغ نحو ثمانية آلاف طن في العام في الوقت الراهن إلى نحو ٣٠٠ ألف طن في العام ، من أصل مليوني طن برتقال تنتجها مصر سنوياً .
- زيادة صادرات البطاطس المصرية إلى نحو ٧٥٠ ألف طن في العام بدلاً من ١١٠ ألف طن في العام في الوقت الراهن.
- زيادة صادرات الزهور من ألفي طن فقط سنوياً إلى ٣٠ ألف طن في العام.
- زيادة صادرات الأرز من ٣٣ ألف طن في العام إلى ٤٧٥ ألف طن في العام.
- كذلك فإن مصر تطالب بتعديل الشهور التي يسمح لها فيها بتصدير العنب إلى دول الاتحاد الأوروبي ، حيث أن هذه الشهور هي من يناير إلى مايو من كل عام ، ولا يتسنى لمصر أن تصدر فيها العنب لأنها ببساطة لا تنتج العنب في هذه الفترة ، وربما يكون هذا التوقيت ملائماً لدول تقع جنوب خط الاستواء مثل جمهورية جنوب أفريقيا لكنه غير ملائم لمصر على الإطلاق ، وهو ما يعنى حرمانها من تصدير العنب إلى أسواق دول الاتحاد الأوروبي ".

باختصار، فقد أوضح الدكتور (سعد نصار) أن " مصر تطالب بزيادة مجمل الصادرات الزراعية المصرية للاتحاد الأوروبي إلى حوالي من خمسة إلى سبعة أضعاف المستوى الحالي بقيمة إجمالية لا تتجاوز ١,٢ مليار وحدة نقد أوروبية (ECU) أي ما يعادل ١,٥ مليار دولار . وتطالب مصر بحصص تصديرية لدول الاتحاد الأوروبي في المواسم الإنتاجية بدون تعريفات جمركية ، على أن تزيد الحصص بمعدل ١٠٪ سنوياً خلال السنوات الخمس القادمة على أن يعاد النظر فيها بعد خمس سنوات لتحديد ما يمكن إدخاله من تعديلات على طريق تحرير تجارة السلع الزراعية بين مصر والاتحاد الأوروبي"(١) .

وأكد الدكتور (سعد نصار) على أن " سياسة مصر التفاوضية بشأن الصادرات المصرية الزراعية تعتمد بالأساس على ثلاثة مبادئ رئيسية :

١- أن يعكس حجم الصادرات في المستقبل تطويراً لحجم ما يصدر في الوقت الراهن من السلع التي كانت يسمح لها بالنفاذ للأسواق الأوروبية.

٢- البدء بأحجام يعتد بها وتعكس قدرات الإنتاج المصري من السلع التي كانت تواجه رسوماً مانعة من الدخول، والأخرى التي يحدد لها مواسم غير ملائمة لدخولها للأسواق الأوروبية في غير أشهر الإنتاج المصري.

٣- مراعاة تحديد كميات تجارية كافية للسلع التي تدخل السوق الأوروبي للمرة الأولى "(٢).

---

(١) الأهرام ، ١٩ إبريل ١٩٩٧ .

(٢) العالم اليوم ، ٣٠ أكتوبر ١٩٩٧ . وأنظر : تصريح د . سعد نصار في : الأخبار ، ١ ديسمبر ١٩٩٧.

" وتبدو عدالة موقف مصر من هذه القضية من أن قيمة الصادرات الزراعية المصرية لدول الاتحاد الأوروبي لم تتجاوز ١١٧ مليون إيكو أي نحو ١٤٧ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٥ ، في حين بلغت قيمة الواردات الزراعية المصرية من دول الاتحاد الأوروبي نحو ٦٤٥ مليون إيكو أي نحو ٨١٠ مليون دولار في العام ذاته . أي أن هناك عجزاً مصرياً في ميزان التجارة الزراعية مع الاتحاد الأوروبي يبلغ نحو ٦٦٣ مليون دولار أمريكي . فضلاً عن العجز المصري الكبير في ميزان تجارة السلع الصناعية مع الاتحاد الأوروبي والبالغ نحو ٣٥٢٦ مليون دولار في العام ١٩٩٥ طبقاً لبيانات صندوق النقد الدولي . وليس من المنطقي والحال هكذا أن تضع دول الاتحاد الأوروبي قيوداً كمية على الصادرات الزراعية المصرية لدول الاتحاد بينما تريد دول الاتحاد من مصر أن تحرر دخول الصادرات الصناعية الأوروبية إلى مصر من أي رسوم جمركية "[١] . ولذلك أكد السفير (جمال البيومي) " ان حسم ملف الزراعة والنقاط الأخرى سيتيح الفرصة أمام توقيع اتفاق المشاركة "[٢] مشيراً إلى أن"مصر لن تتسرع في التوقيع على اتفاقية المشاركة مع الاتحاد الأوروبي ، ولن تقدم أية تنازلات في هذا الأمر وذلك لحين موافقة الاتحاد على المطالب المصرية من اتفاق المشاركة فيما يتعلق بالزراعة . علماً بأن ما تطالب مصر بتصديره للسوق الأوروبية لا يتعدى ٥٪ من الرقعة المحصولية الزراعية المصرية ، ولا يشكل مطلب مصر بزيادة صادراتها الزراعية للسوق الأوروبية أكثر من ١٪ فقط من إجمالي واردات أوروبا ، و ٠,٥٪ فقط من إجمالي استهلاكها ، وهو ما يعني المطالب الزراعية لمصر لا تحتل أي مبالغة كما يزعم الجانب الأوروبي "[٣] .

" ومازال التفاوض بين الجانبين مستمراً لتحديد الترتيبات المستقبلية في قطاع الزراعة ، حيث أشارت اللجنة الأوروبية إلى إمكانية النظر في استيعاب معظم الصادرات المصرية في إطار نظام الحصص والمواسم بما يوفر تحرير صادرات مصر الزراعية بصورة واقعية[٤] . وصرح السفير (جمال البيومي) بأنه " إذا كانت الولايات المتحدة وكندا واستراليا والأرجنتين – وهي من أكبر الدول المنتجة للقمح وغيره من الغلال والسلع الزراعية في العالم – ظلت تتفاوض مع الاتحاد الأوروبي في إطار الجات لأكثر من ثمان سنوات لمحاولة تغيير السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي (CAP) ، وفي النهاية لم تستطيع تغييرها ولم تتوصل إلى النتيجة المرغوبة . فإن مصر لا تهدف بطبيعة الحال من مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي إلى تغيير السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة (CAP) ، وإنما تهدف مصر إلى الحفاظ على المصالح الزراعية المصرية . وذلك من خلال زيادة الصادرات

(١) أحمد السيد النجار ، " المشروع المتوسطي : الأبعاد الاقتصادية والتكنولوجية " ، مرجع سبق ذكره، ص ٥٢٤ .

(٢) جريدة الشرق الأوسط ، ٢٢ نوفمبر ١٩٩٦ .

(٣) الأهرام ، ٨ مايو ١٩٩٦ . وأيضاً : الأهرام ، ١٢ مارس ١٩٩٧ .

(٤) وزارة الخارجية المصرية : وحدة المشاركة المصرية – الأوروبية ، اتفاق المشاركة المصرية الأوروبية، مرجع سبق ذكره ، ص ٢١ .

الزراعية بما يتمشى مع ما حققته مصر من إنجازات في قطاع الزراعة . ولاسيما وأن حجم صادرات مصر الزراعية للاتحاد الأوروبي حالياً لا يعد مؤشراً طيباً لقدرات مصر التصديرية "[(١)] .

ويصف السفير (جمال البيومي) الملف الزراعي في مفاوضات المشاركة المصرية الأوروبية بأنه يعد من أصعب موضوعات التفاوض قاطبة " مشيراً إلى التعنت الأوروبي في التعامل مع قضية الصادرات الزراعية المصرية لأسواق الاتحاد الأوروبي ، حيث يصر الأخير على استبعاد السلع المصرية الزراعية المصنعة من الاتفاقية علماً بأن هذه السلع هي التي تتميز بها مصر وتمثل نحو ٣٣٪ من صادراتها للأسواق الأوروبية ويؤكد السفير على " أن مصر لن توقع على الاتفاقية إلا بعد ضمان دخول كل طن أرز وكل طن بطاطس إلى أسواق أوروبا " . وانتقد ما أسماه " بأسلوب التفاوض بذراع واحد ، وهو الذي يتبعه الاتحاد الأوروبي في اتفاقية المشاركة ، حيث يسعى إلى توقيع الاتفاقية بما يحقق مصالحه ويستبعد ما يتعارض مع مصالحه "[(٢)] .

ونظراً لأن قضية الصادرات الزراعية المصرية للأسواق الأوروبية تشكل العقبة الأساسية التي تعترض طريق التوصل إلى اتفاق المشاركة المصرية – الأوروبية ، ونظراً لإصرار مصر على موقفها بزيادة صادراتها الزراعية للاتحاد الأوروبي وثبات الموقف المصري الرسمي الأوحد الداعي إلى " سوق صناعية حرة وسوق حرة زراعية [(٣)]" . فقد تم الاتفاق مع وزراء التجارة والزراعة والخارجية والاقتصاد لكل من فرنسا وألمانيا وهولندا وأسبانيا على تقديم مقترحات بديلة للمقترحات التي سبق لخبراء المفوضية الأوروبية تقديمها خلال محادثات المشاركة بخصوص الصادرات الزراعية المصرية ، كما تم الاتفاق على رفع مستوى المحادثات بين الجانبين من مستوى الخبراء الفنيين إلى المستوى السياسي نظراً لتوقف المحادثات لفترة طويلة لعدم استجابة الجانب الأوروبي لمطالب الجانب المصري "[(٤)] .

وقد تمكن المفاوض المصري من إيجاد أرضية مشتركة مع الجانب الأوروبي فيما يتعلق بالملف الزراعي ، وبالفعل نجحت المفاوضات في الاتفاق على حوالي ٧٠٪ من قضايا وفنيات ومسائل القطاع الزراعي ، وتمكن المفاوض المصري من الاتفاق مع الجانب الأوروبي بشأن ١٢٨ منتجاً زراعياً مصرياً . ويقول السفير (جمال البيومي) " أننا بذلك نكون قد حققنا نسبة نجاح لمطالبنا تزيد على ٨٠٪ "[(٥)] . وقد صرح الدكتور (سعد نصار) بعد مشاركته مع السفير (جمال البيومي) في استكمال الجولة التاسعة من المفاوضات المصرية

---

(١) الأهرام ، ٢٠ أغسطس ١٩٩٦ ، ١٩ يونيو ١٩٩٧ ، ٧ مايو ١٩٩٨. وأنظر أيضاً : الأهرام المسائي ، ٥ أبريل ١٩٩٧.

(٢) الأحرار ، ١٦ يناير ١٩٩٦ و ٢٠ أبريل ١٩٩٨ . وأنظر : الأهرام ، ٢٢ أغسطس ١٩٩٧ .

(٣) السفير محمد جمال البيومي ، " أسرار حولات مفاوضات اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية وآثارها على الصناعة والزراعة " ، الأهرام ، ٢٨ إبريل ١٩٩٦ .

(٤) صرح بذلك الدكتور أحمد جويلي وزير التجارة والتموين في : الأهرام ، ١١ مارس ١٩٩٧ . وأنظر : الأحرار ، ٢٠ إبريل ١٩٩٨ .

(٥) الأنباء ، ١٧ إبريل ١٩٩٧ . وأنظر : الأهرام ، ١٠ فبراير ١٩٩٧ .

الأوروبية في الفترة من ٢٠-٢٢ مارس ١٩٩٧ والتي تركزت المناقشات فيها حول الملف الزراعي ، " أنه وبصفة عامة، لا يزال الجانب الأوروبي ، متشدداً بالنسبة *للمجموعة الأولى من السلع* وهي السلع الزراعية المصرية المسموح لها وفقاً لاتفاق ١٩٧٧ بين مصر والمجموعة الأوروبية بالتصدير إلى أوروبا معفاة من الجمارك وفقاً لحصص معنية في مواسم معينة . ورغم أن الاتحاد الأوروبي عرض حصصاً من تلك السلع تزيد عن تلك الحصص المسموح بها وفقاً لاتفاق ١٩٧٧ إلا أن تلك الحصص ما زالت أقل مما يطلبه الجانب المصري . فضلاً عن أن الحصة المعروضة من الجانب الأوروبي بالنسبة للأرز المصري المصدر لأوروبا لازالت هي نفس الحصة المسموح بها وفقاً لاتفاق ١٩٧٧ . وبالنسبة *للمجموعة الثانية من السلع* وهي مجموعة السلع الزراعية المصرية المسموح لها -وفقاً لاتفاق ١٩٧٧ - بالتصدير إلى أوروبا معفاة من الجمارك وفقاً لمواسم معينة دون تحديد حصص ، فقد أبدى الجانب الأوروبي مرونة في توسيع مواسم التصدير بالنسبة لبعض السلع بما يتمشى مع مطالب الجانب المصري . وعلى سبيل المثال ، فقد وافق الاتحاد الأوروبي على زيادة مواسم تصدير العنب المصري المعفي من الجمارك بمقدار شهر . وبالنسبة *للمجموعة الثالثة من السلع* وهي السلع الزراعية الجديدة المقترحة من الجانب المصري للتصدير إلى أوروبا معفاة من الجمارك ولم تكن متضمنة في اتفاق ١٩٧٧ بين الطرفين ، فقد أبدى الجانب الأوروبي مرونة بالنسبة لبعض السلع ، حيث وافق على السماح بتصدير عدد من تلك السلع إلى أوروبا معفاة من الجمارك طوال السنة وبدون تحديد حصص وهذه السلع هي اليوسفي والليمون والجريب فروت والبلح والجوافة والمانجو والتقاوي ، في حين اقترح الجانب الأوروبي البدء بحصص رمزية (٥٠٠ طن سنوياً) بالنسبة لعدد آخر من تلك السلع الجديدة المعفاة من الجمارك إلى أوروبا بما يحقق التوازن في اتفاق المشاركة المصرية الأوروبية والمنفعة المتبادلة بين الجانبين "[(١)] .

وقد أعلن السفير (فتحي الشاذلي) مساعد وزير الخارجية أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب " أن الدبلوماسية المصرية الرسمية استطاعت أن تحد من الخلافات بين مصر والاتحاد الأوروبي في مفاوضات المشاركة المصرية - الأوروبية وأكد أن مصر تسعى إلى إدخال مواد جديدة في اتفاق المشاركة في مقدمتها النص على إجراء مراجعة دورية للحصص التصديرية التي يتفق عليها للحصول على حصص إضافية في حالة انتهاء الأهداف المقصود بلوغها "[(٢)] .

وأكد السفير (جمال البيومي) " أن مصر استطاعت - بعد سلسلة من المفاوضات الطويلة - أن تقنع الطرف الأوروبي بمضاعفة صادراتها من السلع الزراعية المصنعة من ثلاث إلى سبع مرات وربما أكثر " . ويرى السفير أن هذه الانفراجة التي أنجزها فريق المفاوضين المصري ، إنما ساعد عليها اهتمام الرئيس مبارك بالملف الزراعي ، وقد لاحظ قادة أوروبا هذا الاهتمام . وقال السفير " أن السيد (عمرو موسى) قد حرص في مقابلاته الأخيرة مع

(١) الأهرام ، ٥ إبريل ١٩٩٧ .

(٢) الأهرام المسائي ، ٢٥ إبريل ١٩٩٧ .

وزراء خارجية الدول الرئيسية في الاتحاد الأوروبي سواء في مايوركا أو في بون وباريس ، على أن يحيطهم بالتطورات في ملف الزراعة ، وبعث رسالة إلى نظيره البريطاني (روبين كوك) - باعتبار بلاده رئيسة الاتحاد الأوروبي في هذه الدورة (١٩٩٨) - تتعلق بتطور المباحثات في مجال الزراعة "(١) .

ويؤكد السفير (جمال البيومي) - بعد الانتهاء من جولتي المفاوضات في مايو وأغسطس ١٩٩٨ - " أن الملف الزراعي أصبح يمثل موضوعاً سياسياً ، ومن ثم فالموافقة عليه ستكون من السياسيين في الجانبين المصري والأوروبي ، وقد تحركت مصر على هذا المستوى السياسي حيث تحدث الرئيس (مبارك) مع كافة زعماء الاتحاد الأوروبي الذين زاروا مصر مؤخراً ، مثل ملك أسبانيا ورئيس البرتغال ووزراء خارجية هولندا وبلجيكا وألمانيا ، ورئيس الاتحاد الأوروبي (جاك سانتير) وكذلك رئيس وزراء بريطانيا (تونى بلير) . كما تحدث وزير الزراعة الدكتور (يوسف والي) إلى أربعة عشر وزير زراعة أوروبياً وكذلك المفوض الأوروبي للشؤون الزراعية وتلقى ردوداً من الجميع ، كما أن (عمرو موسى) وزير الخارجية حرص في كافة زياراته لأوروبا على تناول هذه القضية ، كما سافر الدكتور (أحمد جويلي) وزير التجارة إلى عدة دول أوروبية لشرح الموقف المصري . فالموضوع ليس فنياً فقط وإنما سياسي أيضاً "(٢) .

وإذا كان موضوع حقوق الإنسان يمثل مسألة خلافية على مستوى المشاركة السياسية والأمنية ، ولم تتمكن مفاوضات المشاركة المصرية الأوروبية من حسمها حتى الآن (لخطة إعداد الدراسة) فإنه على مستوى المشاركة الاقتصادية والمالية بين مصر والاتحاد الأوروبي يقف ملف الزراعة حجر عثرة في طريق التوصل إلى اتفاق نهائي بشأنها(٣) .

ثالثاً : المشاركة الاجتماعية والثقافية والإنسانية من منظور السياسة الخارجية المصرية

في بضع كلمات بليغة تعكس فهماً تاريخياً واستراتيجياً متميزاً لما ينبغي أن يكون عليه التعامل الجديد بين أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط والعالم العربي (أي منطقة جنوبي المتوسط) ، كتب الجنرال (ديجول) في مذكراته المنشورة عام ١٩٦٩ يقول : " هناك على الضفة الأخرى من المتوسط توجد بلدان في طور النمو ، لكنها تملك حضارة عريقة وعلاقات إنسانية متميزة غالباً ما نفتقدها في مجتمعاتنا الصناعية ، ويوماً ما سنكون سعداء بوجود هذه القيم هناك نحن وهم - كل على نمطه - نتجه نحو الثورة الصناعية لكن إذا أردنا بناء حضارة صناعية حول المتوسط لا تمر بالضرورة عبر النموذج الأمريكي ، وفيها يعتبر الإنسان غاية وليس وسيلة ، فإن علينا أن نعمل لانفتاح كبير بين ثقافتنا "(٤) .

---

(١) الأهرام ، ٢٧ مايو ١٩٩٨ .

(٢) أخبار اليوم ، ٣٠ مايو ١٩٩٨ . وأيضاً : مقابلة السفير جمال الدين البيومي في ٨ أغسطس ١٩٩٨ .

(٣) مقابلة مع السفير جمال الدين البيومي في ٨ أغسطس ١٩٩٨ . وكذلك مقابلة مع السفير (فتحي الشاذلي) في ٣٠ يوليو ١٩٩٨ .

(٤) السفير هاني خلاف وأحمد نافع ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٦٠.

ومكمن التميز في تلك الرؤية الديجولية يقع في الاهتمام بالبعد الحضاري والثقافي للعلاقات في وقت سادت فيه الاعتبارات الاقتصادية والعسكرية والأيديولوجية كركائز ومنطلقات أساسية في العلاقات الدولية ، ففي مرحة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي كانت ظروف الاستقطاب الدولي والحرب الباردة والصراع الأيديولوجي هي العناصر الحاكمة لسياسات معظم الدول بل جميعها ، وكانت الصراعات الدولية ما تزال تؤسس على دوافع واعتبارات السيطرة على الأسواق والموارد الاقتصادية والتوسع الإقليمي والحرص على التفوق العسكري .

وبرغم ميل البعض إلى تفسير الفكر الديجولي والسياسات الفرنسية اللاحقة له على أساس أنه امتداد لنفس دوافع التنافس والرغبة في الهيمنة والاستئثار بمناطق للنفوذ - ولكن بمفردات وأساليب ومداخل جديدة - إلا أن هناك عديداً من الشواهد الأخرى تؤكد أن الأبعاد الثقافية راحت تمثل بالفعل منطلقات حقيقية في العلاقات الدولية عموماً والعلاقات الأوروبية على وجه الخصوص وصار التعامل مع هذه المنطلقات أحد أبرز جوانب العمل السياسي إلحاحاً أمام صانعي القرارات وموجهي السياسيات والخطط الأوروبية وخاصة تلك المتعلقة بالعالم العربي والعالم الإسلامي ومنطقة الشرق الأوسط(١) . حتى أصبح مفهوم " حوار الحضارات والثقافات " واحداً من أهم مفردات الخطاب السياسي في كل ما يتصل بعلاقة الغرب بالعالم العربي والعالم الإسلامي(٢) .

ولقد اتخذ " حوار الحضارات " شكلاً خاصاً بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، حيث أن النظام الثنائي القطبية أثر تأثيراً جوهرياً على مسار الحوار وموضوعاته ، فتحددت أهداف هذا الحوار الذي خصته هيئة اليونسكو برعايتها في الفترة من ١٩٤٩ إلى ١٩٨٩ في مشكلة التفاهم الإنساني والعلاقات بين الثقافات وخاصة في إطار العلاقات الثقافية بين الدول الرأسمالية، والدول الماركسية. كما أسست اليونسكو مشروعاً كبيراً لدعم الفهم المتبادل بين القيم الثقافية للشرق والغرب ، استمر من عام ١٩٥٧ حتى عام ١٩٦٧ . واستمر الحال هكذا حتى عام ١٩٨٩ الذي مثل بداية الانطلاق لإفراز حقبة جديدة من حقب التاريخ الإنساني التي تميزت باختفاء القطبية الثنائية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. ولما كانت التطورات الدولية الجديدة التي تنتقل الإنسانية الآن عبرها صوب صياغة مجتمع عالمي جديد تحت تأثير الثورة الكونية ، فإن هذه التطورات قد أدت إلى تجاوز أهداف المشروعات التي حددتها اليونسكو وأفرزت أهدافاً جديدة لحوار الحضارات ، الأمر الذي أصبح يستدعى تعميم الطرح العالمي لمفهوم " الحوار الحضاري والثقافي " (٣).

وفي إطار هذه الرؤية ، قدمت وثيقة إعلان برشلونة وبرنامج العمل المرفق بها (نوفمبر١٩٩٥) عدداً من المبادئ الأساسية والالتزامات السياسية العامة التي تعهد بها أطراف المشاركة الأوروبية والمتوسطية سواء بسواء

(١) المرجع السابق ، ص ص ٢٦٠ - ٢٦١ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٨٢ .

(٣) السيد ياسين ، " التغيرات العالمية وحوار الحضارات في عالم متغير "، مرجع سبق ذكره، ص ص١٤ - ١٦ .

في المجالات الإنسانية والثقافية والاجتماعية. وجاء على رأس هذه الالتزامات العامة تشجيع *الحوار* بين الأديان والثقافات لتنمية روح التسامح والتفهم المتبادل ، وتشجيع التفاعل بين هيئات المجتمع المدني وشخصياته ، ولقاءات المنظمات غير الحكومية ، وتنمية التعارف بين فئات الشباب ، واتحاد العمال من مختلف أقطار المشاركة إلى جانب حماية الفئات السكانية الخاصة كالمسنين والمعوقين . ومن بين هذه الالتزامات العامة أيضاً ، تطوير اندماج المرأة في الأنشطة العامة ومحاربة الإدمان ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتنظيم الهجرة ، والتعاون في مجالات الإعلام والتعليم والصحة والتدريب المهني(١).

ويلاحظ الخبراء أن الالتزامات الواردة في إعلان برشلونة على وجه العموم ، وفي هذا الشق الاجتماعي والإنساني والثقافي منه على وجه الخصوص ، تتسم بالتداخل بين الالتزامات المقصود بها في البيئة الوطنية الداخلية من ناحية وتلك الالتزامات التي تتوجه بها الدول إلى الأطراف الدولية الأخرى الأعضاء في المشاركة. وفي ذلك ، يرى السفير (هاني خلاف) أن " المسائل التي تتضمنها هذه السلة الثالثة في الإعلان لا تقل من حيث الأهمية والتأثير بعيد المدى ، عما تضمنته السلة الأولى المعنية بالشق السياسي والأمني للمشاركة ، حيث تمس بنود السلة الثالثة في أغلبها جوهر العلاقة بين الهوية الوطنية والمؤثرات الخارجية وعناصر الحراك الاجتماعي. كما تمس من ناحية أخرى ، عناصر تشكيل الرأي العام الشعبي ، وتوجيه الفكر والسلوك الفردي والفئوي والمجتمعي ، ونظرة الشعوب إلى غيرها ، وكلها عناصر محورية ، بل ومفصلية أيضاً ، لما لها من انعكاسات ليس فقط على نوع ومستوى وعمق حالة السلام بين الدول الأعضاء ، بل وأيضاً على نوع ودرجة الاستقرار السياسي والاجتماعي داخل الدولة ذاتها . فالشق الثقافي والاجتماعي بذلك يعتبر أحد الجسور الأساسية لدعم الاستقرار ، وبناء الثقة وتأمين السلام انطلاقاً من البنيات التحتية والعلاقات المجتمعية الأساسية . إلا أن هذا الجانب الثالث من جوانب المشاركة له أيضاً خصائص أخرى ، " فالاندماج " ليس هدفاً وارداً فيه ، وليس المقصود بهذا البعد الاجتماعي والإنساني في مشروع برشلونة إذابة الهوية الثقافية للدول والشعوب الأطراف فيها أو تعديل الأنساق القيمية، أو توحيد التراث وعولمة النظم الاجتماعية ، وإنما الهدف الأساسي هو تعويد الأفراد والشعوب والمؤسسات على احترام الاختلاف إن وجد ، وكيفية التعايش السلمي رغم هذا الاختلاف ، بل وكيفية توظيف التنوع الثقافي والديني والاجتماعي في ترقية التكامل وتعظيم المصالح بين الشعوب والدول" (٢).

وتؤكد مصر في مجال المشاركة الاجتماعية والثقافية والإنسانية على عدد من الأنشطة منها(٣):

* تشجيع الحوار الحضاري والثقافي والفكري على المستويين الرسمي وغير الرسمي.

---

(١) Euro-Mediterranean Partnership : Barcelona Declaration – Work Programme, Barcelonal, Novmber, 1995, P. P. 6,7,14,15.

(٢) تصريحات السفير هاني خلاف في ، أحمد نافع ، " المشاركة الأوروبية – المتوسطية : حصاد العام الأول .. بناء الثقة عبر الجسور الثقافية والإنسانية والاجتماعية " ، الأهرام ، ٧ مارس ١٩٩٧ .

(٣) . حمدي عبد الرحمن ، " التوجه المتوسطي في السياسة المصرية ١٩٩٠-١٩٩٥ " ، مرجع سبق ذكره، ص ٦٠٥

* أهمية تنمية التعاون الثقافي بين الدول .
* التعاون فيما بين الجمعيات المدنية في إطار شرعية تلك الجمعيات وشرعية أهدافها ووفقاً للقوانين الوطنية للدول.
* تشجيع التعاون القضائي وتبادل المجرمين .
* على الدول الأوروبية التعامل بشكل أكثر إيجابية في محاولة لتسوية وضع الهجرة غير القانونية، وذلك في إطار أحكام منظمة الهجرة الدولية وتحويل إقامتهم إلى إقامة شرعية .
* الالتزام بعد قيام الدول بمنح حق اللجوء للإرهابيين ومرتكبي جرائم العنف السياسي.

ويمكن القول بأن جوهر منظور السياسة الخارجية المصرية للمشاركة الأوروبية – المتوسطية فيما يتعلق بأبعادها الاجتماعية والثقافية والإنسانية ، إنما يتجسد في النظر إليها باعتبارها مجالاً خصباً لإثراء الحوار الحضاري والثقافي ، وهذا من ناحية ، وتغيير الصورة المغلوطة للإسلام والمسلمين عند الغرب من ناحية ثانية ، وتحسين أوضاع العمالة المصرية في أوروبا وتسوية مشكلات الهجرة غير الشرعية من ناحية ثالثة .

ففيما يتعلق "*بحوار الحضارات*" فإن مصر ترى أن تخليق وتفعيل الحوار هو آلية تحقيق الاستقرار والسلام الدولي وذلك لان الحوار يسهم في تقريب الخلافات بين الشعوب ، وإبراز علامات التفاهم الفكري المشترك بين الأمم . فقيام حوار متبادل بين ثقافة التكنولوجيا التي تمثلها دول شمالي المتوسط الفنية (دول الاتحاد الأوروبي) والثقافة التقليدية التي تمثلها دول جنوبي المتوسط النامية ، من شأنه أن يسهم في تقريب الحضارات المشاطئة للمتوسط . ومن شانه أيضاً الكشف عن عناصر الالتقاء المشتركة بين الثقافات المتباينة، والتي تقود إلى تحقيق المجتمع العالمي المستقر(١).

فحوار الحضارات والثقافات – حسب المنظور المصري – يشمل رؤية كل منها للآخر كما تبدو في منتوجات الأدب والفن والشروح الدينية والمواقف السياسية ، وأيضاً كما تبدو في برامج الإعلام ومواد الدعاية وفي مقررات الدراسة ومناهج التعليم . وحوار الحضارات لا يقتصر على رصد المنتوجات المعاصرة لدى الأخريين ورؤيتهم الراهنة لنا ، وإنما يشمل العودة إلى دراسة الصورة الموروثة والمتناقلة عبر الأجيال والأزمان فيما يمكن تسميته بالتراث الشعبي أو الصور الشعبية التاريخية . وأخيراً فإن حوار الحضارات والثقافات لا ينبغي أن يستخدم كمدخل أو كمحاولة لإذابة الفوارق والخصوصيات الذاتية لأي من أطرافه ولا لعولمة تلك الثقافة أو تعديل أنساقها القيمية بما يتفق مع معايير وأنساق الأخريين(٢).

---

(١) ورقة الشعبة البرلمانية حول : " حوار الحضارات وحقوق الإنسان " في ، الاجتماع التحضيري الأول للمؤتمر البرلماني الدولي الثاني الخاص بالأمن والتعاون في حوض البحر المتوسط (كالياري – سردينيا بإيطاليا) ٢ يوليو ١٩٩٤ ، مجلس الشعب ، الشعبة البرلمانية ، جمهورية مصر العربية ، ١٩٩٤ ، ص ص ٢ – ٦ .

(٢) السفير هاني خلاف وأحمد نافع ، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٨٣ – ٢٨٤ .

ويركز المنظور المصري لمفهوم حوار الحضارات على مفهوم " التسامح الثقافي " الذي يمثل مرتكزاً أساسياً من مرتكزات حوار الحضارات ، حيث أن هذا المفهوم يرتبط بمفهوم " النسبة الثقافية " التي أكدت عليها الوثيقة الختامية لمؤتمر مالاجا (المؤتمر البرلماني الأول للأمن والتعاون في البحر المتوسط ١٥-٢٠ يونيو ١٩٩٢) عندما أشارت إلى أن كل ثقافة وحضارة تمثل قيماً سامية تشكل التراث الروحي لبنى الإنسان قاطبة، وحرصت الوثيقة على ضرورة تحديد القيم الثقافية المشتركة في ثقافات وحضارات المتوسط ، وأكدت الوثيقة على أن الواجب الأخلاقي في التسامح المتبادل والتفاهم المشترك الأفضل يتأتى من كون أن شعوب المتوسط تحمل ماضياً مشتركاً، وقيماً مشتركة ، وهذا يمثل أحد أهداف حوار الحضارات في إقرار الاحترام الكامل للأصالة الكامنة في كل ثقافة ، واحترام الفروق الثقافية المعبرة عن الأنساق والسياسة القائمة في الدول الأخرى ، وهذا ما يمكن أن نطلق عليه " نسبية الفكرة الحضارية " في مواجهة الأخرى(١).

وترى الشعبة البرلمانية المصرية في مجلس الشعب أنه " إذا كان التعاون فيما بين دول حوض البحر المتوسط ضرورة يفرضها التطور العالمي المعاصر بين ضفتي البحر المتوسط ، فإنه لكي يكون هذا التعاون مثمراً حقاً فلابد أن يتسم بتعدد الأبعاد ، فلا يقتصر على الجانب السياسي وحدة ، أو على الجانب الاقتصادي فقط ، أو على الجانب العلمي والتقني ، بل لابد أن يكتمل هذا الحوار بأن يشمل أيضاً الجوانب الثقافية . فالميراث الثقافي لكل من الحضارتين العربية والأوروبية يتيح مجالات واسعة للتعاون الثقافي بينهما ، وسوف يكون مردودها بلا شك لصالح الإنسان الأوروبي والعربي ، بل ولصالح البشرة جمعاء " (٢).

ولعل نجاح الحوار والتواصل الحضاري والثقافي بين دول حوض البحر المتوسط رهن بوجود فهم مشترك وحقيقي بطبية المشكلات العالمية التي تعانى منها الدول جميعاً . ومن هنا ترى الشعبة البرلمانية أنه " يجب النظر إلى هذا الحوار في إطار عالمي بحيث يستهدف إلى جانب دعم العلاقات وتخطيط وتوسيع أفاق التعاون في نطاق حوض البحر المتوسط وتصحيح العلاقات القائمة في الساحة العالمية والسعي لسيادة التعاون والتنسيق الدولي ، بما يخفف من التوترات السياسية والاقتصادية والاجتماعية " (٣).

(١) الاتحاد البرلماني الدولي ، الوثيقة الختامية للمؤتمر البرلماني الأول حول الأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط (مالجا ، ١٥ - ٢٠ يونيو ١٩٩٢) ، جنيف (سويسرا) ، الاتحاد البرلماني الدولي ، ١٩٩٢ ، ص ص ٢١ - ٢٢ .

(٢) مذكرة الشعبة البرلمانية المصرية حول موضوع : " أوجه التعاون بين برلمانات البحر المتوسط في كافة المجالات وكيفية مساهمة القطاع البرلماني في دول المتوسط في تدعيم وتقوية صلات التعاون والتقارب بين دول الحوض " في ، الاجتماع التحضيري الأول للمؤتمر البرلماني الدولي الثاني الخاص بالأمن والتعاون في حوض البحر المتوسط (كالباري - إيطاليا) ١ - ٢ يوليو ١٩٩٤ ، مجلس الشعب ، الشعبة البرلمانية ، جمهورية مصر العربية ، ١٩٩٤ ، ص ص ٩ - ١١ .

(٣) المرجع السابق ، ص ١١.

ولقد أكد (عمرو موسى) وزير الخارجية على أهمية حوار الحضارات ، وذلك خلال كلمته التي ألقاها أمام أمام المؤتمر الوزاري الأوروبي المتوسطي في برشلونة ٢٧ نوفمبر ١٩٩٥ حيث قال : " إن لقاءنا هو لقاء الحضارات وهو رمز لتفاعل وتواصل حضاري وثقافي دار حول المتوسط وعبره "[(١)] .

ولما كان " إدماج " الثقافات ليس هو الهدف المنشود من حوار الحضارات والثقافات ، وإنما الهدف الرئيسي هو تصحيح الصور المغلوطة واستكمال الصور الناقصة في أذهان الأخريين عن هذه الثقافة أو تلك . فإنه في هذا الإطار ، تسعى السياسة المصرية من خلال قنوات الحوار الحضاري والثقافي التي تتيحها المشاركة الاجتماعية والثقافية والإنسانية إلى *تحسين تصور الغرب للإسلام والمسلمين*. فالإسلام بالنسبة للأوروبيين ، وفقاً لما يؤكده تقرير المعهد الملكي للشؤون الخارجية في لندن عام ١٩٩٢ كان دائماً موضوع اهتمام ، ولقد أضحى اليوم حقيقة ثقافية تجسدها الأحياء الأكثر فقراً في مدن أوروبا الغربية ، والعدو القديم الذي دخل من الباب الخلفي ، ويبرز هذا العامل الإيديولوجي أيضاً على لسان بعض المسؤولين الغربيين ، فقد أورد وزير الدفاع الإيطالي في حديث له : " أنه لا ينبغي تناسي مسببات الصراع ذات الطابع الديني وصعود الأصولية الإسلامية التي يمكن أن تستخدم في أي لحظة بمثابة سلاح أيديولوجي مضاد للغرب " [(٢)].

والواقع أن أوروبا أصبحت تنظر إلى الحركات الإسلامية لدى العديد من الدول الإسلامية خاصة جنوب المتوسط، باعتبارها تمثل تهديداً ذا أبعاد متعددة . فالنظرة الأوروبية للإسلام ترى أنه يمثل عدواً جاهزاً . وراحوا يربطون بين الإسلام والإرهاب نتيجة العنف المستخدم من جانب بعض الجماعات الإسلامية .

وقد جسد المؤرخ الأوروبي " والترلاكوير " - أحد أعمدة التاريخ المعاصر بجامعات لندن - في تصريحات صحافية له حول كتابه المطروح بالأسواق " الفاشية أمس واليوم وغداً " الذي يتناول فيه ما يسمى بالفاشية الجديدة ، وهي الظاهرة التي اعتبرها توأم " الراديكالية الإسلامية " ويزعم لاكوير : " إذا كان ينبغي لنا التسليم بأن الإسلام ينبع أو يستقي أصوله من بيئة مغايرة ومتباينة لكنه في الحقيقة يلتقي مع الفاشية في الجوهر الإيديولوجي والممارسة السياسية " . ولقد عكست تعليقات " لاكوير " وأمثاله من المؤرخين والمفكرين الأوروبيين ، توجهات ومحددات ومنظور الفكر الاستراتيجي الغربي تجاه الاتجاهات الراديكالية الإسلامية التي يعتبرونها " أيديولوجية فاشية "[(٣)] .

وتسعى السياسة المصرية - والعربية - إلى تصحيح الصورة المغلوطة للإسلام والمسلمين لدى الغرب الأوروبي . وفي هذا الإطار أشار الدكتور (عصمت عبد المجيد) - أمين الجامعة العربية - إلى خطورة أن يظل

(١) عمرو موسى ، بيانات حول سياسة مصر الخارجية ١٩٩٥ (البيان : كلمة السيد عمرو موسى وزير الخارجية أمام المؤتمر الوزاري الأوروبي المتوسطي برشلونة ٢٧ نوفمبر ١٩٩٥) ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٣١ - ١٣٣ .

(٢) محمود قاسم ، " المتغيرات العالمية والوضع في البحر المتوسط " ، الوفد ، ٢٢ يوليو ١٩٩٥ . وأنظر أيضاً : د. زينب عبد العظيم ، " البعد الأمني للشراكة الأوروبية المتوسطية " في بطرس فرج الله (محرر) ، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠١.

(٣) السفير هاني خلاف وأحمد نافع ، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٤٦ - ٣٤٨ .

السياسيون والباحثون الأوروبيون يرددون مقولات ورثوها قديماً، في زمن الهيمنة على مقدرات الأمة العربية والإسلامية. وكان وزير الخارجية المصري (عمرو موسى) في الجلسة الختامية للمؤتمر الثاني للمشاركة (فاليتا- بمالطا أبريل ١٩٩٧) كان قد دعا إلى عقد مؤتمر ثقافي يدعو إليه رسميون وساسة وأكاديميون لطرح التصورات وتبادل الآراء لتشجيع التواصل الفكري . مشيراً إلى أنه لا ينبغي أن ينظر الغربيون إلى ما تقوم به بعض الفئات التي تنتمي إلى العالم الإسلامي من أعمال لا يقرها الإسلام ، وتتنافى مع طبيعته السمحة ودعوته إلى التعمير والبناء والتعاون ، على أنها الإسلام ، فيعمدون إلى إصدار أحكام جائرة وتعميمات ظالمة ، تسيء إلى مئات الملايين من المسلمين في العالم كله .

وفي هذا السياق ، قام شيخ الأزهر بجولة في عدة عواصم أوروبية ، والتي صدر حولها كتاب تحت عنوان "الإسلام والغرب" وكذلك عقد المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ندوة حول "الإسلام والغرب". كما أكد السفير (فتحي الشاذلي) إزاء قضية خوف الغرب من الأصولية الإسلامية وتشويه صورة الإسلام والمسلمين" على أنه ينبغي الأخذ في الاعتبار أن هناك دولاً إسلامية متعددة، قد تختلف فيما بينها بشدة في درجة التسامح والتعددية والديمقراطية ، وأن الحوار الثقافي والحضاري هو السبيل الوحيد للتغلب على العداء وسوء الفهم "(١).

إن هذه النماذج – الانتقائية والمختصرة – تجسد تعبيرات رسمية عن الاهتمام المصري الرسمي بالبعد الثقافي والاجتماعي في المشاركة مع الاتحاد الأوروبي، وتظهر أن الهدف والغرض هو تحسين صورتنا – كمسلمين نعتنق الإسلام – لدى الآخر.

ويرتبط بإشكالية الصورة السلبية للإسلام والمسلمين لدى الغرب ، إشكالية أخرى نابعة منها ومتفرعة عنها ومرتبطة بها ، وهي تتعلق بقضية ***الهجرة (القانونية وغير القانونية) وما يتفرع عنها من قضايا ومسائل تتعلق بأوضاع العمالة المصرية في أوروبا ومسألة إعادة التوطين***. ذلك أن الهاجس الأمني لدى الأوروبيين من التأثير الخطير للأصولية الإسلامية باعتبارها مصدر التطرف والإرهاب في المجتمعات الأوروبية دفع الدول الأوروبية إلى فرض قيود مشددة على دخول مواطني الجنوب المتوسطي إليها ، وجعلت حدودها شبه مغلقة في وجه هؤلاء المواطنين مع تبرير هذه القيود بالخوف من مضاعفات الهجرة غير المشروعة من الجنوب المتوسطي إلى الشمال المتوسطي وما تجلبه من متاعب .

وتعد مشكلة الهجرة من أهم المشكلات من وجهة نظر أوروبا في علاقاتها بدول جنوبي المتوسط ، وتعود أسباب مشكلة الهجرة إلى اختلاف معدلات النمو السكاني والاقتصادي في كل من دول شمالي المتوسط وجنوبه ، فمعدلات الخصوبة في دول الشمال تقل عن ٢٪ وأحياناً تصل إلى ١٪ ، أما في دول جنوبي المتوسط فتصل هذه المعدلات أحياناً إلى ٧٪ . من ناحية أخرى تمثل نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن ١٥ عاماً ٢٠٪

---

(١) Ambassador Fathy El-Shazli, slam and Violence " in, Sonja Heggazy (ed.), Egyptian and German Perspective on Security in the Mediterranean Egypt, (Cairo: Friedrich – Stiftung Kaino, 1998), P.P. 11-13.

من مجموع سكان الدول الأوروبية، و ٤٠٪ من مجموع سكان الدول العربية المتوسطية ، الأمر الذي يعني زيادة أعداد المهاجرين في المستقبل وتضخم أثار مشكلة الهجرة[١].

ويمكن القول أن تاريخ الهجرة العربية إلى أوروبا في العصر الحديث قد بدأ منذ أواخر القرن التاسع عشر في أعقاب استقرار الوجود الفرنسي في الجزائر ، فقد صدر عام ١٨٧٤ قانون فرنسي يتيح للمواطنين الجزائريين فرصة الهجرة إلى ما كان يسمى في ذلك الوقت " الأرض الأم " أي فرنسا ، والعمل بها مقابل كفالة مالية يدفعها المهاجر إلى السلطات الفرنسية لضمان عودته إلى بلاده ، وقد ألغى هذا القانون في بداية القرن العشرين بقانون آخر صدر في٢٤ ديسمبر ١٩٠٤ وبتعميم صدر بعد ذلك بعام واحد في عام ١٩٠٥ بحيث فتحت الأبواب على مصراعيها للراغبين في الانتقال والعمل في فرنسا دون قيود مالية . ولقد زادت الهجرة من السواحل الجنوبية للمتوسط إلى سواحله الشمالية زيادة كبيرة خلال السنوات العشر السابقة . وتشير الإحصاءات المتوافرة من منظمة الهجرة الدولية ومنظمة العمل الدولية إلى وجود ما يقرب من تسعة ملايين مهاجر مسلم في أوروبا من بينهم حوالي خمسة ملايين ونصف من بلاد عربية ، منهم حوالي نصف مليون مهاجر مصري موزعين على كل من اليونان وإيطاليا وألمانيا وفرنسا والنمسا والدانمارك . ومن المحتمل أن تتزايد تدفقات الهجرة في المستقبل على الرغم من كل الإجراءات المقيدة التي اتخذتها الدول الأوروبية في السنوات الأخيرة [٢]. وإذا أضفنا إلى ذلك تصاعد الحركات الأصولية في جنوب المتوسط والمعادية للغرب ولنموذجه الحضاري . وتمثل ظاهرة تنامي التطرف الإسلامي – كما يصفه الغرب – أو أحياناً مجرد الإحياء الإسلامي في دول رئيسية – جنوبي المتوسط – هاجساً ملحاً ومقلقاً لدى دول شمالي المتوسط أو بعضها على الأقل خاصة عندما يرتبط بممارسات عنف تثير مخاوف وتساؤلات في الضفة الشمالية للمتوسط حول العلاقة بين المد الإسلامي والاستقرار . فضلاً عن أن ذلك كله يؤدى إلى بروز التيارات العنصرية في أوروبا – كاتجاه مضاد – الداعية إلى طرد المهاجرين ، واتخاذ الإجراءات القانونية التي تصل إلى حد التعسف أحياناً ضد المهاجرين[٣]. وتكشف كل هذه الأمور عن مدى تعقد مشكلة الهجرة .

وفي هذا الإطار، فإنه من المتوقع أن يواجه المواطنون المتطلعون إلى الهجرة المؤقتة أو الدائمة إلى دول الاتحاد الأوروبي الكثير من الصعوبات بل ربما تكون هذه الهجرة مستحيلة بالنسبة لهم ، فبرنامج العمل الملحق بإعلان برشلونة (نوفمبر ١٩٩٥) يتحدث عن توفير ظروف ملائمة للمهاجرين القانونيين . وهم غالباً الموجودون في الوقت الحاضر على أرض دول الاتحاد ، كما تحدث عن مقاومة الهجرة غير القانونية ، وهو ما قد يعني ترحيل أعداد كبيرة من المواطنين من الدول المتوسطية الأخرى الذين يتواجدون الآن أو قد يتواجدون

(١) د . وليد محمود عبد الناصر ، " التعاون المتوسطي بين مطرقة الهجرة وسندان التطرف " ، مرجع سبق ذكره، ص ص ١١٢ – ١١٣ .

(٢) السفير هاني خلاف وأحمد نافع ، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٣١ – ٣٣٢ .

(٣) د . وليد محمود عبد الناصر ، " التعاون المتوسطي بين مطرقة الهجرة وسندان التطرف " ، مرجع سبق ذكره، ص ١١٤ .

مستقبلاً في دول الاتحاد دون أن ينجحوا في تسوية أوضاعهم القانونية ، وهكذا فإن تطبيق إعلان برشلونة وقيام منطقة التجارة الحرة مقترن في الواقع بالحد من موجات الهجرة البشرية الكبيرة إلى دول الاتحاد الأوروبي[1].

وحيث أن الوجود المهجري المصري والعربي في أوروبا يمثل واحداً من القواسم المشتركة للعديد من قضايا الأمن والتعاون والتنمية الاقتصادية إلى جانب كونه واحداً من أبرز موضوعات التفاوض الراهن بين الاتحاد الأوروبي وفرادى الدول العربية الواقعة جنوبي المتوسط من أجل إبرام اتفاقيات ثنائية للمشاركة الشاملة وأحد عناصر الحوار الجاري بين الثقافة العربية والثقافة الأوروبية ، فقد أولت السياسة المصرية اهتماماً كبيراً بالموضوعات المتعلقة بالهجرة . فلقد قدمت مصر للمؤتمر البرلماني الدولي حول الأمن والتعاون في المتوسط المنعقد في مالجا (يونيو ١٩٩٢) دراسة حول التنمية المشتركة ، ركزت على أن من ضمن الوظائف الأساسية للتعاون المتوسطي التعامل مع قضية ضبط هجرة العمالة من خلال تمويل برامج التنمية في الدول المصدرة للمهاجرين وتحسين شروط التبادل التجاري مع دول جنوب المتوسط وإنشاء منطقة تجارة حرة بين دول الاتحاد الأوروبي ودول البحر المتوسط والإسهام في تخفيف عبء الديون واحتواء الآثار الاجتماعية السلبية للإصلاحات الاقتصادية ، على أن يتم ذلك كله في إطار احترام متبادل للثقافة المحلية لكل مجتمع . ثم قدمت وزارة الخارجية المصرية بعد ذلك ورقة عمل إلى المؤتمر الوزاري الأول لمجموعة " النواة " لدول المنتدى المتوسطي في الإسكندرية في يوليو ١٩٩٤ ، ركزت على الميزة النسبية لدول جنوبي البحر المتوسط في مجال الموارد البشرية مما يتطلب مساهمة الاتحاد الأوروبي لتطوير هذه الموارد وتنميتها[2].

كما أكدت الشعبة البرلمانية المصرية خلال الاجتماع التحضيري الثاني – في أزمير (نوفمبر ١٩٩٤) – للمؤتمر البرلماني الدولي في حوض البحر المتوسط ، على أنه إذا كان الاتحاد الأوروبي يتناول قضية الهجرة فقط من منظور آثارها على أراضيه فإن السياسة التي تنتج عن ذلك لن تخرج عن كونها سياسة تسعى إلى مجرد إيجاد عوائق من أجل إيقاف تلك الهجرة غير المرغوب فيها ، وهذا لا يكفي، بل ينبغي – كما ترى الشعبة البرلمانية – أن ينظر الاتحاد الأوروبي إلى ما وراء الآثار المباشرة للهجرة ومسبباتها ، أي إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول الموفدة / المرسلة، وهو ما يتطلب التزاماً مالياً من دول الاتحاد للمساهمة في تنمية اقتصاديات الجنوب، عبر المشاركة في المشروعات كثيفة العمالة للحد من الهجرة الجنوبية إلى دول الشمال.

(١) د . مصطفي كامل السيد، "الشراكة المتوسطية – الأوروبية والتحول عن النظم السلطوية في الوطن العربي"، مرجع سبق ذكره، ص ١١.
وانظر أيضاً:
طه المجدوب ، " المشروع الأوروبي – المتوسطي : المآخذ والحسنات "، الأهرام ، ٢١ يناير ١٩٩٦ .

(٢) د . وليد محمود عبد الناصر ، " التعاون المتوسطي بين مطرقة الهجرة وسندان التطرف " ، مرجع سبق ذكره، ص ١١٥ – ١١٦ .

وكذا تقديم مساعدات اقتصادية خاصة بتطوير العشوائيات، ورفع مستوى الأداء التعليمي، وتكثيف نشر مشروعات الشباب والصناعات الصغيرة[(١)].

وفيما يتعلق بمفاوضات مصر مع الاتحاد الأوروبي حول المسائل الاجتماعية والثقافية والإنسانية ، فقد صرح السفير (جمال البيومي) " أنه بالنسبة للنواحي الاجتماعية للمشاركة ، فنحن نتكلم عن جالية مصرية في أوروبا تتجاوز أربعمائة وخمسين ألف مصري ، ونحاول في إطار اتفاق المشاركة المزمع توقيعه مع الجانب الأوروبي أن نؤمن وجود هذه الجالية تأميناً جيداً من حيث حقها في الإقامة الكريمة ، وتحسين مرور الأفراد بين الجانبين "[(٢)] . وأضاف " أن المادة الرئيسية التي يعمل الوفد التفاوضي المصري على تأكيدها هي الحفاظ على حقوق المصريين الموجودين في أوروبا والمقدر عددهم بنحو نصف مليون مصري ، وهم موزعون بين ثلاث فئات : الفئة الأولى وهي تمثل - لحسن الحظ - أغلبية المصريين المقيمين في أوروبا ، وهم يتمتعون بمراكز قانونية ثابتة وبحقوق في الإقامة ، ولا تتطلب أي جهد كبير ، وإنما في واقع الحال فإن الهدف هو حصولهم على حقوقهم بشكل رسمي مكتوب ومقنن ، لتكون لهم نفس المعاملة المتساوية مع المواطن الأوروبي في بلده من حيث التأمينات الاجتماعية والرعاية الصحية وكل ما إلى ذلك . ونطالب أيضاً بحق كل من يريد منهم العودة إلى بلده عند بلوغ سن المعاش أن يعود ملفه التأميني معه ، وأن يستمر معاشه موجوداً في أوروبا . وتضم الفئة الثانية المواطنين المصريين المقيمين في أوروبا ممن لهم أعمال ولكن لا يتمتعون بإقامة قانونية ، وهؤلاء يجب أن تحل مشاكلهم ، فالمنطق يقول أنه لابد من تسوية أوضاعهم بشكل جيد بحيث تصبح إقامتهم غير مهددة وتصبح الإقامة رسمية . والفئة الثالثة هي فئة المصريين الموجودين في أوروبا والذين لا يتمتعون بإقامة رسمية فهؤلاء من المفروض أن نساعدهم إما على إمكانية التوطن الرسمي والقانوني أو أن نمكنهم من العودة مكرمين إلى بلدهم"[(٣)] .

وحول موضوع *حرية الانتقال* ، أشار السفير (جمال البيومي) " إلى أن مصر تتفاوض في هذا الموضوع عطاء وأخذً ، ونحن بلد مصدر للعمالة ، فهل من مصلحتنا أن نفتح باب انتقال العمالة على مصراعيه منا وإلينا بشكل مطلق أم أن نقنن هذا الفتح ؟ ونظراً لأن مصر بلد كثيفة العمالة فإنه ليس من مصلحتنا فتح حرية الانتقال على إطلاقه "[(٤)] .

---

(١) مذكرة الشعبة البرلمانية المصرية حول " مقترحات الشعبة المصرية بشأن امكانيات التعاون بين بلدان المتوسط في السكان والهجرة " في ، الاجتماع التحضيري الثاني للمؤتمر البرلماني الدولي للأمن والتعاون في حوض البحر المتوسط (أزمير ١٧-١٨ نوفمبر ١٩٩٤) ، مجلس الشعب ، الشعبة البرلمانية ، جمهورية مصر العربية ، ١٩٩٤ ، ص ص ١٠ - ١٢ .

(٢) الأهرام ، ١٠ فبراير ١٩٩٧ .

(٣) الأهرام ، ١٤ يناير ١٩٩٦ .

(٤) الأهرام ، ٢٨ أبريل ١٩٩٦.

وقد أوضح السفير (جمال البيومى) أنه "بخصوص مسألة العمالة ، فهناك طرح مصري جديد على الجانب الأوروبي وربما لم يكن الطرف الأوروبي على علم بأن لدينا هذا الحجم من المصالح وعدد المصريين الموجودين في أوروبا ، وتمت إحاطته علماً بمصالح هذه الجاليات ثم أحيط علماً بتطلع المفاوض المصري إلى تسهيل إصدار التأشيرات وتحسين ظروف الإقامة للموجودين فعلاً وحصولهم على معاملة متساوية للمعاملة التي يحصل عليها مواطنو الدول الأخرى وهذا الأمر لا ينبغي أن يكون هناك خلاف حوله " . وأشار السفير إلى " أن المفاوض المصري قد طرح موضوعاً جديداً وهو العمالة الموسمية ، وأعتقد الجانب الأوروبي أن المفاوض المصري يطالب بحرية انتقال العمالة ، وهو ما نفاه المفاوض المصري الذي أوضح أنه إذا ما كان هناك طلب في أوروبا على عمالة موسمية يستوفيها من دول أخرى غير أعضاء في الاتحاد ، فإن المصريين لهم الحق في التقدم إلى هذه الوظائف ، خصوصاً ونحن لدينا عمالة أثبتت جدارتها في مجالات البناء والتعليم والطب والهندسة ، وبالتالي عندما يكون هناك طلب أوروبي فهناك عرض مصري على أنه يلزم التأكيد من جانبنا – الوفد المصري – على أمرين : *أولهما* ، نحن لا نسعى إلى وجود عمالة مصرية دون وجود طلب عليها . *وثانيهما* ، نحن لا نسعى إلى تبادل حق الانتقال بحكم أن مصر دولة مصدرة للعمالة ، وبالتالي ليس طلبنا هو فتح حرية انتقال العمالة على الجانبين ، وإنما عندما يكون هناك طلب أوروبي على عمالة موسمية ، يكون هناك عرض مصري ، وأن يتم تقنين وتأهيل العمالة المصرية الموجودة في أوروبا وتعطي المزايا في الأجور والتأمينات والمعاشات "[١] .

وقد أسفرت المفاوضات مع الجانب الأوروبي بخصوص تحسين أوضاع العمالة المصرية المقيمة في أوروبا – كما يقول السفير جمال البيومي – عن إضافة اثنتي عشرة مادة لمشروع الاتفاق المقترح ، تغطي تأمين العمالة المصرية الموجودة في أوروبا ، كما تم بالفعل وضع مواد تؤمن هؤلاء الناس من حيث التأمينات الاجتماعية ، والمعاشات والتأمينات الصحية والمعاملة المماثلة التي يتمتع بها المواطن الأوروبي ، وتقنين هذه العمالة[٢].

وقد أشار السفير (جمال البيومى) إلى " أنه يسعى – وبالتنسيق مع السفير مصطفي عبد العزيز مساعد وزير الخارجية لشؤون القنصلية والمصريين بالخارج – إلى تبني برنامج لتوعية أبناء مصر الذين يبحثون عن فرص عمل خارج مصر ويتعرضون لحالات من النصب والاحتيال من أولئك الذين يحصلون لهم على تأشيرات مزورة ويدخلون بها للأراضي الأجنبية بطريق غير مشروع ، وهو ما يعرضهم للخطر بعد دفع أموال باهظة . ومن ضمن الأمور التي نعالج بها هذا الأمر هي محاولة تحسين نظم منح التأشيرات في سفارات أوروبا بالقاهرة خاصة بالنسبة للرسميين ورجال الأعمال والعمالة المشروعة "[٣].

---

(١) العالم اليوم ، ٢١ مايو ١٩٩٦.

(٢) الأهرام ، ٢٨ أبريل ١٩٩٦

(٣) مجلة آخر ساعة ، ٤ فبراير ١٩٩٨

وزبدة القول، أنه رغم تعدد جولات التفاوض منذ يناير ١٩٩٥ وتقدمها ووصول الجانبين المصري والأوروبي إلى كثير من نقاط التفاهم والالتقاء. إلا أن المسائل المتعلقة بالمزايا والحقوق التي يتمتع بها أبناء مصر المقيمين إقامة مشروعة في أوروبا وكذلك معالجة حالات الإقامة غير المشروعة على المستوى الاجتماعي- - بخلاف الملف الزراعي على المستوى الاقتصادي وملف حقوق الإنسان على المستوى السياسي - لازالت تعد من المسائل الخلافية ومن الأمور المتبقية التي لم يحسم الأمر بشأنها في إطار مفاوضات المشاركة المصرية - الأوروبية .

ولذلك يرى السفير (جمال البيومي) رئيس جهاز التفاوض المصري في المشاركة المصرية - الأوروبية أن هذه المسائل الثلاث تكاد تكون قد خرجت عن الطبيعة الفنية البحتة ، إلى الطابع السياسي ، مؤكداً على أن الاتفاق عليها يحتاج إلى دفعة سياسية Political Push من خلال قرار سياسي أوروبي أولاً يأتي من أعلى ، ثم يعقبه قرار سياسي مصري . وعندئذ يمكن توقيع الاتفاق بين مصر وأوروبا .[١]

(١) مقابلة مع السفير جمال البيومي في ٨ أغسطس ١٩٩٨.

خلاصة تحليل

لقد تعرض هذا الفصل لمعالجة (الرؤية المصرية) المنظور المصري الرسمي لمشروع المشاركة الأوروبية – المتوسطية ، على اعتبار أن هذا المشروع الأوروبي الطرح يمثل بالنسبة لمصر أحد مساري التحرك الخارجي لتفعيل الدائرة المتوسطية في السياسة الخارجية المصرية .

وابتداءً من تطور العلاقات الثنائية بين مصر والاتحاد الأوروبي من مرحلة الدعم إلى مرحلة المشاركة الشاملة ، ومروراً بالمفاوضات التمهيدية لإعداد مؤتمر برشلونة ، ثم وصولاً إلى انعقاد مؤتمر برشلونة للمشاركة الأوروبية المتوسطية في ٢٧ ، ٢٨ نوفمبر ١٩٩٥ . والذي يتضمن مشروعاً متكاملاً للمشاركة في مختلف الأبعاد السياسية والأمنية ، والاقتصادية والمالية ، والاجتماعية والثقافية والإنسانية .

وينطوي مشروع المشاركة الأوروبية – المتوسطية على مسارين أحدهما جماعي والمتمثل في صيغة برشلونة (١٥+١٢) ، والأخر ثنائي ويتمثل في مفاوضات الاتحاد الأوروبي مع فرادى الدول المتوسطية . وتجدر الإشارة إلا أن وثيقة إعلان برشلونة الصادرة عن مؤتمر برشلونة وبرنامج العمل الملحق به ، تمثل الإطار المرجعي لمفاوضات الدول المتوسطية فرادى مع الاتحاد الأوروبي .

وفي إطار سعي الخارجية المصرية إلى إضافة ثم تفعيل الدائرة المتوسطية في سياسة مصر الخارجية ، فقد بادرت مصر بالتفاوض مع الاتحاد الأوروبي بشأن مشروع اتفاق المشاركة المصرية – الأوروبية وذلك منذ يناير ١٩٩٥ . ومنذ ذلك التاريخ وحتى أغسطس ١٩٩٨ (لحظة إعداد هذه الدراسة) . شهدت العاصمة البلجيكية بروكسل والعاصمة المصرية القاهرة جولات عديدة للتفاوض بشأن مختلف موضوعات مشروع الاتفاق والتي تقع في ثمانية أبواب وأربعة بروتوكولات وخمسة ملاحق .

فعلى مستوى المشاركة السياسية والأمنية ، استهدفت الرؤية المصرية ربط التقدم في إجراءات بناء الثقة والشفافية وميثاق الاستقرار في المتوسط بالتقدم في تسوية عملية السلام ، وتسعى الدبلوماسية المصرية في هذا الصدد إلى محاولة تفعيل الدور الأوروبي في عملية السلام . وترى السياسة المصرية أن أمن أوروبا مرتبط بأمن البحر المتوسط والأخير مرتبط بأمن الشرق الأوسط ، ولذا فإن إخلاء منطقة الشرق الأوسط والمتوسط من أسلحة الدمار الشامل يعد متطلباً ضرورياً لتحقيق الاستقرار في المنطقة . وحول موضوع حقوق الإنسان ، تطرح مصر مسألة " النسبية الثقافية " في التعامل مع هذه القضية . وعلى حين لاقت الرؤية المصرية قبولاً أوروبياً فيما يتعلق بالموضوعين الأولين، فإن مسألة حقوق الإنسان بقيت إحدى المسائل الخلافية التي لم يتم التوصل بشأنها بعد ، (حتى لحظة إعداد هذه الدراسة) .

أما على مستوى المشاركة الاقتصادية والمالية ، فقد أسفرت المفاوضات المصرية – الأوروبية عن تقارب وجهات النظر والاتفاق على ما يزيد على ٩٠٪ من بنود مشروع الاتفاق المتعلقة بهذا البعد الاقتصادي والمالي وفقاً لتصريحات كبير المفاوضين المصريين في اتفاق المشاركة المصرية – الأوروبية (السفير جمال بيومي) . ففي مجال الصناعة وافق الاتحاد الأوروبي على التحرير الكامل للصادرات الصناعية المصرية للاتحاد الأوروبي في مقابل التحرير التدريجي على مدى ١٢-١٥ سنة للصادرات الصناعية الأوروبية للأسواق المصرية . وفيما يتعلق بقواعد المنشأ ، فقد استطاع المفاوض المصري أن يحصل على موافقة الجانب الأوروبي على الأخذ بمبدأ التراكم الإقليمي . وهي المرة الأولى التي يوافق فيها الاتحاد الأوروبي على هذا المبدأ في مفاوضاته مع أي دولة متوسطية أخرى . وفي مجال حقوق الملكية الفكرية ، وافق الجانب الأوروبي على مطلب مصر الرئيسي بعدم التنازل عن الفترة الانتقالية التي تتيحها لها اتفاقية الجات بوصف مصر دولة نامية . وفي مجال المواصفات القياسية ، لم يلزم الجانب الأوروبي مصر بأية التزامات سوى الاتفاق على " تقريب " المواصفات للمواصفات

الأوروبية " ، وهو بلا شك في مصلحة مصر . وانعكس هذا التقدم في المفاوضات المصرية - الأوروبية للمشاركة الاقتصادية والمالية ، على ملف الزراعة الذي شهد انفراجاً نسبياً ، حيث وافق الأوروبيون على زيادة حصة الصادرات الزراعية المصرية للاتحاد الأوروبي من ٣-٥ أضعاف ، إلا أن العرض الأوروبي في مجال الزراعة لا يزال دون المستوى المطلوب من جانب مصر . ولا تزال المسائل الزراعية غير محسومة في عدد من الموضوعات.

وأخيراً ، وفيما يتعلق بالمشاركة الاجتماعية والثقافية والإنسانية ، فقد حرصت مصر على إرساء قاعدة " الحوار الحضاري " وترسيخ مفهوم " حوار الحضارات والثقافات " بين جانبي المتوسط كآلية لتحقيق الاستقرار وخلق السلام ، وتوسيع مناطق التقاطع والالتقاء وإدراك غاية الفهم المشترك للآخر ، ليس بهدف استيعاب وإدماج الثقافات ولكن بهدف تعميق الفهم السليم للآخر ، وتصحيح الأفكار والمفاهيم والتصورات المغلوطة . وفي هذا الإطار تحركت الدبلوماسية المصرية لمحاولة تعديل الصورة الزائفة للإسلام والمسلمين لدى الغرب . وفيما يتعلق بملف الهجرة وحقوق العمالة وموضوع إعادة التوطين ، فقد قطعت الدبلوماسية المصرية شوطاً لا يستهان به في مجال التفاوض مع الاتحاد الأوروبي ، حيث تمكن المفاوض المصري من إضافة أكثر من اثنتي عشرة مادة تتعلق جميعها بتحسين أحوال العمالة المصرية المقيمة في أوروبا . ومع ذلك يظل الملف الاجتماعي المتعلق بالهجرة وإعادة التوطين واحداً من العقبات الرئيسية - فضلاً عن الملف الزراعي وملف حقوق الإنسان - التي لم يتم حسمها في المفاوضات الفنية .

ولذلك، فإن التوقيع النهائي على اتفاق المشاركة بين مصر والاتحاد الأوروبي يستلزم قراراً سياسياً لتخطي هذه العقبات الثلاث . يعقبه قرار مصري . وحينئذ يتم توقيع اتفاق المشاركة المصرية - الأوروبية .

وقد أشار السفير (جمال الدين البيومي) أن اتفاقية المشاركة المصرية - الأوروبية تحظى باهتمام سياسي على أعلى مستوى في مصر وأن الفريق التفاوضي المصري في اتفاقية المشاركة المصرية - الأوروبية - والذي يرأسه السفير جمال البيومي منذ يوليو ١٩٩٥ خلفاً للسفير سعد الفرارجي - لديه توجهات سياسية للإسراع في إنهاء ما تبقى من بنود المفاوضات في اتفاقية المشاركة بما يحقق عنصر التوازن المطلوب . كما أن هناك توجهات سياسية مصرية للفريق التفاوضي المصري في اتفاقية المشاركة المصرية - الأوروبية لضرورة التنسيق المصري - العربي في هذا المجال .

الأمر الذي يثير السؤال حول ماهية تأثير " المتوسطية " كدائرة جديدة ضمن دوائر السياسة المصرية وكتوجه خارجي مصري ، وكمشروع سياسي وأمني ، واقتصادي ومالي ، واجتماعي وثقافي وإنساني ، وكخيار استراتيجي تتبناه السياسة الخارجية المصرية خلال الفترة الراهنة والقادمة . على مكانة مصر الإقليمية والدولية ؟ وماهية تأثير الدائرة المتوسطية على دائرة الانتماء الأساسية لغوياً وسياسياً وحضارياً وتاريخياً وجغرافياً لمصر . وأقصد الدائرة العربية ؟

وتكمن الإجابة على هذه الأسئلة في الفصل الثالث والأخير من هذه الدراسة .

الفصل الثالث

تأثير الدائرة المتوسطية على مكانة مصر الإقليمية والدولية

تمهيد :

تشغل مصر مركزاً محورياً على مستوى تفاعلاتها الإقليمية. وإذا كان الثقل السياسي الجيوستراتيجي والثقافي والحضاري والديمغرافي قد رشح مصر لكي تحتل مكانة " الدولة القائد " عربياً وربما إقليمياً أيضاً ، فإن مصر كانت دوماً دولة دور في إطار حركة الأحداث العالمية، إذ هي حالة فريدة لدولة تمتلك وجهاً متفرداً وحضوراً سياسياً وثقافياً فائق الفاعلية في مختلف العصور ، يمنحها - على الدوام - مكانة متميزة إقليمياً وعالمياً ، تتعدى وتتجاوز إمكانياتها وقدراتها الذاتية ، ولاسيما ما يتعلق منها بمستوى التطور الاقتصادي والتكنولوجي .وقد تزايد الاهتمام خلال الفترة الأخيرة بموضوع مكانة مصر الإقليمية والعالمية ، في ظل التغيرات الإقليمية والعالمية السريعة والمتلاحقة .

ولما كانت الدراسة قد أجابت في فصولها السابقة على سؤاليها و أولاهما : لماذا حدث التغير في السياسة الخارجية المصرية نحو تفعيل الدائرة المتوسطية في حقبة التسعينيات ، وكيف حدث هذا التغير ؟ فإن الدراسة تسعى خلال هذا الفصل إلى تناول تأثير الدائرة المتوسطية على المكانة الإقليمية والعالمية لمصر .

ومن هذا المنطلق ، تسعى الدراسة إلى توظيف مفهوم المكانة الدولية - كمفهوم تحليلي تم تناوله في الإطار النظري لهذه الدراسة - في اختبار تأثير " التغير التكيفي " الذي شهدته السياسة الخارجية المصرية خلال حقبة التسعينيات والمتمثل في إضافة ثم تفعيل الدائرة المتوسطية ضمن إطارات دوائر الحركة التقليدية لمصر ، على المكانة الإقليمية والمكانة الدولية لمصر وكذا على الدائرة العربية لها .

ويرى الباحث أنه حتى يتسنى للدراسة تحقيق ذلك ، فإنه من الضروري التعرض إلى عدد من النقاط التحليلية المتتالية ، وهي :

أولاً : مكانة مصر الإقليمية والدولية .

ثانياً : تأثير الدائرة المتوسطية على مكانة مصر الإقليمية .

ثالثاً : تأثير الدائرة المتوسطية على مكانة مصر الدولية .

رابعاً : أثر تفعيل الدائرة المتوسطية في السياسة الخارجية المصرية على الدائرة العربية لمصر .

أولاً : مكانة مصر الإقليمية والدولية

إن تطبيق مؤشرات قياس قوة الدولة - ومن ثم تحديد المكانة (الإقليمية / الدولية) - على مصر ، يوضح أن المكانة الإقليمية والدولية المتميزة لمصر لم يكونا وليد المصادفة ، بل هما نتاج التفاعل بين عوامل الجغرافيا والتاريخ والثقافة مع عوامل الديموجرافيا ، فضلاً عن الجهاز السياسي والدبلوماسي ناهيك عن القدرة العسكرية . فبسبب جملة من الثوابت الحاكمة استقرت لمصر مكانة متميزة إقليمياً وعالمياً ، تلك هي : اعتبارات الجغرافيا ممثلة في موقع مصر الاستراتيجي في أخطر بؤرة جيوسياسية في العالم في قلب منطقة تلاقي قارتها أفريقيا مع قارتي آسيا وأوروبا ، وما فرضه هذا الموقع من حقيقة جعل مصر همزة وصل ومحور حركة دائبة بين هذه القارات ودولها المتعددة . ثم شواهد التاريخ - التي هي محل إجماع - وما رسخته من مخزون حضاري خصب بعيد الغور ، وموروث ثقافي عميق الأثر . يزيد على ذلك خصائص المجتمع المصري ، التي هي من

حيث الجوهر شديدة التميز ، فهو مجتمع ينهض حيوياً على قوة بشرية ضخمة تفوق سواها في منطقتها الإقليمية، واجتماعياً على تفاعل ذاتي بحرية واقتدار استناداً إلى قاعدة راسخة من التماسك القومي عبر الحضارات المتتالية : الفرعونية ، والقبطية ، والإسلامية العربية الحديثة ، كما ينهض على ثراء فكري علمي ، تجسده نخب علمية ومؤسسات مدنية ودينية قادرة على التأثير النابض بالعطاء المستمر .

هذا بالإضافة إلى ما امتلكه نظام مصر السياسي – بقياداته المتتالية – من قدرة معنوية تجسدت في كفاءة التعامل الدولي، بمعنى القدرة على ترجمة أهداف وتصورات الدور المطروح لمصر إقليمياً وعالمياً إلى سياسات فعلية ومبادرات ملموسة. حيث ظهرت مصر كدولة فاعلة في إقليمها ، ومؤثرة في دوائر تحركها المتنوعة تقليدياً (التكتل العربي ، تجمع عدم الانحياز ، المجموعة الإسلامية ، التجمع الأفريقي) بل واكتسبت أرضية صلبة في الأماكن النائية في القارة الأفريقية ، والآسيوية ودول أمريكا اللاتينية .

وبالإضافة إلى هذا وذاك ، هناك اعتياد العالم الخارجي ، وبمعنى أكثر تحديداً دوله الكبرى– التي تتسم مصالحها العليا بالانتشار والعالمية – على التعامل مع مصر وفق ما هو متاح لها من مقومات وهي وقف عليها وحدها في إقليمها بوصفها دولة قاعدة أو محورية Pivotal أو دولة قائد Pilot State [١].

إلا أن الحقيقة التي لا سبيل إلى إنكارها هي أن طرحاً مقابلاً يجب أخذه بعين الاعتبار، مفاده أن ليس ثمة ديمومة مطلقة للمكانة الدولية لدولة ما . فبما أن المكانة تخضع لعناصر القوة ومؤشراتها ، وعناصر القوة بدورها – من حيث امتلاكها أو الافتقار إليها أو من حيث تزايدها أو نقصانها – هي نسبية وليست مطلقة – كما سبق القول – كما أنها تكون في حالة تبدل وتغير دائمين مع متجه القوة الذي تفرضه عملية تطور الأحداث السياسية والاقتصادية العالمية عبر المسيرة التاريخية ، وبعبارة أكثر تفصيلاً فإن المكانة لا تستند إلى معطيات فقط (مسلمات Given) ، لأن المعطيات لا تعدو أن تكون مجرد عوامل في انتظار من يحركها ، وإنما يمكن القول أن

(١) أنظر بصدد الثوابت الحاكمة لمكانة مصر إقليمياً ودولياً :

- د . خالدة شادي ، " المتوسطية ومكانة مصر العالمية " في ، د . نادية محمود مصطفى (محرر) ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٦٦٣ – ٦٦٤.
- د . مصطفى علوي، "الشرق أوسطية ودور مصر الإقليمي" في: د . نادية محمود مصطفى (محرر)، مرجع سبق ذكره، ص ص.٣٣٠-٣٣١.
- د . جمال زهران، "تأثير العوامل الخارجية على الدور الإقليمي لمصر" في: د . عبد المنعم المشاط (محرر)، مرجع سبق ذكره، ص ص١١٣-١١٤.
- د . عبد المنعم المشاط (محرر) ، " القدرات المصرية المؤهلة للدور الإقليمي " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٦٥ – ٦٦ .
- د . حسنين توفيق " دور مصر في النظام الإقليمي العربي بعد قمة عمان (نوفمبر ١٩٨٧) " ، في ، د . أحمد يوسف أحمد (محرر) ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٧٠٣ – ٧٠٥ .
- د . حمدي صالح ، " مصر والصعود للعالمية : من الإمكانات إلى الرؤى " ، الأهرام ، ٢٩ نوفمبر ١٩٩٦ .
- د . السفير رؤوف غنيم ، " البعد المتوسطي في سياسة مصر الخارجية " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٢ .

المكانة تتأسس برصيد من المعطيات - التي هي شرط ضروري ولكنها غير كاف - وتكتمل وتتوازن بقوة السعي إليها بتوفير أسباب هذا الرصيد ، والعمل على تنميتها [١].

وتتعدد الآراء وتتنوع الاتجاهات حول مدى مصداقية هذه المقولة على مكانة مصر الإقليمية و الدولية . إلا أنه يمكن الإشارة إلى اتجاهين رئيسين في هذا الصدد ، *الأول* يرى أن المعطيات والمؤشرات الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية الراهنة توضح جلياً أن ثمة تراجع ملحوظ لعناصر القوة المصرية وتآكلها ، الأمر الذي يعني تراجعاً محتملاً لمكانة مصر ، بينما يذهب الاتجاه *الثاني* إلى القول بأنه بالرغم من الانخفاض النسبي لعناصر القوة الاقتصادية لمصر مقارنة بقوى إقليمية أخرى في المنطقة ، إلا أن مصر لا زالت تمتلك العديد من عناصر القوة الأخرى ، البشرية والثقافية والسياسية والجيوبوليتيكية التي يمكن من خلال توظيفها توظيفاً ملائماً ، أن تعوض التراجع في عناصر القوة الاقتصادية المصرية ، إضافة إلى أنه من الممكن من خلال صياغة منظومة من السياسات الاقتصادية تعظيم موارد القوة الاقتصادية المصرية ، خاصة إذا تم علاج الخلل الاقتصادي المصري عبر توظيف الرصيد السياسي المصري المتراكم سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي ، لتعبئة الموارد اللازمة لتحسين أوضاع الاقتصاد المصري ، كما أن المتغيرات الإقليمية والعالمية الجديدة وإن كانت تحمل بعض المحاذير والمخاطر ، إلا أنها تتيح في ذات الوقت بعض الفرص ، التي يمكن الاستفادة منها لتعظيم قدرات الاقتصاد المصري . ومن ثم فإن إمكانية أن تحتل مصر مكانة إقليمية ملائمة وأن تلعب دوراً مهماً ومؤثراً في الإقليم الذي تنتمي إليه وفي النظام الدولي عموماً ، هو أمر متاح شريطة التوصل إلى منظومة من السياسات التي تؤدي إلى علاج الخلل النسبي في موارد القوة الاقتصادية ، وتعظيم عناصر القوة الأخرى[٢].

ويمكن القول بأن هناك إدراكاً مصرياً واضحاً سواء على مستوى صانع القرار السياسي المصري أو على مستوى الجماعة العلمية المصرية لخطورة الخلل الاقتصادي في نطاق معادلة القوة المصرية ، ومن ثم اتجهت السياسة الخارجية المصرية إلى السعي الجاد والمتواصل من أجل توظيف الرصيد السياسي المصري المتمثل في دور مصر - الفعال - في تحقيق السلام والأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ، من أجل تعبئة الموارد الاقتصادية والتكنولوجية اللازمة لعلاج الخلل الاقتصادي والقائم في هيكل الاقتصاد المصري . إضافة إلى محاولة السياسة الخارجية المصرية تعظيم القدرات المصرية السياسية والثقافية والحضارية الأخرى ، بما يؤدي إلى تحقيق زيادات في المحصلة النهائية للقوة المصرية الفعلية والتي تشكل ما يطلق عليه "***بالبنية الأساسية للمكانة والدور الإقليمي والعالمي لمصر***" ، وقد تواكب ذلك مع نشاط قوي على المستوى الداخلي من أجل

(١) د . خالدة شادي ، " المتوسطية ومكانة مصر العالمية " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٦٦٤ - ٦٦٥ .

(٢) د . محمد سعد أبو عامود ، " المتوسطية ومكانة مصر الإقليمية " في ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٢٧ . وأنظر : التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٥ ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٤٩١ - ٤٩٢ .

زيادة معدلات النمو الاقتصادي ، وتزامن مع اضطراد تسارع خطوات الإصلاح الاقتصادي وإيجابية مؤشراته(١).

إلا أنه يمكن القول أن المكانة الاستراتيجية المصرية إقليمياً وعالمياً قد أخذت تشهد تراجعاً نسبياً منذ نهاية عقد الثمانينيات ، وذلك تحت تأثير تغير عناصر القوة المصرية سواء الداخلية منها والمتمثلة في الخلل الاقتصادي النسبي في هيكل الاقتصاد القومي المصري ، أو الخارجية منها نتيجة انتهاء الحرب الباردة ، وترتيبات أمن الخليج الجديدة ، وتطورات الصراع العربي – الإسرائيلي . فقد أخذت هذه الظروف تتغير بطريقة تؤدي إلى تراجع المكانة الاستراتيجية المصرية – ولو نسبياً . ورغم أن كل ذلك لا يعني انتهاء الدور الاستراتيجي لمصر في المنطقة التي تعيش فيها ، فلا زال لمصر دورها الثقافي والحضاري ومركزها الجيوبوليتكي المتميز ، فضلاً عما هو متوافر لديها من عناصر القوة المختلفة ، ولكن المراد التأكيد عليه هنا أن هذا الدور في طريقه إلى التقلص بفعل تراجع الظروف التي اعتمدت عليها في تعظيم مكانتها الإقليمية والدولية ، وهو ما يعني أن مصر تعيش منذ ذلك الحين حالة " ***عدم توازن المكانة*** " . واستناداً إلى نظرية المكانة الدولية لجالتونج ، فإن الدولة التي تعاني من عدم توازن مكانتها الدولية – كما هو الحال بالنسبة لمصر منذ نهاية الثمانينيات – فإنها تسعى من خلال تفاعلاتها الإقليمية والدولية إلى تعظيم مكانتها الدولية وصولاً إلى حالة "***توازن المكانة*** ". ولذا فإن المهمة الأساسية لمصر في هذه المرحلة هي إعادة بناء المكانة الاستراتيجية المصرية من خلال بعث حقيقي لعناصر القوة المصرية يتناسب مع إمكانياتها ومكانتها الإقليمية والدولية ، ومن خلال تشكيل موقعها في البيئة الإقليمية بالطريقة التي تعظم من المصالح المصرية .

والواقع أن النفوذ المصري في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام والمنطقة العربية بوجه خاص ، ومن ثم في النظام الدولي ، ارتبط دوماً بمدى قدرتها على توفير نموذج سياسي واقتصادي واجتماعي يكون له إشعاعاته المؤثرة خارج مصر إقليمياً ودولياً(٢).

ثانياً الدائرة المتوسطية ومكانة مصر الإقليمية

أول ما يجدر التنويه إليه في هذا الصدد هو أن بحث مكانة مصر الإقليمية في نطاق المشروع المتوسطي ومن ثم تحديد أثر الدائرة المتوسطية لمصر على المكانة الإقليمية لها ، إنما هو أمر يدخل في نطاق علوم المستقبل حيث أن هذا المشروع لا يزال قيد البحث والتشكيل – حتى لحظة إعداد الدراسة – In the making Process ومن ثم فإن مكانة مصر في سياق هذا المشروع ، هي أيضاً لا تزال محل التكوين والتشكيل . وأن تحقيق توازن المكانة الإقليمية لمصر في تعظيم موارد القوة المصرية المتاحة ، وعلاج الخلل في

---

(١) المرجع السابق ، ص ٦٢٨ . وأنظر : د . عبد المنعم سعيد ، " من الجغرافيا السياسية إلى الجغرافيا الاقتصادية : التغير في دور مصر الدولي والإقليمي " في ، د . عبد المنعم المشاط (محرر) ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥١ .

(٢) د . عبد المنعم سعيد ، " من الجغرافيا السياسية إلى الجغرافيا الاقتصادية : التغير في دور مصر الدولي والإقليمي " في ، د . عبد المنعم المشاط (محرر) ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٤٧ – ٤٩ .

العنصر الاقتصادي للقوة ، والاستفادة من الفرص المتاحة والتقليل من المخاطر المحتملة الناتجة عن المتغيرات العالمية والإقليمية الجديدة .

والسؤال الذي تسعى الدراسة إلى الإجابة عليه في هذا الجزء ، هو كيف يمكن توفير فرص النجاح للدبلوماسية المصرية . بحيث تكون المحصلة النهائية لنشاطها في نطاق الدائرة المتوسطية إيجابياً وباتجاه تعزيز مكانة مصر الإقليمية ؟

وتتمثل أحد أبرز شروط توفير فرص النجاح للدبلوماسية المصرية في استثمار المشروع المتوسطي لتعظيم القدرات المصرية بحيث تتوافق مع متطلبات مكانة مصر الإقليمية، وفي القدرة على تعظيم عناصر القوة المصرية المتاحة، وإضافة عناصر قوة جديدة، والتقليل من عناصر الضعف، وهي كلها أمور تعتمد على جهد مصري صرف[1] . ويمكن القول بأن تحقيق توازن المكانة الإقليمية لمصر في نطاق الدائرة المتوسطية هو أمر مرهون بالآتي:

١ – قدرة مصر على استكمال أداء دورها كدولة سلام .

٢ – القدرة على الحد من النفوذ المتزايد لإسرائيل .

٣ – القدرة على تحقيق التوازن بين مصر والقوى الإقليمية الأخرى – غير العربية – المنافسة مثل تركيا وإيران .

٤ – مدى نجاح أو فشل الدبلوماسية المصرية في الاستفادة من المشروع المتوسطي لتعبئة المزيد من الموارد الاقتصادية اللازمة لها لدعم الأسس التي تقوم عليها مكانتها الإقليمية .

وتمثل هذه النقاط الأربعة محددات لمكانة مصر الإقليمية في ظل الدائرة المتوسطية لمصر .

المحدد الأول لمكانة مصر الإقليمية في ظل الدائرة المتوسطية يتمثل في مدى قدرة الدبلوماسية المصرية على استكمال عملية السلام الذي بدأتها منذ نهاية السبعينيات ، كدولة سلام وكدولة أمن ، سواء لذاتها أو لمحيطها المباشر . فاستكمال عملية السلام سوف يخلق ترتيبات اقتصادية خاصة بكل فلسطين – تحت الانتداب البريطاني – (إسرائيل وفلسطين والأردن أيضاً) ، وهو ما سيخلق كتلة اقتصادية فيها من العون الدولي ورأس المال والتكنولوجيا ومواهب رجال الأعمال والسوق المتسعة نسبياً وهو ما سيجعلها جديرة بالاعتبار ، ومصر لن تكون بعيدة عن هذا التطور الاستراتيجي والاقتصادي الهام في المنطقة . ومن هنا فإن عملية أداء مصر لدورها كدولة سلام حتى يتحقق السلام العادل والشامل، ثم مشاركتها في عملية تنمية الكيان الفلسطيني والدولة الفلسطينية مستقبلاً، وقطاع غزة بشكل خاص. وكما يقول الدكتور (عبد المنعم سعيد): " أن مصر قادت عربة السلام في المنطقة خلال العقدين الماضيين ، وعليها ألا تتركها بعد أن وصلت إلى محطة الوصول ، وأن تستفيد من عائد الرحلة بعد أن عانت الكثير في دفع تكاليفها "[2].

(١) د . محمد سعد أبو عامود ، " المتوسطية ومكانة مصر الإقليمية " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٦٥٣ ، ٦٥٥ .

(٢) د . عبد المنعم سعيد ، " من الجغرافيا السياسية إلى الجغرافيا الاقتصادية : التغير في دور مصر الدولي والإقليمي " في ، د . عبد المنعم المشاط (محرر) ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٢ .

ولعله من المتوقع أن تزداد فرص نجاح الدبلوماسية المصرية في دفع عملية السلام من خلال الإطار المتوسطي ، نظراً لأن وثيقة إعلان برشلونة – و التي هي بمثابة " دستور " المشروع المتوسطي – قد نصت في البنود الخاصة بالمشاركة السياسية والأمنية لها على " ضرورة بذل الأطراف كل جهدها لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل " . فضلاً عن أن إعلان برشلونة قد خص الصراع العربي – الإسرائيلي بالذكر دون غيره من الصراعات الأخرى في المنطقة ، وشدد على " ضرورة دفع مسيرة السلام للأمام من أجل تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة ، من خلال تسوية سلام عادلة وشاملة ومستديمة في الشرق الأوسط ترتكز على القرارات الملائمة لمجلس أمن الأمم المتحدة وعلى المبادئ المذكورة في الدعوة إلى مؤتمر مدريد حول السلام في الشرق الأوسط ، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام " [(١)].

وتتمثل أحد أبرز العوامل التي توفر فرص نجاح الدبلوماسية المصرية في دفع مسيرة السلام في القدرة على الاستفادة من بعض المعطيات القائمة لدى الطرف الأوروبي ، خاصة مع تزايد المخاوف الأوروبية من قيام الولايات المتحدة بتهميش الدور الأوروبي في الشرق الأوسط في ظل تصاعد حدة التناقض الأمريكي – الأوروبي في أعقاب انتهاء الحرب الباردة ، ومن ثم فلا بد أن يتسم التحرك المصري بالسرعة وخفة الحركة والقدرة على اقتناص الفرص إن لم يكن خلق المزيد من الفرص[(٢)].

وبهذا المنطق يوفر المشروع المتوسطي للدبلوماسية المصرية مناخاً ملائماً لتكثيف الحوار السياسي مع أوروبا لدفعها على تفعيل دورها في عملية السلام ، ولتحفيزها للقيام بدور أكثر فعالية في دفع عملية السلام في الشرق الأوسط لتصل إلى نهايتها المرجوة بتحقيق السلام الشامل والدائم والعادل ، وبشروطه الرئيسية : الأرض مقابل السلام ، وقيام الدولة الفلسطينية ، وضبط التسلح الإقليمي وإخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل[(٣)]. وفي تأكيده هذا المعنى يقول (د . بهجت قرني) : " أنه في مواجهة الخطر يتعين اختيار الخطر الأقل (ويقصد المتوسطية) ويشير مستطرداً " أنه في مواجهة الخطر أمام أعداء كثيرين ، يكون من الأفضل التفرقة بين الأعداء ، وإذا كان من الممكن التفرقة بين الأعداء فمن الممكن حينئذ النجاة من اللعبة الأساسية "[(٤)] .

وهكذا يتضح أنه ، من المؤكد أن اختيار مصر للدخول في المشاركة مع الاتحاد الأوروبي (المشروع المتوسطي) سوف يكون له آثاره الإيجابية الكبيرة على علاقاتها الإقليمية وعلى دورها الدولي وعلى السلام والاستقرار في المنطقة ، كما سوف تتعاظم فرص مصر – في ظل هذا المشروع – لتذليل عقبات عملية السلام ،

(١) Euro – Mediterranean Partnership : Barcelona Declaration – work programme , Euro – Mediterranean Conference , Barcelona , 27 – 28 November 1995 , p . p . 2 – 3

(٢) د . محمد سعد أبو عامود ، " المتوسطية ومكانة مصر الإقليمية " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٥٥ .

(٣) د . خالدة شادي ، " المتوسطية ومكانة مصر العالمية " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٧٣ . وأنظر : عبد الرحمن مطر ، " أسئلة برشلونة : قراءة أولى في مؤتمر برشلونة للشراكة والتعاون الأوروبي – المتوسطي " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٩ .

(٤) حلقة نقاشية حول مستقبل العلاقات – العربية – الأوروبية ، المستقبل العربي ، مارس ١٩٩٦ ، ص ص ١٠٥ – ١٠٦ .

مستعينة بالطرف الأوروبي الذي لا يقنع بالتهميش المفروض عليه من قبل الولايات المتحدة إزاء عملية السلام. ناهيك عن أن السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي تستجيب لمطالبة مصر له ولدوله بتطوير دورها في إقرار السلام في المنطقة وتكثيف العلاقات مع مصر[1].

المحدد الثاني لمكانة مصر الإقليمية في ظل الدائرة المتوسطية، يتجسد في مدى ما توفره التفاعلات الإقليمية في إطار المتوسطية من تحجيم للنفوذ الإسرائيلي المتنامي إقليمياً بإشراف أمريكي وتحت رعايتها.

ذلك أن التعاون المتوسطي في المجال الاستراتيجي والسياسي والأمني يمكن أن يوفر - كما لم يحدث من قبل - فرصة لتغطية بعد أمني مهم لمصر ولمنطقتها العربية تتخطى الواقع الحالي إلى المستقبل المنظور. وهي فرصة تقديم رادع خاص ضد إسرائيل النووية، وهو ما ذهب إليه المفكر المصري (جمال حمدان) حينما تصور أن " إمكانية قيام وحدة وتعاون في البحر المتوسط جدير بأن يساعد على احتواء العقبة الإسرائيلية حتى التلاشي وإلى نقطة النهاية وخطر الزوال، وذلك بتخليق " أورابيا " كاستراتيجية عربية متوسطية أوروبية، حقيقية فعالة على كل المستويات السياسية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والثقافية[2].

ومن ثم فإن المشروع المتوسطي يشكل إطاراً فعالاً، قد يسمح بتعظيم فرصة ردع إسرائيل كدولة نووية من خلال التأكيد المستمر من جانب مصر وغيرها من الدول الشركاء في الإعلان على ضرورة إخلاء منطقة المتوسط والشرق الأوسط من كافة أسلحة الدمار الشامل. انطلاقاً من أن تفرد إسرائيل بميزة امتلاك السلاح النووي التي لا تتوافر للدول الأخرى من شأنه أن يحدث خللاً خطيراً في توازن القوى المطلوب، ومن ثم فقد يؤدي إلى تهديد الاستقرار الإقليمي[3].

وفيما يتعلق بتأثير المشاركة المصرية - الأوروبية على العلاقات المصرية - الإسرائيلية، فإن إحدى أهم مميزات هذه المشاركة هي أنها تضع إسرائيل في حجمها الحقيقي كدولة صغيرة تقل في وضعيتها على كل الدول الأوروبية تقريباً وهي لن تتمتع في إطار المشاركة مع أوروبا بنفس الحجم من المحاباة والدعم اللذين يمكن أن تحصل عليهما من الأمريكيين في إطار التعاون الشرق أوسطي الذي دعت إليه إسرائيل وضغطت الولايات المتحدة من أجل تحقيقه، وترتيباً على ذلك، فإن المشاركة الأوروبية - المتوسطية سوف تؤدي إلى كبح ميول الهيمنة الإسرائيلية التي لا قيمة كبيرة لها بدون الانحياز الأمريكي. فضلاً عن أن مشروع المتوسطية سيحرم إسرائيل من فرص المعاملة الخاصة والمتميزة والمنحازة تماماً من الولايات المتحدة في الإطار الشرق

(١) وزارة الخارجية المصرية : وحدة المشاركة المصرية – الأوروبية ، اتفاق المشاركة المصرية الأوربية، مرجع سبق ذكره ، ص ١١ .

(٢) د . جمال حمدان ، شخصية مصر : دراسة عبقرية المكان ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٤٥٨- ٤٥٩ .

(٣) د . خالدة شادي ، " المتوسطية ومكانة مصر العالمية " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٦٧٠ – ٦٧١ .

أوسطي وسيحرمها من أحلام الهيمنة وكلها أمور كان من الممكن أن تحصل عليها في الإطار الشرق أوسطي بدعم أمريكي حاسم وبانحياز الشركات الدولية الأمريكية الكبرى لها .

كذلك فإن إطار المشاركة الأوروبية – المتوسطية يمكن أن يساهم في السيطرة على التوترات التي يمكن أن تحدث بين إسرائيل والدول العربية الأعضاء في المشاركة مع أوروبا ، كما يمكن أن يكون إطاراً لتسوية النزاعات بين الطرفين(١).

وفي هذا الإطار ، يذكر (محمد سيد أحمد) " أنه في إطار المتوسطية سيتم التعامل مع أوروبا ، ويعني أننا لن نتعامل مع إسرائيل بشروطها ، وإنما سنتعامل مع إسرائيل وغيرها بشروط أطراف أخرى وبشروطك ، وستجد أن هذا التعامل مع إسرائيل حتى من دون شروطك أفضل من أن تترك لإسرائيل التعامل المباشر من خلال الولايات المتحدة فقط . وهذه هي المشكلة وهذه هي الموازنة المطروحة التي تجعلنا نلتفت إلى البحر المتوسط ولا نغفله "(٢) .

ويشير السفير(هاني خلاف) إلى بعض المسائل التي يمكن من خلال التركيز عليها زيادة وتنظيم العوائد المصرية والعربية على المستوى السياسي والأمني من مشروع المشاركة المتوسطية ومنها :

– " العمل على الانتهاء من مسودة مشروع اتفاقية إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، تمهيداً لطرحها على أطراف المشاركة وباقي القوى الدولية ذات الوزن الاستراتيجي والقدرة على التأثير . ومن ثم توظيف المحفل الأوروبي – المتوسطي لممارسة مزيداً من الضغط على إسرائيل لحملها على نزع سلاحها النووي .

– السعي بإلحاح نحو اعتماد مفهوم الإجراءات غير العسكرية لبناء الثقة على أن يعطى لهذه الإجراءات الأولوية على كل ما عداها .

– حصر وتحليل البنود المتعلقة بترتيبات الأمن وإجراءات بناء الثقة في المنطقة ومحاولة الوصول إلى القوائم المشتركة فيما بينها . ويعتبر النص الوارد في إعلان برشلونة على تنمية الأمن الإقليمي من خلال منع انتشار أسلحة الدمار الشامل وتشجيع الأطراف على الانضمام والالتزام بالمعاهدات الدولية المبرمة في هذا الشأن مكسباً مصرياً – وعربياً – كبيراً لأنه يمثل أول تعهد دولي تشترك فيه إسرائيل في هذا المجال "(٣) .

وتتوافق جميع هذه الآراء مع الرؤية الرسمية لمصر كما تعبر عنها وزارة الخارجية المصرية حيث ترى أن "مشروع المشاركة المتوسطية ببعده الأوروبي المتوسطي يوفر بديلاً أوسع للتعاون الإقليمي في الشرق الأوسط ،

---

(١) أحمد السيد النجار ، " المشروع المتوسطي : الأبعاد الاقتصادية والتكنولوجية " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٥٣٠ – ٥٣١ .

(٢) حلقة نقاشية حول مستقبل العلاقات العربية الأوروبية ، المستقبل العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٠٤ – ١٠٥ .

(٣) السفير هاني خلاف ، " البحث عن نموذج جديد للأمن الأوروبي في القرن الحادي والعشرين " ، الأهرام ، ٨ يونيو ١٩٩٦ .

إذ أنه يضع مصر في إطار للتعاون الاقتصادي الاجتماعي يتضمن ضمن مكوناته احتمالات التعاون الإقليمي الذي تستخدمه السياسة المصرية كحافز لإسرائيل للقبول بمعادلة الأرض مقابل السلام ، وإن كان يتخطاه لأفق أوسع ويضع إسرائيل في حجم أنسب "(١) .

المحدد الثالث **لمكانة مصر الإقليمية في إطار الدائرة المتوسطية يتحدد في القدرة على تحقيق التوازن بين مصر والقوى الإقليمية – غير العربية – المنافسة مثل تركيا وإيران .**

وفي هذا الإطار ، يمكن القول أنه فيما يتعلق بتأثير دخول مصر مشروع المشاركة مع الاتحاد الأوروبي على علاقاتها مع *تركيا* ، فإنه من المرجح أن يؤدي إلى تطوير العلاقة بين الطرفين وسوف تتزايد حاجة الدولتين لتحرير التجارة فيما بينهما لتحسين فرصهما معاً للاستفادة من المشاركة مع الاتحاد الأوروبي . ونظراً لأن تركيا دولة مؤثرة في الاستقرار في الشرق العربي ، فإن دولة عربية قائدة مثل مصر سوف تكون معنية بحل الخلافات على المياه بين تركيا من جهة وكل من سوريا والعراق من جهة أخرى ، كما ستكون معنية بإيقاف التسابق العسكري التركي مع الدول المجاورة ووضع نهاية للتعاون العسكري التركي – الإسرائيلي على اعتبار أن كل ذلك لا يؤدي إلا إلى تصعيد التوتر في المنطقة ، الأمر الذي يتناقض مع ضرورات تحقيق السلام والاستقرار التي يضعها مشروع المشاركة الأوروبية – المتوسطية على قمة أولوياته(٢).

ويمكن القول بأن دخول كل من مصر وتركيا في مشروع المشاركة الأورومتوسطية سوف يعمل على تقوية علاقات التعاون بينهما ، الأمر الذي سيكون له فائدة عظمى لشعبي البلدين ، وذلك "لأن مصر و تركيا – كما يقول الرئيس التركي آنذاك "سليمان دميريل" – هما أكبر وأقوى دولتين في المنطقة ، وتشعران بالمسؤولية عن السلام والاستقرار في المنطقة "(٣) .

أما بالنسبة لتأثير دخول مصر مشروع المشاركة مع الاتحاد الأوروبي على علاقاتها مع *إيران*، فإنه لن يكون له تأثير فعال، وربما يزيد فقط الفجوة بين إيران ومصر على اعتبار أن حركة مصر في هذا الإطار المتوسطي سوف تبتعد بها عن دائرة الاقتراب من إيران، أما في حالة دخول إيران بدورها في مشاركة مع أوروبا – وهو أمر مستبعد في الوقت الراهن على الأقل – فإن العلاقات المصرية – الإيرانية يمكن أن تتحسن كثيراً(٤).

---

(١) وزارة الخارجية المصرية : وحدة المشاركة للمصرية – الأوروبية ، اتفاق المشاركة المصرية – الأوروبية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠ .

(٢) أحمد السيد النجار ، " المشروع المتوسطي : الأبعاد الاقتصادية والتكنولوجية " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٥٢٩ – ٥٣٠ .

(٣) الأهرام ، ٨ مايو ١٩٩٤ .

(٤) أحمد السيد النجار ، " المشروع المتوسطي : الأبعاد الاقتصادية والتكنولوجية " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٣٠ .

وهو ما يعني أن النشاط المصري في الدائرة المتوسطية من شأنه أن يساعد على تحقيق التوازن بين مصر والقوى الإقليمية الأخرى المنافسة مثل إيران وتركيا وإسرائيل وذلك من خلال إبراز أهمية " الدور الإقليمي المصري في المنطقة العربية وأهميتها في تدعيم الاستقرار ودورها في تحقيق السلام وإرساء الاستقرار[(١)] .

المحدد الرابع لمكانة مصر الإقليمية في نطاق الدائرة المتوسطية يتمثل في مدى نجاح أو فشل الدبلوماسية المصرية في الاستفادة من التفاعلات في المشروع المتوسطي من أجل تعبئة الموارد الاقتصادية والمالية والتكنولوجية اللازمة لمصر لمعالجة ضعف مواردها مقارنة ببعض الأطراف الأخرى .

وفي هذا المجال يقول السفير (جمال البيومي) : " أن من مصلحة مصر في ظل الظروف الحالية والمتغيرات الدولية على الساحة السياسية والاقتصادية الدخول في مشاركة مع الاتحاد الأوروبي ودول حوض البحر المتوسط ، لحاجة مصر إلى دور الاتحاد في توازن العلاقات الخارجية وحفظ الأمن بالمنطقة مشيراً إلى أن فعالية هذا الاتفاق ستتحدد من خلال ثلاثة مؤشرات هي : تنمية الموارد البشرية في مصر ، وتوسيع قاعدة الإنتاج ، وجذب الاستثمارات "[(٢)] . وفي تصريح له في جريدة الأهرام ، أوضح السفير (جمال البيومي) " أن اتفاقية المشاركة المصرية – الأوروبية تتفق وأهداف التنمية الاقتصادية المصرية وتحقق جذباً للاستثمارات وتسهم في توفير فرص عمل جديدة وتفتح أمام السلع المصرية سوقاً ضخمة تضم حوالي ٨٠٠ مليون نسمة "[(٣)] .

وفي نفس هذا السياق ، يقول الدكتور (سعد نصار) – ممثل وزارة الزراعة في مفاوضات المشاركة المصرية الأوروبية: " أن اتفاق المشاركة بين مصر والاتحاد الأوروبي يستهدف إلى الانتقال من الشكل السابق للتعاون والذي بدأ عام ١٩٧٧ ولمدة ٢٠ عاماً تنتهي ١٩٩٧ والذي يأخذ شكل دول مانحة ودول متلقية للمعونة إلى شركاء حقيقيين في التنمية وتحقيق المنافع المتبادلة ، وبناء على ما تقدم فقد ركز الجانب المصري في المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي على ألا تقل الميزات المتاحة في اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية عن الميزات التي كانت مصر تحصل عليها من خلال الاتفاق السابق (١٩٧٧) ، وأيضاً ألا تقل عن الميزات الممنوحة لدول أخرى في الإقليم ، وألا تقل عن الميزات الممنوحة لمصر في إطار اتفاقية التجارة العالمية "[(٤)] .

وقد فجر التقرير الذي أعده البنك الأهلي عدة تساؤلات حول جدوى ومغزى مشروع المشاركة المصرية – الأوروبية ، بعد أن كشف التقرير " أن مصر ستخسر مليارات الجنيهات خلال الفترة الانتقالية لمشروع المشاركة ، كما أوضح التقرير أن مشروع الاتفاق يحرم مصر من عدة مزايا مهمة ، رغم أن الاتحاد الأوروبي قد منح هذه

(١) د . محمد سعد أبو عامود ، " المتوسطية ومكانة مصر الإقليمية " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٦٤١ – ٦٤٢ .

(٢) المصري ، ٢٤ ديسمبر ١٩٩٥ .

(٣) الأهرام ، ٢٣ أكتوبر ١٩٩٥ .

(٤) الأهرام ، ١٦ ديسمبر ١٩٩٥ .

المزايا لإسرائيل في اتفاقية المشاركة معها "[1] . وقد تصدى السفير (جمال البيومي) للرد على هذا التقرير – في اليوم التالي لنشره مباشرة – مؤكداً على تفوق المزايا الممنوحة لمصر في اتفاق المشاركة مع الاتحاد الأوروبي على المزايا الممنوحة لأي دولة أخرى في نفس السياق ، و لتوضيح ذلك قام السفير (جمال البيومي) بعقد مقارنة بين المزايا الممنوحة لكل من مصر وإسرائيل في اتفاق المشاركة مع الاتحاد الأوروبي ، " فيقرر :

١ – حصلت مصر على فترة انتقالية مدتها اثنتي عشرة سنة لتحرير وارداتها من الاتحاد الأوروبي ، بينما حررت إسرائيل وارداتها من الاتحاد الأوروبي على الفور ، ومنذ توقيع الاتفاق الأول عام ١٩٧٧ ، أي أن الفترة الانتقالية جاءت لصالح الصناعة المصرية بالتدريج في تعرضها للمنافسة .

٢ – لا يقدم الاتحاد الأوروبي لإسرائيل أية منح أو مساعدات للتنمية ، بينما تحصل مصر على أكبر نصيب من المساعدات بين دول المتوسط وتتراوح بين ٢٥ – ٣٠٪ من إجمالي المساعدات الأوروبية المقدمة إلى اثنتى عشرة دولة متوسطية .

٣ – حصلت إسرائيل على حصص زراعية تتجاوز قليلاً ما كانت تصدره بالفعل في السنوات السابقة ، بينما رفضت مصر الآن العرض الأوروبي الذي يضاعف الكميات التي كانت تصدرها في السنوات الماضية إلى ثلاث وأربع وخمس مرات، وما زال التفاوض مستمراً حول هذا الملف .

٤ – لم تتنازل مصر للاتحاد الأوروبي عن حق تأسيسه للشركات في مصر أو تحرير الخدمات في المرحلة الحالية، بينما قبلته إسرائيل "[2] .

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن تعزيز مكانة مصر الإقليمية في إطار الدائرة المتوسطية يمكن أن يتم أيضاً من خلال التأكيد على الموقع الجيوستراتيجي المهم لمصر من خلال كونها مركزاً مهماً لخطوط الغاز والنفط والمواصلات ، وفي الوقت الراهن فإن أحد الأرصدة الاستراتيجية المهمة لها يتمثل في قناة السويس التي تعد واحدة من أهم معابر النفط في العالم وخط أنابيب " سوميد " الذي ينقل النفط الخليجي من البحر الأحمر إلى البحر الأبيض المتوسط من المشروعات العربية المشتركة القليلة الناجحة ، ومن المعروف أنة كانت هناك مفوضات بين قطر وإيطاليا لتوصيل غاز حقل الشمال القطري الهائل إلى أوروبا عبر قناة السويس ، ولكن تكلفة عبور ناقلات الغاز القناة تجعل أسعار النفط القطري غير تنافسية مع غاز سيبريا ، وقد عبرت مصر عن استعدادها لمعاملة الغاز القطري معاملة خاصة ، ثم بعد ذلك توقفت المفوضات . ولعل مواصلة هذه المفاوضات وجذب الغاز القطري للمرور عبر مصر – وليس إسرائيل – فضلا عن أنه سوف يعزز من إمكانيات التكامل العربي ، والتأثير العربي في أوروبا ، فإنه سوف يزيد من القيمة الاستراتيجية لقناة السويس ، وربما يمكن التفكير أيضاً في إنشاء خط أنابيب تحمل الغاز الخليجي إلى أوروبا عبر السعودية ومصر مثلما هو حادث الآن مع خط السوميد ،

---

(١) العالم اليوم ، ٣ فبراير ١٩٩٨ .

(٢) العالم اليوم ، ٤ فبراير ١٩٩٨ .

خاصة وأن كلاً من السعودية والإمارات وقطر تساهم في رأسماله إلى جانبي مصر ، ويعد من أنجح المشروعات العربية المشتركة . بالإضافة إلى ذلك فإن مصر يمكن أن تكون معبراً للمواصلات البرية والبحرية بين المغرب والمشرق العربيين ، ويمكن تعزيز هذه الخطوط بخط بري عملاق يربط بين مصر والدولة الفلسطينية والأردن[١].

وفي هذا الصدد ، فإن ثمة ملاحظة جديرة بالتفكير ، وهي أن مصر ليس لها تقاليد بحرية مماثلة لليابان أو لبريطانيا ، حيث تعتمد مصر على السلاح البري فقط في حماية أمنها القومي على الرغم من اتساع شواطئها الشمالية المفتوحة ولاسيما الشرقية أيضاً ونتيجة لهذه الوضعية ، فقد حذر البعض من الأخطار الناتجة عن المتغيرات الجديدة في العالم ، والتي يمكن أن تؤثر على الأمن القومي المصري ، ومنها إمكانية أن تفقد مصر مكانتها الموقعية كمحور لنظام الاتصال العالمي وحركة التجارة نتيجة للتقدم التكنولوجي في صناعة النقل البحري ، وإمكانية نجاح إسرائيل – بالذات –في القيام بدور مصر الإقليمي في ظل الواقع العالمي المتغير[٢].

وتصبح فكرة إنشاء أسطول بحري متقدم لمصر، من الأمور الحيوية في ظل تفعيل العلاقات المصرية مع الدائرة المتوسطية. الأمر الذي سيكون له مردود إيجابي على تعزيز المكانة الإقليمية والعالمية لمصر . ومن شأن اتفاقية المشاركة المصرية –الأوربية ، من خلال تأسيسها لمنطقة التجارة الحرة (FTA) بين مصر ودول الاتحاد الأوروبي ، أن تسهم في تعزيز القيمة الإستراتيجية لمصر بوصفها إحدى أهم محاور المواصلات في العالم . وتصب محصلة كل ذلك في اتجاه تدعيم المكانة الإقليمية لمصر.

وبعد ، يتضح من تحليل محددات مكانة مصر الإقليمية في إطار الدائرة المتوسطية ، أن جميع هذه المحددات تفضي إلى تعزيز مكانة مصر الإقليمية ، على أن ذلك مرهون بنجاح الدبلوماسية المصرية في الاستفادة من تفاعلاتها عبر الدائرة المتوسطية لتغطية قدراتها المادية والمعنوية .

ثالثا : الدائرة المتوسطية ومكانه مصر العالمية (الدولية)

على الرغم من طرح البعض مقولة التقاطعات الممكنة بين مشروعات التعاون الإقليمي البديلة المطروحة أمام حركة مصر الخارجية ، باعتبارها مشروعات متكاملة متناغمة وليس متنافسة ، إلا أنه تظل المفاضلة – من منظور فرص تحصين وتطوير مكانة مصر العالمية – لصالح المشروع المتوسطي[٣]، فهو الأكثر فضفاضاً ومرونة ، والأكثر انفتاحاً على احتمالات ليست مليئة بأي مخاطر . فضلاً عن أنه يقدم طرحاً أكثر شمولاً للمنطقة فقد أهتم

(١) د . عبد المنعم سعيد ، " من الجغرافيا السياسية إلى الجغرافيا الاقتصادية : التغير في دور مصر الدولي والإقليمي " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٥٢ – ٥٤ .

(٢) أشارا إلى ذلك المعنى د . حامد ربيع في : حامد ربيع ، نظرية الأمن القومي العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٥٨ – ١٦٥ .

(٣) د . محمود عبد الفضيل ، " مصر والعرب والخيار المتوسطي : الفرص والمحاذير " ، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٠ . وأنظر : محمد سعد أبو عامود ، " التوجه المتوسطي في الفكر السياسي المصري " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٨٢ – ٨٣ .

المشروع المتوسطي اهتماماً ملحوظاً بالأبعاد الاقتصادية والمالية والثقافية والحضارية جنباً إلى جنب مع الأبعاد السياسية والأمنية الاستراتيجية(١).

والسؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح في هذه المرحلة من الدراسة هو : ما هي دلالات المشاركة المصرية الأوروبية بمستوياتها الثلاثة السياسية -الأمنية ، والاقتصادية – المالية ، والاجتماعية -الثقافية ، على مكانة مصر العالمية (الدولية) ؟

ويمكن القول ابتداء أن المشروع الأوروبي يمكن أن يحقق لمصر من خلال تفاعلها في نطاق دائرته ، مزايا سياسية -إستراتيجية واقتصادية وثقافية . وتفضي هذه المزايا بدورها – أن هي تحققت بالفعل – إلى تعزيز مكانة مصر العالمية .

١ – المشاركة السياسية والأمنية ودلالات تحسين مكانة مصر الدولية

يمكن أن يؤدي التفاعل الاستراتيجي والسياسي لمصر في إطار المشاركة السياسية والأمنية للمشروع المتوسطي ، إلى تعزيز قدرات مصر الاستراتيجية والسياسية . كما يلي :

أ – القدرة الاستراتيجية

إن الأمر الذي لا شك فيه هو أن الاهتمام المتواصل الذي تبديه مصر بالدائرة المتوسطية إنما يعكس فكرة جادة من وجهة نظر استراتيجية جيوبوليتكية ، تمثل أهمية حيوية للأمن القومي المصري . فارتقاء التفاعل الاستراتيجي والسياسي بين دول البحر المتوسط في ظل هيمنة سلام واستقرار وأمن المنطقة يمكن أن يترجم تلقائياً إلى ارتقاء مماثل باستقرار أمن مصر القومي . ويقترب من هذا المعنى ما أشار إليه الدكتور (حامد ربيع) من وجود صلة وثيقة ما بين الأمن القومي المصري – وكذلك العربي – وأمن البحر المتوسط ، ولا سيما وأن معظم الأخطار التي تعرضت لها مصر كانت تأتيها من الشمال والشمال الشرقي عبر المتوسط ، ومن ثم كان البحر المتوسط أحد مصادر الضغط الدائمة على الأمن القومي المصري(٢).

كما ذهب المؤرخ المصري (د . حسين مؤنس) إلى قول مشابه حينما ربط بين استقرار وتدعيم الأمن القومي المصري من ناحية وقيامها بدور الفاعل والنشط في البحر المتوسط من ناحية أخرى ، مؤكداً على أن جل المصائب التي لحقت بمصر إنما كان سببها العزوف عن البحر المتوسط وإهماله ، فكانت النتيجة – في نظره – " أن اختل توازننا وكان هذا الانكسار المحزن في حياتنا "(٣) .

ولذلك ترى مصر أن القضايا الأمنية الخاصة بأوروبا لها صلة وثيقة بجنوب البحر المتوسط والشرق الأوسط ، ومن ثم بالأمن القومي العربي والمصري ، بخاصية " التأثير المتبادل " أو " نظرية الأواني المستطرقة " . ولذلك

---

(١) د . سمعان بطرس فرج الله (محرر) ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٨٩ .

(٢) د . حامد ربيع ، نظرية الأمن القومي العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٣٨ – ١٤٠ .

(٣) د . حسين مؤنس ، مصر ورسالتها ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٩٦ – ١٠٤ .

فإن التصور الاستراتيجي السياسي المصري يولي أهمية خاصة بمعرفة التصورات الأوروبية للتحديات والمخاطر الأمنية ، كما تهتم بشكل الأمن الأوروبي المستقبلي . وبأساليب التعاون المشترك لمعالجة ما يثير قلق الاتحاد الأوروبي وانزعاجه من هواجس أمنية . وتحاول مصر أن تكون على مقربة من الجهود الأوروبية في هذا الشأن خاصة وأن لمصر تصوراتها بشأن هذه القضايا ، وحتى لا تكون هناك تأثيرات غير إيجابية قد تتعارض مع تصوراتها بشأن الاستقرار في البحر المتوسط والشرق الأوسط . ومن شأن التعاون المصري - الأوروبي ضمن الإطار المتوسطي في المجال الاستراتيجي والسياسي أن يوفر الفرصة لإرساء السلام والاستقرار ، واتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق متطلبات الأمن في المنطقة ، ومن ثم تدعيم أمن مصر القومي[(١)] .

وإلى جانب ذلك ، فإن حرص إعلان برشلونة وبرنامج العمل الملحق به على التأكيد على موضوع منع انتشار أسلحة الدمار الشامل (النووية والكيماوية والبيولوجية) وكذلك منع التكديس الضخم للأسلحة التقليدية ، يمكن أن يوفر لمصر هامشاً واسعاً من حرية الحركة لردع إسرائيل النووية ، والضغط عليها - باعتبارها دولة عضو في المشاركة الأورومتوسطية ومطالبتها بتنفيذ مواثيق وبنود تلك المشاركة - من أجل حملها على نزع سلاحها النووي ، واحترام القواعد التي تنص عليها الاتفاقيات الدولية والإقليمية والامتثال لمعاهدات الحد من التسلح ونزع السلاح وتطبيق كل الأنظمة المعنية بتلك المسألة مثل أنظمة المراقبة والتحقق .

وفي هذا الإطار فإنه من المتصور أن تلقى مبادرة مصر بإخلاء منطقة الشرق الأوسط والبحر المتوسط من كافة أسلحة الدمار الشامل ، وبجعل المنطقة منزوعة السلاح النووي ، قبولاً رائجاً[(٢)] .

وغني عن البيان ، أن الترتيبات والإجراءات الأمنية والاستراتيجية والتي يعتزم الشركاء اتخاذها ضمن تعهدات المشاركة السياسية والأمنية ، والمتعلقة بالحوار السياسي ، والشفافية ، وإجراءات بناء الثقة في المتوسط ، وإقرار ميثاق الاستقرار في المنطقة ... وغيرها ، كلها أمور كفيلة بتدعيم الأمن والاستقرار في بيئة المتوسط وهو ما ينعكس إيجابياً على أمن مصر القومي[(٣)] .

وبالإضافة إلى ما سبق ، فإن التفاعل السياسي والاستراتيجي لمصر في الدائرة المتوسطية ، يكشف عن ميزة التفاعل مع الدول الأوروبية الكبرى (فرنسا - ألمانيا - المملكة المتحدة) . ولا تشكل هذه التعددية مجرد بدائل تتنقل بينها السياسة المصرية حتى لا تصبح هذه السياسة أحادية التوجه ، ولكنها شكلت وتشكل أيضاً بدائل جديدة موازية وموازنة - في نفس الوقت - للبديل الأمريكي . وهي كذلك تعطي صانع القرار قدرة أكبر

(١) طه المجدوب ، " الأمن الأوروبي - المتوسطي من وجهة نظر مصرية " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٠١ - ١٠٦ .

(٢) السفير هاني خلاف وأحمد نافع ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٤٧ - ٤٨ .

(٣) Ahmed A . Halim , " The Egyptian Perspective for Mediterranean Security and the Middle East " in , Sonja Hegazy (ed .) , op . cit , p . p . 17 – 27 .

وانظر :

Egyptian Ministry of foreign Affairs , " Concluding remarks delivered by Ambassader Fathi El – Sazly to the OSCE Mediterranean Seminar – Cairo – 3 – 5 September 1997 " , World wide web document at : http : // w w w . mfa . gov . eg / get doc . asp ? id = 4 , p . p . 1 – 3 .

على حرية الحركة ومرونة أكثر إزاء الأطراف الدولية الأخرى وتجاه القضايا المهمة التي تمس المصلحة المصرية(١). الأمر الذي يعني ، أن محصلة تفاعلات مصر في الدائرة المتوسطية تصب في اتجاه تعزيز القدرة الاستراتيجية – الأمنية لمصر ، ومن ثم تحصين المكانة العالمية لها .

ب – القدرة السياسية

انطلاقاً من مقولتين أساسيتين ،*أولهما* مقولة (صامويل هانتجتون) والمتعلقة بشيوع ظاهرة " عدوى الديمقراطية " أو ما يعرف أحياناً باسم ظاهرة " كرة الثلج Snow Ball " ، والتي تعني أن عدوى الديمقراطية ينتشر كالمرض من شخص لآخر ، وكذلك الحال بالنسبة للديمقراطية التي يمكن أن تنتشر من دولة إلى دولة أخرى مجاورة(٢).

أما *المقولة الثانية* فتتعلق باعتبارات التوفيق بين " العالمية والخصوصية " أخذاً في الاعتبار جدليات التفاعل بين الداخل والخارج في دراسة أي ظاهرة سياسية، والتأكيد على أواصر الترابط والتلاحم في قرية عالمية لا استثناء فيها ولا خصوصية(٣). وانطلاقاً من هاتين المقولتين ، يمكن القول بأن التأكيد الرسمي لإعلان برشلونة في – بعده السياسي – على ضرورة الالتزام بمبدأ حكم القانون والديمقراطية والحرية في الأنظمة السياسية للدول المشاركة ، قد يكون عاملاً مساهماً في إيجاد الحافز على تدعيم القدرة السياسية لمصر وترسيخ أهم مؤشراتها وهي الحكم السياسي وفقاً لمعايير الديمقراطية والتعددية السياسية .

وفي هذا الإطار ، يقول الدكتور (وحيد عبد المجيد) : " أن صيغة برشلونة التي تبلورت في مؤتمر برشلونة الذي عقد هي نوفمبر ١٩٩٥ تنطوي على تركيز خاص على مسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان ، إلا أنها كانت موضع خلاف ، مما أدى إلى حل وسط أتاح النص على الديمقراطية وتطوير حكم القانون ، واحترام حقوق الإنسان من ناحية ، مع الاعتراف بحق كل دولة في اختيار نظمها السياسية والاجتماعية والقانونية من ناحية أخرى"(٤). ويرى أن النص في مشروع المشاركة الأوروبية – المتوسطية على المكون الديمقراطي ، هو الذي يكسب المشروع قوة ، ويمنحه قبولاً شعبياً حقيقياً واسع النطاق ، وبغير ذلك فإنه لا يكون أكثر من مجرد طرح يحمل في طياته بذور فشله . مؤكداً على " أن النص على الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في صيغة برشلونة

(١) د . خالدة شادي ، " المتوسطية ومكانة مصر العالمية " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٧١ . وأنظر : د . عبد المنعم المشاط (محرر) ، " القدرات المصرية المؤهلة للدور الإقليمي " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧١ .

(٢) Samuel P. Huntington , The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century ,(Norman & London : university of Oklohoma press , 1991) , p .p . 3 – 5 .

(٣) د . نيفين عبد المنعم مسعد (محرر) ، العالمية والخصوصية في دراسة المنطقة العربية ، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩١) ، ص ص ١٠ – ١١ .

(٤) د . وحيد عبد المجيد ، " رؤية ليبرالية للمشاركة الأوروبية – المتوسطية " ، وبحث مقدم إلى ندوة : " المشاركة الأوروبية – المتوسطية " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٤ – ٥ .

يتناسب – من حيث التوقيت – مع ما تشهده دول جنوب المتوسط من تحولات سياسية واقتصادية باتجاه وضع حد لهيمنة الدولة على الحياة السياسية والاقتصادية . ومن شأن المشروع المتوسطي أن يسهم في تعزيز الاتجاهات التحررية نحو الديمقراطية في بلدان جنوب المتوسط ، ولا سيما في مصر "[١] .

وفي مقابل هذا الطرح ، يقدم البعض طرحاً آخر ينبني على أساس أنه لا يتوفر ، حتى الآن ، ما يدل على إمكان تحقيق الديمقراطية في مصر – أو غيرها من دول جنوب المتوسط – من خلال المشروع المتوسطي ، فالأطراف العربية – لا تزال – ترفض أن تكون الديمقراطية مكوناً أساسياً للمشاركة والأطراف الأوروبية بين مؤيد لهذا الرفض ومضطر للقبول به .

وفي سياق هذا الطرح الأخير ، يقدم الدكتور (مصطفي كامل السيد)تحليلاً لتأثير المشاركة الأوروبية – المتوسطية – في بعدها السياسي – على التحول عن النظم السلطوية في الوطن العربي ، وينتهي إلى أنه على الرغم من تكرار الإشارة إلى الاقتناع بالديمقراطية وحقوق الإنسان في الفقرات الاستهلالية في القسم الأول من إعلان برشلونة الذي وقعه وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي واثنا عشر من دول البحر المتوسط من غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (نوفمبر ١٩٩٥) ، وهو ما يوحي – لأول وهلة – أن دول الشمال المتوسطي (أي الاتحاد الأوروبي) صادقة العزم – في هذا الإعلان – في الالتزام بالديمقراطية وحقوق الإنسان . إلا أن الإشارة إلى الاقتناع بالديمقراطية وحقوق الإنسان في إعلان برشلونة لم تكن تطوراً جديداً لسياسة الاتحاد الأوروبي مع الدول غير الأعضاء فيه ، وإنما كان تطبيقاً لقواعد صاغتها مؤسسات الاتحاد الأوروبي خلال فترة تمتد إلى قرابة عقد من الزمان قبل التوقيع على هذا البيان . ففي الفقرة الاستهلالية الخامسة للقانون الأوروبي الواحد ، وفي الفقرة الفرعية الثانية في معاهدة الاتحاد الأوروبي ، وفي الفقرة الحادية عشرة من الإعلان الخاص بحقوق الإنسان الصادر عن القمة الأوروبية في لوكسمبرج في يونيو سنة ١٩٩١ . وقد ترتب على كل هذه النصوص أن أصبح الاتحاد الأوروبي يلتزم بأن يشير في الاتفاقات التي يوقعها مع الدول غير الأعضاء فيه إلى ضرورة الالتزام بالديمقراطية وحقوق الإنسان[٢]. ويلاحظ من ناحية ثانية أنه ، على الرغم من أن الإشارة إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان قد تكررت في أكثر من موضع في إعلان برشلونة ، إلا أن هذا الإعلان جاء خلواً من أية نصوص تنص على عواقب الخروج عليه أو انتهاك أحد عناصره الأساسية (الديمقراطية وحقوق الإنسان) [٣]. ويمضي (د. مصطفي كامل) في تحليله متسائلاً : " هل ستشجع دول الاتحاد الأوروبي في ظل هذه الظروف على تنظيم انتخابات حرة ونزيهة في دول جنوب المتوسط ، يكون المستفيد الأكبر منها هو الحركات الإسلامية ، والتي تنظر إليها الحكومات الأوروبية باعتبارها عدو للسلام وللديمقراطية ولحقوق الإنسان ؟ أم أنها ستساند نظماً سلطوية

(١) المرجع السابق ، ص ص ٧-٨.

(٢) د . مصطفي كامل السيد، "الشراكة المتوسطية -الأوروبية والتحول عن النظم السلطوية في الوطن العربي"، مرجع سبق ذكره، ص ص٢-٣.

(٣) المرجع السابق ، ص ٤ .

باعتبارها ضماناً ضد انتصار هذه القوى ، متنكرة بذلك لما في إعلان برشلونة ذاته من دعوة إلى احترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان ؟ " . وسرعان ما يقدم الإجابة فيقرر : " وهكذا ، لا يمكن توقع أن تؤدي قيام رابطة المشاركة مع الاتحاد الأوروبي في الأجلين القصير أو المتوسط إلى زيادة احتمالات التطور الديمقراطي في الدول المتوسطية غير الأوروبية – ومصر من بينها – بل على العكس ، فإن الآثار السلبية مع معدلات النمو على العمالة في هذه البلدان قد تؤدي إلى تزايد الضغوط من جانب القوى الإسلامية الراديكالية على نحو قد تواجهه النظم الحاكمة في هذه الدول بالمزيد من التضييق على الحريات العامة ، وبدعم من دول الاتحاد الأوروبي كذلك "(١) .

وبين هذين الطرحين ، يتصور الباحث أن النص الوارد في إعلان برشلونة بالتأكيد على الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ، لا يعدو أن يكون أكثر من مجرد " عامل مساعد Catalyst " يساعد على إرساء حكم الديمقراطية إن توافرت الرغبة لدى الدول في ذلك . ولكنه لا يرقى إلى مرتبة المتغير المستقل الذي يعتبر توافره شرطاً ضرورياً وكافياً للدفع بدولاب الممارسة الديمقراطية . وفي نفس الوقت ، لا يتفق الباحث مع الطرح القائل بأن الإشارة إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان في نص إعلان برشلونة ليس أكثر من مجرد عبارات جوفاء اعتادت دول الاتحاد الأوروبي على ترتيبها في اتفاقاتها مع دول الجنوب دونما قيمة حقيقية . بل وفقط أنها درجت على ذلك . حيث يتصور الباحث أن النصوص الواردة في إعلان برشلونة بشأن الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ، تنطوي على قدر من المصداقية ، تدلل عليها قيام دول الاتحاد الأوروبي بإعداد برنامج " ميدا للديمقراطية MEDA DEMOCRACY " في عام ١٩٩٦ الذي يسعى إلى الارتقاء بالممارسات – ومن ثم – بالعملية الديمقراطية ومجال حقوق الإنسان في دول جنوب المتوسط الشركاء وذلك في إطار مشروع المشاركة الأورومتوسطية ، وجدير بالذكر أن الاتحاد الأوروبي قد خصص من ميزانيته لهذا الغرض مبلغ ٢٧,٧٥ مليون وحدة نقد أوروبية (ECO) ، أي ما يعادل ٣٤ مليون دولار تقريباً(٢) .

وبصفة عامة ، يمكن الزعم بأن مجمل التفاعلات السياسية والاستراتيجية والأمنية لمصر في إطار المشاركة المتوسطية في بعدها السياسي والأمني ، تدفع باتجاه تحصين مكانة مصر العالمية .

٣ – المشاركة الاقتصادية والمالية ودلالات تحصين مكانة مصر الدولية

يعد المشروع المتوسطي أحد المسائل الخلافية التي يحتدم بشأنها جدل واسع النطاق في أوساط المفكرين والباحثين المصريين ، ويدور موضوع الجدل حول الفرص التي يتيحها أو المحاذير التي يفرضها الخيار المتوسطي لمصر أو عليها خلال الفترة المقبلة . إلا أنه يمثل بالنسبة للدوائر الرسمية لصنع السياسة " خياراً استراتيجياً " لا يجب الحياد عنه ، نظراً لما يمكن أن تجنيه مصر من مكاسب من وراء هذا المشروع ، بأبعاده

(١) المرجع السابق ، ص ص ١١ – ١٢ .

(٢) Euro – Mediterranean Partnership : Information note no. 27 – MEDA DEMOCRACY , world wide web document at : http : // w w w . euromed . net / information – notes / in 27 e . htm , p . p . 1 – 2 .

المختلفة، ولاسيما البعد الاقتصادي والمالي منه ، في وقت تسعى فيه الدولة المصرية إلى محاولة رأب الصدع ومعالجة الخلل الذي أصاب هيكلها الاقتصادي[١]. وترى مصر أن مشروع المشاركة مع الاتحاد الأوروبي - فضلاً عما اتخذته مصر من خطوات واسعة نحو الإصلاح الاقتصادي - يمكن أن يساهم في تطوير وتنمية المقدرات الاقتصادية المصرية . ويصبح السؤال الملح هو : كيف تؤثر المشاركة الاقتصادية والمالية في إطار الدائرة المتوسطية لمصر على مكانتها العالمية ؟

إن انخراط مصر في التفاعلات الاقتصادية والمالية للمشروع المتوسطي ، يمكن أن يحقق لمصر تضخيماً إيجابياً للمقدرات الاقتصادية المصرية، على ثلاثة مستويات ، تلك هي :

أ - زيادة الصادرات المصرية

لعل القراءة الأولية للوثائق التحضيرية لمؤتمر برشلونة والتي تبلورت فعلياً في وثيقة إعلان برشلونة وبرنامج العمل الملحق به -خاصة النصوص المتعلقة بإنشاء منطقة التجارة الحرة - تكفي للإشارة إلى أن المشروع المتوسطي يسمح بما يلي [٢]:

- التبادل الحر للمنتجات الصناعية داخل بلدان التجمع الأوروبي - المتوسطي دون عوائق جمركية أو غير جمركية ،
- التحرير التدريجي للتجارة في المنتجات الزراعية من خلال معاملات تفضيلية متبادلة ، مع مراعاة القيود التي تفرضها السياسات الزراعية الجماعية للاتحاد الأوروبي (CAP) ،
- تحرير حركة رؤوس الأموال والاستثمارات في اتجاه بلدان جنوب المتوسط بما يسمح بإقامة المشروعات المشتركة بها .

وتتيح ركيزة الخلق التدريجي لمنطقة التجارة الحرة ميزة مهمة أمام السلع المصرية المصنعة ، تتجسد في فتح الأسواق الأوروبية للصادرات المصرية من السلع الصناعية . وهو الأمر الذي يمكن أن يوفر إمكانات هائلة للنمو الاقتصادي ، شريطة ارتفاع القدرات التنافسية للصادرات المصرية عن السلع القادمة من دول أخرى خارج الاتحاد الأوروبي ، وبما يكفي للفوز بحصص أكبر من الأسواق الأوروبية [٣]. وقد أشار (عمرو موسى) وزير الخارجية إلى ذلك صراحة حيث قال أن " مصر تسعى في المجال الاقتصادي لمشروع برشلونة للمشاركة المتوسطية إلى خلق قنوات جديدة لزيادة الصادرات المصرية إلى دول شمالي المتوسط والتي تضم دول الاتحاد الأوروبي وذلك لإصلاح الخلل في الميزان التجاري بين مصر وهذه الدول "[٤] . كما أشار السفير

---

(١) د . محمود عبد الفضيل ، " مصر والعرب والخيار المتوسطي : الفرص والمحاذير " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٠ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٢١ .

(٣) د . خالدة شادي ، " المتوسطية ومكانة مصر العالمية "، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٦٧٦ - ٦٧٧ .

(٤) الأهرام ، ٢٧ نوفمبر ١٩٩٥ .

(جمال البيومي) إلى " أن مشروع المشاركة المصرية الأوروبية يحقق لمصر ميزتين أولاهما : زيادة الصادرات المصرية إلى الأسواق الأوروبية ، وثانيهما : زيادة الاستثمارات في مصر بهدف التصدير إلى الأسواق الأوروبية للاستفادة من ميزة الإعفاءات الجمركية ، وكلا الأمرين سوف يؤدي إلى تحريك الاقتصاد المصري بشكل أفضل "[(١)] . ولقد عبر عن هذا البعد بوضوح المهندس (إبراهيم فوزي) وزير الصناعة السابق إذ يقول : " إن مستقبل مصر الاقتصادي يكمن في ارتباطها بالسوق العالمية ، والدخول في اتفاقية المشاركة مع الاتحاد الأوروبي يتيح لمصر فرصة النفاذ إلى السوق الأوروبية وهي سوق ضخمة ، كما أنها ستجذب الاستثمارات الأوروبية إلى مصر لتنتج وتدخل بإنتاجها إلى أوروبا ، لأن تكلفة العمالة في أوروبا تزداد ، وأعباء الضرائب ترتفع إلى جانب أن المناخ العنصري السائد في أوروبا لا يساعد على الإنتاج "[(٢)] .

ب - جذب الاستثمارات الأجنبية

حيث يؤدي دخول مصر في منطقة للتبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي إلى تحرر صادراتها ووارداتها - بالتدريج - من الإعفاءات الجمركية وغير الجمركية ، الأمر الذي يتيح لمصر ميزة التصدير لأوروبا ، حيث ستتمتع صادراتها للأسواق الأوروبية بالإعفاء الضريبي والجمركي . وهو أمر من شأنه أن يجعل مصر منطقة جذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) ، التي تسعى للاستفادة من ميزة الإعفاء . ويرى أحد الباحثين أن اتفاق المشاركة المصرية - الأوروبية سوف يعمل على تشجيع فرص تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر ، إلا أن ذلك مشروطاً - من وجهة نظره - بتحديث وتطوير التشريعات المنظمة للاستثمار في مصر ، وكذلك تطوير البنية التحتية للصناعة المصرية[(٣)] .

وفي هذا الإطار ، أكد السفير (محمد شعبان) سفير مصر لدى الاتحاد الأوروبي " أن مصر حريصة على توقيع اتفاق المشاركة مع الاتحاد الأوروبي في أقرب وقت ممكن ، على أن يكون الاتفاق متوازناً بطبيعة الحال ، وألا يكون مباراة صفرية، ذلك أن الاتفاق سوف يفتح آفاقاً رحبة أمام الاقتصاد المصري ، فالميزة الأولى لتنفيذ الاتفاق هي حدوث *طفرة نوعية* في الصناعة المصرية بحيث تقوم الصناعات المصرية الجديدة - وأيضاً القائمة - واضعة في اعتبارها مسائل الجودة والمواصفات القياسية ، والتغليف وأساليب التسويق وغيرها من المتطلبات التي ترتقي بالصناعة المصرية إلى مستوى العالمية. كما سيتيح اتفاق المشاركة زيادة فرص الاستثمار الأوروبي في مصر من خلال مشاريع مشتركة ، كما سيساعد على تشجيع تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية لمصر "[(٤)] . وفي حديثه لمجلة آخر ساعة ذكر السفير (جمال البيومي) " أن اتفاق المشاركة المصرية الأوروبية الجاري بشأنه

---

(١) العالم اليوم ، ٢١ مايو ١٩٩٦ .

(٢) الأهرام ، ١٦ ديسمبر ١٩٩٥ .

(٣) Mokhtar Klattab , " prospects of FDI inflow into Egypt in context of Partnership Agreement with the EU " in , Samiha Fawzy (ed .) , OP . Cit. , p . p . 89 – 113 .

(٤) الاقتصادي ، ١٤ يوليو ١٩٩٧ .

التفاوض مع الطرف الأوروبي ، له أهمية عظمى تتمثل في فتح الأسواق الأوروبية أمام المنتجات الصناعية المصرية ، ومن شأن فتح هذا السوق أمام منتجاتنا أن يجعل مصر منطقة جذب للاستثمارات المباشرة فيها من قبل كافة دول العالم للاستفادة من الميزة التي حصلت عليها مصر للتصدير للاتحاد الأوروبي بدون جمارك "(١) .

كما أنه من المتصور أن تمثل السوق المصرية المتسعة والتي تربو على ستين مليون نسمة، أحد عناصر القوة الرئيسية لمصر من حيث رغبة أطراف عديدة إقليمية وعالمية في النفاذ إليها والاستثمار فيها . ومن ثم التصدير لها ، وينتظر أن تتزايد الأهمية النسبية للسوق المصرية كسوق جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة . إذا ما تم التوقيع على اتفاق المشاركة المصرية – الأوروبية ، ومن ثم إنشاء منطقة تجارة حرة مصرية – أوروبية ، الأمر الذي سيجعل الدول والشركات الدولية النشاط ، تتسابق للاستثمار في مصر ، من أجل الاستفادة المزدوجة المتمثلة في التصدير من مصر للاتحاد الأوروبي بدون جمارك ، وأيضاً الاستفادة من كثافة ورخص العمالة المصرية في التصنيع . ومن ثم إيجاد فرص عمل وتوظيف جديدة في السوق المصري سنوياً(٢) . ويشير السفير (جمال البيومي) في سياق هذا الموضوع إلى " أن اتفاق المشاركة المصرية الأوروبية تأتي أهميته بأنه يفتح لأول مرة أمام الصادرات المصرية فرصة التخاطب مع سوق من ٨٠٠ مليون مستهلك منهم ٣٥٠ أوروبي متوسط دخل الفرد منهم ٢٠ ألف دولار سنوياً ، بما يتيح الفرصة لطفرة عملاقة في الصادرات المصرية تستلزم مزيداً من الاستثمارات في السوق المصرية ، بما يعني مزيداً من فرص التوظيف والعمالة التي تنعكس عائداتها على هيكل الاقتصاد المصري عموماً "(٣) .

هـ – تطوير المستوى التكنولوجي

إذا كان التقدم التكنولوجي يعتبر أحد مؤشرات القدرة الاقتصادية للدولة وقوتها في الوقت الحاضر والمستقبل ، فإن العمل على سد الفجوة التكنولوجية القائمة حالياً بين دول الشمال ودول الجنوب – ومن بينها مصر – والآخذ في الاتساع يوماً بعد الآخر ، يصير جزءاً أصيلاً من أهداف السياسة المصرية .

وفي هذا الإطار تسعى الدبلوماسية المصرية إلى توظيف علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي – الذي يمتلك تكنولوجيا متقدمة في كافة المجالات – خاصة في ظل تطور وضعية هذه العلاقة من علاقة مانح / متلقي إلى علاقة تقوم على المشاركة الشاملة في كافة المجالات والأبعاد. وهو ما يتيح لمصر من خلال تفاعلاتها الأوروبية في الإطار المتوسطي فرصاً لتحسين وتطوير المستوى التكنولوجي مصرياً(٤).

(١) مجلة آخر ساعة ، ٤ نوفمبر ١٩٩٨ .

(٢) د . عبد المنعم سعيد، "من الجغرافيا السياسية إلى الجغرافيا الاقتصادية : التغير في دور مصر الدولي والإقليمي"، مرجع سبق ذكره، ص ٥١.
وانظر : الأهرام ، ٢٨ إبريل ١٩٩٦ .

(٣) مجلة آخر ساعة ، ٧ فبراير ١٩٩٦ .

(٤) د . خالدة شادي ، " المتوسطية ومكانة مصر العالمية " مرجع سبق ذكره ، ص ص ٦٧٨ – ٦٧٩ .

وفي هذا الإطار ، تقول "د . نوال التطاوي" وزيرة الاقتصاد والتعاون الدولي: " أنه لتحقيق الأهداف المرجوة من الدخول في المشاركة الأوروبية يلزم وضع برنامج للعمل الشاق المتواصل لتحديث وتطوير ورفع الكفاءة الإنتاجية للقطاعات الإنتاجية المختلفة لرفع وتطوير كفاءتها الإنتاجية حتى يمكنها إنتاج سلع وخدمات قابلة للتصدير للأسواق الأوروبية للاستفادة من الإعفاءات الجمركية في تلك الدول ، ويجب أن يتضمن ذلك البرنامج من بين ما يتضمن استخدام التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج سواء في القطاع الصناعي أو الزراعي . حيث تؤدي المشاركة الأوروبية إلى تكثيف الجهود لنقل مزيداً من التكنولوجيا المتقدمة لدول جنوبي المتوسط ومصر واحدة منها – بما يحقق زيادة الكفاية الإنتاجية لصناعاتها ووصول منتجاتها إلى المستوى العالمي من حيث الجودة أو التكلفة "[١] .

ويوضح الدكتور (محمد السيد سعيد) أن "هناك شكوكاً حول كفاية التجارة كمحرك للنمو والانطلاق الاقتصادي لمصر ، فالمشكلة ليست في حجم الأسواق أمام دولاب الإنتاج ، وإنما المشكلة في تقادم دولاب الإنتاج ، ومن ثم فليس ثمة طريق للانطلاق الاقتصادي في مصر غير إصلاح شامل بدايته الحقيقية في علاج الاختلالات التكنولوجية ، وهو ما يمكن أن تساعد فيه أوروبا" . ويوضح " أن هناك قنوات متعددة تستطيع أوروبا أن تساعد مصر من خلالها على تحقيق الانطلاق التكنولوجي ، منها الاستثمار المباشر في مجالات التكنولوجيا الراقية سواء من خلال المشروعات الأوروبية في مصر أو من خلال الأقمار الانتشارية للاستثمار والتكنولوجيا الأوروبية في عموم الاقتصاد القومي ، كما يمكن لأوروبا أن تساعد مصر في التحديث التكنولوجي من خلال المساعدة في تأسيس المراكز والمعاهد العلمية والتكنولوجية ونقل التجهيزات المعملية والحيثية والمشروعات العلمية والتكنولوجية المشتركة وتدريب العلماء في مواقع إنتاج وبحث وتطوير أوروبية ، وكذا من مراكز البحوث المصرية بالتمويل ، وإتاحة التمويل بمحتواه العلمي والتكنولوجي للعلماء المصريين وإيفاد خبرات أوروبية في مجالات العلم والتكنولوجيا للمؤسسات التعليمية والحيثية المصرية "[٢] .

ولذلك سعى الجانب المصري في المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي إلى الحصول على المساعدات الأوروبية في مجال اكتساب واستيعاب التكنولوجيا المتطورة ، وقد أثمرت هذه المفاوضات – كما يقيمها السفير (جمال البيومي) – عن قيام الاتحاد الأوروبي بإعداد برنامج متكامل لتحديث وتأهيل وإعادة هيكلة الصناعة المصرية ، بهدف رفع كفاءتها وقدرتها التنافسية ، والارتقاء بها فنياً وإدارياً وتكنولوجياً إلى مستوى العالمية ، ولقد رصد الاتحاد الأوروبي من ميزانيته مبلغ مليار دولار تمنح لمصر في السنوات الثلاث الأوليات اعتباراً من السنة الحالية (١٩٩٨) ، وتجدد حتى عشرين سنة مقبلة[٣] .

---

(١) كلمة الدكتورة نوال عبد المنعم التطاوي وزيرة الاقتصاد والتعاون الدولي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٤ – ٥ .

(٢) د . محمد السيد سعيد ، " المشاركة مع أوروبا التكنولوجيا وليست التجارة " ، الأهرام ، ٨ يناير ١٩٩٦ .

(٣) الأهرام ، ٣٠ إبريل ١٩٩٨ . وانظر : أخبار اليوم ، ٣٠ مايو ١٩٩٨ .

واستخلاصاً مما سبق ، فإن التفاعلات الاقتصادية والمالية المصرية الأوروبية في إطار مشروع المشاركة الأورومتوسطية ، تمثل إضافة إلى الرصيد المصري من حيث تعزيز المقدرات الاقتصادية المصرية ، وهو ما يعني إضافة للرصيد المصري عالمياً .

٣ - المشاركة الاجتماعية والثقافية والإنسانية ودلالات تحصين مكانة مصر الدولية

الأمر الذي لا جدال فيه، هو أن مصر تزخر بتراث حضاري لواحدة من أعرق وأقدم حضارات العالم . ويمكن لمصر - بما لديها من ثقل فكري وثقافي - أن تقوم - وهي قادرة على ذلك - بتوظيف رصيدها الحضاري وموروثها الثقافي في التواصل الثقافي والفكري مع الشعوب الأوروبية والمتوسطية في إطار المشاركة الأورومتوسطية . وبما يسمح لتحقيق مزيد من تعانق الحضارات والتقائها على ضفتي المتوسط شمالاً وجنوباً ، ومن ثم ردم الهوة بين الضفتين(١).

ولقد سعت السياسة المصرية إلى بلورة هذا التوجه في أكثر من موقف ، ففي خطابه أمام المؤتمر الوزاري الأوروبي - المتوسطي في برشلونة (٢٧ نوفمبر ١٩٩٥) أكد (عمرو موسى) وزير الخارجية على مفهوم " لقاء الحضارات " والتعايش بين الثقافات في منطقة المتوسط(٢). كما كان السفير (فتحي الشاذلي)حريصاً على التصريح باهتمام مصر - في إطار مجموعة العمل الثقافية والاجتماعية لدول منتدى البحر المتوسط - على تنشيط الحوار الثقافي للتعرف على الآخر ، وتنشيط حركة الترجمة بين اللغات المتوسطية ، بقصد التعرف على التراث الخاص بكل دولة ، الامر الذي سيكون له عظيم الأثر على تصحيح المفاهيم والأفكار المغلوطة(٣).

وزبدة القول لكل ما سبق ، أن مشروع المشاركة الأوروبية - المتوسطية الذي ينطوي على ثلاثة أبعاد للمشاركة ، هي السياسية والأمنية ، والاقتصادية والمالية ، والاجتماعية والثقافية ، يحقق لمصر - في حالة دخولها في مشروع المشاركة مع الاتحاد الأوروبي - مزايا استراتيجية سياسية وأخرى اقتصادية وثالثة اجتماعية وثقافية ، تدفع جميعها نحو تحصين مكانة مصر العالمية . ولعل ذلك يفسر - ولو جزئياً - الميل الواضح ، ليس فقط لممثلي السلطة الرسميين وصناع السياسة في مصر ، وإنما أيضاً لنطاق واضح من الباحثين والمفكرين المصريين لترجيح كفة البديل (المشروع) المتوسطي على البدائل والمشروعات الأخرى ، ولاسيما المشروع الشرق أوسطي .

ويتصور الباحث أنه من غير المنطقي شكلاً وموضوعاً ، أن يثور الحديث عن اتجاهات تعزيز وتحصين مكانة مصر الإقليمية والعالمية ، دونها تركيز على ***المكانة العربية لمصر*** ، انطلاقاً من التسليم بأن مكانة مصر في

---

(١) د . خالدة شادي ، " المتوسطية ومكانة مصر العالمية " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٦٧٩ - ٦٨١ .

(٢) عمرو موسى ، بيانات حول سياسة مصر الخارجية ١٩٩٥ ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣١ . وأنظر أيضاً :
Egyptian Ministry of Foreign Affairs , Statement By H.E. Amre Moussa Minister for Foreign Affairs of the Arab Republic of Egypt before The Euro – Mediterranean Ministerial Conference . Barcalona – 27th Novber 1995, world wide wals document at :
http " // WWW . mfa .gov . eg / getdoc . asp ? id = 36

(٣) الأهرام ، ٦ فبر ١٩٩ .

الدائرة العربية – صعوداً أو هبوطاً ، قوة أو ضعفاً – تؤثر بالإيجاب أو بالسلب ، بالإضافة أو بالحذف ، على كل من المكانتين الإقليمية والعالمية لمصر . وإذا كانت الدراسة قد اختبرت مدي تأثير تفعيل مصر للدائرة المتوسطية في سياستها الخارجية على مكانة مصر الإقليمية والعالمية ، فإنه حرى بها أن تختبر مدى تأثير تلك الدائرة على دائرة الحركة الرئيسية لمصر وهي الدائرة العربية.

رابعاً: أثر تفعيل السياسة المصرية للدائرة المتوسطية على الدائرة العربية لمصر

تختلف التقديرات حول وزن الدائرة العربية على خريطة اهتمامات السياسات الخارجية المصرية في المرحلة الحالية، من واقع تحليل التوجهات الرسمية المصرية بشأنها في السنوات الأخيرة. فعلى حين احتلت الدائرة العربية – لفترة من الزمن –قمة سلم أولويات الاهتمامات المصرية ، وظلت هذه الدائرة لعقود طويلة هي الأولي والرئيسية بين الدوائر التقليدية للسياسة الخارجية المصرية ، وبفارق كبير عن الدوائر التالية لها ، في توجيهات السياسية الخارجية المصرية . وآية ذلك تلك العبارات التي أودعها الرئيس (جمال عبد الناصر) في مؤلفه " فلسفة الثورة " حيث يعدد ثلاث دوائر للحركة الخارجية لمصر هي الدائرة العربية ، والدائرة الأفريقية ، والدائرة الإسلامية . إلا أنه أكد على أهمية الدائرة العربية وأعطاها الأولوية في تحرك مصر الخارجي، حيث يقول في شأنها: "وما من شك في أن الدائرة العربية هي أهم هذه الدوائر وأوثقها ارتباطا بنا، فلقد امتزجت معنا بالتاريخ وعانينا معاً نفس المحن، وعشنا نفس الأزمات وحين وقعنا تحت سنابك خيل الغزاة كانوا معنا تحت نفس السنابك. وامتزجت هذه الدائرة معنا أيضاً بالدين، فنقلت مراكز الإشعاع الديني، في حدود عواصمها من مكة إلى الكوفة ثم إلى القاهرة، ثم جمعها الجوار في إطار ربطته كل هذه العوامل التاريخية والمادية والروحية"[١] .

إلا أن سنوات السبعينيات شهدت انحساراً نسبياً ملحوظاً لأهمية الدائرة العربية ضمن أولويات المفاضلة المصرية الرسمية، وذلك في ظل تصورات مصر الساداتية ، التي آثرت إرجاء الاهتمام العربي مصرياً لحين. فعلى المستوي الداخلي لم يكتف الرئيس السادات بتغيير الاسم الرسمي للبلاد من الجمهورية العربية المتحدة إلى جمهورية مصر العربية، وكذلك علمها، بل ذهب إلى أبعد من ذلك. فقد اتجه من ناحية نحو تحرير الاقتصاد المصري وتشجيع رأس المال الخاص، متخلياً بذلك عن الاشتراكية العربية التي تبناها الرئيس (جمال عبد الناصر). أما على المستوي الإقليمي ، فقد قام باستبعاد مصر من كافة التجمعات العربية والإسلامية[٢].

ويبدو أن قدراً من الاهتمام بإعادة تفعيل الدائرة العربية في السياسة الخارجية المصرية أظهرته التفاعلات المصرية العربية خلال حقبة الثمانينيات حيث شهدت سياسة مصر خلال تلك الفترة دفعاً سياسياً نحو خلق حالة

(١) جمال عبد الناصر ، فلسفة الثورة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٧٦ – ٧٧ .

(٢) د. على الدين هلال ، " السياسة الخارجية المصرية وأولوية الاعتبارات الاقتصادية " في ، على الدين هلال و . بهجت قرني (محرران) ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٣٨ –٢٣٩.

من الاتزان السياسي في العلاقات المصرية العربية والتطلع إلى الإسهام الفعال في تحقيق الأمن القومي العربي. فضلاً عن حرص السياسة المصرية – آنذاك – على عودة العلاقات مع العرب وتنقية أية شوائب علقت بين مصر وشقيقاتها. كما عكست تحركات سياسية مصر العربية خلال تلك الفترة التزام مصر الثابت تجاه قضايا الأمة العربية. وعدم تخليها عن مسؤولياتها القومية، وأهمية العمل على تجاوز الخلافات العربية، وإعادة ترميم البيت العربي[(١)].

واستمر الحال على ما هو عليه، حتى لحظة " انهيار البناء المتماسك نسبياً " للنظام الإقليمي العربي خلال عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ بفعل أزمة وحرب الخليج، ومنذ ذلك الحين، أصبحت مصر الرسمية تنظر إلى الدائرة العربية، وكأنها " ميئوس منها "، إلا أن تحركات مصر تجاهها خلال تلك السنوات وأيضاً خلال السنوات التالية لها، تشير إلى أنها لا تزال تمثل موقعاً خاصاً في توجهاتها الخارجية. لكن ضمن حدود معينة[(٢)].

وفي هذا الإطار، فإنه" ليس من قبيل الشوفينية القول بأنه لا يمكن أن يقوم للنظام العربي قائمة بدون مصر، وبالتالي فإن مصر كانت وما تزال هي حجر الزاوية في بنية النظام العربي أو بعبارة أخرى، هي الدولة القاعدة فيه إذا جاز استخدام لغة الخطاب القومي، لكن هذه العبارة تصبح ناقصة وخالية من أي مضمون إذا لم نتبعها بعبارة أخرى مفادها أن مصر المعزولة عن عالمها العربي والمنكفئة على نفسها لا يمكن إلا أن تكون دولة ضعيفة ومحدودة التأثير إقليمياً ومن ثم عالمياً، وبالتالي يتعين ضم شطري المعادلة معاً، فنقول أنه إذا أرادت مصر أن تكون قوية وقادرة على تحقيق التنمية لشعبها وحماية أمنها الوطني فإنها لا تستطيع ذلك بدون عمق ودعم عربي يساندها ويعزز من إمكاناتها وقدراتها[(٣)].

ومما لاشك فيه أن الحديث عن دور قيادي مصري في الدائرة العربية له ما يبرره، فمقومات مثل هذا الدور واضحة سواء تمثلت في موقع متوسط أتاح دائماً الاتصالات المصرية – العبرية بشتى أبعادها، أو موقع

---

(١) حول هذا الموضوع، انظر

- عبد الرحمن إسماعيل الصالحي، " سياسة مصر العربية في الثمانينيات (فترة رئاسة مبارك الاولى) " في، د، أحمد سيف أحمد (محرر)، سياسة مصر الخارجية في عالم متغير، مرجع سبق ذكره، ص ص ٦٧٣ –٦٨٣.
- د. عبد المنعم سعيد، " العودة إلى الصف، مصر والوطن العربي (١٩٧٨ – ١٩٨٨) " في، د. أحمد يوسف أحمد (محرر)، سياسة مصر الخارجية في عالم متغير، مرجع سبق ذكره، ص ص ٦٥٩ – ٦٦٠.
- د.حسن ابو طالب، " السياسة المصرية في البيئة العربية (١٩٧٠ – ١٩٨٧) " في، د. أحمد يوسف أحمد (محرر)، سياسة مصر الخارجية في عالم متغير، مرجع سبق ذكره، ص ص ٦١٩ – ٦٢٥
- د. بطرس غالي، " الدبلوماسية المصرية في عهد مبارك (٨١ –١٩٨٤) " السياسة الدولية، عدد ٧٨، اكتوبر ١٩٨٤ – ص ٥.
- د. بطرس بطرس غالي، " الدبلوماسية المصرية بين عام نطويه وعام نستشرفه "،السياسة الدولية، عدد ٧٩، يناير ١٩٨٥، ص ٥.

(٢) التقرير السنراتيجي العربي ١٩٩٥، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٩٣ – ٤٩٤.

(٣) د. حسن نافعة، " انعكاسات تجديد المشروع القومي العربي على مكانة مصر العالمية " في، د. نادية محمود مصطفى (محرر)، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٦.

يشترك مع غيره من الدول العربية في حوض البحر المتوسط بما يجعله في العصور الحديثة أسرع احتكاكاً بالتقدم المادي الذي حدث في أوروبا منذ مطلع هذه العصور ، أو في أكبر عدد ممكن من السكان بين الدول العربية وبفارق ضخم دائماً عن أية دولة عربية أخرى ، وهو الأمر الذي يسر على مصر دائماً فرصة – بفرض ثبات المتغيرات الأخرى – تكوين الجيوش الضخمة بالمعايير الإقليمية ، فضلاً عن وجود نخبة مصرية فكرية كبيرة العدد استطاعت دائماً أن تلعب دوراً حضارياً وثقافياً في المنطقة العربية وسواء بقدوم العرب إليها لتلقى العلم وغير ذلك من الخدمات الأساسية ، أو بانتشار أفراد هذه النخبة وخاصة في الحقبة المعاصرة في شتى أقطار العالم العربي للمساعدة في تقدمها وبصفة خاصة في مجال التعليم ، أو بقدرة تنظيمية عن سائر الدول العربية نتيجة وجود مؤسسة الدولة في مصر منذ آلاف السنين ، بينما ظهرت الدول الحالية في عدد من الدول العربية في أعقاب الحرب العالمية الأولى فحسب . ولذلك فإن التاريخ كافٍ بمؤشراته الدالة على وجود دور قيادي مصري في العالم العربي(١).

فالمكانة الاستراتيجية التي حققتها مصر طوال تاريخها الحديث ارتبطت دوماً بقدراتها القيادية في العالم العربي حرباً أو سلاماً ، والآن – ربما أكثر من أي وقت مضى – فإن مصر عليها أن تحافظ على الرابطة العربية وأن تسعى إلى تعزيزها .

وتأكيداً لهذا الاتجاه ، أكدت السياسة الخارجية المصرية كما جاء في خطاب الرئيس (حسني مبارك) أمام مجلس الشعب والشورى في نوفمبر عام ١٩٩٣ على أن موارد مصر الطبيعية والبشرية ، والثقافية تؤهلها للمشاركة بنصيب كبير في توجيه حركة الدائرة العربية ، فمن الخطأ أن نتصور انه ليس لنا قول فيما يجري ، أو أنه لا مجال لإسهامنا في تحديد شكله ومضمونه " . وأشارت القيادة السياسية إلى أن السياسة الخارجية المصرية تجاه الدائرة العربية والدور المصري عربياً يستندان إلى أربعة أسس أو مبادئ عامة هي :

أ) الالتزام الصارم بتسوية جميع المنازعات فيما بين الأقطار العربية بالطرق الودية، بعيداً عن استخدام القوة أو التلويح والتهديد بها .

ب) إبراز الالتزام العربي بالسلام والانحياز إليه ، سواء في المنطقة التي نعيش فيها ، أو في العالم على امتداده.

ج) التفكير في صيغة عملية وواقعية للعمل العربي المشترك لا تغفل حقيقة وحدة المصلحة والمصير ، وفي نفس الوقت لا تتجاهل ما يستجد على الساحة العربية من تغيرات في العقود الأخيرة ، فالهدف المصري هو تحقيق أعلى قدر من التضامن العربي والاتفاق على آليات محكمة للتنسيق بين أعضاء الأسرة العربية في المواقف التي ترتبط بالمصالح القومية .

---

(١) د . أحمد يوسف أحمد ، مصر وتجديد المشروع القومي العربي (رؤية ذاتية) " في د . نادية محمود مصطفى (محرر) مرجع سبق ذكره، ص ص ١٧١ – ١٧٢ .

د) الاتجاه جدياً نحو إقامة تكتل اقتصادي عربي على نحو تدريجي ، وبما لا يتعارض مع مصالح أي قطر عربي ، فالتكتل المشار إليه يقوم على تشابك المصالح وتداخل الأنشطة بين الأقطار والمؤسسات(١) .

واستناداً إلى الأسس السابقة ، حددت مصر أهدافها العربية في ضرورة استعادة التضامن العربي وتحقيق المصالحة العربية وإعادة صياغة الأمن القومي العربي وحل الخلافات العربية - العربية ، والعمل على دعم التعاون بين الدول العربية ، وتدعيم مؤسسات العمل العربي المشترك العامة والقومية ، والدفاع عن الثقافة والمواقف العربية في المحافل الدولية ، ودعم وتعميق أسس عملية السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط ، ومن الناحية التطبيقية بدأت مصر في العمل على محاولة ترتيب الأوضاع العربية في ظل إيمان عميق بعروبة مصر ، وإيمان بضرورة وجود دور مصري خاص بمعنى " المسؤولية " - وليس الزعامة فقط - في نطاق الدائرة العربية لمصر ، على النحو الذي يمكن رصد بعض النقاط التي توضح الخبرة العملية وتوجهات وتحركات السياسة الخارجية المصرية تجاه الدائرة العربية(٢):-

١- قيام القيادة المصرية والدبلوماسية المصرية بدور رئيسي في إدارة عملية تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي على مساراتها المختلفة كشريك عربي أساسي - وليس كوسيط - في تلك العملية ، فقد قامت مصر بدور مؤثر في التوصل لاتفاق ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية حول إعلان مبادئ الحكم الذاتي الفلسطيني في الأرض المحتلة ، وقامت بالدور الأساسي في التوصل للاتفاق التنفيذي للحكم الذاتي الذي وقع في القاهرة يوم ٤ مايو ١٩٩٤ ، معلناً الميلاد الحقيقي للسلطة الفلسطينية . كما تتحمل مصر عبء إدارة المفاوضات الإقليمية متعددة الأطراف على كافة مستوياتها، لاسيما ما يتعلق بالتعاون الاقتصادي والأمن الإقليمي.

٢- قيام القيادة المصرية ببذل جهود واسعة لتحقيق المصالحة بين الدول العربية ، بإجراء اتصالات مختلفة لإيجاد أرضية مشتركة للالتقاء العربي ودعم جهود الجامعة العربية بهذا الشأن ، في مشروعها الخاص بالمصالحة الذي وافقت عليه أربع عشرة دولة عربية وقيام مصر بمحاولة إعادة صياغة الأمن القومي العربي عن طريق مطالبة الجامعة العربية ، بمناقشة تلك القضية ، وتقديم ورقة لها بهذا الشأن(٣). مع التأكيد على المواقف العربية الثابتة بشأن إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة التدمير الشامل تبعاً لمبادرة الرئيس (مبارك) .

(١) د . مفيد شهاب، أسس وتوجيهات السياسة الخارجية المصرية في مواجهه تحديات القرن الحادي والعشرين، مرجع سبق ذكره، ص ١١.

(٢) المرجع السابق ، ص ص ١٢ -١٣، وانظر : التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٥ ، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٩٣ - ٤٩٤ .

(٣) فاتن صلاح الدين رضوان، "الرؤية المصرية لتحقيق المصالحة العربية" في: د . محمد صفي الدين خربوش(محرر)، المصالحة العربية : الرؤى - الآليات - احتمالات النجاح، (القاهرة : حركة البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩٧) ، ص ص ٣٢٤ - ٣٣٤.

٣- قيام مصر بالتحرك السريع والمكثف لاحتواء الأزمات التي تنشب بين الدول العربية ودول أخرى في المنطقة والعالم ، كما حدث بالنسبة لأزمتي " لوكيربي " بين ليبيا وعدد من الدول الغربية ، وأزمة " جزر أبو موسى " بين الإمارات العربية المتحدة وإيران ، والأزمات الإسرائيلية المختلفة . وكذلك التحرك السريع والمكثف للتعامل مع المشكلات العربية . كما تحركت مصر للتعامل مع مشكلة الحدود السعودية - القطرية ، وجهود مصر الواسعة للتعامل مع المشكلة الصومالية وكذلك ممارسة مصر لأقصى قدر من ضبط النفس تجاه المشاكل التي تكون هي طرف فيها ، كما يظهر ذلك بوضوح تجاه الاستفزازات السودانية المستمرة ، والاستفزاز القطري مؤخراً .

٤- قيام مصر بالدفاع عن الثوابت العربية ، التصدي للتهديدات الموجهة لاستقرار المنطقة فقد عملت مصر على إيجاد موقف عربي عام تجاه قضية الإرهاب والأطراف التي تدعمه ، كما أكدت مصر على موقفها الرافض لأية محاولة لتفكيك أي دولة عربية ، كما يحدث في شمال العراق وجنوب السودان . وتصدت مصر كذلك لمعظم محاولات التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة مؤكدة على مبدأ السيادة ، وحق كل دولة في إدارة شؤونها بنفسها .

ومن الواضح مما سبق أن تحركات مصر العملية ترتبط تماماً بمبادئها المعلنة ، وأن مصر لا تجد أي تناقض بين مصلحتها الوطنية وبين المصلحة القومية العربية العليا ، وهذه هي أسس قوة دورها العربي الذي ينتظر منه الكثير في المرحلة القادمة بالنسبة للقضايا السابقة ، وغيرها من القضايا الطارئة . ويتضح أيضاً أن الدائرة العربية تمثل أحد الدوائر الثابتة والراسخة ضمن دوائر السياسة الخارجية المصرية ، وهو أمر لا جدال عليه ، وتكتسب هذه الدائرة عمقاً وأصالة في الضمير السياسي المصري بمرور الوقت .

إلا أن عدداً من المفكرين والمثقفين المصريين طرح بعض التصورات التي تتخوف من تأثير المشروعات الإقليمية الجديدة المطروحة على مصر في حقبة التسعينيات والمتمثلة في " مشروع الشرق أوسطية " و " مشروع المتوسطية " من إمكانية تهديد العلاقات المصرية - العربية ، ومن ثم إمكانية التأثير سلباً على الدائرة العربية لمصر . ويتمسك أنصار هذا الرأي بمقولة أن المشروعات المطروحة منذ بداية التسعينيات بشأن التعاون الإقليمي في المنطقة - المشروع الشرق أوسطي ، و المشروع المتوسطي ، و مشروعات التعاون الثنائي مع إحدى القوى الدولية الكبرى -التي تحمل اسم المشاركة - هي ليست في صالح العرب على حساب الأخريين ، بل إنها مطروحة أصلاً من أجل الأخريين وعلى حساب العرب .

وفي هذا الإطار ، يتصور (د. أحمد الرشيدي)" أن التحدي المتوقع لسياسة مصر العربية و الذي تطرحه الآن الأفكار المختلفة المثارة بشان مشروعات التعاون الإقليمي في المنطقة ، وبالذات تلك التي يروج لها في الوقت الحاضر تحت مسميات : " الشرق أوسطية " ، " المتوسطية " ، وغني عن البيان أن مكمن الخطر في مثل هذه المشروعات بالنسبة إلى المصالح العربية القومية منها والقطرية على حد سواء هو أنها مفروضة من الخارج وبالتالي فإنها لم تراع المصالح العربية . زد على ذلك انه إذا كان ثمة من آثار سلبية ستترتب على هذه المشروعات - حال الاتفاق على إقرارها - وبافتراض أن الدول العربة ستتفاعل معها بشكل منفرد ، فإن أول هذه

الآثار السلبية يتمثل في كون أنها ستنال ولا شك مما تبقى من الدعائم الواهنة للنظام العربي "[١]. ومؤدى ذلك، أن الآثار السلبية المدمرة لهذه المشروعات إن قدر لها أن تتبلور في شكلها النهائي – وبافتراض تعامل الدول العربية معها فرادى – لن تكون مقصورة على دولة عربية وحدها أو حتى على عدد محدود من هذه الدول العربية بما في ذلك مصر . بل ولعنا لا نبالغ إذا قلنا بأن مصر بوصفها الدولة العربية الكبرى والأكثر تأثيراً – ايجاباً وسلباً – فيما من حولها ربما تكون هي المستهدف الأول ، أو من بين المستهدفين أساساً من عملية طرح هذه المشروعات .

ولذلك، يرى "د. أحمد الرشيدي" أن على مصر الشعب والقيادة تدعيم دائرتها العربية وذلك من خلال تحديث مؤسسات العمل العربي المشترك واعتبار ذلك مشروعاً قومياً عربياً موازياً لأي مشروع دولي آخر للتعاون الإقليمي فيما بين دول المنطقة وكياناتها السياسية المختلفة . ولعل تحديث مؤسسات العمل العربي المشترك لدعم هذا العمل وتعزيزه بما يكفل مواجهة التحديات الراهنة ويساعد في الوقت ذاته على إرساء دعائم مشروع عربي جديد يقف صنواً للمشروعات الأخرى المطروحة والمفروضة أساساً من خارج المنطقة، إنما يشكل جزءاً من رسالة مصر الحضارية على امتداد الأرض العربية. وإضافة حقيقية لسياسة مصر العربية في الدائرة العربية لمصر[٢].

واتساقاً مع هذا الطرح ، يرى د. (حسن نافعة)" أن خريطة المشروعات الإقليمية الجديدة المعروضة على مصر ، تثير مخاوف مصر ، رسمياً وشعبياً ، ومن زاويتين :*أولاهما* أنها نابعة من خارج المنطقة وبالتالي فهي مصممة أساساً لخدمة الأطراف التي دعت إليها أولاً وقبل كل شئ وتشكل حلقة من سلسلة الحلقات المكونة للاستراتيجية العليا لهذه الأطراف ، فهذه الأطراف الداعية لها هي التي توجه الدعوات وتحدد من يشارك فيها ومن يستبعد منها ، وعلى سبيل المثال فقد دعي للمشاركة في مؤتمر برشلونة الخاص بمشروع المشاركة الأورو متوسطية دول ليست متوسطية مثل الأردن وموريتانيا واستبعدن منه دول متوسطية مثل ليبيا . وفي جميع الأحوال فإن هذه المشروعات تفتت العالم العربي إلى مناطق فرعية وتشارك فيها الدول العربية على أساس فردى . *وثانيتهما* ، أن مصر مدعوة للمشاركة في هذه الأطر المؤسسية جمعياً في مرحلة تبدو فيها جامعة الدول العربية وكأنها على وشك التفكك والانهيار ، ومن ثم فإن بعض هذه المشروعات يهدف إلى أن يشكل بديلاً مؤسسياً يحل محل الجامعة العربية ويقوم على أنقاضها ، ومن الواضح جداً أن مكانه مصر داخل الجامعة العربية تختلف تماماً عن مكانه مصر داخل هذه الأطر الجديدة المقترحة ، فبصرف النظر عن موضوع الروابط القومية والحضارية فإن مصر داخل جامعة الدول العربية هي أكبر الدول الأعضاء وزناً وتأثيراً ومن ثم نفوذاً ، لكنها داخل الأطر المؤسسية الأخرى سوف تواجه بدول تعادلها أن لم تكن تتفوق عليها من حيث الوزن والتأثير مثل تركيا

(١) د . أحمد الرشيدي ، "مؤسسات العمل العربي المشتركة لمدخل لبناء مشروع قومي عربي جديد " في ، د . نادية محمود مصطفي (محرر) مرجع سبق ذكره، ص ٨٣ .

(٢) المرجع السابق ، ص ص ١١٢ – ١١٣.

وإسرائيل ، ويتصور (د . حسن نافعة) أنه رغم التحديات التي تفرضها المشاريع المفروضة على ، إلا أنه " حتى إذا افترضنا أن ضغوط النظام الدولي تفترض على مصر أن تتعامل مع هذه المشروعات وأن تأخذها على محمل الجد ومن ثم فلا تستطيع تجاهلها ، إلا أن موقف مصر التفاوضي في عمالية بناء هذه الأطر المؤسسة وفي صياغة دساتيرها وقواعدها أو وزنها داخل هذه الأطر نفسها - إن قدر لها أن تخرج إلى النور ، يمكن أن يختلف تماما لو كان وراءها عمق عربي . من ثم فان مصر بحاجة ماسة إلى إعادة ترميم جامعة الدول العربية وإصلاحها قبل أن تدخل في مثل هذه المشروعات[١].

وفي هذا الصدد ، يطرح الأستاذ (أحمد السيد النجار) تصويره لماهية تأثير مشروع المشاركة المتوسطية على العلاقات المصرية العربية ، فيعتقد" أن المشروع المتوسطي من شانه أن يفصل الدول العربية جنوبي وشرقي المتوسط عن باقي الدول العربية ، وهو تأثير سلبي للغاية يمكن التفاعل معه على محورين :*الأول* هو الإصرار على تعديل نطاق المشاركة ليشمل كل الدول العربية ، *والثاني* هو السعي الحثيث لإقامة منطقة تجارة حرة عربية باتجاه سوق عربية واحدة كهدف نهائي ، وذلك لتعظيم استفادة الدول العربية مع المشاركة مع أوروبا من جهة ولتأكيد أن الخيار الاستراتيجي لمصر هو المشاركة الشاملة مع الدول العربية ، وبحيث لاينبغي أن يكون خيار المشاركة مع أوروبا متناقضاً معه على أي مستوي[٢].

ويتحفظ الدكتور (عبد الملك عودة) على المشروعات الإقليمية المعروضة على مصر ، باعتبارها في مجملها تمثل إلغاء للبديل العربي، وفي هذا الاتجاه يؤكد (د . عبد الملك عودة) على " أن التصور الرسمي المصري المطروح يقوم على أساس محورية متوقعة للدور المصري ، فمصر هي قلب الدائرة العربية ، والدائرة العربية هي القلب النابض للدائرة الشرق أوسطية ، والدائرتان سوف تكونان القلب النابض للدائرة المتوسطية ، كما أن المشاركة الإسرائيلية الأمريكية ترغب وتتصور القيام بدور القلب النابض في الدائرة الشرق أوسطية ، وهذان التصوران يقومان على تقدير عملي وهو أن الدائرة العربية يسودها التردد التشتت "[٣].

وقد حذر الأستاذ (جميل مطر) من مخاطر الترتيبات الإقليمية الجديدة ، سواء " الشرق أوسطية "أو المتوسطية " .وهو يري أن العرب ينتقلون بوعي أو بدون وعي نحو مرحلة تأسيس النظام المتشابك الأقاليم لأنه يجزئ العرب إلى أجزاء جغرافية منفصلة ومتشابكة في آن واحد ، جزء كبير منهم في الإقليم الشرق أوسطي ، وبعض هذا الجزء مع جزء آخر في الإقليم المتوسطي ، والإقليمان الأوسطي والمتوسطي بدآ فعلاً في تأدية عملهما وترسيخ قواعدهما ، ويبقى الإقليم العربي الذي انشغل الجميع عنه بالأوسطية والمتوسطية فقرروا

(١) د . حسن نافعة ، " انعكاسات تجديد المشروع القومي العربي على مكانة مصر العالمية " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٩٤ - ١٩٥ .

(٢) أحمد السيد النجار ، " المشروع المتوسطي : الأبعاد الاقتصادية والتكنولوجية " في ، د . نادية محمود مصطفي (محرر) ، مرجع سبق ذكره، ص ٥٢٩ .

(٣) د . عبد الملك عودة ، " دوائر السياسة الخارجية المصرية " ، الأهرام ، ١٩ ديسمبر ١٩٩٥ . وانظر : د . محمد سعد ابو عامود ، " التوجه المتوسطي في الفكر السياسي المصري " ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٢ .

تجميده ووقف نشاطه وتفسيخ قواعده وحرمانه من تأدية وظائفه "[١] . ويتساءل (جميل مطر) حول مستقبل النظام الإقليمي العربي الذي تأسس بمقتضى " بروتوكول الإسكندرية " غداة الحرب العالمية الثانية ، في إطار جامعة الدول العربية . ومدى قدرته على الاستمرار ، خاصة في إطار الترتيبات الإقليمية الجديدة . ويشدد على أهمية تطور المساومة الجماعية العربية في إطار المشاركة الأوروبية المتوسطية بما يعود على مجمل الاقتصاد العربي بالنفع والفائدة [٢]".

ويري "د. أحمد ثابت" أن الموقف من مشروعات التعاون الإقليمي المضادة للنظام العربي مثل الشرق أوسطية والمتوسطية احتل حيزاً كبيراً من الجدل الفكري والثقافي والسياسي بين المثقفين والكتاب المصريين ، وظهرت انقسامات حادة ترجع إلى الاندفاع العاطفي أو ذريعة ضرورية التكييف مع مستجدات العصر أو لوجود مصالح سياسية ومادية لمن يروج للمشروعات الجديدة ، وهذا ما أدى إلى غياب التناول المعرفي والمنهجي للموضوع ، وفي حين يظهر الحرص الغربي سواء من جانب الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي على إدخال دول غير عربية في النظم الإقليمية المقترحة وعلى رأسها إسرائيل ثم تركيا وقبرص ، فإن من دافعوا عن هذه النظم لم يوضحوا ذلك بل ذهبوا إلى إبراز المزايا والمكاسب التي تجنيها مصر والدول العربية من التعاون أو الدخول في مشروعات التكامل الإقليمي الجديدة" [٣]. وينتقد "د . نادر فرجاني" المشروعات الإقليمية الجديدة على اعتبار أنها – أي الشرق أوسطية والمتوسطية – تمثل – من وجهه نظره – طرحاً لهوية جديدة على أنقاض الهوية العربية[٤] .

وتشكل الآراء السابقة في مجملها تجسيداً للنظرة المتخوفة لدى بعض المفكرين والمثقفين المصريين من إمكانية أن يمارس المشروع المتوسطي على وجه الخصوص – والمشروعات الأخرى عموماً – تأثيراً سلبياً على العلاقات المصرية – العربية ، أو أن يكون من شأن هذا المشروع أن ينتقص من الوزن النسبي للدائرة العربية في السياسة الخارجية المصرية .

إلا أن تصريحات الدبلوماسية المصرية أكدت على أولوية الخيار العربي كدائرة انتماء لمصر ، وعلى أن التحرك المصري في إطار الدائرة المتوسطي سوف لن يكون على حساب الدائرة العربية . ولن تكون الإضافة السياسية المصرية للدائرة المتوسطية انتقاصاً من رصيد الدائرة العربية لمصر . وقد عبر الرئيس (حسني مبارك) عن هذا المعنى مبكراً ، وتعرض لهذا التحدي في خطابه أمام الجلسة المشتركة لمجلسي الشعب والشورى في افتتاح الدورة البرلمانية لمجلس الشعب الجديد يوم ١٦ ديسمبر ١٩٩٥ ، الذي حدد فيه أولويات مصر تجاه المشاركة مع

---

(١) جميل مطر " وثائق المنظومة الإقليمية الأعظم في الشرق الأوسط"، الحياة ، لندن ، ١٠ ديسمبر ١٩٩٥

(٢) جميل مطر ، " مبادرة الشركة العربية – الأطلسية " ، الحياة ، ١٦ فبراير ١٩٩٦ .

(٣) د . أحمد ثابت، " تجديد المشروع القومي العربي في الفكر المصري "في ، د . نادية محمود مصطفي (محرر) مرجع سبق ذكره، ص ١٣٤

(٤) المرجع السابق ، ص ١٣٥.

الولايات المتحدة ، ومفاوضات المشاركة مع الاتحاد الأوروبي ، وما يجرى من بحث حول تعاون إقليمي يسير بالتوازي مع جهود التسوية السلمية ، وأكد سيادته على أن أي من هذه المسارات لا يمثل بديلاً عن العمل الاقتصادي العربي المشترك الذي أعطاه سيادته الأولوية القصوى في سياسة مصر الخارجية والاقتصادية وذلك دون تعارض بين المسارات التي تتبناها مصر تجاه العالم العربي أو الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ، بل ترى تكاملها كخطوات منسقة في سياسة واحدة تستهدف فتح كل آفاق ممكنة أمام الإنتاج والصادرات المصرية في مختلف الاتجاهات(١).

وفي هذا السياق، اتخذت القمة العربية الأخيرة في القاهرة قراراً في اختتام أعمال الدورة العادية الثامنة والخمسين في ١٨ سبتمبر ١٩٩٦، بدراسة إنشاء منطقة تجارة حرة عربية كبرى تستهدف إزالة الحواجز الجمركية بين أعضائها بهدف تنمية التبادل التجاري العربي(٢). وفي خطابه في القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمالي أفريقيا بالدار البيضاء في ٣٠ أكتوبر ١٩٩٤ أكد (عمرو موسى) وزير الخارجية على " أننا لا نستبدل بالتعاون العربي آخر إقليمي لأن أيهما ليس بديلاً عن الأخر ، فنحن نهدف إلى تفعيل مسارات ودوائر متوازية تتداخل مصالحها أو أنشطتها على نحو يفرض التنسيق والتعاون . وانه ليس هناك – بالضرورة – تناقض بين النظام الإقليمي العربي وحتمية الحفاظ عليه وتفعيله من ناحية وبين النظام الإقليمي الأوسع أي المتوسطية أو الشرق أوسطية من ناحية أخرى . بيد أن مصر لا ينبغي أن تنخرط في أية جهود تتعلق ببناء أو تنشيط أي نظام إقليمي آخر قبل الإحياء السريع للنظام الإقليمي العربي وآلياته " (٣). كما حرص السيد وزير الخارجية على التأكيد على أولوية العمل العربي ومحورية الدائرة العربية في السياسة المصرية ، وذلك خلال مختلف تصريحاته ، ففي المحاضرة التي ألقاها أمام المؤتمر السنوي العاشر لمركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، أشار إلى " انه فيما يتعلق بالمشاريع الثلاثة التي دار حولها النقاش وهي المشروع العربي ، والمشروع الشرق أوسطي والمشروع المتوسطي ، والتساؤل حول أفضلية أي منها لدى جمهرة الدارسين ، فانه فيما يتعلق بالمشروع العربي ، فانه أمر يتعلق بالهوية ، وهو ليس مشروعاً وإنما هو وجود ، فنحن نشكل أغلبية هذه المنطقة ، كشعوب عربية ، ودورنا فيها – يجب أن يكون أساسياً ومحورياً ، لا نتنازل عنه ، ولا نشارك فيه أحداً غيرنا ، بل العكس يجب أن نحميه ونشارك في دعمه وتقويته"(٤) . ويؤكد (عمرو موسى) على أن ما يميز الوجه المصري تجاه الدائرة المتوسطية هو أن هذه الدائرة تستطيع استيعاب أي مشروعات إقليمية أخرى جديدة في المنطقة ، كما أنها يمكن أن تمثل الإطار

(١) الأهرام ، ١٧ ديسمبر ١٩٩٥.

(٢) كلمة الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد الافتتاحية في افتتاح اعمال مؤتمر العلاقات العربية مع الاتحاد الأوروبي ، مرجع سبق ذكره، ص ٣.

(٣) د .عبد المنعم المشاط (محرر) ، مرجع سبق ذكره، ص ٩٦ – ٩٧

(٤) محاضرة السيد الوزير عمرو موسى وزير خارجية جمهورية مصر العربية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (٩ ديسمبر ١٩٩٦) في ، د. نادية محمود مصطفى (محرر) ، مرجع سبق ذكره، ص ٤٠ –٤١ .

الملائم لوضع أسس العلاقات بين دول المنطقة بعد تحقيق السلام ، وفي هذا الشأن يقول : " الشرق أوسطية ما زالت عنواناً لمضمون أقل أما المتوسطية فتطرح نفسها للمستقبل ، أما العربية فلا زالت موجودة ، ويجب الحفاظ عليها في شكل يصب فيه الأقل في الأكبر ، ويجب أن يكون هناك توافق عربي على مصالح معينة ومسار اقتصادي سياسي أمني يصب في الإطار الشرق أوسطى الذي يستغرق في الإطار المتوسطى ، وهذا ما يجب أن نسير على أساسه ومن ثم فالمتوسطية من خلال استيعابها التفاعلات الشرق أوسطية خاصة بين العرب وإسرائيل لتأخذ شكل العلاقات الطبيعية بين الدول وليس شكل إعادة صياغة الوضع الإقليمي أو إحلال الدول نظام إقليمي جديد محل النظام العربي"(١) .

وتأكيداً لهذا الموقف ، أعلن السفير (جمال البيومي) " أن اتفاق المشاركة المصرية الأوروبية يتمشى مع البعد العربي للسياسة الخارجية المصرية من حيث أن ثمانية من الدول العربية تتفاوض للدخول في التجمع الجديد ولا تستبعد في مراحل لاحقة انضمام ليبيا وموريتانيا ، بل وربما السودان واليمن والعراق "(٢) . وبنفس المنطق ، أكد (د. حسن البدراوى) على " أن الانتساب إلى العالم المتقدم والتعاون الوثيق مع أقطابه الرئيسيين من خلال المشاريع المطروحة ينبغي أن يقدر بقدره ، بمعنى ألا يقوم تصور في الذهن العام أن هذا التعاون يعتبر بديلاً عن المشروع القومي العربي بحسبانه تجسيداً للهوية ، فضلاً على ألا تنطوي هذه المشاريع على ما من شانه أن ينال من هذه الهوية "(٣) .

ويؤكد السفير (رؤوف غنيم) على " انه لا يجب أن يؤخذ اهتمام مصر بالبعد المتوسطي لسياستها الخارجية على أنه تغليب لهذا البعد على غيره من الأبعاد الأساسية ، أو تفضيل لهذه الهوية المتوسطية على هويتها العربية الأصيلة والثابتة "(٤) .

كما أكد (د. عصمت عبد المجيد) الأمين العام لجامعة الدول العربية – ممثلاً للرؤية السياسية العربية عموماً – على أن الدعم والاهتمام الذي توليه الدول العربية للمشاركة الأوروبية – المتوسطية ينطلق من كونها مكملاً وليست بديلاً عن الحوار العربي – العربي أو العمل العربي المشترك ، وإنما يجب أن تنهض اتفاقات المشاركة العربية مع الاتحاد الأوروبي على منظور قومي تنموي شامل وبعيد المدى ، يأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول العربية"(٥).

(١) حديث السيد عمرو موسى وزير الخارجية لجريدة الحياة في ، الحياة ،١٣ ديسمبر ١٩٩٥ .

(٢) الأهرام ، ١٠ أغسطس ١٩٩٦ .

(٣) د . حسن البد راوى ، " مصر والمشروع الأوروبي – المتوسطي : أسباب التوجه وأسس التقويم " ، مرجع سبق ذكره، ص ٢

(٤) السفير رؤوف غنيم ، " البعد المتوسطي في سياسة مصر الخارجية " مرجع سبق ذكره، ص ٩٣

(٥) الكلمة الافتتاحية للدكتور عصمت عبد المجيد ، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣ – ٥

كما حرص عدد من المثقفين والباحثين المصريين في مناسبات مختلفة على تأكيد الطابع غير التعارضي والسمة اللا تناقضية بين تفعيل مصر للدائرة المتوسطية ضمن دوائر تحركها الخارجي من ناحية ، و بين الإبقاء بل والارتقاء بالدائرة العربية لمصر من ناحية أخرى . ففي معرض الجدل الدائر حول التأثير - الإيجابي أو السلبي - للتوجه المصري نحو الدائرة المتوسطية أشارت (د. نازلي معوض أحمد) إلى " انه إذا كان ثمة تعارض يمكن ملاحظته وتسجيله لأول وهلة ما بين المشروع الشرق أوسطي والمشروع العربي فإن أثر هذا التعارض يزول عند الحديث عن التوجه المصري نحو الدائرة المتوسطية وعلاقته بالبعد العربي لمصر ، ذلك أن أحد أبرز ركائز الدور المصري - المتصور - في الدائرة المتوسطية سوف يتضح من خلال سعى الدبلوماسية المصرية لإحياء الفكرة العربية "(١) .

ومن جانبه أشار (د. علي الدين هلال) إلى " انه عند الحديث عن الدائرة المتوسطية أو الدائرة الشرق أوسطية - باعتبارها دوائر للتحرك الإقليمي - فانه يجب أن نطرح الدائرة العربية ، لأن كل من هذه الدوائر تحتوى على فرص ومخاطر ، وقد نختلف أو نتفق على حجم الفرص أو المخاطر ، أما الأمر الذي يجب ألا نختلف عليه فهو أن قدرة الدول العربية على تعظيم المنافع وتقليل المخاطر - أيا كانت الدائرة - سوف ترتبط بدائرة التكامل العربي "(٢).

ويؤكد (طه المجدوب) على " أن دعوة التقارب المصرية مع دول البحر المتوسط وأوروبا قد تمثل دائرة جديدة من دوائر حركة السياسة المصرية ولكنها لا تمثل بحال ابتعاداً عن دوائر الاهتمام المصرية الأخرى خاصة الدائرة العربية . بل تعتبر مصر أن امتداد اهتمامها إلى شمالي البحر المتوسط هو امتداد طبيعي للنشاط المصري عروبياً وعنصر إيجابي هام يدعم الأوضاع العربية ويعتبر كسباً فعالاً للقضايا العربية العديدة ، وترجمة واقعية لسمة العصر وظروفه وطبيعة توجهاته "(٣) .

وتنطوي التصريحات السابق عرضها على تأكيدات واضحة من أقطاب الدبلوماسية المصرية جنباً إلى جنب مع عدد من المفكرين والمثقفين المصريين ، على استبعاد الرأي القائل بحتمية - أو بإمكانية - التناقض بين استقامة السياسة العربية الفاعلة لمصر من ناحية ، وتفعيل مصر للدائرة المتوسطية في سياستها الخارجية من

---

(١) مداخلة د . نازلي معوض أحمد في ، ندوة السياسة المصرية بين التوجه المتوسطي والتوجه الشرق اوسطي ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية والمجلس الأعلى للثقافة ، ٤ يونيو ١٩٩٦ .

(٢) د . على الدين هلال ، " الجوانب السياسية في اتفاقيات المشاركة " ، ورقة مقدمة إلى مؤتمر العلاقات العربية الأوروبية واتفاقيات المشاركة العربية الأوروبية ،مرجع سبق ذكره،ص ٣

(٣) طه المجدوب، " التوجه القومي العربي بين المشروعات المختلفة والمفاهيم المتناقضة "، الأهرام، ٤ فبراير ١٩٩٦.
وانظر :
طه المجدوب، " الأمن الأوروبي - المتوسطي من وجهه نظر مصرية " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٤.

ناحية أخرى، وهو الرأي الذي يروج له المتخوفون من طغيان المشروعات الإقليمية الجديدة ، ولا سيما المتوسطية ، على المشروع العربي في الوجدان السياسي المصري .

وإذا كانت الدبلوماسية المصرية قد أكدت على محورية البعد العربي في السياسة الخارجية المصرية ، وإذا كانت قد أكدت أيضاً على أن التحرك المصري في الدائرة المتوسطية سوف لن يكون على حساب الدائرة العربية لمصر ، فإنها – أي الدبلوماسية المصرية – لم تكتف بهذا الحد ، ولم تتوقف عند ذلك ، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك بكثير ، حيث قدمت الدبلوماسية المصرية - بتوجيه من الرئيس مبارك ووزير الخارجية عمرو موسى ، وبمبادرة من السفير (جمال البيومي) رئيس جهاز التفاوض المصري في إطار الدائرة المتوسطية – طرحاً مصرياً فريداً وغير مسبوق ، مفاده توظيف السعي المصري النشط في إطار الدائرة المتوسطية من أجل تنشيط العمل العربي المشترك وتدعيم فرص التنسيق العربي الجماعي ، أملاً في تحقيق الوحدة (السوق) العربية من خلال المشاركة الأورومتوسطية . ولعل طرحاً كهذا يرقى لأن يكون جديداً من حيث طبيعته وفي نفس الوقت جديراً بأن ينال القدر الكافي من اهتمام رجال الخارجية المصرية . وقد عبر السفير (جمال البيومي) عن هذا المسعى المصري الهام منذ البواكير الأولى للتحرك المصري في نطاق الدائرة المتوسطية حيث أشار إلى " ان مسار المشاركة المصرية – الأوروبية يجب أن يتبعه ويسير معه بالتوازي إنشاء السوق العربية المشتركة أو منطقة تجارة حرة عربية "[(١)] . مؤكداً على " أن مصر لا تحاول أن توجد بديلاً للتعاون العربي ، والدليل على ذلك أننا أعضاء في كل المؤسسات العربية ، كما أن مصر لم تتخل من حيث المبدأ عن انتمائها العربي ، بل على العكس . فإذا نجحت مصر في مخاطبة أسواق أوروبا فإن ذلك سيكون في مصلحة السوق العربية "[(٢)] . ومشيراً إلى " انه في إطار الاتجاه العالمي نحو الاندماج في كيانات اقتصادية كبيرة تبرز الحاجة إلى مبادرة جديدة تقود العمل العربي المشترك نحو جمع جهوده وإمكاناته وتنسيق خططه الإنمائية ، وإيجاد صلة مؤسسية تقيم العلاقة بين العرب في الخليج والمغرب والمشرق دون تجزئة تزيد من إضعاف الكيان العربي "[(٣)]. وفي تصوره ، فإن ذلك قد يتسنى من خلال اتفاق المشاركة مع الاتحاد الأوروبي الذي لن يؤثر على الجهود التي تبذل حالياً لإقامة سوق عربية مشتركة بل قد يكون دافعاً لها نظراً لقيام ثمان دول عربية بالتفاوض مع الاتحاد الأوروبي لعقد اتفاقيات مشاركة معها[(٤)]. وحول جوهر هذا المضمون يقول وزير الخارجية : " أن المشروع المتوسطي مهم وليس بديلاً عن المشروع العربي ، ويمكن أن يتعايش معه ، حيث يهدف المشروع المتوسطي إلى خلق منطقة أمن واستقرار وتعاون تشمل منطقة البحر المتوسط ، وتشمل هذه المجموعة الكبيرة من البشر التي

(١) الأهرام ، ١٩ يونيو ١٩٩٧. وأيضاً : الأهرام ١٩ يوليو ١٩٩٧.

(٢) وطني ، ١٧ يناير ١٩٩٦

(٣) الأهرام ، ٧ يناير ١٩٩٨

(٤) الأهرام ، ٢٤ سبتمبر ١٩٩٧

تعيش حول حوض البحر المتوسط بما فيها الدول الأوروبية في الشمال والدول العربية غير المتوسطية ، ويجب على مصر والعرب أن يستفيدوا من المشروع المتوسطي لتحقيق المشروع العربي الكبير "(١) .

ويتصور الباحث أن مشروع المشاركة الأورومتوسطية عموماً ، والتحرك السياسي المصري في إطار الدائرة المتوسطية على وجه الخصوص- باعتبار مصر دولة قائد في النطاق العربي - يمكن أن يوفر قوة دفع إيجابية لتدعيم العمل الجماعي العربي المشترك . وذلك من خلال آليتين رئيسيتين يوفرهما المشروع المتوسطي والتحرك المصري النشط فيه وهما :

١ - إتاحة الفرصة للتنسيق العربي - العربي في إطار المشروع المتوسطي .

٢ - إمكانية قيام / إنشاء منطقة تجارة حرة عربية على غرار منطقة التجارة الحرة الأورومتوسطية المزمع إنشائها .

وفيما يلي تحليل ذلك من منظور السياسة الخارجية المصرية .

الآلية الأولى : التنسيق العربي - العربي في ظل مشروع المشاركة الأورومتوسطية

يضم المشروع الأورومتوسطي بين جنباته ثمان دول عربية ، تتفاوض جميعها مع الاتحاد الأوروبي في إطار المشروع المتوسطي للدخول في اتفاقات مشاركة مع الاتحاد الأوروبي (٢). وفي هذا السياق ، فانه من المتصور عملاً أن يكون المشروع المتوسطي بمثابة المحرك لتحفيز الدول العربية الثمان للتحاور والتفاعل الكثيف سعياً لتنسيق المواقف فيما بينها . وبالفعل فلقد تعددت اجتماعات خبراء الدول العربية المتوسطية لتبادل الآراء والخبرات حول كافة الجوانب المتعلقة بالتعاون العربي المتوسطي ، ولا شك في أن التحرك المصري والعربي على هذا المستوى يقدم تجسيداً للربط والتنسيق العربي في إطار الدائرة المتوسطية بوصفها لا تتعارض مع العمل العربي المشترك ومن ثم فهي أيضاً لا تتعارض مع دور مصر العربي(٣) .

ولقد كان للمشروع الأورومتوسطي اليد البيضاء في تحريك المياه الراكدة في آلية التنسيق العربي - العربي ، حيث ابتدعت الدول العربية المتوسطية شكلاً من أشكال التنسيق غير المؤسسي - أي غير الملزم - اعتادت على اتباعه قبل كل اجتماع أورومتوسطي . حيث تجتمع وفود فنية من الدول الثمان العربية المتوسطية في إحدى العواصم العربية لتنسيق المواقف والجهود فيما بينها وذلك قبل يوم أو يومين من الاجتماع الرسمي في إطار اتفاقيات المشاركة الأوروبية - المتوسطية(٤). وقد أشاد السفير (فتحي الشاذلي) على هذه الظاهرة مؤكداً أنها تكاد تكون المرة الأولى التي يشهد فيها الموقف العربي تنسيقاً من هذا النوع ، حيث يسبق كل

(١) محاضرة السيد الوزير / عمرو موسى وزير خارجية جمهورية مصر العربية في: د ، نادية محمود مصطفي (محرر)، مرجع سبق ذكره، ص ٤٤.

(٢) وتجدر الإشارة إلى أن كل من تونس والمغرب قد وقعتا اتفاق المشاركة مع الاتحاد الأوروبي وجارى حالياً مفاوضات بين الدول العربية الست المتوسطية الأخرى مع الاتحاد الأوروبي .

(٣) د . محمد سعد أبو عامود ، "المتوسطية ومكانة مصر الإقليمية" ، في: د ، نادية محمود مصطفي (محرر)، مرجع سبق ذكره ، ٦٤٥.

(٤) الأهرام ، ١٥ مايو ١٩٩٦.

اجتماع رسمي في إطار المشروع المتوسطي ، اجتماع عربي للتنسيق في هذا الإطار[١] . ومع تواتر الاجتماعات العربية في إطار – مشروع المشاركة الأورو متوسطية ، اتفقت الأطراف العربية الثمانية المشاركة في مشروع برشلونة على إنشاء آلية تنسيق فيما بينها وذلك منذ شهر يونيو ١٩٩٦ ، أي بعد انقضاء حوالي نصف عام على صدور إعلان برشلونة . وتقوم هذه الآلية بتنسيق المواقف بين الأطراف العربية إزاء ما تعرضه اللجنة الأوروبية من مقترحات أو أفكار ، وإزاء ما قد تثيره وفود الدول الأخرى الأعضاء في المشاركة من آراء ومواقف خلال الاجتماعات القطاعية ويلاحظ أن هذه الآلية التنسيقية تركز في عملها على مفاوضات التفعيل الخاص ببنود الشق السياسي والأمني بأكثر من اهتمامها بتنسيق المواقف والمطالب العربية إزاء بنود السلتين الأخريين (السلة الاقتصادية والمالية ، السلة الاجتماعية والثقافية والإنسانية). ويرى البعض أن تنسيق الحركة الاستراتيجية وتوزيع الأدوار بين ما يمكن تسميتهم بالعرب الأطراف في برشلونة وباقي الدول العربية غير المشاركة في هذا المشروع يعتبر ضرورة استراتيجية ، ومطلباً قومياً لتعزيز المصالح العربية الكلية ، وذلك لكفالة أن تكون المشاركة الأورومتوسطية عنصراً مضيفاً لا عنصراً سالباً للقوة العربية في إجمالها[٢] .

ومن بين الأفكار العديدة التي تتصل بالتنسيق العربي في إطار مشروع المشاركة ، فكرة إجراء تصور عربي جماعي منسق لكيفية بناء حوار إيجابي وفاعل بين الثقافة العربية والثقافة الأوروبية ، ومثل هذا التصور قد يتضمن عناصر تشكيل صورة الأخر في المتخيل الشعبي وفي المنتوج الثقافي، وآليات تعميم هذه الصورة ، ووسائل ترشيد الإعلام التبادلي عن ثقافة الإقليمين العربي والأوروبي وغير ذلك[٣] . ولعل مجال الثقافة هو من المجالات التي تشغل فهيا مصر مكانه متميزة، خلقاً وإبداعاً وصناعة. ويمكن لمصر أن تلعب دوراً متميزاً في هذا المجال يحافظ على الهوية العربية من جانب ويزيد من الرصيد الاستراتيجي لمصر إقليمياً ودولياً من جانب آخر[٤].

ومن الأهمية بمكان التنويه إلى أن عملية تنسيق المواقف العربية في إطار المشروع المتوسطي هي مسألة في غاية الأهمية ، وذلك لتعزيز المركز التفاوضي العربي . ولذا فانه مع التأكيد على أن " التوجه المتوسطي " هو خيار استراتيجي هام بالنسبة لمصر وبقية البلدان العربية المطلة على مياه البحر المتوسط ، فهو ضرورة لتعبئة وشحذ كافة الطاقات العربية مشرقاً ومغرباً ، لتطوير "*إطار عربي للمساومة الجماعية* " في إطار المشروع المتوسطي، بما يساعد على تعظيم المنافع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمكن الحصول عليها في ظل

---

(١) محاضرة السفير فتحي الشاذلي في اللجنة المصرية للتضامن ، ٢٦ نوفمبر ١٩٩٦.

(٢) السفير هاني خلاف وأحمد نافع ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٨ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٧٩.

(٤) د. عبد المنعم سعيد، "من الجغرافيا السياسية إلى الجغرافيا الاقتصادية: تغير في دور مصر الدولي والإقليمي"، مرجع سبق ذكره، ص ص ٥٤-٥٥.

المساومة الجماعية[١]. ومن خلال الموقف العربي المنسق في هذه المفاوضات يمكن اكتساب مزايا الثقل الجماعي للمصالح العربية والحصول على أفضل الشروط خاصة فيما يتعلق بالمجالات التي اتخذ فيها الاتحاد الأوروبي موقفاً متشدداً مثل قواعد المنشأ والصادرات الزراعية للاتحاد الأوروبي ، ولقد كان لمصر المبادرة الأولى في هذا المجال ، حيث دعت مصر الدول العربية المتوسطية في مايو ١٩٩٦ لبحث ودراسة " قواعد المنشأ " وتكوين موقف موحد بشأنها[٢].

وفي هذا الخصوص صرح السفير (جمال البيومي) بأنه " وإن كان يميز التفاوض المنفرد تركيزه الدقيق على المصالح الخاصة بكل طرف ، إلا أن التفاوض الجماعي له مزاياه العديدة التي تستمد من قوة المجموع في تعظيم القدرة على المساومة فعندما نتفاوض حول المصالح الدقيقة للاقتصاد المصري ، نتفاوض ثنائياً ، وعندما يتعلق الأمر بمصالح الأسواق العربية بشأن قواعد المنشأ مثلاً ، أو غيرها من الموضوعات ، فنحن نتفاوض جماعياً كدول عربية متوسطية (جنوبي المتوسط) في مواجهة دول الاتحاد الأوروبي في شماله[٣].

ويرى السفير (هاني خلاف) ، انه لتعزيز الأداء التفاوضي العربي في عملية التفاوض المباشر داخل المشاركة الأوروبية المتوسطية ، فانه يلزم على الدول العربية المتوسطية أن تطالب بعدد من الأمور من بينها[٤]:

* المطالبة بأن يكون صياغة المشروعات وتحرير التقارير وتنظيم جداول الاجتماعات، عملية مشتركة، أي لا تنفرد بها المفوضية الأوروبية.
* الاستفادة من الإمكانيات الفنية والعلمية والتنظيمية للأمانة العامة لجامعة الدول العربية في كافة أعمال التحضير والتنسيق العربي بما في ذلك إمكانية استخدام معهد الدراسات العربية وغيره من المؤسسات البحثية التابعة للجامعة العربية في فحص ودراسة مشروعات الوثائق المطروحة.
* العمل على أن يكون الموقف العربي داخل مفاوضات ومشروعات المشاركة الأوروبية المتوسطية منسقاً ومتجانساً مع الموقف العربي في المحافل الدولية والإقليمية الأخرى .
* دعم الجهاز الخاص لمنسق المجموعة العربية في إطار المشاركة بعناصر فنية وبشرية وإمكانات مادية تمكنه من تعظيم قدراته في التأثير على الجانب الأخر .
* العمل على إدخال اللغة العربية ضمن اللغات الرسمية في كافة مستويات الاجتماعات والمفاوضات وفي تحرير الوثائق والإعلانات والقرارات الصادرة .

---

(١) د. محمود عبد الفضيل ، " مصر والعرب و الخيار المتوسطي : الفرص والمحاذير " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢١ .

(٢) د . محمود محيي الدين ورشاد عبد الحكيم ، " التعاون الاقتصادي العربي في السياسة الاقتصادية المصرية " ، د . نادية محمود مصطفي (محرر) ، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٥٤ - ١٥٥ .

(٣) مجلة أكتوبر ، ٣١ أغسطس ١٩٩٧٠.

(٤) السفير هاني خلاف وأحمد نافع ، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣١ — ٣٢.

وبهذا المنطق ، فإن مشروع المشاركة الأورو متوسطية (المشروع المتوسطى) ينظر إليه باعتباره إطاراً ملائماً ، ربما يساعد – وهو ما حدث بالفعل – على تخليق وتفعيل الربط والتنسيق العربي المشترك . وفي هذا الإطار وصف الأمين العام للجامعة العربية (د. عصمت عبد المجيد) الموقف العربي أمام اجتماعات الدول الأوروبية – المتوسطية بصفة عامة ، وموقفهم في اجتماعات لبنان (يونيو ١٩٩٨) قبل مشاركتهم في اجتماعات "باليرمو " لوزراء خارجية الدول الأوروبية – المتوسطية (يونيو ١٩٩٨) ، وصفه بأنه موقف موحد . ووصف (عمرو موسى) الموقف المصري إزاءه بأن مصر حريصة على التنسيق العربي – العربي(١) .

وبذلك يمكن القول، أن المشروع المتوسطي قد أسهم في توحيد إرادة الدول العربية المتوسطية لتنسيق مواقفها في إطاره ، ومن جانبها عززت مصر هذا التوجه من خلال تحركاتها في الدائرة المتوسطية .

الآلية الثانية : إنشاء منطقة تجارة حرة عربية في إطار منطقة التجارة الحرة الأورومتوسطية الجاري التفاوض بشأنها

يراهن السفير (جمال البيومى) على تحقيق هذه الآلية، حيث يرى " أن الدائرة العربية – المتوسطية " يمكن أن تحقق على المستوى العربي ما عجز عنه العمل العربي المشترك طيلة العقود الخمسة المنصرمة منذ إنشاء جامعة الدول العربية ١٩٤٥ ، مؤكداً على أن التعاون الأوروبي – المتوسطي في إطار مشروع المشاركة الأورومتوسطية سيكون بمثابة القاطرة التي بإمكانها جر القاطرة العربية قدماً نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية"(٢) .

وحول مدى تعارض مسار المشاركة الأوروبية والسوق العربية ، وكيفية المواءمة بين المسارين ، أوضح السفير (جمال البيومي) " أننا نريد إقامة منطقة تجارة عربية شاملة تضم جميع الدول العربية ، وهو هدف عظيم ، ولكنه في نفس الوقت صعب ، ويمكن الاستفادة من الشروط الواردة في المفاوضات الجارية الآن بين الاتحاد الأوروبي من ناحية وفرادى الدول المتوسطية من ناحية أخرى لإنشاء منطقة تجارة حرة أوروبية – متوسطية ، فإنه طالما قبل العرب بالشروط الأوروبية " المحبكة " جيداً ، لإقامة منطقة التجارة الحرة الأوروبية – المتوسطية ، فإن ذلك يعني بداهة أن لغة التخاطب بين جميع الشركاء الأوروبيين والمتوسطين أصبحت واحدة ، وأضحى منطق التعامل واحداً أيضاً ، ويكون من باب أولى بالنسبة للدول العربية المتوسطية فيما بينها ثم الدول العربية المتوسطية وغير المتوسطية أن تقيم فيما بينها منطقة تجارة حرة عربية والتي سوف لن يتطلب إنشاؤها وضع شروط جديدة ، لأنه تم قبول التحديات والشروط الأصعب مع الاتحاد الأوروبي ، فإذا كنت قد حررت تجارتي مع ألمانيا وهي دولة متقدمة اقتصادياً فمن باب أولى أن أحرر تجارتي مع تونس التي لن تنافسي مثل ألمانيا ، ويضيف " وعند إتمام عقد اتفاق عربي متوسطي للتحرير الكامل بين هذه الدول ، فإن الفائدة المتوقعة لذلك

---

(١) الأخبار ، ٣ يونيو ١٩٩٨.

(٢) مقابلة مع السفير جمال البيومي في ، ٨ أغسطس ١٩٩٨.

هي أنها ستنشئ تكاملاً صناعياً عربياً ، فإذا كنا سنصدر لأوروبا سلعة ما ، فلابد - طبقاً لقواعد المنشأ - أن تكون مصنوعة من مكونات ناشئة (مصرية) بنسبة ٦٠٪ والباقي (نسبة ٤٠٪) يمكن استيرادها من الخارج . أما إذا كان هناك اتفاق تجارة حرة مع الدول العربية المتوسطية فإن ذلك سيخفف من وطأة شروط المنشأ ، لأنه سيسمح باستخدام مواد خام مصنعة أو نصف مصنعة من تونس أو المغرب ، فمثلاً لو قام مصنع مصري لتصنيع أجهزة التلفاز باستيراد شاشة تلفاز من المغرب وبعض المكونات من تونس وبقية الأجزاء من مصر ، فإن التلفاز يمكن أن يصدر في النهاية للاتحاد الأوروبي بشهادة منشأ مصرية . وهو ما يعني أن اتفاق المشاركة مع الاتحاد الأوروبي سيسمح بقيام تكامل صناعي بين الدول العربية المتوسطية التي ستدخل في المشاركة "[١] . وهو يرى أيضاً انه " بإتمام تحرير التجارة مع الاتحاد الأوروبي وإنشاء منطقة التجارة الحرة في نطاق المشروع المتوسطى ، فإن ذلك يعني ضمناً تحرير التجارة بين الدول العربية المتوسطية الثمان ، وهو ما يعني إمكانية قيام مجموعة الدول العربية المتوسطية الثمان بإنشاء منطقة تجارة حرة فيما بينها ، و من ثم تحقيق خطوة نحو الوحدة فيما بينها ، وتمثل هذه المجموعة من الدول ما يمكن تسميته ***بالمجموعة المركزية*** *Core Group* وهي تمثل لب أو نواة للعمل العربي المشترك ، وقاطرة يمكن أن تقود التجمع العربي الكبير . ومن ثم يصبح من السهولة بمكان أن تنضم منطقة التجارة الحرة العربية هذه باقي الدول العربية الأخرى . وهو ما يعني أن المسار الأوروبي المتوسطي من شأنه تنشيط المسار العربي - العربي . ومن هنا تأتى أهمية الاتفاق الأوروبي في كونه يمثل عاملاً منشطاً للاتفاقيات العربية العربية ذاتها، ويخدم التعاون العربي - العربي "[٢] . وتأكيداً لنفس الفكرة أعرب السفير (جمال البيومي) عن أمله في إقامة منطقة للتجارة الحرة العربية - المتوسطية بين الدول العربية الثمانية التي تشترك في صيغة المشاركة الأوروبية المتوسطية ، وذلك تمهيداً لإقامة منطقة تجارة حرة أورومتوسطية عام ٢٠١٠. وأكد على أن " إقامة منطقة التجارة الحرة العربية تأتى في مقدمة أجندة اهتمامات وأولويات مصر المستقبلية ، خاصة أن هناك موافقة جماعية بين الدول العربية المتوسطية على إقامة هذه المنطقة ، ولا سيما إن فكرة إنشاء منطقة تجارة حرة عربية جاء لها اليوم عامل منشط وأساسي وهو وجود سوق أوروبية كبيرة ذات دخول مرتفعة ، وعلى استعداد لقبول الإنتاج الزراعي والصناعي العربي ، وأنه يمكن إقامة منطقة تجارة حرة عربية كاملة تكون ذات علاقة متكاملة مع الشريك الأساسي للمنطقة العربية ، وهو أوروبا وأوضح السفير أن هذه المنطقة العربية المتوسطية ستكون مفتوحة العضوية أمام أي دولة عربية لأن الطرف الأوروبي لا يستطيع أن يعترض على انضمام ليبيا أو موريتانيا أو العراق أو السودان أو اليمن أو جزر القمر أو الخليج إلى السوق العربية "[٣] .

---

(١) حوار مع السفير جمال البيومي في ، الأهرام ، ١٩يونيو ١٩٩٧ .

(٢) السفير جمال البيومي، "كيف تتحقق المصالح مع الاتجاه إلى أوروبا"، الأهرام ١٠ - ديسمبر ١٩٩٧.

وانظر : الأهرام ، ٦ مارس ١٩٩٦

(٣) الأحرار ، ٨ يونيو ١٩٩٦

وإدراكاً لهذا التوجه فقد أعد السفير (جمال البيومي) دراسة تحدد ملامح التعاون العربي – الأوروبي، ويقترح في دراسته أربعة بدائل أمام العرب يمكن من خلالها تدعيم وتعزيز العمل العربي المشترك في إطار العلاقة مع الجانب الأوروبي، وهذه البدائل – مرتبة حسب تفضيل السفير جمال البيومي – هي كما يلي[1]:

"***البديل الأول: وهو "ما ينبغي أن يكون"***، بعقد اتفاق عربي جديد وشامل ينظم العمل الاقتصادي المشترك لفترة العقدين القادمين بالتدريج كما يلي:

- قيام منطقة عربية كبرى للتجارة الحرة (F.T.A) هدفها التحرير الكامل للسلع والخدمات خلال فترة تمتد من ٥ – ٧ سنوات على الأكثر، ثم.
- الارتقاء إلى مرحلة السوق العربية المشتركة (ACM)[2] ذات الجدار الجمركي الموحد خلال فترة تمتد إلى خمسة عشر عاماً.
- الوصول إلى السوق العربية (AU)[3] الموحدة وحرية انتقال السلع والخدمات الأفراد خلال عشرين عاماً على الأكثر.

والواقع انه لا يوجد مبرر سياسي أو اقتصادي يحول دون تنفيذ هذه الأهداف.

البديل الثاني: وهو " إصلاح البيت القائم"، ويعني إحياء وتطوير السوق العربية المشتركة والسماح بتوسيع عضويتها لتشمل كافة الدول العربية، بإيجاد صيغة تمكن الدول العربية غير الأعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية من الانضمام لعضوية السوق مباشرة، وإسقاط شرط الانضمام المسبق لعضوية المجلس. والاتفاق على جداول للتدرج الواقعي، يتفق فيها على تجنب المعوقات التي يتبناها البعض من أنصار الحماية وفرض القوائم السلبية.

البديل الثالث: ويتمثل في " الحل العملي الممكن"، ففي حالة تعذر الوصول للإجماع العربي الفني حول قيام منطقة تجارة حرة أو سوق عربية شاملة في التوقيت المناسب، فانه من الأيسر على الدول العربية أن تتفاوض حالياً لقيام منطقة التجارة الحرة الأوروبية – المتوسطية، ومن ثم إنشاء منطقة تجارة حرة عربية متوسطية. لأن قيام منطقة التجارة الحرة المتوسطية الأوروبية سوف يقوم بدور العامل المساعد للاقتصاديات العربية المتوسطية للتعجيل بتحرير تجارتها الخارجية على أسس من المنافسة الدولية، وسيفرض الاتفاق مع أوروبا مزيداً من الضغط على الدول العربية وشركائها الأساسيين في التجارة في المناطق الجغرافية والاقتصادية الأخرى لإقامة مناطق تجارة حرة عربية – أمريكية، وعربية – أفريقية، وعربية – أسيوية وبذلك يصبح إنشاء منطقة تجارة

---

(١) السفير جمال الدين البيومي، " العلاقات العربية مع الاتحاد الأوروبي واتفاقيات المشارك العربية – الأوروبية : الابعاد الاقتصادية " مرجع سبق ذكره، ص ص ٣١ –٣٢، وانظر : الأهرام ١٠ ديسمبر ١٩٩٧

(٢) (ACM) تعني السوق العربية المشتركة وهي اختصاراً لـ Arab Common Market .

(٣) (AU) هي الاتحاد العربي أو السوق العربية الموحدة وهي اختصاراً لـ Arab Union.

حرة عربية متوسطية هو – " من باب أولى " – مسألة وهدف أجدر بالتنفيذ . ومن المتصور أن يجد – بقيام تلك المنطقة في مرحلة تالية – كل من ليبيا وموريتانيا والسودان ، ولا نستبعد اليمن والعراق في الوقت المناسب ، وسوف يسهل ذلك عملية إدماج دول الخليج عندما تتقارب السياسات التجارية والجمركية بين المنطقتين .

البديل الرابع : ويتجسد في " خط الدفاع الأخير "، ويتلخص في أنه لم نستطيع التوصل لتحقيق القاسم المشترك الأعظم لمصالحنا كشعوب منتجة تسعى إلى تأمين مكان لائق لصادراتها في الأسواق العالمية ، وأن تجتذب مزيداً من الاستثمارات لتوفير المزيد من فرص العمل ورفع مستويات المعيشة لشعوبها ، فلا أقل من أن نعمل على توفير القاسم المشترك الأدنى لمصالح شعوبنا كمستهلكين . الأمر الذي يمكن معه أن نتبنى اقتراحاً متواضعاً بإنشاء "اتحاد مستهلكين " يرعى صالح المستورد والمستهلك العربي في مواجهة الدول التي تقوم بالتمييز ضد صادراتنا الزراعية على الأقل " .

وإجمالاً ، يمكن القول بأن التوجه المصري نحو الدائرة المتوسطية ومن ثم انخراط مصر في التفاعلات المتوسطية في إطار المشاركة الأورومتوسطية سوف لن يكون بديلاً للعمل العربي بل إنه قد يدفع إلى التكامل العربي الذي من الممكن أن يستفيد من العلاقات المتوسطية حيث من المفترض أن يوفر المشروع المتوسطي بيئة مثلى لتدعيم وتحفيز وتنشيط سبل العمل العربي – العربي .

خلاصة تحليل

خلصت الدراسة في هذا الفصل - من خلال اختبار تأثير الدائرة المتوسطية لمصر ، على مكانتها الإقليمية والعالمية وكذا تأثير هذه الدائرة على الدائرة العربية لمصر - إلى عدد من النتائج .

ففيما يتعلق بتأثير الدائرة المتوسطية لمصر على مكانه مصر الإقليمية ، يمكن القول بأن شروط توفير فرص النجاح للدبلوماسية المصرية في استثمار المشروع المتوسطي لتعظيم القدرات المصرية هي المحدد الرئيس لتحقيق توازن المكانة الإقليمية لمصر ولقد اتضح من الدراسة أن تفاعلات مصر في الدائرة المتوسطية تفضي إلى تعظيم عناصر القوة المصرية من خلال تعزيز أربع قدرات مصرية أولها ، قدرة مصر على استكمال أداء دورها كدوله سلام ، وثانيها تنمية فرص الحد من النفوذ الإسرائيلي وتطويقه ، وثالثها تحقيق التوازن بين مصر وغيرها من القوى الإقليمية غير العربية (تركيا وإيران) ، ورابعها توظيف المشروع المتوسطي في تعبئة المزيد من الموارد الاقتصادية اللازمة .وتدفع هذه القدرات المصرية المتنامية في ظل الدائرة المتوسطية باتجاه تعزيز المكانه الإقليمية لمصر .

أما فيما يتعلق بتأثير الدائرة المتوسطية على مكانه مصر العالمية ، فانه يمكن استنتاج ان محصلة تفاعلات مصر السياسة والاستراتيجية في إطار المشاركة السياسية والأمنية لمشروع المشاركة الأ ورو متوسطية سوف ينتج لمصر تعظيماً لقدراتها الاستراتيجية الأمنية ، وربما السياسة أيضاً .

كما أن مخرجات التفاعل المصري اقتصادياً ومالياً في الدائرة المتوسطية سوف يكون باتجاه تدعيم القدرة التصديرية لمصر ريثما يتم إنشاء منطقة التجارة الحرة الأوروبية -المتوسطية ، الأمر الذي سيؤدي إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) على مصر ، نظراً لتمتعها بميزة التصدير للأسواق الأوروبية معفاة من الجمارك . ومن ثم مزيداً من تخليق فرص العمل سنوياً هذا، فضلاً عن أن الاحتكاك المصري بالدول الأوروبية في إطار المشروع المتوسطي من شأنه إحداث نقلة كيفية في مستوى التطور التكنولوجي مصرياً ، ولاسيما أن الاتحاد الأوروبي يصر في مشروع اتفاق المشاركة المصرية الأوروبية (EEP) على الارتقاء بالمنتجات المصرية لمستوي العالمية ، وتقريب المواصفات القياسية المصرية من نظيرتها الأوروبية . وبطبيعة الحال فان مصر هي المستفيد الأول من ذلك . أما فيما يتعلق بمنتوج التفاعل الفكري والثقافي بين مصر وسائر بلدان المتوسط ، فانه من المحتمل أن يكشف عن الرصيد الهائل لمصر حضارياً وثقافياً وفكرياً.

وإجمالاً ، فان تفاعلات مصر في الدائرة المتوسطية ، سواء سياسياً وأمنياً أو اقتصادياً ومالياً أو اجتماعياً وثقافياً ، تدفع جميعها نحو تدعيم المكانة العالمية الفعالة لمصر .

وأخيراً ، وفيما يتعلق باختبار تأثير تصاعد الدائرة المتوسطية في سياسة مصر الخارجية في التسعينيات على دائرتها العربية . فإن الدراسة انطلقت في هذا الفصل من التأكيد على أهمية الدائرة العربية لمصر وفاعلية الدور المصري عربياً . ثم عرضت للآراء المتباينة حول إمكانية تأثير المشاريع الإقليمية المطروحة على مصر في التسعينيات - وهي الشرق أوسطية والمتوسطية - على اهتزاز وتراجع البعد العربي في السياسة المصرية ، وقد

جسد هذه الآراء عددُ من المثقفين والمفكرين المصريين إلا أن الدبلوماسية المصرية كانت لها موقفاً من هذه المشاريع المطروحة ، مخالفاً للنظرة السلبية التي تبناها البعض إزاء هذه المشاريع حيث أكدت تصريحات نخبة الدبلوماسية المصرية على أن تعامل مصر مع هذه المشاريع لا يمثل بحال من الأحوال بديلاً للعمل العربي ، كما أنه لا يأتي على حساب الهوية العربية الراسخة في الضمير المصري والعربي.

ثم كانت مبادرة الدبلوماسية المصرية الأهم والأجدر في هذا الصدد والمتمثلة في توظيف الدائرة المتوسطية لمصر كوسيلة لتحقيق غاية التعاون العربي - العربي . والاستفادة من المشروع المتوسطي وما يحققه تطوير العلاقات الأوروبية مع مصر ودول المتوسط من إعطاء دفعة إضافية لتطوير التعاون العربي ، إذ أن المشاركة الأوروبية - المتوسطية تضم ثمان دول عربية بما يجعلها مكملة ومنشطة لعلاقات مصر الاقتصادية بالدول العربية، وليس بديلاً عنها أو نقيضاً لها .

خلاصة تحليل الباب الثاني

لقد أخذت السياسة الخارجية المصرية منذ بداية عقد التسعينيات تشهد عمليات تحول نحو إعادة ترتيب دوائر الحركة الخارجية لها ، وإضافة دوائر جديدة . وفي هذا الإطار ، أخذ الاهتمام المصري بدائرة البحر المتوسط يتعاظم ، وبشكل يشير إلى أنه قد تم إضافة تلك الدائرة إلى مصفوفة دوائر السياسة الخارجية المصرية .

*ويمثل تغير السياسة المتوسطية لمصر - والمتمثل في إضافة ثم تفعيل هذه الدائرة وتزايد الاهتمام بها خلال فترة التسعينيات - أحد نماذج تغير السياسة الخارجية ، وهو الذي يصفه تشارلز هيرمان بـ**التغير التكيفي** Adjustment Change .*

ولقد عبرت سلوكيات السياسة الخارجية المصرية عن هذا "التغير التكيفي" الذي اعتراها بصدد تفعيل الدائرة المتوسطية في منحيين أساسيين ، جسدا الترجمة السلوكية الفعلية للتحرك السياسي المصري في إطار الدائرة المتوسطية . أما المنحى الأول ، فقد تجسد في المبادرة المصرية المطروحة من قبل القيادة السياسية المصرية لإنشاء منتدى البحر المتوسط ، والتي جاءت في الخطاب الذي ألقاه الرئيس مبارك في ستراسبرج في ٣٠ نوفمبر ١٩٩١ ، وهو التاريخ الذي يؤصل بحق لميلاد وتأسيس الدائرة المتوسطية في سياسة مصر الخارجية . ولقد عكس مضمون المبادرة المصرية للمتوسطية ، الرؤية المصرية لإنشاء منطقة تعاون في المتوسط ، كما جاء توقيتها متسقاً مع جملة من المتغيرات الإقليمية والدولية ، ومن ثم اتسمت بالطابع الهدفي ، حيث هدفت مصر من خلالها إلي بلوغ عدد من المآرب ، وساعدها على ذلك قوة الدفع المصرية لها حتى اكتسبت قوة دفع ذاتية مكنتها من الاستمرار والتتابع عاماً بعد عام (الإسكندرية ١٩٩٤ ، سانت مكسيم ١٩٩٥ ، رافنيللو ١٩٩٦ ، الجزائر ١٩٩٧ ، بالمادي مايوركا ١٩٩٨) . إلا أن التحول النوعي البارز والمهم الذي شهدته السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي في ظل "السياسة المتوسطية الجديدة" له - والتي تبلورت منذ عام ١٩٩٠ - والمتمثل في انعقاد مؤتمر برشلونة للمشاركة الأوروبية - المتوسطية في مدينة برشلونة يومي ٢٧ و٢٨ نوفمبر ١٩٩٥ ، قد أدى إلى تراجع نسبي في مستوى الاهتمام المصري بالمنتدى المتوسطي ، وذلك لصالح المشروع الأورومتوسطي . الذي أصبح منذ ذلك الحين يمثل المنحنى الثاني لتحرك الدبلوماسية المصرية في دائرة البحر المتوسط . وينقسم هذا المنحى بدوره إلى منحيين . أولاهما : المسار الجماعي لصيغة برشلونة (١٥+١٢) ، وثانيهما : المسار الثنائي والمتمثل في مفاوضات المشاركة الثنائية التي يجريها الاتحاد الأوروبي بصفته طرف واحد مع كل دولة متوسطية بشكل فردي بصفتها طرف آخر . وفي هذا الإطار انخرطت مصر - كدولة متوسطية - في مفاوضات مع الاتحاد الاوروبي منذ يناير ١٩٩٥ لتوقيع اتفاق المشاركة بينهما . وتمكنت مصر عبر أكثر من ٣٩٠ جلسة (ما بين تشاور ، ونقاش ، وتفاوض ، وتبادل وجهات النظر ، وتباحث) من حل كثير من المسائل الخلافية مع الجانب الأوروبي.

وبعد استعراض وتتبع مساري الحركة الخارجية المصرية في الدائرة المتوسطية . قام الباحث بمحاولة اختبار تأثير "التغير" الذي شهدته السياسة المتوسطية لمصر تجاه تفعيل تلك الدائرة ، على مكانة مصر الإقليمية والدولية ، وكذا على الدائرة العربية لمصر .

وفي هذا الإطار ،فإنه يمكن القول بأنه ، فضلاً عن أن مزيداً من التعزيز والتدعيم لمكانة مصر الإقليمية والدولية يمكن أن يتحقق في ظل المشروع الأورومتوسطي ، فإن تفعيل هذه الدائرة في سياسة مصر الخارجية سوف لن يكون - حسب تأكيدات أقطاب العمل السياسي والأكاديمي في مصر - على حساب الدائرة العربية لها، بل ويراهن البعض على إمكانية أن تكون الأولى بمثابة القاطرة التي تدفع إلى تماسك وتكامل الثانية .

الخاتمة

خاتمة الدراسة والتطورات الحديثة في مسار المشاركة الأوروبية-المتوسطية

لقد انطلقت الدراسة في تحليلها لموضوع الدائرة المتوسطية في السياسة الخارجية المصرية خلال حقبة التسعينيات ، من سؤال رئيس مفاده: "ما هو اثر العوامل الداخلية والإقليمية والدولية على تغير السياسة الخارجية المصرية في التسعينيات نحو تفعيل الدائرة المتوسطية لمصر؟."

ومن ثمن، فقد تفرع عن هذا السؤال الرئيس سؤالان فرعيان:

١. لماذا حدث التغير في السياسة الخارجية المصرية نحو إضافة ثم تفعيل الدائرة المتوسطية في التسعينيات؟.

٢. كيف حدث التغير في السياسة الخارجية المصرية نحو إضافة ثم تفعيل الدائرة المتوسطية في التسعينيات؟.

لقد عالجت الدراسة هذا الموضوع في بابين رئيسيين . يتناول الباب الأول محددات التغير في السياسة المتوسطية لمصر في فترة التسعينيات ، ومن خلاله يتصور الباحث أن محددات ثلاثة اجتمعت واعتملت وتفاعلت - كل حسب وزنه النسبي - لتفضي إلى التحول المتوسطي في السياسة المصرية في فترة التسعينيات . وأول هذه المحددات هو المحدد الداخلي (المحلي) وينبع من البيئة المحلية الفكرية المصرية . فلقد كانت الدراسة تهدف إلى معرفة موقع المتوسطية في الفكر المصري ، واستكشاف طبيعة الحيز الذي تشغله المتوسطية في "الخريطة الذهنية المصرية" (Cognitive Map). ومن ثم عرضت الدراسة للأطروحات الفكرية لرموز الفكر المصري الحديث . وتوصلت الدراسة في إطار تحليل المحدد الأول ، لنتيجة تحليلية مفادها أن " هناك ثلاثة اتجاهات فكرية وهي الإسلامية والوطنية المصرية والقومية العربية ، تفاعلت بقوة وعنفوان داخل العقلية المصرية حتى ائتلفت وتجانست ، وكونت فيما بينها ، نسيجاً واحداً يحمل - بأوزان نسبية مختلفة - عناصر هذه الاتجاهات الثلاثة لتشكل في مجموعها ثوابت الهوية المصرية المتراكبة ، ودون أن يكون " للمتوسطية " - في أي فترة زمنية - وجود ضمن هذه الثوابت الراسخة في الذهن المصري . وعلى الرغم من ذلك ، فإنه من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن جميع أنصار التيارات الثلاثة - التي تشكل مشتملات هوية الوطن المصري الأم - دعت جميعها - وبدرجات متفاوتة الشدة ومتباينة الأثر - إلى ضرورة السعي خارجياً نحو المتوسطية . أي كأن هذه التيارات الفكرية الثلاثة نادت بضرورة أن تكون لمصر حضور في دائرة البحر المتوسط ، كما يجب أن تكون الدائرة المتوسطية حاضرة في السياسة الخارجية المصرية .

ولقد مثلت هذه الدعاوى الفكرية للتوجه نحو المتوسطية في الحركة الخارجية لمصر ، بمثابة محدداً داخلياً فكرياً ، ضرورياً ولكنه غير كافٍ في حد ذاته لإحداث التحول المصري نحو المتوسطية . وإنما كان من الضروري أن يتفاعل معه محددات أخرى ومن ثم عكفت الدراسة على تحليل النوع الثاني من المحددات وهي المحددات الإقليمية أي تلك التي نبعت من البيئة الإقليمية لمصر وساهمت في إعطاء قوة دفع إضافية للتحول المتوسطي لمصر في فترة التسعينيات .

واستناداً إلى مفهوم "*الدولة القائد* *Pilot State*" - كمفهوم تحليلي - اختزلت الدارسة المحددات الإقليمية للتغير في السياسة المتوسطية لمصر في متغيرين إقليمين شكلاً بدرجة أو بأخرى تحد للدور القائد لمصر إقليمياً ، ومن ثم استوجبا تحركاً مضاداً للتقليل من حدة تأثير هذين المتغيرين على الدور القائد لمصر ، وأيضاً للاحتفاظ - قدر الإمكان - بثوابت هذا الدور لمصر ، وباستمرار واجهة الصادرة المصرية عربياً وإقليمياً .

وأول هذين المتغيرين تجسده التطورات التي لحقت بعملية الصراع العربي الإسرائيلي وصولاً إلى صيغة مدريد للسلام وما ترتب عليها من تداعيات كان أهمها انطلاق مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي يضع إسرائيل في مكانة الدولة القائد إقليمياً، وبدعم وترحيب أمريكي منقطع النظير. مع ما يحمله ذلك من تحد سافر للدور القائد لمصر. التي آثرت التوجه نحو أوروبا عبر الدائرة المتوسطية إيماناً منها بعدم ارتياح أوروبا للتفرد الأمريكي بمقدرات الشرق الأوسط ورغبة منها في أن يلعب الطرف الأوروبي دور الموازن للثقل الأمريكي المفرط في تحيزه لإسرائيل . أي كأنه يمكن تفسير المسلك المصري في التحرك نحو المتوسطية – في أحد أبعاده – على أنه محاولة مصرية لموازنة الثقل الأمريكي بثقل أوروبي معارض للتواجد الأمريكي والإسرائيلي الكثيف في الشرق الأوسط والبحر المتوسط .

وليس أدل على انشغال الذهن المصري الرسمي بحيثيات الصراع العربي – الإسرائيلي ، وتأثيره (كمحدد) للمتوسطية المصرية ، من أنه عند طرح المبادرة المصرية في ستراسبورج وهي المبادرة التي شهدت ميلاد الدائرة المتوسطية في السياسة الخارجية المصرية ، فقد ورد ذكر الصراع العربي – الإسرائيلي في ذات الخطاب الذي شهد ميلاد الدائرة المتوسطية لمصر . ***ويتركز المتغير الثاني*** المهدد لمكانة مصر إقليمياً في تصاعد مستوى التعاون الأوروبي – المغاربي وصولاً إلى صيغة (٥+٥) مع ما ينطوي عليه ذلك من إمكانية استبعاد مصر من ترتيبات إقليمية جديدة يمكن أن تنشأ بين أوروبا ودول الاتحاد المغاربي العربي أو غيرها من الترتيبات الإقليمية الجديدة التي يمكن أن تنشأ دون أن يكون لمصر (الدولة القاعدية) حضور فيها .

ونتيجة لتفاعل هذين المتغيرين الإقليميين ، وأيضاً لتزامنهما في توقيت واحد ، فلقد جاء التحرك المصري نحو المتوسطية كمحاولة مصرية لاستكشاف بدائل ودوائر جديدة للحركة الخارجية ، لمواجهة التحديات الإقليمية المهددة لمكانتها المحورية إقليمياً . ولعل توقيت طرح المبادرة المصرية في ٢٠ نوفمبر ١٩٩١ يشير بما لا يدع مجالاً للشك إلى أنها جاءت – في جانب كبير منها على الأقل – كرد فعل لانعقاد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط (٣٠ أكتوبر ١٩٩١ بأسبانيا) من ناحية ، والدعوة إلى قيام صيغة (٥+٥) في اجتماع روما (١٠ أكتوبر ١٩٩١) من ناحية أخرى ، ولاسيما تزامن ذلك مع تحديات الدور القائد لمصر إقليمياً .

وبالإضافة إلى هذين المحددين ، الداخلي والإقليمي فإنه قد توافرت لدى معطيات البيئة الدولية الجديدة التي نشأت غداة انتهاء الحرب الباردة ، عدد من المحفزات والمنشطات التي كان لها قوة الدفع الايجابية للتحول المصري نحو المتوسطية خارجياً . حيث أفضت التغيرات التي أخذت تشهدها الساحة الدولية منذ نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات والتي أخذ إيقاعها يتسارع بانهيار الاتحاد السوفيتي وتقويض إمبراطوريته الشيوعية التي كانت تدور في فلكه ، ومن ثم انتهاء الحرب الباردة ، والتحول إلى نظام عالمي جديد وتفسخ نظام الأحلاف العسكرية – فيما عدا حلف الناتو الذي راح يطور من وظائفه لتتمشى مع المتغيرات الدولية الجديدة – وتعاظم الاتجاه نحو تكوين التكتلات الاقتصادية الكبيرة لتحل محل نظام الأحلاف العسكرية . لقد أفضت كل هذه التحولات إلى تغير الخريطة الدولية ليس فقط على المستوى السياسي وإنما أيضاً على المستوى الاقتصادي. حيث باتت التكتلات الاقتصادية هي السمة الرئيسية المميزة لعصر العولمة الاقتصادية والسياسية .

وأصبح الانضمام إلى أحد هذه التكتلات العملاقة يضمن للدولة القوة والتمكين ، بينما يتهددها خطر التهميش إذا لم تبادر بالانضمام إلى أحد تلك التكتلات .

وفي هذا السياق ، كان على مصر أن تختار ما بين مشروعين مطروحين عليها في وقت متزامن وهما المشروع الشرق أوسطي والمشروع المتوسطي . وكان اختيار مصر للبديل المتوسطي وترجيح كفته على المشروع الشرق أوسطى ، نابعاً من اعتبارات المصلحة السياسية والاستراتيجية والاقتصادية المصرية والقومية . فكان اختيار مصر للمشروع المتوسطي يعني رغبة مصر في التكتل مع أوروبا عبر الدائرة المتوسطية دون أن تتخلى عن عروبيتها.

وإجمالاً ، فقد تفاعلت هذه المحددات الثلاثة معاً ، ليكون محصلة تفاعلها دفعاً إيجابياً نحو إضافة ثم تنشيط وتفعيل الدائرة المتوسطية في سياسة مصر الخارجية خلال فترة التسعينيات وهو ما يعني أن السياسة الخارجية المصرية قد تغيرت " تغيراً تكيفياً " (Adaptive\Adjustment Change) ، تمثل في تغير مستوى الاهتمام الذي أولته هذه السياسة للدائرة المتوسطية خلال فترة معينة (التسعينيات). كما أنه يمثل – إلى حد ما – تغير في أهداف تلك السياسة Goal Change .

ويرى الباحث أن التغير في السياسة المتوسطية لمصر في فترة التسعينيات نحو مزيد من التفعيل للدائرة المتوسطية ، لهو جدير بأن يطلق عليه مصطلح السياسة المتوسطية الجديدة لمصر New Mediterranean Policy in Egypt's Foreign Policy أو Neo-Mediterraneanism على غرار السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي .

وإذا كانت هذه المحددات الثلاثة قد أفضت إلى هذا " التغير التكيفي " في سياسة مصر المتوسطية . فإن هذا التغير بدوره قد عبر عن نفسه سلوكياً في مسارات للحركة الخارجية المصرية متوسطياً . ومن ثم كان موضوع الباب الثاني من هذه الدراسة هو تتبع مسارات التحرك السياسي المصري خارجياً في إطار الدائرة المتوسطية ، وتأثيرات ذلك على مكانة مصر الإقليمية والدولية .

وأول ما يجب الإشارة إليه هو أن التحرك المصري في الدائرة المتوسطية الجديدة قد أتخذ مسارين رئيسيين ، و قد تمثل ***المسار المصري الأول*** في الدائرة المتوسطية – كما عرضت له الدراسة – في منتدى دول البحر المتوسط الذي دعت إليه مصر بمبادرة مصرية صميمة في ٢٠ نوفمبر ١٩٩١ ، في الكلمة التي ألقاها الرئيس حسنى مبارك أمام البرلمان الأوروبي في ستراسبورج. وهو مسار غير رسمي لا يعدو أن يكون أكثر من مجرد منبر للتشاور والتحاور في الأمور والقضايا ذات الاهتمام المشترك في منطقة المتوسط .

وقد تعرضت الدراسة بالتحليل لمقومات المبادرة من حيث مضمونها ، ومغزى توقيت طرحها ، وأهدافها ، وكيفية تنفيذها من خلال مؤتمرات الإسكندرية ، (الأول) ١٩٩٤ ، وسانت مكسيم (الثاني) ١٩٩٥ ، طبرقة (استثنائي) ١٩٩٥ ، رافئيللو (الثالث) ١٩٩٦ ، الجزائر (الرابع) ١٩٩٧ ، بالمادى مايوركا (الخامس) ١٩٩٨ . وأخيراً ما آل إليه حال المنتدى المتوسطي حالياً ، ولاسيما بعد طرح مشروع المشاركة الأوروبية المتوسطية (EMP) (برشلونة ١٩٩٥) . والذي حظي بدرجة كبيرة من اهتمام حكومات الدول المشاركة فيه ، بما فيها دول نواة المنتدى المتوسطي الإحدى عشرة . ويمكن القول أن مشروع المشاركة الأوروبية المتوسطية الذي طرحته

صيغة برشلونة نوفمبر ١٩٩٥ يمثل طوراً جديداً في العلاقات الأوروبية – المتوسطية . وهو بطبيعة الحال يمثل نقلة كيفية كبيرة في تطور العلاقات الثنائية بين مصر من ناحية والاتحاد الأوروبي من ناحية ثانية ، نقلة من مرحلة الدعم إلى مرحلة المشاركة الشاملة . ويمثل مشروع المشاركة الأورو متوسطي خط التحرك الثاني للخارجية المصرية في إطار الدائرة المتوسطية ، وتجدر الإشارة إلى أن هذا المشروع ينطوي داخلياً على مسارين ، أحدهما جماعي وهو الذي تمثله صيغة برشلونة للمشاركة الأوروبية – المتوسطية أو ما يعرف بصيغة (١٥ +١٢) ، أما المسار الآخر ، فهو ثنائي ، وتمثله المفاوضات الثنائية التي يجريها الاتحاد الأوروبي مع فرادى الدول المتوسطية والتي يأتي في إطارها المفاوضات المصرية – الأوروبية .

ومن الأهمية بمكان عند هذا الحد ، التأكيد على أن مسار المشاركة المصرية – الأوروبية قد سيطر على اهتمامات الخارجية المصرية في مرحلتها الحالية ، بما يعد مؤشراً لتبنى السياسة الخارجية المصرية (المتوسطية) كخيار استراتيجي خلال هذه المرحلة ، والمرحلة القادمة أيضاً . ولعله ليس هناك شك في تفوق اهتمام الدبلوماسية المصرية بهذا المسار على المسار الآخر والمتمثل في " المنتدى المتوسطي" .

ويقدم مشروع المشاركة الأورومتوسطية إطاراً شاملاً للعلاقات الأوروبية – المتوسطية ، حيث يتضمن أبعاداً ثلاثة هي المشاركة السياسية والأمنية ، والمشاركة الاقتصادية والمالية ، والمشاركة الاجتماعية والثقافية والإنسانية . وفي إطار هذا المشروع انخرطت مصر في جولات تفاوض مع الاتحاد الأوروبي منذ يناير ١٩٩٥ بهدف التوقيع على اتفاق المشاركة المصرية – الأوروبية (EEP) .

ولقد تعرضت الدراسة من خلال ما أتيح للباحث من وثائق من وزارة الخارجية من ناحية ومن خلال تصريحات رسمية للقائمين على مفاوضات المشاركة المصرية – الأوروبية من ناحية ثانية وآخراً وليس أخيراً من خلال بعض الأوراق البحثية المقدمة من مصادر مسؤولة في وزارة الخارجية المصرية . فضلاً عن قيام الباحث بمقابلة مساعد وزير الخارجية ورئيس جهاز التفاوض المصري في مباحثات المشاركة المصرية – الأوروبية (السفير جمال الدين البيومي) . بالإضافة إلى مقابلة الباحث لمساعد وزير الخارجية للشؤون الأوروبية (السفير فتحي الشاذلي) وبالاستعانة بكل ما سبق تعرضت الدراسة إلى تحليل مفاوضات المشاركة المصرية الأوروبية في المجالات الثلاثة السياسية والاقتصادية والاجتماعية – الثقافية ، وتوصلت الدراسة من خلال هذا التحليل إلى عدد من النتائج التحليلية أبرزها :

* أظهرت المفاوضات المصرية – الأوروبية على المستوى السياسي والأمني ربط الدبلوماسية المصرية – والعربية – التقدم في تحقيق المشاركة سياسياً وأمنياً بأحداث تقدم مواز في عملية السلام ، ورغبة مصر في قيام الطرف الأوروبي بدور أكثر فعالية في عملية السلام . أيضاً أظهرت المفاوضات رغبة مصر في طرح مسألة الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل ونزعها من منطقة الشرق الأوسط والمتوسط ، وذلك استناداً إلى منطلق مصري يقوم على الربط بين الأمن الأوروبي بأمن البحر المتوسط ، وربط الأخير بأمن الشرق الأوسط عموماً ، وقد استجابت أوروبا لهذين الطرحين .
* أفرزت المفاوضات على الصعيد الاقتصادي والمالي توافقاً مصرياً أوروبياً في وجهات النظر بشأن العديد من المسائل مثل ملف الصناعة ، وقواعد المنشأ ، وحقوق الملكية الفكرية ، والمواصفات وقواعد المنافسة .

* كما تمخضت المفاوضات بين الجانبين في إطار المشاركة الاجتماعية والثقافية والإنسانية عن اتفاقهما على تنشيط الحوار والفهم المتبادل بهدف تغيير المفاهيم المغلوطة لدى الآخر .

* إلا أن ملف حقوق الإنسان على المستوى السياسي والأمني ، وملف الزراعة على المستوى الاقتصادي والمالي ، وملف الهجرة وإعادة التوطين على المستوى الاجتماعي والثقافي والإنساني – ورغم ما شهدته هذه الملفات من تقدم ملحوظ بشأن التعامل معها من قبل الجانبين المصري والأوروبي ، إلا أنها – لم تحسم بشكل نهائي . ولا زالت هذه الملفات الثلاثة تقف حجر عثرة في سبيل التوقيع النهائي على اتفاق المشاركة المصرية الأوروبية (EEP) وهي تحتاج – كما يرى السفير (جمال البيومي) – إلى قرار سياسي أوروبي يعقبه قرار سياسي مصري ، وحينئذ يتم التوقيع .

وتختبر الدراسة في فصلها الأخير تأثير الدائرة المتوسطية المتصاعدة في السياسة الخارجية المصرية على مكانة مصر الإقليمية والعالمية . ثم على دائرتها العربية . وهو تصور مستقبلي في جانب كبير منه ، لأنه يتناول تأثير توقيع مصر على اتفاق المشاركة مع الاتحاد الأوروبي على المكانة الإقليمية والعالمية لمصر ، وأيضاً على الدائرة العربية لها . وفي هذا الإطار ، تمكنت الدراسة من التوصل إلى النتائج التحليلية التالية :

– أن تفاعلات مصر في إطار الدائرة المتوسطية سوف يتيح للدبلوماسية المصرية فرصاً لتعظيم القدرات المصرية، ولتدعيم عناصر قوة الدولة المصرية عن طريق تعزيز أربع قدرات أساسية لمصر ، وهي : قدرتها على أداء دورها كدولة سلام ، وقدرتها على الحد من النفوذ الإسرائيلي المتنامي في المنطقة ، وقدرتها على موازنة نفوذ القوى الإقليمية غير العربية (تركيا ، وإيران) ، وأخيراً قدرتها على تعبئة مزيد من الموارد المالية اللازمة ومحصلة ذلك مزيداً من تعزيز المكانة الإقليمية لمصر .

– أن تفاعلات مصر في إطار مشروع المشاركة الأوروبمتوسطية على المستوى السياسي والأمني سوف يتيح لمصر تعظيماً لقدراتها الاستراتيجية الأمنية ، وقد يصح ذلك سياسياً وفي إطار المشاركة الاقتصادية والمالية فإن التفاعلات المصرية – المتوسطية ، سوف تفضي إلى تعظيم قدرة مصر التصديرية عند قيام منطقة التجارة الحرة ، ومن ثم زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمصر باعتبارها منطقة جذب للاستثمارات . نظراً لتمتعها – حال قيام منطقة التجارة الحرة الأوروبية المتوسطية – بميزة التصدير للأسواق الأوروبية معفاة من الجمارك . وهو ما يعني تخليقاً سنوياً لفرص عمل جديدة فضلاً عن أن المشروع المتوسطي قد يضمن لمصر تطويراً في هيكلها التكنولوجي .

– أن التفاعلات الثقافية والاجتماعية والفكرية بين مصر والدول الأوروبية والمتوسطية تعني – على الأرجح نظراً لما تتمتع به مصر من موروث حضاري هائل – تحصيناً لمكانة مصر العالمية .

وإجمالاً ، يمكن القول بأن محصلة تفاعلات مصر في نطاق الدائرة المتوسطية الوليدة والمتعاظمة في سياستها الخارجية ، إنما يتحصل مضمونها في مزيد من التعزيز للمكانة الإقليمية والعالمية لمصر .

– أما فيما يتعلق بتأثير تفعيل الدائرة المتوسطية في سياسة مصر الخارجية في فترة التسعينيات على الدائرة العربية لمصر ، فإن الباحث يتصور أنه وفقاً لتصريحات كبار المسؤولين في الجهاز الدبلوماسي المصري ، فإن التحرك المصري في إطار هذه الدائرة سوف لن يكون بديلاً عن الدائرة العربية كما أن التفعيل المصري

للمتوسطية سوف لن يكون على حساب الهوية العربية ، فضلاً عن أن الإضافة إلى الدائرة المتوسطية لمصر ، سوف لن يكون على حساب الانتقاص من الدائرة العربية لها ، بل وأكثر من ذلك فإن الدبلوماسية المصرية في إطار سعيها في مشروع الأورومتوسطية قد قدمت طرحاً جديداً يرقى لأن يكون " مبادرة مصرية " فريدة وجديدة في نفس الوقت ، يروج لها السفير جمال البيومي ، وتدعو إلى توظيف الدائرة المتوسطية والتفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجارية في إطار المشروع الأورومتوسطي لتحقيق دفعات إيجابية للتعاون العربي – العربي . واستثمار العلاقات المصرية الأوروبية ، وكذا العربية – الأوروبية في إطار مشروع المشاركة الأوروبية المتوسطية الذي يضم ثمان دول عربية ، استثماره كقاطرة لجر ودفع العمل العربي المشترك .

وبعد ، ...فإنه بوصول هذه الدراسة إلى نتائج اختبار تأثير الدائرة المتوسطية في السياسة الخارجية المصرية على مكانة مصر الإقليمية والدولية ، وكذا على دائرتها العربية . تكون قد وصلت إلى ذروة تحليلها .

وسعياً إلى بلوغ غرض الموضوعية العلمية المجردة التي يسعى أي باحث إلى تحريها . ورغبة في عدم الانسياق وراء التحيزات الذاتية والأحكام القيمية . فما بين الإفراط في التحيز للمشروع المتوسطي ، والتفريط فيه ، يقدم الباحث تصوره – مدعماً بالرؤية المصرية الرسمية كما تعبر عنها وزارة الخارجية المصرية – للفرص والتحديات التي يمكن أن يتيحها اتفاق المشاركة المصرية – الأوروبية وذلك من خلال نظرة توقعية مستقبلية Prospective تستشرف الحسنات والمآخذ الخاصة بالمشروع المتوسطي المصري ، في حالة ما إذا تم التوقيع عليه ، وقامت له قائمة .

الفرص والتحديات التي يتيحها الاتفاق: كشف حساب (SHEET BALANCE)

أولاً : إن تقدير حجم ما ستحققه مصر من مكاسب وما ستتحمله من أعباء نتيجة اتفاق المشاركة يتطلب بداية وضع مجموعة من الملاحظات والتحفظات المنهجية في الاعتبار(١):

١- أن المفاوضات ما زالت جارية حول بعض موضوعات الاتفاق، وعلى رأسها حجم التيسيرات التي ستحصل عليها صادرات مصر الزراعية عند دخولها الأسواق الأوروبية، ومن ثم فإن التقييم النهائي للاتفاق يتوقف على ما ستحصل عليه مصر في النهاية في هذا المجال.

٢- إن آثار الاتفاق على الاقتصاد المصري تتوقف بشكل أساسي على مجمل السياسات الاقتصادية التي ستتبعها مصر ، إذ إنه يتناول في جوهره جانباً واحداً لسياسة مصر الاقتصادية وهو المتعلق بالتجارة الخارجية ، والتي تتصل بعدد كبير من الجوانب الأخرى وعلى رأسها السياسات المالية والنقدية ، والإطار المؤسسي (Institutional) والإجرائي (Regulatory) الذي يحكم النشاط الاقتصادي في مصر ، ومدى تواؤمه مع

---

(١) وزارة الخارجية المصرية: وحدة المشاركة المصرية الأوروبية، اتفاق المشاركة المصرية الأوروبية، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢ وما بعدها.

التزامات مصر وحقوقها في هذا الاتفاق .وكما سيتضح فيما بعد ، فإن تبني السياسات المناسبة من شأنه تعظيم استفادة مصر من الاتفاق ، واحتواء ما قد يكون له من آثار سلبية ، في حين أن غيبة مثل هذه السياسات من شأنه تقليل حجم الاستفادة ، وزيادة المصاعب . وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى إن الاتفاق يستند على السياسات الاقتصادية القائمة ، ويعززها ، حيث أن السياسات التي يتطلبها نجاح الاتفاق تتمشى والتوجهات العامة لسياسة مصر الاقتصادية في إطار برنامج الاقتصادي ، ومن ثم فإنه لا يستدعي خروجاً كبيراً عن هذه السياسات ، كما أن طابعه الإلزامي يمثل عاملاً مساعداً في تثبيت ما تتخذه مصر من إجراءات إصلاحية ، وتأكيد مصداقيتها .

٣- أما فيما يتعلق بوضع تقدير كمي لحجم مكاسب وأعباء الاتفاق فهناك اتفاق من الناحيتين العلمية والعملية على تعذر وضع تقدير كمي دقيق، أو يعتمد على نتائجه بصورة كاملة باستخدام نماذج رياضية ، وذلك لعدة أسباب أهمها ما يأتي :

أ- أن مثل هذا الاتفاق ذو آثار مستقبلية حيث يمتد تنفيذه إلى فترة زمنية غير محددة ويتوقف تأثيره على مصر - سلباً أو إيجاباً - على مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية المتداخلة والتي يصعب توقعها أو توقع التأثير المتبادل بينها ، على رأسها حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى مصر ، واتجاهات أسعار الصرف سواء في مصر أو في الدول الأوروبية ، أو في أسواق مصر التصديرية الأخرى ، ومستقبل الوحدة النقدية الأوروبية ، وأنواع السياسات التي ستطبق في مصر والتي من شأنها تحديد مدى مرونة الجهاز الإنتاجي المصري على تعظيم الاستفادة من الاتفاق .

ب- أنه من المستقر علمياً أن مخرجات النماذج التحليلية والرياضية التي تستخدم في وضع مثل هذه التوقعات تعتمد إلى حد كبير على دقة وشمول وحداثة البيانات التي تستخدم كمدخلات ، حيث أن أقل نسبة من الخطأ أو عدم الدقة في المدخلات من شأنها التأثير بدرجة مضاعفة على دقة ودرجة الاعتماد على المخرجات(٢). يترتب على ذلك الحد من فائدة تطبيق مثل هذه النماذج على مصر ، ولا سيما في ضوء المستوى المتوفر من الدقة في الإحصائيات الاقتصادية ، والنقص في بعض البيانات الهامة عن الاقتصاد المصري خاصة المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية للقطاع غير الرسمي (Informal Sector) وحجم التشغيل والبطالة الحقيقية .

ج- أنه حتى في ظل توفر أعلى مستوى من الجودة للمدخلات لمثل هذه النماذج كما هو الحال لدى الدول المتقدمة ، فإن نتائجها تكون في شكل اتجاهات عامة مبينة على نتائج تقريبية بها نسبة غير قليلة من الخطأ ، وذلك لأنها تقوم على افتراض مجموعة من الثوابت بشكل تحكمي لإمكان التعامل مع المتغيرات المطلوب توقعها .

(٢) وهو ما أقر به خبراء البنك الدولي الذين أشرفوا على وضع دراسة من هذا النوع حول أثر اتفاق المشاركة المبرم بين مصر والاتحاد الأوروبي على مصر ، وهي الدراسة التي سيتم التعرض إليها لاحقاً .

د- وأخيراً فإن النماذج الرياضية المستخدمة والتي تم صياغتها في دول متقدمة لا تأخذ في اعتبارها أنواع الاستجابات السلوكية (Behavioral) في مجتمع نام مثل مصر ، والذي يحكم المرونات المختلفة والقرارات الاقتصادية الخاصة بالاستهلاك والادخار والاستثمار ، بما يشكك في مدى دقتها بالنسبة لمصر .

٤- وبشكل عام، فإن اتخاذ مصر لقرار بالدخول في مثل هذا الاتفاق ، هو أمر يتعلق بالسياسات الاقتصادية العامة للدولة ، يسعى لتحقيق عدة مكاسب ، في مقدمتها :

أ. تثبيت الفوائد الاقتصادية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي ، وتأكيد أنه جزء من سياسة اقتصادية طويلة الأجل ، وليس مرتبطاً بمشكلة سيولة مؤقتة أو بالحاجة المرحلية إلى استكمال تنفيذ اتفاقات مصر مع مؤسسات التمويل الدولية ونادي باريس بهدف استكمال إلغاء الديون المصرية ، مما يكرس مصداقية ما قامت به الحكومة من إصلاحات في مواجهة أسواق المال الدولية والشركات متعددة الجنسيات والمستثمرين بشكل عام .

ب. الحاجة إلى دمج الاقتصاد المصري في الاقتصاد العالمي والاقتناع بأن تحرير التجارة الخارجية وفتح الأسواق المصرية للمنافسة العالمية من شأنه رفع مستوى كفاءة الصناعة المصرية ، ودفع المنتجين المحليين لوضع استراتيجيتهم الإنتاجية على أساس التوجه نحو التصدير ، بدلاً من سياسة الاعتماد على تغطية السوق المحلي والتي أثبتت تأثيرها الضار على الاستخدام الكفء للموارد الاقتصادية ، وعلى خلق فرص العمل ورفع مستوى المعيشة في المدى الطويل .

ج. ما يتحقق من مكاسب نتيجة الارتباط بتجمع كبير ، من وضع مصر في موقع أفضل على خريطة العلاقات الاقتصادية الدولية ، وبما يمكنها من جذب الاستثمارات وزيادة وزنها على صعيد التفاوض التجاري الدولي ، بالمقارنة بالوضع فيما إذا بقيت مصر تتفاوض على هذا الصعيد بصورة منفردة .

د. الثقة المكتسبة نتيجة ارتباط مصر مع قوة اقتصادية عالمية ، تلتزم بدعم التنمية الاقتصادية في مصر ولديها مصلحة واضحة في ذلك ، والوقوف إلى جانبها فيما تتخذه من إجراءات ، وما يمكن أن تواجهه من أزمات .

ثانياً : مع وضع التحفظات السابقة في الاعتبار ، فقد قام البنك الدولي بإعداد دراسة لتأثير اتفاق المشاركة على الاقتصاد المصري(٣) وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من نتائج :

---

(٣) اعتمدت دراسة البنك الدولي التي أعدت بتاريخ ١٧ يوليو ١٩٩٥ عن آثار إبرام اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية على النموذج الاقتصادي المعروف باسم تحليل التوازن العام Computable General Equilibrium الذي يقوم على تحليل تشابك جميع أجزاء الاقتصاد المصري من خلال جداول المدخلات والمخرجات Input-Output وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام ١٩٨٩/١٩٩٠ . وتضع الدراسة مجموعة من " السيناريوهات " التي يمكن أن تدور في إطارها المشاركة المصرية – الأوروبية . ويهدف النموذج إلى استخلاص توقعات واقتراحات بالسياسات الاقتصادية التي تعظم الاستفادة من الاتفاق من خلال عرض إجابات على الأسئلة الرئيسية التي يحاول النظام الاقتصادي إيجاد حل لها وهي : تحديد ما ينتج ، وكيف يتم الإنتاج ، والآثار المتوقعة على مختلف القطاعات وذلك في ظل نظام اقتصادي حر.

١- أن مكاسب أية خطوات لتحرير تجارة مصر الخارجية ، سواء بشكل عام أو مع الاتحاد الأوروبي أو مع غيره من الدول أو التجمعات ، لن تتحقق بشكل كامل ما لم يصاحبها تطوير في السياسات والإطار الإجرائي الذي يحكم النشاط الإنتاجي والتصديري ، وبوجه خاص الأعباء المالية والمعوقات الإدارية و الاختناقات التي قد تكون موجودة في البنية الأساسية.

٢- أن اتخاذ القرارات الضريبية اللازمة لتعويض فاقد الحصيلة الجمركية الناتجة عن تحرير التجارة والمفاضلة بين أنواع الضرائب المباشرة وغير المباشرة، لابد أن يأخذ في اعتباره درجة مرونة حركة رأس المال بين القطاعات الإنتاجية المختلفة.

٣- أن تحرير التجارة الخارجية المصرية – سواء مع الاتحاد الأوروبي وحده أو على نطاق أوسع من شأنه –بافتراض وضع السياسات السليمة الواردة في البندين السابقين – رفع معدل النمو بنسبة تتراوح بين ١,٣ و١,٦٪ سنوياً ، عما يمكن أن يكون عليه بدون التحرير ، لما يؤدى إليه التحرير من زيادة كفاءة الصناعة المصرية ، وتوجهها للأنشطة التي تتمتع فيها مصر بمزايا نسبية أعلى .

٤- إن الفائدة الناتجة عن تحرير التجارة تتزايد كلما اتسع نطاق تحرير التجارة ، وذلك نتيجة لزيادة كفاءة الصناعة .

ويلاحظ أن هذه الدارسة قد شابها بعض نقاط الضعف ، إذ أنها اعتمدت على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء لعام ١٩٩١/١٩٩٠ ، وهي بيانات قديمة أعقبها عدد كبير من التطورات الجوهرية في المؤشرات الكلية للاقتصاد المصري ، وفي الإطار التشريعي والإجرائي ، وفي السياسات العامة . كما أن هذه الدارسة أشارت صراحة أنها تعمدت ، لأسباب لم توضحها بشكل كاف ، ألا تأخذ في الاعتبار التدفقات المحتملة للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، ومن ثم فإن ما وصلت إليه الدارسة من نتائج تغفل أحد أهم الآثار الإيجابية المرجوة من هذا الاتفاق وبالتالي فإنها اقتصرت على احتساب الآثار الاستاتيكية أو الثابتة للاتفاق وتجاهلت النتائج الديناميكية والمتحركة .

ثالثاً : وفي ضوء ما سبق، يمكن حصر أهم مكاسب مصر من الاتفاق فيما يلي(٤) :

١- زيادة كفاءة الصناعة المصرية ، عن طريق تعرضها – التدريجي – للمنافسة الخارجية ، مما سيمثل عنصراً دافعاً لتحسين جودة المنتجات وخفض التكلفة ، وتحقيق وفورات الحجم الكبير من خلال التوجه للصناعات التي لمصر فيها ميزة تنافسية . كما أن ما ستتلقاه مصر من مساعدات أوروبية لتحديث الصناعة المصرية، وإعادة تأهيلها من خلال برنامج تحديث الصناعة المصرية الذي يموله الاتحاد الأوروبي، من شأنه مساعدة الصناعة المصرية في تحمل أعباء عملية التحول وإعادة الهيكلة المطلوبة منها .

٢- زيادة تدفق الاستثمارات الخارجية من دول الاتحاد الأوروبي أو من غيرها من الدول، التي ستجد في مصر موقعاً مناسباً للإنتاج الذي يستهدف السوق الأوروبي ، لما لمصر من معاملة تفضيلية فيه . هذا إلى جانب ما

---

(٤) وزارة الخارجية المصرية: وحدة المشاركة المصرية – الأوروبية، اتفاق المشاركة المصرية الأوروبية مرجع سبق ذكره ، ص ص ٣٨-٤٠.

سيحققه الاتفاق من تأكيد لمصداقية الإصلاحات الاقتصادية التي تتخذها مصر خاصة مع ارتباطها بالتزامات محددة مع الاتحاد الأوروبي ، الأمر الذي يعطى ثقة أكبر للاستثمار في البيئة الاقتصادية في مصر.

٣- الحد من التضخم نتيجة لانخفاض تكلفة الواردات بعد إزالة الرسوم الجمركية ، سواء بشكل مباشر بالنسبة للسلع النهائية ، أو بشكل غير مباشر ، نتيجة لانخفاض أسعار الخامات والسلع الرأسمالية والوسيطة المستوردة من أوروبا وبالتالي انخفاض تكلفة الإنتاج والسلع التي تنتج في مصر اعتماداً على هذه المدخلات .

٤- زيادة ما تتلقاه مصر من مساعدات، فلقد حدد الاتحاد الأوروبي ميزانية مساعداته لدول المتوسط التي تدخل في اتفاقيات المشاركة بنحو ٤,٧ مليار وحدة نقد أوروبية (نحو ٦,٢ مليار دولار) للفترة من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٩ ، يوجه جزء منها (نحو ١,٢ مليار وحدة نقد أوروبية) لبرامج التعاون الإقليمي ، ودعم عملية السلام وبعض الأغراض الأخرى المتفرقة ، ويخصص الباقي (نحو ٣,٤ مليار وحدة نقد أوروبية) للمساعدات الثنائية لثماني دول متوسطية(٥) . ورغم أن التحاد الأوروبي لا يحدد مسبقاً حجم حصة كل دولة ، إلا أنه من المتفق عليه ضمناً أن مصر ستحصل على ما يوازي ثلث حجم المخصصات الموجهة للمساعدات الثنائية ، وهو ما قد يصل نحو مليار وحدة نقد أوروبية حتى عام ١٩٩٩ ، وهو ما يصل ما بين أربعة إلى خمسة أضعاف ما كانت تحصل عليه مصر من قبل ، أخذاً في الاعتبار كفاءة الاستخدام والتقدم بطلبات للتمويل في الوقت المناسب وبحيث تتوافق مع بعض المعايير التي حددها الجانب الأوروبي . كما يوضح الاتحاد الأوروبي أنه سيخصص ميزانية جديدة من المساعدات لدول المتوسط للفترة التي تعقب انتهاء الميزانية الحالية ، إلا أنه لم يحدد حجمها . ويكتسب ذلك أهمية كبيرة في ضوء اتجاه العديد من الدول المانحة إلى تخفيض ما تقدمه من مساعدات في المرحلة المقبلة .

٥- زيادة التوظف في الصناعات التي لمصر فيها ميزة نسبية وهي صناعات في أغلبها كثيفة العمالة ، نتيجة للتوسع في الإنتاج الموجه للتصدير لأوروبا ، وزيادة الاستثمارات.

٦- زيادة الصادرات المصرية نتيجة تيسير الظرف لاستجابة القطاع الإنتاجي للمنافسة الجديدة ، والتوسع في إنتاج السلع الموجهة للتصدير للسوق الأوروبي ذو القدرة الشرائية الهائلة ، وتأكيداً لهذا الاتجاه ، فإنه كثيراً ما أثار (بول كروجمان Paul Krugman) نقطة غاية في البساطة والأهمية في نفس الوقت ، وهي تتلخص في جملة واحدة هي "إن الحجم مهم" فالتجارة لا يكون لها تأثير فعال على العمالة والنمو إلا إذا كانت تمثل نسبة كبيرة من إجمالي الناتج المحلي . وإذا ما تم تطبيق مقولة كروجمان على اتفاق المشاركة بين مصر والاتحاد الأوروبي ، لوجدنا أنها تقودنا إلى نتيجة مؤداها أن الاتفاق ستكون له آثار مهمة على النمو والعمالة في مصر ، خاصة وأن حوالي ٥٠٪ من صادرات مصر يذهب إلى دول الاتحاد الأوروبي ، بينما يأتي منها حوالي ٤٠٪ من واردات مصر .وهو ما يعني أن هناك مزايا تفضيلية سوف تحصل عليها مصر عند قيامها بالتوقيع على الاتفاق . فاتفاق المشاركة المصرية – الأوروبية سيساعد – جزئياً – على تحقيق استراتيجية النمو المتكامل للاقتصاد المصري ، فضلاً عن أن الاتفاق سيساعد من خلال آلية تحرير التجارة مع الاتحاد

(٥) هي مصر وتونس والمغرب والجزائر والأردن وسوريا ولبنان وفلسطين.

الأوروبي على بلوغ هدف تخفيض تكلفة المعاملات الاقتصادية المتمثلة في تخفيض التكاليف الإدارية وإجراءات الجمارك ورقابة الجودة والروتين(٦).

رابعاً: ومن ناحية أخرى، يمكن عرض الأعباء التي يمكن أن تترتب على تنفيذ الاتفاق فيا يلي (٧):

١- تعرض الصناعة المصرية لمنافسة حادة من الصناعة الأوروبية، والتي قد تؤدى إلى خروج عدد من المنتجين من السوق سواء لعدم كفاءتهم أو لدخولهم في صناعات لا يتمتعون فيها بميزة نسبية بالمقارنة بأوروبا .

٢- من المتوقع في المدى القصير أن تبدأ واردات مصر من السلع الرأسمالية في الزيادة ، خاصةً في حالة إعفائها من الرسوم الجمركية في بداية المرحلة الانتقالية ، في الوقت الذي سوف تعانى فيه الصادرات المصرية من بطئ النمو بسبب انخفاض مرونة العرض الناتج عن محدودية القدرة الإنتاجية للصناعات القائمة ، التي تركز بصورة أساسية حتى الآن على تلبية احتياجات الأسواق الداخلية ، وعدم قيام الصناعات الموجهة للتصدير التي تستفيد من وفورات الحجم المرتبطة بالقدرة على الوصول للأسواق العالمية ، ومن الطبيعي في هذه الحالة أن يرتفع العجز في الميزان التجاري بسبب الضعف الهيكلي للاقتصاد المصري ، إلا أنه من جانب أخر ، فإن زيادة حصص الصادرات الزراعية المصرية للاتحاد الأوروبي يمكن أن يصبح أحد عوامل تخفيف العجز في الميزان التجاري في المدى القصير ، وهو ما يعتبر عنصر التوازن الأول في الاتفاق. ومن المتوقع أن يكون هذا العجز في أكبر أحجامه في بداية الفترة الانتقالية ، وأن يتناقص تدريجياً مع الوقت ، فضلاً عن أن فرص زيادة دخل مصر من السياحة في السنوات المقبلة من شأنه تحسين الميزان التجاري ككل .

٣- تتخوف الدول التي تمر بعملية التحرير الاقتصادي – كما هو الحال بالنسبة لمصر في حالة ما إذا تم توقيعها على اتفاق المشاركة مع الاتحاد الأوروبي ومن ثم قيام منطقة تجارة حرة بينهما – من الآثار المحتملة على توزيع الدخل ، خاصة بالنسبة للفئات الفقيرة في المجتمع التي قد تتأثر سلباً نتيجة ارتفاع معدلات البطالة . إلا أن تحرير التجارة يعمل على تنمية الصناعات القائمة على التصدير ويحد من توسع الصناعات القائمة على سياسة إحلال الواردات ، وهذا التغير في نمط الإنتاج يكون له أثره على توزيع الدخول بنسبة كثافة العمالة في هذين القطاعين . وبالنظر إلى حالات الدول النامية ، يتضح أن الصناعات التصديرية عادةً ما تكون كثيفة العمالة ، بينما تكون صناعات إحلال الواردات كثيفة رأس المال ، وفي هذه الحالة ينتج عن تحرير التجارة ارتفاع الطلب على العمالة وارتفاع نسبة الأجور في الدخل القومي بما يساعد على توزيع الدخل بشكل أكثر توازناً .

---

(٦) د. أحمد جلال ود. برنارد هوكمان ، " مصر واتفاقية المشاركة مع الاتحاد الأوروبي " ، ترجمة د. سمير كـريم ، سلسلة أوراق العمل ، القاهرة ، المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، ١٩٩٦ ، ص ص ١ –١١ .

(٧) وزارة الخارجية : وحدة المشاركة المصرية الأوروبية ، اتفاق المشاركة المصرية الأوروبية ، مرجع سبق ذكـره ، ص ٢٤ ، ص ٣١ ، ص ٤٠.

التطورات الحديثة في مسار المشاركة الأوروبية - المتوسطية

إن الجهود الأوربية الرامية لتعزيز المشاركة الأورومتوسطية التي أنشأتها عملية برشلونة وما تلاها من تجارب، أكدت عليها الاستراتيجية المشتركة التي أقرها المجلس الأوروبي يوم ١٩ يونيو ٢٠٠٠ بشأن منطقة البحر المتوسط.

تشمل هذه الاستراتيجية كافة جوانب العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وبين جميع شركائه في عملية برشلونة، وكذا مع ليبيا، وتؤكد الاستراتيجية على أهمية الإسهام الأوروبي في تدعيم السلام في الشرق الأوسط بمجرد التوصل إلى اتفاقية شاملة للسلام، إضافة إلى ذلك توسع الاستراتيجية نطاق خطة عمل برشلونة، خاصة تلك القضايا المتعلقة بالعدالة والشئون الداخلية، التي تستلزم وضع برنامج محدد خاص بها.

لقد وافقت هذه الاستراتيجية المشتركة التي طبقت لفترة مبدئية مدتها أربع سنوات، وكذا وافق المجلس الأوروبي (٥-٦ نوفمبر ٢٠٠٤) على مد فترة تطبيقها حتى ٢٣ يناير ٢٠٠٦.

قوة دفع جديدة لعملية برشلونة:

نجح المؤتمر الخامس لوزراء الخارجية المتوسطيين الذي عقد يومي ٢٢ و٢٣ إبريل ٢٠٠٢ في فالنسيا في إعطاء قوة دفع جديدة للمشاركة.

وافق المشاركون في المؤتمر على خطة عمل يتم تنفيذها على الفور، تضم هذه الخطة عدداً من المبادرات قصيرة ومتوسطة الأمد تهدف إلى دعم الجوانب الثلاثة لعملية برشلونة:

- من بين الجوانب السياسية والأمنية لخطة العمل أقر المؤتمر المبادئ الإرشادية للحوار السياسي وكذا تلك المتعلقة بالتعاون في مكافحة الإرهاب.
- تحت الفصل الاقتصادي والمالي رحب المؤتمر بالتحسينات التي حدثت في عملية أغادير وكان هناك اهتمام كبير بتسهيل الاستثمار الجديد الذي أنشأه بنك الاستثمار الأوروبي لخدمة المنطقة. وفي خطة العمل طلب من المفوضية الأوروبية مواصلة العمل في الأمور ا لتجارية والنقل والطاقة والاتصالات والتنسيق الداخلي بين الأسواق وكذلك تم التأكيد على الحاجة لإطار استراتيجي للتنمية المستدامة في المشاركة.
- في الفصل الخاص بالتبادل الاجتماعي والثقافي والإنساني أقر الوزراء وثيقة إطار التعاون في مجال العدالة ومكافحة المخدرات والجريمة المنظمة والإرهاب وكذلك التعاون في معالجة القضايا الخاصة بالتكامل الاجتماعي للمهاجرين، والهجرة وحركة انتقال الأشخاص. ووافق الوزراء على مبدأ إنشاء مؤسسة أورومتوسطية لتعزيز الحوار بين الثقافات والحضارات، وأقروا برنامج العمل في نفس المجال مع التركيز على الشباب والتعليم والإعلام(٨).

---

(٨) يمكن الإطلاع على خطة عمل مؤتمر فالنسيا الكاملة في:
http:/europa.eu.int./comm/external relations/euromed/conf/val/action.pdf

في عام ٢٠٠٣، طغت الأحداث الرئيسية على الساحة الدولية، خاصة التدخل الأمريكي في العراق، على كثير من التطورات في علاقات الاتحاد الأوروبي مع كثير من مناطق العالم، كانت الكلمة الرئيسية عام ٢٠٠٣، كما هو الحال دائماً، هي (المشاركة).

وبالنسبة لدول جنوب والبحر المتوسط أسهمت سلسلة من المؤتمرات الوزارية الأورومتوسطية في تحقيق مزيد من التقدم في تنفيذ المبادئ الإرشادية لعملية برشلونة، وكان الاتحاد حريصاً على إعادة تأكيد دعمه للسلام في الشرق الأوسط بطرق مختلفة، رغم حدة التوتر في المنطقة، والتي بلغت مداها بسبب الأزمة العراقية.

عقد المؤتمر الأخير لوزراء الخارجية الأورومتوسطية يومي ٢ و٣ ديسمبر ٢٠٠٣ في نابولي، وقد وافق المؤتمر على إنشاء المؤسسة الأورومتوسطية للحوار بين الثقافات والجمعية البرلمانية الأورومتوسطية، مع القيام في الوقت نفسه بمناقشة مستقبل التسهيل الأورومتوسطي للاستثمار والمشاركة التابع لبنك الاستثمار الأوروبي.

وتم عقد مؤتمر نصفي لوزراء الخارجية الأورومتوسطيين يومي ٥ و٦ مايو ٢٠٠٤ في دبلن، وافق فيه الوزراء على إنشاء مؤسسة "أناليند" للحوار بين الثقافات في الإسكندرية بمصر.

سياسة الجوار الأوروبية والمشاركة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي ومنطقتي البحر المتوسط والشرق الأوسط

أقرت المفوضية الأوروبية يوم ١٢ مايو ٢٠٠٤ ورقة الاستراتيجية الخاصة بسياسة الجوار الأوروبية ENP التي تقترح كيفية استفادة الأعضاء الجدد الجيران في الاتحاد الأوروبي الموسع، بما في ذلك الدول المتوسطية، من مزايا توسيع نطاق الاتحاد الأوروبي، مثل السلام والاستقرار والرخاء، وتهدف سياسة الجوار الأوروبية ليس فقط إلى ظهور خطوط تقييم جديدة ولكن أيضاً إلى انتهاز الفرصة لتعزيز العلاقات مع الجيران الجدد للاتحاد الأوروبي.

تتمثل الرؤية السياسية لحلقة من الدول التي تشارك الاتحاد الأوروبي في القيم والأهداف الأساسية إلى إقامة علاقة وثيقة بينها، وتتجاوز التعاون إلى الإجراءات الرامية إلى تحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي. مما يؤدي إلى تحقيق مكاسب هائلة لجميع الدول الأعضاء فيما يتعلق بزيادة الاستقرار والأمن والرخاء. ويقوم هذا النهج على المشاركة والملكية المشتركة، وسوف تكون سياسة الجوار الأوروبية على رأس أولويات المفوضية الأوروبية خلال السنوات القادمة(٩)، ويمكن اعتبار إقرار المفوضية "للورقة الاستراتيجية" ا لخاصة بسياسة الجوار الأوروبية جهداً إضافياً على طريق تحقيق أهداف الاستراتيجية الأمنية الأوروبية.

(٩) للإطلاع على مزيد من المعلومات:

More at: htt:/europa.eu.int/comm/world/enp/index-en.htm

أقر المجلس الأوروبي في يوم ١٨ يونيه ٢٠٠٤ التقرير الذي عرضته الرئاسة الأيرلنديـــة والممثل السامي السيد خافير سولانا والمفوض كريس باتن حول المشاركة الاستراتيجية للاتحـــاد الأوروبي مع منطقتي البحر المتوسط والشرق الأوسط(١٠)، والتي ترمي إلى وضع أساس متماسك لسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه تلك الدول، ورسم الأهداف والمبادئ العامة لتلك السياسة. ووفقـــاً لنتائج التقرير فإن الهدف هو إيجاد أرضية مشتركة للـــسلام والرخـــاء والتقـــدم تحـــدوها روح المشاركة والحوار مع الاعتراف فيما بينها. وسوف يسعى الاتحاد الأوروبي لـــدعم الإصـــلاحات وتشجيع التحرير الاقتصادي والاتصالات الفردية، وكذا تشجيع منع نشوب النزاعـــات وتـــسويتها ومكافحة الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل والهجرة غير المشروعة.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد أنه من غير الممكن أن تتمتع هـــذه المنطقـــة بالـــسلام والرخاء والتقدم إلا بعد أن تتم تسوية الصراع العربي الإسرائيلي بصورة عادلة ودائمـــة، لكنـــة يشير إلى أن تحقيق التقدم على درب البحث عن حل للصراع لا ينبغي أن يكون شـــرطاً مـــسبقاً للإصلاحات التي يجب على الدمل الشريكة للاتحاد الأوروبي في المنطقـــة أن تـــسارع بتنفيـــذها بصورة عاجلة، والعكس بالعكس.

الشراكة السياسية والأمنية:

لقد التقى كبار المسئولين المعنيين بالحوار السياسي والأمني بانتظام منذ عام ١٩٩٥ بمعدل أربع مرات في العام، وذلك ب غية إجراء حوار بشأن التعاون السياسي والأمني ولا سيما ما يتعلق باحترام حقوق الإنسان والديمقراطية والقيم الأساسية الأخرى التي يعنى بها الشركاء وفقاً لما جاء في إعلان برشلونة.

وفي هذا السياق، فقد اتخذوا سلسلة من الإجراءات الملموسة لبناء الثقة ووضعها موضع التنفيذ كإجراءات "بناء الشراكة" دعماً السلام والاستقرار في المنطقة وقد تم الاتفاق حتى الآن على ما يلي:

- **ندوات تدريبية وحلقات نقاشية للدبلوماسيين.**
- **شبكة تضم معاهدة السياسة الخارجية (EuroMesco).**
- **التعاون بين جهات الحماية المدنية فيما يتعلق بالكوارث الطبيعية والصناعية.**
- **إنشاء سجل للاتفاقيات الثنائية.**
- **تبادل المعلومات حول المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان ونزع السلاح وحقوق الإنسان.**

(١٠)يجب النظر إلى هذه المشاركة الاستراتيجية جنباً إلى جنب مع "استراتيجية الأمن الأوروبي" التي وافق عليها المجلس الأوروبي في ديسمبر ٢٠٠٣.

ولمزيد من المعلومات انظر:

http/europa.eu.int/comm/external-relations/euromed/publication/2004/euromed-report-68en.pdf

كما ناقش كبار المسئولين أيضاً إعداد وثيقة لتنفيذ التزام إعلان برشلونة بتحقيق السلام والاستقرار. وتعرف هذه الوثيقة بالميثاق الأورومتوسطي للسلام والاستقرار. وقد دارت عجلة المفاوضات بشأن هذه الوثيقة خلال عام ٢٠٠٠، ولكن منذ عام ٢٠٠١ ونظراً لحدة الصراع العربي الإسرائيلي فقد تراجعت عجلة المفاوضات غير أن الوزراء قد أكدوا من جديد التزامهم بهدف تبني هذا الميثاق وذلك في أقرب وقت ممكن بمجرد أن يسمح الوضع السياسي بذلك.

منذ يوم ٢٠٠٣، تم بدء حوار حول الأمن الأوروبي وسياسة الدفاع المشترك لمناقشة القضايا المتعلقة بمنع الصراعات وإدارة الأزمات، وكان الهدف من هذا الحوار هو ربط الشركاء المتوسطيين بشكل أوثق بأنشطة الاتحاد الأوروبي وتشجيع إمكانية ومشاركتهم في عمليات حفظ السلام التي يقودها الاتحاد.

<u>الأهداف والمنجزات على مستوى القطاعات:</u>

<u>١- المؤتمر الوزاري الأورومتوسطي (برشلونة ٢٨ نوفمبر ١٩٩٥):</u> أعرب المشاركون عن قناعتهم بأن السلام والاستقرار والأمن في منطقة البحر المتوسط يمثل هدفاً مشتركاً، وتعهدوا بدعمه والترويج له بشتى السبل الممكنة لديهم. ونحو تحقيق هذه الغاية، اتفق المشاركون على إجراء حوار سياسي معزز على فترات زمنية منتظمة مع الالتزام بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي، وأكدوا من جديد على عدد من الأهداف المشتركة في المسائل التي ترتبط بالاستقرار الداخلي و الخارجي. وتهد المشاركون، في هذا السياق، بإعلان المبادئ الآتية وذلك بغية:

- التصرف طبقاً لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛
- تطوير مبادئ سيادة القانون والديمقراطية في نظمهم السياسية؛
- احترام حقوق الإنسان وال حريات الأساسية وضمان ممارسة تلك الحقوق والحريات بشكل قانوني وفعال؛
- احترام مبدأ المساواة في السيادة وكافة الحقوق المرتبطة بها؛
- احترام مبدأ المساواة في حقوق الشعوب وحقها في تقرير مصيرها؛
- تعزيز التعاون لمنع ومكافحة الإرهاب والعمل معاً للحيلولة ودون سوياً ضد انتشار وتنوع الجريمة المنظمة ومكافحة مشكلة المخدرات بكل جوانبها.
- تشجيع ودعم الأمن الإقليمي عن طريق التعاون، فيما بينهم، من أجل منع انتشار الأسلحة الكيماوية والبيولوجية؛
- جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية وحظر امتلاكها.

<u>وقد أكد برنامج العمل على:</u>

أ) أن يجتمع وزراء الشئون الخارجية بشكل دوري بهدف مراقبة تطبيق هذا الإعلان وتحديد الإجراءات التي تمكن من تحقيق أهداف المشاركة، ويتبع هذه الأنشطة المتعددة اجتماعات خاصة

للوزراء وكبار المسئولين والخبراء وتبادل الخبرات والمعلومات والاتصال بين ناشطي المجتمع المدني وبأية وسائل أخرى مناسبة .

ب) أن يتم إنشاء لجنة أورومتوسطية لعملية برشلونة على مستوى كبار المسئولين وتتألف من ممثلي ترويكا الاتحاد الأوروبي وممثل واحد عن كل شريك متوسطي. وتعقد هذه اللجنة اجتماعات منتظمة للإعداد لاجتماع وزراء الشئون الخارجية كما تساهم في تقييم ومتابعة عملية برشلونة وكافة مكوناتها وتحديث برنامج العمل.

٢- المؤتمر الوزاري الأورومتوسطي (مالطا ١٥-١٦ أبريل ١٩٩٧): لاحظ المشاركون أن الاتصالات بين الشركاء قد أوجدت أساساً للثقة ومحطة جديدة للمشاورات السياسية بهدف تحقيق الأهداف العامة والمشتركة في قضايا الاستقرار الداخلي والخارجي من بينها سيادة القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان الواردة بإعلان برشلونة وبرنامج العمل. شجع المشاركون كبار المسئولين على مواصلة وتعميق الحوار السياسي تمشياً مع برنامج العمل الملحق بإعلان برشلونة.

اطلع المشاركون على ما قام به كبار المسئولين بشأن : *ميثاق السلام والاستقرار في المنطقة الأورومتوسطية* وطلبوا منهم مواصلة العمل التمهيدي مع الأخذ في الحسبان الوثائق المتبادلة فيما بينهم وذلك لغرض تقديم نص متفق عليه في أقرب وقت ممكن لاعتماده وإقراره في الاجتماع الوزاري المقبل وعندما تسمح الظروف السياسية بذلك.

٣- المؤتمر الأورومتوسطي لوزراء الخارجية (شتوتجارت ١٥-١٦ أبريل ١٩٩٩): اتفق الوزراء على أن الاستقرار في منطقة البحر المتوسط يتطلب منهجية شاملة ومتوازنة لمناقشة القضايا الأمنية المشتركة ودعم التعاون وتبني الإجراءات التي تؤدي إلى تحقيق الاستقرار. سيكون العامل الرئيسي لتحقيق هذه الغاية هو وضع ومناقشة "الميثاق الأورومتوسطي للسلام والاستقرار" والذي يجب عل الوزراء أن يلزموا أنفسهم به. وينص الميثاق على إجراء حوار سياسي مطور بالإضافة إلى وضع إجراءات مبتكرة ومتقدمة لبناء المشاركة وإقامة علاقات جوار طيبة والتعاون الإقليمي والدبلوماسية الوقائية. وتتمثل الوظيفة الأساسية للحوار السياسي في منع الصراعات والأزمات ومواصلة حفظ السلام والاستقرار بواسطة التعاون الأمني.

دعا الوزراء كبار المسئولين لمواصلة الحوار السياسي بشأن القضايا الا×رى التي وردت في الفصل الأول من إعلان برشلونة مثل مشروع إقامة نظام أورومتوسطي لمنع وإدارة الكوارث والإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والحد منها، وذلك بهدف تحديد الإجراءات المناسبة لتحقيق العمل المشترك.

٤- المؤتمر الأورومتوسطي لوزراء الخارجية (مارسيليا ١٥-١٦ نوفمبر ٢٠٠٠): على الرغم من ضآلة النتائج التي تم تحقيقها، فقد اعتبر الوزراء أن مشروع الميثاق الأورومتوسطي للسلام والاستقرار يمكن أن يتيح فرصة تعميق الحوار السياسي. لقد ارتكز المشروع على دراسة منهجية وشاملة للاستقرار مع الأخذ في الاعتبار كافة جوانبه السياسية والاقتصادية والمالية والثقافية والاجتماعية والإنسانية، كما أنه يمثل إطاراً لاتفاقية غير ملزمة قانونياً وقابلة للتعديل كوثيقة سياسية لغرض تطبيق مبادئ إعلان برشلونة المتعلقة بقضايا

السلام والاستقرار العالمي وذلك بشكل تدريجي. وعلى الرغم من ذلك، فقد اتفق الوزراء على تأجيل تبني الميثاق نظراً للسياق السياسي.

غير أن الوزراء قد أ عادة من جديد تأكيد الحاجة إلى *زيادة ورفع درجة الحوار السياسي* بدون انتظار تبني الميثاق، وذلك بهدف مناقشة قضايا وموضوعات جديدة مثل التوجهات الإقليمية المتعلقة بالأمن ونزع السلاح وعملية ترسيخ مبدأ سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية وحماية البيئة وسلامة البحار ومكافحة الجريمة والتجارة غير المشروعة بمختلف أنواعها.

علاوة على ذلك، فإن دخول اتفاقيات الانتساب الجديدة حيز التنفيذ يساعد على تطوير ا لحوار السياسي في إطار ثنائي.

٥- المؤتمر الأورومتوسطي لوزراء الخارجية (فالنسيا ٢٢-٢٣ أبريل ٢٠٠٢): اتفق الوزراء على وضع خطة عمل بشأن الحوار السياسي المعزز وزيادة تطوير التعاون الاقتصادي والتجاري والمالي والتأكيد من جديد على الأبعاد الاجتماعية والثقافية والإنسانية.

اتفق المؤتمر على أن الحوار السياسي يجب أن يركز على الموضوعات الآتية من بين الأشياء الأخرى:

- الحوار الفعال بشأن المسائل و القضايا السياسية والأمنية من بينها سياسية الأمن والدفاع الأوروبي (ESDP).
- زيادة الاستقرار وتعزيز المؤسسات الديمقراطية.
- الحيلولة دون نشوب الصراعات والتركيز على آليات الدبلوماسية الوقائية وإدارة الأزمات ودراسة أسباب عدم الاستقرار.
- تقديم معلومات منتظمة حول تطورات توسيع الاتحاد الأوروبي، ومضامين ذلك بالنسبة للشراكة الأورومتوسطية.
- مكافحة الإرهاب بشكل فعال.

أكد الوزراء على تفويض كبار المسئولين بالنسبة لمشروع ميثاق السلام والاستقرار بمواصلة أعمالهم، كلما كان مناسباً، للتمكن من تبني الميثاق وذلك متى سمح الوضع السياسي بذلك. علاوة على ذلك، فقد اتفقوا على اتخاذ إجراءين لبناء الثقة وهما عقد ندوات تدريبية وحلقات نقاشية للدبلوماسيين وإقامة شبكة معلومات تشمل معاهد السياسة الخارجية (EuroMesco).

الأحكام المؤسسية:

وافق المؤتمر على التوصية بشأن دعم البعد البرلماني من خلال *إنشاء (جمعية برلمانية أورومتوسطية)* وفقاً لما اقترحه البرلمان الأوروبي وتفويض كبار المسئولين بالاتصال ببرلمانات الشركاء الأورومتوسطيين والبرلمان الأوروبي لدراسة الاتفاقيات اللازمة والخطوات الرامية لتيسير إنشاء هذه الجمعية في أقرب وقت ممكن.

٦- المؤتمر الأورومتوسطي لوزراء الخارجية (نابولي ٢-٣ ديسمبر ٢٠٠٣): ناقش الوزراء التطورات الأخيرة المتعلقة بالشرق الأوسط والعراق ومبادرة الجوار الجديدة لأوروبا الموسعة واتفاقيات الانتساب ومكافحة الإرهاب وسياسة الدفاع والأمن الأوروبي. ذكر الوزراء من جديد ضرورة بذل جهود متضافرة لدعم التعاون السياسي والأمني بشكل أكبر حيث يتطلب ذلك استراتيجية شاملة لقضية الاستقرار والأمن في المنطقة مع إعطاء اهتمام أكبر لتحديات الأمنية الجديدة وذلك باتباع منهجية حيادية ومتوازنة ولاسيما تجاه التحديات التي تواجهها منطقة حوض المتوسط.

أعرب الوزراء عن ترحيبهم بإنشاء جمعية برلمانية أورومتوسطية واتفقوا على إدراج هذا الهيكل الجديد الذي يتمتع بصفة استشارية في إطار عملية برشلونة.

٧- المؤتمر الوزاري الأورومتوسطي النصفي (دبلن ٥-٦ مايو ٢٠٠٤): اغتنم الوزراء فرصة هذا الاجتماع لإجراء مشاورات مكثفة حول مبادئ وأهداف عملية برشلونة وإجراءات تنفيذها.

حول مسألة حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية، أشار الوزراء إلى وجود اتصالات مع عدد من الشركاء لوضع خطط عمل مشتركة. وطلب الوزراء من كبار المسئولين الكشف عن إمكانية رفع وزيادة الحوار والتعاون حول قضايا منع انتشار أسلحة الدمار الشامل وخاصة بهدف تشجيع الالتزام الكامل بكافة الاتفاقيات المتعددة الأطراف ذات الصلة، وكذا تنفيذ سياسات الرقابة على التصدير والاستخدام النهائي. يجب دراسة وضع آلية للتعاون وتخصيص نقاط اتصال بين الشركاء الأورومتوسطيين، كما يجب أن يظل الهدف النهائي هو جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل الكيماوية والنووية والبيولوجية، وذلك بشكل يسهل التحقق منه.

٨- الاجتماع الوزاري الأورومتوسطي النصفي (لاهاي ٢٩-٣٠ نوفمبر ٢٠٠٤): شهد الاجتماع الوزاري النصفي الذي جاء بين اجتماع برشلونة السادس (نابلس) والسابع (لكسمبرج) بدء الإعداد للذكرى العاشرة لإطلاق عملية برشلونة والتي توافق شهر نوفمبر ٢٠٠٥.

اطلع الوزراء، بعد التحدث في الموضوعات المعتادة ذات الاهتمام المشترك مثل حقوق الإنسان والديمقراطية ومنع الصراعات وإدارة الأزمات ومكافحة الإرهاب، على مستجدات الموضوعات الآتية:

- ناقش كبار المسئولين إمكانيات زيادة الحوار والتعاون بشأن الأمن الإقليمي والتخلص من أسلحة الدمار الشامل ومنع انتشارها وذلك من خلال استعراض مبادرة ا لممثل الشخصي لخافيير سولانا حول منع انتشار أسلحة الدمار الشامل. وبناء على الصلاحيات التي يتوجب أن يتفق عليها الشركاء، من بينهم دولة إسرائيل، فقد أيد الوزراء الفكرة من حيث المبدأ، وهي تنظيم اجتماع خاص يمكن عقده في النصف الأول لعام ٢٠٠٥
- الشرق الأوسط: اتفق الوزراء على أن تغيير الوضع السياسي يخلق أملاً وفرصاً جيدة للحوار السياسي بين الأطراف المعنية:

الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية :
من المنتدى إلى الجمعية

أبرز المشاركون في مؤتمر برشلونة عام ١٩٩٥ الحاجة إلى إقامة علاقات بين المؤسسات من أجل تحقيق أهداف المشاركة ودعوا البرلمان الأوروبي لاتخاذ الإجراء اللازمة لتحقيق هـذا الغرض.

اجتمع ممثلو البرلمان الأوروبي من البرلمانات المتوسـطية الـشريكة لأول مـرة فـي ستراسبورج في مارس ١٩٩٧ وقرروا إضافة بعداً برلمانياً لعملية برشـلونة بتأسيـسي منتـدى برلماني أورومتوسطي.

وعد عدد من الاجتماعـات التحـضيرية، تـم عقـد أول اجتمـاع للمنتـدى البرلمـاني الأورومتوسطي في بروكسل في أكتوبر ١٩٩٨ ضم وفوداً من البرلمان الأوروبـي والبرلمانـات الوطنية من الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي والدول الشريكة، تحت ظل رئاسة مشتركة تجمـع بين رئيس البرلمان الأوروبي ورئيس مجلس النواب المغربي.

وعقد الاجتماع الثاني في بروكسل في فبراير عام ٢٠٠١ حيث ناقش العديد من المبادرات التي أقرتها المؤسسات الأوروبية لتعزيز الحوار السياسي وإحياء عملية برشلونة.

وشجع المنتدى على تعزيز العلاقات البرلمانية الدولية، التي تقوم على مبـادئ المـساواة والمسئولية المشتركة والتضامن. وقد أقر المنتدى البيانات والقرارات الخاصـة بقـضايا نوعيـة محددة وخاصة الهجرة. وقد استضاف البرلمان الأوروبي اجتماعات مجموعات العمـل الخاصـة بهذه القضية وقام بإعداد مسودة اللائحة ومتابعة تنفيذ البيانات الختامية.

وعقد الاجتماع غير العادي الثالث للمنتدى في نوفمبر ٢٠٠١ في بروكسل أيضاً لمناقـشة الحوار بين الثقافات بين جانبي المتوسط وتم ذلك في وقت عصيب شهدته العلاقات الدولية.

وقام الاجتماع الرابع الذي عقد في باري (إيطاليا) في يونيو ٢٠٠٢ بتشكيل مجمعة عمـل لتأسيس الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية ووضع اللائحة الخاصة بها.

وتمت الموافقة على تحويل المنتدى إلى جمعية برلمانية، وفقاً لاقتراح البرلمان الأوروبي في قرار صدر في إبريل ٢٠٠٢ في فالنسيا، ووافق عليه المؤتمر الأورومتوسطي الخامس. وأتم المؤتمر الوزاري التالي في نا بولي تنفيذ اقتراح فالنسيا وأعلن رسمياً قيـام الجمعيـة البرلمانيـة الأورومتوسطية يوم ٣ ديسمبر ٢٠٠٣.

وجاءت توصية المتدى التي طرحت على المؤتمر الأورومتوسطي السادس والتي اشتملت على تفاصيل تحويل المنتدى إلى الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية كملحق للنتائج التـــي خلـــص إليها مؤتمر نابولي.

وعقدت الجلسة الافتتاحية للجمعية البرلمانية في فولياجمني (بالقرب من أثينا) يومي ٢٢-٢٣ مارس ٢٠٠٤.

وتم بتأســيس الجمعيـــة فـــي ديـــسمبر ٢٠٠٣ وضـــع الإطـــار المؤســـسي للمـــشاركة الأورومتوسطية. وأصبحت الجمعية بذلك مكملة للمؤتمر الوزاري (الشئون الخارجية والقطاعـــات المختلفة)، بالإضافة إلى الاجتماعات الدورية للجنة الأورومتوسطية وكبار المسئولين، واجتماعات اللجان الاقتصادية والاجتماعية أو الأجهزة المماثلة حيث أضافت مزيداً من الـــشفافية والتواجـــد لعملية برشلونة وعززت من طبيعتها الديمقراطية.

تنظيم وإدارة عملية برشلونة:

في الإطار الإقليمي ومنذ عام ١٩٩٥، طور الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية الشريكة هيكلاً طموحاً موسعاً يشمل أجهزة تنسيق تجتمع بصورة منتظمة ومنها مؤتمرات وزراء الخارجية للدول الأورومتوسطية التي تجتمع سنوياً، ونحو عشرون مؤتمر للقطاعات المختلفة، فضلاً عن اجتماعات تعقد على مستوى الوزراء وكبار المسئولين والخبراء وعدد متزايد من برامج التعاون الإقليمي.

وتجتمع اللجنة الأورومتوسطية لعملية برشلونة، التي تتكون من ممثلين للاتحاد الأوروبي والشركاء المتوسطيين كل ثلاثة شهور في المتوسط لضمان توفير الإرشادات العامة لبرنامج العمل الخاص بالتعاون الإقليمي.

وإلى جانب تناوب رئاسة مجلس الاتحاد الأوروبي، فإن المفوضية الأوروبية مسئولة عن تنسيق وإعداد ومتابعة هذه العملية للاتحاد. ويعهد إليها أيضاً تقييم وتنفيذ أنشطة المشاركة السياسية والأمنية، والاقتصادية والمالية، والاجتماعية والثقافية في المجالات التي حددها برنامج عمل برشلونة وقرارات وزراء خارجية الدول الأورومتوسطية، لاسيما المجالات ا لممولة من ميزانية الاتحاد الأوروبي.

ودعا إعلان برشلونة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بالاتحاد الأوروبي لاتخاذ زمام المبادرة في إقامة علاقات مع اللجان والأجهزة المتوسطية النظيرة للإسهام في تحقيق تفهم أفضل للقضايا الرئيسية المتعلقة بالمشاركة الأورومتوسطية.

وتمشياً مع القرار الذي اتخذ في مؤتمر برشلونة، فقد بدأت المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة في الاجتماع منذ عام ١٩٩٥ على أساس دوري. وخلال تلك الاجتماعات، تمت مناقشة القضايا الرئيسية المتعلقة بالمشاركة الأورومتوسطية بما في ذلك تدفقات الهجرة وإنشاء منطقة تجارة حرة وتوفير موارد الطاقة والمياه وتخفيف الديون الخارجية لدول جنوب والبحر المتوسط، والاستثمار في البنية التحتية، والتدريب المهني، وحماية البيئة، ودور المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتدريب

الزراعـي والـسياسات المبتكـرة للمـشروعات الـصغيرة والمتوسـطة وقطـاع الحـرفيين، بالإضـافة إلى التجـارة الدولية والتنمية الاجتماعية.

ويـرى إعـلان برشـلونة أن التعـاون بـين المجتمعـات المدنيـة عنـصراً ضـرورياً ولازمـاً للعلاقـات الأورومتوسطية. وهو ما يمثل تطوراً سياسياً هاماً، لأنـه يـسمح بإقامة علاقة مباشرة بـين ممثلـي المجتمعات المدنية.

ويهدف المنتدى المدني الأورومتوسطي إلى البدء في عمليـة مـن شـأنها تعزيـز التعـاون مـع المجتمـع المـدني في المنطقـة الأورومتوسـطية ومراجعـة وتقيـيم مـشروعات العمـل المـشترك وإعـادة انطلاقهـا وتقويـة الشبكات الأورومتوسطية. وتقوم هذه العلية على الرغبة في إجراء حوار مع المؤسسات، حيث تفترض وجـود تعريف كامل لنطاق عمل المجتمع المدني نفسه ونطاق العمل في المؤسسات العامة النظيرة.

أجهزة عملية برشلونة والمبادرات المختلفة في إطار المشاركة الأورومتوسطية

- المؤتمرات الوزارية.
- المؤتمر الأورومتوسطي (الشئون الخارجية).
- المؤتمرات المؤقتة أو التصفية (الشئون الخارجية).
- المؤتمرات القطاعية أو الموضوعية أو الخاصة (التجارة والبيئة، والطاقة والزراعة الخ..).

- اللجنة الأورومتوسـطية، الـتي تتكـون مـن كبـار مـوظفي الـدول الأعـضاء (الدبلوماسـيون) ومـن الإدارات المختصة بالمفوضية الأوروبيـة؛ وتقـوم اللجنـة بإعـداد وتقيـيم المـؤتمرات الأورومتوسـطية في المـسارات الثلاثة للمشاركة (يطبق في واقع الأمر بالنسبة للمسارين الثاني والثالث فقط).
- ملحوظة: يجب عـدم الخلـط بينهـا وبـين اللجنـة المتوسـطية حيـث تعـد جهـازاً استـشارياً لتطبيـق برنـامج الميدا.

ت – (تتكون هذه اللجنة من ممثلي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والموفضية الأوروبية.)

- كبار الموظفين: (الدبلوماسيون ومدير ورئيس الوحدة المختصة بالمفوضية الأوروبية).

تناول الاجتماعات الدورية التي تسبق انعقاد الأورومتوسطية ما يتعلق بالموضوعات السياسية للمشاركة.

- إدارة المفوضية الأوروبية

(إعداد ومتابعة نتائج اجتماعات اللجنة الأورومتوسطية).

- الجمعية البرلمانية الأورومتوسططية/ APEM (كانت تعرف سابقاً بالمنتدى).

جلسات عامة سنوية واجتماعات اللجان الدائمة الثلاث وهيئة المكتب.

مؤتمرات قمة أورومتوسطية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات وثيقة الصلة.

FEMIP (تسهيل الاستثمار والمشاركة الأورومتوسطية) اجتماعات وزارية.

المؤسسة الأورومتوسطية للحوار بين الثقافات (في الإسكندرية).

مبادرات أخرى/ لقاءات:

المنتدى المدني الأورومتوسطي (في القطاعات المختلفة، كالبيئة على سبيل المثال..).

الشبكة الأورومتوسطية للمدن الأوروبية.

المؤتمرات البرلمانية:

رؤساء البرلمانات الأورومتوسطية.

النساء البرلمانيات الأورومتوسطيات.

منطقة التجارة الحرة الأورومتوسطية واتفاقيات الانتساب:

في إعلان برشلونة، اتفق الشركاء الأورومتوسطيون السبع والعشرون على إقامة منطقة تجارة حرة أورومتوسطية عند حلول الموعد المستهدف في ٢٠١٠. الأمر الذي يمكن تحقيقه عن طريق إبرام اتفاقيات الانتساب الأورومتوسطية والتفاوض بشأنها بين الاتحاد الأوروبي وتسع من بين الدول المتوسطية الشريكة الاثنتي عشرة آنذاك، بالإضافة إلى اتفاقيات التجارة الحرة بين الشركاء أنفسهم: الجزائر ومصر وإسرائيل ولبنان والأردن والمغرب وسوريا وتونس والسلطة الفلسطينية. وقد انضمت دولتان من الشركاء المتوسطين (في السابق) إلى الاتحاد الأوروبي في ١ مايو ٢٠٠٥. وهناك شريك آخر وهو تركيا التي تخضع لاتفاقية انتساب ترجع إلى الستينات يتوقع حصولها على العضوية الكاملة للاتحاد الأوروبي وهي تنص، ضمن أمور أخرى، على إقامة اتحاد جمركي مع الاتحاد الأوروبي، وقد تم الآن الانتهاء منه.

واتفاقيات الانتساب الأورومتوسطية هي عبارة عن اتفاقيات للتجارة الحرة ولكنها أوسع نطاقاً. وتختلف التفاصيل من شريك إلى آخر إلا أنها تتضمن سمات مشتركة محددة من بينها: نصوص الأحكام السياسية والتجارية والاقتصادية الأخرى، والتعاون المالي والاجتماعي والثقافي، ونصوص الأحكام المؤسسية والبيانات الختامية.

تقدم المفاوضات بشأن اتفاقيات الانتساب الأورومتوسطية.

الشريك المتوسطي	انتهاء المفاوضات	توقيع الاتفاقية	الدخول في حيز التنفيذ
تونس	يونيو ١٩٩٥	يوليو ١٩٩٥	مارس ١٩٩٨
إسرائيل	سبتمبر ١٩٩٥	نوفمبر ١٩٩٥	يونيو ٢٠٠٠
المغرب	نوفمبر ١٩٩٥	فبراير ١٩٩٦	مارس ٢٠٠٠
السلطة الفلسطينية	ديسمبر ١٩٩٦	فبراير ١٩٩٧	يوليو ١٩٩٧
الأردن	إبريل ١٩٩٧	نوفمبر ١٩٩٧	مايو ٢٠٠٢
مصر	يونيو ١٩٩٩	يونيو ٢٠٠١	يونيو ٢٠٠٤
الجزائر	ديسمبر ٢٠٠١	إبريل ٢٠٠٢	في انتظار التصديق عليها
لبنان	ديسمبر ٢٠٠١	يونيو ٢٠٠٢	في انتظار التصديق عليها
سوريا	١٩ أكتوبر ٢٠٠٤	-	-

برنامج ميدا:

إن برنامج ميدا الذي بدأ في عام ١٩٩٥ هو الجهاز المالي الرئيسي للاتحاد الأوروبي المعني بتنفيذ المشاركة الأورومتوسطية وأنشطتها. ففي ظل برنامج ميدا، يتم منح مساعدات ثنائية للجزائر وتونس والمغرب ومصر والأردن وسوريا ولبنان والسلطة الفلسطينية. وتستفيد هذه البلدان، بالإضافة إلى إسرائيل وتركيا، من برنامج ميدا الإقليمي. فالدعم الذي يقدمه البرنامج لهذه البلدان يساعد على بلوغ ثلاثة أهداف وهي: تعزيز الاستقرار السياسي والديمقراطي في مجال السلام والأمن؛ وخلق منطقة يعم فيها الرخاء على الجميع ودعم إقامة منطقة تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي والشركات المتوسطيين بحلول عام ٢٠١٠؛ وخلق روابط أوثق بين شعوب هذه البلدان من خلال المشاركة الثقافية والاجتماعية والإنسانية.

ويلي برنامج ميدا الأول (١٩٩٥-١٩٩٩) برنامج ميدا الثاني (٢٠٠٠-٢٠٠٦)، وفقاً لبرنامج ميدا الثاني سيقدم اعتماد مالي مرجعي ٥,٣٥ مليار يورو مقارنة بالاعتماد المالي البالغ ٣,٤ مليار يورو الذي قدم بناء على برنامج ميدا الأول. وقد أحرز برنامج ميدا الثاني تقدماً كبيراً فيما يتعلق بتحسين التعاون المالي والفني الأورومتوسطي. ويصحب هذه المنح التي تقدمها ميزانية المفوضية الأوروبية قدراً كبيراً من القروض التي يقدمها بنك الاستثمار الأوروبي.

وعلى المستوى المالي، طرأ تحسن كبيراً على أداء برنامج ميدا الثاني مقارنة ببرنامج ميدا الأول. وهو ما يتضح من نسبة المدفوعات إلى الالتزامات والتي ارتفعت من ٢٩٪ في ظل برنامج ميدا الأول للمدة (١٩٩٥-١٩٩٩) حتى وصلت إلى ٦٦٪ في برنامج ميدا الثاني للمدة (٢٠٠٠-٢٠٠٣). وكانت هذه عملية مستمرة في ظل برنامج ميدا الثاني حيث زادت نسبة المدفوعات إلى الالتزامات من ٥٥٪ في عام ٢٠٠٠ إلى ٨١٪ عام ٢٠٠٣.

وهناك نتيجة هامة أخرى وهي أن معدل الالتزام بلغ ١٠٠٪ خلال السنوات الأربع الأخيرة وهو نفس المعدل بالنسبة لسداد ائتمان القروض.

وقد جاء تحسن نتائج برنامج ميدا الثاني كنتيجة مباشرة للإصلاحات الهيكلية التي اضطلعت بها المفوضية الأوروبية بداية من عام ٢٠٠٠ حتى الآن.

وقد أتاحت هذه الإصلاحات، التي قادها المفوض كريس باتن، القيام بتنفيذ برامج التعاون الأورومتوسطي على نحو يتسم بالسرعة والإدارة الحكيمة.

وهذا يتعلق في المقام الأول بتأسيس مكتب التعاون للمعونة الأوروبية عام ٢٠٠١، حيث استحدثت المعونة الأوروبية أساليب عمل جديدة أسفرت عن الإسراع في التنفيذ ورفع كفاءته.

تم إطلاق مبادرة أخرى هامة وهي عملية التحول إلى اللامركزية وذلك عام ٢٠٠٢، وأعيد توزيع الموظفين الفنيين المتخصصين ونقلهم من بروكسل إلى وفود المفوضية الأوروبية في بلدان حوض المتوسط مما ساعد على الإسراع في معدلات التنفيذ ورفع كفاءة المشروعات الثنائية إلى حد كبير. وقد تم التحول إلى انتهاج أسلوب الإدارة اللامركزية في منطقة البحر المتوسط منذ عام ٢٠٠٣ وأصبحت مشروعات التعاون الثنائية تدار مباشرة عن طريق الوفود تحت إشراف الإدارة العليا بالمقر الرئيس.

المراجع

المراجع

المراجع باللغة العربية

أولاً : الوثائق

١- لجنة الشؤون العربية والخارجية والأمن القومي ، سلسلة تقارير مجلس الشورى ، التقرير رقم (١) ، "مصر ودول حوض البحر المتوسط" ، القاهرة ، دار الشعب للصحافة والنشر. غير معروف تاريخ النشر.

٢- لجنة الشؤون العربية والخارجية والأمن القومي ، سلسة تقارير مجلس الشورى ، التقرير رقم (٩) "مصر ودول حوض البحر المتوسط" ، القاهرة ، دار الشعب للصحافة والنشر. غير معروف تاريخ النشر .

٣- لجنة الشؤون العربية والخارجية والأمن القومي ، سلسلة تقارير مجلس الشورى ، التقرير رقم (٢٤) ، "مصر والمجموعة الاقتصادية الأوربية" ، القاهرة ، الشعب للصحافة والطباعة والنشر. غير معروف تاريخ النشر.

٤- كلمة الدكتور أحمد عصمت عبد الحميد الأمين العام لجامعة الدول العربية في افتتاح أعمال مؤتمر العلاقات العربية مع الاتحاد الأوروبي واتفاقيات المشاركة العربية الأوروبية ،مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي ، ٢٢-٢٣ سبتمبر ١٩٩٦.

٥- كلمة الدكتورة نوال عبد المنعم التطاوى وزيرة الاقتصاد والتعاون الدولي المقدمة إلي المؤتمر الدولي عن "العلاقات العربية مع الاتحاد الأوروبي واتفاقيات المشاركة العربية الأوروبية" ، مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي ، ٢٢-٢٣ سبتمبر ١٩٩٦

٦- بيان السيد / عمرو موسى وزير الخارجية أمام مجلس الشورى (٨ مارس ١٩٩٥). في ، عمرو موسى ، سياسة مصر الخارجية ١٩٩٥ من واقع بيانات السيد عمرو موسى وزير خارجية مصر العربية ، القاهرة ، وزارة الخارجية ، مارس ١٩٩٦

٧- كلمة السيد / عمرو موسى وزير خارجية جمهورية مصر العربية أمام المؤتمر الوزاري الأوروبي المتوسطي (برشلونه ٢٧ نوفمبر ١٩٩٥) في ، عمرو موسى ، سياسة مصر الخارجية ١٩٩٥ من واقع بيانات السيد / عمرو موسى وزير خارجية جمهورية مصر العربية ، القاهرة ، وزارة الخارجية ، مارس ١٩٩٦.

٨- بيان السيد / عمرو موسى وزير الخارجية أمام مجلس الشورى (١٩٩٥/١٢/٢٥) في ، عمرو موسى بيان حول سياسة مصر الخارجية ١٩٩٥ ، القاهرة ، وزارة الخارجية ، مارس ١٩٩٦.

٩- كلمة السيد/ عمرو موسى وزير خارجية جمهورية مصر العربية أمام الندوة الدولية حول : "البحر المتوسط: ماذا بعد إحلال السلام (باريس ١٨فبراير ١٩٩٥) في ، عمرو موسى بيانات حول سياسة مصر الخارجية ١٩٩٥ القاهرة ، وزارة الخارجية ، مارس ١٩٩٦.

١٠- "بيان السيد عمرو موسى وزير خارجية جمهورية مصر العربية أمام مؤتمر السلام في الشرق الأوسط مدريد ٣٠ أكتوبر ١٩٩١" في ، عمرو موسى ، بيانات حول سياسة مصر الخارجية (١٩٩٢-١٩٩٣) ، القاهرة ، الهيئة العامة للاستعلامات ، ١٩٩٣.

١١- وزارة الخارجية المصرية ، "التعاون الإقليمي في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لإغراض التنمية" ورقة مقدمة من مصر ، الاجتماع الوزاري لدول مجموعة النواة لمنتدى البحر المتوسط ، الإسكندرية ٣-٤ يوليو.

١٢- وزارة الخارجية المصرية ، "التعاون الإقليمي في مجال النقل والاتصالات في منطقة البحر المتوسط" ، ورقة مصر المقدمة إلي ، الاجتماع الوزاري لدول مجموعة النواة لمنتدى البحر المتوسط ، الإسكندرية ٣-٤ يوليو ١٩٩٤.

١٣- وزارة الخارجية المصرية، "نحو مبادرة جماعية في مجال البيئة في منطقة البحر المتوسط" ورقة مقدمة من مصر إلي ، الاجتماع الوزاري لدول مجموعة النواة لمنتدى البحر المتوسط ، الإسكندرية ٣-٤يوليو ١٩٩٤.

١٤- وزارة الخارجية المصرية، "عرض تطويري للمبادرة الخاصة بالتعاون السياسي فيما بين دول منطقة البحر المتوسط" ورقة مقدمة من مصر إلي ، الاجتماع الوزاري لدول مجموعة النواة لمنتدى البحر المتوسط ، الإسكندرية ٣-٤ يوليو ١٩٩٤.

١٥- وزارة الخارجية المصرية، الاستنتاجات الشفوية التي أسفر عنها اللقاء الوزاري الثاني للمنتدى المتوسطي" سانت مكسيم ، أبريل ١٩٩٥.

١٦- وزارة الخارجية المصرية، "الاستنتاجات الشفوية للاجتماع الاستثنائي لوزراء خارجية بلدان المنتدى المتوسطي" طبرقة ، يونيو ١٩٩٥.

١٧- موقف مصر من أزمة الخليج ، القاهرة ، الهيئة العامة للاستعلامات ، أبريل ١٩٩١.

١٨- الاتحاد البرلماني الدولي ، "الوثيقة الختامية للمؤتمر البرلماني الأول حول الأمن والتعاون في البحر المتوسط" مالقا ، ١٥-٢٠ يونيو ١٩٩٢.

١٩- مذكرة الشعبة البرلمانية المصرية حول : "مصر والمتوسطية : مضمون التوجه نحو المتوسط وموقعه بين دوائر السياسة الخارجية المصرية" في ، الاجتماع التحضيري للمؤتمر البرلماني الدولي للأمن والتعاون في حوض البحر المتوسط في أزمير ١٧-١٨ نوفمبر ١٩٩٤، مجلس الشعب المصري ، الشعبة البرلمانية ، جمهورية مصر العربية، ١٩٩٤.

٢٠- مذكرة الشعبة البرلمانية المصرية حول موضوع : "الاستقرار الإقليمي في منطقة المتوسط" في ، الاجتماع التحضيري الثالث للمؤتمر البرلماني الدولي الثاني للأمن والتعاون في حوض البحر المتوسط ، مجلس الشعب المصري ، الشعبة البرلمانية ، جمهورية مصر العربية ، الإسكندرية ٣يونيو ١٩٩٥.

٢١- مذكرة الشعبة البرلمانية المصرية حول موضوع: "أوجه التعاون بين برلمانات البحر المتوسط في كافة المجالات وكيفية مساهمة القطاع البرلماني في دول المتوسط في تدعيم وتقوية صلات التعاون والتقارب بين دول الحوض" في ، الاجتماع التحضيري الأول للمؤتمر البرلماني الدولي الثاني الخاص بالأمن والتعاون في حوض البحر المتوسط (كالباري إيطاليا ١-٢ يوليو ١٩٩٤) ، مجلس الشعب المصري ، الشعبة البرلمانية ، جمهورية مصر العربية ، ١٩٩٤.

٢٢- مذكرة الشعبة البرلمانية المصرية حول : "أولاً: الواقع الراهن في حوض البحر المتوسط (طبيعة المشكلات القائمة) الآثار المباشرة وغير المباشرة لهذه المشكلات ، المبادئ الأساسية التي يجب أن تكون إطار التعاون المستقبلي في حوض المتوسط . ثانيا : مقترحات الشعبة المصرية بشأن إمكانيات التعاون بين بلدان المتوسط في : ١-المجالات الاقتصادية ٢- السكان والهجرة ٣- البيئة ٤- العلوم والتكنولوجيا " في، الاجتماع التحضيري للمؤتمر البرلماني الدولي للأمن والتعاون في حوض المتوسط (أزمير ١٧-١٨ نوفمبر ١٩٩٤) ، مجلس الشعب المصري ، الشعبة البرلمانية ، جمهورية مصر العربية ، ١٩٩٤ .

٢٣-الأمانة العامة بمجلس الشعب ، " ورقة للتعريف بالاجتماع التحضيري الثالث للمؤتمر البرلماني الثاني للأمن والتعاون في المتوسط " القاهرة ، مجلس الشعب المصري ، جمهورية مصر العربية ، ١٩٩٥

٢٤-مذكرة الشعبة البرلمانية حول موضوع : " المسائل المتعلقة بمواجهة التيارات المتطرفة في دول جنوب المتوسط ، وكيفية التعامل مع هذه التيارات ، التعامل من حيث المستوي العلمي بمواجهتها ، وكيفية التحاور معها ، وإيجاد الحجج القوية لمناقشة أصحابها خاصة الراغبون في إجراء مثل ذلك الحوار " في الاجتماع التحضيري الأول للمؤتمر البرلماني الدولي الثاني الخاص بالأمن والتعاون في حوض البحر المتوسط (كالباري - إيطاليا ، ١-٢ يوليو ١٩٩٤) ، مجلس الشعب المصري ، الشعبة البرلمانية جمهورية مصر العربية ، ١٩٩٤

٢٥-ورقة الشعبة البرلمانية المصرية حول : "حوار الحضارات وحقوق الإنسان " في ، الاجتماع التحضيري الأول للمؤتمر البرلماني الدولي الثاني الخاص بالأمن والتعاون في حوض البحر المتوسط (كالباري- إيطاليا ١ -٢ يوليو١٩٩٤) مجلس الشعب المصري ، الشعبة البرلمانية ، جمهورية مصر العربية ١٩٩٤،

٢٦- مذكرة الشعبة البرلمانية المصرية حول موضوع : " حقوق الإنسان في بلدان المتوسط : وسائل تنفيذها ومراقبة احترامها ومدي الالتزام بها والعقبات التي تحول دون ذلك علي المستويات الوطنية " في ، الاجتماع التحضيري الأول للمؤتمر البرلماني الدولي الثاني الخاص بالأمن والتعاون في حوض البحر المتوسط (كالباري - إيطاليا ، ١-٢ يوليو ١٩٩٤) ، الشعب المصري ، الشعبة البرلمانية، جمهورية مصر العربية ، ١٩٩٤ .

٢٧- " خطاب د. عصمت عبد المجيد(وزير خارجية مصر السابق) أمام لجنة الشؤون العربية والخارجية والأمن القومي . بمجلس الشورى المصري يوم ١٤يونيو ١٩٨٧ " في ، لجنة الشؤون العربية والخارجية والأمن القومي ، تقرير مجلس الشورى رقم (١) عن مصر ودول حوض البحر المتوسط ، القاهرة دار الشعب للصحافة والنشر .

٢٨-" نص خطاب الرئيس مبارك " في ، جولة الرئيس مبارك الأوروبية في الفترة من ١٨-٢٠نوفمبر ١٩٩١ ، القاهرة ، الهيئة العامة للاستعلامات ، ديسمبر ١٩٩١.

٢٩- خطاب السيد جاك شيراك رئيس جمهورية الفرنسية في جامعة القاهرة بعنوان : " فرنسا والعالمين العربي و المتوسطي " ، جامعة القاهرة ، ١٨ أبريل ١٩٩٦.

ثانياً الكتب

١. أبو خالدون ساطع الحصرى ، العروبة أولاً ، (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٦١)

٢. أبو خلدون ساطع الحصرى ، أبحاث مختارة في القومية العربية ، (القاهرة : دار المعار ، ١٩٦٤)

٣. أحمد الرشيدي (محرر) ، الانعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج ، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، ١٩٩١)

٤. د. أحمد الرشيدي (محرر) ، مصر والقوى الكبرى في النظام العالمي جديد ،(القاهرة :مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، ١٩٩٦)

٥. د. أحمد يوسف أحمد (محرر) ، سياسة مصر الخارجية في عالم متغير ، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، ١٩٩٠)

٦. أسامة فاروق مخيمر ، التعاون المتوسطي : المبادرات .. القضايا .. المستقبل ،(القاهرة : مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر ، ١٩٩٨)

٧. ألفين توفلر ، صدمة المستقبل : المتغيرات في عالم الغد ، ترجمة محمد علي ناصف ، (القاهرة : دار النهضة مصر للطبع والنشر ، ١٩٧٤)

٨. بول كنيدي ، قيام وانهيار القوى العظمى ، ترجمة الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، (بنغازي : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، ١٩٩٣)

٩. جارول مانهايم وريتشارد ريتش ، التحليل السياسي الامبريقي : طرق البحث في العلوم السياسية ، ترجمة السيد عبد المطلب غانم وآخرون ، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، ١٩٩٦)

١٠. جمال بدوي ، طبيعة الأمة المصرية ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٦)

١١. د. جمال حمدان ، شخصية مصر : دراسة في عبقرية المكان ، (القاهرة : دار الهلال ، ١٩٩٣)

١٢. د.جمال حمدان ، شخصية مصر ، (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٤)

١٣. جمال عبد الناصر ، فلسفة الثورة ، (القاهرة : الاتحاد القومي ، غير معروف تاريخ النشر)

١٤. د.جمال علي زهران ، السياسة الخارجية لمصر ١٩٧٠:١٩٨٢ ، (القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٨٧)

١٥. جميل مطر ود. علي الدين هلال ، النظام الإقليمي العربي ، (القاهرة : دار المستقبل االعربي ، ط ٤ ، ١٩٨٣)

١٦. جون و. بست ، مفاهيم البحث التربوي ، ترجمة د. عبد العزيز غانم الغانم ، (الكويت : مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ، غير معروف تاريخ النشر) .

١٧. د. حامد ربيع ، أنواع التحليل السياسي الدولي وظاهرة الحوار العربي – الأوروبي ، (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٧)

١٨. د.حامد ربيع ، الحرب النفسية في المنطقة العربية ، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٤)

١٩. د.حامد ربيع ، الحوار العربي–الأوروبي واستراتيجية التعامل مع القوى الكبرى ، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨٠)

٢٠. د.حامد ربيع ، الحوار العربي الأوروبي ومنطق التعامل الدولي الإقليمي ، (بغداد : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٨٣)

٢١. د.حامد ربيع ، المضمون السياسي للحوار العربي – الأوروبي ، (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٩)

٢٢. د.حامد ربيع ، سلاح البترول والصراع العربي – الإسرائيلي ، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٤) .

٢٣. د.حامد ربيع ، نص المحاضرات التي ألقيت علي طلبة قسم البكالوريوس والماجستير بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، (القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٧٢).

٢٤. د.حامد ربيع ، نظرية الأمن القومي العربي ، (القاهرة : دار الموقف العربي، ١٩٨٤).

٢٥. د.حامد ربيع، من يحكم في تل أبيب ، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٥).

٢٦. حسن البنا ، مجموعة رسائل، (القاهرة : دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع ،١٩٩٠).

٢٧. حسين فوزي النجار ، أحمد لطفي السيد أستاذ الجيل، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥).

٢٨. د.حسين مؤنس ، مصر ورسالتها : دراسة في خصائص مصر ومقومات تاريخها الحضاري ورسالتها في الوجود ، (القاهرة : مطابع دار الشعب ، ١٩٧٦).

٢٩. د.حسين مؤنس، مصر ورسالتها (القاهرة : مكتبة الأداب ، غير معروف تاريخ النشر).

٣٠. د.حورية توفيق مجاهد ، الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده، (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٩٢).

٣١. ديوبولد ب. فان دالين ، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ترجمة د. محمد نبيل نوفل وآخرون ،(القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٩).

٣٢. ذوقان قرقوط ، تطور الفكرة العربية في مصر ١٨٠٥-١٩٣٦ ، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٢)

٣٣. د.رؤوف عباس ، مصر وعالم البحر المتوسط، (القاهرة : دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٨٦)

٣٤. د.سليمان حزين ، مستقبل الثقافة في مصر العربية ، (القاهرة : دار الشروق ، ١٩٩٤)

٣٥. د. سمعان بطرس فرج الله ، (مشرف) ، مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على الوطن العربي ، (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ،١٩٩٨)

٣٥. شمعون بيريز ، الشرق الأوسط الجديد، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ ، (عمان : الأهلية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٤)

٣٦. صلاح زكي ، مصر والمسألة القومية (بحث في عروبة مصر) ، (القاهرة : دار المستقبل العربي ، ١٩٨٣)

٣٧. د. طاهر عبد الحكيم ، الشخصية الوطنية المصرية : قراءة جديدة لتاريخ مصر، (القاهرة : دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٨٦)

٣٨. د.طه حسين ، مستقبل الثقافة في مصر، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٣)

٣٩. عبد الرحمن الرافعي ، مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية، (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٢)

٤٠. عبد العاطي محمد ، تطور الفكرة العربية في مصر ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٧٨)

٤١. د.عبد العزيز شرف ، لطفي السيد فيلسوف أيقظ أمة ، (القاهرة : مكتبة مصر ، غير معروف تاريخ النشر)

٤٢. د.عبد العزيز شرف ، محمد حسنين هيكل والفكر القومي المصري ، (بيروت : دار الجبل ، غير معروف تاريخ النشر)

٤٣. د.عبد المنعم المشاط (محرر) ، الدور الإقليمي لمصر في الشرق الأوسط، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، ١٩٩٥)

٤٤. د.عبد المنعم المشاط ، نظرية الأمن القومي العربي المعاصر ، (القاهرة : دار الموقف العربي ، ١٩٨٩)

٤٥. عز الدين إسماعيل وآخرون ، جمال عبد الناصر، (بيروت : دار العودة ، ١٩٨٤)

٤٦. د.علي الدين هلال و د. بهجت قرني (محرران) ، السياسات الخارجية للدول العربية، ترجمة د. جابر سعيد عوض (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، ١٩٩٤)

٤٧. د.فؤاد المرسي خاطر ، حول الفكرة العربية في مصر : دراسة في تاريخ الفكر السياسي المصري المعاصر ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٥)

٤٨. د.فاروق يوسف يوسف أحمد ، السلام وأزمة الهوية في مصر، (القاهرة : مكتبة عين شمس ، ١٩٨٢)

٤٩. د.كمال المنوفي ، مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة، (الكويت : وكالة المطبوعات ، ١٩٨٤)

٥٠. مجموعة من المؤلفين ، قراءات في الفكر القومي، (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٥)

٥١. مجموعة من المؤلفين ، قراءات في الفكر القومي ، الكتاب الرابع : القومية العربية والثقافة، (القاهرة : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٥)

٥٢. د. محمد السيد سليم ، التحليل السياسي الناصري، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٣)

٥٣. د.محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، (القاهرة : مكتبة النهضة العربية ، ١٩٨٩)

٥٤. د.محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٩٨)

٥٥. د. محمد صفي الدين خربوش (محرر) ، المصالحة العربية: الرؤى – الآليات – احتمالات النجاح، (القاهرة : مركز البحوث

والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، ١٩٩٥)

٥٦. د.محمد عمارة ، الإسلام والعروبة ،(القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٦)

٥٧. د.محمد عمارة ، العروبة في العصر الحديث، (القاهرة : دار الكاتب العربي ، ١٩٦٧)

٥٨. د.مصطفي علوي (محرر) ، حرب الخليج والسياسة المصرية، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩٢)

٥٩. د.نادية محمود مصطفي (محرر) ، مصر ومشروعات النظام الاقليمي الجديد في المنطقة ، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، ١٩٩٧)

٦٠. د.ناصيف حتي ، النظرية في العلاقات الدولية، (بيروت : دار الكتاب العربي، ١٩٨٥)

٦١. د.نيفين عبد المنعم مسعد (محرر) ، العالمية والخصوصة في دراسة المنطقة العربية، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩١)

٦٢. د.هالة سعودي (محرر) ، الإدارة الأمريكية الجديدة والشرق الأوسط ، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، ١٩٩٣)

٦٣. هانزجي مورجانتو ، السياسة بين الأمم : الصراع من أجل السلطان والسلام، تعريف خير حماد ، (القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٤)

٦٤. السفير هاني خلاف و أحمد نافع ، نحن وأوربا : شواغل الحاضر وآفاق المستقبل، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٧)

٦٥. د.هناء خير الدين و د. أحمد يوسف أحمد (محرران) ، مصر والجماعة الاقتصادية الأوربية ١٩٩٢، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، ١٩٩١)

٦٦. د.ودودة بدران (محرر) ، تطور علاقة مصر بالجماعة الاقتصادية الأوربية (١٩٨٩ – ١٩٩٠)، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، ١٩٩٢)

٦٧. وزارة الأعلام ، دليل التحرك السياسي المصري عالمياً واقليمياً ، ج ٢، (القاهرة : الهيئة العامة للاستعلام ،١٩٩٥).

ثالثاً الدوريات

١. التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٩١ ، القاهرة ، مركز الدراسات والسياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٢

٢. التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٥ ، القاهرة ، مركز الدراسات ، السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٦

٣. أحمد السيد تركي ، "إدارة الصراع والتعاون في البحر المتوسط " تحديات جديدة أمام السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي" ، قراءات استراتيجية، العدد (٧) ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، يوليو ١٩٩٨

٤. د.أحمد ثابت ، "المشاركة الأوربية المتوسطية : دراسة وتقييم" ، سلسلة بحوث سياسة ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، العدد (١٠٣) ، نوفمبر ١٩٩٥

٥. د.أحمد جلال و د. برنارد هوكمان ، "مصر واتفاقية المشاركة مع الاتحاد الأوربي" ، ترجمة د. سمير كريم ، سلسلة أوراق العمل، ورقة عمل رقم (٩٦٠٣) ، القاهرة المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، ١٩٩٦

٦. السفير أحمد طه محمد ، "حول التكتلات الاقتصادية المعاصرة " ، السياسة الدولية، العدد (١١٠) ، أكتوبر ١٩٩٢

٧. السفير أحمد محمد فراج ، " النافتا عوامل القوة وأفاق المستقبل" ، السياسة الدولية، العدد (١١١) ، يناير ١٩٩٣

٨. السفير أحمد مهابه ، "أنضمام مصر إلي الاتحاد المغاربي ماله وما عليه" ، السياسة الدولية، العدد (١١٩) ، يناير ١٩٩٥

٩. السفير أحمد مهابه ، "سياسة مصر المتوسطية ونكسة الاتحاد المغاربي" ، السياسة الدولية، العدد (١٢٤) أبريل ١٩٩٦

١٠. د.أحمد يوسف أحمد ، "الإستمرارية والتغير في السياسة الخارجية للرئيس مبارك" ، السياسة الدولية، العدد (٦٩)، يوليو ١٩٨٢

١١. أحمد يوسف القرعي ، "مصر والمغرب العربي : البعد المتوسطي والأفريقي" ، السياسة الدولية ، العدد (١١٩) ، يناير ١٩٩٥

١٢. د.ابراهيم عبد الحميد عوض ، "الجماعة الأوربية والصراع العربي – الإسرائيلي" ، السياسة الدولية ، العدد (٨٣) ، يناير ١٩٩٦

١٣. السفير أحمد طه محمد ، "التحولات السياسية في آسيا والنظام العالمي الجديد" ، السياسة الدولية، العدد (١٠٨) ،

أبريل ١٩٩٢.

١٤. السيد أمين شلبي ، "الحرب الباردة : سنوات التحول (١٩٨٠-١٩٨٩) ، السياسة الدولية ، العدد (١١٩) ، يناير ١٩٩٥

١٥. السيد ياسين ، "أمن البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط" ، السياسة الدولية ، العدد (١١٨) ، أكتوبر ١٩٩٤

١٦. السيد ياسين ، العالمية وحوار الحضارات في عالم متغير" ، كراسات استراتيجية ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، العدد (١٤) ، مارس ١٩٩٣

١٧. د.بطرس بطرس غالي ، "الدبلوماسية المصرية بين عالم نطويه وعالم نستشرفه" ، السياسة الدولية ، العدد (٧٩) ، يناير ١٩٨٥

١٨. د.بطرس بطرس غالي ، "الدبلوماسية المصرية في عهد مبارك (٨١-١٩٨٤)" ، السياسة الدولية ، العدد (٧٨)، أكتوبر ١٩٨٤

١٩. د.بطرس غالي ، المقال الافتتاحي، السياسة الدولية ، العدد (١٠٧)، يناير ١٩٩٢

٢٠. د.بطرس غالي ، المقال الافتتاحي، السياسة الدولية ، العدد (١٠٥) ، يوليو ١٩٩١

٢١. بني هنسون ، "الاتحاد الأوروبي والبحر المتوسط" ، ترجمة منار الشوربجي ، السياسة الدولية ، العدد (١١٨) ، أكتوبر ١٩٩٤

٢٢. السفير جمال البيومي ، "المشاركة المصرية --الأوروبية " ، أوراق اقتصادية ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية ، بجامعة القاهرة ، العدد (٩) ، ديسمبر ١٩٩٥

٢٣. د.حسن أبو طالب ، "نحو نموذج تنظيم التعاون عبر الإقاليم" ، السياسة الدولية ، العدد (١١٨)، أكتوبر ١٩٩٤

٢٤. السفير خير الدين عبد اللطيف ، "بعض الأوجه السياسية والقانونية لثورة الاتصال الحديثة " ، السياسة الدولية ، العدد (١١٦) ، أبريل ١٩٩٤

٢٥. السفير رؤوف غنيم ، "البعد المتوسطي في سياسة مصر الخارجية" ، السياسة الدولية ، العدد (١١٨) ، أكتوبر ١٩٩٤

٢٦. رشا عبد الحكيم ، "أثر اتفاقيات المشاركة المصرية – الأوربية على صناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة" ، سلسلة أوراق العمل ، القاهرة ، المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، ورقة عمل رقم (١٥) ، ١٩٩٦

٢٧. رشا عبد الحكيم وحنان دويدار ، عرض ندوة : "الفرص التجارية المتاحة لمصر من خلال السياسة المتوسطية الجيدة للاتحاد الأوربي" في ، السياسة الدولية ، العدد (١٢٤) ، أبريل ١٩٩٦

٢٨. روبرتو أليبوني ، "البحر الأبيض المتوسط ككيان له مفهوم خاص" ، السياسة الدولية ، العدد (١١٨)، أكتوبر ١٩٩٤

٢٩. سامح راشد وآخرون ، " حركة الأحداث" ، أوراق الشرق الأوسط ، العدد (١٥) ، القاهرة المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط ، أغسطس ١٩٩٥

٣٠. د.سلوى شعراوي جمعة ، "مصر والنظام الدولي: سيناريو التسعينيات" ، السياسة الدولية ، العدد (١٠١) ، يوليو ١٩٩٠

٣١. السفير صلاح بسيوني ، "إشكاليات السياسة الخارجية المصرية" أوراق الشرق الأوسط ، القاهرة ، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط ، العدد (١)، نوفمبر ١٩٩٠

٣٢. طارق فهمي ، "حدود المصطلح" ، أوراق الشرق الأوسط ، العدد (١٧) ، القاهرة ، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط ، يونيو ١٩٩٦

٣٣. طه المجدوب ، " الأمن الأوروبي – المتوسطي من وجهة نظر مصرية " ، السياسة الدولية ، العدد (١٢٤) ، أبريل ١٩٩٦

٣٤. طه المجدوب ، "الصراع العربي- الإسرائيلي : إحتمالات التسوية السلمية ، إشكاليات القبول المتبادل" ، أوراق الشرق الأوسط ، العدد (٤) ، القاهرة المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط ، نوفمبر ١٩٩١

٣٥. د.طه عبد العليم ، "ورثة الاتحاد السوفيتي ومصير الكومنوولث" ، السياسة الدولية ، العدد (١٠٨) ، أبريل

٣٦. د.عامر لطفي ، "الدائرة المتوسطية : العلاقات العربية – الأوربية في ظل برشلونة" ، قضايا استراتيجية ، العدد (٩) ، القاهرة ، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ، مايو١٩٩٧

٣٧. عبد الرحمن مطر ، "أسئلة برشلونة : قراءة أولي في مؤتمر برشلونة للشراكة والتعاون الأوربي- المتوسطي" ، المستقبل العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (٢١٥) يناير ١٩٩٧

٣٨. عفيف عثمان ، "المتوسط الأوروبي – الإسلامي : التحديات والاستراتيجيات" ، شؤون الأوسط ، العدد (٤١) ، يونيو ١٩٩٥

٣٩. د.علاء عواد وآخرون ، "حركة الأحداث" ، أوراق الشرق الأوسط ، العدد (٣)، القاهرة ، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط ، يوليو ١٩٩١

٤٠. د.علاء عواد وآخرون ، "حركة الأحداث" ، أوراق الشرق الأوسط، العدد (٤)، القاهرة، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط ، نوفمبر ١٩٩١
٤١. د.علي الدين هلال وآخرون ، "ملف الحوار العربي-الأوروبي" ، السياسة الدولية، العدد (٣٧) ، يوليو ١٩٧٤
٤٢. غسان العزيي ، "الحوار الأوروبي – المتوسطي " ، شؤون الأوسط ، بيروت ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، العدد (٦٢)، مايو ١٩٩٧
٤٣. لطفي الخولي ، "الصراع على السلطة في روسيا الاتحادية" ، السياسة الدولية، العدد (١٠٨) ، أبريل ١٩٩٢
٤٤. لطفي الخولي ، "شرعية حرب الخليج الدولية : والصراع" ، أوراق الشرق الأوسط ، العدد(٣) ، القاهرة ، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط ، يوليو ١٩٩١
٤٥. مالك عوني ، "موجز الرؤى الفرنسية عن التعاون في البحر المتوسط" ، السياسة الدولية، العدد (١١٨) ، أكتوبر ١٩٩٤
٤٦. مجدي سويلم راضي ، "اجتماع الإسكندرية : الخطوة الأولي نحو تحقيق المبادرة المصرية" ، السياسة الدولية، العدد (١١٨) ، أكتوبر ١٩٩٤
٤٧. محمد أبو الفضل أحمد ، "مستقبل العلاقات المغربية – الأسبانية" ، السياسة الدولية، العدد (١٠٧) ، يناير ١٩٩٢
٤٨. محمد الأطرش ، "المشروعان الأوسطي والمتوسطي والوطن العربي" ، المستقبل العربي، العدد (٢١٠) ، أغسطس ١٩٩٦
٤٩. د.محمد السيد سليم ، "السياسة المصرية تجاه التعاون في البحر المتوسط" كراسات استراتيجية ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، العدد (٢٧)، ١٩٩٥
٥٠. د.محمد السيد سليم ، "العرب فيما بعد العصر السوفيتي" ، السياسة الدولية، العدد (١٠٨) ، أبريل ١٩٩٢
٥١. محمد جاد ، عرض كتاب : "أوروبا والبحر المتوسط للجماعة الاقتصادية الأوروبية " ، السياسة الدولية، العدد (٧٣) ، يوليو ١٩٨٣
٥٢. د.محمد سعد أبو عامود ، "التوجه المتوسطي في الفكر السياسي المصري" ، السياسة الدولية ، العدد (١٢٤) ، أبريل ١٩٨٦
٥٣. محمد صفوت قابيل ، "العلاقات الاقتادية بين مصر والجماعة الاقتصادية الأوربية" ، السياسة الدولية، العدد (٧٦) ، أبريل ١٩٨٤
٥٤. د.محمود عبد الفضيل ، "مصر والعرب والخيار المتوسطي : الفرص والمحاذير" ، السياسة الدولية ، العدد (١٢٤) ، أبريل ١٩٩٦
٥٥. د.محمود علم الدين ، " ثورة المعلومات ووسائل الاتصال– التأثيرات السياسية لتكنولوجيا الاتصال : دراسة وصفية " ، السياسة الدولية، العدد (١٢٣) ، يناير ١٩٩٦
٥٦. ملحق "تطور الاهتمام الدولي بحماية البيئة في البحر المتوسط " ، السياسة الدولية ، العدد (١١٨) ، أكتوبر ١٩٩٤
٥٧. د.ناصيف حتي ، "مستقبل العلاقات العربية الأوروبية" ، المستقبل العربي، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (٢٠٣) ، يناير ١٩٩٦
٥٨. نبيل علي "العرب وثورة المعلومات" ، سلسلة عالم المعرفة، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، العدد (١٨٤) ، أبريل ١٩٩٤
٥٩. نبيه الأصفهاني وأحمد يوسف القرعي ، "مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط ، (ملف وثائقي)" ، السياسة الدولية، عدد (١٠٧) ، يناير ١٩٧٢
٦٠. د.نيفين عبد الخالق مصطفى ، "المشروع الشرق أوسطي والمستقبل العربي" ، المستقبل العربي، العدد (١٩٣) ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، مارس ١٩٩٥
٦١. هيثم الكيلاني ، "الشركة الأوروبية / المتوسطية : تحليل لنتائج مؤتمر برشلونة" ، شؤون الأوسط، العدد (٤٩) ، القاهرة مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، فبراير ١٩٩٦
٦٢. وليد محمود عبد الناصر ، "التعاون المتوسطي بين مطرقة الهجرة وسندان التطرف"، السياسة الدولية، العدد (١٢٤) ، أبريل ١٩٩٦
٦٣. ياسر الخطيب ، "تزايد فرص المتوسطية في عهد نتنياهو" ، شؤون الأوسط، بيروت ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، العدد (٥٨) ، ديسمبر ١٩٩٦
٦٤. يوسف الشرقاوي ، "الأمن والتعاون في المتوسط : سياسة الاتحاد الأوروبي" ، كراسات استراتيجية، العدد (٤٦) ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٦

رابعاً الرسائل العلمية

١. أسامة فاروق مخيمر ، التعاون بين دول البحر المتوسط : دراسة للمبادرات والقضايا ، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٦

٢. أميرة الشنواني ،السوق الأوروبية المشتركة وأزمة الشرق الأوسط ١٩٦٧-١٩٧٣ ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ،١٩٧٦ .

٣. أمينة أمين حلمي حسن ، آثار التبادل التجاري التفضيلي بين مصر والسوق الأوروبية المشتركة على بعض جوانب هيكل الاقتصاد المصري، دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة ، ١٩٩٤

٤. خالدة محمود السيد شادي ، العلاقات بين مصر والدولتين الألمانيتين في فترة الخمسينات والستينات : (دراسة مقارنة) ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة ، ١٩٩٤

٥. سامر صالح خرفي ، التجارة الدولية والتنمية في الجزائر منذ الاستقلال : دراسة للتبادل السلعي مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩١.

٦. محمد خالد الأزعر ،موقف الجماعة الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية ١٩٦٧-١٩٨٥ ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٩

٧. محمد صفوت قابيل ، العلاقات الاقتصادية بين السوق الأوروبية المشتركة وكل من مصر وإسرائيل في إطار السياسة للسوق ، رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٩

خامساً الندوات والمؤتمرات والمحاضرات

١-ندوة : " مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها علي الوطن العربي " القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ٢٧-٢٩ ديسمبر ١٩٩٧.

٢-ندوة : " السياسة المصرية بين التوجه المتوسطي والتوجه الشرق أوسطي " القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية والمجلس الأعلى للثقافة ، الثلاثاء ٤يونيو ١٩٩٦

٣- ندوة : " ما بعد برشلونة " ، القاهرة ، جامعة الدول العربية ، ١-٢سبتمبر ١٩٩٦.

٤-ندوة : " المشاركة المصرية - الأوروبية " ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية والمركز الفرنسي للدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية (CEDEJ) ٦-٨ يناير ١٩٩٧

٥-مؤتمر : " العلاقات العربية الأوروبية واتفاقيات المشاركة العربية الأوروبية " ،القاهرة ، مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي ، ٢٢-٢٣سبتمبر ١٩٩٦

٦- مؤتمر : " مصر والقوي الكبرى في النظام العالمي الجديد " ، القاهرة " ، مركز البحوث والدراسات السياسية ،٢-٤ ديسمبر ١٩٩٥

٧-مؤتمر : " مصر ومشروعات النظام الإقليمي الجديد في منطقة " ،القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، ٧-٩ديسمبر ١٩٩٦

٨-مؤتمر : " كيف يمكن لمصر أن تستفيد من اتفاق المشاركة مع الاتحاد الأوروبي " ، القاهرة ، المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، ٢٦-٢٧يونية ١٩٩٦

٩-محاضرة ولقاء مفتوح مع د. محمود حمدي زقزوق (وزير الأوقاف) ود. كمال أبو المجد ، عن " الإسلام وحضارة الغرب " ، الجامعة الأمريكية بالقاهرة ، القاعة الشرقية بالجامعة ، ١٩ نوفمبر ١٩٩٦

١٠-محاضرة السفير فتحي الشاذلي بعنوان : " العلاقات المصرية الأوروبية " ، القاهرة ،اللجنة المصرية للتضامن ، ٢٦نوفمبر ١٩٩٦

١١-د. ناصيف حتي ، محاضرة بعنوان : المشاركة الأوروبية المتوسطية : الرؤية العربية والأوروبية " ، الجامعة الأمريكية بالقاهرة ، ١٨ نوفمبر ١٩٩٦ .

١٢-عمرو موسى وزير الخارجية ،محاضرة أمام كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة ، ٩ديسمبر ١٩٩٦ .

١٣-السفير جمال البيومي ، محاضرة أمام مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة ، جامعة القاهرة ، ٢٩ أكتوبر ١٩٩٥

سادساً : الدراسات غير المنشورة

١. اللواء أحمد فخر ، " الجوانب الأمنية في وثائق الشركة " ، بحث مقدم إلي ندوة : " المشاركة المصرية ة ة-الأوروبية " ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية والمركز الفرنسي للدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعيةCEDEJ ، ٦-٨ يناير ١٩٩٧.

٢. السفير جمال البيومي ، "العلاقات العربية مع الاتحاد الاوروبي واتفاقيات المشاركة العربية الأوروبية : الأبعاد الاقتصادية ".

٣. السفير رؤوف سعد ، " التعاون الأوروبي المتوسطي والتعاون الإقليمي في الشرق الاوسط " .

٤. د.سعاد كامل رزق ، " تجربة الخصخصة في مصر في ضوء علامة الشراكة مع الاتحاد الأوروبي " (ورقة عمل) ، بحث مقدم إلي ندوة : " المشاركة الأوروبية -المتوسطية " ، القاهرة ،مركز البحوث والدراسات السياسية والمركز الفرنسي للدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية (CEDEJ) ، ٦-٨ يناير ١٩٩٧ .

٥. د.طاهر سمير حلمي ، " اتفاقيات المشاركة والتكتلات الأخرى "، بحث مقدم إلىمؤتمر " العلاقات العربية-الأوروربية واتفاقات المشاركة العربية الأوروبية " القاهرة ، مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي ، ٢٢-٢٣سبتمبر ١٩٩٦

٦. عبد الرحمن صبري " مستقبل مسيرة العلاقات العربية - الأوروبية من الحوار إلى المشاركة " ،بحث مقدم إلىمؤتمر " العلاقات العربية-الأوروربية واتفاقات المشاركة العربية الأوروبية " القاهرة ، مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي ، ٢٢-٢٣سبتمبر ١٩٩٦

٧. د.عبد العزيز حجازي ، " المشاركة والتعاون العربي - الأوروبي"،بحث مقدم إلىمؤتمر " العلاقات العربية-الأوروربية واتفاقات المشاركة العربية الأوروبية " القاهرة ، مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي ، ٢٢-٢٣سبتمبر ١٩٩٦

٨. د.عبد العزيز حجازي ، " مسيرة الاتحاد الأوروبي نحو الوحدة والعلاقات العربية " ، دراسة مقدمة إلي المؤتمر الدولي حول : " الوحدة الأوروبية وانعكاساتها علي العالم العربي " ،القاهرة مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي ، ١٥-١٧ أكتوبر ١٩٩٤.

٩. د.عبد المنعم سعيد ، " الشرق أوسطية والمتوسطية : التغير في النظام الإقليمي " ، بحث مقدم إلي ندوة : " المشاركة الأوروبية - المتوسطية " ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية بالاشتراك مع المركز الفرنسي للدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية من ٦-٨ يناير ١٩٩٧.

١٠. د.علي الدين هلال ، " الجوانب السياسية في اتفاقيات المشاركة "،بحث مقدم إلىمؤتمر " العلاقات العربية-الأوروربية واتفاقات المشاركة العربية الأوروبية " القاهرة ، مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي ، ٢٢-٢٣سبتمبر ١٩٩٦

١١. د.علي الدين هلال و د. نيفين عبد المنعم مسعد ، النظم السياسية العربية : الاتجاه نحو التعددية ، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤)

١٢. الرئيس علي ناصر محمد ، " البعد السياسي والأمن في الشراكة الأوروبية -المتوسطية "،بحث مقدم إلى: ندوة: " ما بعد برشلونة " ، القاهرة ، جامعة الدولة العربية ، ١-٢سبتمبر ١٩٩٦ .

١٣. د.حسن البدراوي ، " مصر والمشروع الأوروبي -المتوسطي : أسباب التوجه وأسس التقويم "،بحث مقدم إلىمؤتمر " العلاقات العربية-الأوروربية واتفاقات المشاركة العربية الأوروبية " القاهرة ، مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي ، ٢٢-٢٣سبتمبر ١٩٩٦

١٤. د.إبراهيم عوض ، " التكامل الأوروبي والبحر المتوسط : بحيث في فاعلية السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي " ،بحث مقدم إلىمؤتمر " العلاقات العربية-الأوروربية واتفاقات المشاركة العربية الأوروبية " القاهرة ، مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي ، ٢٢-٢٣سبتمبر ١٩٩٦

١٥. د.محمود عبد العزيز ، " دور الحكومات ورجال الأعمال في اتفاقيات المشاركة " ،بحث مقدم إلىمؤتمر " العلاقات العربية-الأوروبية واتفاقات المشاركة العربية الأوروبية " القاهرة ، مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي ، ٢٢-٢٣سبتمبر ١٩٩٦

١٦. د.مصطفي كامل السيد ، " الشراكة المتوسطية -الأوروبية والتحول عن النظم السلطوية في الوطن العربي القاهرة ، بحث غير منشور .

١٧. د.مفيد شهاب ، " أسس وتوجيهات السياسة الخارجية المصرية في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين " القاهرة ، يونيو ١٩٩٤

١٨. د.مفيد شهاب ، " حول بلورة رؤية عربية مشتركة للشراكة الأوروبية - المتوسطية "،بحث مقدم إلى: ندوة: " ما بعد برشلونة " ، القاهرة ، جامعة الدولة العربية ، ١-٢سبتمبر ١٩٩٦ .

١٩. د.نازلي معوض أحمد ، " الفكرة المتوسطية بين الطرح البراماني العالمي والرؤية المصرية"، دراسة غير منشورة.

٢٠. السفير هاني خلاف ، " المشاركة الاوروبية المتوسطية وانعكاساتها السياسية والاستراتيجية علي المصالح العربية "،بحث مقدم إلىمؤتمر " العلاقات العربية-الأورروبية واتفاقات المشاركة العربية الأوروبية " القاهرة ، مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي ، ٢٢-٢٣سبتمبر ١٩٩٦

٢١. د.وحيد عبد المجيد ، " رؤية لبيدالية المشاركة الأوروبية -المتوسطية " ، بحيث مقدم إلي ندوة : " المشاركة الأوروبية -المتوسطية " ، القاهرة مركز البحث والدراسات السياسة والمركز الفرنسي للدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية ، ٦-٨يناير ١٩٩٧.

٢٢. وزارة الخارجية : وحدة المشاركة المصرية -الأوروبية ، المشاركة المصرية -الأوروبية ، القاهرة ، وزارة الخارجية .

٢٣. وزارة الخارجية : وهده المشاركة المصرية -الأوروبية ، اتفاق المشاركة المصرية الاوروبية ، القاهرة ، وزارة الخارجية ، مايو ١٩٩٦ .

٢٤. وزارة الخارجية وحدة المشاركة المصرية الأوروبية ، " دراسة حول قواعد المنشأ الموحدة الواردة في مشروع اتفاق المشاركة المصرية الأوروبية " ، القاهرة ، وزارة الخارجية المصرية .

سابعاً الصحف والمجلات

١. الأهرام ، مجموعة من الأعداد من سنة ١٩٩٠ إلى ١٩٩٨

٢. أخبار اليوم، ٣٠مايو ١٩٩٨

٣. الأحرار، ٣٠ديسمبر ١٩٩٥ ، ٢٠أبريل ١٩٩٨ ، ١٦يناير ١٩٩٦، ٨ يونيو ١٩٩٦

٤. الأخبار، ١ديسمبر ١٩٩٧، ٣يونيو ١٩٩٨

٥. الأهالي، ١٤أكتوبر ١٩٩٥

٦. الأهرام الاقتصادي، ١٣ أبريل ١٩٩٨

٧. الأهرام المسائي، ١٦أبريل ١٩٩٧، ٣يونيو ١٩٩٨، ٥يونيو ١٩٩٧ ، ٥أبريل ١٩٩٧، ٢٥أبريل ١٩٩٧

٨. الأبناء، ١٧ أبريل ١٩٩٧

٩. الجمعية العلمية لتحليل السياسات ومؤسسة فريد ريش ناومان، "المشاركة الأوروبية والتعاون الإقليمي: دراسة حالات في الشرق الأوسط" كتاب الأهرام الاقتصادي ، العدد (١٠٧) ، القاهرة ، مطابع الأهرام التجارية ، ديسمبر ١٩٩٦

١٠. الجمهورية ، ١٤ديسمبر ١٩٩٥ ، ١٨مارس ١٩٩٧

١١. الحياة، ١٣ديسمبر ١٩٩٥

١٢. العالم اليوم، ٢٨نوفمبر ١٩٩٦ ، ١٨ أغسطس ١٩٩٦ ، ٢١مايو ١٩٩٦، ٢٧أبريل ١٩٩٧ ، ٣و٤ فبراير ١٩٩٨، ٢ سبتمبر ١٩٩٧ ، ٢٣مايو ١٩٩٨، ٥ يونيو ١٩٩٧، ٣٠ أكتوبر١٩٩٧

١٣. المصري، ٢٤ديسمبر ١٩٩٥

١٤. جريدة الشرق الأوسط، ٢٢نوفمبر ١٩٩٦

١٥. جميل مطر، "المبادرة الشراكة العربية – الأطلسية "، الحياة، ١٦فبراير ١٩٩٦

١٦. جميل مطر، "وثائق المنظومة الإقليمية الأعظم في الشرق الأوسط" ، الحياة، لندن ١٠ ديسمبر ١٩٩٥

١٧. د. عبد الملك عودة، "دوائر السياسة الخارجية المصرية " في، (التنافس الدولي في أفريقيا ١٩٩٥)، الأهرام الاقتصادي، العدد (١٠١)، القاهرة مطابع الأهرام التجارية، يونيو١٩٩٦

١٨. د. ناصف يوسف حتي، "مفهوم الأمن والتعاون بين دول البحر المتوسط"، مجلة الباحث العربي، العدد (٣٠)، لندن مركز الدراسات العربية، أكتوبر١٩٩٢

١٩. عمر حجنجر، "أوروبا تسعى لاستعادة دورها المتوسطي عبر برشلونة"، الأبناء، ٢٧ نوفمبر ١٩٩٥

٢٠. عميد أ. ح. د. نور أحمد عبد المنعم نور، "التعاون المتوسط وأمن مصر القومي في إطار قمة برشلونة "، مجلة الدفاع، يناير ١٩٩٦

٢١. لواء أ. ج. م. د. محمود محمد محمود خليل، "المتغيرات الاقتصادية وانعكاساتها على الاقتصاد المصري"، مجلة الدفاع، العدد (٨١)، القاهرة، أبريل ١٩٩٣

٢٢. مجلة آخر ساعة، ٤فبراير ١٩٩٨، ٧فبراير ١٩٩٦، ٤ نوفمبر ١٩٩٨

٢٣. مجلة أكتوبر، ٣١أغسطس ١٩٩٧

٢٤. مجلة الاقتصاد، ١٤يوليو ١٩٩٧، ٦نوفمبر ١٩٩٥

٢٥. وطني، ١٧يناير ١٩٩٦

٢٦. وطني، ١٧يناير ١٩٩٦

ثامناً المقابلات

- مقابلة مع السفير محمد جمال الدين البيومي مساعد وزير الخارجية ورئيس وحدة المشاركة المصرية-الأوربية بوزارة الخارجية، ورئيس التفاوض المصري في مفاوضات المشاركة المصرية-الأوروبية

  تاريخ المقابلة: يوم السبت ٨ أغسطس ١٩٩٨

  مكان المقابلة: في مقر مكتبة بوزارة الخارجية المصرية

  توقيت المقابلة: الساعة ١ –٤،٣٠ مساءً

- مقابلة مع السفير فتحي الشاذلي مساعد وزير الخارجية

  تاريخ المقابلة: يوم الخميس ٣٠يوليو ١٩٩٨

  مكان المقابلة: في مقر مكتبة بوزارة الخارجية المصرية

  توقيت المقابلة: الساعة١٢– ١،٣٠ مساءً

المراجع باللغة الإنجليزية

(I) Documents

1- Egyptian Ministry of Foreign Affairs, Oral Conclusions of the Third Ordinary Ministerial Meeting of the Mediterranean Forum (Ravoetto, May 9-10, 1996).

2- Euro-Mediterranean Conference, Euro-Mediterranean Partnership, Barcelona Declaration, 27-28 November 1995.

3- " Statement by H. E. Amre Moussa Minister of Foreign Affairs of Egypt, before the Shura Council (Cairo, 8th March 1995)" in, Amre Moussa, Egyptian Foreign Policy 1995: Statements of H. E. Amre Moussaa Minister of Foreign Affairs of the Republic Arab of Egypt, Cairo, Ministry of Foreign Affairs, March 1996.

4- Euro-Mediterranean Partnership: Barcelona Declaration – Work Programme, Barcelona, 27-28 November, 1995.

5- Euro-Mediterranean Partnership, Barcelona Declaration – Work Programme, Euro-Mediterranean Conference, Barcelona, 27-28 November 1995.

6- Ministry of Italian Labor, Barcelona Declaration adopted at Euro-Mediterranean Conference (November 27th and 28th, 1995) and Work Programme" in, Tripartite conference: "Euro-Mediterranean Social Space: Labor, Enterprise, Training" IMED's Documentation Centre, Catania, May 24th-25th1996.

7- Ministry of Italian Labor, " European Commission, Communication from the Commission to the Council and European Parliament, Strengthening the Mediterranean Policy of the European Union: Proposals for implementing a Euro-Mediterranean Partnership " In, Tripartite conference : " Euro-Mediterranean Social Space : Labor, Enterprise, Training, IMED's Documentation Centre, Catani, May 24th-25th1996.

8- Ministry of Italian Labor, " European Parliament Resolution on the Mediterranean Policy of the European Union with a view to the Barcelona Conference, October 11th, 1995" in Tripartite Conference:"Euro-Mediterranean Social Space: Labor, Enterprise, Training", IMED's Documentation Centre, Catania, May 24th-25th1996".

9- Ministry of Italian Labor, " Economic and Social Committee of the European Communities, Opinion on the Euro-Mediterranean Partnership" in Tripartite Conference: "Euro-Mediterranean Social Space: Labor, Interprise, Trainig", IMED's Documentation Centre, Catania, May 24th-25th1996".

10- Ministry of Italian Labor, " European Parliament Committee on External Economic Relations, Report on economic and trade relations between the European Union and the countries of the Mediterranean basis" in, Tripartite conference on : "Euro-Mediterranean Social Space: Labor, Enterprise, Trainig", IMED's Documentation Centre, Catania, May 24th-25th1996".

11- Italian Ministry of labor, , " Economic and Social Committee of European communities, 2nd Meeting of the representatives of economic and social interest groups of the countries of the Arab Maghreb Union and the European Community: Job Creation in the Maghreb with a view to a Euro-Meghreb Partnership., Tunis, September 8th, 9th and 10th 1993" in, Tripartite Conference on :" Euro-Mediterranean Social Space : labor, enterprise, Training", IMED's Documentation Centre, Catania, May 24th , 25th 1996.

12- Inter-Parliamentary Conference, Security and cooperation in the Mediterranean, Malaga, Spain, 12-15 June 1992.

13- European Commission, Extracts from the Conclusions of the Presidency of the Cannes European Council (25-27 June 1995), Bulletin of the European Union, 1995.

(II) BOOKS

1- Ahmed Galal & Bernard Hoekman (eds.), Regional Partnership in Global Markets: Limits and Possibilities of Euro-Mediterranean Agreements, (Cairo: the Egyptian Center for Economic Studies, 1997).

2- Charles W. Kegley pat McGowan, The Political Economy of Foreign Policy Behavior, (London: Sage Publications-Beverly Hills, 1981).

3- David :. Sills (ed.), International Encyclopedia of Social Sciences, The Macmillan Company the Free Press 1988.

4- Glenda G. Rosenthel, The Mediterranean Basini its Political Economy and Changing International Relations, (London: Mackays of Chatham Press, 1982)

5- Jerel A. Rosati, Joe D. Hagan, and Martin W. Sampson III (eds.), Foreign Policy Restructuring , (Columbia: University of South Carolina Press, 1994).

6- K. J. Holsti (ed.), Why Nations Re-Align: Foreign Policy Restructuring in Post War World , (London: Goerge Allen and Unwin, 1982).

7- Kjell Goldmann, Change and Stability in Foreign Policy, (New York : Harvester Wheathsheaf, 1998),

8- Loukas Tsoukalis, The European Community and its Mediterranean Enlargement, (London : Billing and Sons Ltd, 1981).

9- Ole R. Holsti, Ronald Siverson and Alexander George(eds.), Change in International System, (Boulder, Co. : West view press, 1980).

10- Ray cline, World Power Trends and US Foreign Policy for the 1980, (Bounder Co: West view press, 1980).

11- Richard Pomfret, the Mediterranean Policy of the European Community: A Study of Discrimination in Trade, (London : Macmillan Trade Policy Research Centre, 1986).

12- Robert L. Rothstein, The Weak in the World of the Strong : The Developing Countries in the International System, (New York : Columbia University Press, 1977).
13- Samiha Fawzy (ed.), The Partnership Agreement between Egypt and the EU: Potential Impact and Policy Implications (Cairo: Faculty of Economic and Political Science, Cairo University, 1997).
14- Samuel P. Huntington, The third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century, (Norman and London: University of Oklahoma Press, 1990).
15- Sonja Hegazy (ed.), Egyptian and German Perspectives on Security in the Mediterranean , (Cairo: Friedrich Ebert Stiftung, 1998).

(III) Articles

1. Ahmed Galal, " Incentives for Economic Integration in the Middle East: An Egyptian Perspective" Working Paper Series, The Egyptian Center for Economic Studies, Working paper No. 5, December 1996.

2. Charles F. Hermann, " Changing Course: When Governments choose to Re-indirect Foreign Policy", International Studies Quarterly, Vol. 34, No. 1, 1990.

3. Fransis Fuknyama, " The End of History", The National Interest, Summer 1989.

4. John Lewis Gaddis, " Toward the Post Cold War World", Foreign Affairs, New York: The council on foreign relations, Vol. 70, No. 2, Spring 1991.

5. Jonathan Farley, " The Mediterranean Southern Threats to the Northern Shores?", The World Today, Vol. 50, No. 2, February 1994.

6. K.J. Holsti, " National Role Conception in the Study of Foreign Policy", International Studies Quarterly, Vol.14, 1970.

7. Laipson E., " thinking about the Mediterranean " , Mediterranean Quarterly, Vol.1, No.1, Winter 1990.
8. Mahbulsani, gerad Piel, Albert L. weeks, " The Clash of Civilization" A Foreign Affairs Reader, New York, The Council on Foreign Relations, ",Inc. 1993.

9. Mohammed El-Sayed Selim, " Egypt and the Euro-Mediterranean Partnership: Strategic Choice or Adaptive Mechanism?", Frank Cass Journals, Vol.2, No.1, Summer 1997.

0. Mohammed El-Sayed Selim, " Mediterraneanism: A new Dimension in Egypt's Foreign Policy " Strategic Paper, Al-Ahram Center for Political & Strategic Studies, 27, 1995.

1. Naomi Wish, " Foreign Policy Makers and their National Role Concept", International Studies Quarterly, Vol.24, 1985.

2. Robert S. Cbase, Emily B. Hill and Paul Kennedy, " Pivotal State and U.S. Strategy " Foreign Affairs, Vol. 75, No.1, January, February 1996.

3. Samuel P. Huntington with responses by : Fouad Ajani, Robert L. Barthy, Lin Binyan, Jean J. Kirlrptinc, kishore.

4. Samuel P. Huntington, " The clash of civilization ", Foreign Affairs, Summer 1993.

5. Victor –Yves Ghebali:" Toward a Mediterranean Helsinki Type Process", Mediterranean Quarterly, winter 1993.

6. Zin El-Abidine Ben Ali, " Co-development between the Maghreb and the European Union", Mediterranean Quarterly, Vol.5, No. 1, Winter, 1994.

(IV) World Wide Web document. (W.W.W)

1- Euro-Mediterranean Partnership, Information Note No. 23, World Wide Web document at : http:// www.euromed.net/information-notes/In 23e.htm.

2- Euro-Mediterranean Partnership, Information note no.1, Towards an area of Peace stability, World Wide Web document at : http:// www. euromed. net/ information-notes/In 1e.htm.

3- Euro-Mediterranean Partnership, Information Note no. 25, World Wide Web document at : http:// www.euromed.net/information-notes/In 25e.htm.

4- Egyptian Ministry of Foreign Affairs, Statement by H.E. Amre Moussa Minister of Foreign Affairs of Arab Republic of Egypt, before the 6th OSCE Minsterial Counicl Meeting – Copenhagen-18,19 December 1997, World Wide Web document at : http://www.mfa. gov.eg/get.doc.asp? id=99 .

5- Egyptian Ministry of Foreign Affairs, Statement by H.E. Amre Moussa Minister of Foreign Affairs of Arab Republic of Egypt, before the Euro-Mediterranean Ministerial conference. Barcelona 27th November 1995, World Wide Web document at : http://www.mfa. gov.eg/get.doc.asp? id=36.

6- Egyptian Ministry of Foreign Affairs, Concluding remarks delivered by Ambassador Fathi El-Shazly to the OSCE Mediterranean Seminar – Cairo 3-5 September 1997, World Wide Web document at : http://www.mfa. gov.eg/get.doc.asp? id=4.

7- Egyptian Ministry of Foreign Affairs, Statement by Ambassador Fathi El-Shazly Assistant Foreign Minister of Egypt for European Affairs before the II forum civile Euromed- Naples- 12-14 December 1997, World Wide Web document at : http://www.mfa. gov.eg/get.doc.asp? id=89.

8- Cooperation Agreement between the European community and the Arab Republic of Egypt, World Wide Web document at : http://www mirror 1. Euromed. net/key-docs/agrements/EEC-Egypt.htm.

9- Egyptian Ministry of Foreign Affairs, Statement by H. E. Amre Moussa Minister of Foreign Affairs of Arab Republic of Egyptbefore the second Euro-Mediterranean conference – Malta- April 1997, World Wide Web document at : http://www.mfa. gov.eg/get.doc.asp? id=16.

10- Egyptian Ministry of Foreign Affairs, Proposals for Euro-Med Cooperation in the Frame work of Barcelona Process presented by Arab Republic of Egypt, World Wide Web document at : http://www.mfa. gov.eg/get.doc.asp? id=26 & cat=030308.

11- Egyptian Ministry of Foreign Affairs, Concluding Remarks delivered by Ambassador Fathi El-Shazly Assistant Minister of Foreign Affairs to the First Meeting of Senior Official dealing with the Political and Security Partnership within the Barcelona Process March 1996, World Wide Web document at : http://www.mfa. gov.eg/get.doc.asp? id=7.

12- Euro-Mediterranean Partnership, Information note no. 27, MEDA DEMOCRACY, World Wide Web document at : http: //www.euromed.net/ information-notes/in 27e.htm.

13- Barcelona Declaration, Adopted at the Euro-Mediterranean Conference (27, 28 November 1995), World Wide Web document at: http: // data bases.uromed. net/Infobase/ GETEXTX.Asp? Idconv=1861.

14- Barcelona Declaration, World Wide Webs document at : http:// www. polis. Unige.it/ocma/ documentation /baredec.htm.

(V) Others

1- Mohammed El-Sayed Selim, " Egypt and the Euro-Mediterranean Partnership", prepared for delivering at the workshop on " The Euro-Mediterranean Partnership Initiative", sponsored by the University of Portsmouth, Portsmouth, 20-22 Sep.

2- European Commission, Euro-Mediterranean Partnership: Economic Transition and the Euro-Mediterranean Area " in, Government Experts Seminar on Economic Transition, Brussels, 20-21 March 1997.

3- Stefan Tngermann, " Access to European Union Markets for Agricultural Products after the URUGUAY Round, And Export interests of the Mediterranean countries", Study prepared for " UNCTAD", 9th April 1997.

4- European Commission, Strengthening the Mediterranean Policy of the European Union: Establishing a Euro-Mediterranean Partnership, Bulletin of the European Union, 1995.

5- European Commission, Strengthening the Mediterranean Policy of the European Union: Proposals for Implementing a Euro-Mediterranean Partnership, Bulletin of the European Union, 1995.

6- Hanaa Kheir El-din & Hoda El-Sayed, " Potential impact of a free trade agreement with the EU on Egypt's textile industry" paper presented at a conference organized by the Egyptian Centre for Economic Studies on: " How can Egypt benefit from its partnership agreement with the EU", June 1996.

7- Economic and social Consultative Assembly, The Mediterranean Policy of the European Community, Brussel, European Communities: Economic and social committee, 1993.

رقم الإيداع بدار الكتب : ٥٨٤٨ / ٢٠٠٧
الترقيم الدولى : I.S.B.N. 277-403-139-3

هذا الكتاب

يقدم تحليلاً لعملية التغير التي شهدتها السياسة الخارجية المصرية خلال حقبة التسعينيات من القرن العشرين، والتي تتمثل أبرز ملامحها في إضافة ثم تفعيل "الدائرة المتوسطية" كدائرة رابعة إلى منظومة دوائر السياسة الخارجية المصرية الثلاث: العربية والإفريقية والإسلامية. حيث يوضح تأمل سلوكيات الدبلوماسية المصرية خلال الفترة المذكورة أن "المتوسطية" قد أصبحت توجهاً استراتيجياً تتبناه الدولة المصرية وتدفع نحو تعزيزه . ويرى بعض المحللين والسياسيين أن الطرح المصري للمشروع المتوسطي قد جاء في سياق الرد على الترويج الإسرائيلي – الأمريكي للمشروع الشرق أوسطي.

وينقسم هذا الكتاب هيكلياً إلى بابين رئيسين يسبقهما فصل تمهيدي ويعقبهما خاتمة . حيث يعالج الباب الأول محددات تغير السياسة الخارجية المصرية نحو تفعيل الدائرة المتوسطية في التسعينيات . فيتناول الفصل الأول منه المحددات الداخلية لتغير السياسة المتوسطية لمصر، ويتم فيه دراسة المتوسطية في الفكر المصري، أما الفصل الثاني فيتناول المحددات الإقليمية التي نبعت من بيئة مصر الإقليمية وشكلت تهديداً لدور مصر كدولة قائد، وتم اختزالها في متغيرين بالأساس، وهما تطورات الصراع العربي – الإسرائيلي وصولاً إلى عملية مدريد للسلام وما أفرزته من نتائج، وتصاعد مستوى التعاون الإقليمي الأوروبي – المغاربي وصولاً إلى صيغة (٥+٥). أما الفصل الثالث فيتناول المحددات الدولية لتغير السياسة المتوسطية لمصر، وكيف أن تغير النظام الدولي في عالم " ما بعد الحرب الباردة" شكل محدداً لتغير السياسة الخارجية المصرية نحو تفعيل الدائرة المتوسطية.

بينما يعالج الباب الثاني مسارات التحرك الخارجي المصري في الدائرة المتوسطية وتأثيرها على مكانة مصر الإقليمية والدولية. فيتناول فصله الأول المسار المصري الأول في الدائرة المتوسطية، متمثلاً في منتدى دول البحر المتوسط. ويتناول فصله الثاني المسار الثاني لتحرك مصر متوسطياً وهو مشروع المشاركة الأوروبية – المتوسطية. وفي هذا الإطار، تأتي مفاوضات مصر مع الاتحاد الأوروبي في مختلف المسائل الفنية التي تتعلق بالأبعاد الثلاثة للمشاركة الأورومتوسطية (السياسية الأمنية، والاقتصادية المالية، والاجتماعية الثقافية) .

وتختبر الدراسة في فصلها الأخير تأثير الدائرة المتوسطية المتصاعدة في سياسة مصر الخارجية على مكانة مصر الإقليمية والدولية، وعلى الدائرة العربية لمصر.

